

صفحة	صفحة
١١٤	باب الضمن والكفالة
١١٥	فصل والكفالة على أن يلتزم باحتساب الخ
١١٦	باب الحوالة
١١٦	باب الصلح
١١٩	كتاب الجبر
١٢٠	فصل وفائدة الجبر أحكام أربعة
١٢٢	فصل ومن دفع ماله إلى صغير أو مجنون
١٢٢	فصل وولاية المملوك للمالك الخ
١٢٢	فصل والولي مع الحاجة أن يأكل من مال مولى الخ
١٢٢	باب الوكيلة
١٢٤	فصل والوكالة والشركة الخ
١٢٥	فصل وإن باع الوكيل بأقل من ثمن المثل الخ
١٢٦	كتاب الشركة
١٢٧	فصل الثاني المضاربة الخ
١٢٩	فصل الثالث شركة الوجوه الخ
١٣٠	باب المساقاة
١٣١	باب الأمانة
١٣١	فصل والأجرة ضمان الخ
١٣٢	فصل وللمستأجر استيفاء النفع الخ
١٣٣	فصل والأجرة عقد لازم الخ
١٣٤	فصل والأجرة قسمين
١٣٤	فصل تجب أجرة في إجارة عين الخ
١٣٥	باب المسابقة
١٣٦	كتاب العارية
١٣٧	فصل والمستعير في حكم استيفاء النفع
١٣٧	كتاب المسأجر
١٣٨	فصل وعلى العاصب إرض نقص المقصود
١٣٩	فصل ومن أئلف ولوسه وأمالا لغيره ضمنه
١٤٠	فصل ولا يضمن رب بئمة غير ضالفة
١٤٠	باب الشفعة
١٤٢	باب الوديعة
١٤٢	فصل وإذا أراد المودع السفر
١٤٣	فصل والمودع أمين
١٤٣	باب أحياء الموات
١٤٤	فصل ويحصل أحياء الأرض الموات الخ
١٤٤	باب الخ باب الجمالة
١٤٥	باب اللقطة
١٤٦	فصل وهذا القسم الأخير ثلاثة أنواع الخ
١٤٧	فصل ويحرم تصرفه فيما
١٤٨	باب اللقيط
١٤٩	فصل وميراث اللقيط ودينه أن يقتل
	ليت المال

الجزء الاول من كتاب نيل المآرب بشرح دليل
الطالب للشيخ الامام عبد القادر
ابن عمر الشيباني على مذهب
الامام المجلد أحمد بن
محمد بن حنبل
رضي الله
عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المقرب بصفات الكمال المعروفة بنعوت الجلال والجمال المحبوب الى خلقه بالانعام والافاض والعطاء والتوال المحسن على عجز الايام والليال أحدهم جدا لا تفسير له ولا زوال وأشكره شكر التحول له ولا انفصال واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا مثل له ولا مثال شهادة أكثرها اليوم لا يبيع فيه ولا خلل واشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الذي اصبحت الاقوال وأسد الافعال المحكم للاحكام والمميز بين الحرام والحلال صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خير صعب وآل صلواته دائمة بالقدرة والاشمال (أما بعد) فان الاشتغال بالعلم من أفضل القربات وأجل الطاعات وأكثر العبادات خصوصاً علم الحلال والحرام الذي به قوام الانام ويتوصل به الى العلم بالاولى والاخرى وتحصل به السعادة في الاولى والعقوبة (ولما) رأيت الكتاب الموسوم بدليل الطالب لنيل المطالب تأليف الشيخ الامام والمختار البحر الهمام مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلّي نفعه الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته في غاية الوقع وأعظم النفع من سائر المختصرات لم يأت أحد بمثاله ولا نسخ على منواله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدرة انه النقيب ويبرز من خفي مكنونه ما وراء الحجاب فاستخرت الله تعالى وطلبت منه المعرفة والرشاد والهدى وسأله أن يهديني بعده وأسأل من وقف عليه أن يستر زلي فان بضاعتي مزجة ولست من أهل هذا الميدان ولكن علقته لذني ولمن شاء الله تعالى من بعدى (وسميته) نيل المارتب بشرح دليل الطالب وانه أسأل أن يتق به من اشتغل به وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم مقرباً لدي في جنات النعيم انه رؤف رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ المصنف كتابه باليسملة اقتداء بالكتاب العزيز ولا يجد في كل أمر ذي بال لا يبدأ به بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى ناقص البركة والله علم على الذات

الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والرحن الرحيم وصفان لله تعالى مشتقان من الرحمة
ومعنى الرحن المفيض بلال النعم والرحيم المفيض لدقائقها (الحمد لله) أى الوصف بالجميل
الاختبارى على قصد التعظيم والتجليل ثابت لله تعالى والحمد عرف فاعل بنى عن تعظيم النعم
من حيث انه منعم على المحامد أو غيره (رب العالمين) أى مالك جميع الخلق من الانس والجن
والملائكة والدواب وغيرهم وكل منها يطاق عليه عالم يقال عالم الانس وعالم الجن الى غير ذلك وهو
من العلامة لانه علامة على موحدته (وأشهد) أى أعلم (أن لا اله) أى معبود ويحقى الوجود (الا
الله وحده لا شريك له) فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله (مالك يوم الدين) أى يوم الجزاء وهو يوم
القيامة وشخص بالذكر لانه لا ملاك ظاهر لاحد الا لله سبحانه وتعالى (وأشهد) أى أعلم (ان محمداً)
سمى به لكثرة خصاله الحميدة (عبدته) قال أبو على الدقاق ليس شئ أشرف ولا أتم للمؤمن من
الوصف بالعبودية (ورسوله) الى الخلق أجمعين والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه
أخص من النبي (المبين) الموضح (لاحكام شرائع الدين) من سلال وحرام ومكروه ومباح
ومندوب (الفائز بمشهى الارادات من ربه) من النظر الى ربه بعين رأسه الشريف والشفاعة
العظمى وغيرهما مما لا يحصى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم (فمن عمل بشيعة) باتباع
الاولى واجتناب المناهى (فهو من الفائزين) دنيا وأخرى (صلى الله وسلم عليه) الصلاة من الله
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وقال بوجوب الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم كلما ذكر اسمه جماعة منهم ابن بطمة من الحنابلة وشيخنا البلباني والخللي من الشافعية
والنجم من المالكية والطحاوى من الحنفية (وعلى جميع الانبياء والمرسلين) عندما كان
وعدا ما يكون وعددها هو كائن فى علم الله تعالى الى يوم الدين (وعلى آل كل) من جميع الانبياء
 والمرسلين (وصحبه) نقل الخطيب عن الامام أحمد درجة الله قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم من صحبه سنة أو شهر أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه وهذا مذهب أهل الحديث
نقله عنهم البخارى وغيره (أجمعين) تأكيد لآل والصحب لافادة الاحاطة والشمول (وبعد)
يؤتى به اللائحة قال من اسلوب الى آخر أى من كلام الى كلام آخر استحباباً فى الخطب والمكاشات
(فهذا) اشارة الى ما استحضره فى ذهنه وأقامه مقام الموقوف المقرء الموجود بالعبان سواء كانت
الخطبة قبل التالىف أو بعده بناء على ان مسمى الكتاب الالفاظ من حيث دلالتهم على المعانى
(مختصر) أى كتاب مختصر اللفظ تام المعنى (فى النقه) وهو لغة الفهم وعرفا معرفة الاحكام
الشريعة الشرعية بالنقل أو بالقوة القرينة والذنية من عرف جملة غالبية منها كذلك (على
المذهب الاسجد) أى المرضى (مذهب) بفتح الميم هو الطريق يقال ذهب مذهباً وذهاباً
وذهبوا بوجهه مذاهب (الامام أحمد) بن محمد بن حنبل الشيبانى والصدوق الثانى رضى الله
عنه وأرضاه وجعل الجنة مقبليه ومثواه وجعنا به فى دار كرامته آمين (بالغت فى ايضاحه رجاء
الفران) من الله جل وعلا (وبينت فيه الاحكام) جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق
بافعال المكلفين بالاقتناء أو التخيير أو الوضع (أحسن بيان لم أدركه) أى فى هذا المختصر
(الامام أحمد) بجمته أهل التصحيح والعرفان) من أئمة المذهب منهم العلامة القاضى علاء الدين
على المرداوى (وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح) من أئمة المذهب والاتقان وسميته بديل

الطالب ليل الطالب واده أسأل) لاغير (ان يتعجب) كل (من اشتعل به و) الله أسأل (أن)
(يرحمي والمسلمين امة أرحم الراحمين)

• (كتاب الطهارة) •

أى مكروب جامع لاسكام المسائل التى تتعلق بالطهارة وبدأ الفقهاء بالطهارة لان اكذار كان
الدين بعد الدماء ادين الصلاة المشترط لها الطهارة والشرط مقدم على المشروط ثم الطهارة
معناها لغة الدراة والنظافة عن الاقدار (وهى) شرعا (رفع الحدث) وهو زوال الوصف
الحاصل بالبدن المانع من الصلاة والطواف ومن الخفيف وينقسم الحدث الى اصغر وأكبر
فما أوجب الغسل يسمى أكبر وما أوجب الوضوء يسمى اصغر (وزوال الخبث) أى نجاسة
الطاهرة على محل طاهر (وأقسام الماء) باعتبار ما يتنوع اليه فى التسرع (ثلاثة) لانه اما أن
يجوز به الوضوء أولا الأقل الطهور والثانى اما أن يجوز شربه أولا الأقل الطاهر والثالث النجس
(أحد طاهور) أى مطهر لغيره وغيره من الماء والموانع لا يظهر (وهو) أى الماء الطهور
فى الحكم (الباقى على خلقه) اثنى خلق عليها مطلقا فلا يقيد بوصف دون وصف وهو ما تزل
من السماء وينبع من الارض سواء كان عذبا أو ملحا باردا أو حاراً (يرفع) وحده (الحدث) نص
عليه (ويريل الخبث) الطارئ على محل طاهر قبل طروقه لان نجس ادين لا يظهر (وهو) أى
الماء الطهور (أربعة أنواع) أشار للاقل بقوله (ما) أى نوع (يحرم استعماله) مطلقا (ولا يرفع
الحدث ويريل الخبث) مع حرمة استعماله (وهو ما ليس مباحا) كسروق ومنه وبخلاف
ما اذا غصب ما أو وضع فيه ما مباحا فان الطهارة به صحيحة مع حرمة استعماله مال الاما وأشار الى
الثانى بقوله (وما) أى نوع من الطهور (يرفع حدث الاتي لا الرجل البالغ والخنى وهو
ما خلت به المرأة المكنته) ولو كافر (لظهاره) كاسله (لا بعضا) (عن حدث) لا خبث وطهر
مستحب والمراد بالخلوة بأن لا يشاهداهما بين الحز والعبء والمرأة والرجل والكافر
والمسلم فى المشاهدة وطاهر انما اذا خلت التراب للتم لا تؤخر خلوتها وانه يجوز للرجل إزالة
الخبث بما خلت به وانه لا تأثير لخلوة الخنى بالماء القليل وبشرط كون الماء أقل من قنتين وأشار
للكثبات بقوله (وما) أى نوع (يكراه استعماله) فى حق الرجل والمرأة والخنى وظاهر الكراهة
فى أكل وشرب وطهارة وغير ذلك (مع عدم الاحتياج اليه) لان كراهته من طريق الورع ومع
الحاجة اليه يتعين وجوب استعماله (وهو ما يتر عثرة) بثلث الباء وكراهة شوكها (و) كراهته
أيضا (ما اشتد حرما أو رده) ووجهه طاهر (أو مضى نجاسة) فانه يكره ولو برد لانه لا يعلم غالبا
من صعود أجزائه لطيفة من النجاسة اليه (أو مضى ففصوب) فانه يكره (أو استعماله فى طهارة
لم يجب) فانه يكره كتجديد وضوء وغسله ثانية وثالثة أو فى غسل من الستة عشر غسلا وتأتى ان
شاء الله تعالى (أو) استعماله (فى غسل كافر) لانه لم يرفع حدثا ولم يزل نجسا وشغل الذمبة اتي
تقتل من الحيض والنفس الخ وطاهر لوجهها المسلم لانه لا يلج له الطهورية (أو تغير) ربحه
أو طعمه أو لونه (يلج مائى) فطهر ومكره لان المتغير به من الماء فأنشبه النجس واقتضى
ذلك ان الملع المائى لو أنه من ماء طاهر فحكمه كباقى الطهارات وعلم منه ان الماء ان تغير بالماء
الماء فى سلبه الطهورية (أو) تغير (علا لاجازته) من الطهارات (كغيره بالعود التمارى) يشتر

التاف (وقطع الكافور والدهن) فلهو ومكروه (ولا يكره ما زهر من الا في ازالة الخبث) فقط
 تشر يناله ولا يكره استعماله في الطهارة من الحدث وأشار لارابع بقوله (وما) أى نوع (لا يكره
 استعماله) مطلقا (كماء البحر والآبار والعيون والانهار والحمام) وظاهره ولو كان وقوده نجسا
 لان العبادية رضى الله عنهم دخوله ورحمته افييه (ولا يكره المسخن بالشمس) سواء سخن باناء
 منطبع أو غيره في بلاد حارة أو باردة وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اعائشة رضى
 الله تعالى عنها وعن أبيها وقد خضعت ماء في الشمس لا تنفع لي فانه يورث البرص قال النورى هو
 حديث ضعيف باتفاق المحدثين ومنهم من يقول هو موضوع وكذا حديث أنس لا تغسلوا بالماء
 الذى سخن بالشمس فانه يعدى من البرص قال ابن المنجا غير صحيح (و) لا يكره (المغغير بطول
 المكث أو بالريح من نحو ميتة) كجاورة محمل القاذورات (أو بما يشق صون الماء عنه) مما
 يغيره (كطليب) وهو خضرة تعالو على وجه الماء المزمع ولا يكره ما تغير بسمك وجراد وبما
 لا تنفس له سائله كالخنافس والعقرب والصراصير ان لم تكن من كنف ونحوها المشقة الاحترار
 عن ذلك (وورق شجر ما لم يوضع) أى الطليب وورق الشجر بشرط الوضع أن يكون قصدا من
 آدمى عاقل فلو كان الوضع من بهيمة أو صغيرا أو مجنون لا يسب الماء الطهورية (الثاني) من
 المياه (طاهر) غير مطهر (يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبث) كالاكل والشرب
 والطبخ وغير ذلك من العادات (وهو) أى الطاهر (ما تغير كثير من لونه أو طعمه أو ريحه
 أو مخالطة شئ ظاهر) من غير جنس الماء لا يشق صون الماء عنه سواء طبخ فيه كرق الباقلا أو لا
 كما لو سقط فيه زعفران بقصد أو غيره ولا يسلبه التغير اليسير من صفته من صفاته وعلم من كلامه
 انه لو كان التغير اليسير من صفاته الثلاثة أثر وكذلك من صفتين (فان زال تغيره) أى الماء المتغير
 بالطاهر (بنفسه عاد الى طهوريته ومن الطاهر ما كان قابلا) أى أقل من قاتنين (واسع عمل في
 رفع حدث) لانه أزال ما نهى عن الصلاة فاشبه ما لو أزال به نجاسة (أو انقعت فيه) أى فى الماء
 القليل (كل يد المسلم المكلف النائم ليلانوما ينقض الوضوء) لو كان (قبل غسله اثلاثا) وكل
 واحدة منهن واجبة (بنية وتسمية) عند أول الغسل (وذلك) أى الغسل ثلاثا بعد النية والتسمية
 (واجب) ولو بات مكتوفة أو في جراب ونحوه فتخلص من ذلك ان غسل يد القائم من نوم الليل
 لا يسببه الطهورية الا اذا استوفى جميع هذه الشروط السبعة أشار للاول بقوله كل وللثاني
 بقوله يد وللثالث بقوله المسلم وللرابع بقوله المكلف وللخامس بقوله النائم ليل ولا لسادس بقوله
 ينقض الوضوء وللسابيع بقوله قبل غسله اثلاثا بالصفة المذكورة (تنبيه) اذا غسب بعضها
 بنية سلب الماء الطهورية (الثالث) من أنواع المياه (نجس يحرم استعماله الا للضرورة) كدفع
 لقمة غصص بها وليس عند طهور ولا طاهر (ولا يرفع الحدث) وهو ما أوجب وضوء أو غسلا
 (ولا يزال الخبث) الطارئ (وهو) أى الماء النجس (ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل) تغير أو لا
 مضمي زمن تسري فيه النجاسة أولا ولو لم يدركه الطرف (أو كان كثيرا) أكثر من قلتين (وتغير
 بها) أى بالنجاسة الواقعة فيه (أحدا وصفاته) طعمه أو لونه أو ريحه قل التغير أو كثر (فان زال
 تغيره) أى الكثير (منفسه طهرا أو باضافة طهور) كثير (اليه أو بنزع منه) أى الكثير
 (ويبقى بعده) أى بعد النزح (كثير) أى قلثان فاكثر (طهر) أى صار طهورا (والكثير قلثان

تقريباً لا يتعدى اربعة اذني عن قص يسير كطل أو رطلين عراقية (واليسير ماد ونهما) أي القلتين
 (وهما) أي القلتان (تسمائة رطل بالعراقي وثمانون رطلا وسبعان ونصف سبع رطل بالقندسي)
 وما وافقه ومائة رطل وسبعة أروال وسبع رطل دمشق (ومساحتها) أي مساحة ما يسع
 القلتين من الماء حال كونه مريعا (ذراع وربع طولاً) ذراع وربع (عرضاً) ذراع وربع
 (عمقاً) وسال كونه مدوراً ذراع طولاً وذراعان ونصف عمقاً والمراد بالذراع هنا ذراع البدن من
 الإصبع الماعتدل وهو أربع وعشرون اصبعاً مفرضة معتدلة والاصبع ست شعيرات والشعيرة
 ست شعيرات من شعر البرذون بطون بعضها إلى بعض (فإذا كان الماء الطهور كثيراً ولم يتغير
 بالنجاسة فهو طهور) وله استعماله (ولو مع بقائها) أي النجاسة (فيه) أي في الماء الكثير الذي
 لم يتغير بسقوطها فيه ولو كان بينه وبينها قليل (وإن شئت في كثرته) أي الماء الذي وقعت فيه
 النجاسة ولم يتغير (فهو نجس) وإن اشتبه ما تجوز به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة لم يتحقق به الطهارة
 ولو زاد عدد ما تجوز به الطهارة ما للشرب والاكل فلزمه التحريم كما لو اشتبه محرم بمباح
 أو طهور بنجس (ويقيم بلا اراقة) للماء ويجب عليه الكف عنهما كما لو اشتبهت عليه أخته
 بأجنبية لكن إن أمكن تطهير أحدهما بالآخر بأن يكون الطاهر ورقليتين فأكثر وكان عنده ماء
 يسعه مالزمه الخلط وإن اشتبه طهور بطاهر فوضأ منهما وضواً واحداً من هذا عرفة ومن هذا
 عرفة ولو مع طهورين (ويلازم من) أي إنساناً (علم بنجاسة شيء) من الماء أو غيره (اعلام من أن
 أراد أن يستعمله) في طهارة أو شرب أو غيره مما وظهر ما به يلزمه الاعلام سواء كانت أزالته
 شرطاً للصلاة أم لا

• (باب الأنية) •

الأنية لعة وعرفاً لاوعة جمع أناة، ويذكر فيه المؤلف أحكام الأنية وقياس الكفار وأجزاء
 الميتة (يباح التخاذ كل أناة طاهرة واستعماله ولو) كان الأناة غنياً بكونه طهوراً وقوت وذمراً
 (الأنية الذهب والفضة) (الالمومة بها) وكيفية التيميم أن يذاب الذهب والفضة ويلقى فيه
 الماء من الحديد وضوءه • (تبيته) عظم الأذى وجلده والمغصوب يحرم التخاذها واستعمالها
 (وتصح الطهارة بها) أي بأنية الذهب والفضة وفيها ومنها واليه (و) تصح الطهارة أيضاً (بالأناة
 المغصوب) وبالأناة الذي غلب فيه المرام ويحرم استعمال الأناة الذهب والفضة ولو سلاً أو بحرة
 أو قوماً (ويباح أناة ضيب) بأربعة شروط الأول ما أشار إليه بقوله (بضبة) احترازه عما لو وضع
 الفضة عليه لغيرها فإنها تكون كالطعم الثاني ما أشار إليه بقوله (بضبة) عرقاً لا كبيرة فإنها
 محترمة الثالث ما أشار إليه بقوله (من فضة) لأن ذهبها محترمة مطلقاً الرابع ما أشار إليه
 بقوله (لغير بضبة) لما روي أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 انكسر فأخذ مكان الشعب سلسله من فضة رواء البخاري ويجوز الضبة لما جازت الحاجة أن
 يتعلق بهم أغراض غير رنية وليس المراد أن لا تندفع بغيره (وأنية الكفار) كلهم (وشياهم) ولولم
 تخل ذبايحهم ولو وليت عوراتهم (طاهرة) ثم ذكر قاعدة (و) هي أنه لا ينجس شيء من ماء أو غيره
 (بالشك ما لم تعلم بنجاسته) يعني إذا فارق ما شأ طاهر ثم شكك في نجاسته فالأصل الطهارة كما أنما
 لا يوجب بالشك ولا يحرم بالشك (وعظم الميتة وقرنها وظفرها وحافرها وعصها وجلدها نجس)

لأنهم من أجزاء الميتة (ولا يطهر) الجلد مطلقاً (بالدباغ) لكن يباح دباغ جلد شجر عود واستعماله
بعده في يابس لافي مائع (والشعر والصوف والوبر والریش طاهر إذا كان من ميتة طاهرة في
الحياة) فإنه لا ينجس بالموت والاصل في ذلك قوله تعالى ومن أصوانها وأوبارها وأشعارها أثاثا
ومتاعا إلى حين والآية في سياق الامتنان فالظاهر شمولها الخلتين الحياة والموت والریش
مقدس على الثلاثة (ولو كانت غير مأكولة كالحرير والفاروس نغطة الآتية) ولو عرض عود
ويتوجه ان العود عند عدم ما يحرم به لا يابس لم كان لم يجز أن يعرض على اناته عودا
(وايكاء) أى ربط (الاسقية) والسقاء جلد السمكة إذا جذع يكون للماء وظاهره كالمتهى ان
التغطية والايكاء سنة سواء كان الوقت ليلا ونهارا وقال في الاقتناع إذا أمسى

(باب الاستنجاء وآداب الخلق)

(الاستنجاء هو إزالة ما خرج من السيلين بماء) متعلق بازالة (طهور) ولو لم يجر (أو) رفع حكمه
بما يقوم مقام الماء من (حجر) أو خرقة أو خرف أو نحوها بشرط للمستحجم به منها أن يكون
(طاهر) فلا يكتفى في المتنجس ومنها أن يكون (مباح) فلو كان مغموص ونحوه لا يكتفى لان
الاستنجاء بالجمر رخصة والرخصة لا تباح بالمعصية ومنها أن يكون (مفق) احتزبه عن الامس
كالزجاج والرخام ومنها أن يكون جامدا فلا يكتفى الطين (فالانقاء بالجمر ونحوه ان يبقى) بعده
استكمال الشروط (أثر لا يزيله الا الماء) فان بقي ما يزال بغيره لا يكتفى ثم أخذ في شروط الفعل
فتعال (ولا يجزئ أقل من ثلاث مسحات) ولو أتى وهو الشرط الاول (تعم كل مسحة المحل) أى
المسربة والصفحتين وهو الشرط الثانى ذكر في المتن عماتية شروط ويستفاد من الاقتناع بقية اثني
عشر قال ولا يجزئ الاستجمار في قبلى خفى مشكل ولا في مخرج غير فرج كتنجس مخرج فرج
بغير خارج ولا ان خرجت أجزاء الحقة فهذه أربعة شروط وتقدم ستة وتأتى البقية (والانقاء
بالماء عود خشونة المحل) بأن يداك حتى يرجع خشنا (كما كان) قبل خروج الخارج ويواصل
صب الماء ويستترى قليلا قال في المبدع الاولى أن يقال عود المحل الى ما كان أثلا فيقتض
بالامرود ونحوه (وظائنه) أى الانقاء (كاف) فلا يشترط التحقق قال في الانصاف لو أتى بالعدد
المعتبر امكن في زواله باغلبة الظن فتلخص ان شروط الاستنجاء أربعة الاول كونه بماء
الثانى كون الماء طهورا الثالث أن يغسل سبع غسلات الرابع الانقاء (وسن الاستنجاء بالجمر)
ونحوه كالخرق (ثم) بعده (بالماء فان عكس) بأن بدأ بالماء ثم ثنى بالجمر (كره) لذلك (ويجزئ
أحدهما) أى الاستنجاء بالماء فقط أو بالجمر فقط وان كان على نهرجار (والماء) وحده (أفضل)
من الجمر وحده (ويكره استقبال القبلة واستدبارها) في حال الاستنجاء أو الاستجمار بقضاء
(ويحرم) الاستجمار (بروث) ولو كان لما كول (وعظم) لقوله صلى الله عليه وسلم لم تاستنجوا
بالروث ولا بالهظم فإنه زاد اخوانكم من الجن رواه مسلم (ويحرم الاستجمار) (طعام ولو) كان
(لهية فان فعل) أى استجمر بما نهى الشارع عنه لجرمته (لم يميزه بعد ذلك الا الماء) هذا
سابع الشروط في المتن كما لو استجمر بمتنجس اما لو استجمر بما لا يكتفى للاستنجاء فيكتفى الجمر ونحوه
بعده (كما لو تعدى الخارج موضع العادة) فلا يجزئ في المتعدى وحده غير الماء وهذا الثامن
في المتن (ويجب الاستنجاء لكل خارج) من سبيل ولو نادرا كالود (الا الطاهر) كالمنى والا

الرجح لقوله صلى الله عليه وسلم من استقبل من الرجح فليس منا (و) لا الرجح الذي لم يلق
الحل) كتبه رانافد والمصاحف

(فصل في بيان الحائض المأذوم والممكن المعدلة منها الحاجة ومريد القضاء حاجة
بالعصاة) (قديم اليسرى) دخولاً لأن اليسرى تقدم لآذنى واليمين للمساواة (وقول بسم الله
أمره بما فيه من الخبث والمساواة) لأن التسمية بيد أي التسمية بيد وعاقدهم التوفيق
المترتبة على التسمية لأنهم من التوفيق والاستماع من أجل القراءة والخبث الشر والخبثات
الشاطنين وقيل الخبث الكفر والخبثات الشياطين (وإذا أخرج) المتقلى (أقدم) رجله (اليمين)
لأنها أحق بالتقدم إلى الأماكن الطيبة (وقال غفرانك) نصب على المفعولية أي أألت غفرانك
ما خروفت من الغفر وهو السر (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) لما روى أنس قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم إذا أخرج من الخلا قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ورواه
ابن ماجه (ويكره في حل القفلى) القضاء الحاجة (استقبال الشمس والقمر) بلا سائل لما تقدم
من نوافقه عز وجل (وهب الرجح) بلا سائل خشية أن يرد عليه البول فينجس (و) يكره
(الكلام) في الخلاه ولو سأل ما أورد - لام ويكره الكلام في مواضع الموهن المستندرة كالخلاه
والحمام وما أشبه ذلك في العنبة (و) يكره (البول في الماء) بلا حاجة (و) يكره البول في (شق)
بفتح الشين (و) يكره البول في (نار) لأنه يورث السقم (و) يكره البول في (رماد) ذكره في الرعاية
(ولا يكره البول فاعماً) ولو تغير حاجة بشرطين الأول أن يأمن تلويثا الثاني أن يأمن نائلاً
(ويحرم استقبال القبلة واستنابها) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيتهم الفأطمة فلا تستقبلوها
القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا ورواه الشيخان وأما يحرم بشرطين الأول أن
يكون (في العصاة) والثاني أن يكون (بلا سائل ويكنى أرساً ذليلاً) والاستاء بداية وسدأ
ويجوز ولو كثر مرة وحل (و) يحرم (أن يسول أديته وطريق مسلول) لقوله صلى الله عليه
وسلم اتقوا الملاهي الثلاث البراذن المواردة وفارعة الطريق والقتل النافع (و) يحرم أن (ول أو
يتعوط) بفتح الطاء (بقتل نافع) ومثله مشعر فمن الشتاء ومثله النامس إلا أن يكون حديثهم غيبة أو نعمة
(وتحت شجرة على أثره قصد) مأكول أو لاله بقصد أو عافاه الفرس (و) يحرم أن يبول أو
يتعوط (بين قبور المسلمين) وعليه (و) يحرم (أن يلبث في الخلاه) (فوق) تدر (حاجته) ولا فرق
بين أن يكون في غلظة أو حمام بفضرة ملك أو بين أو حيوان أو لا ذكره في الرعاية

• (باب السوال) •

السوال والسوال اسم للعود الذي يتسول به (يسن) السوال (بهود) لين (رطب) ينقي القوم ولا
يجرح (ولا يفتت) في القوم ويكره بما يجرحه أو يضره كعودرمان أو يفتت لأنه مضاد لغرض
السوال (وهو) أي السوال (مسنون مطلقاً) أي في جميع الأوقات (الابعد الزوال للماتم)
يرطب أو يابس (فيكره ويسن) السوال (ه) أي الصائم (قبله) أي قبل الزوال (بهود يابس
ويباح) السوال للصائم قبل الزوال (أ) عود (رطب ولم يصب السنة من استألف بغير عود) كمن
استألف بأصبعه أو خرقه وسواء مكثت أصبعه متعله أو منقولة وسواء كانت خشنة أو لا
(وبينا كد) السوال في عشرة مواضع أشار إلى الأول بقوله (عند وضوء) الحديث أي هزيمة

رضي الله عنه مرفوعا لولان أشق على أمته لا مريضهم بالسواك مع كل وضوء أي أمر إيجاب
وأشار للثاني بقوله (وصلاة) قال في المبدع وهو عام في الفرض والنفل حتى صلاة المتيم وفائد
الطهورين وصلاة جنائز والظاهر أنه لا يدخل فيه الطواف وسجدة الشكر والتلاوة اه وأشار
لثالث بقوله (وقراءة القرآن) تطيبا لله ثم ثلاثا أي المالك حين يضع فاه على فيه ثم لطف القرآن
وأشار للرابع بقوله (وانتباه من نوم) أيلا أو نهارا وظاهره ولولم ينقض الوضوء لتسميتهم له نوما
وأشار للخامس بقوله (وتغيير رائحة فم) بأكل أو غيره لأن السواك مشروع لتطيب
الفم وإزالة الرائحة فمأ كد عند غيره وأشار للسادس بقوله (وكذا عند دخول مسجد) جزم به
الركشي وأشار للسابع بقوله (ومنزّل) اختاره المجدد لقول عائشة رضي الله عنهما وعن أبيها
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته يدهي بالسواك وأشار للثامن بقوله (وأطالة
سكوت) لانه مظنة تغير رائحة الفم وأشار للتاسع بقوله (وصفرة أسنان) لازالته والعاشرون
المقدمة من الطعام والسنة أن يكون السواك في اليسرى ويبدأ بأشق اليمين ويكون عرضا
بالنسبة إلى الأسنان ومن أعظم فوائده أنه يذكر الشهادتين عند الموت ويرضى الرب ويهضم
الطعام ويفيد الجائع (ولا بأس أن يتسوّك بالعود الواحد اثنا عشر نفاة) الحديث عائشة رضي
الله عنها وعن أبيها

❦ فصل في حق العائنة وهو الاستحداد وله قصة وإزالته بما شاء من تنوير وغيره ونسكه
كثرة التنوير قال الغزالي قيل إن النورية في كل شهر مرة تطفئ الحرارة وتنقي البدن وفي نسخة
اللون وتريد في الجوع ولم يذكر كروا الأنف فظاهره إبقاؤه ووجه أخذه إذا خشف قاله في الفروع
(و) يسنّ (تف الأبط) فإن شق حلقة أو تنور (و) يسنّ (تقليم الأظفار) لقول النبي صلى الله عليه
وسلم الفطرة خمس الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأظفار تنقي عليه
ويسنّ شتانها تبدأ بخصم اليمنى ثم الوسطى ثم الأيسرى ثم البنصر ثم السبابة ثم إبهام اليسرى ثم
الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر صححه في الانصاف وروى من قص أظفاره محلها المبر
في عيونه مراد أوفسر الحديث ابن بطيعة ما ذكر ويستحب غسلها بعده ويكون ذلك يوم الجمعة زاد
في الإقناع قبل الصلاة (و) يسنّ (النظر في المرأة) وقول اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي
ومحرم وجهي على النار (و) يسنّ (التطيب بالطيب) فلا رجل بما يظهر ريحه ويحفي لونه كالعود
والمسك والعنبر والمرأة في بيتها بما شامت وفي غيره بما يظهر لونه كالبايمين والورد والحناء (و)
يسنّ (الاكتحال كل ليلة) قبل النوم (في كل عين ثلاثا) بأغده طيب (و) يسنّ (حف الشارب)
قال في النهاية إحقاق الثواب أن تبالغ في قصها (و) يسنّ (إعفاء اللحية) بأن لا يأخذ منها شيئا
قال في المذهب ما لم يستهجن طولها (ومحرم حلقة) ذكره الشيخ في الدين رحمه الله تعالى (ولا
بأس بأخذ ما زاد على القبضة منها) هكذا نص الإمام أحمد والحنان واجب على الذكر بأخذ
جملة الحشفة (و) واجب على (الأنثى) بأخذ جملة فوق بحسب الإبلان تشبيهه عرف الدين
ويستحب أن لا تؤخذ كلها منها وخفى في فريجه (عند البلوغ) لانه ليس أهلا للتعريف قبله ما لم
يصف على نفسه فيباح (و) الختان (قبله) أي البلوغ (أفضل) فيه ما يابى والأفضل أن يجتمعت يوم
حادى وعشرين فان فات ترك حتى يستدرية قولى قاله في المستوعب في العميقة

بشره ليرقد التسمية على النية ثم يصبغ وضوءه أفاده شيخنا البلياني (ويغسل كفيه ثلاثاً ثم يمسح بطنه) ثلاثاً (ويستشق) ثلاثاً إن شاء من غرقته وهو أفضل وإن شاء من ثلاث وإن شاء من ست (ثم يغسل وجهه) ثلاثاً (من منابت شعر الرأس المعتاد) غالباً فلا عبرة بالأفروع بالنماء وهو الذي يثبت شعره في بعض جهته ولا بالأجل الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه مع ما انفرد من اللعين والدقن طولاً ومن الأذن إلى الأذن عرضاً (ولا يجزئ غسل ظاهر شعر اللحية إلا أن لا يصف البشرة) فإنه يجزئ غسل ظاهره وحكم عنفة وشاوب وحاجب وحنطة امرأة وخنثى إذا كانت كنيشة أو خنثى حكم اللحية (ثم يغسل يديه مع مرفقيه) وأصبع زائدة ويد أصاها بعمل فرض أو بغيره ولم تميز (ولا ينسرح ويخبط يديه تحت ظفر ونحوه) كالزخ داخل أنفه يشق النحر منه أولاً قال في حاشية المنتهى قلت ومثله ما يعلق بأصول الشعر من قل ونحوه وما يكون يشق الرجل من الوسخ وألحق به الشيخ كل يسير منع حيث كان من البدن كدم وعين ونحوه واختاره (ثم) إذا غسل يديه (يمسح بجميع ظاهر رأسه) بالماء فلو مسح من لشعر البشرة لم يجزئ كما غسل باطن اللحية ولو لحق البعض فنزل عليه شعره لم يخلق أجراه المسح عليه (من حد الوجه إلى ما يسمى قفاً والبياض فوق الأذنين منه) بتر يديه من مقدمه إلى قفاه ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه (ويدخل سبائقيه في صمخ أذنيه ويمسح بابهاميه ظاهرهما) وهذه هي العنفة المسنونة وكيف مسح كفي (ثم) بعد مسح رأسه وأذنيه (يغسل رجليه مع كعبيه وهما العظامان النابتان) اللذان في أسفل الساق من جانبي القدم ويغسل الأقطع من مفصل مرفق وكعب وطرف عضد وساق

« فصل « وسننه » أي الوضوء (ثمان عشرة) سنة الأولى (استقبال القبلة) (والثاني) (السؤال) عند المضغضة (و) الثالث (غسل الكفين ثلاثاً) لغير قائم من نوم ليسل ناقص لوضوءه وتقدم (و) الرابع (البداية قبل غسل الوجه بالمضغضة) بعده (الاستنشاق) (والخامس) (المبالغة فيهما) أي في المضغضة والاستنشاق (لغير الصائم) (و) السادس (المبالغة في سائر الأعضاء مطلقاً) أصابم وغيره وهي ذلك ما ينبوعه الماء وعركه (و) السابع (الزيادة في ماء الوجه) لا سارير ودواخله وخوارجه وشعوره قاله أحمد (و) الثامن (تخليل اللحية السكتية) عند غسلها وإن شاء إذا مسح رأسه (و) التاسع (تخليل الأصابع) من اليدين والرجلين فيخلل أصابع رجليه بخنصره اليسرى من باطن رجليه فيبدأ بخنصر يميني إلى ابهامها ويسرى ييسداً من ابهامها إلى خنصرها ليحصل التيامن في التخليل وتخليل أصابع يديه أحدهما بالآخرى (و) العاشر (أخذ ما جديد للأذنين) بعد مسح رأس (و) الحادي عشر (تقديم اليمنى على اليسرى) حتى للقائم من نوم الليل وبين الأذنين (و) الثاني عشر (مجاورة محل الفرض) في الأعضاء الأربعة (و) الثالث عشر (الغسلة الثانية والثالثة) قال القاضي وغيره الأولى فرضية والثانية فضيلة والثالثة سنة قال في المستوعب وإذا قيل لك أي موضع تقدم فيه الفضيلة على السنة فقل هنا (و) الرابع عشر (استصحاب ذكر النية إلى آخر الوضوء) بقلبه بأن يكون مستحضراً لها في جميع الطهارة لتسكون أفعاله كما هي مقترنة بالنية (و) الخامس عشر (الانباها) أي النية (عند غسل الكفين) فإن غسلها ما بغير نية فكم لم يغسلها (و) السادس عشر (النطق بها) أي النية

(سراً) ليوافق اللسان القالب (و) السابع عشر (قول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله مع رفع يمينه إلى السماء بعد فراغه) لما روى عمر بن الخطاب رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تكلم من أحدتي وضاً فليبلغ الوضوء أو يستغ
الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الا فتحت
له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه مسلم وفي رواية فاحسن الوضوء ثم رفع يده إلى
السماء وساق الحديث (و) الثامن عشر (أن يقول وضوءه بنفسه من غير معاونته) وتباح
المعاونة وتنشيف أعضائه وتركها أفضل

• (باب مسح الحفين) •

وماء معناه كما بالجورقين والجوربين وهو منقصة (يجوز بشرط سبعة) أشار للاقل بقوله
(لبسم ما) أي لبس زوجي الخلف (بعد كمال الطهارة) فلا يدخل اليدين في الخلف بعد غسلها وقبل
غسل اليسرى ثم غسل اليسرى وأدائها فيه وأراد المسح لزمه نزع اليمنى ولبسها قبل الحدث
(بالماء) فلا يلبس ما على طهارة يمسح به يصح المسح وأشار الثاني بقوله (وسترهما محل القرص ولو)
كان السطر محل القرص (بربطهما) كالزبول الذي له ساق وعري وأشار الثالث بقوله (وإن كان
المشي به معارفاً) لا كونه يمنع من ذلك الماء ولا كونه معانداً فيصيح على الخلف من الجلود واليود
والخشب والحديد والزجاج الذي لا يصف البشرة وتحوذ ذلك حيث أمكن المشي فيه وأشار الرابع
بقوله (وشرطه) ما ينقسم ما (أو ينعين إلى خله) لا يربطهما أو يشدهما وأشار الله أمس بقوله
(وإن احتسماً) سواء كانت هناك ضرورة تدعو إلى لبسه كخوف سقوط أصابعه من شدة البرد
أو لم تكن فلا يصح على مقصود ولا لرحل على حريته بخلاف المرأة وأشار السادس بقوله (وطهارة
عينهما) ولو اضروزة أو يقيم مع الضرورة لستور بالجبس وبعد ما صلى به فإن كان الجبس خفياً
يقيم مع خوف نزع الغسل الرساين وإن كان عمامة يقيم مع خوف نزعها المسح الرأس وإن كان
جسيمة يقيم مع خوف نزعها الغسل ذلك العضو المشدود وأشار السابع بقوله (وعدم وضعهما
البشرة) لصفائه كان جاج الرقيق أو خفته كالجرب الذي يصف القدم (فيمسح المقيم والمعاصي
بغيره من الحدث بعد التمسح يوماً وليلة) أي من ابتداء حدثه فلو مضى من الحدث يوم وليلة
لمقيم أو ثلاثاً إن كان مسافراً ولم يمسح انقضت المدة (و) يمسح (المسافر) سفر قصر له بعض به (ثلاثة
أيام بلباسه) فلو مسح في السفر ثم أقام قبل مضى يوم وليلة (أو في الحضر ثم مسافر) قبل مضى يوم
وليلة (أو شك في ابتداء المسح) بأن شك هل ابتداء المسح بعد أن شرع في السفر أو قبل أن يشرع
فيه فالحكم في هذه المسئلة أنه (لم يزد على مسح مقيم) لأن المسح عبادة يحتج بحكمها بالضرورة
والحضر فلا بد من تحقق وجود جبهه بالافرة حتى يحكم عليهم بالحكم السفر (ويجب مسح أكثر
أعلى الخلف) ونحوه ومن أن يكون بأصابع يده مبتدئاً من أصابع رجليه إلى ساقه (ولا يجوز
مسح أسفله) أي الخلف (وعقبه ولا يسحق) مسحهما مع الخلف (ومتى حصل شيء) مما يوجب
الغسل (من جماع أو غيره) (أو ظهر بعض محل القرص) أو خرج قدم أو بعضه إلى ساق خفه (أو
انقضت المدة) وهي اليوم واليلة للمقيم والثلاثة للمسافر (بطل الوضوء) وبطلت الصلاة
• (فصل في أصحاب الجبهة) وهي أخشاب أو نحوها ترفع على الكسرة أو نحوها سميت بذلك تشاؤلاً

(ان وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة غسل الصحيح ومسح عليه بالماء وأجزأ) من غير تيمم
كسح الخشب بل أولى للضرورة (والا) بان وضعها على غير طهارة وخاف الضرب بنزعها (وجب مع
الغسل) أى غسل الصحيح (ان يتيمم لها) لانه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه فجاز التيمم له
بكرح غير مشدود (ولا مسح) مع تيمم (مالم توضع) أى الجبيرة (على طهارة) وتتجاوز المحل فيغسل
ويسح ويتيمم لها) * (فائدة) * اعلم ان الجبيرة تخالف الخلف في مسائل عديدة منها عدم التوقيت
بعده ومنها وجوب المسح على جميعها ومنها ادخلها في البهارة الكبرى ومنها أن شدتها مخصوص
بمحال الضرورة ومنها ان المسح عليها عزيمة ومنها أنه لا يشترط سترها المحل الفرض ومنها أنه يتعين
مسحها به على ذلك في الانصاف

* (باب نواقض الوضوء) *

جمع ناقضة (وهي) منسداته أنواعها (ثمانية) أحدها الخارج من السيلين قليلا كان أو كثيرا
طاهرا (كولد بالدم (أو نجسا) كالبول وغيره ولو رويحا من قبل نادرا كان الخارج كالود
أو معتادا كالبول (الثاني) من الثمانية (خروج الحياضة من بقية البدن) وفيها تفصيل (فان
كان الخارج بولا أو غائطا نقض مطلقا) أى سواء كان قليلا أو كثيرا من تحت المعدة أو من
فوقها وسواء كان السيلان مقنوعين أو مسدودين لكن لو انسدت المخرج وانفتح غيره فأحكام
المخرج باقية (وان كان) الخارج (غيرهما) أى غير البول والغائط (كالدمل والقي) نقض ان خُس
في نفس كل أحد بحسبه (لان اعتبار حال الانسان بما يستفحشه غيره خرج فيه كون منقضا
(الثالث) من الثمانية (زوال العقل) كحدوث جنون أو برسام كثيرا كان أو قليلا (أو تغطته)
بسكر أو (باغماء أو نوم) وهو غشبية ثقيلة تقع على القلب تمنع المعرفة بالاشياء الانوم الذي
صلى الله عليه وسلم (مالم يكن النوم سيرا عرفان جالس وقائم) فان شك في كثرة نومه لم
يلتفت للشك وينتقض اليسير من راحة وساجد ومضطجع ومستند ومكبي ومحتب قال
شيخنا البلباني رحمه الله تعالى وماش (الرابع) من الثمانية (مسه) أى المماس (بيده) ولو رائدة
(لاظفره) فلا ينتقض الممس به لانه في حكم المنفصل فينتقض الممس بحرف الكف وظهوره وبطنه
(فرج الأدنى) سواء كان ذكر رجل أو قبل امرأة وهو فرجها الذي بين اسكنها وسواء كان
صغيرا أو كبيرا (المفصل) فلا ينتقض المفصل لذهاب الحرمة بالقطع ويشترط أن يكون الفرج
أصلها فلا ينتقض بمس أحد فرجى حتى مشكل الا أن يمس الرجل ذكره بشهوة أو تمس المرأة
فرجها بمس (بالاحمال) فان مسه من وراء حائل لم ينتقض لانه من الحائل (أو من حلقه دبره)
أى الأدنى (لا) ينتقض (مس الحصىتين ولا) ينتقض (مس محبل الفرج البائن) لذهاب الاسم
وينتقض من الذكر بفرج غيره ذكر فينتقض من الذكر بشئ الاثني أو دبره مطلقا لاحمال لانه أخف
من مسه باليد ولا ينتقض من ذكر بذكر ولا قبل بقبل أو دبر وعكسه (الخامس) من الثمانية
(لمس بشرة الذكر الاثني أو الاثني الذكرا لشهوة) لقوله تعالى أو لامستم النساء وأما كون
الممس لا ينتقض الا اذا كان لشهوة فالجمع بين الآية والإخبار (من غير حائل ولو كان الممس
ميتا) كما يجب الغسل لو طأ الميت (أو) كان الممس (عجوزا) بحرمة في المستوعب والمغني
والكافي وغيرهم (أو) كان الممس (بحر مالا) ينتقض (لمس من دون سبع) ولا المرأة الطفل

ومن ولدته وطفل او طلة الى سن التمييز وهو غلام السبع سنين ولا تنقض بأس امرأة امرأته قاله
 في شرح المنهني (ولا) تنقض (المرس) وظفر وشعر ولا ينقض المرس بذلك أي بالسن والشعر
 والعافر لانه في حكم المنسل واذا لم ينقض من شيء استحسب الوضوء تنقض عليه الامام أحمد ذكره
 في الترويع (ولا) ينقض وضوء المدسوس فرجه أو الماوس بدنه ولو وجد شهوة) أما المدسوس
 فرجه فقال في الانصاف لا ينقض وضوءه ذكره كراكان أو أنثى رواية واحدة وأما الماوس لشهوة
 فمعص المجذول لا زجى في الثمابة وابن حنبل وغيرهم عدم النقص ونقله والذي قبله في المنهني ولا
 تنقض بانشاره كرمين ففكر ونكر اقرار (السادس من الثمانية غسل الميت) مسلما كان أو
 كافرا صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى وهو من المأثورات (أو) غسل (بعنه) أي غسل الميت ولو لم
 يقص ومعه ومه أنه لو غسل يد المارق بعد قطعها لا ينفذ وضوءه لانه بعض شيء ولا أن يسميه
 صرح بالثانية في الاقتناع والمتهنى (والعادل فومن يقاب الميت ويأشبهه لامن يصب الماء)
 ونحوه (السابع من الثمانية) (أو كل لحم الابل) سواء علمه أو جهله وسواء كان عالم الحديث
 الوارد في ذلك أولا (ولو) أكلاه (تبا أو مطبوخا) تعسدا فلا تنقض بنية أجزائها ككبد وقلب
 وطحال وكرش وشحم وكبدية) بنصف الكفاف (ولسان ورأس وسنام وكراربع ومصران ومصرق لحم
 ولا يحنث بها) كل (ذال شحم حاف لا يأكل لحمها) لانه لا يسمى لحما ولا يرد عنه باجمعه وصفته ولو
 أمر وكيله بشراء لحم فاشترى شيئا من ذلك لم يكن معتقلا ولا ينفذ الشراء فان كان الحالف أراد
 اجتناب الدسم أو اقتضاء السبب حث لثانيه من الدسم (الثامن) من النواقض (الردة)
 عن الاسلام أعادها الله منها قال القاضي لا مدعى بلعها من النواقض مع وجوب الطهارة
 الكبرى يعني اذا عاد الى الاسلام وقال الشيخ نفي الدين رحمه الله تعالى له فائدة تظهر
 بما اذا عاد الى الاسلام فاما نوجب عليه الوضوء والغسل فان نواهها بالعمل أجزأه وان
 قلنا لم ينقض وضوءه لم يجب عليه الغسل وحكي ابن حنبلان وجهان الوضوء لا يجب بالاسلام
 (وكذا) أوجب الغسل أوجب الوضوء غير الموت) فانه يوجب الغسل ولا يوجب الوضوء ولا
 تنقض بازالة شعر وكشط جادة ونحوهما هذه النواقض المشتركة بين المباح وغيره وأما الخنثى وصلة
 كبطلان طهارة المسح على الخفي ونحوهما بقرع مدته وخلع حاله وتنقض طهارة المستحاضة
 ونحوها بخروج الوقت فقد كوفي أبوابه

(فصل من يقن الطهارة وشك في الحدث أو يقن الحدث وشك في الطهارة عمل بماتيقن)
 وهو الطهارة في الأولى والحدث في الثانية لمحدث عبد الله بن زيد قال شكنا الى النبي صلى الله
 عليه وسلم الرجل يخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع
 صوتا أو يجد ريحا متفق عليه ولو عارضه ظن (ويحرم على المحدث) حدثا أصغرا أو أكبر
 (الصلاة) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول
 رواه الجماعة الا البخاري والصلاة شاملة للفرش والنقل والسجود الجزد كسجود التسلاوة
 والشكر والقيام الجزد كصلاة الجنائز ولا يكفر من صلى محدثا (و) يحرم عليه أيضا (الطواف) ولو
 نقلا لان الطهارة شرط فيه (و) يحرم عليه أيضا (من المصحف) لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
 وهو من جناه النهي وبهضة وحواشيه (ببشرته بلا حائل) ولو بغير يد حتى الورق الأبيض

المثل به ولو كان الماس صغيرا لا يطهارة كاملة ولو تيماسوا من صغير لو حاقبه قرآن
فلا يحرم مسه لا وح من الخجل الخالي من الكتابة ولا يجوز تمكين الغير من الخجل المكتوب فيه
امامه بجائل فلا يضركم تحفه بكمه أو عود وحمله بعلاقة وفي كيس ولا يحرم مس التفسير
ومسوخ التلاوة وان بقي حكمه ومس المأثور عن الله تعالى كالأحاديث القدسية والترواة
والانجيل (ويريد من عليه غسل) على من هو محدث حدثنا أصغر (ب) شيعين (قراءة القرآن)
أي قراءة آية فباعداروا به كراية ذلك عن عسرو على رضى الله عنه عما لا بعض آية ولو كرره مالم
يخجل على قراءة تحرم عليه وله تمجيده والذكر وقراءة لا تجزئ في الصلاة لاسرارها وله قول
ما وافق قرآنا ولم يقصد كالبسلة والتحميد وآية الاستبراع وآية الركوب (واللبث في المسجد
بالوضوء) ولهم صلى عليه قال الشيخ وحينئذ يجوز ان ينام فيه حيث ينام غيره وان كان النوم
الكثير ينتقض الوضوء فلا تعدر الوضوء واحتج اليه جازن غير تيم نصا واللبث بالتييم أولى
ويقيم اليه فيه الغسل اذا تعدر الوضوء عليه

* (باب ما يوجب الغسل) *

بالضم الاغتسال والماء يغتسل به وبالفتح صد وغسل (وهو) أى موجه (سبعة) أشباه
(أحدها انتقال المني) يعنى ان الغسل يجب بمجرد احساس الرجل بانتقال المني من صلبه والمرأة
بانتقاله عن ثرائها وهى عظام الصدر (فلو أحس بانتقاله فحسه فلم يخرج وجب) عليه
(الغسل) كخروجه ويثبت به حكم بلوغ وفطر وغيرهما (فلو اغتسل له) أى لا انتقال (ثم خرج
بعده) أى بعد الغسل (بلاذلم بعد الغسل) كالمخرج دفعة واحدة لانه خارج بلا شهوة أشبه
الخارج ليزدوبه على أحد رضى الله تعالى عنه (الثاني) من موجبات الغسل (خروجه) أى المني
(من مخرجه) المعتاد فلو خرج من غير مخرجه لم يجب غسل (ولو دما) أى أحرقت صور الشهوة
عن قسرة (ويشترط) لوجوب الغسل بخروجه (ان يكون بلاذلم مالم يكن) الخارج منه المني (ناعا
وشحوه) كغمي عليه ويازم من وجود اللذة ان يكون دفقا فلهذا استغنى عن ذكره (الثالث)
من موجبات الغسل (تغييب الحشفة كلها) أى حشفة الذكروهي ماتحت الجلدة المقطوعة
من الذكروفي الختان بشرط كونه بأصلية (أو) تغييب (قدرها من مقطوعها) ويترتب على
تغييب الحشفة أحكام منها تحريم الصلاة والطواف وسجود الشكر والتلاوة ومس المصحف
وقراءة القرآن واللبث في المسجد الا وضوء وينسد الصلاة وعلى مغيبها في الحيض أو في الناس
الكفارة ويطل الاعتكاف ويفسد الحج والعمرة وتحليل للمبغوتة وتقرر بالمسعى أو مهر
المثل ويوجب العدة والاستبراء والجلد والتغريب والرجم ولحق الولد وازالة الاجبار عن
الكبيرة وتحسين الزوجين والشفقة في الابلاء وتحريم بنت الزوجة واحضار الماء للغسل ويفسد
الصوم الواجب والتطوع ويقطع التسابع في النذر المتتابع ثم اروفي الظاهر مطلقا للظاهر
منه او يوجب الكفارة في الصوم والكفارة على الحد الف على عدم الوطء والعقوبة في نكاح
المعة ودفع العنت وتحصل به الرجعة للحر والعبد والمبعض وسقوط خيار المعققة تحت عبس
وتغيب الذي يوجب الغسل يشترط ان يكون (بلا حائل) لانتفاء التقاء الختانين مع الحائل لان
الحائل هو الملاقي لختان كل من الغيب والغيب فيه (في روج) أصلى فلا غسل بتغييب حشفة

أصلية في قبل غننى مشكل (ولو) فكان الفرج الأصلي (دبرا) لوجود الفرج الأصلي ولو
 (ليت) لانه ايلاج في فرج (أو) كان (لهيمة أو طير) لانه ايلاج في فرج أشبهه الا تسمية (لكن)
 لا يجب الغسل الا على ابن عشرين وبنف تسع) فيلزم الغسل من ذكر اذا أراد ما يتوقف على غسل
 أو وضوء كصلاة وطواف ومن معصف ولا يلزمه الوضوء اذا أراد اللبث في المسجدة وان مات
 شهيدا قبل غسله غسل (الرابع) من موجبات الغسل (السلام التكاثر ولو مر تدا) أو غيرا سواء
 وجد في كفره ما يوجب أو لا وسواء اعتدل قبل اتمامه أو لا (الخامس) من موجبات الغسل
 (خروج دم الميض) وانقطاعه شرط لصحة الغسل (السادس) من موجبات الغسل (خروج
 دم النفاس) فلا يجب بولادة عرت عنه كالأول ألقت علقمة (السابع) من موجبات الغسل
 (الموت تعبد) لانه لو كان عن حدث لم يرتفع بقاء سببه كالحائض ولو كان عن نجس لم يطهر مع
 بقاء سبب النجس وهو الموت ويستثنى من ذلك الشهيد والمقتول ظلمًا

• (فصل في شروط صحة الغسل سبعة) الاول (انقطاع ما يوجب) كخراخ جاع وانقطاع حيف
 (و) الثاني (النية) للغير السابق (و) الثالث (السلام) (و) الرابع (العقل) (و) الخامس (التمييز)
 (و) السادس (الماء الطهر والمباح) (و) السابع (ازالة ما يمنع وصوله) ولا تشترط ازالة النجاسة التي
 لا تمنع وصول الماء (و) رابعه (واحد وهو) (التسمية وتستقسطهوا) رابعه (كالوضوء) (وقضه)
 واحد وهو (ان يعم الماء جميع بدنه ودخل فيه وأنه) كوضوء لانه ما في حكم الطاهر (حتى
 ما يظهر من فرج المرأة عند القعود) على رجلها (ا) قضاء (حاجتها) لانه في حكم الطاهر لا ما يمكن
 من داخله ولا غسل داخل عين ويجب غسل ما تحت خاتم ونحوه (وحق باطن شعرها) أي المرأة
 وكذلك الرجل مسترسلا كان أو غيره (ويجب نقضه) أي الشعر في الميض والنفاس لا الجنابة
 أي لا يجب نقضه للجنابة ان روث أصوله وحق حشفة اقلف مفتوحة (ويكفي الطن) أي ظن
 المغتسل (في الاسباغ) أي في وصول الماء الى البشرة (وسننه) أي الغسل (الوضوء قبله) وصفته
 كالوضوء المرد عن الغسل (وازالة ما لونه من اذى) أي للبخ من مني أو غيره بشرجه أو غيره
 (وافراغه) أي المغتسل (الماء على رأسه ثلاثا) يحق الماء عليه ثلاث حبات (و) افراغه الماء
 (على بقية جسده) بافاضة الماء عليه (ثلاثا) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وضوءا وضوءا للصلاة ثم يتخلل شعره بيديه
 حتى اذا طهر ان قدر روى بشرة افاض الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل ما رجسده ثم تقى عليه
 (والتيامن) بان يغسل شقه الايمن قبل شقه الايسر (والموالاة) وهي أن لا يخرج غسل بهن
 جسده حتى يجف ما غسله (وامرأه الدعد على الجسد) لانه أنقى به يتيقن وصول الماء الى مغايبه
 وجميع بدنه وبه يخرج من الخلاف قال في الشرح يستحب امرأه على جسده في الغسل
 والوضوء ولا يجب اذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء الى جميع جسده (واعادة غسل رجله
 بمكان آخر) ولو في حمام ونحوه مما لا طين فيه وان أخر غسل قدميه في وضوءه فغسله ما أخر غسله
 فلا بأس (ومن نوى غسلا مستونا) كغسل الجمعة والعديد من ابرأ عن الغسل الواجب للجنابة أو
 غيرها ان كان ناميا للمحدث الذي اوجبه ذكره في الوجيز وهو مقتضى قولهم أو نوى التجدد
 ناسيا حدثه خصوصاً وقد جعلوا تلك أملا لهذه نقاسوها عليها كذا في شرح الاقناع (أو) نوى

غسلا (واجبا أجزأ عن الآخر) أي عن المسنون بطريق الأولى وإن نواهما حصولا والمستحب
أن يغتسل للواجب غسلا ثم للمسنون آخر (وإن نوى) أي المقتسل بغسله (رفع الحدين)
الأكبر والأصغر أجزأ عنهما ولم يلزمه ترتيب ولا موالة لأن الله تعالى أمر الجنب بالتطهير ولم
يأمر معه بوضوء ولا نهى عما إذا كان قد اغتسل في الفعل كالعمرة في الحج قال في شرح الاقتناع
وظاهره كالشرح والمبدع وغيره ما يسهط مسح الرأس اكتفاء عنه بغسله وإن لم يزيده
(أو) نوى رفع (الحدث وأطاق) فلم يقيد به بالأكبر ولا بالأصغر أجزأ عنهما للشمول للحدث لهما
(أو) نوى بغسله (أمر الإباح الأبوذوء وغسل) كمن مسح وطواف (أجزأ) هذا الفصل
(عنهما) أي عن الطهارة من مقتردين ويسقط الترتيب والموالة فلا يغتسل الأعضاء الوضوء
لم يجب الترتيب في غسلها إلا أن حكم الجنابة باقي وإن نوى قراءة القرآن ارتفع الاكراه فقط
(ويشترط) للمتنوضي (الوضوء بمدة) أي بنية مدة من الماء (وهو رطل وثلاث العراقي) وزنة المسد
بالدراهم مائة وأحد وسبعون درهما الإسلامية وثلاثة أسباع درهم (وأوقيان وأربعة أسباع
أوقية) (بالقدسي) وثلاث وأوقية وثلاثة أسباع أوقية دمشقية (و) يسن (الاعتسال بصاع وهو)
أي الصاع (خمس أرطال وثلاث رطل بالعراقي) نقله الجماعة عن أحمد وفاق المالک والشافعي
(وعشر أواق وسبعان بالقدسي) وزنة الصاع بالدراهم الإسلامية ستمائة وخمسة وثمانون درهما
وخمسة أسباع درهم ورطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية دمشقية وبيان المدة والصاع بمقدار هذا
وفي الفطرة والفدية والكفارة بأنواعها وغير ذلك كما لو نذر الصدقة بهذا الصاع (ويكره
الاسراف) في الماء ولو على غير جاري الوضوء والغسل (لا الأسباع بدون ما ذكر) من الوضوء بالمدة
والغسل بالصاع والأسباع فيهما تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا (ويباح
الغسل) والوضوء (في المسجد ما لم يؤذبه) أي يؤذبه أحد أو يؤذي المسجد ولا يغسل فيه
ميت قاله الشيخ ويكره إراقة ماء الوضوء وماء الغسل في المسجد أو في مكان يدا من فيه كالأطريق
تتزين بالماء لأنه أثر عبادة (و) يساح الغسل في (الحمام) فإنه روى أن ابن عباس دخل حماما
بالخففة (أن أمن الوقوع في المحرم) بأن يسلم من النظر إلى عورات الناس ومسها ويسلم من
نظرهم إلى عورته ومسها (فان خيف) الوقوع في المحرم بدخوله (كره) لذلك (وإن علم) الوقوع
في محرم بدخوله (حرم) عليه دخوله كل ذلك في حق الرجل أما المرأة فله ادخوله بشرط منها
أن تسلم من النظر إلى عورات الناس ومسها ومنها أن يسلم الناس من النظر إلى عورتها ومسها
ومنها أن يوجد لها عذر من حيض أو نفاس أو جنابة أو مرض أو حاجة إلى الغسل ومن آذاه
أن يسلم من رجله اليسرى في الدخول والمغتسل ونحوهما والأولى أن يغسل قدميه وإبطيه بجاء
بارد عند الدخول ويلزم الحائط ويتصد موضعا خاليا ولا يدخل البيت الدار حتى يعرق في الأول
ويقال الالتفات ولا يطيل المقام الابتعاد والحاجة ويغسل قدميه عند دخوله وجهه بجاء بارد فإنه
يذهب الصداع ولا يكره دخوله قرب الغروب ولا بين العشاءين ويحرم أن يغتسل عرياناً بين
الناس فإن ستره إنسان بثوب أو اغتسل عرياناً سأل عن الناس فلا بأس والتستر أفضل وذكره
القراء فيه ولو خفف صوته وكذا السلام لا يذكر

(فصل في الاغتسال المستحب وهي ستة عشر) غسل (أكدها) الغسل (املاة بوجهة

في يومها) أي الجمعة وأوله من طلوع الفجر ولا يجزئ قبله (ذكر) للمرأة ما (حضرها)
 أي الجمعة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ورواه ابن عمر ولولم يغتسل عليه
 كالسافر والعبد والافضل عند من مضى وعن جماعة فإن اغتسل ثم أحدث أبرأه الغسل وكفاه
 الوضوء ومفهوم قوله له الجمعة أنه إذا اغتسل بعد الصلاة لم يجب له السنة (ثم) إلى غسل
 الجمعة في الاستحباب الغسل (الصلوات) مسلم أو كافر (ثم) الثالث من الأغسال المستحبة
 الغسل (أ) صلاة (عبد في يومه) أي العبد لحضرها أن صلى بأوله من الفجر وقال ابن عثيمين
 المصروف عن الإمام أحمد أنه قبل العبد وبعدة لأن زمنه أمضى من الجمعة (و) الرابع (أ) صلاة
 (كسوف) الخامس (أ) صلاة (استسقاء) لأن ما صلاتان يجتمع لهما الماس فاستحب الغسل
 لهما كملالة الجمعة والعبد (و) السادس والدايع الغسل (ل) الحنون والنجاة) بلاتزال
 والجنون من جن بصيرته العقل مسلمة لعدم تغييره بين الحدث وغيره والأعما هو ما يكون به
 العقل مغلوبا لأنه فوق النوم (و) الثامن الغسل (ل) استحاضة لكل صلاة (و) التاسع الغسل
 (ل) إسماء) صحيح أو امرأة أو بهما حتى طافق ونفاه قاله في المتن (و) العاشر الغسل (ل) دخول
 مكة) ولومع بعض قوله في المستوعب قاله المتوحي في شرحه على المتن وطاهر ولو كان
 بالحرم كالأدى حتى إذا أراد دخول مكة فإنه يستحب الغسل كذلك (و) الحادي عشر الغسل
 لدخول (جبهه) أي مكة (و) الثاني عشر الغسل (ل) وقوف بمرفة) رواء ما لا تنفع عن
 ابن عمر وهذا الحديث يسمى بسلسلة الذهب عند المتقدمين (و) الثالث عشر الغسل (ل) طواف زيارة
 (و) الرابع عشر الغسل (ل) طواف وداع (و) الخامس عشر الغسل (ل) حيت بعد دافعة (و) السادس
 عشر الغسل (ل) رمي جمار) طاهر في كل يوم ولم أر من تفوت ذلك وأما ما يؤخذ من التغليل
 فانهم قالوا الآن هذه المسألة تجتمع لهما الساس ويردحون فيعرفون فيؤذى بعضهم بعضا
 فاستحب كالجعة وفي ذلك ابن الرافعي وسمى قال في المبدع ونص أحمد وزيارته قبر النبي صلى
 الله عليه وسلم وقبل لكل اجفاج مستحب ولا يستحب الغسل لدخول طيبة ولا للجماعة
 (ويقيم) استحبابا (للكل) أي لكل الأغسال المستحبة (ل) الحاجة) أي عند الحاجة الصبح إلى
 الماء ما العدمه أو لدخول بيته وبين الماء أو يكون الماء يسيرا أو يكون الماء يثرا ولا يبعد آلة
 يستقي بها أو نحو ذلك (و) يستحب التيمم (ل) البس (الوضوء) كقراءة قرآن وذكر (أ) ذكر
 كالربض والحرج العاجر أن يمس الماء بشرته قال في المبدع وطاهر ما قدمه في الرأيه
 لا عبرة بذكر (تذنب) وقت الغسل للاستسقاء عند ارادة الخروج للملاة والكسوف عند
 وقوعه وفي الحج عند ارادة التسك الذي يريد أن يشهد له قريه آفاله في الاساف

• (باب التيمم) •

التيمم في اللغة التمسك وفي عرف الفقهاء استمسك بالتراب مضموم في أعناه مضموم وصلة من
 شخص مخصوص في وقت مخصوص (يصح) أي التيمم (شروط ثمانية) الأولى (النية) الثاني
 (الاستسلام) فلا يصح من كافر (و) الثالث (العقل) فلا يصح من غير عاقل (و) الرابع (التيمم)
 فلا يصح قبله (و) الخامس (الاستحباب أو الاستحباب) المستوفيان للشروط (السادس دخول

وقت الصلاة) التي يريد أن يتيمم لها من فرض أو راتبة أو صلاة فسخي ويصح لفائتة إذا ذكرها
وأراد فعلها (فلا يصح التيمم لصلاة قبل وقتها) وانما حازا الرضوء قبل الوقت لكونه رافعا
للحدث بخلاف التيمم فإنه طهارة ضرورية فلا يجزئ قبل الوقت كطهارة المستحاضة (ولا يصح
التيمم (لنافة وقت نهى) لانه ليس وقتا له ويصح لكل طواف كل وقت لا باحتسابه اذن
(البايع) من شروط صحة التيمم (تعدراستعمال الماء اما العدمه) أي الماء اما يجبس الماء عنه
أو يجهه عن الماء أو قطع عدو ماء بلده أو يحجز عن تناول الماء من بئر أو غيره ولو بقم لانه قدالة
يتناول بها كقطوع المدين والصحيح الذي لا يجسد ما يستقي به من جبل أو دلو أو غيره أو لا فرق
في ذلك بين كونه مقيما أو مسافرا سراجا أو يلا أو قصيرا فن انصف بصفته من هذه الصفات جازله
أن يتيمم (أو لحوقه) أي التيمم (باستعماله) أي الماء (الذبر) من برد شديد أو فوت رفقته أو مال
أو خاف غطس نفسه أو غيره من آدمي أو بهيمة محترمين أو احتياجه لطبخ أو عجن في خاف شيئا
من ذلك أبيع له التيمم أو لا يجده الا بزيادة كثير عادة على غن مثل في ذلك المكان الذي هما به
(ويجب) على من معه ماء يستغنى عن شربه (بذله للعطشان) ولو كان الماء نجسا لانه انقاد من
مهلكة كالتقاء الفريق وعدم علم منه ان الطاهر يجب بذله بالاولى (من آدمي أو بهيمة) محترمين
(ومن وجد ماء) وهو محدث أو جنب (لا يكتفي طهارته استعماله فيما يكتفي وجوب التيمم) للباقي
من أعضاء طهارته الذي لم يجده ماء ولا يصح تيممه قبل استعماله اذ لم يتنجس اليه كما تقدم وانما
لزمه استعماله لانه قدر على بعض الشرط فلزمه فعله ككعبه السيرة وكما لو كان بعض يده
بريحاً وبعضه صحيحاً فإنه يلزمه غسل الصحيح قاله في شرح المنتهى مؤلفه وان وجد ترابا لا يكفيه
التيمم استعماله وصلى قاله في شرح الاقتناع قلت ولا يزيد على ما يجزئ على ما يأتي وطاهره ولا إعادة
وفي الرعاية ثم بعد الصلاة ان وجد ما يكفيه من ماء أو تراب انتهى (وان وصل المسافر الى الماء
وقد ضاق الوقت) عن طهارته به (أو) لم يبق الوقت عن الطهارة به ولكن (علم أن النوبة) أي
نوبة استغناؤه عنه (لا تصل اليه الا بعد خروجه) أي بعد خروج الوقت أو علمه المسافر العادم للماء
قرى يعرف أو دله عليه ثقة قرى يعرف أو خاف بطأه فوث الوقت أو دخول وقت الضرورة أو فوت
غرضه المباح كاله (عدل الى التيمم) لانه غير قادر على استعماله في الوقت أشبهه القادم له (وغيره)
أي غير المسافر فيما ذكر (لا يعدل الى التيمم) (ولو فاته الوقت) كمن خاف فوت جنازة وعسدا اذا
توضأ فلا يجوز له التيمم (ومن في الوقت) أي وقت الصلاة الحاضرة (أراق الماء أو مر به وأمكنه
الوضوء منه ويعلم أنه لا يجد غيره) ولم يتوضأ منه أو باعه أو وهبه وقد دخل الوقت ولم يترك منه
ما يطهر به (حرم) عليه ذلك ولم يصح البيع ولا الهبة لتعلق حق الله تعالى به كالأضحية المعينة
(ثم ان) لم يجد غيره (وتيمم وصلى لم يعد) لانها صلاة يتيمم صحيح عدم القدرة على الماء جنة ثم أشبهه
ما لو فعل ذلك قبل الوقت (وان وجد محدث يده ونوبه نجاسة) لا يفتي عنها (ماء) مفعول
وجد (لا يكتفي) للحدث بالنجاسة (وجب غسل نوبه) أولا لانه لا يصح التيمم عنه طاهره
ان شرطه أن يكون يكتفي للبيوع غسلات في نجاسة الثوب أو البدن والاحتككه حكم عاده
انتهى (ثم ان فضل) بعد إزالة النجاسة عن نوبه (شي غسل يده ثم ان فضل) بعد ذلك (شي تطهر به
والا) بأن لم يفضل شي (تيمم) وجوباً وان كان على يده نجاسة وهو محدث والماء يكتفي أحدهما

غسل التيمامة تم تيمم من الحدث الا ان تكون التيمامة في محل يصح قلعه به من الحدث فبستعمله
فيه ماء (و يصح التيمم لكل حدث) أما الحدث الاصغر فبالا اتفاق واما الاكبر ففي قول أكثر
العلماء وحكم المانض والنساء اذا انقطع دمها احكم الجنب (و) يصح التيمم (للتيمامة) اذا
كانت (على البدن) قال أحمد و يخرجه الجنب يتيمم (بعد تيممها) عن يمينه (ما لم يكن) مسح
رطبة وحك يابسة لزوما ولا إعادة عليه ولا فرق بين كون التيمامة على موضع صحيح أو مريض
فاله في شرح المنهجي (فان تيمم لها فيسأل تحققة ما لم يصح) قال في شرح المستمسك وعلم ما تقدم
انه لا يتيمم للتيمامة على الثوب ولا على المكان الشرط (الثامن ان يكون) التيمم (بتراب) فلا
يجوز بالمل والدون والجلس ونحوه الجارية وما في معنى ذلك (طهور) فلا يجوز التيمم بتراب
تيمم به لزال طه و رتبته باستعماله وذلك هو التراب المتناثر عن الوجه واليدين بعد مسحهما به
والباقي عليهما (مباح) الا يجوز التيمم بتراب مغموس (غير عرق) فلا يجوز عما ذكر من خرف
أو جرح أو نحوهما لان الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب (له غبار يعلق باليد) أو غيرها
وشرح بذلك السجدة وغيرها مما ليس له غبار يعلق باليد فانه لا يصح التيمم به ومثل كلامه
ما لو ضرب على ابد أو باط أو حفرة أو حيوان أو رذعة حمارا ونحوه أو خشب أو عسل
شعير أو نحوه مما عليه غبار يعلق باليد فانه يصح التيمم به وان خالط التراب ذو غبار كالطين
والثورة فان كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به وان كانت الغلبة للطين لم يجز التيمم به قياسا على
الماء شرح المنهجي (فان لم يجد ذلك) أي الماء والتراب كن يمسح على لأمائه ولا تراب أو يده
فروح أو جراحات لا يستطيع معها مسح البشرة لاجتماع والتراب (مسح على الذراع من قنط) دون
الواقل (على حسب حاله) لان العجز عن الشرط لا يوجب ترك الشرط كما لو عجز عن السترة
والاستقبال (ولا يزيد في صلته على ما يجوز) في الصلاة فلا يقرأ اذا اذاعلى الفاتحة ولا يسبح
زائدا على المرة ولا يزيد على ما يجوز في طمأينة ركوع أو سجود أو جلوس بين السجدةتين وإذا
فرغ من الفاتحة ركع في الحال وإذا فرغ مما يجوز في التيمم في الاقل ثم مضى في السجود وإذا فرغ
مما يجوز في التيمم في الاخير لم في الحال (ولا إعادة) عليه لانه أتى بما أمر به وبطل يحدث ونحوه
فيها وان وجد ثوبا رطبا مسح به أعضائه لم وما وصلي ولم يعد ان جرى مسح فان لم يجد أعاد
ومثل لو صلى بلا تيمم مع وجود طين يابس عنده لعدم ما يدقه به

• (فصل في واجب التيمم التسمية) ظاهره ولو عن لجلسته يدين (وتسقط مسوا و فروضه)
أي التيمم (خسة) الاول من فروض التيمم (مسح الوجه) سوى ما تحت شعره ولو خفيفا وادخل
فم وأتف ويكره ادخال التراب في الثم والانتف (و) الثاني من فروض التيمم (مسح اليدين الى
الكوعين) للآية الكريمة وإذا علم حكم بمطلق اليدين لم يدخل فيه الذراع كقطع يد السارق
ومس الفرج ولو أمر بالمثل الذي يجب مسحه في التيمم على تراب ومسحه به أو نصب المثل الذي
يجب مسحه لم يمسح فمسحه التراب ومسحه به صح التيمم لان مسحه بغير قصد (الثالث) من فروض
التيمم (الترتيب في الطهارة البعري) لا الكبرى (فيلزم من جرحه بعض أعضائه وضوئه إذا توضأ
ان يتيمم له عند غسله لو كان صحيحا) فلان كان الجرح في الوجه بحيث لا يمكنه غسل شيء منه
تيمم أولا ثم أتم الوضوء وان كان في بعض وجهه خير بين غسل (الحد) منه ثم تيمم للجرح منه

وبين التيميم ثم يغسل صحيح وجهه، ويقدم الوضوء وان كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله
ثم كان التيميم فيه على ما ذكرنا في الوجه وان كان في وجهه ويديه ورجليه احتياج في كل عضو
الى تيميم في محل غسله ليحصل الترتيب ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم له وايديه تيمما واحدا لم يجزئه
لانه يؤدي الى سقوط الفرض عن بعض من الوجه واليدين في حال واحدة فان قيل هذا يبطل
بالتيميم عن جولة الطهارة حيث سقط الفرض عن جميع الاعضاء بالتيميم جولة واحدة قلنا اذا كان
عن جولة الطهارة فالمحكم له دونها وان كان عن بعضها ناب عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما يعتبر
فيما يوجب عنه من الترتيب قاله في المشرح (الرابع) من فروض التيميم (الموالة) في الطهارة
الصغرى (فيأمره) ان يعيد (غسل الصحيح عند كل تيميم) فلو كان الجرح في رجل فتييم له عند
غسلها ثم بعد زمن لانه ~~كان~~ فيه الموالة يخرج الوقت بطل تيممه وبطلت طهارته بالماء أيضا
انوات الموالة فيعيد غسل الصحيح ثم تيمم له عقبه وعلم بما تقدم ان التيميم عن جرح لو كان
في غسل جنابة لم يبطل طهارته بالماء بخروج الوقت لعدم وجوب الترتيب والموالة فيه
(السلام) من فروض التيميم (تعيين النية لما يتيمم له) كصلاة وظواف ومسر محض (من
حدث) أكبر وأصغر (أو نجاسة) على يده لان التيميم لا يرفع الحدث وانما يبيح الصلاة فلم يكن بد
من التعيين تقوية لضعفه وصفة التعيين ان ينوى استحالة صلاة الظهر مثلا من الجنابة
ان كان جنبا أو من الحدث ان كان محدثا ومتم ما ان كان جنبا محدثا وما أشبه ذلك (فلا تسكني
نية أحدهما عن الآخر) ولو اجتمع حدث ونجاسة على بدن وعين تيممه أحد هذين الآخر
لم يكتف بهما التيميم ولا أحد الحدثين عن الآخر (وان نواههما) أي الحدثين بتيممه الواحد
أو أحدهما باب أحدهما كالأوبال ومس ذكره ولمس امرأته شهوة ونوى تيممه أحدهما
الاستبباب (اجزا) هذا التيميم عن الجميع وكذا اذا وجد منه موجبات للغسل ونوى تيممه
أحدهما فإنه يجزى عن جميعها (ومبطلاته) أي التيميم حتى تيمم جنب لقراءة قرآن ولبس بمسجد
وتيمم حائض لوطء والنجاسة بيد وجنابة ونافله ونحوها (خمس) أشار لاؤله بقوله (ما يبطل
الوضوء) كخروج شيء من سبيل ومس فرج ونحو ذلك من نواقض الوضوء المتقدمة هذا اذا كان
تيممه عن حدث أصغر لانه بدل الوضوء فيبطله ما يبطله ويبطل تيمم عن حدث أكبر بناوحيه
كالجماع وخروج المني بالذة الاغسل حيض ونفاس اذا تيمم له فلا يبطل بمبطلات فسد
وضوءه بل بوجود حيض ونفاس فلا تيمم بعد طهرها من حيض له ثم أجنب فلا لوطء
لبقاء حكم تيمم الحيض والوطء انما يوجب حدث الجنابة وأشار الثاني بقوله (ووجود الماء)
لعادته اذا قدر على استعماله بالاضطرر قال في الفروع وان قدر عليه في تيممه بطل وكذا بعده
قبل الصلاة وأشار لانه بالتبوت (وخروج الوقت) ما لم يكن في صلاة جمعة ويخرج الوقت فيها
فلا يبطل مادام فيها ويقتل انما لا تقضى بحزمه في الاقتناع والمتمنى قال في شرحه فالتبعاني
بها فيلزم من تيمم اقراءة ووطء ونحوه كلبت الترك حتى يعيد التيمم لكن لو نوى الجمع في وقت
الثانية ثم تيمم للجمعة أو الفاتية في وقت الاولى لم يبطل التيمم بخروج وقت الاولى لان نية
الجمع صيرت الوقتين كالوقت الواحد وأشار للرابع بقوله (وزوال الميع) أي التيمم كالوتيمم
لارض فعوفي وأبرد فزال ثم ان زال بعد صلاته أو طوافه لم يجب اعادته قال في شرح الاقتناع

قلت فتصحب الاعداء انتهى وأشار الله امر بتوبه (وتخلع ما مسح عليه) كعب وعمامة ان
تيمم ودع عليه قال في الامتناع وان تيمم وعليه ما يجوز والمسح عليه ثم خلعه بطل تيممه لما قال
في شرحه وطاهر ولا فرق بين ان يكون مسح عليه قبل التيمم أو لا وكذا اذا انقضت مدة المسح
بزعمنا ثانية في شرح المستمسك (وان وجد الماء) من تيمم له دمه (وهو في الصلاة بطلت) صلاة
فيترسان ان كان محدثا أو يعقل ان كان جنبا ويندئ الصلاة (وان انقضت) الصلاة (لم تجب
الاعادة) ولو لم يخرج الوقت قال في شرح المستمسك والطواف كالمسلاة (ومغته) أي التيمم
(ان ينوي) بالتيمم استبابة ما تيمم مع تعيين الحدث لدى تيمم عنه (تريسي) أي يقول بسم
الله لا يقوم غيرهما مقامها (ويضرب التراب يديه مفرجتي الاصابع) ليصل التراب الى
حاشيتها (غريبة واحدة) ولو كان التراب ناعما فوضع يديه على التراب وضعا من غير ضرب
فصلق التراب يديه اجراء (والاحوط اقتنا) أي ضربتان واحدة للرجل وأخرى لليدين قال
في المبدع قال القاضي والسيبراني وابن الزاغوني وهو رواية المستنون ضربتان يسمح
باحدهما أو بهما وبالأخرى يديه إلى المرفقين (بعد نزاع خاتم ونحوه) ليصل التراب إلى مافقه
فان علق يديه تراب كثير فحقه ان شاء وان كان خفيفا كره فحقه لئلا يذهب فيحتاج إلى اعادة
المسح (فيصنع وجهه ياطل أصابعه وكنيه براحتيه) قال في الانصاف الصحيح من المذهب
ان المستنون والواجب شربة واحدة نص عليه وعليه جمهور والاصحاب انتهى (ويسن لمن
يرجو وجود الماء) وعالم وجوده ومسته وعنده الوجود والمعدم (تاخير التيمم إلى آخر الوقت
الاحتياط) بحيث يدرك الصلاة كلها قبل شروجه لانه يستحب تأخير الصلاة لأدراك الجماعة
تأخيرها لأدراك الطهارة أولى قال في شرح المستمسك وعلم مما تقدم انه لو تيمم وصلى أولى
الوقت اجراء ولو وجد الماء بعد ذلك في الوقت كن صلى عربا ثم قدر على شربة في أول الوقت
وكن صلى جالسا ثم رى في الوقت انتهى (وله أن يصلي تيمم واحد ماشيا من الفرس والنعل)
ان تيمم لفرض (لأنه لو تيمم للنفل لم يستبح الفرض) لانه تيمم لا بدني فلا يجوز له الأعلى
(تيممه) من نوى تيممه استباحة شيء فتقرط له الطهارة استباحة لانه منوى واحتياجه
مثل ردونه فمن نوى تيممه صلاة الطهر ومثله فله فعلها ونوى مثلها كفاية لان ما في حكم صلاة
واحدة واحتياجه دونه كالتنفل في المثال ولا يستبح أعلى مما نوى في نوى النفل لا يستبح
الفرس فان نوى تنفلا أو أطلق النية للصلاة بأن نوى احتباحة الله لا أنه ولم يوفرضا ولا تنفلا
ليصل التنفلا فأعلى ما يحاح بالتيمم فرض عيني فتدبر صلاة افترض كفاية فتأخذ طوافا فنفل
فمن صحف فقرأه فلبث قال في الشرح وان نوى نافلة أو نوى قراءة القرآن ومن صحف
والطواف لان النافلة أكثر من ذلك كله لم يكون الطهارة مشروطة بها بالاجماع قال
وان نوى فرض الطواف استباح نفل ولا يستبح الفرض منه بنية التنفل كالمسلاة وقال
في المبدع وسباح الطواف بقية المسألة في الانهر كمر المصنف قال النجاشي في الدين
ولو كان الطواف فرضا انتهى

أي الطاهرة على الأيمان الطاهرة وقد سمعنا من الأئمة ذكر الجاسات وذكر ما يقع عن يسيرة
(يشترط) التطهير (كل متنجس) حتى ذيل امرأة وأسفل فخ وخذاء (سبع غسلات)
أن أتت والافتق تنق مع حث وقرص الحاجة (و) يشترط (أن تكون أحداها) أي الغسلات
السبع (بتراب طاهر طهور) وعلى هذا إن كانت النجاسة على غير الأرض ويشترط كون
التراب يستوعب الحمل المتنجس الأنيابض فيكنى مسما، ويعتبر ما يطهر ويوصل التراب
إلى الحمل فلا يكتفى ذره والأولى من الغسلات أولى بالتراب (أوصابون وشو) كالغزالة
وكل ماله قوة في الأزالة ولا يشترط استعمال التراب إلا في متنجس بكتاب (أو) متنجس (بختزير)
ويجوز من أحدهما (ويضرب بقاء طعم النجاسة) فلا يحكم بقاءه في الحمل المنسول مع بقاء طعم
النجاسة فيه لادلائه على بقاء العين ولسمولة أزالته (لا) يضرب بقاء (لونها) أي النجاسة
(أوزيها أوهما) أي اللون والريح (يجزأ) عن أزالتهما فإن ذلك لا يضرب وإن لم تزل النجاسة
الابح والاشنان وشوهم مع الماء لم يجب قال في شرح المنتهى ويتوجه أحق قال الوجوب
ويحذف كلام أحمد فعلى هذا يلحق أثر الجبر بجزء من مصروف مجبول بقاء ثم يغسل بقاء وصابون
(ويجزئ في بول) لا غائط (غلام) استتره عن بول الجارية والحنثي (لم يأكل الطعام بشهوة)
قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى الصبي إذا طعم الطعام وأراد واشتبه غسل بوله وإيس إذا طعم
لأنه قد يلحق الغسل ساعة يولد والنبي صلى الله عليه وسلم حدثك بالتمر (نضجه وهو غمره بالماء) وإن لم
يتصل الماء من الحمل ويظهر بالنضح وكذلك أقبسه وهو أخف من بوله فيكنى نضجه بالأولى
والحكمه فيه أن بول الغلام يخرج بقوة فينتشر أو أنه يكثر حوله على الأيدي فتعظم المشقة بغسله
أو أن مرضه حار فبوله رقيق بخلاف الجارية وقال الشافعي لم يظهر لي فرق من السنة بينهما
وأفاد ابن ماجه في سنة أن الغلام أصله من الماء والتراب والجارية من اللحم والدم (ويجزئ
في تطهيره) وأجوبة حمام وشوهم صغار بنية أو كاره طلقا قاله في الرغابة وسيطان (وأحواض
وأرض نجست بمائع) كبول (ولومن كذب أو خنزير مكائرتهم بالماء) ولومن مطرا وسيل
(يجب يذهب لون النجاسة وريحها) لأن بقاءهما أو بقاء أحدهما يدل على بقاء النجاسة مالم
يجز عن إذهابها أو إذهاب أحدهما قال في المبدع وإن كان عمالات الابعشة سقط كالثوب
ذكره في التشرح (ولا تطهر الأرض) المتنجسة (بالشعر و) لا (الريح) ولا (الحناف و) لا
تطهر (النجاسة بالدار) فرمادها بنجس ولا بالاستحالة فالتمول منها كدود جرح وصرصر كنف
أو كلاب تأتي في الملاحة فتصير مطا فنجس (وتطهر الحرة بانائها) كحشر من الأرض فيه ماء كثير
حكم بنجاسته بغيرها ثم زال تغيره بنفسه فإنه يجوز بطلان عمله من الأرض تعالى
(أن انقلب خلا بنفسها) فعلم منه أنه لو خللت أو انقلب لفسد الضليل أنه لا تطهر وهو المذهب
كذا في شرح المنتهى قال شيخنا الشيخ عبد الباقي مفتي الحنابلة بالديار الشامية أن الاناء يطهر
إذا كان نجسه بالخرقة التي خللت فإن كان متنجسا بغيرها من خرا أو غيره لم ينجس بغيرها فيه (وإذا
خفي موضع النجاسة) في بدن أو ثوب (غسل) كل محل احتمل أن النجاسة أصابته من البدن
والثوب (حتى يتيقن غسلها) فإن لم يعلم جهتها من البدن أو الثوب بأن لم يعلم هل كانت
في موضع عليه نظره من ذلك أو لا غسله كاه وإن علمها في أحد الكمين ونسبه غسلاها وإن رآها

في يده أو توبه الذي عليه غسل كل ما يذكره بصره من يده أو توبه لأن خفيت النجاسة في حماره
أو دوشن واسع ونحوهما فإنه لا يجب غسل جميعه ويصلي فيها بلا حذر
(نفسه) المسكر المائع) نجس سواء كان نجس أو غيره مما فيه شدة مطرية (وكذا
المشقة) المسكرة نجسة قاله في شرح المنهى وكذا في الاقناع ظاهره أميةت أولاً
(وما لا يؤكل من الطير والبهائم مما فوق الهر خلقة) أي في الخلقة (نجس) قد دخل
فيها لا يؤكل من الطير سباعها كالعقاب والمقر والحداة والبومة وما ياكل الحيف
منها كتمس وخنم وعتق وغراب بين واقع ودخل فيما لا يؤكل من البهائم القليل
والبغل والحمار وسباعها مما فوق والهر كالأسد والثور والذئب والقرد والكلب وابن أوى
والذئب والقرد وما تولد من مأكول وغيره كالسمع ولد الضبع من الذئب (وما دونها)
أي الهرة أو مثلها (في الخلقة) طاهر وذلك (كما) انفس والسناسن وابن عرس والفضة
(والحية) ولم أره العبد (والقار) شرح بذلك كذا الأمانة في شرح المنهى (والمسكر غير
المائع) بكونه الطيب (فما هو وكل ميتة نجسة) طاهرة في الحياة أولاً (غير ميتة الآدمي)
فإنها طاهرة لأنه إذا نجس بالموت لم يطهر بالفصل كالحيوانات التي تنفس بالموت وحكم اجراء
الآدمي وابعاضه حكم جلته (و) غير ميتة (السمك) وسائر حيوانات البحر مما لا يعيش إلا في
الماء لأنها لو كانت نجسة لم يبح أكلها (و) كذا الجراد (وما لا تنفس) أي لادم (له سائله) كالعقرب
والخنفساء والدق والقمل والبراغيث والعشكوت والمراسر إن لم تكن متولدة من النجاسة
طاهر (وما أكل لحمه ولم يكن أكله نجسة) نجسة في قوله وروثه وقبضه ومذيقه ومشيته وروثه ولبنه
طاهر (وأما ما كان أكله نجسة) نجسة في قوله وروثه وقبضه ومذيقه ومشيته وروثه ولبنه
البول وغيره إذا كان مما (لا يؤكل) كالهرة والقار (نجس) ولا يعني عن يسهري منها لأن
الأصل عدم العقوبة عن النجاسة إلا ما حقه الدليل (الامني الآدمي) طاهر قال في الاقناع ولو
خرج بعد استحبابه انتهت والمراد بالاستحباب ما استوفى الشروط (وابنه) أي الآدمي (فطاهر
والقبح) نجس (والدم) نجس إلا دم الشهيد عليه فإنه طاهر (والصديد نجس) لكن ينعى
في الصلاة عن يسهري لا كثير (منه) أي من الدم والقبح والصديد ولو من غير مصل لأن الإنسان
غالبه لا يسهري منه وهو قول جماعة من العصاة والتابعين في بعدهم ولأنه يشق التصريح منه فعنى عن
يسهريه كثر الاستحباب دونهم من قوله في الصلاة أنه لا ينعى في المائع والمطعم عن شيء منه ولو لم
يدركه الطرف كذا في يعاق أربل الذباب صرح به في الاقناع وقد راع المعقور عنه الذي (لم ينقص)
الوضوء (إذا كان من حيوان طاهر في الحياة) آدمياً كان أو غيره يؤكل كالأيل والبقر أولاً
كالهرة بخلاف الحيوان النجس كالكلب والبغل والحمار فلا ينعى عن شيء مما ذكر منه (ولو) كان
(من دم حائض) أو نساء أو مستحاضة (ويضم يسهري) نجس يعني عن يسهريه (مشتق يشوب)
واحد كالأول كان يشوب بضع من دم أو قرح فإن كان يسهري بضعه كثيراً منع من الصلاة فيه (لا) إن
كان في (أكثر) من نوب فإنه لا يضم ويكون لكل نوب حكم نفسه قال في شرح الاقناع ولو
كانت النجاسة في شيء مصقب قد شقت فيه من الجانبين فهي نجاسة واحدة وإن لم تنصل بل كان
بينهما شيء لم يصبه الدم فهما نجستان إذا بلغا الوجه فقد راعا لا ينعى عنه لم يعرف عنها كجاني الذوب

انتهى ويعنى عن نجاسة بعين والباقي ولوا زرق ظاهر (وطين شارع ظلت نجاسته) طاهر قال
 في الرعاية وطين الشوارع طاهر ان جهل حاله أو ما البه أحد انتهى قال في الاقتناع ويعنى عن
 يسير طين شارع فتهتفت نجاسته ويعنى عن يسير طين بول مع كمال التحفظ (وعرق وريق من)
 حيوان (طاهر) مأكول أو غير مأكول (طاهر ولو أكل هر ونحوه) من الحيوانات الطاهرة
 كالنمس والفأر والقنفذ (أو) أكل (طفل نجاسة ثم شرب من مائع لم يضره) ولو قبل ان يغيب
 قال في المبدع يدل انه لا يعنى عن نجاسة يدها أو رجليها نص عليه أحمد (ولا يكره) استعمال
 (سور) بضم السين والهمزة (حيوان طاهر وهو فضلة طعامه وشربه) (تمة) إذا وقع في المائع
 هر ونحوه مما ينضم ذره ونحوه حيال الموت وذلك وكذا الوقوع في جامد وهو أى الخامد ما يمنع انتقال
 النجاسة فيه كالكفايته وان مات حيوان نجس بالموت أو وقع ميتا رطبا في دقيق ألقى وما حوله
 واستعمل الباقي وان اختلط ولم يصب طحرم الكل نقله صالح وغيره

(باب الحيض)

هو دم طبيعي وجبله يخرج مع النجاسة من غير سبب ولادة في أوقات معلومة (لا حيض قبل تمام
 تسع سنين) فمن رأت دمًا قبل البلوغ هذا السن لا يكون حيضًا قال في الشرح لانهم في ذلك خلافا
 (ولا) حيض (بعد خمسين سنة) لقول عائشة رضي الله عنها إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت
 من بعد الحيض وروى عنها رضى الله عنها أنها قالت ان ترى المرأة في بطنها واداء بعد الخمسين (ولا)
 حيض (مع حمل) فلا تترك الصلاة لمآزاه ولا يمنع وطؤها ان خاف العنت وتغتسل عند انقطاعه
 استحبابا (وأقل الحيض يوم وليلة) قال في شرح الاقتناع والمراد مقداره يوم وليلة أى أربع
 وعشرون ساعة فلو انقطع الدم لأقل منه فهو دم فساد (وأكثره خمسة عشرة يوما) بليلتين
 (وغالبه) أى الحيض (ست) من الايام (أو سبع) من الايام (وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة
 عشر يوما) لما روى الامام أحمد رحمه الله تعالى واحتج به عن علي رضي الله عنه ان امرأة جاءت به
 وقد طلقها زوجها فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي للشرح قتل فيها فقال
 شرح ان جاءت بيعة من بطنها أهواها ممن يرضى دينه وامانته فشهدت بذلك ولا فهي كاذبة
 فقال علي قالون أى جيد بارومية وهذا لا يقوله الا بوقفا وهو قول صحابي أنتسرو لم يعلم خلافه
 قال الامام أحمد لا يختلف أن العدة يصح ان تنقضي في شهر اذا قامت به البينة (وغالبه) أى
 الطهر بين الحيضتين (بقية الشهر) بعد القدر الذي يجلسه من كانت تحيض في كل شهر ستا
 أو سبعة اقل الغالب ان طهرها ثلاثة وعشرون يوما أو أربعة وعشرون يوما لان غالب النساء
 يحضن في كل شهر خمسة (ولا حد لاكثره) أى لاكثر الطهر بين الحيضتين لانه لم يرد لاكثره
 تحديد من الشرع ولان من النساء من تطهر الشهر والثلاثة والسنة وأكثر من ذلك ومنهن
 من لا تحيض أصلا (وتحزم بالحيض) أى بوجوده (أشياء منها) وهو الاول (الوطء في القرح)
 لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن الا لمن به شيق بشرط أن لا
 تنادى شهوته بدون الوطء في القرح ويخاف تشقق انبيه ان لم يطأ وأن لا يجرد غير زوجته
 الحائض بان لا يقدر على ماهرة ولا ثمن امه (و) منها (الطلاق) وهو الثاني وهو طلاق بدعة لما
 فيه من تطويل العدة ويقع (و) منها (الصلاة) وهو الثالث أى ففعلها فلا يجوز افعاله شي من افروضا

ولا نفلا (و) منها (الصوم) وهو الرابع أى فعل الصوم لكن تقضى الصوم أجماعاً كذا فى شرح
 المتنى (و) منها (الطواف) وهو الخامس أى صحة فعله لقيام المانع من أو القرض والفعل فى ذلك
 رواه (و) منها (قراءة القرآن) وهو السادس لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقرا القرآن
 ولا تجلب ثياباً من القرآن رواه أبو داود وقال الشيخ إذا طنست ثياباً وجبت (و) منها (مس
 المصنف) وهو السابع وقفاً قوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون (و) منها (اللبث فى المسجد)
 وهو الثامن لقوله صلى الله عليه وسلم لا لأهل المسجد لحائض ولا ليلب رواه أبو داود (وكذا)
 منع من (المروءية) أى المسجد (ان كانت تلويثه) قال فى رواية ابن إبراهيم قرو لا تقعد وهو
 التاسع (ويوجب) الحيض خمسة أشياء الأول (العدل) عند انقطاع دم الحيض كذا فى شرح
 المتنى (و) الثاني عياضه الحيض (البلوغ) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
 حائض إلا بمحذور رواه أحمد (و) الثالث عياضه الحيض (الكفارة بالوطء فيه ولو) كان الواطئ
 (مكرها) على الوطء (أو ناسيا) للحيض (أو جاهلا) الحيض والحيض (وتجزئ) الصكبة مرة أن
 أعطاهما إلى مكعب واحد كذا ومطلق ونقط بجزء (وهى) أى كفارة الوطء فى الحيض (ويشترط
 أو زوجه على التحريم) فإن أخرج ديناراً والمقدار الواجب قال فى شرح المتنى فإن قيل
 كيف يجزئ بريرة بن خنيس ونحوه قلنا كما يجزئ المسافر من القصر والاعتمام انتهى ولا فرق بين كون
 الوطء فى أوله أو آخره (وكذا هى) أى وكالرجل المرأة فى وجوب الكفارة عليها (ان طأعت)
 الواطئ على الوطء والرابع الاعتدال فيه والخامس الحكم ببراءة الرحم فى الاعتدال فيه إذا علة
 فى مشروعية العدة فى الأصل العلم ببراءة الرحم (ولا يباح بعد انقطاعه) أى دم الحيض (وقبل
 غسله أو تيممه أو غيرها) (لأن وجوب غسله لا يمنع فعله كالجلب) (و) غير (الطلاق) لأن تحريره
 لتطويل العدة بالحيض وقد زال ذلك (و) غير (اللبث بوضوء فى المسجد) وفى الكفاية من قول
 بائنا طاعة أربعة أشياء مقبوض فرض الصلاة ومنع حصة المرأة وقهر من الصلاة والطلاق
 (وانقطاع) مبتدأ (الدم) مضاف إليه أى دم الحيض والنقاس (بان لا تتغير طهنة احتثت به فى
 رخص) متعلق بانقطاع (الحيض) مضاف إليه (طاهر) خبر المبتدأ والمعنى وإن طهرت فى أثناء
 عادت طاهر الخالص لا تتغير معه الفطرة إذا احتشمت ولو أقل مدة ففى طاهر تغسل وتصل
 وتغسل ما فعله الطاهرات لأن الله تعالى وصف الحيض بكونه أذى فإذا ذهب الأذى وجب
 زوال الحيض (وتقضى الحائض) كذلك (النساء الصوم لا الصلاة) لأنه يشق لتكرره وطول
 مدته فإن أحبب القضاء فظاهر فقل الأثر المانع قال فى الفروع وغيره ما احتج به بكرهه كونه
 بدعة كما رواه الأثر عن عكرمة وأهل المراءاة وكفى الطواف لأنهم أئسن لا آخر لوقته فيعاينها
 كذا قال فى المبدع

• (فصل) • المبتدأ بفسرة أو كدرة فتجلس عمره ما تراه أقل الحيض ثم تغتسل وتصلى فإذا انقطع
 ولم يجاوز أكثره اعتسأت أيضاً تغسل ثلاثاً فإن لم يعتسأ صار عادة وتعيد صوم فرض وشهر
 كالطواف والاعتساف الواجبين إذا وقع عاقبه لأن أيسر قبل تكراره أو لم يعد ويحرم وطؤها
 قبل تكراره زمن الدم الرائد على اليوم والليل (ومن جاوزها خمسة عشر يوماً فبى
 مسخاضة) لأن دمها لا يصلح أن يكون حائضاً لجوازها أكثر فتجلس أقل الحيض من كل شهر

حتى يتكرر في الثلاثة أشهر فجلس من مثل أول وقت ابتدائها من كل شهر وستاً وسبعاً بجزان
 علت وقت ابتداء الدم ثم أو (تجلس من) أول (كل شهر) هلالاً ان جهلت وقت ابتداء الدم
 ثم أو (ستاً وسبعاً) بصر هذا كله (حيث لا عين) فان كان هناك تمييز بان كان بعينه فحينئذ أو سود
 أو متناً وصلح حينئذ بان لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوماً تجلسه أى تدع زمنه
 الصوم ونحوه مما شرط له الطهارة (ثم تغسل وتضم وتصل بعد غسل المحل) لازالة ما عليه
 من الدم (وتعصبيه) تعصياً يمنع الخارج حسب الامكان من حشور بطن وتشد بخرقه طاهرة
 وتستقر المستحاضة ان كان دمها كثيراً بخرقه مشقوق الطرفين تشدهما على جنبها ووسطها
 على الفرج ولا يلزمها إعادة الغسل والعصب لكل صلاة ان لم تشرط (وتوضأ في وقت
 كل صلاة) ان خرج شئ قال في شرح المنتهى وعلم عما تقدم انه اذا لم يخرج شئ لم يجب وضوء
 (وتنوي وضوء الاستباضة) دون رفع الحدث لمناقة وجودية رفعه وسواء انقضت طهارتها
 بخروج الوقت أو طرأ حدث آخر ويرتفع الحدث عن حدثه دائم بنية الاستباضة (وكذا
 يشغل) من غسل المحل وعصبيه والوضوء في وقت كل صلاة (كل من حدثه دائم) كمن به
 سلس بول أو مذى أو ریح أو جرح لا يرقأ دمه ومن به وعاف دائم وان اعتيد انقطاع الحدث
 زماً يتسع للصلاة المفروضة والطهارة تعين للعبادة وان عرض هذا الانقطاع لمن عادته
 الاتصال بطل وضوءه ومن تمتنع قراءته أو يلحقه السلس فاعلم صلى قاعدا ومن لم يلحقه
 الاراكها أو ساجدا ركع وسجد كالكل كان التحبس (ويحرم) على زوج وسيد (وطء
 المستحاضة) من غير خوف الغت منه أو من افان كان أبيع ولو وجد الطول لنكاح غيرها
 (ولا كفارة) فيه (والنفاس لاحد لاقله) وبه قال الثوري والشافعي وهو دم ترخيه الرحم مع
 ولادة أو قبلها يومين أو ثلاث بامارة وبعد ما الى تمام الاربعين من ابتداء خروج بعض الولد
 (وأكثره أربعون يوماً) فان جاوزها وصادف عادة حيضها ولم يزد عن العادة فالجوارح حيض
 أو زاد وتكرر ولم يجاوز أكثر الحيض فالزائد حيض لانه دم متكرر في زمن يصلح ان يكون حيضاً
 أشبه ما لو لم يكن قبله نفاس (ويثبت حكمه) أى النفاس (بوضع ما يتبين فيه خلق انسان) قالوا
 وضعت عانة أو مضغة لا تحيط بها في الميشت اه بذلك حكم النفاس (فان تحال الاربعين نقاء فهو
 طاهر) ولو كان أقل من يوم كالتقاء زمن عادة الحيض (لكن يكره وطؤها فيه) لانه لا يؤمن من العود
 في زمن الوطء فيكون وطؤها في نفاس (ومن ولدت ولدين فأكثر فأول مدة النفاس من الاول)
 لانه دم خرج عقب الولادة فكان نفاساً (فهذا) (لو كان بينهما أربعون يوماً) فأكثر (فلا
 نفاس للثاني) نص عليه لان الولد الثاني تسع للاول فلم يعتبر في آخر النفاس كما لا يعتبر في اوله
 (وفي وطء النساء ما في وطء الحائض) من وجوب الكفارة بالوطء فيه (ويجوز للرجل شرب
 دواء مباح) لا يحرم (يمنع الجماع) ككافور ونحوه (ولا تنى شربه) أى الدواء المباح لاقاء نطفة
 (وليس لوطء الحيض واطعاه) أى الحيض قال في الاقناع مع أمن الضرر ولا يجوز ما يقطع الحمل
 وليس لاحد ان يستسبب ادواء مباحا لقطع الحيض بالاعمال لا سقاط حقه ما مطلقاً من النسل
 المنقود

الاذان ائمة الاعلام وشريعا اعلام بدخول وقت الصلاة أو قربه لتغير وقتها والاقامة في الاصل
 مسندوا فام وجهه ائمة القادة في الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة كمنعده ومن فيها
 والاذان افضل من الاقامة والاهامة (وعما) أي الاذان والاقامة (ورس) كناية لانهما من
 شعائر اعلام الاسلام الطاهرة فكانا من كناية كمالها (في الحس) في العري والامصار
 (على الرجال) متعلق بقوله فيمن كفاية وعنه والرجل الواحد (الاسرار) فلا يجهان على الارتقاء
 (وبسار للمعقود) لما روي عنه من قام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشطية للمعلل يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظر
 الى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني قد عصمت له بدى وأدخلته الجنة رواه
 الترمذي (و) يسنان (في الشرب ويكرها) أي الاذان والاقامة (للسام) والحناني (ولو) كان
 الاذان والاقامة من النساء والحناني (بلا روع صوت) قال في الفروع ويتوجه في التبريم جهرا
 الخلاف في قراءة وتليته انتهى (ولا يصحان) أي الاذان والاقامة (الامر تبين) لانهما ذكر
 معقوده ولا يجوز الاخلال بنظمه كما كان الصلاة (متواليين عرفا) لان المقصود منهما الاعلام
 ولا يحصل الا بالموالات (وان يكونا) أي الاذان والاقامة (من واحد) ولو ابي واحديه فله
 آخر يعتد به ولو كان ذلك لعد بان ما أتى أو نحوه من شئ عني الاذان أو الاقامة بمكمله
 الثاني وان نكسها أو فرق بينهما بسكرت طويلا ولو شرم أو انجاء أو جنون أو بكلام محرم وان
 كان يسيرا أو كثيرا ما حال يعتد به (خيسة منه) لم يثبت اعمال البيات (وشمط) بالسناء
 اللفظ ولو في المؤذن الذي به بدأه مستشرط الاول (كونه مسلما) لاشتراط البيعة فيه وهي
 لا تصح من كافر الثاني كونه (ذكر) قال في الفروع ولا يعتد باذان امرأة اتفاقا وختم الثالث
 كونه (عاقدا) ولا يصح من مجنون كسائر العادات الرابع كونه (مبيرا) ولا يشترط ان يكون
 المؤذن بالعلم الخامس كونه (طاهرا) السادس كونه (عذرا ولو طاهرا) ولا يعتد بآثار طاهر
 الفسق لانه صلى الله عليه وسلم وصف المؤذنين بالامانة والفاقد غير مبين قال في الزمخشري فاما
 بسنن والحال فيصح اذاه بغير خلاف علماء (ولا يصحان) أي الاذان والاقامة (قبل الوقت)
 لان الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت وهو بحث على الصلاة ولم يصح في وقت لا تصح فيه
 الصلاة والاقامة شرعت للاعلام بالقام للصلاة لم تصح في وقت لا تصح فيه الصلاة (الاذان
 القهر فيصحب به نصف الليل) لان وقت الصبح يدخل على الناس وفيهم الخشب والماء فاستحب
 تقديم اذانه في بيته والاهامة ذكر في فضيلة اول الوقت (ورفع الصوت) بالاذان (ذكر) ليحصل
 السماع (ما يؤذن لحاصي) بقدر ما سمعه قال أبو المعالي رفع الصوت بحيث يسمع من يقرب منه
 الجماعة ذكر (ورس) بالبشارة لا بدول (كونه) أي المؤذن (صائنا) أي ربيع الصوت لان الذي
 صلى الله عليه وسلم اختار بالضرورة الاذان اكونه صائنا ولانه يطلع في الاعلام المقصود بالاذان
 وس أيضا كونه (أمينا) لانه يؤذن على موضع عال فلا يؤمن منه البطار الى العورات وس أيضا
 كونه (عالم بالوقت) ليعتراه يؤذن في قوله ولانه اذا لم يكن عالما بالوقت لا يؤمن منه الخطا
 واشترطه أبو المعالي وس أيضا كونه (متطهرا) من الحدثين الاكبر والصغر والاقامة أكد من
 الاذان لانه أقرب الى الصلاة وس أيضا كونه (قائما مع ما) أي في الاذان والاقامة أمامي الاذان

فلما روي أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال قم فأذن وكان مؤذنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يؤذنون قنابا وأما في الأقامة فلا إن المقيم يدعو الناس إلى القيام إلى الصلاة
 والداعي إلى شيء أولى بالمبادرة إلى ما يدعو إليه غيره ولا من أحد الأذنين فتنزع أهما القيام
 كلا غير فيكرهان قاعد الغير مسافر ومعدنور (لكن لا يكره أذان المحدث) حديثا أصغر
 كقراءة القرآن ويكره أذان جنب للخلاف في صحته (بل) ذكره (اقامة) أي المحدث حديثا
 أصغر للفصل بينهما وبين الصلاة (ويسن الأذان أول الوقت) ليصلي المستجيب (و) يسن (الترسل
 فيه) أي في الأذان أي تهمل المؤذن ويتأني فيه من قولهم جاء فلان على رسله أي على مهله
 ويسن أن يجرد الأقامة (و) يسن (أن يكون) الأذان (على عاب) أي على موضع عال كالمنازة
 ونحوها لأنه أبلغ في الإعلام ويسن أن يكون المؤذن (رافعا وجهه) إلى السماء في حال أذانه
 قال في الأنصاف رفع وجهه إلى السماء في الأذان كله على الصحيح من المذهب انتهى وقيل عند
 الشهادة وقيل عند كلمة الإخلاص ويسن أن يكون (جاء لا سبابة فيه) (في) صهاخ (أذنيه) لا أمره
 صلى الله عليه وسلم بل لأن يجعل أصبعيه في أذنيه ويسن أن يكون (مستقبلا القبلة) قال في
 الشرح الكبير قال ابن المنذبا جمع أهل العلم على أن من السنة أن يستقبل القبلة بالأذان كله
 وذلك لأن مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبل القبلة فإن أدخل
 بأصبعه القبلة كرهه ذلك وصح انتهى (و) يلتفت برأسه وعنته وضد وجهه (يمينا) على
 الصلاة وشمالا على الفلاح ولا يزال قدميه (قال في حاشية المبتغي) قوله ولا يزال قدميه أي
 سواء كان على منارة أو غيرها أو على الأرض قال في الأنصاف وهو المذهب وعليه الأصحاب
 وجزم به أكثرهم وقال القاضى والمحدث جمع (مالم يكن منارة) ونحوها (و) يسن (أن يقول بعد
 جميعه أذان النحر) وفاقا لمالك والشافعي والحنابلة قول حي على الصلاة حي على الفلاح
 (الصلاة خير من النوم مرتين ويسن) قول الصلاة خير من النوم (التثويب) لأنه من باب
 بالمثلثة إذا رجع لأن المؤذن دعا إلى الهداية بالحيلة ثم دعا إليهم بالتثويب وقيل يسمى به لما فيه
 من الدعاء ويظاهره أنه يقوله ولو أذن قبل النحر ويكره في غيرها وبين الأذان والأقامة (ويسن
 أن يتولى الأذان والأقامة واحد) أي أن يتولى الأقامة من يتولى الأذان (مالم يشق) ذلك على
 المؤذن مثل أن يؤذن في منارة أو مكان بعيد عن المسجد فإنه يقيم في المسجد ثلاث نفقاته بعض
 الصلاة لكن لا يقيم إلا بآذان الإمام قال في الأنصاف وهو المذهب وهو من المفردات (ومن جمع
 بين الصلواتين) (أو قضى قوائمه أذن للاولى) من المجموعتين أو القرائن (وأقام للكل) أي
 لكل صلاة ولا فرق في ذلك بين كون الجمع تقديميا أو تأخيرا (وسن) للمؤذن (المن) سمع المؤذن
 (أو) سمع (المقيم) والمقيم (أن يقول مثله) ولو تأنيبا أو بالثا ولو كان السامع في طواف
 أو قراءة أو كان السامع امرأة (الافى الحيلة فيقول) بحجب المؤذن والمقيم (لاحول ولا قوة
 إلا بالله) هذا مستثنى من قوله مثله يعني أن السامع بحجب المؤذن والمقيم والمقيم بحجب
 نفسه بأن يقول مثل ما يقول الأذان قال المؤذن أو المقيم حي على الصلاة حي على الفلاح فإنه هو
 والسامع يقولان لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (و) (الافى التثويب) وهو قول المؤذن
 في أذان النحر الصلاة خير من النوم فإن سامعه يقول (صدقت وبررت) بكسر الراء وفي لفظ

الاقامة) فان سارع المقيم يقول عند ذلك (اقامها الله وأدامها) وتكون الاقامة عقب كل كلمة ومعنى لاسرول ولا قوة الا بالله اطهار الجيز وطلب المعونة منه في كل الامور وهو حقيقة العبودية وقال الهيثم أصل لاسرول من حال الشيء اذا تحرك تقول لاسرول لاسرول ولا استطاعة الا بالله وقال ابن مسعود معناه لاسرول عن معصية الله الابغضية لله ولا قوة على طاعته الا بعونه قال الخطابي هذا أحسن ما جاز به وعبرهم الجوهري بالحرقة أخذ الحامض من حول والقاف من قوة واللام من اسم الله تعالى وعبر عن معنى الصلاة وهي على الفلاح بالخيلة أخذ الحامض واليا من معنى والعين واللام من على (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته) لما روى عبد الله بن عمر فروعا اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فان من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر انتم سألوا الله في الوسيلة فانهم امنوا في الجنة لا ينبغي أن تكون الا بعد من عباد الله وأرجو أن أحكون انما هو من سأل الله في الوسيلة حدث له الشافعية روى مسلم والحكمة في سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى اطهار كرامته وعظم منزلته (ثم يدعونا) قال عليه السلام الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة (وعند الاقامة) فله الامام أحد ورفع يديه (ويحرم بعد الاذان الحروح من المسجد بلا عذر أو رخصة رجوع) الى المسجد قال الشيخ الا ان يكون التأذين للقبول قبل الوقت فلا يكره الخروج قال في شرح المنهي عن الانصاف قلت الطاهر ان هذا مراد من أطلق انتهى

• (باب شروط الصلاة) •

ما توقف عليها صحة الصلاة وكذا سائر العبادات والعقود فان صحمتا توقف على شرط وطها وحصل ذلك في العبادات ان لم يكن عذر وليست ممن ابل تجب لها قبلها وتسقط فيها قال المفتي الالنية (وهي) أي شروط الصلاة (تسعة) فرضا كانت الصلاة أو نقلا الاول (الاسلام) والثاني (العقل) والثالث (التمييز) وهذه الثلاثة مشروطة في كل عبادة الا التيميز في الحج فانه يصح عن لم يميز ولو انه ابن ساعة ويحرم عنه ولله والرابع ما أشار اليه بقوله (وكذا الطهارة مع القدرة) عليها (الخامس دخول الوقت) للصلاة الموقوفة قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصلاة لها وقت شرطه الله تعالى لها لانصاع الابه (فوقت الطهر من الزوال) يعني ان ابتداء وقت صلاة الطاهر من الزوال (الى ان يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال) بان يطرطل المنتصب الذي زالت عليه الشمس ويراد عليه بقدر طول المنتصب فاذا بلغ الظل ذلك المقدار فقد خرج وقت الطهر نصا والافضل تعجيلها الامع حر مطلقا حتى يشكس الحرح والامع غيم لمسل جماعة لقرب وقت العصر (ثم يليه) أي يلي وقت الطهر (الوقت المختار للعصر) وهي الوسطى (حتى يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال) أي غير ظل الشاخص الذي زالت عليه الشمس ان كان (ثم هو) أي وقت العصر بعد خروج وقت الاختيار (وقت شرورة الى الغروب) وهو سقوط قرين الشمس وتعجيلها أفضل مع غيم ودونه (ثم يليه) أي يلي وقت الضرورة للعصر (وقت الغروب حتى يغيب الشفق الاحمر) والافضل تعجيلها أي المغرب الاليل جمع لم يحرم قصه وان لم

يؤاها وقت الغروب وفي غيبه اصل جماعة فبسن تأخيرها والافى جمع ان كان أرفق (ثم يليه) أى
 وقت المغرب (الوقت المختار للعشاء) ويمتد وقت المختار (الى ثلث الليل) الاول وصلاهما آخر
 الثلث الاول من الليل أفضل ويحل ذلك ما لم يؤخر المغرب قاله فى القروع ويكره ان شق على
 المأمومين أو بعضهم والنوم قبلها أو الحديث بعدها الأسير والانشغال ومع أهل (ثم هو وقت
 ضرورة الى طلوع الفجر) الثاني وهو البياض المعترض بالمشرق ولا ظلمة بعده وهو الفجر
 الصادق (ثم يليه) أى الى وقت العشاء (وقت الفجر) ويمتد (الى شروق الشمس) ونجبلها مطلقا
 أفضل لانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يغسلون
 بالفجر ويحال ان يتركوا الأفضل وهم النهاية فى اتيان الفضائل (ويدرك الوقت) وجود (تكبيرة
 الاحرام) بأن يقيم فى وقت تلك الصلاة ولو آخر وقت ثانية فى جمع تأخير (ويحرم تأخير الصلاة
 عن وقت البلواز ويجوز تأخير فعلها فى الوقت مع العزم عليه) قال فى الاقناع وشرحه وله أى
 لمن وجبت عليه صلاة تأخيرها عن أول وقت وجوب الفعل عليه السلام فى اليوم الثاني من
 فرض الصلاة بشرط العزم على فعلها فيه أى فى الوقت المختار كقضاء رمضان ونحوه مما وقته
 موسع ما لم يظن ما نفع منه كوت وقتل وحيض فيجب عليه ان يادر بالصلاة قبل ذلك وكذا من
 عدم ستره اذا أعبر ترة أول الوقت فقط انتهى (والصلاة أول الوقت أفضل) فيما يسن تعجيله
 (وتحصل الفضيلة) أى فضيلة التعجيل لما يتعجل له (بالتأهب أول الوقت) بان يشتغل بأسباب
 الصلاة من طهارة ونحوها اذا دخل الوقت (ويجب قضاء الصلاة الفائتة) قليلة أو كثيرة
 (مرتبة) نص عليه الامام أحمد فى مواضع لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عام الاحزاب
 صلى المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم انى صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فأمر
 المؤذن فأقام الصلاة صلى العصر ثم أعاد المغرب رواه الامام أحمد (فورا) الا اذا حضر من عليه
 فائتة لصلاة عيده فؤخر الفائتة حتى ينصرف من مصلاه لئلا يقتدى به غيره وانما يجب فورا ما لم
 يتضرر فى بدنه أو ماله أو معيشة يحتاجها (ولا يصح النفل المطلق) ممن عليه فائتة (أذن) أى فى
 الوقت الذى أبج له فيه تأخير الفائتة ككونه حضر لمصلاة عيده أو يتضرر فى بدنه أو نحوه
 التحريم اذن ومفهومة انه يصح النفل المقيد كالراتب والوتر لانها تتبع الفرائض فلها شبه
 بها (وبسقط الترتيب بالنسيان) قال فى الاقناع وشرحه وان نسي الترتيب بين الفوائت حال
 قضائها بان كان عليه ظهر وعصر مثلا فنسى الظهر حتى فرغ من العصر أو نسي الترتيب بين
 الحاضرة وفائتة حتى فرغ من الحاضرة سقط وجوبه أى الترتيب وما تقدم فى الحديث اعادته
 شهوة على انه ذكر صلاة العصر فى اثنا عشر ابدليل انه سأل عقب سلامه كما ندل عليه الفاه وجمعها بين
 الاختيار (و) بسقط الترتيب (بضيق الوقت ولو للاختيار) قال فى الاقناع وشرحه فان خشى
 فوات الحاضرة أو أخر وج وقت الاختيار سقط وجوبه أى ما ذكر من الضرر والترتيب فيصل
 الحاضرة اذا سبق من الوقت قدر فعلها ثم يقضى الفائتة وتصح البداية بغير الحاضرة مع ضيق
 الوقت وبأنهم ولا تصح نافله ولو راتبة مع ضيق الوقت فلا تنعقد لتصرعها كوقت النهى
 (السادس) من شروط الصلاة (ستر العورة مع التدرية) ويجب حتى فى خلوة وظلمة وعن
 نفسه لا من أسفل (بشي لا يصف البشرة) أى لو لم من بياض أو حرة أو سودا لأن لا يصف حجم

العضولان لا يمكن التعز عنه ويكتفى الستر بغير منسوج كورق وحل ونبات ولومع
 وسودنوب (قنطرة الذكر البالغ عشرا) أي تم له عشر سنين (و) عورة (الطرفة المبردة) أي
 التي تم لها سبع سنين (و) عورة (الامة ولوميه صفة) وهي التي بعضها حر وبعضها رقيق
 وأم الولد (ما بين السرة الركبة) قال في حاشية المنهني وعلم منه ان السرة والر كبة ليستا
 من العورة (وعورة ابن سبع الى عشر الفرجان) ولا فرق في حكم عورة الذكر بين ان يكون
 حرا أو عبدا أو مسعيا أو مكاتوعا علم مما تقدم ان من دون السبع ليس لعورته حكم لان حكم
 الطفولية منجر على المولود الى أن يتم له سبع سنين فبثقل حكمها الى حكم التمييز (والطرفة
 المألعة كلها عورة في الصلاة) حتى طفرها وشعرها (الاورهاها) والوجه والكتفان من
 الطرفة البالغة عورة خارج الصلاة باعتبار النظر كصفة بدنها (وشروط في فرض الرجل البالغ
 ستر) جميع (أحد عاتقيه) مع ستره العورة (يشيئ من اللباس) سواء كان من الثوب الذي ستر
 عورته به أم من غيره إذا كان قادرا على ذلك ولو وصف النشرة (ومن صلى في معصوب) ولو
 بعضه ثوبا أو بقعة (أو) صلى في ثوب (حرير) كله أو غاله حيث حرم الحرير (عالمه) بان
 ما صلى به أو فيه معصوب (ذا كرا) لذلك وقت العبادة (لم تنجح) صلاته (ويصلي) من لم يشتر على
 ستره بمساحة (عربا نامع) وجود ثوب (غصب) وجهه ان الثوب المأصوب يحرم استعماله
بصلي حال في حال الضرورة وغيرها (و) يصلي (في) ثوب (حرير لعلم) أي لعدم غيره إذا
 كان يملك التصرف فيه ولو عارية لأنه مأذون في لبسه في بعض الاحوال كالحكة والجرب
 وضرورة البرد أو عدم ستره غيره (ولا يعيد) لاجابة لبه اذن (و) يصلي (في) ثوب (نجس لعدم)
 أي لعدم غيره وذلك لان ستره وردا كدمن ازالة العيب لتعلق حتى الا دعي به في ستر عورته
 وجوب الستر في الصلاة وغيرها كان بتقديم الستر أو من أن يصلي عربانا (وبعيد) لأنه
 قادر على كل من خالف الصلاة عربانا وليس الثوب النجس فيها على تقدير ترك الحالة الاخرى وقد
 قدم حالة التراحم أكدهما فاذا زال التراحم بوجوده ثوبا طاهر أو جنبا عليه الاعادة
 استدرا كالمطل الحاصل بترك الشرط الذي كان مقدورا عليه من وجبة زينة ارق من حبس في
 المكان النجس في عدم الاعادة لان المحبوس عاجز عن الاستئصال عن الحالة التي هو عليه من كل
 وجه كمن عدم الستر بكل حال فانه يصلي عربانا ولا اعادة عليه ولا يصح غسل آبق (ويحرم على
 الذكور) والحسان (الا الاناث ليس منسوج ومعه يذهب أو فضة) قال في الرعاية وما نسج ذهب
 أو فضة أو موه أو ملأ أو كفت أو طم باسدهما حرم مطاوعة انتهى الا ان يستكمل لونه ولم يحصل
 منه شيء يعرضه على النار (و) يحرم على عير أن يمشي حتى كافر (ليس ما كله أو غاليه حرير) بالاضرورة
 ولو بطانة واقترانه واستفاده اليه وتعلقه وستره بدنه غير الكمية زادها الله تغطيا قال ابن
 عبد القوي في ذلك الدواة وسلاب المسجعة كناية له بعض جهالة المتعبدة انتهى (ويباح
 ما سدى بالحرير والملم بغيره) كوبر وصوف وكان وضوءه (أو كان الحرير وغيره في الدم قد
 سبان) فانه لا يحرم لان الحرير ليس بأعلى ويباح من الحرير كس مصحف وأزار وخطاطبة
 وحش وجاب وزش به وعلم ثوب ولبسة جيب وهو الزين وورعاع ومصحف فراه لانوق أربع
 أصابع مضمومة (السابع) من شروط صحة الصلاة (اجساد الجاسة) حيث لم يفت عنها

(البينة ونوبه وبقعته مع القدرة) فتصح من حامل مستجراً أو حيواناً طاهراً كالهر (فإن حبس
 ببقعة نجاسة) لا يمكنه الخروج منها (ووصلى صحت) صلاته (لكن يوبى بالنجاسة الرطبة
 غايمة يمكنه ويجلس على قدميه) ويسجد بالأرض ويجوز أن كانت النجاسة يابسة تقديماً
 لركن السجود لانه مستودع في نفسه ويجمع على فرضيته وعلى عدم سقوطه بخلاف ملافاة
 النجاسة (وان من ثوبه ثوباً نجساً أو حائطاً نجساً) لم يستند اليه أو صلى على (محل) (طاهر)
 من بساط أو وسير أو نحوهما (طرفه متنجس) ولو تحرك بجوكرته من غير متعلق بنجره أو كان
 تحت قدمه محل مشدد وفي نجاسة وما يصل عليه منه طاهر (أو سقطت عليه النجاسة) التي لم
 ذهب عنها (فزالت) سريعاً (أو أزالها سريعاً صحت) الصلاة (وتبطل) الصلاة (ان يجوز عن إزالة
 في الحال) لافضاء ذلك إلى أحد أمرين اما استصحاب النجاسة في الصلاة زماناً طويلاً واما
 ان يعمل فيها عملاً كثيراً وكل من ذلك يبطل الصلاة (أو نسيها) أو جهل عينها أو حكمها (ثم علم)
 انها كانت في الصلاة بعد أن صلاها جاهلاً بوجودها في الصلاة فإن صلاته لا تصح في هذه الصور
 كلها لان اجتناب النجاسة في الصلاة شرط فلم يسقط بالنسيان ولا بالجهل كطهارة الحدث
 (ولا تصح الصلاة) فرضاً ولا نقلاً (في الارض المغمورة وكذا) لا تصح الصلاة في (المقبرة)
 قديمة كانت أو حديثة تكررت فيها أو لا ولا يضر قبران ولا ما دفن بدايه ولو زاد على ثلاثة قبور
 ونصح صلاة جنازة فيها (و) لا تصح الصلاة أيضاً في (المجزرة) وهي المكان المعد للذبح
 (والمزلة) أي مرمى الزبالة ولو طاهرة (والحش) وهو ما أعد لقتل الحماة فيمنع من الصلاة
 داخل بابه وموضع الكمين وغيره سواء (وأعطان الابل) وهي مائة قيم فيها وتؤوى اليها
 (وقارعة الطريق) وهو ما كثر سلوكه سواء كان فيه سالك أو لا ولا بأس بطريق الايات القليلة
 ولا بعناء الاعين جادة الطريق بمنه ويسرة نصا (والحمام) وما يتبعه في البيع فداخله وخارجه
 وأتونه ونحوهم سواء (وأسطحة هذه) الا ما كن (منها) فان أسطحة مواضع النهي كهي عند
 أحد لان الهواء تابع للقرار بدليل ان الجانب يمنع من اللبث على سطح المسجد ويحتمل بدخول
 سطح الدار التي حلف لا يدخلها (ولا يصح الفرض في الكعبة والحجر منها) وقدره ستة أذرع
 وشئ (ولا على ظهرها الا اذا) وقف على منتهى ما يجيئ (لم يبق وراءه شئ) منها وأخارجها
 ومسجد فيها فان صلاة الفرض كذلك صحيحة (ويصح النذر فيها وعليها) اذا كان بين يديه
 شئ منها كذا في الاقتناع (وكذا) يصح (التمل بل يسن) التنفل فيها والافضل وجاها اذا
 دخل ولو صلى لغير وجاها اذا دخل جاز (الثامن) من شروط صحة الصلاة استقبال القبلة
 مع القدرة) فلا يجزئ في حال التحام الحرب وهرب من سيل أو نار أو سبع أو صلب لغير استقبال
 القبلة ونحو ذلك (فان لم يجد) المصلى (من يخبره عنها) أي عن القبلة (يبقى صلى بالاجتهاد
 فان أخطأ) اجتهاده (فلا إعادة) ومن صلى بالاجتهاد فأخبره فيها ثقة بالخطأ بقيت الرمة
 أن يترك اجتهاده ويعمل بالنسب (التاسع) من شروط صحة الصلاة (النية) وهي لغة
 المقصد وشرعاً العزم على فعل الشئ ويراد في عبادة تقرباً إلى الله تعالى (ولا تسقط بحال)
 لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص عمل القلب وهو محض
 النية وذلك بان يقصد به الله تعالى وحده قال سيدنا عبد القادر رضى الله عنه على قبل

الصلوة شرط وفيها ركن ولا يمنع صحته قصد تعليمها أو خلاص من خدم أو إيمان سهر
 (ومحلمها) أي النية (القلب) لأن من علمه (وحقيقة العزم على فعل الشيء وشرطها) أي الآية
 (الاسلام والعقل والتمييز ونسبها) أي النية (أول العبادة أو قلها يسير) لا قبل دخول وقت
 أداء المكتوبة أو راتية (والأفضل قرنها) أي النية (بالتكبير) أي تكبيرة الاحرام لتكون النية
 مقارئة للعبادة ولأن في ذلك سر وبأس الخلاف (وشرط مع نية الصلوة) أي نية كون العبادة
 صلاة (تعيين ما يصلح من طهر أو عصر) أو جمعة أو مغرب أو عشاء أو وضوء أو مندورة (أو) نفل
 مؤقت وذلك كـ (وقت) وتر أو (أورائيه) أو غير راتية كاستخارة فلا بد من التمييز في هذا
 كلمة تميز تلك الصلوة عن غيرها (والا) أي وإن لم تكن الصلوة معينة كالفعل المطلق وصالاة الليل
 (أي راتية الصلوة) لعدم المعين فيها (ولا يشترط تعيين كون الصلوة حاضرة) لأنه لا يجتاز
 المذهب أنه لو صلاها ينويها إذا بقيان وقتها فخرج أن صلاته جمعة وتقع قضاء (أو) فواها
 (قضاء) بقيان فعلها في الوقت وقفت أداء (أو فرضا) في فرض فلا يعتبر أن يقول أصلي الظهر
 فزاد ولا معادة في العبادة كإني مختصرا اتسع (وبشرط نية الإمامة للإمام والانتقام للمأموم)
 فإن اعتقد كل أنه إمام الآخر أو ماء ومه صلاته ما فاسدة أو شك في كونه إماماً ومأموماً لم تنص
 صلاة واحد منهما (وتصحبة المارقة لكل منهما) أي من الإمام والمأموم (أو) وجود (عذر) له
 (ينبغي ترك الجماعة) كما لو بل إمام ومرض وغلبة نعاس أو غلبة شيء يفسد صلاته أو خوف على
 أهله أو مال أو خوف فوت رزقه أو حرج من الصفح علواً يصح إضراده فيتم صلاته منفرداً إن
 استغاد بمفارقة تعجيل لحوقه لما جته قبل فراغ إمامه فإن زال العذر وهو في الصلوة فله
 الدخول مع الإمام فيما بقي قال في الفروع وإن اشغل مأموم أو إمام منفرداً جاز لعذر خلافه لا في
 حنيقة (ويقرأ مأموم فارق) إمامه (في قيام) قبل أن يقرأ الفاتحة (أو يكمل) على قراءة إمامه
 إن كان قرأ بعض الفاتحة (وبعد) قراءة (الفاتحة) كما (له) أي المأموم (الركوع في الحلال)
 لأن قراءة الإمام قراءة للمأموم وإن طس المأموم المارق لإمامه في صلاة سران إمامه قرأ الفاتحة
 لم يجب عليه أن يقرأ وإن فارق في ثمانية جمعة أتم جمعة وإن فارقه في الأولى بقها فلا ثم يصلي
 الظهر (ومن أحرم فرض) كظهر (ثم قلبه نقلاً) بأن فسح نية الفرضية دون نية الصلوة (صح)
 به أو صلى الأكثر كثلث من طهرا وثنين من مغرب أو لا وسواء كان اتقاه لغرض صحيح
 مثل أن يحرم منفرداً ثم تقام الجماعة ويريد الصلوة جماعة أو لم يكن له غرض صحيح ووجه ذلك
 أن الفعل يدخل في نية الفرض أشبه ما لو أحرم فرض فبان قبل وقته وكره لغيره غرض صحيح (إن
 اتسع الوقت) له ولغيره (والا) يتسع الوقت للنفل والفرض (لم يصح) الفل (وبطل فرضه)

• (كتاب الصلاة) •

وهي أفعال مفعلة بالتكبير مختصة بالتسليم (تجب) الصلاة لقوله تعالى إن الصلاة
 كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً (على كل مسلم مكلف) ولو لم يلعبه الشرع كما أسلم به أو حرم
 ونحوه (غير الحائض والنفساء) فلا تجب عليهما ولا يقضيهما كما مر (وتصح من الممسى)
 لا من هو أصغر منه سناً (وهو) أي المميز (من بالغ سبعاً) ويشترط العفة لأنه ما يشترط
 لعفة صلاة البالغ إلا في السرة (والنوازل) أي ثواب صلاة المميز لأنه العامل فهو داخل في

عموم من جاهد بالحسنة فله عشر أمثالها وكذا أفعال البر كلها فهو يكتب له ولا يكتب عليه (ويلزم
 عليه) أي المميز (أمره به) تمام (سبع) وتعليقه إياها والظاهرة فإن احتاج لاجرة فن مال
 الصبي فإن لم يكن فعلى من قلزمه نفعه (و) يلزم عليه (ضربه على تركها العشر) أي عند بلوغه
 عشر أمانة (ومن تركها) أي الصلاة (بحجود افتقد ارتد وحرث عليه أحكام المرتدين) إن كان
 ممن لا يجبه له مثله كمن نشأ به الإسلام (واركان الصلاة) المفروض (أربعة عشر) ركناً للاستقرار
 (و) هي ما كان فيها (لا تسقط) أي الأركان (عـ) دوا لاسمها ولا جها لأحدتها القيام في
 الفرض (لا انفصل) (على القادر) سوى عريان وحاقف بقيام ولد أواة وقصر سق لها جوعن
 الشروج ومأموم خلف امام الحى بشرطه (منتصب باقن وقف منحنياً أو مائلاً بحيث لا يسمى
 قائماً) يرعز لم تصح ولا يضر خنض رأسه (على هيئة الاطراق لأنه لا يخرج عنه كونه يسمى
 قائماً) (وكره قيامه على رجل واحدة لغير عذر) وأجزاء (الثاني تكبيرة الاحرام) الحديث
 تحريمها التكبير قال في المذهب والتكبير من الصلاة (وهي الله أكبر) مرتباً وجوباً (لا يجزئه
 غيرها) من الذكر (يقولها قائماً ابتداءً) غير قائم (أو أتمها غير قائم صحت) (فلا) إن اتسع
 الوقت لآتمام النفل ولنفعل صلاة الفرض كلها بعد في الوقت (وتتعدان مدة اللام) لأنها
 اشباع لأن اللام بمدودة تغايتها أنه زاد في مدة اللام ولم يأت بحرف زائد (لا) تتعدى مدته
 (إن مدته مدة الله أو) مدته (همزة أكبر أو قال أكار) لأنه اسم للعليل (أو) قال (الأكبر)
 وكره عظيمه فشرط تكبيرة الاحرام اثنا عشر شرطاً الأول إيقاعها بعد الانتصاب للفرض
 الثاني أن يقولها بعد الاستقبال حيث شرط الثالث لفظ الجلالة الرابع أن تكون بالعربية
 للقادر الخامس أن يقرأ أكبر السادس عدم مدحهزة الجلالة السابع عدم مدحهزة أكبر الثامن
 عدم واو قبل الجلالة التاسع الترتيب بين الجلالة وأكبر العاشر أن يسمع نفسه جميع حروفها
 إذا لم يكن مانع الحادى عشر دخول وقت الصلاة وإباحة النافلة الثاني عشر تكبيرة
 المأموم بعد فراغ امامه من الرامن أكبر (وجهره) أي المصلى اماماً كان أو مأموماً ومنفرداً
 (بها) أي بتكبيرة الاحرام (وبكل ركن) قولى كقراءة الفاتحة (وواجب) قولى كنتكبيرة أن تقول
 وتشهد أول وتسمع ويحيد (بقدر ما يسمع نفسه فرض) لأنه لا يكون آتياً بشئ من ذلك
 بدون صوت والصوت يأتى سماعه وأقرب السامعين اليه نفسه واختار الشيخ الاكتفاء
 بالحروف وإن لم يسمعهما قال في الفروع ويتوجه مثله في كل ما يتعلق بالاطق كطلاق وغيره انتهى
 وشرط اسماع نفسه إن لم يكن به مانع من السماع كصمهم فإن كان مانع فانه يجب الجهر بالفرض
 والواجب بحيث يسمي السماع مع عدمه (الثالث) من أركان الصلاة (قراءة الفاتحة مرتبة)
 تامة وهي ركعتان في كل ركعة (وفي إحدى عشرة تشديدة) أولها اللام في الله وآخرها
 التشديدتان في ولا الشاين (فان ترك) تشديدة (واحدة أو) ترك (حرفاً) عدا (ولم يأت بما ترك)
 منها (لم تصح) صلاته إن انتقل عن محله إبان ركع ولم يأت بما ترك عدا ما لو ترك سهواً والغت الركعة
 وقامت التي بعدها مقامها كما يعلم عاياً في ويلزم جها لا تعلمها كبقية الأركان فإن ضاق الوقت
 عن تعلمها الزمة قراءة قدرها من غيرها في عدة الحروف والآيات من أي سورة شاء (فان لم يعرف
 الآية) من الناشئة (كررها) أي الآية (بقدرها) أي الفاتحة وإن كان يحسن آية فأكبر من غير

الفاتحة وآية فأكبر منها كروا الذي من الفاتحة بقدرها لا يجوز فيه غير ذلك ذكره الفاضل قال
 البخاري فان لم يمسح من الآيات آية لم يكرهه وعدل الى غيره وان كان بعض الآيات من الفاتحة أو
 من غيرها (ومن امتنعت قراءته فأنما مسلى قاعدة أو قرأ) لان للقسام بدلا وهو القعود بخلاف
 القراءة (الرابع) من الأركان (الركوع وأقله) وهو الجزئي من القائم (أن يفتي بحيث يمكنه)
 أي المسمى اذا كان وسطا في الملقاة (من ركبته بكفيه) وذلك لانه لا يسعى راكعا دون ذلك
 وقد روي الاثر من قاعدة قابلة وجهه ما وراة ركبته من الأرض أدنى مقابلة (وأكملها) أي
 الركوع (أن يمد) المسمى (طوره) مستويا ويجعل رأسه حياله) أي حيال ظهره يعني انه لا يرفع
 رأسه عن ظهره ولا يخفضه (الخامس) من الأركان (الرفع منه) أي الركوع (ولا يقصد) برفعه
 منه (غيره) يتفرع على ذلك انه (لو رفع فزعان شيء لم يكف) فيحتاج الى أن يرجع للركوع ثم
 يرفع (السادس) من الأركان (الاعتدال فأنما ولا يتطال) الصلاة (ان طال) الاعتدال (السابع)
 من الأركان (السجود) وهو فرض بالاجماع (وأكملها) أي السجود (تفكيك جبهته وأنته
 وكفيه وركبته وأطراف أصابع قدميه من محل سجوده وأقله) أي السجود (وضع يده من
 كل عضو) قال أحدان وضع من اليدين بقدر الجبهة اجراء وان جعل ظاهره وكفيه الى الأرض
 أو سجده على أطراف أصابع يديه فظاهر الخبر انه يجوز له لانه قد سجد على يديه وهكذا السجود على
 ظهره وقد ميسر انتهى (وبقيت المقر لا عشاء السجود فلو وضع جبهته على شقوق من متفرق
 كنج وحشيش (ولم يشكس) أي لم يجد جسمه (لم تصح) صلواته لعدم الاستقرار (وبصح سجوده
 على كفه) وكرو عكسه (وذيله) ونحوه (وبكره) السجود على ذلك (بلا عذر) ومعه لا يكرهه
 أو برد أو نحوهما (ومن عجز) من السجود (بالجبهة لم يبره) أن يسجد (بغيرها) من بقية أعضائه
 السجود لان الجبهة هي الأصل في السجود وغيرها تنبع وأيسر المراد ان اليدين بوضعهما بعد
 وضع الجبهة وانما المراد ان السجود به ما تنبع للسجود بما توجه واذا ثبت ذلك في اليدين فبقية
 أعضاء السجود مثله ما في ذلك لعدم الفارق ولانه سالم بمكانه وضع الوجه على الأرض بدون
 بعض هذه الأعضاء دل ذلك على ايجاب السجود بها لتكميل السجود به لانها تها فتكون قبالة
 وتكميل لفتته وجودا وعدما (وبوي ما يمكنه) وقد شرط لم يبق الأعضاء (الثامن) من
 الأركان (الرفع من السجود السابع) من الأركان (المجلس بين السجدين وكيف جلس)
 متربعا أو واضعا بطيه عن يمينه أو شماله أو مقعيا (كفي والسنة أن يجلس مفترشا) وهو أن
 يجلس (على رجليه اليسرى ويثبت اليمنى ويوجهها الى القبلة) بان يجعل بطون أصابعها على
 الأرض مفرقة مع قد اعلمها (العاشر) من الأركان (العمامة وهي السكون وان قل) أي
 وان كان قليلا بقدر الاتيان بالواجب (في كل ركن فعلى) كالركوع والاعتدال عنه
 والسجود والمجلس بين السجدين (الحادي عشر) التشهد الأخير وهو اللهم صل على محمد و
 الاتيان بما يجوز من التشهد الاول والجزئي منه) أي من التشهد الاول (التصا لله سلام
 على نبيهم النبي ووجهه الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله
 وأشهد أن محمدا رسول الله والكامل منه هو الثاني عشر) من الأركان (المجلس له) أي
 التشهد الأخير (والمجلس) للتصديق بالتشهد الأخير غير جالس أو لم الأول جالس أو الثانية غير جالس

لم يفسح) صلاته (الثالث عشر) من الأركان (التي هي) والمراد السلام الذي يخرج به من الصلاة (وهو أن يقول مرتين السلام عليكم ورحمة الله) من تمامه رقاباً وجوباً مبتدئاً يتبعن عنه (والأولى أن لا يزيد ويركعاًه ويكفي في النفل) وسجود تلاوة وشكر وشعورهما (تسليمة واحدة وكذا) يكفي (في الجنائز) تسليمة واحدة (الرابع عشر) من الأركان (ترتيب الأركان كما ذكرنا) هنا (فالسجدة متلا قبل ركوعه عمداً بطلت) صلاته (و) والزعم الرجوع للقيام (أ) يأتي بالترتيب و(ركع ثم يسجد)

فصل في واجباتها أي الصلاة (ثمانية) وهي ما كان فيها (وتبطل الصلاة بتركها) أي ترك واحد منها (عمداً وتسقط سهواً) يسجد له وتسقط (جهلاً) نصاً ويسجد له يخرج به الشرط والركن (الأول التكبير غير الإحرام) وتقدم أن تكبيرة الإحرام ركن (لكن تكبيرة المسبوق) الذي أدركه الإمام راكعاً (التي بعد تكبيرة الإحرام سنة) للاجتماع بتكبيرة الإحرام عنها في تلك الحالة معه ومما أن تكبيرة الانتقال لا تكون سنة إلا في هذه المسئلة (و) الثاني (قول سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد) من تبا وجوباً (للالماموم) وهو المذهب (و) الثالث (قول ربنا ولك الحمد للكل) أي للإمام والمأموم والمنفرد فيقول الإمام والمنفرد في رفعه سمع الله لمن حمده فإذا استتم قائماً قال ربنا ولك الحمد (و) الرابع (قول سبحان رب العظيم مرة في الركوع) الخامس (قول سبحان ربنا الأعلى مرة في السجود) (و) السادس (قول رب اغفر لي بين السجدين) مرة (و) السابع (التشهد الأول على غير من قام إمامه) إلى الثالثة (سهواً) عن التشهد لو جوب متابعتها (و) الثامن (الجلوس) أي للتشهد الأول على غير من قام إمامه عنه سهواً ومحتمل ما ذكر من التكبير الواجب والسمع والتحميد والتسبيح وسؤال المغفرة بين ابتداء انتقال وانتهائه فلو شرع في ذلك المجل قبل أن ينتقل إليه كما لو كبر لسجوده قبل هويته إليه أو كله بعد أن انتهى هويته لم يجزئه ذلك التكبير كسكميل واجب قراءتها كما أوشروا في تشهد قبل قعود (وسنّها) أي الصلاة (أقوال وأفعال) وهي ما كان فيها (ولا تبطل) الصلاة (بترك نيتها) ولو عمد أو يباح السجود لسهوه) أي لتركه سهواً فلا يكون واجباً ولا مستحباً وهي على قسمين قولية وفعلية (فمن الأقوال إحدى عشرة) سنة قال في الاقتناع فمن الأقوال سبع عشرة (قوله بعد تكبيرة الإحرام سبحانك) أي انزهك تنزيهك اللائق بجلالك (اللهم) أي يا الله (وبحمدك) قال فعلم سبحتك بحمدك (وتبارك) فعمل لا يتصرف فلا يستعمل منه غير الماضي (الله) أي دام خيره والبركة العناء والزيادة (وتعال جددك) ففتح الجيم أي علا بجلالك وارتفعت عظمتك (ولا اله غيرك) والتعوذ قبل القراءة (والسجدة) أي بسم الله الرحمن الرحيم (وقول آمين وقراءة سورة بعد الفاتحة) لا قبلها في فروع جمعة وعيد وتطوع وأولتي مغرب ورباعية (والجهر بالقرعة للإمام) فيما يجهر فيه (ويكره الجهر) بالقراءة (للمأموم ويخبر بالمنفرد) بين الجهر والاختفاء بالقراءة (وقول غير المأموم) وهو الإمام والمنفرد (بعد التحميد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وما زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود) وما زاد على مرة في قول رب اغفر لي (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير على آله عليه السلام والبركة عليه)

وعليه والذراعين) أي يده التهاد الأخر (ومن الأعمال وتسمى الهبات) لانه أمسية في
غيرها وهي خمسة وأربعون وقيل خمس وخمسون وقيل غير ذلك فهذا لما تيسر منها الأولى منها
(وضع اليدين مع تصغير الأضراس والثانية كونهما مبسوطتين والثالثة كونهما مقعرتين
الأصابع عند الأضراس) بالصلاة (و) الرابعة رفعهما كذلك (عند الركوع) الخامسة كونهما
كذلك (عند الرفع منه) أي الرفع من الركوع (و) السادسة (حطهما مع عقب ذلك) السابعة
وضع اليدين على الشمال (و) الثامنة (جعلهما) أي يديه (تحت سترته) التاسعة (نظره إلى
موضع سجوده) العاشرة (الجهير تكبيرة الأضراس) الحادية عشرة (تريل القرآن) الثانية
عشرة (تتخير الصلاة) ان كان اماما (و) الثالثة عشرة (الاطالة في الأولى) الرابعة
عشرة (التخير في الثانية) الخامسة عشرة (تفرقه بين قنبيه قائما) السادسة
عشرة (قصر ركبتيه يديه) السابعة عشرة (كون يديه مقربتي الأصابع في ركوعه
و) الثامنة عشرة (مد ظهره فيه) أي في ركوعه مستويا (و) التاسعة عشرة (جعل) أي المصلي
(رأسه ميلا) فلا ينعضه ولا يرفعه (و) العشرون (مجاافة عضديه) عن جنبيه (و) الحادية
والعشرون (البسادة في سجوده بوضع ركبتيه) قيل يديه والثانية والعشرون والثالثة
والعشرون ما أشار اليه بقوله (ثم يديه ثم جنبته وانفسه) الرابعة والعشرون (تتخير أعضاء
السجود من الأرض) أي تتخير كل جسم منه وكل أعضائه وكل بقية أعضائه السجود من الأرض
في سجوده (و) الخامسة والعشرون (مباشرهما) أي اليدين والجنبه بان لا يكون ثم حائل
معه (يحمل السجود سوى الركبتين فيكره) في سجدته أن يباشرهما (و) السادسة والعشرون
مجاافة (عضديه عن جنبيه) السابعة والعشرون مجاافة (بطنه عن عضديه) الثامنة
والعشرون مجاافة (لخديه عن ساقيه) التاسعة والعشرون (تفرقه بين ركبتيه) الثلاثون
(أقامة قنبيه) الحادية والثلاثون (جعل يداها أصابعها على الأرض) والثانية والثلاثون
كون أصابعها في السجود (مفرقة) الثالثة والثلاثون (وضع يديه حذو ركبتيه) والرابعة
والثلاثون كون كل واحد من يديه (مبسوطا) والخامسة والثلاثون كون كل واحد
من يديه (مضمومة الأصابع) السادسة والثلاثون كون أصابعها مضمومة إلى القنبل
والسابعة والثلاثون (رفع يديه أو لا في قيامه) من السجود (إلى الركعة) الثامنة والثلاثون
(قيامه على صدره وقنبيه) للركعة الثانية والتاسعة والثلاثون (قيامه كذلك للركعة الثالثة
و) الأربعون قيامه كذلك للركعة الرابعة (و) الحادية والأربعون (اعتماده على ركبتيه يديه
في نهوضه) لبقية صلاته (و) الثانية والأربعون (الاقتراض في الجلوس بين السجودتين)
(و) الثالثة والأربعون (الاقتراض في التشهد الأول) الرابعة والأربعون (الترويض في التشهد
الثاني) الخامسة والأربعون (وضع اليدين على القنبلين) أي وضع كل يده على فخذه اليمنى
على اليمنى واليسرى على اليسرى في التشهد الأول والسادسة والأربعون (كونهما
مبسوطتين) أي الأصابع والسابعة والأربعون كونهما (مضمومتين الأصابع) في الجلوس
(بين السجودتين وكذا) أي يضع يديه على فخذه مبسوطتين مضمومة الأصابع (في التشهد
الأول والثاني) (الأنه) يسجد في سجدته أن (يقبض من) يده (اليمنى المضمومة واليسرى مضمومتين)

ابها مع الوسطى) وهذه الثامنة والاربعون (و) التاسعة والاربعون كونه (يشير
بسيما بها) أى اليمنى (عند ذكر الله تعالى) (و) الخمسون (كون اليسرى مضمومة الاصابع
و) الحادية والستون (كون أطراف أصابعها نحو القبلة و) الثانية والستون (الاشارة
بوجهه نحو القبلة) فى ابتداء السلام (و) الثالثة والستون (التفاهة يميناً وشمالاً فى تسليمه
و) الرابعة والستون (بنيته) أى السلام (الخروج من الصلاة) الخامسة والستون
(تقبيل الشمال على اليمن فى الالتفات و) السادسة والستون (الخشوع) وهو معنى يقوم
بالنفس يظهر منه سكون الاطراف * (تأنيبه) * ان اعتقد المصلى الفرض سنة أو السنة فرضاً
أو لم يفته شيئاً لأفرضاً ولا سنة وأداه مستنداً على الشروط والاركان والواجبات وهو يعلم ان
ذلك كله من الصلاة أو لم يعرف الشرط من الركن فصلاته صحيحة * (خاتمة) * اذا ترك شيئاً ولم يدرك
أفرضاً هو ام سنة لم يسقط فرضه للشك فى صحته

* فصل فيما يكره فى الصلاة * يكره للمصلى اقتصاره على النافحة فيما تن فيه السورة بعدها
(وتسكرا زها) أى النافحة لأنهم اركن وفى ابطال الصلاة يتكسرها خلافه * (لذلك
والتفاهة) فى الصلاة يحمل التسكرا اذا كان الالتفات (بلا حاجة) كخوف ومريض والمراد
بالالتفات الذى يكره ولا يتطلبه الصلاة اذا لم يستدر بجهته ويستدر بالقبلة (و) يكره
المصلى (تغميض عينيه) لانه مظنة النوم (وحمل مشغله) عن الصلاة لان ذلك يذهب الخشوع
(واقتراس ذراعيه) حال كونه (ساجداً أو العبد والخضوع) وهو ان يضع يديه على خصره
(والتمطى) لان ذلك يخرج عن هيئة الخشوع (وفتحه ووضع يديه شيئاً) لاف يده نص عليه
(واسمته بالصورة) منصوبة لانه يشبهه سجود الكفار لها وفى الفصول يكره أن يصلى الى
جدار فيه صورة ومما يكره من التشبيه بعبادة الاوثان والاصنام وظواهره ولو كانت
صغيرة لا تبدو للناظر اليها خلافاً لابي حنيفة فانه لا يكره الى غير منصوبة خلافاً لابي حنيفة ولا
سجود على صورة خلافاً لابي حنيفة ولا صورة خلقه فى البيت خلافاً لابي حنيفة فى أحد روايتيه
ولافوق رأسه أو عن أحد جانبيه خلافاً لابي حنيفة انتهى (و) استقبال (وجه آدمي) وفى الرعاية
أو غير ان غيره والأقل أصبح (و) استقبال (متحدث) لان ذلك يشغله عن حضور قلبه فى الصلاة
(و) استقبال (نائم) فى الفرض والنفل (وبان) مطلقاً (و) استقبال (ما يلهيه) أو ينظر فى
كتاب واستقبال كافر وتعليق شئ فى قبلته لا وضعه فى الارض وان يصلى وبين يديه شجاسة أو باب
منشوح قاله فى المبدع (ومن الحصى) لقوله عليه السلام فى حديث ابى ذر مر فوعا اذا قام أحد
الى الصلاة فلا يسمع الحصى فان الرجمة تواجهه رواه أبو داود وبلا عذر (وتسوية التراب بلا عذر)
ويكره له (ترجح برجمة) ونحوها بلا حاجة لانه من العبد (ورفعة أصابعه) وهو فى الصلاة
(وتشبيكها) وهو فى الصلاة (ومن لحيته) وعقص شعره (وكف نوبه) ونحوه (ومنى كذلك)
أى من الحصى وتسوية التراب والترجح ونحوها (عرفاً) أى فى العرف فلا عبرة بالثلاث
(باطات) صلانه (و) يكره له (أن يخص وجهه بما يسجد عليه) لانه من شوائب الرافضة (وان
يسجد فيها) أى فى الصلاة اثر سجود وان يستند الى جدار ونحوه لانه ينيل مشقة القيام
واغايه يكره اذا كان (بلا حاجة اليه فان استند) المصلى (بحيث يقع لأزبل ما استند اليه بطلت)

صلوات لم يكن عذر (وحده) أي عند المصل إذا طس أو وجد (مايسره) ويكره (استبراء)
أي أن يقول أنا لله را بعمود (إذا وجد مايقفه) قال في الأناص لو طس فقال الحمد لله
أوله مني فقال سم الله أو سمع أو رأى مايقفه فقال الله وأنا لله را بعمود أو مايجيبه
فقال سبحان الله وتعالى عما يشركون
• (فصل فيما يبطل الصلاة) يبطلها كل (ما أبطل المأهانة) وهو عينية (وكشف العورة
عدا) ولو كان المكشوف منها بغيره لأن التزوم منه ممكن من غير مشقة مثله سائر العورة (لا)
يبطل (ان كشفها) أي كى عورته أو ما لم يعرف عنه منها (فدورج فستره في الحال) بالأعمال
كثير (أولا) أي بأن لم يسترحا في الحال وكان مكشوفها بالآلة (وكان المكشوف) بغيره
واليسير هو الذي (لا يقص في المنظر) عرفا ويختلف النفس بحسب المكشوف فيه فقص من
السراة ما لا يقص من غيرها فان صلاته لا يبطل (و) يبطل الصلاة (استدبار القبلة) حيث شرط
استقبالها) وتقدم ويبطلها (اتصال التماسه) التي لا يعنى عنها (به) أي المصلي (أن لم يزلها
في الحال) فان أزاله اسريه أصبحت لم يبطل الزمن فصلاته صحيحة (و) يبطلها (العمل) المتوالي
(الكثير) لا التليل (في العادة من غير جسمها) أي الصلاة كفتح باب ومشي وقت عامة وكفاة
وخيالة وعده ومعه وجهه سواء انقطع الموالاتين الأركان (لغير ضرورة) فلو كانت ضرورة
كخوف وهرب من عدو أو سيل أو سبع فلا يبطل به ويبطلها (الاستناد قويا) وتقدم حذولا
يبطلها إلا إذا حكان (لغير عذر) وباقى (و) يبطلها (رجوعه عالميا) لأجله لا شرع رجوعه
(ذا كرا) لأن كان ناسيا (للتشهد) الأول (بعد الشروع في القراءة) أي وإن ذكر التشهد من
نسيه بعد أن شرع في القراءة لم يزل الرجوع اليه لأنه قلبس ركن مقصود فان رجع بعده
شرعه فيها بطلت صلاته لأن يكون ناسيا أو جاهلا لا يبطل به في علم تحريم ذلك وهو في
التشهد منض ولم يتم البلوس فانه في الشرح وكذلك حال المأمورين أن تبعوه وإن سجدوا قبل أن
يعتدل فلم يرجع تشهد ولا انتسهم وتبعوه وقيل يشارقونه ويخون صلاتهم فانه في المبدع
• (تحفة) قال في الشرح وغيره فان مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه
المضى عالميا شرعه بطلت صلاته كترك الواجب عمدا وإن فعله بغيره جواز لم تبطل لأنه تركه
غير متعمد لكن إذا مضى في موضع يلزمه الرجوع فهدت الركعة التي تركها كجاول لم يترك
الابد الشروع في القراءة وإن رجع في موضع المضى ناسيا لم يعتد بجأبه في الركعة التي تركها
لأنه انصدت بشروعه في قراءة غير عالم تعد الى الجهة بحال (و) يبطلها (تعمد زيادة ركس فعل)
كقيام وقعود وكوع ورجوع (و) تبطل (بتعمد تقديم بعض الأركان على بعض) كتعمد
السجود قبل الركوع (و) تبطل (بتعمد السلام قبل اتمامها) تبطل (بتعمد إحالة المضى أو
القراءة) كفتح همزة أحد ماوشم ناء انعمت وكسر كاف الالز (و) تبطل (بوجود ستره بعدة) عرقا
حيث يحتاج الى زمن طويل أو عمل كثير كالنسي (وهو عريان) تبطل (بضمخ لثية) في اثنتاه الأ
البسة شرطا في جبهه ماوقد قطعها (و) تبطل الصلاة (بالتردد في التسليم) لأن استدامة البسة شرطا
لعضتها ومع التردد تبطل الاستدامة (و) تبطل الصلاة (بالعزم عليه) أي على التسليم (و) تبطل
(بشك) في أثناء الصلاة (حل نوى فعل مع الشك غلا) من أعمال الصلاة كركوع وحضور

ورفع منها ثم ذكر انه قوي وان شك في تكبيرة الاحرام وجب عليه استئناف الصلاة (و) تبطل
 (بالدعاء بما لا ذل الدنيا) كقوله اللهم ارزقني جارية حسناء وحلة خضراء ودابة هملاجة (و) تبطل
 (بالايمان بكاف الخطاب لغیر الله ورسوله أحمد) قال في الاقتناع وشرحه وظاهره لغیر النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو السلام عليك أي النبي فلا تبطل به فيكون من خصوصياته صلى الله عليه وسلم
 (و) تبطل (بالتقهة و) تبطل (بالكلام ولو) كان الكلام (سهوا) اماما كان أو أم وماعدا
 أو وجهلا طائعا أو مكرها واجبا كتحذير معصوم من هلكة أو لأفرضا كانت الصلاة أو نفلا
 (و) تبطل (بتقديم المأموم على امامه) والاعتبار في القيام عؤنوا القدم وهو العقب ولا يضر
 طول المأموم عن امامه لانه يتقدم برأسه في السجود فلو استوي بالعقب وتقدمت أصابع
 المأموم لم يضر فإن صلى قاعدا فالاعتبار بعمل القعود وهو الالية حتى لو مدرج عليه وقدمهما
 على الامام لم يضر (و) تبطل صلاة مأموم (بطلان صلاة امامه و) تبطل (بسلامه) أى
 المأموم (عند اقبل امامه أو سهوا) قبله (ولم يبعده) أى السلام (بعده) أى بعد امامه (و) تبطل
 بالاكل والشرب سوى اليسير) منها (عرف الناس وجاهل ولا تبطل) الصلاة (ان بلغ) المصلي
 (ما بين اسنانه بلامضغ) ولو لم يجز به الريق نسا ولا تنقل يسير شرب عدا وبلغ ذوب سكر ونحوه عما
 يذوب بشم كاكل (وكالكلام) في الحكم (ان تنحى بلا حاجة) فبان حرفان (أو اتعب لا خشية
 أو تنفخ فبان حرفان) أما اذا اتعب المصلي خشية من الله تعالى فله لانه صحيحة (ولا) تبطل
 (ان نام) المصلي وهو قائم أو جالس أو ما يسيرا (فتكلم) في ذلك النوم (أو سبق على لسانه) كلام
 (حال قرأته) فلا تبطل لانه مغلوب على الكلام في الحالتين أشبه ما لو غلط في القراءة فأتى بكلمة
 من غيرها ولان النائم مرفوع عنه القلم (أو غلبه سعال أو عطاس أو ثناؤب) فبان حرفان فلا
 تبطل صلاته (أو) غلبه (بكاه) فبان حرفان قال في المغنى والنهاية انه اذا غلب صاحبه لم يضره
 لكونه غير داخل في وسعه ولم يحكأ فيه خلافا قاله في المبدع

* (باب سجود السهو) *

(يسن اذا أتى) المصلي (بقول - شروع في غير محله) غير سلام كالقراءة في السجود والقعود
 وكالتشهد في القيام وقراءة السورة في الركعتين الأخيرتين ونحوه (سهوا) وعلم منه انه اذا أتى
 بذلك أو دعاه لم يرد الشرع به فيها كقوله آمين رب العالمين وفي التكبير الله أكبر كبير الله لا بشرع
 له سجود وجوز به في المغنى والشرح وغيرهما (ويباح) سجود السهو (اذا ترك مسنونا) سهوا
 قال في المفتح بعد سياقه سنن الاقوال فهذه لا تبطل الصلاة بتركها ولا يجب السجود لها وهل
 يشرع على روايتين وما سوى هذا من سنن الافعال لا تبطل الصلاة بتركها ولا يشرع السجود
 لها قال في المبدع نصره واختاره الاكثر لانه لا يمكن التحرز من تركها الكثرة فلو شرع
 السجود لم تحصل صلاة من سجود في الغالب وبه يفرق بينها وبين سنن الاقوال وقال اذا قلنا
 لا يسجد فبجد لم تبطل صلاته نص عليه (ويجب) سجود السهو (اذا زاد ركوعا أو سجودا
 أو قياما أو قعودا ولو) كان القعود (قد رجساسة الاستراحة) سهوا وتقدم في مبطلات الصلاة
 ان الصلاة تبطل به من زيادة ركن فعلي (أو سلم قبل اتمامها) سهوا وتقدم أن عمد يطلها (أو لحن
 لحنا يوجب المعنى) سهوا (أو ترك واجبا) سهوا اكتسب ركوع وتشهد أول (أو شك في زيادة وقت

قال في الاختيارات التطوع تكمل به صلاة الترائض يوم القامة ان لم يكن المصلي أتمها وفيه
حديث مرفوع رواه أحمد وكذلك الزكاة وبقية الاعمال اه وهو شرط طاعة غير واجبة (وهي)
أي صلاة التطوع (و) أفضل تطوع البدن بعد الجهاد) وهو قتال الكفار وبعد توابع الجهاد
وهي المنته فيه (و) بعد (العلم) من تعليم وتعلم وترتيبها في التضييعة ان تقول أفضل التطوع
الجهاد ثم توابعه ثم علم ثم صلاة ونص ان الطواف لغريب أفضل منه أي الصلاة بالسجدة الحرام
(وأفضلها) أي أفضل صلاة التطوع (ماسن) ان يصلي (جماعة) لانه أشبه بالفرائض (وأكدتها
الكسوف) أي أكدها ماسن له الجماعة من الصلوات المسمونة صلاة الكسوف (فلا تستقام)
يعني ان صلاة الاستسقاء على صلاة الكسوف في الاكدية (فالترابيح) ذكره في المذهب وغيره
لانها تنسب لها الجماعة (فالوتر) يعني انه يلى الترابيح في الاكدية (وأقله) أي الوتر (ركعة) ولا
يكبره الوتر بها ولو بلا عذر من مرض أو سقر وشوهم (وأكثره) أي أكثر الوتر (احدى عشرة)
ركعة يسلم من كل اثنين ويوتر بركة وسن فعلها عقب الشفع بالثاخير نصا وان صلاها كلها
بسلام واحد بان سرد عشر او تسعدهم قام فأبى بالركعة جازا ومن زاد احد عشر ولم يجلس
الا في الاخيرة جاز لكن الاولى أولى وكذا ان أوتر بثلاث أو خمس أو سبع أو تسع وان أوتر
بتسع سرد ثمانية وجلس وتسعدهم ولم يسلم ثم يصلي الثانية وتسعدهم ولم يسلم وان أوتر بسبع
أو خمس سردهن ولم يجلس الا في آخرهن وهو أفضل فيما اذا أوتر بسبع أو خمس (وأدنى
الحكم ثلاث ركعات) (بسلامين) وهو أفضل (ويجوز) أن يصلي الثلاث (إسلام) (واحد) لانه
ورد (سردا) من غير جلوس عقب الثانية لخالف المغرب (ووقته) أي الوتر (ما بين صلاة
العشاء) ولومع جمع تقديم (وطلوع الفجر) فن صلى الوتر قبل العشاء فصح ومن صلاه بعد
الفجر كان قضاء (ويقتضيه) أي في الوتر في الركعة الاخيرة جميع السنة (بعد الركوع ندبا
فلو كبر ورفع يديه) بعد الفراغ من القراءة (ثم قنت قبل الركوع جاز) نص عليه (ولا بأس ان
يدعوى فتوته بعشاء) ما لم يكن من أمر الدنيا فيرفع يديه الى صدره يسطها وبطنه حاشو
السما ولولمأموما (ومن) بعض (ما ورد اللهم اهدنا في هديت) أصل الهدى الرشاد والبيان
قال تعالى وإنك لثمى الى صراط مستقيم والهداية من الله التوفيق والارشاد وطلب
الهداية من جهة المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو بمعنى المزيد منها
(وعافنا في عافيت) المراد بها العافية من الاسقام والبلايا والعافية ان يعافيك الله من الناس
ويعافهم منك (وقولنا في نوليت) الولي ضد العدو وأخذه من تليت الشئ اذا اعتيت به
ونظرت فيه كما ينظر الولي في حال اليتم لانه سبحانه وتعالى ينظر في أمر مولاه بالعناية ويجوز ان
يكون من وليت الشئ اذ لم يكن بينك وبينه واسطة بمعنى ان الولي يقطع الوسائط بينه وبين الله
تعالى حتى يصير في مقام المراقبة والمشااهدة وهو الاحسان (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة
الزيادة وقيل هي حلول الخير الالهى في الشئ والعطية الهبة والمراد بها ما أنعم الله به (وقنا
شرنا قضيت الله تقضى ولا يقضى عليك) سبحانه لا يراد لاهره ولا معقب حكمه فانه يقضى
ما يشاء ويحكم ما يريد (انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت) تزهت عن صفات
المحدثين (ربنا وتعاليت) رواه أحمد (اللهم انا نعوذ برضاك من مخطئك وبعقوبتك من عقوبتك

وبك منك) قال انما طاب في هذا معنى لطيف وذلك انه سأل الله تعالى ان يجبره برضا من مضطه
 وهو ما ضد ان متا بلان وكذلك المعافاة والمواخذة لكم بالعقوبة بلألى ما لأضده وهو الله
 سبحانه وتعالى أطهر العجز والانتقاع وتفرع منه اليه فاستعاض به منه (لا تخصى شئاً بملك) أى
 لافضة ولا تبلمه ولا تنتهى غايته لقوله تعالى علم ان لن تحسوه أى تطيقوه (أنت كما أنبت على
 نفسك) اعتراف بالهجز عن التناوب وروى الى المحدث علمه بكل شئ بوجهه وتخصيلاً فكما انه تعالى لانه
 لسلطانه وعظمته لانتم اية لثناء عليه لان التناوب تابع للمشي عليه (ثم صلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم) نص عليه (ويؤمن مأموم) على قنوت امامه بان يقول آمين ان مع قنوت امامه والا
 دعاء وكذلك اذا اقتدى بشاهي في الصبح يؤمن (ثم يسمع وجهه بيديه هنا) أى في القنوت (وخارج
 الصلاة) اذا دعا (وكرد القنوت في غير الوتر) رواية كراهة ذلك عن ابن مسعود وابن عباس
 وابن عمر وأبي الدرداء رضى الله تعالى عنهم وعناهم وحمل الكراهة الا ان ينزل بالمسلمين نازلة
 غير الطاعون فيس لامام الوقت خاصة القنوت في غير الجمعة (وأفضل الرواتب) المؤكدة (سنة
 الفجر ثم المغرب ثم) سنة الظهر والعشاء (سواء) في التفضيل (والرواتب المؤكدة عنس) ركعات
 (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدا وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل
 الفجر) يفترق في السقوط فعل غير سنة فجر ووترتاً كدهما (وبس قضاء الرواتب والوتر الامافات)
 من الرواتب (مع فرضه وكفره فالاولى تركه) أى ترك قضائهم الحصول المشقة به الاسنة الفجر
 فية شمس التأ كدها (وفعله الكل) أى السنن كلها (بيت أفسل) من فعلها بالمسجد (وبس
 الفصل بين الفرض وسنة) سواء كانت قبله أو بعده (بقيام) أى استقال (أو كلام والتراويح)
 سنة مؤكدة وهى (عشرون ركعة) عند أكثر أهل العلم وقال مالك الاختيار ست وثلاثون ركعة
 (برمضان) جماعة نصوا لاصل في مسنونيتهم الاجماع يسلم من كل اثنين فية أول كل ركعتين
 انهما من التراويح (ووقتها) أى التراويح (ما بين) فرض (العشاء) سنة (الوتر) وعلم مما تقدم
 انها لاتصح قبل صلاة العشاء من صلى التراويح ثم ذكر أنه صلى العشاء فية ثمانية بعد التراويح
 لانها سنة تفعل بعد المكتوبة ولم تصح قبلها كسنة العشاء والسنة التي بعد الظهر
 • (فصل • وصلاة الليل أفضل من صلاة المار) قال أحمد وليس بعد المكتوبة عندى أفضل من
 قيام الليل انتهى (والنصف الاخير) منه (أفضل من) النصف (الاول) وبعد اليوم أفضل
 لان الناشئة لاتكون الا بعد رقدة ومن لم يرقد فلا ناشئة له قاله أحمد وقال حى أشد وطأ أى تنبينا
 نفهم ما قرأ وتبى أدنك (والتهجد ما كان بعد النوم) قال البيهقي وظاهره ولو يسيراً (وبس
 قيام الليل) فاذا استيقظ من نومه ذكر الله تعالى وقال ما ورد بعد الاستيقاظ ومثله لا اله الا الله
 وسده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله
 أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ثم ان شاء قال اللهم اغفر لى أو دعا استجيب له فان
 نوحاً أو صلى قبلت صلاته (و) بس (افتتاحه) أى قيام الليل (بركعتين خفيفتين) لما روى
 أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركعتين
 خفيفتين رواه أحمد ومسلم وأبو داود (و) بس (فته) أى فية قيام الليل (عند النوم) لينوز بقوله
 صلى الله عليه وسلم من نام وفيته ان يقوم كتب له ما نواه وكان نومه صدقة عليه (وبمع التناوع

بركته) ونحوها كالثلاث وخمس (وأجر) المصلي (القاعد) أي المصلي قاعدا (غير الماعذ ونصف
أجر القائم) قال في الانصاف فاما ان كان معه مذور المرض ونحوه فانها كصلاة القائم في الاجر
قال في الشروع ويتوجه فيه فرضا وتثلاثا انتهى وسن تربيعة بعمل قيام وثني رجله بركوع
وسجود قال في الانصاف فائدة يجوز له القيام اذا ابتدأ الصلاة جالسا وعكسه في النفل
لا غير (وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام) لان السجود في نفسه أفضل وأكدر
بدليل انه يجب في الفرض والنفل ولا يباح بحال الا لله تعالى والقيام يسقط في النفل ويباح
في غير الصلاة لارادين والعالم وسيد التوم والاستكثار عما هو أكدر وأفضل أولى (وتسن صلاة
الضحى غبا) لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها (وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان) أي
ثمان ركعات (ووقتها) أي وقت صلاة الضحى (من خروج وقت الضحى) وهو اذا علت الشمس
ويستمر (الى قبيل الزوال) يعني الى دخول وقت الضحى بقيام الشمس كذا في شرح المنتهى
(وأفضله) أي أفضل وقت تصلي فيه صلاة الضحى (اذا اشتد الحر وتسن تحية المسجد) ركعتان
فأكثر لمن دخله قصد الجلوس به أولا غير خطيب دخل للخطبة وقيمه ودخله لصلاة عمدا ودخله
والامام في مكتوبة أو بعد الشروع في الإقامة ودخل المسجد الحرام لان تحيته الطواف وتجزي
راتبة وفريضة ولو فاتتني عنها وان نوى التحية والفرض فظاهر كلامهم حصواها حاله قطع به
في المنتهى وغيره فان جلس قبل فعلها قام فأتى بها ان لم يطل الفصل ولا تحصل بأقل من ركعتين
ولا بصلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر (و) تسن (سنة الوضوء) أي ركعتان عقبه (و) يسن
(احياء ما بين العشاءين وهو من قيام الليل) لان الليل من المغرب الى طلوع الفجر الثاني
ويستحب أن يكون له تطوعات يداوم عليها وان فاتت بقضيتها

(فصل في يسن) بدأ كذا (سجود التلاوة مع قصر النفل) بين السجود وسببه فان طال النفل
لم يسجد التلاوة محله ويكرهه بتكرارها كتكرار ركعتي الطواف بتكراره (للقارئ) متعلق
بيسن (والمستمع) وهو الذي يقصد السماع ولا يسن السماع وهو الذي لا يقصد الاستماع (وهو
كالناظر فيما يعتبرها) من عدم وجوب ستر أحد العائقين والقيام (يكبر) تكبيرين تكبيرة
(اذا سجد بالتكبيرة احرام) ولو خارج الصلاة (و) تكبيرة (اذا رفع) من السجود لانه سجود
مشرقة فشرع التكبير في ابتدائه وفي الرفع منه كسجود السهو (و) ان كان خارج الصلاة
فانه (يجلس) اذا رفع رأسه وانما يشرع جلوسه اذا كان خارج الصلاة لان السلام يعقبه
فشرع ايكون سلامه في حال جلوسه (ويسلم) تسليمة واحدة عن يمينه فتبطل بتركها عمدا
وسهوا وسجوده لها والتسليم ركان (بالتشهد) لانها الصلاة لا ركوع فيها فلم يشرع فيها التشهد
كصلاة الجنازة بل ولا يسن نص عليه الامام أحمد ويقول في سجودها سبحان ربى الاعلى وجوبا
قاله في المبدع (وان سجد المأموم لقراءة نفسه أو) سجد (اقرأة غير امامه عمدا بطلت صلاته) لانه
زاد فيها سجودا (ولزم المأموم متابعة امامه في صلاة الجهر اذا سجد) للتلاوة (فلترك) المأموم
(متابعه) أي امامه في الصلاة الجهرية (عمدا بطلت) صلاته لعدم ترك الواجب ولو كان
هناك مانع من السماع كبعد وطرش لانه لا يمنع وجوب المتابعة ويكره لامام قراءة سجدة
في صلاة سر وسجودها فان فعل خير المأموم بين المتابعة وتركها والاولى السجود ومتابعة لامامه

(وبعتر) لاستحياب السجود في حق المستمع (كون التارئي يصلح اماما للمستمع) ولو في ذل قتل
 (فلا يسجد) المستمع (ان لم يسجد القارئ ولا) يسجد المستمع (قدامه) أي قدام القارئ (ولا
 يسجد المستمع) عن يمينه (أي من يسار القارئ) مع خلقه (منه) ما لم يكن عن يمينه من يسجد
 انراثة لعدم صحة الاتمام حينئذ (ولا يسجد رجل) مستمع (لثلاثة امرأة) (وثنى
 ويسجد) مستمع من (رجل وثنى وأتى لثلاثة) رجل (أي و) لثلاثة (ومن) لأن قراءة الفاتحة
 والقبام ليس واحد منهم ما بركن في السجود (و) لثلاثة (عبر) احصة امامته في الفضل وسجود
 سجدة الثلاثة من التوادل والسجدات أربع عشرة في الحج اثنتان وسجدة من سجدة شكر
 (وبين سجود الشكر) لله تعالى (عند سجدة الدم) مطلقا (واندفاع النقم) مطلقا أي سواء
 كانت الدم أو اندفاع النقم أو اللباس (وان سجدة) أي الشكر (عالمذاكرا) لا جاهلا وناسيا
 (في صلاة بطلت) لأن سبب الشكر ليس له تعلق بالصلاة بخلاف سجود الثلاثة (وهذه
 وأحكامه كسجود الثلاثة) ومن رأى مبتلى في دينه سجدة بحضوره أو مبتلى في دينه سجدة بغير
 حضوره

• (فصل في أوقات النبي • وفي) ثلاثة الوقت الاول (من طلوع الفجر) الثاني (الى ارتفاع
 الشمس) فدرج) أي قدر رجع في رأى العين (و) الوقت الثاني (من صلاة العصر) يعني ان النبي
 متعلق بنفس صلاة العصر ولو بمجموعة وقت الظهر (الى غروب الشمس) أي حتى يتم غروبها
 وتفضل سنة الظهر بعد ما ولو في جمع تأخير (و) الوقت الثالث (عند قيامها) أي قيام الشمس
 ولو يوم جمعة (حتى تزول) أي حتى تغرب (فتحرم صلاة التطوع في هذه الاوقات ولا تتعقد)
 صلاة التطوع ان ابتدأها لمصلحة فيها أو كانت شرع فيها فدخل وقت النبي وهرق ان يحرم عليه
 الاستدامة كذا في الاقاع وشرحه (ولو) كان المصلي (جاهلا للوقت أو التصريم) حتى ما له سبب
 كسجود ثلاثة وصلاة كسوف وقضاء السنة راتبة ونحية مسجد سوى نحية مسجد حال خطبة
 جمعة سواء كان ذلك نساء أو صيفا وسواء علم ان ذلك الوقت وقت نهي أو جهله فان النحية تجوز
 وتنعقد (سوى سنة الفجر قبلها) أي قبل صلاة الفجر قال في حاشية المنهني لا بعد هذا لانها
 تكون قضاء (و) سوى (ركعتي الطواف) فرسا كان الطواف أو خلا في كل وقت منها (و) سوى
 (سنة الظهر بعد العصر اذا جمع) تقديما كان أو تأخيرا (و) سوى (الحاجة بجماعة) اذا اقيمت
 وهو بالمسجد) ولو مع غير امام الحى وسواء كان صلى بجماعة أو وحده في كل وقت من الاوقات وعلم
 منه ان من دخل المسجد وقت نهي فوجد الامام يصلي فلا يبعد معه (ويجوز فيها) كلها (قضاء
 الفرائض و) يجوز فيها كلها (فعل) الصلاة (المنذورة) مطلقا بان لم يقيد بوقت في أي وقت من
 أوقات النبي (ولو نذر هاتيا) أي مقيد بوقت من أوقات النبي بان يقول لله تعالى على أن
 أصلي ركعتين عند طلوع الشمس مثلا • (نتية) • لو نذر الصلاة في مكان غصب في مقدرات أي
 يعمل به قد قيل له يصلي في غير ما فقال فلم يفت بذكره قال في القروع ويتوجه جوابه كصوم يوم
 العدد (والاعتبار في التصريم بعد العصر بمرأغ صلاة لله لا بشرعه فإلوا حرم به انم قلمها
 فتلا) أو قلمها (لم يمنع من التطوع) حتى يصلها (وتباح قراءة القرآن) قائما وقاعدا وراكعا
 وما شيا (في الطريق) نقله ابن منصور وغيره (ومع حديث أصغر وشجاعة توب وبدن وقم) قال

في الزرع ولا تمنع نجاسة القم القرام ذكره القاضي وقال ابن تيمية الاول المنع (وحفظ القرآن)
 العظيم (نرس كفاية) اجماعاً (ويتعين فقط ما يجب في الصلاة) فقط ثم الواجب عليه بعد ذلك
 ما يحتاج اليه من العلم من أمر دينه ثم ان علم ذلك فهل الافضل في حقه حفظ بقية القرآن
 أو الاشتغال بنوافل العلم النافع فيه احتمالان وتسن القراءة في المصحف والختم في كل أسبوع
 ولا بأس به كل ثلاث وكره فوق أربعين

(باب صلاة الجماعة)

(يتجيب) الخ من المؤداة على الاعيان (على الرجال الاحرار القادرين) عليهم اذ لا يتجيب على غير مكاف
 كنه غير لانه لم يجب عليه ما يجب له الجماعة وهو الصلاة ولا على من فيه رفق الملك سبده ونعمه أو
 بعض نفعه رفقاً بسبده ولا على امرأة ولا على خنثى ولا على ذي عذر من الاعذار المذكورة في
 بابها (احضروا سقراً) حتى في شدة خوف لا شرط خلافاً لابن عقيل فتصح من منفرد لا عذر له (أأكلها
 امام ومأموم) في غير جهة وعيد (ولو) كان المأموم (أثني) والامام رجل أو أنثى أو عبد ولا تنعقد
 بالمميز في النرض وتسن الجماعة بالمسجد لان المسجد يشتمل على الشرف والطهارة وظاهر
 الشعار وكثرة الجماعة وغير ذلك ولودار الامر بين فعل الصلاة في المسجد فذو بين فعلها في بيته
 جماعة تعين فعلها في بيته تحصيله لا للواجب ولودار الامر بين فعلها في المسجد في جماعة يسيرة
 وفعلها في بيته في جماعة كثيرة كان فعلها في المسجد أولى قال بعض أصحابنا واقامته في الربط
 والمدارس وشيوخها قريب من اقامته بالمسجد (وتسن الجماعة) (للنساء مفردات عن الرجال)
 لانهم من أهل الفرض أشبهن الرجال ويكره لحسناء حضورها مع الرجال ويباح لغير الحسنة
 حضور الجماعة مع الرجال (وحرم ان يؤم بمسجد له امام راتب) لان الراتب للمسجد بمنزلة صاحب
 البيت وهو أي صاحب البيت أحق بالامامة ممن سواه (ولا تصح الامع اذنه) أي اذن الامام
 الراتب (ان كره ذلك) أي امامه غيره (مالم يضي الوقت) لان تحصيل الصلاة اذا فرض متعين
 وانظار الامام مستحب فمراعاة تحصيل الواجب أولى ويراسل اذا تأخر عن وقته المعتمد مع قرب
 محله وعدم مشقة وان بعد محله أو لم ينظ حضوره أو ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن كبر قبل تسليمة
 الامام الاولى أدرك الجماعة) ولو لم يجلس لانه أدرك جزءاً من صلاة الامام أشبه ما لو أدرك ركعة
 (ومن أدرك الركوع) مع الامام قبل رفع رأسه من الركوع بحيث يصل المأموم الى الركوع
 الجزئي قبل ان يزول الامام عن قدر الاجزاء منه (غير شاك) في ادراكه الامام راكعاً (أدرك
 الركعة) ولو لم يدرك معها الطائفة بينة (واطمان) المسبوق (ثم تابع) امامه وعلم منه انه لو شك
 هل أدركه راكعاً أو لا لم يعتد به أو يسجد لله هو (ويسن دخول المأموم مع امامه كيف أدركه)
 وان لم يعتد به أدركه نفسه ويخط المأموم ان أدرك الامام جالساً بلا تكبير لانه لا يعتد به وقد
 فات محل التكبير ويقوم مسبوق به وجوباً (وان قام المسبوق) للقضاء ما فاتته (قبيل تسليمة
 امامه) التسليمة (الثانية) لم يرجع) المسبوق ثم يقوم بعد تسليمة الامام الثانية (انقلب) صلاته
 (نقل) واذا أقيمت الصلاة التي يريد ان يصلي مع امامها لم تنعقد نافلته وان أقيمت وهو فيها أي
 النافلة (أتمها خفية ومن صلى ثم أقيمت الجماعة سن ان يعيد والاولى فرضه ويتكامل الامام عن
 المأموم) ثمانية أشياء الاول (القراءة) للفتحة (و) الثاني (سجود الله هو) اذا كان دخل معه

في الركعة الاولى (و) الثالث (سجود التلاوة) اذا أتى به المأموم في الصلاة خلفه (و) الرابع (الستر) قدامه لان ستره الامام مقرر لمن خلفه (و) الخامس (دعاء القنوت) فان المأموم لا يسن له عند قنوت امامه غير التامين (و) السادس (التشهد الاول اذا سبق) المأموم (بركعة في صلاة رباعية) فقط والسابع سجود التلاوة في الصلاة السرية اذا قرأ الامام سرا ويسجد لان المأموم يخبر بين السجود وعدمه والنامن قول سمع الله قل من جده وقول ملء السماء الى آخره (وسن للمأموم ان يستفتح) بان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) ان يتعوذ بان يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (في) الصلاة (الجهريّة) يسن للمأموم أيضا ان يقرأ الفاتحة وسورة (أيضا) (حينئذ شرعت) السورة (في سكّات امامه) أي سكّات الامام في الصلاة الجهرية ولو كان سكونه لنفس ولا يضر تفريق الفاتحة (وهي) أي السكّات ثلاث الاولى (قبل) قراءة (الفاتحة) قال في الاتّباع ومواضع ركّاته ثلاثة بعد تكبيرة الاحرام قال في الانصاف والمبدع احداها محتصر يا أول ركعة للاستفتاح انتهى (و) الثانية (بعدها) أي بعد الفاتحة وسن ان تكون سكّته هنا بقدر الفاتحة ليعلمها المأموم فيها (و) الثالثة (بعد فراغ القراءة) ليتمكن المأموم من قراءة سورة فيها (ويقرأ) المأموم استحبابا بالفاتحة وسورة (فيما لا يجهر فيه الامام متى شاء) أو كان لا يسمعه ليعلم ان لم يشغل من يجنبه فان سمع همهمة الامام ولم يفهم قراءته لم يقرأ انس عليه

(فصل) ومن أحرم مع امامه أو قبل اتّمامه أي الامام (لتكبيرة الاحرام لم تنعقد صلاته) قال في الانصاف أمان تكبيرة الاحرام فانه يشترط ان يأتي بها بعد امامه (والاولى للمأموم ان يشرع في أفعال الصلاة بعد امامه) قال في المغني وشرح المقنع وابن رزّين وابن الجوزي في المذهب وغيره يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الامام عما كان فيه (فان وافقه فيها) أي في أفعال الصلاة (أو) وافقه (في السلام كره) وصحت لانه اجتمع معه في الركن (وان سبقه) بنى من أفعال الصلاة (حرم من ركع أو سجدا ورفع) من ركوع أو سجود (قبل امامه عند الزم ان يرجع) الى المحل الذي كان مع الامام فيه قبل ان يقع ما فعله من ركوع أو سجود أو غيرهما قبل الامام (اليأتي به) أي بما فعله قبل الامام (مع امامه) ليكون مؤتما امامه (فان أبي) الرجوع (علما) بوجوبه (عدا) أي غير ساه وناس واستمر على الابهاء حتى أدركه الامام فيها سبقه من ركوع أو سجود أو نحوهما (باطات صلاته لا) تبطل (صلاة ناس) أي غير مؤتمعه (و) لا صلاة (جاهل) أي وجوب الرجوع (و) يسن للامام التخفيف أي تخفيف الصلاة (مع الاتّمام) أي اتّمام الصلاة وتكره لامام سرعة تنعّم ما هو مأفول ما يسن له فعله من مسنونات الصلاة ومحل استحباب التخفيف (ما لم يؤثر المأموم التطويل) لانه اما استحباب التخفيف لان توقّر الجماعة به أقرب ولان التطويل يضرهم فأما اذا اختار ولم يكره لزوال صفة التكره (و) يسن للامام (ان يطارد اخل) في ركوع وغيره ومحل استحباب ذلك (ان لم يشق) ان يطاردا الامام الداخل (على المأموم) لان حرمة المأموم الذي معه في الصلاة أعظم حرمة من الذي لم يدخل معه في الصلاة فلا يشق على من معه لنفع الداخل معه (ومن استأذنته امرأته) الى المعنى الى المسجد (أو) استأذنته (أمة الى المسجد كره) له (منعها وبينها خيرا لها) ولا بد ثم روي محرم منع

موايلته من الخروج من بيتها ان خشى به قننة أو ضررا ومن الانحراد عنه

﴿فصل في الامامة الاولى﴾ (الاولى بها) أى الامامة (الاجود وقراءة الافقه) ثم الاجود وقراءة الفقيه (ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على فقيه أى ثم) مع استوائهم ما فى القراءة والفقه الاولى بالامامة (الاسن) الا كبر سننا (ثم) مع استوائهم ما فى السن الاولى بالامامة (الاشرف) من الرسلين وهو القرشى (ثم) مع استوائهم ما فيما تقدم الاولى بالامامة (الاتقى والاورع) لقوله سبحانه وقم على ان اكرمكم عند الله اتقاكم (ثم يشرع) وهذا التمايكون مع التشاح فى الامامة فن خرجت له القرعة كان هو الاحق بالامامة (وصاحب البيت) اذا اقيمت الجماعة فيه وهو حاضر صالح للامامة (وامام المسجد) الراتب (ولو) كان (عبداً اسق) بالامامة ممن حضر ولو كان فى الحاضر من هو اقرب أو افقه منه (والحر أو لى) بالامامة (من العبد والحاضر) أى المقيم أولى من المسافر سفر قصر لانه ربما قصر فيقوت المومنين بهض الصلاة فى جماعة (والبصير) أولى من الاعشى لان البصير أقدر على توقي النجاسة واستقبال القبلة والناسئى فى المدن أو القرى ويسمى حضرياً أولى من بدوى وهو الناسئى بالبادية (والمؤننى) أولى من ضدهم وتكره امامة غير الاولى بالامامة (بلاذنه) أى اذن الاولى وامامة المفضل بدون اذن الناضل مكروهة (ولا تصح امامة الناسق) مطلقاً أى سواء كان فقهه من جهة الافعال أو من جهة الاعتقاد ولو مستورا ولو عذله على المذهب يستغنى من ذلك ما أشار اليه بقوله (الافى جمعة وعبد) ويحل ذلك ان (تعذر اخلف غيره) أى تعذر فعله ما خالف غير الناسق بأن تعذر جمعة أخرى خالف عدل لان الجمعة والعيد من شعار الاسلام الظاهرة وتليها الائمة دون غيرهم فتركه ما خالفهم يفنى الى تركه ما بالكلية ولا يعيد الجمعة (وتصح امامة الاعشى والاضم) لان العمدى والصهم فقه حاسنين لا يتخلان بشئ من افعال الصلاة ولا شروطها فصحت مع ذلك الامامة كما لو كان أعشى فافد الشهم (و) تصح خلف (الاقارب) وهو الذى لم يحتج لانه ذكر مسلم عدل قارئ فصحت امامته كالحجنت والنجاسة تحت التلثة تجعل لا تمكس ازاها منه معفو عنه العدم امكان ازالها وكل نجاسة معفو عنها لا تؤثر فى ابطال الصلاة هذا كله اذا كانت غير معروفة أما المفقودة أو التى هى يمكنه فقهها وغسل ما تحتها فهذا ان ترل غسل ما تحت القلقة مما يمكنه غسله لم تصح صلاته فضلا عن امامته كماله نجاسة لا يعنى عنها مع القدرة على ازالها (و) تصح الصلاة خلف (كثير من لم يحل المعنى) بكثر دال الحمد ونصب هاء الله ونصب بارب ونحو ذلك سواء كان المؤتم مثله أو كان لا يلين لان مدلول اللفظ باق وهو مذهبه وكلام الرب سبحانه وتعالى لكن مع الكراهة (و) تصح الصلاة خلف النافاء الذى يكثر الفاء وخلف (القيام الذى يكثر التاء) وخلف من لا يصح ببعض الحروف كالتاف والنادأ ويصرع (مع الكراهة) فى الجميع قال جماعة ومن يضحك صوته أو رويته قال فى السروع وقيل والامرء (ولا تصح امامة العاجز عن شرط) كمن يشربه نجاسة لا يعنى عنها ولم يجده ما يغسله به ولا يجذبو باغسيه وكما ظهر بأحد الطهورين بعد ادماها لا يجتله (أو) عابى عن (ركن) كقيام أو ركوع أو سجود أو قعود (لا يجتله) ويستغنى من ذلك صورة اشار اليه بقوله (الا امام الراتب) أى امام الحى الراتب العاجز عن القيام فقط (مسجد) لان الامام الحى يحتاج الى تقديمه بخلاف غيره والقيام أخف الاركان بدليل سقوطه

في النقل (المستوزوال عنه) لثلاثة حتى علم اشتراط ذلك الى ترك القيام على الدوام (فيصلي)
 الامام (بالساريجيلون) أي يجلس المأمومون التادرون على القيام (خلفه) أي خلف امام
 الحق اذ صلى بهم بالساروه من المفردات (وتصح) الصلاة خلفه (قياما) والافضل لامام
 الحق ان يستخلف اذ امر من والحالة هذه (وان ترك الامام ركعا وشروطا محتشابه مقلدا) لامام
 (صح) صلاته وان تركه من غير تقليد أعاد الامام والمؤتم به (ومن صلى خلفه) أي خلف من ترك
 ركعا وشروطا (معتقدا بطلان صلاته أعاد) المأموم قال في الانقاع وشروطه وان ترك الامام ركعا
 أو واجبا أو شرطاً عنه وحده أو عنده وعند المأموم عالما أعاد أو ان كان عند المأموم وحده
 كالخيل اقتدى بمن ذكره أو تركه استراحى العاتق أو النظم أيقنة في الركوع وضوء
 أو تكبيرة الانتقال مقلدا من لا يرى ذلك فسد الصلاة أعاد على الامام ولا على المأموم وشروطه
 لو صلى شافعي قبل الامام الراتب فصح صلاة الخيل خلفه انتهى (ولا انكار في مسائل
 الاجتماع) أي المسائل التي ليس فيها دليل يجب العمل به وجوباً باطهاً مثل حديث صحيح
 لا تعارض له من جنسه (ولا تصح امامة المرأة بالرجال) ولا بالحائض ولا فرق ذلك بين القرض
 والنقل على الصحيح وأنه اذا صلى خلفه اتم علم لزمه الاعادة ذكره السامري وغيره وعلم منه صحة
 امامة المرأة والخيل بالنساء (ولا) تصح (امامة المميز بالبالغ في القرض وتصح امامته) أي
 المميز البالغ (في النقل) كالراوي والوزير والكسوف والاستسقاء لانه متناول يوم
 متفليح (و) تصح امامة الصبي (في القرض) كالطهر والعصر (و) صبي (مثله) ولا تصح امامة
 محدث (حدث) حدثاً أصحراً أو أكبر (ولا) امامة (فخص) أي من بدنه أو فوهه بجماعة غير مفرقة
 (بعدم ذلك) أي وهو يعلم بحدته أو نجاسته لانه أدخل بشرط الملازمة القدرة أشبه المتلاعب
 لكونه لا صلاة في نفسه (فان جهل هو) أي الامام حدثه أو نجاسته (والمأموم) معاً واستمر
 جهلهما (حتى انتهت) الصلاة (صح صلاة المأموم وحده) أي دون الامام (ولا تصح امامة
 الامي) نسبة الى الاتم كانه على الحالة التي ولدته أمه عليها (و) في عرف الفقهاء (هو من
 لا يحسن المناجاة) أي يحفظها أو يدغم فيها ما لا يدغم أو يبدل حرفاً لا يبدل بمأموم ليس بأبي مثله
 الاضداد المذروب وضاد الضالين بظا أو يلبس في الخنا يحيل المعنى بجزا عن اصلاحه (الاجتهل
 ويصح النقل خلف القرض ولا عكس) أي لا يصح القرض خلف النقل (وتصح المنقضة خلف
 الحاضرة وعكس) أي الحاضرة خلف المنقضة وقاضيا من يوم بقاضيا من غير (حيث ذابوا
 في الاسم) ولا تصح عصر خلف طهر ولا عكس

هـ (فصل في بعض وقوف الامام وسط المأمومين والسنة وقوفه متقدماً عليهم) وقوفهم خلفه
 الا المرأة فوسطا وجوبا وامرأة اتمت نساء فوسطانها (ويقف الرجل الواحد) والخيل (عن
 يمينه) أي بين الامام (بما فيها ولا تصح) الصلاة (خلفه) أي الامام لانه يكون اذا (ولا) تصح
 (عن يساره) أي الامام (مع خلق يمينه) قال في القروع ومن صلى عن يساره ركعة ما كثر مع خلق
 يمينه لم تصح نص عليه (وتقف المرأة خلفه) وان وقفت بجانبه أي بجانب امامها الرجل فكل رجل
 يعني ان المرأة اذا اتمت برجل ووقفت عن يمينه فان صلاتها تصح كما تصح صلاة لرجل عن يمين
 امامه (وان صلى الرجل ركعة خلف الصف مفترداً فصلاة باطلة وان أمكن المأموم الاقتداء

بإمامه) ولو لم يكن المقتدى بالمسجد بأن كان خارجا والامام بالمسجد (ولو كان بينهما) أى بين
الامام والمأموم (فوق ثلثمائة ذراع ص) الاقتداء (ان رأى الامام أو رأى من وراءه) ولو
كانت رؤيته في بعضها فقط أو كانت عمالا يمكن الاستطاعة منه كشباله ونحوه (وان كان
الامام والمأموم في المسجد لم تشترط الرؤية) أى رؤية الامام ولا رؤية من وراءه (وكفى سماع
التكبير) في الفرض والنفل (وان كان بينهما) أى بين الامام والمأموم (نهر يجري فيه السفن
أو طريق) ولم اتصل فيه الصفوف حيث جعلت تلك الصلاة في الطريق بأن كانت على جنازة
ونحوها أو كان في غير شدة خوف بسقية وامامه بأخرى غير مقر وقتها (ليصح) الاقتداء
والحق لا مدى بالنهر النار والبر وقيل والسبع وقاله أبو المعالي في الشوك والناد (وكره علو
الامام عن المأموم) ما لم يكن كدرجة منبر فلا يكره وتصح ولو كان كثيرا وهو ذراع فأكثر
و(لا يكره) (عكسه) أى علو المأموم عن الامام ولو كان كثيرا (وكره لمن أكل بصل أو خبثا
ونحوه) كنوم وكزاث (حضور المسجد) وان لم يكن به أحد وكذا حضور الجماعة قال في القروع
ويتوجه مثله من بدراثة كريمة قال في الاقتاع وشرحه فان دخله أكل ذلك أى ماله رائحة
كريمة من نوم وبصل ونحوهما أو دخله من له صان أو يجزى قوى أخرجه أى استحباب
أخراجه ازالة للاذى انتهى

• (فصل) في ذكر الاعتذار بالمسجد لترك الجمعة والجماعة • (يعذر بترك الجمعة والجماعة المريض
والخائف حدوث المرض) ومحل ذلك اذا كان المريض والخائف حدوث المرض ليسا بالمسجد
فان كانا بالمسجد لم تنهما الجمعة والجماعة لعدم المشقة وتلزم الجمعة دون الجماعة من لم يتضرر
بأثان الجمعة راكبا ومحمولا أو تبرع أحد بذلك أو بقود أعنى (و) يعذر بترك الجمعة والجماعة
(الدافع أحد الاثنين) البول والغائط (و) يعذر بذلك (من له ضائع يرجوه) كالولد عليه
انسان يمكن ويخاف ان لم يرض اليه سر يعاينته عن ذلك المكان أو قدم له بضائع من سفر
ويخاف ان يمتلئه أن يقوته لكن قال المجد الافضل ترك ما يرجوه وجوده ويصلى الجمعة والجماعة
(أو يخاف ضياع ماله أو فواته) أى قوات ماله كسفر ودايته وابقا عبدا وسفر من له عنده
وديعة ونحو ذلك (أو) يخاف (ضررا فيه) أى في ماله كاحتراق خبز أو طبخه أو اطلاق الماء
على زرعه بغيره عنه (أو) يخاف ضررا (على ماله) استقر لحفظه كطارة (بكسر النون) ببستان
(أو) كان يحمله (أذى بطر ووحل) بفتح الحاء المهملة وتسكين الغنة رديئة (وتج) وجليد وورنج
باردة بليلة مظلمة) ويأتى في باب الجمع انه لا يشترط صحة الجمع بين العشاءين كون الليلة مظلمة
(أو) كان يضمره (تطويل امام) لان كان بطريقه الى المسجد منكر ولا يعذر بترك الجمعة
والجماعة من جهل الطريق اذا وجد من يهديه

• (باب صلاة أهل الاعتذار) •

جمع عذر وهم المريض والمسافر والخائف ونحوهم (يلزم المريض) القادر على القيام (ان يصلى
المكتوبة) أى المفروضة (فأما ولو مستندا) الى شئ ولو بأجرة يقدر عليها (فان لم يستطع) العجز
أو شق اضربه بطلقة بتمامه أو زيادة مرض (ف) يصلى (فأعدا) مترعائدا ويثنى رجليه في ركوعه
ومعجوده كمنه تنقل (فان لم يستطع) القعود أو شق عليه (ف) يصلى (على جنبه و) الخشب (الايمن

أفضل) وفي تكرار المريد من الصلاة على طهره ورجلاه إلى القبلة مع قدرة على جنبه وتضع
 وإن لم يقدر المريض أن يصلي على أحد جنبيه تعين عليه أن يصلي على طهره ورجلاه إلى القبلة
 وجهها واحدا (ويؤتى بالركوع والسجود) من يجز عنه ما أمكنه (ويجعل) أي يجعل السجود
 (المنخفض) من الركوع (فإن يجز) عن جميع ما تقدم (أو يطره) أي يهينه (واستحضر)
 الفعل بقلبه) عند أيمانه (وصحذا) يستحضر (القول) عند أيمانه (أن يجز عنه) أي عن
 القول (بلسانه) كما سيجز عنه إن يمارى الصلاة (ولا تفتط) الصلاة عن المريض (مادام علة
 ثابته) أنه دونه على أن يشق بقلبه مع الإيماء بطريقه (ومن قدر على القيام) وكان يصلي قاعدا
 (أو القعود) وكان يصلي على جنبه أو مستقبيا (في أثنائها) أي أثناء الصلاة (انتقل إليه) أي إلى
 ما قدر عليه بعد أن كان عاجزا عنه وأنها به فيقوم أو يقعد من كان عاجزا عنه وجوبا لأن المصلي
 العجز وقد زال ويركع بلا قراءة من كان قرأ في حال العجز والآخر أبعد قيامه ومن قدر على قيام
 أو قعود دون ركوع وصحدا أو ما يركع قائما بسجود قاعدا (ومن قدر أن يقوم) أي يصلي
 قائما (منقروا أو) قدرا (أن يجلس) أن صلى (في الجماعة خيرا) بين أن يصلي قائما منفردا وبين
 أن يصلي جالسا في جماعة لأنه في كل منهما مائة عمل واجبا ويترك واجبا وقيل يلزمه أن يصلي
 قائما منفردا لأن القيام ركن بخلاف الجماعة (وتصح) المكتوبة (على الراحة) واقفة وسائرة
 (لمن يتأذى بنحو طر ووصل) ويحب ويرد (أو يخاف على نفسه من نزله) من سبل أو سبع أو يجز
 عن ركوب أن نزل (ويجب) عليه (أي على من يصلي الفرض على الراحة) لغيره ما ذكر
 (الاستئصال وما يشد عليه) من ركوع وغيره ولا تصح صلاة الفرض على الراحة لمريض لأنه
 لا يزول مرضه بالصلاة عليه بخلاف المطر ونحوه (ويؤتى) بركوع وسجود (من) كان (بالماء
 والطين) ولا يكره خروج كسالب ومربوط وسجود غريق على متن الماء ولا إعادة على واحد
 من هؤلاء

• (فصل في صلاة المسافر قصر الصلاة الرباعية) لا الثنائية والثلاثية فإنه لا يجوز قصرهما
 (أفضل) من الاتمام ولا يكره الاتمام (لمن نوى سفرا) هذه عبارة المستثنى والمحرر والتفصيل وهي
 أولى من قول المصنف من سافر لأنه يرجع عليه من خرج في طلب ضالة أو أتى حتى جاوز المسافة فإنه
 ليس له القصر حيث لم يشو وقال الجاوي ولو قال من ابتداء السفر كافى الفروع وغيره الكائن
 أجود لأنه قد يشو ولا يسافر فإن قيل قوله بعد ذلك إذا جاوز بيوت قريته العامة قيل عليه
 فيسئل لا بدقيه من أضراره وهو أن يقال القصر إذا جاوزها مسافرا أو لا فقد يجاوز بيوت قريته
 بعد النية من غير سفر (مباحا) فيدخل فيه الواجب كالطج والجهاد وقضاء الدين والمسنون
 كزيارة الرحم والمباح كالجماعة ولو فرجة (لحل معين) فلا قصر لها ثم وثاقه وسامح لا يقصد
 معكاهما عينا (بلغ) سفره ذهابا (ستة عشر فرسخا) تقريبا أو بجرا (وهي) أي الستة
 عشر فرسخا (يوما) أي مسيرة يومين لا رجوع في أثنائها (قاصدان) أي معتدلين طولا
 وقصرا (في زمن معتدل) الحار والبارد (يسر الانتقال) ويحب الاقدام) وذلك أربعين فرسخا والبريد
 أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال خاشمية وبأميل بخي أمية ميلان ونصف والمائة هي اثنا عشر
 ألف قدم وهي ستة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون أصبعاء فترضة معتدلة كل أصبع

ست شعيرات بطون بعضها الى بعض عرض كل شعيرة ست شعرات برزون قال ابن حجر في شرح
 البخاري والذراع الذي ذكره حذر بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه
 الأعصار فقطص عن ذراع الحديد بقدر الثمن * (قائده) * من مكة الى عسنان أربعة برد وذكر
 صاحب المسالك ان من دمشق الى القليقة أربعة وعشرين ميلا ومن دمشق الى الكوفة
 اثني عشر ميلا (اذا فارق) متعلق بقوله قصر الرباعية (بيوت قريته العامرة) سواء كانت داخل
 السور أو خارجة وسواء وليتها بيوت تجارية أو البرية لكن لو وليتها بيوت تجارية ثم بيوت عامرة
 فلا بد من مقارنة البيوت العامرة التي تلي التجارية ولو برز والمكان المقصد الاجتماع ثم بعد
 اجتماعهم يشترن السقر من ذلك المكان فلهم القصر قبل مقارنة في ظاهر كلامهم (ولا
 يعيد من قصر) بشرطه (ثم يرجع قبل استكمال المسافة) لان المعبرية المسافة لاحقية ثم اذا
 تقدر هذا فانه يستثنى من حالة السراحدى وعشرون صورة يلزمه فيها الاقامة الاولى اذا
 مربوطه ولو لم يكن له به حاجة الثانية اذا مر ببلد له به امر أو ولو لم يكن وطنه الثالثة ما أشار
 اليها بقوله (ويلزمه اتمام الصلاة ان دخل وقتها وهو) أي مر به السقر (في الحضر) الرابعة
 اذا مر به الدتزوج فيه ولو بعد مقارنة الزوجة الخامسة اذا وقع بعض الصلاة في الحضر
 وهي مصورة في ركب السفينة اذا أحرم بالصلاة مقصورة ثم وصلت الى وطنه في أثناء
 الصلاة السادسة اذا ذكر صلاة حضر بسقر السابعة اذا ذكر صلاة سقر في حضر الثامنة
 ما أشار اليها بقوله (أوصلي خلف من يتم) التاسعة اذا اتم عن يشك فيه هل هو مقيم أو مسافر
 فبهم ولو بان مسافرا أو يكتفي عليه بسره بعلمه من ايام وشعوه العاشرة اذا شك امام في أثناءها
 انه نوى القصر عند احرامها كما لو نوى الصلاة مطلقا فان نية تنصرف الى الاقامة الحادية عشرة
 اذا أعاد صلاة فاسدة يلزمه اتمامها الثانية عشرة ما أشار اليها بقوله (أو لم ينو القصر عند
 الاحرام) الثالثة عشرة اذا نوى القصر ثم رفضه بعد ان نواه الرابعة عشرة اذا جهل ان امامه
 نواه الخامسة عشرة ما أشار اليها بقوله (أو نوى اقامة مطلقة) أي غير مقيدة بزمن مخصوص
 السادسة عشرة ما أشار اليها بقوله (أو أكثر من أربعة ايام) أي أكثر من عشر من صلاة ولا فرق
 بين كون ما نوى الاقامة فيه موضع لبث وقرار في العادة كالقرى أو لا يقام فيه عادة كالمنازل
 السابعة عشرة ما أشار اليها بقوله (أو أقام) المسافر (القضاء) حاجته وظن انها لا تنقضي الحاجة
 (الابعد) مضى (الرابعة) الثامنة عشرة اذا شك المسافر في نية المدة أي هل نوى اقامة عشر من
 صلاة أو أكثر التاسعة عشرة اذا عزم في صلاته على قطع الطريق وشعوه العشرون اذا تاب
 المسافر من الغضبة في أثناء الصلاة وكان نوى القصر فيتم الحادية والعشرون ما أشار اليها بقوله
 (أو أخر الصلاة بلا عذر) له في التأخير (حتى ضاق وقتها عنها) أي عن فعلها كلها مقصورة في
 الوقت لزمه ان يتم الصلاة التي ضاق وقتها عنها (ويقتصر ان أقام للحاجة بلانية الاقامة فوق
 الاربعة ولا يدرى متى تنقضي) يعني انه يقتصر مادام كذلك (أو حبس ظلماً أو حبس) (عطر) أو
 عرض أو نيل أو برد (ولو أقام سنين)

* (فصل في حكم الجمع بين الصلاتين) * يباح الجمع مطلقا في ثمان حالات الاولى ما أشار اليها
 بقوله (يباح بشر التخصي) فليس بمكروه ولا مستحب (الجمع بين الظهر والعصر) بوقت احدهما

(و) يعني (العشاءين) وهما المغرب والعشاء (وقت احدهما) أي احدى الصلاتين الثامنة
 ما أشار اليه بقوله (ويباح لمقيم من يفتي بجمعه) أي المقيم المقيم (بتركه) أي بترك الجمع (مشقة)
 الثالثة ما أشار اليه بقوله (ولم يرضع لمشقة كثرة الجماعة) أي مشقة تطهيرها الكل صلاة الرابعة
 المستحاضة وتجوها الخامسة ما أشار اليه بقوله (ولما جرح عن الظهارة) بالهاء أو التيم (لكن)
 صلاة السابعة العاشر عن معرفة الوقت كما عني ونحوه كالمطهر السابعة ما أشار اليه بقوله
 (ولقد ر) يعني يبيع ترك الجمعة والجماعة كغوفه على نفسه أو حرمة أو ماله الحالة الثامنة ما أشار
 اليه بقوله (أو) (لأنه) يبيع ترك الجمعة والجماعة (كالمطهر) كالمطهر (باعتقاده) عن معيشة يحتاجها
 فانه يباح له الجمع في هذه الحالة (ويجوز بيعها جميع العشاءين ولو صلى بيته) أو في مسجد طريقه
 تحت سباط والمقيم في المسجد ونحوه ولو لم يزله الا يسير (نيل) ويرد لانهم ما يحكم المطر (وجليله)
 لانه من شدة البرد (ووجله) بغير ملك الماء واسكلم العدة رديئة (وربح شديدة باردة) لاليلة مظلمة
 (ومطر يبل الثياب ونحوه مشقة) لكن المراد وجود المشقة في الجملة لا لكل فرد من أفراد
 المسلمين (والافضل) ان يريد الجمع (فول الارفق) به (من تقديم الجمع) أي تقديم العصر وقت
 الظهر وتقديم العشاء في وقت المغرب (أو تأخيرها) أي تأخير الظهر الى وقت العصر وتأخير
 المغرب الى وقت العشاء فان استويا فافضل (فان جمع تقديمها اشترط لصحة الجمع) خمسة
 شروط الاقل الترتيب سواء فيه أو ذكره بخلاف مشروطه مع التيسار في قضاء التوائت الثاني
 (فيه) أي نية الجمع (عند احرام الاولى) ولا تشترط نية الجمع عند احرام الثانية (و) الثالثة (ان
 لا يفرق بينهما) أي بين الصلاتين (بصرفه) بل بتدراغامة ووصوه خفيف (لان معنى الجمع المتابعة
 والمقارنة ولا يحصل ذلك مع تفرقها) كتر عا ذكر (و) الرابع (ان يوجد العذر عند اقتراحها) أي
 اقتراح الصلاتين المجموعتين وسلام الاولى (و) الخامس (ان يستحق) العذر المبيح للجمع في غير جمع
 مطر ونحوه (الى فراغ الثانية) فلا أحرم بالاولى ناويا بالجمع لمطر ثم انقطع ولم يعد فان حصل وحل
 لم يطل الجمع والابطال لروا العذر المبيح (وان جمع تأخيرها) أي في وقت الثانية من الصلاتين
 المجموعتين (اشترطه) ثلاثة شروط الاول (الترتيب) الثاني (نية الجمع بوقت الاولى) من
 الصلاتين المجموعتين مع وجود العذر المبيح له (قبل أن يفتيق وقتها) أي عن فعلها الان
 تأخيرها عنه حرام وهو ثاني الرخصة التي هي اباحة الجمع (و) الشرط الثالث (بقاء العذر)
 من حين نية الجمع عند وجوده بوقت الاولى (الى دخول وقت الثانية) لان المجموع للجمع العذر
 فاذا لم يستمر الى دخول وقت الثانية وجب أن لا يجوز الجمع لروا المقتضى كالمريض يبرأ
 والمسافر يقدم (الا غير) ما تقدم من الشروط فلا يشترط استقراره في وقت الثانية لانها ما صارنا
 واجبتين في وقتها فلا بد من فعلها (ولا يشترط لصحة) أي لصحة الجمع مطلقا (اتحاد الامام
 والمأموم فلو صلاهما) أي المجموعتين (خلف امامين) كل واحد خلف امام (أو) ملاحهما
 (بأمرهم) الاولى (و) مأموم (آخر الثانية أو) ملاحهما (خلفه من لم يجمع أو) صلى (احدهما)
 أي المجموعتين (منفردا أو) صلى (الاخرى في جماعة أو صلى) اماما (بمن لم يجمع صبح) ذلك كله
 لكن متى ذكر انه نسي من الاولى ركعا واحدا ونسي أعادهما ان بقي الوقت والاقتضاءهما
 مرتبا وان بان انه من الثانية أعادهما فقط واثبه تعالى أعلم

* (فصل في) حصة (صلاة الخوف) وأحكامها * (تصح صلاة الخوف ان كان القتال مباحا)
 ولو (حضر) أو (تصح) سقرا ولا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة بل يؤثر الخوف (في حصة)
 وبعض شروطها وإذا اشتد الخوف بأن تواصل الضرب والطعن والسكر والقر ولم يمكن تفريق
 القوم صفين ولا فصل بينهم على وجه من وجوهها وحضر وقت الصلاة لم تؤخر (صاوار جالا أو
 ركبا) متوجهين (للقبلة وغيرها) لقوله تعالى فان خفتم فرجلا أو ركبا (ولا يلزم) المصلي في هذه
 الحالة (افتتاحها) أي الصلاة (اليها) أي إلى القبلة (ولو أمكن) المصلي ذلك كحصة أجزاء الصلاة
 (بومنون) بالركوع والسجود (طاعتهم) أي بقدر ما يطيقونه لأنهم لو أتوا الركوع والسجود
 لكانوا همدا فالأصلحة الكفارة يكون سجدتهم أخفض من ركوعهم ولا يجب سجد على ظهر
 الدابة (وكذا) أي وكما تشددة الخوف عند المسابقة (في) فعل الصلاة وحكمها (حالة الهرب
 من عدو) هربا مباحا بأن تكون الكفارة أكثر من مثلي المسلمين (أو) هرب من (سبل أو)
 هرب من (سم) وهو الحيوان المعروف وقد يطلق على كل حيوان مفترس كاهنا (أو) هرب من
 (نار أو) هرب من (غريم ظالم) فلو كان بحق وهو قادر على وفائه لم يجز (أو) لم يكن هاربا ولكن صلى
 كالصلاة السابقة (الخوف فوت وقت الوقوف بعرفة) يعني أنه إذا قصد الحرم عرفات ليل أو بقي
 من وقت الوقوف مقدار ما نحل صلاة أهله على الأرض فانه الوقوف فانه يصليها صلاة خائف
 وهو ماش حرصا على ادراك الحج لان الحج في حق المحرم كالشيء الحاصل والفوات طارئة عليه
 ولأن الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن الضرر الحاصل من الغريم الظالم في حق
 المدين المعسر بخوفه من حسيه أياه أياما (أو) خاف على نفسه أو أهله أو ماله) يعني ان من خاف
 على نفسه أو أهله أو ماله ان ترك الصلاة على هيئته في شدة الخوف جاز له أن يصلي صلاة شدة
 الخوف من أجل رد الصائل ذلك (أو) ذبح عن ذلك) أي عن نفسه أو أهله أو ماله (وعن نفس
 غيره) يعني ان له أن يصلي صلاة شدة الخوف من أجل رد الصائل عن نفسه أو أهله أو ماله ونفس
 غيره بقتال الصائل على شيء من ذلك (وأن خاف) شخص (عدوا) وان تخاف عن رفقته فصل صلاة
 خائف ثم بان) له (امن الطريق لم يعد) صلاته (ومن خاف أو امن في صلاته اتقل وبني) يعني ان
 من دخل في صلاته وهو آمن ثم طرأ له في أثناء خوفه كلها على هيئة الخائف وبني على هيئة
 صلاة الامن وان دخل فيها وهو خائف ثم آمن فيها كلها على هيئة صلاة الامن وبني على ما مضى
 منها على هيئة صلاة الخائف لان بناءه في الصورتين على صلاة صحيحة كالوابة بدأها صحيحة
 فحرض في أثناءها أو ابتدأها مريض فعوف في أثناءها (واصل) كزوف لمصلحة) وكذا التقدمة
 والتأخر والطعن والضرب (ولا تبطل) الصلاة (بطوله) أي السكر والقر (وجاز الحاجة) في صلاة
 الخوف (حمل نجس) غير متوقفة عن غيرها (ولا يعيد) أي ولا تلزمه الاعادة

* (باب صلاة الجمعة) *

(تجب على كل ذكر مسلم مكاف عاقل) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا
 تجب على مجنون ولا على صبي (حسن) لان العبد مملوك المنقعة شحوبس على سيده (لا عذر له) مما تقدم
 (وكذا) تجب (على مسافر لا يباح له القصر) كقصر سفره أو لعصيانته بسفره (و) تجب (على مقيم
 خارج البلد اذا كان بينهما) أي المسافر والمقيم خارج البلد (وبين الجمعة) أي بينه وبين موضعها

من المائة نساء (وقت فعلها فترسخ فأقل) تشرى (ولا تجب) صلاة الجمعة (على من يباح له القصر)
 وكذا لا تجب عليه بنفسه لانه لم يغيره نصر عليه (ولا تجب) (على عبده) (لا يباح له) (لا امرأه)
 ولا اختي (ومن حضرها) أي الجمعة (منهم) أي من العبد والمبعض والمرأة والنسبي (أبوانه) عن
 صلاة الظهر لأن انقطاع الجمعة عنهم بتحقيق فإذا حضرها أحد منهم أبوانه (ولم يجب هو) أي
 من ذكر من العبد وما عطف عليه (ولا) يجب (من ليس من أهل البلد من الأبيمين ولا نصبح
 امامهم) أي العبد وما عطف عليه والغريب (فيها) أي الجمعة (وشروط لصحة الجمعة أربعة شروط)
 ليس منها اذن الامام (أحد هذا الوقت) لانها صلاة مفروضة فاشترط لها الوقت كبقية المقررات
 (وهو) أي وقت الجمعة (من أقل وقت العبد) نص عليه (الى آخر وقت الظهر) لأن الجمعة واقعة
 موقع الظهر فوجب الحاقها بالظهر وما بينهما من المشابهة (وتجب) الجمعة (بالزوال) لان ما قبله
 وقت جواز (و) فعلها (بعده) أي الزوال (أفضل) من قبلها اقبل الزوال خروجا من الخلاف ولان
 الناس يجتمعون اليها عند الزوال فلوا شرطوا الا برادش علىهم (الثاني) من شروط صحة الجمعة
 (أن تكون بقرية) مبنية بما جرت عادة أهلها به (ولو من قصب) أو حرج أو خشب (يستوطنها
 أربعون) رجلا ولو بالامام من أهل وجودها (استيطان إقامة لا يفلغنون) أي لا يرحلون عنها
 (صيفا ولا شتاء) لان ذلك هو الاستيطان (ونصح) صلاة الجمعة (فيما قارب البيان من الاحرام)
 ولو لا عذر لافى بعد عن البيان لشبههم اذ بالمسافرين ولا يتم عدد من مكائين متقاربين ولا
 يصح تجميع كامل في ناقص مع القرب الموجب للمجي ولا يشترط للجمعة المصير (الثالث) من
 شروط صحة الجمعة (حضور أربعين) من يجب عليهم الجمعة صلاتهم وأخطبتهم ولو كان فيهم خمس
 أو صم لا كاهم (فان نقصوا) أي نقص الأربعون (قبل اتمامها) أي الجمعة (استأنقوا طهرا) لان
 العدد شرط فاعتبر في جميعها كالطهارة ان لم تنكس اعادتها بجمعة بشرطها وان بقي العدد ولو لم
 لم يجمع الخطبة ولحقوا بهم قبل نقصهم أنهم هم الامام جمعة (الرابع) من شروط صحة الجمعة
 (تقدم خطبتين) على الصلاة بدل ركعتين لاس الطهر لان الجمعة ليست بدلا عن الظهر واعمالها
 من شرط مستقل (من شرط صحتها) أي الخطبتين (مخسة أشياء) الاقل (الوقت) فلا تصح واحدة
 منها قبل الوقت لما تقدم انه ما يدل ركعتين (و) الثاني (الثبة) قاله في القنوت قال في الفروع
 وهو ظاهر كلام غيره انتهى (و) الثالث (وقوعهما) أي الخطبتين (حضرهما) فلو كان بسنة
 أو بعون رجلا من أهل وجودهم مسافرين من قرية واحدة لما قربوا من قريتهم في وقت الجمعة
 خطبهم أحدهم ولم يصلوا الى القرية حتى فرغ من الخطبتين استأنقوا طهرا كوقوعهما في السفر
 (و) الرابع (حضور الأربعين) فاصح من أهل القرية بالامام (و) الخامس (ان يكون) أي
 الخطيب (من نصح امامته فيما) لما تقدم من انه ما يدل عن ركعتين (أو ركعتين) أي أو كان
 الخطيبين (سنة) الاول (حمد الله تعالى) وهو قول الخطيب الحمد لله (و) الثاني (الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة اقتضت الى ذكر الله سبحانه وتعالى اقتضت الى ذكر
 نبيه صلى الله عليه وسلم كالأذان وركعتين فقط الصلاة قال في المبدع أو يشهد له عند الله ورواه
 (و) الثالث (قراءة آية) كاملة (من كتاب الله) تعالى قال أحمد يقرأ أماء قال أبو المعالي لو قرأ
 آية لا تستقل معنى أو حكم كقوله تعالى ثم نظر ومله خاتمان لم يكف (و) الرابع (الوصية بتقوى

الله عز وجل لانه المقصود ولا يتعين لفظ الرخصة وأقلها واتقوا الله وأطيعوا الله ونحوه قال الشيخ لابد أن يحرك القلوب ويبحثهم الى الخير فلا يقتصر على أطيعوا الله واجتنبوا معاصيه فالظاهر لا يكتفى قاله في المبدع (و) الخطامس (موالاتهما) أى جميع الخطبتين (مع الصلاة) فلا يفتصل بين اجزاء الخطبتين ولا بين احدهما وبين الاخرى ولا بين الخطبتين وبين الصلاة (و) السادس (الجهل) بالخطبتين (بحيث يسمع) الخطيب (العدد العتبر) للجمعة وهو أربعون من أهل وجوبها (حديث لا مانع) ينعهم سماعه من نوم أو غفلة أو صمم بعضهم لاسكتهم فان لم يسمعوا انقضض صوته أو بعدهم عنه لم تصح وتسحب البداءة الحمد لله ثم بالنشاء ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم بالموعة فان تكس أجراً أو يطلها ما كلام محرم في اثنتاهما ولو كان يسيراً وهى بغیر العربية كقراءة (وستنهما) أى سنن الخطبتين (الطهارة) من الحدث فتجزي خطبة الخطب نصاً لأن تحريم لبثه بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادات (وستر العورة وازالة النجاسة والدعاء للمسلمين وان يتولاها مع الصلاة واحد) فلو خطب الثانية غير الذي خطب الاولى أجزأنا كالاذان والاقامة (و) مما يسن للخطيب (رفع الصوت بهما) أى الخطبتين (حسب الطاقة) أى طاقته لانه أبلغ في الاعلام (و) يسن (أن يخطب قائماً) وان يكون (على مرتفع) منبر أو غيره وان يكون عن عيين مستقبلاً للقلوب بالمحراب ويسن أن يكون (معتمداً على سبغ) أو قوس (أو عصا) لانه أمكن له وإشارة الى أن الدين فتح به قال في الفروع ويتوجه بالسرى والاخرى بحرف المنبر (و) يسن (أن يجلس بينهما) أى بين الخطبتين شيئاً (قليلاً) قال في التلخيص بقدر سورة الاخلاص وجلسه حتى يؤذن (فان أتي) أن يجلس فصل بينهما بسكتة قدر جلوسه (أو خطب جالساً فصل بينهما بسكتة) لانه ليس في الجلسة ذكر مشروع (وسن) للخطيب (قصرهما) أى الخطبتين (و) كون (الثانية أقصر) لأن قصر الخطبة أقرب الى قبولها وعدم الساماتهما (ولا باس أن يخطب من صحيفة) ودعاؤه عقب صعوده لأصله

فصل في يحرم الكلام والامام يخطب وهو (أى المتكلم قريب) منه (أى من الامام) بحيث يسمعه (أى يسمع الامام ولو في حال تنفسه بخلاف البعيد الذي لا يسمعه لأن وجوب الانصات للاستماع وهذا ليس بمسمع وتباح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سراً كالدعاء ولا يسلّم من دخل ويجوز تأمينه على الدعاء وسجدة خفية اذا عطس نصاً وتشميت عاطس ورد سلاماً نطقاً ويجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقرآن والذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم خفية وفعله أفضل نصاً (ويباح) الكلام (اذا سكت) الخطيب (بينهما) أى بين الخطبتين (أو) اذا (شرع في دعاء) لانه حينئذ يكون قد فرغ من أركان الخطبة والانصات للدعاء غير واجب (وتحرم اقامة) صلاة (الجمعة واقامة) صلاة (العبد) أكثر من موضع (واحد) من البلد الا الحاجة كضيق) قال في شرح المنتهى أى ضيق مسجد البلد عن أهله اه قال في حاشيته قلت الاطلاق في الامل شامل لكل من تصح منه وان لم يصل وان لم تجب عليه حينئذ فالاعتد في مصر للعاجلة (وبعد) أى بعد المسجد عن بعض أهل البلد بان يكون البلد واسعاً وما وراءه فيشق على من منزله بعيد عن محل الجمعة يجئ به الى محلهما (وخوف فتنة) بان يكون بين بعض وبعض من أهل البلاد عداوة ويخشى إثارة الفتنة بصلاة الجمعة في

مسجد واحد وعلم بما تقدم انه لو كانت تقام في موضعين أو ثلاث أو أكثر من ذلك ودعت الحاجة الى اقامتها فيما يزيد على ذلك كان لهم ذلك (فان تعذر ذلك لتغير ذلك) فالجمعة ما يشرها الامام أو أدن فيه اللهم فان لم يكن يشر شيأ منهم أو استوتوا في الاذن وعدمه (فالسابقة بالاسرام هي الجمعة) منهم حتى ولو كانت احدا من المسجد الاعظم والاخرى في مكان لا يقدرون عليه لاختصاص السلطان وبنده (ومن أحره) صلاة (الجمعة في وقتها وأدركه مع الامام) منها (ركعة أتم) صلاته على كونها (جمعة وان أدرك) الماء ومع امامه (أقل من ركعة نوى ظهرا) عند اصرامه ان كان دخل وقت الظهر والابان لم يكن دخل وقت الظهر عند اصرامه أو نوى الجمعة وقد فات ركوع الركعة الثانية مع الامام فانه يتم صلاته نقلا وعنه يكون مبركا للجمعة بامرامه بها في وقتها ولو لم يدرك مع الامام ركعة (وأقل السنة الراتب) للجمعة (بعدها ركعتان) نص عليه (وأكثرها) أي وأكثر السنة الراتب بعد الجمعة (سنة) أي ستة ركعات وليس لها قبها سنة راتب بل يستحب أربع ركعات (وسن قراءة سورة الكهف في يومها) أي الجمعة قال صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلة أو في ثلثة الدجال وفي رواية من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أمنا به من النور وما بين الجمعيتين (و) بسى (ان يقرأ في غيرها) في الركعة الاولى بعد الفاتحة (الم السجدة وفي) الركعة (الثانية هل أتى) على الانسان حين من الدهر بعد الفاتحة قال الشيخ لتضمنهما ابتداء خلق السموات والارض وخلق الانسان الى ان يدخل الجنة أو النار (وتكره مداومته عليهما) أي على هاتين السورتين في غير يوم الجمعة قال جماعة للشافعية الوجوب قال الشيخ ويكره تحريمه قراءة سجدة غيرها والسنة اكملها وتكره القراءة في عشاء ليلة الجمعة بسورة الجمعة زاد في الرعاية والمناقض

• (باب صلاة العيدين) وصفتها •

وسمى عيد الله بعود ويكثر (وهي) أي صلاة العيدين (فرض كفاية) اذا اتفق أهل بلد على تركها فانها سمى الامام لانهم من شعائر الاسلام الظاهرة (وشروطها) أي صلاة العيدين (ك) شروط (الجمعة) من استيطان وعدد (ماعد الخطيبين) فانهم في العيد سنة (وتس بالعجراة سلام) اذا كانت قريبة عرفا وكروا ن صلى بالجامع داخل البلدة بغير مكة الا بعد ركض وشحوه (ويكره التثمل قبلها وبعدها) في موضعها وقضاء فاتت (قبل مفارقة المصلي) اماما كان أو مأموما في صحراء فعلى أو في مسجد ولا بأس بالتثمل اذا خرج أو فارقه ثم عاد اليه وقضاء الفاتنة أولى لوجوبها (ووقتها) أي وقت صلاة العيد (ك) وقت (صلاة الضحى) وهو من شروق وقت النهي الى قبيل الزوال (فان لم يعلم بالعيد الا بعد الزوال صلوا) العيد (من الغد) وتكون (قضاء) وكذا لو نسي أيام (وسن تكبير المأموم) الى صلاة العيد ليحصل له الدعاء من الامام واستناده الصلاة فيكثر نوايه بعد صلاة الصبح (و) سن (تاخير الامام الى) دخول (وقت الصلاة) لان الامام يتخلله الناس ولا ينتظر هو احدا (و) من لمن صلى العيد (اذا ذهب في طريق يرجع من أخرى) غير طريق غدوة ليشمله الطريقان أو لساوانه لهما في التبرك بمروره أو سروره بما رويته أول زيادة الاخر بالسلام على أهل الطريق الاخرى أو لتحصل الصدقة على الفقراء من أهل الطريقين (وكذا الجمعة) قال في شرح المنتهى فينبغي طرده في غير العيدين (وصلاة العيدين ركعتان يكبر في)

الركعة (الاولى بعد تكبيرة الاحرام) وبعد الاستفتاح (وقبل التعوذ ستا) أى ست تكبيرات
 زوائد (وفى) الركعة (الثانية) بعد القيام من سجود و (قبل القراءة خمسا) أى خمس تكبيرات
 زوائد (يرفع) المصلى (يديه مع كل تكبيرة ويقول بينهما) أى بين كل تكبيرتين (الله أكبر كبيرا
 والحمد لله كثيرا وسبحان الله) وبجمعه (بكرة وأمية لا وصلى الله على محمد النبي الاى وعلى آله
 وسلم تسليما كثيرا) وان أسب قال غير ذلك من الاز كالولان الغرض المذكور بعد التكبير لا ذكر
 مخصوص (ثم يستعيد) عقب السادسة بلا ذكر بعد التكبيرة الاخيرة فى الركعتين لان الذكر انما
 هو بين التكبيرتين (ثم يقرأ بجزء الفاتحة ثم سجد) اسم ربك الاعلى (فى) الركعة (الاولى)
 (و) سورة (الفاتحة) بعد الفاتحة (فى) الركعة (الثانية فاذا سلم) الامام من الصلاة (خطب
 خطبتين وأحكامهما) أى أحكامهما بين الخطبتين (كخطبتى الجمعة) فى جميع ما تقدم فى خطبتى
 الجمعة حتى فى تحريم الكلام حال الخطبة (لكن يسن) للخطيب (ان يستفتح) الخطبة (الاولى
 بتسع تكبيرات) نبطا (و) الخطبة (الثانية بسبع) فسقا فاعلم كسائر أذكار الخطبة (وان
 صلى العيد كالأذلة صح لان التكبيرات الزوائد المذكور بينهما) والخطبتين سنة لانه ذكر مشرور
 بين التحريم والقراءة أشبه دعاء الاستفتاح فعلى هذا الوضعية فلا يجوز للسهر فى الاجماع (و) لان
 (الخطبتين سنة) ولو وجبتا لوجب حضورهما (وسن لمن فاتته) صلاة العيد مع الامام (قضاؤها)
 فى يومها على صفة (ولو بعد الزوال) كذكر الامام فى التشهد

فصل فى سن التكبير المطلق وهو الذى لم يقيد بكونه عقب المكتوبات (والجهرية) غير أن
 (فى ليلتى العيدين) فى البيوت والاسواق والمساجد وغير ذلك وتكبير فى عيد فطر أكد لاجبة
 الى فراغ الخطبة (و) سن التكبير المطلق أيضا (فى عشر ذى الحجة) والتكبير المقيد فى الاضحية
 عقب كل فريضة صلاة فى جماعة حتى الفاتحة فى عام ذلك العيد اذا صلاها جماعة (من صلاة
 فجر عرفة الى عصر آخر أيام التشريق) ويستثنى من ذلك صورة أشار اليها بقوله (الا المحرمه) انه
 (يكبر) بعد المكتوبات (من صلاة ظهر يوم النحر) الى آخر أيام التشريق لان التلبية تقطع برى
 جرة العتبة وأيام التشريق هي جادى عشر ذى الحجة وثانى عشر وثالث عشر ويسافر ويمر كقيم
 وبالع وخفى كذكر (ويكبر الامام مستقبل الناس) يعنى ان الامام اذا سلم من المكتوبة التفت
 الى المأمومين ثم كبر ومن نسيه بعد سلامه قضاها اذا ذكر مكانه فاذا قام وذهب عاد فجلس مالم
 يحدث أو يخرج من المسجد أو يطل الفصل بين سلامه وثب كره (وصفته) أى صفة التكبير
 (شفعا الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر والله الحمد) لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول كذا (ولا بأس بقوله) أى قول المصلى (لغيره) من المصلين (تقبل الله منا ومنك)
 ويستحب الاجتهاد فى عمل الخير أيام عشر ذى الحجة من الذكر والصيام والصدقة وسائر أعمال
 البر لان افضل الايام لحديث ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله تعالى من عشر ذى الحجة

(باب صلاة الكسوف)

وهو ذهاب أحد النيرين أو بعضه (وهى) أى صلاة الكسوف (سنة) مؤكدة حتى سفرا
 والكسوف والخسوف يعنى واحد وقيل الكسوف الشمس والخسوف للقمر وقيل الكسوف
 تغيرهما والخسوف تغيرهما (من غير خطبة) قال فى القروع ولا تسمع خطبة وفا قالابى جنيقة

وما انت (ووقتها) أي وقت صلاة الكسوف (من ابتداء الكسوف إلى ذهابه) أي الكسوف (ولا
تفتنى) صلاة الكسوف (ان كانت) لان القصد هو دنو الكسوف وقضاء كاملا ولا ثم استنة
غير راتية ولا تابعة لقرض فلم تقض كما تستقاه وتحيه مسجد ويجوز شكر لقوات محله وفعلها
بواسطة مسجد أو قبل وتلصيح منورها (وهي) أي صلاة الكسوف (ركعتان يقرأ في الركعة
الاولى) منها (بجزء الفاتحة وسورة طه الآية) من غير تعيين (ثم ركع) ركوعا (طويلا) فيسبح قال
جماعة نحو مائة آية (ثم يرفع فيسبح) أي يقول مع الله على حمد (ويحمد) أي يقول بتمام الحمد
(ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة) أيضا (وسورة طه الآية) دون الطول الاول في القيام (ثم يركع)
فطيل وهو دون الركوع الاول (ثم يرفع) فيسبح ويحمد (ثم يسجد سجدة طويلا) ثم يسجد
الركعة (الثانية) في الركعة (الاولى) في كونها ركوعين طويلين وسجدة طويلا بل يركع
دون الاولى في كل ما يفعل (ثم يشهد ويسلم) ولا تعداد ان فرغت قبل التعليل بل يركع ويدعو وان
تجلى فيها أو خففت (وأن أتى) في صلاة الكسوف (في كل ركعة بثلاث ركوعات أو أربع
أو خمس فلا بأس) أي لا حرج في ذلك ولا يزيد على خمس ركوعات في كل ركعة ولا على سجدة فيها
لأنه لم يرد نص والقياس لا يقتضيه الشرع (وما بعد) الركوع (الاول) من كل ركعة (سنة)
كسكبرات العبد (لا تدرك به الركعة) ولا تجل الصلاة بتركه (ويصح ان يصليها كالتأجيل)
ويجمل النص بالركوع اللاحق على الفضيلة ولا يصلي لاية غير الكسوف كطلوع الشمس أو ضياء الليل
وغيره شديد وموافق الازالة دائمة

• (باب صلاة الاستسقاء) •

وهو الدعاء بطلب التقياء على صفة مخصوصة (وهي) أي صلاة الاستسقاء (سنة) مؤكدة حتى
سفر اذا أضر الناس أجداب أرض أو خط مطار أو غور ماء عيون أو أنهار (ووقتها) أي وقت
صلاة الاستسقاء (وصفتها) في موضعها (وأحكامها كصلاة العيد) تعلم منه انه يفعل في وقت
صلاة العيد (واذا أراد الامام الخروج لها) أي لصلاة الاستسقاء (وعظ الناس) أي أذكارهم
بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وخوفهم بالعواقب (وأمرهم بالتوبة) من المعاصي أي
الرجوع عنها (والخروج من الظالم) بأن يرد من عنده مظالم المسحقين وذلك واجب في كل وقت
ولان المعاصي سبب القحط والتعوي سبب البركات وأمرهم بترك التخاصن والصدقة والحرم
ولا يلزمان بأمره ويعدون بما يخرجون فيه (ويتمتعها) أي صلاة الاستسقاء بأزالة الراحنة
الكرهية وتقليم الأظفار ترك لا يؤذى الناس يوم يجتمعون (ولا يطيب) لأنه يوم مشكاة
ومشروع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا خضعا) أي خاضعا (مشددا) والذل الهوان
(مقتضعا) أي مشككا (ومعه أهل الدين والصلاح والتسويخ) لأنه أسرع لاجابة دعائهم ومن
خروج صبي عيز (ويباح خروج الاطفال) الذين لم يعزوا (والعجائز واليهام) لان الرزق مشترك
بين الكل (و) يباح (الدومل بالصالحين) وقد استسقى عمر بالعباس ومعاوية يزيد بن الاسود قال
في المبدع يستحب الاستسقاء بين ظهر صلاحه لأنه أقرب الى الاجابة (فيه) ركعتين بأقربها
بالتسكيرات الزوائد لصلاة العيد (ثم يحط خطبة واحدة) على الاصح (يفتحها بالتكبير كخطبة
العيد) عنه يستحبها بالحمد (ويكثر فيها الاستسقاء) لأنه سبب لغزول العيش (و) يكثر فيها أيضا

قراءة آيات فيها الامربه) أي بالاستغفار كقوله تعالى وأن استغثروا بكم ثم توبوا اليه
(ويرفع يديه) في الدعاء (وظهوره ما شقوا السماء) لحديث رواه مسلم (فدعوا بدعاء النبي صلى
الله عليه وسلم) وهو اللهم اسقنا غيثا مغنيا ههنا مريثا غدا فاجللا سحاما طيبا قادما
اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم سقنا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء
ولا هدم ولا غرق اللهم ان بالعباد والبالاد من الاواء والجهنم والاضك ما لا نشكوه الا اليك
اللهم انبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانزل علينا من بركاتك اللهم
ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه أحد غيرك اللهم اننا
نستغفر لك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويكثر عن الدعاء (ويؤمن المؤمن)
على دعاء الامام ولا يكره قوله اللهم أمطرنا ذكركم أبوالمعالى (ثم يستقبل الامام القبلة) استحبابا
(في أثناء الخطبة) قال النووي فيه استحباب استقباله الدعاء ويلحق به الوضوء والغسل والتيمم
والقرآن وسائر الطاعات الاما خرج بدليل كالخطبة (فيقول سرا اللهم انك أجمعتنا بعبادتك
ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا) لان في ذلك استجابة لما وعد
من فضله حيث قال واذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان وان دعا
بغير ذلك فلا بأس (ثم يحول) الامام (رداه فيجهر على الايمن على الايسر والايسر على الايمن وكذا
اليسر) يسألهم ان يحولوا اريدتهم كالامام (ويتركونه حتى يترعونه مع ثيابهم) لانه لم ينقل عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من اصحابه انه غير رداهم (فان سقوا) في أول مرة فذلك فضل
من الله ونعمة (والا) أي وان لم يسقوا في أول مرة (عادوا ثانيا) كذا يعيدون (ثالثا) ان لم
يسقوا ثانيا لان ذلك أبلغ في التضرع وان سقوا قبل خروجهم فان كانوا ثانيا فهو الخروج
وصلوا صلاة الاستسقاء شكرا وان لم يكونوا ثانيا فهو الخروج لم يخرجوا وشكروا والله تعالى
وسألوه المزيدي من فضله (وبن الوقوف في أول المطر والوضوء منه) والاعتسالم منه واخراج
رحله وهو ما يستحب من الاثاث (وثيابه ليضيها) الماء لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان
يقول اذا سال الوادي استرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله لنا طهورا فتنظروا به (وان كثر المطر
حتى يخيف منه من قول اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاسكام) بفتح الهمزة وهي ما عالج من
الارض ولم يبلغ أن يكون جبلا وكان أكثر ارتفاعا مما حوله وقال مالك الاسكام الجبال
الصغار وقال الخليل وهي بحير واحد (والظراب) هي الرابية الصغيرة (ويطون الاودية)
الاماكن المنخفضة (ومنابت الشجر) أصوالها لانه أنفع لها (وبنا ولا تحم لنا ما لا طاقة لنا به) أي
لا تكلفنا من الاعمال ما لا نطيق وقيل هو حديث النفس والوسوسة وقيل العشق وقيل شماتة
الاعداء وقيل هي الفرقة والطبيعة تعود بالله من جميع ذلك (الاية) واعف عنا أي تيسر وراح
عبادنا واعف لنا أي استر علينا ذنوبنا ولا تفحصنا وارحنا فاننا لا نال العمل الا ببطاعتك ولا
تتركنا بمعاصيك الا برحمتك ايانا أنت مولانا وسيدنا ومقبول أمورنا فانصرنا على التورم الكافرين
باقامة الحجة والغلبة في قتالهم فان من شأن المولى أن يصبر ويأبى على الاعداء (وسن) لمن
أغث بالمطر (قول مطرنا بفضل الله ورحمته ويحرم) أن يقول مطرنا (بنوء) أي كوكب (كذا)
لما روي مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه من قوعا لم تروا الى ماة إل ربكم قال ما أنعمت

على عبدي من نعمة الاصبح فربوبها كافرين يقولون الكوكب كذا وكذا واليوم الصبح مال
للقروب قاله في القاء وس (ويصح) أن يقول ما رآه (أي نوء) كذا خلاف الآدمي ومن رأى حجابا
وجبت ريشة فليسال الله تعالى خيره ريشة وقب من شره ولا يسيب الرشح اذا مضت بل يسأل الله
تعالى خيره وخير ما أرسلته به ويشعونه من شرها وشر ما أرسلت به (فائدة) روى أبو نعيم في
المطالب بنسبه عن أبي زكريا قال من قال سبحان الله ويحمده عند البرق لم تصبه صاعقة

(كتاب الجائز)

يفتح الجيم جمع جنازة بكسرها والفتح لغة وقيل بالفتح للصيت وبالكسبر اسم للشمس عليه ميت
ويقال بكسه فان لم يكن ميت فلا يقال نعش ولا جنازة اعما يقال سرير (يسن الاستعداد
للموت) بالتربة من العاصي والخروج من الظالم (والا كذا من ذكره) لقوله صلى الله عليه وسلم
اكرموا من ذكرها ذم الذات (ويكره الاثنين) لانه يتروم عن الشكوى المهي عنهما ما يقبل
ويستحب للمريض الصبر على المرض والرضا بقضاء الله تعالى (ويكره) (عنى الموت) نزل به ضرر
أولم ينزل ويسمى من ذلك حالتان لا يكره غيبه فيه أشار لادولى بقوله (الانحرف قسمة)
في دينه لقوله صلى الله عليه وسلم واذا أدت بقوم قسمة فاقبضني اليك غير مقنون الحالة
التي تسمى النية اذ لا سيما عند حذو وأما ما استحب الى الصحيح من عنى الشهادتين
من قلبه أعطاه الله منازل الشهادة (وتسن عبادة المريض المسلم) واصله غير المشدع
كرافتي ومن يجهل بالعبادة من أول مرضه قال في الاتساع وظاهره ولو من وجع ضرر من
ورده ودعى خذ لا فلا في المعالي وابن المتجبال قال ثلاثة لا تعداد ولا يسمى صاحبها مريضاً النفس
والرمد والدميل وتحرر عبادة الدين ولا يجب التداوى ولوطن نفعه وتركه أفضل (و) من
(فلقينه) أى المريض المتزول به (عند موته) قول (لا اله الا الله) لما روى مسلم عن أبي سعيد
مرقوا لقنوا وتاكم لا اله الا الله وعن معاذ مر فوعلى كل آخر كلامه لا اله الا الله ودخل الجنة
روا أحدهم يلقن (مرة) فقله ههنا واستشار الإكراماً (ولم يرد الآن يسكم) قال في الانصاف
قال في مجمع البحرين المخصوص انه لا يزيد على مر مقام يسكم واعما استحب تكرار الثلاث اذا
لم يجب أو لا يجوز أن يكون ساهياً أو غافلاً واذا كرر الثلاث علم أن بينهما استرو (و) سن (قراءة
الفتحة) قراءة سورة (يس) عنده من نزل به لث قراءة ذلك تسهل خروج الروح (و) سر (توجيهه
الى القبلة على جنبه الايمن مع سعة المكان والا) أى وان لم يمكن توجهه لضيق المكان (فعلى
ظهره) أى فيبقى على قنائه وأخذه الى القبلة كالموضوع على المعقل زاد جماعة ويرفع رأسه
قلد لاله يوجهه الى القبلة (فأندم) فيجئ للمريض أن يستحضر في نفسه انه حقيق من مخلوقات
الله تعالى والله سبحانه وتعالى غنى عن عباداته وطاعته وأنه لا يطلب العفو والاحسان الا منه
وأنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين وان يكثر مادام سائر الدهن من قراءة القرآن ويشكر
الله تعالى بقلبه واسانه وان يبادر الى أداء الحقوق الى أهله ابرد المطام والودائع والودارى
واستحلال امله من الذوزوجة وأولاد وعلمان ووجيران وأصحاب وكل من كان بينه وبينه معاملة
أو اتفاق في شيء ويحافظ على الصلوات الخمس واجتناب أفعالها وصبر على مشقة ذلك ويجتهد
نفسه من التساهل في ذلك فان من أقبح الأمور أن يكون أثير عمره ونحو وجهه من الدنيا التي هي

من رعة لا آخرة مفرطاً فيها واجب عليه أو نذير اليه وإن يتعاهد نفسه بشقائه انظاره واخذ شعر
شاربها وابطه وعاتيه وإن يعقد على الله تعالى فيمن يجب من بنينه وغيرهم ويوصى للأربع في نظره
(فأذامات سن تغميض عينيه) ويباح من محرم ذكر أو أنثى ويكره من حائض وجنب وإن يقر به
(و) سن (قول بسم الله وعلى وفاة رسول الله) صلى الله عليه وسلم لما روى البيهقي عن بكر بن عبد
الله الأنزلي ولفظه وعلى ملة رسول الله ومن شد عليه بهصاية وتلين من فاضله بأن يرد ذراعاً عنه إلى
عضديه ثم يردهما ويرد ما يبلغ يديه إلى كتفيه ثم يسفلهما ويرد فخذه إلى بطنه وساقه إلى
فخذيه ثم يردهما واملأه وضوءه السهرولة في الغسل (ولا بأس بتقبيله والنظر إليه) ممن يباح له ذلك
سأل خيمانه (ولو بعد تكفينه)

(فصل) في غسل الميت * (وغسل الميت) مرة واحدة أو تيممه لعذر كغرف عليه من تقطع
وتهر كالمخترق والمسموم ونحوهم (فرض كفاية) اجتماعاً على كل من عرف به وأمكنه وهو من
حقوق الله تعالى الواجبة للأندلس المسلم بعده ونحوه ولو وصى باستنابله قال في التمتع وغسله
فرض كفاية ويتعين مع جنباً أو وحيداً ويستطابق به انتهى فيجمل كلام المنقح على أن الغسل
تعين على الميت قبل موته ثم مات وإن الذي يتولى غسله يقوم مقامه في ذلك ويكون ثوابه كشوابه
(وشرط) بالبناء للمفعول لحدته غسله (في الماء الطهورية) كسائر الطهارات (والإباحة) كباقي
الغسل (و) شرط (في الغسل الاسلام) فلا يصح من كافر والمراد غير نائب مسلم نواه (والعقل)
لأن غير العقل ليس أهلاً للنية (والتمييز) لالبلوغ لحدته غسل المميز لنفسه (والأفضل) أن يختار
اغسل الميت (ثقة عارف بأحكام الغسل) وتفضل غسل لا ينبغي الأذكار وأن يجنبه أبو المعالي ولو
جنباً أو حائضاً (والأولى به) أي الغسل (وصيه العدل) عورته يتناول ما لو وصى لاهراً أنه وهو
مقتضى استدلالهم بأن أبا بكر رضى الله تعالى عنه وصى لاهراً أنه يغسله وكذا الوصية لزوجها
وأهل المراد الاكتفاء بالعدالة الظاهرة وتعتبر العدالة أيضاً في غير الوصية لعدم الفرق وأفضله
وحده والأولى بعد وصيه العدل أبوه وإن عاظم الأقرب فالأقرب كالميراث (وإذا شزع) الغسل
(في غسله) ستر عورته ونجوباً (وهي ما بين سرور وكبة لا من دون سبع) ثم جرد من ثيابه ندبا (ثم)
يلف على يده خرقة نجيبة (أي يسمح بخرجه) (بها) أي بالخرقة (ويجب غسل ماله) أي الميت
(من نجاسة) لأن المقتضى بالغسل تطهيره حسب الامكان (ويحرم من عورة من بلغ سبع سنين)
لأن التطهير يمكن بدون من فاشبهه حال الحياة (ومن أن لا يغسل) (سائر) أي باقي (بدنه)
الاجزقة) فيبتدئ بعد الغسل خرقتين أحدهما للسيلين والآخرى لبقية بدنه (وللرجل أن يغسل
زوجته) إن لم تكن ذمية ولو قبل الدخول (و) للسيد أن يغسل (أمته) وطئها أو لا وأم ولده
ومكاتبه ولو لم يشترط وطأها ولا يغسل سيد أمة المروجة ولا المعتدة من زوج ولا المقتدى بعضهم
ولا من حي في استبراء واجب ولا تغسله (و) للرجل أن يغسل (بنت دون سبع سنين) والمرأة
غسل زوجها) ولو قبل الدخول ولو وضعت عقب مريئة أو طلاق رجعي مالم تنزف أو تكون ذمية
(وسيدها وابن دون سبع) سنين (وحكم غسل الميت فيما يجب ورأسه كغسل الجنابة لكن
لا يدسل) الغاميل (الماء في فيه) أي الميت (و) لاني (أنفه) خشية تعريك النجاسة (بل يأخذ
خرقة مبلولة) بماء (فيخرج بها) أي بالخرقة (أسنانه ونخريته) ويقلعها ثم يغسل شقه الأيمن ثم

شقة الألبس ثم يفيض الماء على جميع بدنه بالعلم وينتاز ذلك (ويكره الاقتصار في غسله)
أي الميت (على مرة) واحدة (أن لم يخرج منه شيء فإن خرج) منه شيء (ويجب إعادة العمل إلى
سبع) مرات قال في شرح الاقتناع لأن المقصود من غسل الميت أن يكون شامخة أمره الطهارة
الكاملة لا ترى أن الموت جرى مجرى ذوال العقل ولا فرق بين الخمارح من السيلين وغيرهما
(فإن خرج منه) شيء (بهداه) أي السبع غسلات (حشي) محل الخمارح (يقطن) يمنع الخارج
(فإن لم يمتك) الخمارح بعد شوشه بالعلم (ه) أنه يحشي (بطيخ) أي خالص لأن فيه قوة
تمنع الخارج (ثم يغسل الرجل) أي محل الخمارح (ويوضأ) الميت (وجوبا) كالجنب إذا أحدث
بعد غسله لتكون طهارته كاملة (ولا غسل) أي لا غسل بعد السبع واجب (وإن خرج) منه شيء
قليل أو كثير (بعد تحكف فيه لم يعد الوضوء ولا غسل) لما في ذلك من المشقة بالاستحياء إلى
إخراجهم من الكفن وإعادة غسله وغطاها كغطائه وبخفيه أو أوبد الهائم لا يؤمن أن يخرج شيء
بعد ذلك (وشهد المركة والمقتول طهرا لا يعيل) وجوبا (ولا يكفن ولا يصلى عليه ويجب بقاء
دمه عليه) إلا أن تحاطه بخمارح فيغسل (ودقه في ثيابه) التي قتل فيها بعد نزاع آلة الحرب ونحو
خف وقرو (وإن غسل فأكمل أو شرب أو قام أو بال أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه أو قتل
وعليه ما يوجب غسل من نحو خمارح) كغسل بعض ونفاس وإسلام (فهو وكعبه) في أنه يغسل
ويكفن ويصلى عليه وإن قتل وعليه حديث أصغر لم يوضأ (وسقط الأربعة أشهر) نأ كثر
(كا ولو حيا) يعني أنه يغسل ويصلى عليه (فائدة) يحرم دمه والطين بمسح طاهر العدة قال
القاضي وغيره وتجب طس الخمارح بالعلم وفي نهاية المبتدئين حسن الطس بأهل الدين حسن
وذكر المذهب والفرط عن أكثر العلماء أنه يحرم طس السوء من طاهر الخمارح لا يخرج بطن
السوء على ظاهر الشر وأما ما روي من حديث أياكم والقتل فإن الطن أ كذب الحديث محمول
والله أعلم على الظن المجرد الذي لم يعضده قرينة تدل على صدقه (ولا يغسل مسلم كافرا ولو ذميا)
سواء كان قريبا أو أجنبيا (ولا يكفنه ولا يصلى عليه) أما تكفينه فانه يقول وقد قال الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اتقوا ما غضب الله عليكم وأما الصلاة عليه فهي شناعة للميت والكافر
أبى من أهلها (ولا يتبع جنازته) لأن في ذلك تعظيما له (بل يوارى لعدم من يواريه) من الكفار
ولا فرق في ذلك بين الذي والحربي والمرتد والمستأمن لأن في تركه سببا للأمن له وهي ممنوعة في
سنة بدليل عمومات الهى بها

• (مصل) في الكلام على الكفن • (وتكفنه) أي الميت (ورض كناية) على كل من علم به
(والواجب) لحق الله تعالى وحده (متبرجعه سوى رأس الحرم ووجه الحرم بشوب) واحدة ثعلبي
بتكفنه (لا يصف البثرة) أي سوادها وياضها (ويجب أن يكون من ملبوس مثله) أي مثل
الميت (ما لم يوص الميت بدونه) أي بدون ملبوس مثله ويكره في أعلى من ملبوس مثله وتكون
مؤنة تجهيزه من رأس ماله مقدما حتى على دين برهن وأرض جنايته ونحوهما فإن لم يكن له مال
من تلمة نفقة الزوج فانه لا يلزمه كفن زوجته ولا مؤنة تجهيزها ثم من بيت المال إن كان
الميت مسلما ثم إن لم يكن بيت مال أو كان وتعذر فعلى كل مسلم عالم به (والسنة تكفين الرجل في
ثلاثة لهاتم يرض من قمان) وكره تكفين الرجل في أكثر من ثلاث أنواب وتعميمه طاهر وإن

رتبة غير مكاتب أو كان عليه دين (قبسط) التثاقب الثلاث (على بعضها) بأن تبسط واحدة ثم
 أخرى فوقها ليوضع الميت عليها مرة واحدة ولا يحتاج إلى حمله ووضعه على واحدة بعد واحدة
 بعد غيرها ويجعل الظاهرة اسمهم أو الحنوط فيأينها (ويوضع) الميت (عليها) أي على
 التثاقب الثلاث المبسوطة (مستلقيا) لأنه أمكن لأدراجها (ثم يدطرف) التثاقب (الجانبان
 الجانبين الأيسر) أي بآب الميت الأيسر (على شقه الأيمن ثم) يرد (طرفها) أي طرف التثاقب
 (الأيمن على) شق الميت (الأيسر ثم الثانية) ترد كذلك (ثم الثالثة) ترد (كذلك) فيدبرجه فيها
 إدراجا ويجعل أكثر التثاقب عند رأسه ثم تعقد وتعمل في القبر (و) تكفن (الأنثى) والمخنثي
 (في خمسة أثواب بعض من قطن) استحبها (إذا وذا رقيق ولثافتين) قال ابن المنذر أكثر
 من ثمنها عنه من أهل العلم يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب (و) يكفن (الذكر) في ثوب واحد
 (ويباح) أن يكفن (الذكر) في ثلاثة (من الثياب) ما لم يرثه غير مكاتب من صغير أو مجنون (و) تكفن
 (الصغيرة) في قميص ولثافتين استحبها أيضا الأندلسية (فائدة) قال في الإقناع قال ابن عقيل
 ومن أخرج فوق العادة فأكثر الطيب والسواج وأعطى المقرئين بين يدي الجنائزة وأعطى
 الجمالين والسفاريين زيادة على العادة على طريق المروءة لا بقدر الواجب فتبرع فإن كان من التركة
 فن نصيبه انتهى قال في شرحه وكذا ما يعطى أن يرفع صوته بالذكور ما يصرف من طعام ونحوه
 إلى جمع وما يصنع في أيامها من البسج المستحدثة فتشعر ما إذا كان في الورثة فاصرفه انتهى
 (ويكره التكفين بثمن ووصف) لأنه خلاف فعل السلف (و) يكره التكفين (ب) حمز عرومه صغير
 ومثله (و) ولو لامرأة لأنه غير لائق بحال الميت (ويحرم) التكفين (بجلد) لأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم بنزع الجلود عن الشهداء وإن بدفنوه في ثيابهم (و) يحرم التكفين (بجروم وذهب)
 في حق الذكر والأنثى والمخنثي ويجوز التكفين بالحرير عند عدم ثوب واحد يسترجعه لوجوبه
 ولأن الضرورة تدرع به

(و) (قيل) في الصلاة على الميت (و) (والصلاة عليه) أي على الميت حيث قلنا يشرع نفسه له
 (فرض كتابية) أنوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله والآخر للوجوب وانما
 يجب على العالم بالميت من المسلمين لأن من لم يعلم معذور (ويستقط) فرض الصلاة على الميت
 (ب) صلاة واحدة (مكاتب ولو أنثى) أو مخنثي لأن الصلاة على الميت فرض ذماني بالواحد كفسله
 وتكفينه ودفنه (وشروطها) أي الصلاة على الميت (ثمانية) الأول (النية) والثاني
 التكليف (والثالث) استقبال القبلة (والرابع) ستر العورة (والخامس) اجتناب النجاسة
 في ثوب المصلي وبدنه وبقعته (و) السادس (حضور الميت) بين يدي المصلي فلا تصح على جنازة
 محمولة ولو صلى وهي من وراء جدار لم تصح (أن كان بالبلد) السابع (اسلام المصلي والمصلي
 عليه) لأن الصلاة على الميت شفاعته والكافر لا يستجاب فيه دعاء (و) الثامن (طهارتهما) أي
 المصلي والمصلي عليه (ولو بتراب العذر) مثل فقد الماء (وأركانها سبعة) أشياء قال في المنتهى
 وواجباتها الأول (القيام) من قادر (في فرضها) فلا تصح من قاعد ولا من على راحلة إلا العذر
 فيهما كبقية الصلوات المفروضة قال في شرح المنتهى وعلم من قوله في فرضها أن الصلاة
 لو تكررت لم يجب القيام على من صلى على الجنائزة بعد أن صلى عليها غيره استقوط الفرض

بالمسلاة الاولى (و) الثاني (التكبيرات الاربع) فان ترك منها غير مسبوقة ولو تكبيرة واحدة
 بعد اطلت صلاته وسبوا ويكبر ويحسب باماله ابطال الفسل وصحت فان طال أو وجسد معناه للمسلاة
 استأنف (و) الثالث (قراءة الفاتحة) لامام ومنقر ولقوله صلى الله عليه وسلم للمسلاة الايقاعية
 الكتاب ولانها مسلاة مفروضة فوجب القراءة فيها كالمكتوبة ويسن اسرارها ولو لم يلا
 (و) الرابع (المسلاة على النبي) محمد صلى الله عليه وسلم زاد الاثرم والسنة ان يفعل من وراء
 الامام مثل ما فعل امامهم (و) الخامس (الدعاء للميت) ويكفي أدنى دعاءه (و) السادس
 (السلام) السابع (الترتيب) لا دوكان فتعين القراءة في الاولى والمسلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم في الثانية مريح به في المستوعب والكافي والتلخيص والبلغة (لكن لا يتعين كون الدعاء)
 للميت (في) التكبيرة (الثالثة) أي بعدها (بل يجوز) الدعاء للميت (بعد) التكبيرة (الرابعة)
 نقله الزركشي عن الاصل (وصفتها) أي صفة المسلاة على الجنائز أن يقوم امام عند صدر
 رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خشي (و) ان ينوي (والاولى معرفة ذكوريته وانثيته ولا يعتبر
 ذلك) ثم يكبر (ويضع يمينه على شماله ويتعوذ ويحسب ولا يستفتح) (ويقرأ الفاتحة) كما سبق
 (ثم يكبر ويصلي على محمد) صلى الله عليه وسلم (كفي التعمد) ولا يزيد عليه (ثم يكبر ويدعو
 للميت) في الثالثة سرا (بخواتم ارجه) لانه لا تشهد فيه ويسن بالمأثور فيقول اللهم اغفر
 لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وناسا اياك انه لم يتقلبنا وخذوا ما واثمت على
 كل شيء فقدر الله من احببته منافأحبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا توفوه على الايمان
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم زله ووسع مدخله واغسله بالماء والخلج والبرد
 ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره ووزجا
 خيرا من زوجة وأدخله الجنة وأعلنه من عذاب القبر وعذاب النار وأمنح له في قبره ونورية تبه
 اللهم الله عبداك وابن اهلك نزل بك وأنت خير منزل به ولانها (الاخيرة) (ثم يكبر) (الرابعة)
 (ويقف) بعدها (قليل لا يسلم وتجزئ) تسليمة (واحدة) ولولم يقل ورحمة الله ويجوز أن يصلي على
 الميت من فاتته المسلاة قبل الدفن (من دفنه الى شهر رثنى) قال الشافعي كاليتيم واليومين
 (وتحرم المسلاة بعد ذلك) أي بعد الزيادة اليسيرة على الشهر نص عليه لانه لم يتحقق بشاؤه بعد
 المدة المذكورة

(فصل) في حمل الميت ودفنه • (وجله ودفنه فرض كفاية) وهو اكرام الميت فانه لو ترك
 لا تقى وتنادى الناس برأحتهم واستقذروا رجاا كلته الوحوش (لكن يسقط الحبل والدفن
 والمتكفين بالكافر) لان فاعل كل من ذلك لا يتحصن ان يكون من أهل القرية (ويكره أخذ
 الابرة على ذلك) أي الحبل والدفن لانه يذهب الابرة (و) كذا يكره أخذ الابرة (على الفسل)
 والتكفين (ويسن كون الميت امام الجنائز) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبا بكر وعمر كانوا يحشون امام الجنائز رواء أحمد عن ابن عمر ولانهم شفعا والشفيع يتبع
 على المشغوع له ولا يكره خلقها (و) من كون (الراكب) ولو في سفينة (خلقها) أي الجنائز بل
 قال الاوزاعي انه أفضل لانها متبوعة ويكره الركب كوي هنا الاسطحة ولا يكره له ود
 (والقرب منها أفضل) من البعد عنها (ويكره القيام اياها) اذا جاءت أو مرت به وهو يالن

(و) يكره (رفع الصوت) والصيحة (معها) وعند رفعها (ولو بالذكر والقرآن) بل يسن الذكر والقرآن سرا ويسن لتبعتها ان يكون مختصا متفكرا في ما له من عظام الموت وبما يصير اليه الميت وقول القائل مع الجنازة اسند فزواله ونحوه بدعة عند الامام أحمد وكرهه وحرمة أبو حنيفة ويحرم ان يتبعتها مع منكر وهو عاجز عن ازالته (ويسن ان يعمق القبر ويوسع بلاحد) لان تعميق القبر اني لظهور الرائحة التي يستنثر بها الاحياء وابعاد قدره الوحش على نبته والنوسعة هي الزيادة في الطول والعرض والعسق هو الزيادة في النزول وهو بالعين المهملة (ويكفي ما يمنع من السباع والرائحة) فحق حصول ذلك حصول المقصود ولا فرق في ذلك بين قبر الرجل وقبر المرأة (وكره ادخال القبر خشبا) الا الضرورة (وما) أي شيا (مسه نار) كالا جرو دفن في تابوت ولو امرأة (و) كره (وضع فراش تحته و) كره (جعل محدة تحت رأسه) نص عليه الامام أحمد لانه لم ينقل عن أحد من السلف (وسن قول مدخله القبر بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ويجب ان يستقبل به) أي بالميت (القبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم الكعبة قبلةكم أحياء وأمواتا ولا ن ذلك طريقة المسايين بنقل الخلف عن السلف (ويسن على جنبه الايمن) لانه يشبهه النائم والنائم سته النوم على جنبه الايمن وان يجعل تحت رأسه امانة (ويحرم دفن غيره عليه أو معه الا ضرورة) أو حاجة لكثرة الموتى وقلة من يدفنهم خوف التصاد عابهم ومقطن انه بلى وصار ومما جاز نبشه ودفن غيره فيه وان شئت في ذلك رجع الى قول أهل الخبرة فان شرف وجد فيه اعظاما دفنهم امكانهم أو أعاد التراب كما كان ولم يجوز دفن ميت اخر عليه نصا (وسن) لكل من حضر (ان يحثوا التراب عليه) أي على الميت (ثلاثا) أي ثلاث حثيات باليد (ثم يمال) عليه التراب لان موراته فرض وبالحثي يصير من شارك فيه وفي ذلك أقوى عبرة وتذكرا فاستحب لذلك (واستحب الاكثر ثلثيته بعد الدفن) فيقوم الملقن عند رأسه بعد تسوية التراب عليه فيقول يا فلان بن فلانة ثلاثا فان لم يعرف اسم أمه نسبه الى حواء ثم يقول اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربنا وبالاسلام ديننا ويحمد نبيا وبالقرآن اماما وبالكمية قبله وبالمؤمنين اخوانا وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور (وسن رش القبر بالماء) ووضع حصاة غار عليه ليحفظ ترابه (و) سن (رفعه قدر شبر) ليعرف انه قبر فيستوفى ويترحم على صاحبه ويكره رفعه فوق شبر (ويكره تزويقه وتخصيصه وتبخيره وتقبيله والطواف به والانسكاء اليه والمبيت عنده) (والفحك عنده) وكأية الرقاع اليه ودم في الانقاب (ولم الحديث في أمر الدنيا والكتابة عليه و) يكره (الجلوس) عليه ويكره الوطء عليه (والبناء) سواء لاصق البناء الارض أو لا ولو في ملكه من قبة أو غير هالتهى عن ذلك (و) يكره (المشي بالنعل الا تخوف شوك ونحوه) مما يأتى ذى به بكراة الارض (ويحرم اسراج المقابر) لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله زوارات القبور والمتخذات عليهن المساجد والسرج رواه أبو داود والنسائي بمعناه ولان في ذلك تضيقها للامال من غير فائدة ومغالاة في تعظيم الاموات (و) يحرم (الدفن بالمسجد) ونحوها كربط (و) يحرم الدفن (في ملك الغير) ما لم يأذن رب الملك في دفنه (وينبش) من دفن في المسجد ونحوه نصا ومن دفن في ملك الغير بغير اذنه والاوى تركه

في الثانية (والدفن بالعصراء افضل) من الدفن بالعمران لانه اقل ضررا على الاعيان من الورقة
واشبهت اكل الاثرة واكثر للعادة والترحم عليه (وان ماتت) المرأة (الحامل) بمن ترحم
حياته (بحرم شق بطنها) من اجل الحمل مسئلة كانت او ذميمة على الاصح لما في ذلك من هتك
حرمة متقنة لا بقا حياة موهومة لان الغالب والظاهر ان الولد لا يعيش (واخراج النسا من
ترجى حياته) وهو ما اذا كان يصرك حركة قوية وانتفخت الحارج به دغلم ستة اشهر (فان
تهدر) عليهن اخراجه (لم تدفن) بترك حتى يموت ولا تدفن قبله ولا يوضع عليه ماء وانه ولو قدر
الرجاء على اخراجه (وان خرج بعضه) أي الحمل (حيث شق) بطنها (للأبائي) لتيقن حياته بعد ان
كانت موهومة

(فصل) في أحكام المصائب والتعزية (تسن تعزية المسلم) ولو صغيرا قبل الدفن وبطءة ذكره
لشاة أجنبية (الى ثلاثة أيام) بليلتين فلا تعزية بعدها (فيقال) في التعزية (له) أي لمسلم مصاب
بسلم (أعظم الله أجره وأحسن عراه وغفر لبيته ويقول هو) أي المصائب (استجاب الله دعاءه
ورحمنا وإياك) وكره تكرارها فلا يعرى عند القبر من عزى وإذا رأى الرجل قد شق قوبه على
المصيبة عراه ولم يترك حق الباطل وإن نهم فحسن (ولا يابى بالبكاء على الميت) قبل الموت وبعده
لكثرة الاخبار بذلك (وبحرم الدب وهو البكاء مع تعدد دعاء من الميت) بانطق النداء يوم مع
زيادة الالتفات والاهام في آخره كواسيداء واخيلاء وانقطاع طهراء (و) تحريم (السياحة وهي
رفع الصوت بذلك برنة وبحرم شق الثوب ولطم الخد والضراخ وتقب الشعر ونشره وطقه) وفي
القصول بحرم التعيب والتعداد واطهار الجزع لان ذلك يشبه التطلم من القمام وهو عدل من
الله تعالى (وتسن زيارة القبور للرجال) وان يقف زائرا مائة قرى مائة وتباح زيارة المسلم لقبر
كافر (وتكره) زيارة القبور (للنساء) وان عكن انه يقع منهن محرم حرمت زيارتهن القبور بقولا
واحد (وان اجازت المرأة بغير طريقها) ولم تكن خرجت له (فسات عليه ودعت له فحسن)
لأنها لم تخرج لذلك (وسن لمن زار القبور) اذا كانت للمسلمين (أو مر بها ان يقول) معرفا
(السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأما ان شاء الله بكم للاحقون وبرحم الله المستقدمين بشكم
والمستأخرين) قال الله لاداسكم العاقبة اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم
فقوله للاحقون للبركة (وابتداء السلام على الحي حسنة) ومن جماعة سنة كناية والافضل
السلام من جميعهم فلو سلم عليه جماعة فقال وعليكم السلام وقصد الرد على الذين سلموا عليه
جميعا جاز ذلك ومقط القرض في حق الجميع ويكره الالتئام ورفع الصوت ابتداء السلام سنة
ليسعه المسلم عليهم جماعة محققا وان سلم على ايقاط عندهم أيام أو على من لم يعلم هل هم أيقاط أو أيام
مستغنى صوته بحيث يسمع الايقاط ولا يوقط النيام ولو سلم على انسان ثم لقيه على قرب حسن ان
يسلم عليه ثانيا وثالثا أو أكثر ومن ان سيدا بالسلام قبل كل كلام ولا يترك السلام اذا كان يطلب
على ظنه ان المسلم عليه لا يرد عليه وان دخل على جماعة فيهم علماء سلم على الكل ثم يسلم على العلماء
ثانيا (ورده) فرض عين على المسلم عليه المنفرد (فرض كفاية) على الجماعة المسلم عليهم فبسط
برود واحد منهم وبحسب الردوا بحيث يعدوا بالسلام والالم يكن ردا ورفع الصوت بالرد
واجب قدر البلاغ فتراد الوافي رد السلام وجوبا ويحتمل تعزيره وتكبيره في سلامه على

الحي ويكره ان يسلم على امرأة اجنبية الا ان تكون بحورا أو برزة ويكره في الحمام وعلى آكل
ونال ومقاتل وذاكروملب ومحدث وخليب وواعظ وعلى من يسمع اهرم ومكر رفته وسدرس
ومن يبحث في العلم وعلى من يؤذن أو يشتم وعلى من هو على حاجته أو يتبع بأدله أو يستقل
بالنساء ونحوهم ومن سلم في حالة لا يستحب فيها السلام لم يستحق جوابا (وتشبهت العاطس اذا
حمد فرض كفاية) فيقول له يرحمك الله أو يرحمك الله (ورده) أي العاطس على من شتمه (فرض
عين) فيقول لهم يديكم الله ويصلح بالكم ويكره ان يشتم من لم يحسده وان نسي لم يذكره لكن يعلم
السغير ونحوه وان يحمد قال الشيخ عبد القادر ويقال للصبي اذا عطس بورك فيك وجبرك الله
فان عطس ثانيا وجده شتمه وان عطس ثالثا وجده شتمه وان عطس رابعا دعاه بالعافية ولا يشتم
للاربعة الا اذا لم يكن شتمه قبلها ثلاثا فالاعتبار بالتشتم لا بعدد العطسات فلو عطس أكثر من
ثلاث متواليات شتمه بعدها اذا لم يتقدم تشتم قال في شرح المنظومة قول واحد (ويعرف
الميت زائر يوم الجمعة قبل طلوع الشمس) وفي الغنية يعرفه كل وقت وهذا الوقت **آكد**
(ويتأذى بالمسكر عنده وينتفع بالخير) عنده ويجب الايمان بتعذيب الموق في قبورهم ويسن
لزائر الميت فعل ما يخفف عن الميت ولو يجعل بيده رطبة في القبر وكل قرصة فعلها مسلم وجعل
نواهيها المسلم حتى أوميت حصل له ثوابها ولو جعل الجاعل من جعله كالدعاء اجابا والاستغفار
واجب تدنله النيابة كاللحج ومصدق التطوع وكذا العتق والقرارة والصلاة والصيام وهل
يشترط في اهداء القرية الى الميت ان ينويه قبل فعلها وبه جزم الخوافي في التبصرة واهداء
القرب مستحب قال في الننون ويستحب اهداؤها حتى للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال
صاحب المحرو

* (كتاب الزكاة) *

أحد أركان الاسلام ومبانيه المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس فذكر
منها وإيتاء الزكاة وهي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة بوقت مخصوص (شرط
وجوبها) أي الزكاة (خمس أشیاء أحدها الاسلام فلا تجب على الكافر ولو كان) الكافر
(مرتدا) سواء حكمنا ببقاء الملك مع الردة أو زواله (الثاني) من شروط وجوب الزكاة
(الحرية فلا تجب) الزكاة (على الرقيق) ولو قلنا انه يملك بالتقليد (ولو) كان (مكاتباً) لان
ملكه ضعيف لا يمتثل المواساة ولان تعاق حاجته المكاتب الى فك رقبة من الرق بماله أشد
من تعاق حاجته الحر لنفسه **بمسكته** ويشاب بذلته فكان باسقاط الزكاة منه أولى وأحرى
(لكن تجب) الزكاة (على البعض بقدر ملكه) من مال زكوى لان ملكه عليه تام أشبه
الحر (الثالث) من شروط وجوب الزكاة (ملك النصاب) لمسلم حر ولا فرق بين بهيمة الانعام
وغيرها ولا يشترط كون النصاب تحديدا مطلقا بل يكون (تقريباً في الأثمان) وهي الذهب
والنقصة وقيم عروض التجارة فتجب مع نقص يسير في النصاب كالخمس والحبتين لان هذا
لا يضبط غالبا فهو كنقص الدول ساعة أو ساعتين (و) يشترط كون النصاب (تحديدا في غيرها)
أي غير الأثمان وعروض التجارة فلو نعتن نصاب الحب والقر يسير لم تجب وشرط **دستون**
النصاب اغير محجور عليه انفس (الرابع) من شروط وجوب الزكاة (الملك التام) ولو في غلة

موقوف على غير من سائمة سواء كانت من غنم أو غيرها (فلا زكاة على السيد في دين الكتابة)
 لنقص ملكه ودليل نفسه أنه لا يتسقة وفي الدمة بحال لعدم صحة الحوالة عليه وعدم صحة
 شتمانه (ولا زكاة أيضا (في حصة المضارب قبل النسخة) أي حصة المال ولو ملكته بالظاهر
 لئلا صار ملكه بعدم استقراره ولأنه وقا به لرأس المال بدليل أنه لو خسر المال بقدر ما ربح
 لم يكن للمضارب شيء ويزكى رب المال حصته من الربح كالأصل تبعاله (الخامس) من شروط
 وجوب الزكاة (تمام الحول) لا ثمن وماشية وعروض وتجارة (ولا ينقص نقص نصف يوم)
 لكن يستقبل لصدائق وأجرة وعروض خلع معينين ولو قبل قبض حول من عقد (وتجب)
 الزكاة (في مال الصعير والجنون) ولا تجب في المال الذي وقع للبتيين في إرث أو وصية
 وانقص حباله لأماله مادام حيا واختارا بنحوه إن الوحيب (وهي) أي الزكاة واجبة
 (في خمسة أشياء) الأول (في سائمة حية الأدهام) وهي الإبل والبقر والغنم سميت بذلك لأنها
 لا تنكح الثاني ما أشار إليه بقوله (وفي الخارج من الأرض) الثالث ما أشار إليه بقوله (وفي
 العسل) الرابع ما أشار إليه بقوله (وفي الأثمان) التي هي الذهب والفضة الخامس ما أشار إليه
 بقوله (وفي عروض التجارة) وتأتي (ويمنع وجوبها) أي الزكاة (دين بنقص النصاب) سواء
 كان النصاب من الأموال الباطنة كالأثمان وقسم عروض التجارة أو من الأموال الظاهرة
 كالواشي والحبوب والتجار ولو كان الدين كفارة ونحوها أو زكاة غنم عن إبل أو غيرها ذلك من
 ديون الله تعالى (ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته) ولو لم يوص بها كالعشر لأنها حق
 وأجب تصح الوصية به فلا يقط بالموت كدين الأدي

• (باب زكاة السائمة) •

ونصت السائمة بالذكر لا إحتراز عن المأخوذة فانها لا زكاة فيها أعدا كثرا هل العلم (تجب فيها)
 أي في السائمة (بثلاثة شروط) أحدها أن تتخذ للدر والقتل والتسمين لا للعمل (فلا زكاة
 في سائمة لا تتخا بطورها كالإبل التي تمكروى وتؤجر) (الثاني أن تسوم أي ترى المباح أكثر
 الحول) ولا تشترطية السوم (الثالث أن تبلغ نصابا) ولا شي ميمادونه إلا إذا كان عرضا (فأقل
 نصاب الإبل خمس وفيها شاة) بصقة إبل غير معيبة وفي المعيبة شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر
 نقص الإبل (ثم) أن زاد عدد الإبل على خمس فانه يجب (في كل خمس شاة إلى خمس وعشرين
 فتجب بقية محاض وهي ماتم لها سنة) سميت بذلك لأن أمها قد جلت والمأخوذ الحامل وليس
 كون أمها مأخوذا شرطاً واعتد كالتعريف (وفي ست وثلاثين بنت لبون لها ستان) سميت
 بذلك لأن أمها وضعت غالبها هي ذات لبن (وفي ست وأربعين حقة لها ثلاث سنين) ودخلت
 في الرابعة سميت بذلك لأنها استحققت أن تتركب ويحمل عليها وبطرقها العمل (وفي إحدى
 وستين جذعة) وهي التي (أما أربع سنين) سميت بذلك لاسقاط سنها (و) يجب (في ست
 وسبعين بنتا لبون) إجماعا (وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث
 بنات لبون) لظاهر خبر المصديق (إلى مائة وثلاثين فيستقر في كل أربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة)

• (فصل في نصاب البقر اهلية كانت أو وحشية) على الأصح من الروايتين في وجوبها

في الوحشية (ثلاثون وفيها) أي في الثلاثين (تبيع) أو تبعة (وهو) أي التبيع (ماله) أي
 ماتم له (سنة) وكذلك التبعة (و) يجب (في أربعين) من البقر (مسنة لها ستان) و) يجب (في
 ستين) من البقر (تبيعان ثم) فيما زاد على ذلك (في كل ثلاثين تبعة وفي كل أربعين مسنة
 وأقل نصاب الغنم أهلية كانت أو وحشية) كالظباء (أربعون وفيها شاة ثم لها سنة أو جذعة
 ضان) ثم (لها سنة أشهر) و) يجب (في مائة وأحدى وعشرين شاتان و) يجب (في مائتين وواحدة
 ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم) فيما زاد على ذلك (في كل مائة شاة شاة) وفي خمسة مائة
 خمس شياه وهكذا

﴿فصل﴾ في حكم الخلطة وهي مؤثرة في الزكاة ولو لم يبلغ مال كل خليط بمفرده نصابا (إذا
 اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة) فلا أثر لخلطة من ليس من أهل الزكاة (في نصاب) فلا أثر
 لخلطة دون نصاب (ماشية لهم) أي لأهل الزكاة اختلاطا يستغرق (جميع الحول) سواء كان
 خلطة أعيان بأن يملك نصابا من الماشية مشاعا بارت أو شرا أو هبة أو جعالة أو صداق أو
 مخالعة أو غيره أو خلطة أو صاف بأن يكون مال كل منهم ممتيزا (واشتركا في المبيت والمسرح)
 وهو ما يجتمع فيه الماشية لتذهب إلى المرعى (والحلب) الموضع الذي يحلب فيه لا الأمان (والفعل)
 بأن لا يخصص بطرق أحد المالكين الذي لأحد الشركاء دون مال الآخر (والمرعى) وهو
 موضع الرعي ووقته (زيكا كالواحد) جواب إذا (ولا تشترط طينة الخلطة) أصحتها (ولا) يعتبر
 أصحة الخلطة (الاتحاد المشرب) وهو المكان الذي تشرب منه (و) لا اتحاد الراعي ولا اتحاد الفعل
 أن يختلف النوع كالبحر والجوامس والضأن والمعز) للضرورة (وقد تفيد الخلطة تغليظا
 كائين اختلاطا بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهم شاة أو) قد تفيد الخلطة (تحقيقا
 كثلاثة اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد) منهم (أربعون شاة فيلزمهم شاة واحدة
 ولا أثر لفرقة المال) الزكوي (مالم يكن) المال الزكوي (ساعة فان كانت) الماشية لشخص
 من أهل الزكاة (ساعة يجلبين بينهما ساعة قصر فلكل) محل (حكم نفسه فاذا كان له) أي مالك
 واحد (شياه بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياه بعدد المحال ولا شيء عليه أن يجتمع له
 في كل محل أربعون مالم يكن خلطة) فاذا كان لشخص من أهل الزكاة ستون شاة ثلاث محال
 متباعدة في كل محل عشرون ولم تكن خلطة فلا شيء عليه

﴿باب زكاة الخارج من الأرض﴾

من الزرع والثمار والمعدن والركاز (يجب) الزكاة (في كل مكبل مدخر) نقله أبو طالب وكذا
 نقل صالح وعبد الله ما كان يكال ويدخر فيه تنفع قيمة العشر وما كان مثل الخيار والقشاة
 والبصل والرياحين فليس فيه زكاة إلا أن يباع ويحول على غيره حول قاله في الفروع واختاره
 جماعة وجزم به آخرون انتهى (من الحب كالقمح والشعير والذرة والارز والحصص والعنبد
 والباقل) أي النول (والكرسة والسهم والدخن والكر أو ياو والكزبرة وبزر القطن و) بزر
 (الكان) ينفع الكاف (و) بزر (البطيخ ونحوه) من الأباير (و) يجب في كل ما يكال ويدخر (من
 النمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والسماق ولا زكاة في عنب) في الأصح (و) لا في
 (زيتون وبخور وزين ومنهش) بكسر ميمه (وتين وتوت وزعرور ورومان) ونحوه وخضرم

كيفية وقت (والتعجب) الزكاة (فالتعجب) فيه (شروطين الأول ان يبلغ نصابا وقدره)
 أي النصاب (بعد تصفية الحب) من قشره (وبجفاف الفروضة أوسق) لانها زكاة فاعتبرها
 النصاب كسائر الزكوات (وهي) أي الخمسة أوسق (ثلاثة صاع) لان الوسق يقع الواو
 وكسرها ستون صاعا أجماع النص الخبر (و) قدر النصاب (بالارادب ستة) أرادب (وربيع)
 أرادب تقريبا (و) قدر النصاب (بالرطل العراقي ألف وستائة) رطل (و) قدر النصاب (بالرطل
 القنسي مائتان وسبعة وخسون) رطلا (وببيع رطل) و) قدر النصاب (بالرطل الدمشقي
 ثلثمائة رطل) واثنان وأربعون رطلا وستة أسياع رطل الشرط (الثاني) من شروط وجوب
 الزكاة في الخارج من الأرض (أن يكون) المربي (مالكا للنصاب وقت وجوبها وقت
 الوجوب في الحب اذا اشتد في العمر اذ ابد اصلاحها) فلا تعجب في مكسب اقطاع وأجرة حصاد
 ولا فيما يجني من المباح كبطم وزعبل وهو شعير الجبل وبرقطنون ونحوه ولا يشترط لوجوب
 الزكاة فعل الزرع فيزكي نصابا يحصل من حبله سقط بملكه من الأرض أو سقط في أرض
 مباحة لانه ملكه وقت وجوب الزكاة

(فصله ويجب فيما) أي في حب وغمر (يسق بلا كفة) كبروقه وغبت وهو ما يزرع على المطر
 ولو باجرا ما حفره شرا رب الزرع أو التمر (العشر) فاعل يجب (و) يجب فيما (يسق بكفة)
 كدوالي وهي الدوالي بديره البقر والدلاء الصغار التي يستقي بها الرجل وباضع وهو البعير الذي
 يسقى عليه والثاء ورتديها الماء (نصف العشر ويجب) على رب المال (اخراج زكاة الحب
 معنى) من سنبله وقشره (و) اخراج (التمر يابس) ولو احتج الى قطع ما يدا صلاحه قبل كماله
 لنصف أصل أو خوف عيش أو تخمين بقية أو وجب قطعه لكون رطبه لا يثمر أو عيبه لا يرب
 (فلو خالف) المالك (وأخرج رطبيا) وعنبيا وسنبلا (لم يجزه) اخراجه (ووقع مثلا)
 ان كان الاخراج للفقراء فلو كان الاخذ الماعى فان جفقه ومضاه ويا قدر الواجب اجرا
 والارد الفضل ان زاد وأخذ النقص ان نقص وان كان بحاله بيد الساعي رده ويطالبه بالواجب
 وان تلف بيد الساعي رده له المالك (ومن للامام بعث خالص لثمة الفضل والكرم اذا بدا
 صلاحها) يفرصها على ملاكها بالصرق وانها لانه بالحرص يعرف الساعي والمالك قدر ما عليه
 من الزكاة والحرص انما يستعمل خنام كونه انما يقيد غلبة الظن للعبادة فان التيقن يتعذر
 (ويكنى) خالص (واحد) لانه كما تم وقائق في تنفيذ ما يؤدى اليه اجتهاده (وشروط كونه)
 أي انما حرص (مسئلا أميناً) لا يتم (خيرا) بالحرص ولو قتا (وأجرته) أي أجرة خالص الخمار
 (على رب الثمرة) وان لم يبعث الامام خالصا فعلى مالك الثمار فعل ما يقع خالصا ليعرف قدر
 ما عليه قبل تصرفه ويجب تركه لرب المال الثلث أو الربع فيجوز ويجب المصلحة (ويجب
 عليه) أي الامام (بعث السعاة قريب الوجوب لقبض زكاة المال الطاهر) كالسائمة والزروع
 والثمار (ويجمع العشر والخراج في الأرض الخراجية) كآجرة المتجر مع زكاة التجارة (وهي)
 أي الأرض الخراجية ثلاثة اشربة أحدها ما قفعت عنوة ولم تقسم بين العائين كمصر والشام
 والعراق) والثانية ما جلا عن أهلها خروفا متنا والثالثة ما صولح أهلها على أن التنا ونقرها
 معهم بالخراج ولا زكاة على من يئده أرض خراجية في قدر الخراج اذا لم يكن له مال آخر يقابلها

(وتضمن أموال العشر والارض الخراجية باطل وفي العسل العشر) سواء أخذ منه من ملكه أو موات وسواء كانت الارض التي أخذ منها عشيرة أو خراجية (ونصابه) أي العسل (مائة وستون رطلا عراقية) وأربعة وثلاثون رطلا وسبع مائة رطل دمشق (وفي الركا زهو السكبن) دفن الجاهلية أو دفن من تقدم من كفار وكان عليه أو على بعضه علامة كفر فقط أو فيه (ولو) كان (قليلًا) أي دون نصاب أو كان عرضا (الجنس) على واجده من مسلم وذمي وكبير وصغير وعامل ومجنون وحر ومكاتب يصرف مصرف النبي المطلق وباقيه لواجده ولو أجبر بالقبض حائط أو حفر بئر أو نحو ذلك على الأصح لأن كان أجبر الطلب الزكافي يكون لمسته أجرة (ولا يمنع من وجوبه) أي الجنس (الدين)

(باب زكاة الأثمان وهي الذهب والفضة)

(و) القدر الواجب (فيها ربع العشر إذا بلغت نصابا) ولا شيء فيما قبله (فنصاب الذهب بالمناقيل عشرون مثقالا) وهي بالدرهم الإسلامية ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (و) قدر النصاب (بالدينارين خمسة وعشرون) دينارًا (وسبعادينار وتسع دنانير) بالدينار الذي زنه درهم وعين درهم على التحديد (ونصاب الفضة) بالدرهم (مائة درهم) الإسلامية (والدرهم اثنتا عشرة حبة خروب والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب) لأن مقاصدهما وزكاهما متفقة ولأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر فيضم إلى الآخر كأنواع الجنس (ويخرج من أيهما ما شاء) يعني أن من وجب عليه زكاة عشرين مثقالا من الذهب أجزأه أخراج قيمة ربع عشرهما من الفضة ومن وجب عليه زكاة مائتي درهم من الفضة أجزأه أخراج قيمة ربع عشرهما من الذهب (ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال أو أعاره) لأنه معد وله عن جهة الاسترباح إلى استعمال مباح فأشبهه بنصاب البذلة وعبيد الخدمة والبقر والعوامل ولولين يحرم عليه كرجل يتخذ حلي النساء لأعارتهن أو أصرأه يتخذ حلي الرجال لأعارتهم وانما لم تجب زكاة الحلي إذا كان مالكها غير فار من الزكاة (وتجب) الزكاة (في الحلي المحرم) وأية من ذهب أو فضة (وكذا) تجب الزكاة (في الحلي) (المباح المعد للكره أو النفقة) قال أحمد ما كان على سرج أو بطم ففيه الزكاة قال في شرح المتهمي وعلى قياس ما ذكره حلية كل ما على الدابة وحلية الدواة والمقابلة والمكحلة ونحو ذلك ومحل وجوب الزكاة فيه إذا اجتمع منه شيء انتهى وانما تجب فيما ذكر (إذا بلغ نصابا وزنا ويخرج عن قيمته إن زادت)

*(فصل) في تحريم تحلية المسجد بذهب أو فضة) وكذا المحراب والسقف وتجب إزالة وزكاته إذا استعمل ذلك فلم يجتمع منه شيء بالإزالة فلا تحرم استدامته لأنه لا فائدة في إزالته وإزالته ولا زكاة فيه لأن ماليته ذهبت ولما لم يخرج من عبد العزيز الخلافه أراد جمع ما في مسجد دمشق مما موهبه من الذهب فقبيل له أنه لا يجتمع منه شيء فذكره (ويباح للذكر انطام من الفضة ولو زاد على مثقال وجعله بخمسين رطلا أفضل) من إبعده بخمسة مائة رطل وانما كان في الخصر لم يكن ماطرفا فهو أبعد من الامتنان في امتنانه البعد ويجعل فيه مما يلي كفه وكره إبعده بسبابة ووسطى (وتباح قبضة السيف) وهو ما يجعل على طرف القبضة وقوله (نقط) لم أره الغيرة (ولو) كانت القبضة (من ذهب) (و) يباح له أيضا (حلية المنطقة) وهي ما شدت به وسطك (و) يباح له أيضا

(الجوشن) وهو الذرع (والخودة) وهي البيضة (الاحلية) الركاب والليام والدواة) والسرج
والمرآة والمشط والمكحلة والمخزوة فخرم (ويباح للنساء ما جرت عادتهم بلبسه) كطوق وخلمال
وسوار وملح وقروط وقلافة ونابج وخاتم وما أشبه ذلك قل أو كثر (ولو زاد على أنفسه قال
والرجل والمرأة الخلى بالجواهر والياقوت والزبرجد) والمرمذ والبطن قال في الانصاف وهو
الصحيح من المذهب (وكرر تحشمها) أي الرجل والمرأة بالمسند والرماس والنحاس) وأما
الدم لم يجز الحديد بخونه أبو الخطاب وخالفه ابن الراغوثي (ويستحب) تحشمه (بالعقيق) ذكره في
التلخيص ومثني عليه في المنتهى والمستوعب وابن عديم وقال في الاقناع ويباح التحشم بالعقيق

• (باب ذكر العروض) •

أي عروض التجارة (وهي ما يبدل ببيع والشراء لابل الربح) وسمى عرضا لأنه يعرض ثم يزل
ويبنى (فتقوم إذا حال الحول عليها وأوله) أي الحول (من - بن بلوغ القيمة نصابا) تلوه نقصت قيمة
النصاب في بعض الحول ثم زادت القيمة فبلغته انتهى حيث ذكر كسائر أموال الزكاة قاله في
المبدع (بالاحظ) متعلق بتقوم (للمساكين من ذهب أو فضة) لا بما اشترت به فلو كانت قيمته
تبلغ نصابا بعد التقدين دون الاسترفاء يقوم بما يبلغ به نصابا وتقوم المعنية ساذجة والخصي
نسفته (فإن باع القيمة نصابا وجب ربع العشر والآخر) بأن لم تبلغ القيمة نصابا (فلا) تجب عليه
الزكاة فيها (وكذا أموال الصيارف) هذا ذكر (ولا عبرة ببقية) مستعنة (آية الذهب والفضة)
لتعريضها وحكمها ذكر ركب وطعام ونحو ذلك (بل) العبرة (بوزنها ولا) عبرة (بما فيه صناعة محترمة
فيه يوم عاربعتها) بأن يقوم الطيبور وضوءه سيكة (ومن) كان (عنده عرض) معد (للتجارة أو
ورثة فنواه للقيمة) ثم نواه للتجارة لم يسرها) أي للتجارة لأن القيمة الأصل في العروض والرد إلى
الأصل يكفي فيه مجرد النية كالألوانى المسافر الإقامة ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكاة
في العروض فإذا نوى القيمة زالت نية التجارة ففقد شرط الوجوب وفارقت السائمة إذا نوى
علاها لأن الشرط فيها الاسامة دون نيتها فلا يفتق الوجوب إلا بانتفاء السوم (بمجرد النية غير
على اللبس) لأن الأصل وجوب الزكاة فيه فإذا نواه للتجارة فقد رده إلى الأصل والرد إلى الأصل
يكفي فيه مجرد النية (وما استخرج من المعادن) والمعدن كل متولد من الأرض لا من جسمها
ولا نبات كذهب وفضة وجوهر وبثور وعقيق وصفر ورصاص وحديد وكل وزرنيخ وحرارة
وكبريت وزفت وملح وزفتي ونقط ونحو ذلك (فيه) بمجرد اسراره ربع العشر (ولو وجب الزكاة
في المعدن شرطان أشار للاول بقوله) (أن بلغت القيمة نصابا بعد السبك والتصفية) كالحب والتمر
فلو أخرج ربع عشر ترابا قل تصفيتها وجب رده إن كان باقيا أرقيقته إن كان نالقا والقول في قدر
المقبوض قول الأشهد لأنه غارم فإن صفاء الآخذ كان قدر الزكاة أجرا أو أن زاد وذا الرائد
الآن يسمح له بالخروج وإن نقص فعلى الفرج والشرط الثاني حكم كون المخرج من أهل
الوجوب

• (باب ذكر الفطر) •

صدقة واجبة بالفطر من رمضان وتسمى فرضا ومصرفها زكاة ولا يمنع وجوب الدين الإجماع

طلب (تجب بأقل ليلة العيد فمن مات أو أعسر قبل الغروب) أو طلق زوجته أو أعتق عبده أو أبصر
النفس... أو انتقل المالك في الرقيق وكان كله قبل غروب الشمس (فلا زكاة عليه) (إن حصل شيء
من موت أو عسار أو طلاق أو عتق أو ولد ذلك (بعده) أي الغروب فإن الزكاة (تستقر)
في ذمته وهي) أي زكاة النطر (واجبة على كل مسلم) حر ولو من أهل البادية ومكاتب ذكر
وأنتى كبير أو صغير ولو يتيما ويخرج عنه من ماله ولبيه وسيدته سلم عن عبده المسلم (يجد ما يفضل
عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة) أي
ما يحتاج من الثياب في الخدمة (وكتب علم) يحتاجها النطر وحفظ وحلى المرأة للنسب أو الكرام
تحتاج إليه (وتلزمه) أي وتلزم من تلزمه الفطرة (عن نفسه وعن يمينه من المسلمين) كواده
وزوجته وعبده ولو للتجارة فيجتمع في عيد التجارة زكاة التبعة وزكاة الفطر نص عليه حتى زوجته
عبده الحرة (فإن لم يجد) من عنده عائلة فطرة تكفي (لجميعهم بدأ بنفسه) لأن الفطرة تنبغي على
الذئبة فكأنه يبدأ بنفسه في الذئبة فكذلك في الفطرة (فزوجته) يعني أنه متى فضل عنده صاع
عن فطرة نفسه أخرجه عن زوجته لأن نفقته مقدمة على سائر النفقات ولا تمسح على سبيل
المعاوضة مع اليسار والا سار فقدمت لذلك (فرقيقته) يعني أنه متى فضل عنده شيء عن فطرته
وفطرة زوجته أخرجه عن رقيقته لوجوب نفقته مع الأعسار بخلاف نفقة الأقارب فإنها ماله
لا تجب الاعم اليسار (فأمه) يعني أنه متى فضل عنده شيء بعد من تقدم أخرجه عن أمه لأن الأم
مقدمة في البر بدليل الحديث الشريف (فأبيه) بعد أمه (فولده) يعني أنه متى فضل شيء بعد من
تقدم أخرجه عن ولده فإن كان له أولاد ولم يكف جميعهم أقرع (فأقرب في الميراث) يعني أنه متى
فضل شيء عنده بعد من تقدم وله أقارب قدم الأقرب فالأقرب من ميراث لأن الأقرب أولى من
الابعد فقدم كل الميراث (وتجب) الفطرة (على من تبرع بمائة شخص شهر رمضان) لا أكثر (لا تجب
على من استأجر أجيرا) أو ظئرا (بطعامه) أو شرا به لأن الواجب ههنا أجرة تعقد الشرطي في
العقد فلا يزاد عليها كالأوكات دراهم (وقسن) الفطرة (عن الجنيين) ولا تجب لمن نفقته في بيت
المال كاللقيط

* (فصل في الأفضل إخراجها) أي زكاة الفطر (يوم العيد قبل الصلاة) أو قبل مضي قدر الصلاة
(وبكره) إخراجها (بعدها) أي الصلاة في يومه (ويحرم تأخيرها) أي الفطرة (عن يوم العيد
مع القدرة وبقيضا ويجزئ قبل العيد يومين) ولا تجزئ قبلهما ومن عليه فطرة غيره زوجته
وعبده وولده أخرجهما مع فطرته مكان نفسه لأن الفطرة سبب وجوب الزكاة ففترت في البلد
الذي وجد سببها وهو فيه (والواجب) في الفطرة عن كل شخص صاع تمر أو بر أو زبيب أو شعير
أو أقط (وهو شيء يعمل من اللبن الخفيف وقيل من لبن الأبل فقط أو صاع بمجموع من الخمسة
المذكورة) ويجزئ دقيق البر (دقيق الشعير) وسويقهما (إن كان) دقيق البر والشعير
والسويق (وزن الحب) قال في الاقتناع وشرحه وصاع الدقيق يعتبر بوزن حبة نص عليه
أنه يوزن ولو بلا منخل كبلاتنفة لا خبز ويعيب كسوس ومباول وقديم تغير طعمه ولا يخطأ بكثير
مما لا يجزئ كالقمح المختلط بكثير الزوان (ويخرج مع عدم ذلك) أي عدم الأصناف الخمسة
(ما يقوم مقامه) أي مقام أحدها (من حب يقات كذرة ودخن وباقلا) وأرز وعدس وبن

بابس وقال ابن حامد يجوز له اخراج كل ما يقتات من لبن ولحم (ويجوز ان تعطى الجماعة فمأثرهم
 لواحد) (و) يجوز (ان يملك الواحد طرته بالجماعة ولا يجوز في اخراج القيمة في الزكاة مطلقا)
 سواء كانت في المواشي أو العشرات (ويحرم على الشخص شراء كلبه وصدقه ولو اشتراها
 من غير من أخذها منه) وان رجعت اليه بارت أهبة أو وصية أو رذالة الامام بعد قبضتها منه
 لكونه من أهلها جاز

• (باب اخراج الزكاة بعد استقراها)

(يجب اخراجها فوراً) أى من غير تأخير الا في صورتا في (ك) وجوب الفورية في (التذبح)
 المطلق (والاستكفارة) لان الامر المطلق في قوله تعالى وآتوا الزكاة يقتضى الفورية ومحمل
 الفورية ان أمكن الاخراج ولم يحث ضرراً على نفسه أو ماله أو ماله أو ماله أو ماله أو ماله (وله
 تأخيرها من الحاجة) (و) له تأخيرها أيضاً (اشرى وجار) قال في الانصاف ويجوز أيضاً التأخير
 لقريب وجار قدمه في التذرع قال وجرم به جماعة ويجوز أيضاً التأخير للجار كالقريب جرم
 به في الحوايين (و) يجوز تأخيرها أيضاً (لأنه اذا خراجها من الصاب) لغلبة وغيرها الى
 قدرته عليه (ولو قدر أن يخرجه من غيره) لان الاصل الاخراج من عين المال المخرج عنه
 والاخراج من غيره رخصة ولا تنقلب الرخصة تضييقاً (ومن جدد وجوبها) أى الزكاة
 (عالمياً) بالوجوب أو جاهد به ككونه قريب عهد بالاسلام وعرف فلم وأصر على الجود عند اداء
 فقد (كفر) لانه مكذب لله ورسوله وتجري عليه أحكام المرتدين بأن يستتاب ثلاثاً فان تاب والا
 قتل (كفر حتى) (ولو أخرجهما) مع حدوده لان أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة والاجماع
 وتؤخذ منه ان كانت وجبت (ومن معها) أى الزكاة (بجلاء) (أو أوتها وانا) من غير أن يجدها
 (أخذت منه) فها كدين الا دى وكما يؤخذ منه العشر (وعز) أى عز امام عادل من غير
 تعزيم معها (ومن) (طوب بالزكاة) (ادعى اخراجها) لستحقة ما صدق بلايين (أو) ادعى (بشاه
 الحول) أى انه لم يحل الحول على ماله (أو) ادعى (نقص الصاب أو) ادعى (زوال الملك) عن
 النصاب في أثناء الحول أو تجدد قريبا أو ان ما يده لغيره ونحو ذلك مما يمنع وجوب الزكاة
 أو نقصانها (صدق بلايين) لان اعباد تموت عن عليها لا يستحق كالمصلاة والكفارة بخلاف
 الوصية للفقراء بمال فيصنف (ويلزم أن يخرج عن الصدقة والمجنون وليها) في ماله ما كايجب
 عليه صرف النفقة الواجبة لان ذلك حق تدخله النيابة فقام الولي فيه مقام المولى عليه
 كالنسقات والغرامات ومحل ذلك اذا كان كل من الصغير والمجنون حراماً تام الملك (ومن)
 يخرج الزكاة (طاهراً) (من أيضاً) (ان يفرقها ربهما) أى رب الزكاة (بنفسه) ليكون على يقين
 من وصولها الى مستحقها وسواء كانت من الاموال الظاهرة أو الباطنة (و) (من ان يقول)
 رب المال (عند دفعها) أى دفع الزكاة لستحقة (اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغمراً) ويحمد
 الله تعالى على توفيقه لادائها ومعناه اللهم اجعلها امثلة لامتة (و) (من ان يقول) لا أخذ
 للزكاة آجر الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً (لانه ما ورد بالعاء
 • (فصل) • ويشترط لاجراجها) أى الزكاة (ثمة من مكلف) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
 بالنيات ومحلها القلب لانه محل الاعتقادات كلها الا ان تؤخذ قهراً فانها تجزى من غيرنية

(وله نقد عها) أي النية (يسير والافضل قرنهما) أي النية (بالرفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة) أو صدقة المال أو صدقة الفطر (ولا يجزئ أن ينوي صدقة مطلقة ولو تصدق بجميع ماله) فانه لا تجزئ عن الفرض (ولا تجب نية الفرضية) لا كنفائه بنية الزكاة فانه لا يتكون الا فرضا (ولا) يجب أيضا (تعيين المال المزكى عنه) على المذهب وفي تعليق التناهي وجه يعتبر به التعمين اذ اختلف المال مثل شاة عن خمس من الابل وأخرى عن أربعين من الغنم (وان وكل) رب المال (في اخراجها مسلما) نفقة نصا مكافا ذكرا أو أنثى (أبرزت نية الموكل) فقط (مع قرب) زمن الاخراج (من زمن التوكيل لان الموكل هو الذي عليه الفرض وتأخير الاداء عن النية بالزمن اليسير جائز) (والا) بأن لم يقرب زمن الاخراج من زمن التوكيل (نوى) الموكل مع (الموكيل أيضا) فلا يخلو الدفع الى المستحق عن نية مقارنة أو قاربة ولو نوى الموكيل دون الموكل لم تجزئ (والافضل جعل زكاة كل مال في اقراء بلده) ويجوز نقلها الى دون مسافة قصر من بلد المال نص عليه لانه في حكم بلد واحد بدليل الاحكام (ويحرم نقلها الى مسافة قصر) سواء كان النقل لرحم أو شدة حاجة أو ثغرا أو غير ذلك حيث كان يلد الوجوب مستحق لان اقراء أهل كل مكان انما يعلم بهم غالباً أهله ومن قرب منهم واطمأعنهم تنعاق بزكاة مال البلد ولهم حرمة وقرب الداء فغنى عن النقل ليستغنى عنهم غالبا (وتجزئ) يعني انه متى نقل الزكاة مع الحرمة وأخرجها في غير بلد المال فانه لا تجزئه على الاصح (ويصح تعجيل الزكاة للحولين) على الاصح (فقط) لا لاكثر من حولين ومحل جواز التعجيل (اذا اكمل النصاب) لانه سيم اقم يجوز تقديمها عليه كالتسكير قبل الحلف (لامنه) أي النصاب (الحولين) وقد علم منه انه اذا أخرج للحول الاقل أنه يصح التعجيل (فان تلف النصاب) المعجل زكاته (أو نقص) قبل الحول (وقع نفلا) وان مات قابض زكاة معجلة أو ارتد أو استغنى قبل مضي الحول أبرزت الزكاة عن معجلها

(باب أهل الزكاة)

(وهم ثمانية) أصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البشوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغير ذلك من جهات الخير وذلك لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية (الاول الفقير وهو من لم يجد) شيئا البتة أو لم يجد (نصف كفايته) وهو أشد حاجة من المسكين (الثاني المسكين وهو من يجد نصفها) أي نصف كفايته (أو أكثرها) أي أكثر الكفاية (الثالث العامل عليها) لقوله تعالى والعاملين عليهم السعاة الذين يبيعونهم الامام لاخذ الزكاة من أربابها (بكتاب وحافظ وكاتب وفاسم) وكل من يحتاج اليه فيها وشرط كون العامل عليها مكافا مسلما أميناً كافيا من غير ذوى القربى (الرابع المؤلف) لقوله عز وجل والمؤلفة قلوبهم (و) المؤلف (هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى اسلامه أو يخشى شره أو يرجى بعطية قوة ايمانه أو) اسلام نظيره أو من أجل (جبايتها) أي جباية الزكاة (عن لا يعطيا) وهم قوم اذا أعطوا من الزكاة حدهم لم يعطوا الا بالتحويق أو من أجل دفع عن المسلمين (الخامس المكاتب) ولو قبل حلول نجه ويجزئ أن يشتري متاركة لا تعتق عليه برسم ولا تعليق فيعتهها وان يقدى به أسير مسلما لان يعتق قته أو مكانه عنها (السادس الفارم) من المسلمين (وهو) ضريان الاول (من تدين للاصلاح بين الناس) أو يتحمل انلافا

أَوْ هُنَا مِنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَدْفَعْ مِنْ مَالِهِ مَا تَحْتَطُّهُ وَالصَّرِبُ الثَّلَاثُ مِنْ صَفِّ الْعَارِمِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ
بِقَوْلِهِ (أَوْ تَدِينُ لِنَفْسِهِ) أَيْ لَا مَسْلَاحَ لِنَفْسِهِ فِي أَمْرِ بِبَاحٍ أَوْ مُحَرَّمٍ وَتَابَ مِنْهُ (وَأَعْسَرَ) قَالَ
فِي الشَّرْعِ وَمِنْ غَرَمٍ فِي مَعْصِيَةٍ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ فَإِنْ تَابَ دَفَعَ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ (السَّابِعُ)
الْفَارِزِيُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) لقوله تعالى وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ (بَلَاذِيُونَ) أَوْ لَا يَكْفِيهِ (الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ)
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَابْنُ السَّبِيلِ (وَهُوَ الْعَرَبُ الْمَقْطُوعُ عَمَلُ غَيْرِ بِلَدِهِ) فِي سَفَرٍ بِبَاحٍ أَوْ مُحَرَّمٍ وَتَابَ
مِنْهُ لَا مَكْرُوهَ وَرَهْنٌ (يُعْطَى لِلْجَمِيعِ مِنَ الرِّكَاتِ بِقَدَرِ الْحَاجَةِ) فِيهِ طَيُّ الدَّقِيرِ وَالْمَكْبِيِّ مِنَ
الرِّكَاتِ عِتْمَامٌ كَفَايَتُهُ جَمَاعٌ عَائِلَتُهُ أَسِنَّةٌ وَيُعْطَى الْمُؤَلَّفُ مِنْهَا مَا يَحْتَمِلُ بِهِ التَّأَلُّفُ وَيُعْطَى
الْمُسْكَبُ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنُهُ وَلَوْ مَعَ قُوَّتِهِ وَقَدْرَتُهُ عَلَى الْكَسْبِ وَيُعْطَى الْعَارِمُ مَا يَنْبَغِي بِهِ دَيْنُهُ
وَيُعْطَى الْفَارِزِيُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِقُضْوَاهُ مِنْ مَسْلَاحٍ وَفَرَسٌ إِنْ كَانَ فَارُودًا وَهَوَاتِمُ مَوْجِعٍ مَا يَحْتَاجُ
لَهُ وَاعُودُهُ وَيُعْطَى ابْنُ السَّبِيلِ وَلَوْ وَجَدَهُ قَرْضًا مَا يَلْفُظُهُ بِلَدِهِ وَلَوْ كَانَ لَهُ الْبَسَارُ فِي بِلَدِهِ (أَلَا
الْعَامِلُ فَيُعْطَى بِقَدَرِ أَجْرَتِهِ) مِمَّا (لَوْ كَانَ غَنِيًّا وَقُنَّا) إِلَّا أَنْ تَلَفْتَ يَدَهُ بِمَا تَقْرِبُ قَبْلَهُ فَإِنَّهُ
يُعْطَى أَجْرَتُهُ مِنْ مَتِّ الْمَالِ وَيَسْتَحِبُّ سَرَفُهَا فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ كُلِّهَا (وَيَجُزِّي دَقُّهُ) إِلَى
الطَّوَارِجِ وَالْبُعَاةِ وَكَذَلِكَ مِنْ أَخَذَ هَامِنَ السَّلَاطِينِ قَهْرًا وَاخْتِيارًا عَدَلَ فِيهَا أَوْ جَارَ
(فَسَلَّ) وَلَا يَجُزِّي دَفْعُ الرِّكَاتِ لِلْكَافِرِ غَيْرَ الْمَوَافِ (وَلَا) يَجُزِّي دَفْعُهَا (لِلرَّقِيقِ) غَيْرَ الْعَامِلِ
وَالْمُكَاتِبِ (وَلَا) يَجُزِّي دَفْعُ الزَّكَاةِ (لِلْعَنِيِّ) عَمَلٌ أَوْ كَسْبٌ وَلَا إِنْ تَلَرَّمَهُ (أَيُّ الْمَخْرُجِ) (مُفْتَقِهِ)
كَعَفِيَّتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَامِلًا أَوْ غَازِيًا وَمَوْلًى أَوْ مَكْتَبًا وَابْنُ سَبِيلٍ أَوْ غَارِمًا لَا مَسْلَاحَ ذَلَّتْ بَيْنَ (وَلَا
لِلزَّوْجِ) وَلَا لَهَا إِلَّا نَهْيًا وَدَالِيًا بِإِنْفَاقِهِ عَلَيْهَا (وَلَا) يَجُزِّي دَفْعُ الرِّكَاتِ (لِلنِّسَاءِ) هَاشِمٍ وَهُمْ سِبَالُهُ
هَاشِمٌ قَيْدُ نِزْلِ آلِ عَبَّاسٍ وَآلِ عَلِيٍّ وَآلِ جَعْفَرٍ وَآلِ عَقِيلٍ وَآلِ الْحَرْثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَآلِ
أَبِي هَاشِمٍ يَلْمُ بِكَوْنِهِمْ غُرًا أَوْ دَوْلَةً أَوْ غَارِمِينَ لَا مَسْلَاحَ ذَاتِ الْيَمِينِ وَكَذَلِكَ وَالْيَمِينُ (فَإِنْ دَفَعَهَا)
أَيُّ دَفْعِ الرِّكَاتِ بِبِ الْمَالِ (لِغَيْرِ مَسْتَحِقِّهَا وَهُوَ يَجْهَلُ) عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِ كَالْوَدْعَةِ الْعَبْدُ أَوْ هَاشِمِي
أَوْ لَا يَبِيهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ (فَمَعْلُومٌ) حَقِيقَةُ الْحَالِ (لَمْ يَجُزِّهِ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ وَلَا يَحْتَقِ حَالُهُ غَالِبًا لَمْ يَعْذِرْ
بِجَهَاتِهِ كَدِينِ الْأَدَمِيِّ (وَيَسْتَرْتَدُّهَا) رِبْهَا (أَيُّ عَنْ أَخَذَهَا) بِهَا (وَأَهْلُهَا) كُلُّ مَنْ تَصَلَّى
كَالْيَمِينِ أَوْ مَعَصَلًا كَالْوَدْعَةِ لِأَنَّهُ غَنَامٌ مَلَكُهُ وَأَنْ تَلَفَتْ الزَّكَاةُ فِي يَدِ الْقَاضِي ضَمُّهُ الْعَدَمُ مَلَكُهَا
(وَأَنْ دَفَعَهَا) الْمَنْ يَطْنُهُ فَتَمِيرُ أَمَانٌ غَنِيًّا أَوْ بَرًّا) وَارْدَفْعُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ إِلَى غَنَى وَهُوَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَنَاءٍ
لَمْ يَرْجِعْ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الذُّوَابَ (وَمَنْ أَنْ يَفْرُقَ الرِّكَاتَ عَلَى أَقَارِبِهِ الدِّينَ لَا تَلَرَّمُهُ نَفَقَتُهُمْ) كَيْفَالِ
وَسَالَةٍ (عَلَى قَدَرِ حَاجَتِهِمْ) فَيُرِيدُهَا الْحَاجَةُ مِنْهُمْ عَلَى قَدَرِ حَاجَتِهِ فَإِنْ أَسْنُوْا فِي الْحَاجَةِ
وَتَنَاقَضُوا فِي الْعَرَبِ بَدَأَ بِالْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ مِنْهُمْ (وَلَهُ تَفَرُّقٌ مَالُهُ) عَلَى ذَوِي أَرْحَامِهِ كَعَمَّتِهِ وَبَنَاتِ
أَخِيهِ هَذَا تَكْرَارٌ مَعَ مَا قَبْلَهُ (وَيَجُزِّي) الرِّكَاتَ (أَنْ دَفَعَهَا) رِبْهَا (لَمْ تَجْرِعْ بِنَفَقَتِهِ) بِشَمِّهِ إِلَى عَمَالِهِ
كَيْتِمُ أَجْنَبِي

(فَسَلَّ) وَتَسْ صَدَقَةُ الطَّوَّعِ) لقوله تعالى إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا
يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ وَعَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ الصَّدَقَةُ
لِطَائِفَةٍ مِنْ النَّاسِ وَتَدْفَعُ مِائَةَ السَّوْءِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (فِي كُلِّ وَقْتٍ لَا يَسْأَلُ) وَيُعْطَى بِنَفْسِهِ وَفِي
الْحِجَةِ أَهْمَلُ (وَلَوْ كَوْنُهَا فِي الرِّمَانِ) الْقَاضِلُ كُلُّ عَشْرٍ (وَلَوْ) (الْمَكَانَ الْيَاضِلُ) كُلُّ عَشْرٍ

أفضل (و) كون صدقة التطوع (على ياره وذوى رحمه) لا سيما مع عداوة (فهى) أى الصدقة على ذوى أرحامه (صدقة وصله) وهى أفضل من الصدقة على غير الجار وغير ذوى الأرحام لقوله جندل من قائل وبالوالدين إحسانا إلى قوله تعالى والجار ذى القربى والجار الجنب (ومن تصدق بما ينقص مؤنة نفسه) أى مؤنة من تلزمه مؤنته (أو أنس بنفسه أو غيره) أو كفيله بسبب صدقته (أتم بذلك) أى بما يضربوا جندل من ذكر (وكره أن لا يصير له) على الضيق (أو لأعادة له على الضيق) ان ينقص نفسه عن الكفاية التامة (نص عليه وظاهر من ذلك أن الفقير لا يقرض لئلا يقرض بما يقرضه لكن نص أحمد في فقره لقرضه وإلزامه يستقرض ويملك له وهو محمول على ما إذا ظن وفاء ذكروه في المبدع قال في القروع قال شيخنا فيه صله الرحم بالقرض وقد ذكر ابن عتيق في مواضع أقسم بالله لو عيس الزمان في وجهك مرة لم يمس في وجهك أهلك وجبرائك ثم بحث على أصل المال وذكر ابن الجوزى في كتاب السير المصون أن الأولى أن يتخير الحاجه تعرض قال بشر الحافي لو أنى دبا حجة أعواها أخفت أن يكون عشارا على الجسر وقال الثوري من كان يسيده مال فليجعله في قرن نورفانه زمان من احتساج فيه كان أول ما يبدل دينه (والمن بالصدقة كبيرة) والكبيرة ما فيه صدقة في الدنيا ووعيد في الآخرة (ويطالب به) أى بالمنا (النواب) قال ربنا عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى

* (كتاب الصيام) *

وهو أمساك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء مخصوصة (يجب صوم) شهر (رمضان بروية هلاله) ويستحب أن رأى الهلال أن يقول ما روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم وعنه ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر اللهم أكبر الله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربي وربك الله رواء الأثرم والدارمي انتهى (على جميع الناس) وحكمهم من لم يره حكمهم من رآه ولو استخلفت المطالع (و) يجب (على من حال دونهم ودون مطلعهم غيم أو قتر) أو دخان أو غيرها والقتر بالفتح الغبرة (ليلة الثلاثين من شعبان احتياطا) لا يقينا (نية أنه من رمضان) حكما ظاهريا بوجوبه اختاره الخريفي وأكثر شيوخ أصحابنا ونصوص أحمد عليه وهو مذهب عرواية وعمرو ابن العاص وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء بنتي أبي بكر وقوله جمع من التابعين (و) على المذهب (يجزى) صيام ذلك اليوم (ان ظهر) أنه (منه) أى من رمضان بأن ثبت رؤيته بمكان آخر لا نصابه وقع بنية رمضان (ونصلى التراويح) ليلة احتياطا السنة قال أحمد الصيام قبل الصيام وتثبت بنية تواج الصوم من وجوب كفارة بوطئه فيه ووجوب الامساك على من لم يبيت النية أو قدم من سقرا أو طهرت الحائض والنفساء في أثناءه ونحو ذلك ما لم يتحقق أنه من شعبان (ولا تثبت بنية الاحكام كوقوع الطلاق والعتي وحلول الاجل) وانقضاء العدة ومدة الايلاء ونحو ذلك مما لا بالاصل (وتثبت رؤية هلاله) أى رمضان (بغيره) لم يكلف عدل (نص عليه) (ولو) كان (عبدا أو أمي) أو بدون انظ الشهادة ولا يختص بشماكم فيلزم الصوم من سماع عدل لا يخبى برؤية الهلال ولو رده الحائض (وتثبت) بشهادة الواحد (بقية الاحكام تبعا) بغيره صاحب المحرر (ولا يقبل في بقية الشهور) كشؤال وغيره (الارسلان عدلان) بالنظر

الشهادة وإذا أصاموا بشماعة اثنين ثلاثين يوماً لم يروا الهلال أخطروا في العيى والعصوات
 صاموا بشهادة واحد
 فصله وشرط وجوب الصوم أربعة أشياء (الاول) الاقل (الاسلام) فلا يجب على كافر بحال ولو أتم
 في أثناء الشهر لم يلزمه قضاء الايام السابقة لاسلامه (و) الشافى (البلوغ) فلا يجب على من لم يبلغ
 (و) الثالث (العقل) فلا يجب على مجنون (و) الرابع (القدرة عليه) فلا يجب على من يشرب بجز
 عنه لانية (فمن جرعته) أى عن الصوم (لكبر) كالشيخ الهرم والجنون الذين يجبه لهما الصوم
 ويشق عليهم ما شققة شديدة (أو) يجوز عن الصوم (أمر من لا يرجو زواله أظفر وأظلم من كل يوم
 مستكثماً بمرأ أو نصف صاع من غيره) ومن أبس من رقه ثم قدر على قضاء فكيف مضى لا يقدر
 على الخرج عنه ثم عوفى (وشرط صحة) أى الصوم (سنة) الاول (الاسلام) (و) الثاني (انقطاع دم
 الحيض) (و) الثالث (انقطاع دم) (النفاس والرابع) من شروط صحة الصوم (التحيز) فلا يصح صوم
 من لم يميز (فيجب على ولي المميز) أباً كافراً أو غيره (المطيع للصوم أمر به) أى الصوم (وضربه
 عليه) حينئذ إذا تركه (ليعذبه) كالمصلاة إلا ان الصوم أشق فاعتدله الطائفة لانه قد يطبق
 الصلاة من لا يطبق الصوم (الحامس) من شروط صحة الصوم (العقل) وقد قدم انه شرط للوجوب
 أيضاً (لكن لو نوى) العقل (الصوم ليلا ثم جن أو أعى عليه جميع النهار) لم يصح صومه
 لانه عبارة عن الامساك مع النية ولم يوجد الامساك المضاعف اليه كإدله عليه قوله تعالى في
 الحديث القدسي انه ترك طعامه وشرابه من أجله فلم تعتبر النية منفردة (وإفاق) المجنون
 أو المعصى عليه (منه) أى من اليوم الذي يت النية له يوماً (فلا يصح) صومه قصد الامساك
 في جزء من النهار كالوفا ببقية يومه قال في شرح الاقناع وطاهر انه لا يتعين جزء إلا بالادراك ولا
 يقدر بتمامه من اليوم وكذا المجنون (السادس) من شروط صحة الصوم (النية من الليل)
 ظاهره انه لا يصح في تمام يوم الصوم غداً في المبدع (لكل يوم واجب) سواء كان واجباً بأصل
 الشرع أو أوجبه الانسان على نفسه كالنذر وكذلك لو كان عن دم مائة أو قران أو عن
 دم غيره ما لأن كل يوم عبادة مفردة لا يشترط صوم يوم بفساد صوم يوم آخر ويجب تعيين النية
 بأن يعتقد انه يصوم غداً من رمضان أو من قضاؤه أو من بدراً أو كفارة أو نحو ذلك (من شرط
 بقلبه ليلا لانه صائم غداً قنوى) لان النية بمحاها القلب (وكذا الاكل والشرب) يكون نسبة
 اذا كان (نية الصوم) قال الشيخ وهو حين يتعشى عشاء من يريد الصوم ولهذا يفرق بين عشاء
 ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان (ولا يضربان أن بعد العشاء بمضاف للصوم) من أكل وشرب
 وجماع وغيرها (أو قال ان شاء الله غير متردد) ولا يضربان قصد بالمشقة الشك أو التردد في العزم
 والقصد فسدت نيته لعدم الجزم (وكذا) لا يضربان لو قال ليلة الثلاثاءين من رمضان ان كان غداً
 من رمضان (أو فرض والا فأنام فطر) فبان من رمضان فانه يجوزته في الاصح لانه بنى على
 أصل لم يثبت زواله ولا يقدح تردده لانه حكم صوم مع الجزم (ويضربان قائله) أى قال ذلك (في
 أوله) أى ليلة الثلاثاءين من شعبان فبان منه لم يجوزته لانه لا أصل يبنى عليه (وفرضه) أى
 الصيام فرضاً كان أو نقلاً (الامساك عن) جميع (المفطرات من طلوع الفجر الثاني الى) كمال
 (غروب الشمس) فلا يدخل شيا من المفطرات بعد الفجر الاقل وقبل الفجر الثاني لم يقصر (وسننه)

أى الصيام (سنة) الأول (تجبل الفطر) اذا تحقق غروب الشمس ويباح ان غلب على ظنه
ويحقق غروب الشمس شرط فضيله تجبل الفطر لا جوارزه والفطر قبل صلاة المغرب أفضل
الثاني ما أشار اليه بقوله (وتأخير الصور) ما لم يخش طلوع الفجر الثاني والسحر سنة وأشار
لثالث بقوله (وإن زيادة في أعمال الخير) ككثرة قراءة وذكر وصدة وكف لسان عما يكره
ويجب كفه عما يحرم من الكذب والغيبة والنميمة والشتيم والفحش وغير ذلك اجماعاً وأشار
لرابع بقوله (وقوله) أى بسن قوله (جهراً) في رمضان لامن الرياء (اذا شئت إلى صائم) وفي غيره
سرايز جرت منه بذلك خوف الرياء وهذا اختيار صاحب المحرر وظاهر المتن كلاته حتى انه يحرم
مطلقاً وهو اختيار الشيخ قى الدين بن تيمية رحمه الله تعالى وأشار للخامس بقوله (وقوله) أى
الصائم (عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني انك
أنت السميع العليم) للحديث الشريف ولان الدعاء عند الفطر مظنة الاجابة ويستحب تظهير
الصائم قال في الفروع وظاهر كلامهم على أى شئ كان كما هو ظاهر الخبر وكذا رواه ابن خزيمة
من حديث سليمان النارسي قال الشيخ المراد بتظهير ان يشبعه وأشار للسادم بقوله (وفطره
على رطب فان عدمه) على (عرقان عدم) الصائم التمر (هـ) على (ما)

*(فصل) يحرم على من لا عدله من نحو مرض أو سقر (الفطر بمرضان) ويجب الفطر على
الحائض والنفساء (و) يجب الفطر بمرضان (على من يحتاجه) أى الافطار (لانتفاذ) آدمي
(معصوم من مهلكة) كغريق ونحوه (وبسن) الفطر بمرضان (لما فرىاح له القصر) اذا
فارق بيوت قرية العامرة أو خيام قومه كما تقدم ويكره صومه ولو لم يجد مشقة لكن لو سافر
لفطر سراً عليه (و) بسن الفطر (لمريض يخاف الضرر) بزيادة مرضه أو طوله ولو بقول مسلم
ثقة وكره صومه فان صام أجزأه ولا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم كمن به جرب أو وجع شرس
أو أصبح أو دمل ونحوه قيل لا حدمتى يفطر المريض قال اذا لم يستطع قيل مثل الحى قال وأى
مرض أشد من الحى (ويباح) الفطر (لما حضر سافر في أثناء النهار) سقراً بما يبلغ المسافة
سواء سافر طوعاً أو كرهاً ولا يفطر الا بعد خروجه والافضل له اتمام ذلك اليوم (و) يباح الفطر
(لحامل ومرضع خائف على أنفسهما أو على الولد) ذكره صومهما (لكن لو افطر بالخوف على الولد
فقط) أى دون أنفسهما القضاة فط اذا افطر تخوفاً على أنفسهما (وان أسلم الكافر أو طهرت
الحائض أو برئ المريض أو قدم المسافر أو بالغ الصغير أو عقل الجنون في أثناء النهار وهم
مفطرون (لزمهم الامساك والقضاء) لحكمة الوقت كقيام اليقظة فيه بالرؤية ولادراكه جزأ من
الوقت كالمسألة (وليس لمن جازله الفطر بمرضان أن يصوم غيره فيه) كأن يصوم قضاء
أو نذراً أو نفلاً أو نحو ذلك

*(فصل في المفطرات) وهى (أى المفطرات) (اشياء شرس) مفطر الاول (خروج دم الحيض
(و) خروج دم (النفاثين) (و) الثاني (الموت) ويطعم من تركته في نذر وكفارة مسكين (و) الثالث
(الردة) أعادنا الله تعالى منها (و) الرابع (العزم على الفطر) قال في الاقتناع ومن نوى الافطار
أفطر لمن لم يئولاً لكن كل فلو كان نفلاً ثم نواه صحت انتهى (و) الخامس (الترددية) أى في الفطر

(و) السادس (التي عدا) لان ذروعه قال في الاضجاع أو استقامتها طعاما أو ممراراً أو بلعها
أو دماً أو غيره ولو قل (و) السابع (الاستحسان من الدبر) لانه يصل الى الجوف ولان غير المعتاد
كله في الوصل ولانه أبلغ وأولى من الاستعاضة (و) الثامن (بلع النجاسة اذا وصلت الى
القيم) سواء كانت من البصاع أو الحلق أو الصدر ويجرم بلعها بعد وصولها الى فيه (و) التاسع
النجاسة نجاسة ساجداً كان أو ساجداً سواء كانت النجاسة في القتيل أو في الساقص عليه وطهر
دم لا يتصد وشروط ولا يخرج دمه برعاف (و) العائز انزال المني بشكره (النظر) لانه أنزل بفعل
يتلذذه يمكن التعرض من شأنه الا نزال بالله من (لا) يطران أمي (بظرة) لعدم إمكان التعرض
من النظرة الاولى (ولا) يطران أمي (بالتفكر) لانه انزال له به مباشرة ولا نظر فأشبه الاحتلام
(و) لا يطران (الاحتلام) لكونه ليس بسبب من جهته (و) لا يطران (المذي) بتكرار النظر
لانه لا نص فيه والتماس على انزال المني لا يصح لمخالفة آية في الاحكام (و) الحادى عشر خروج
المني او المذي بتقيل أو لمس أو استقاء أو مباشرة دون الفرج (و) علم منه انه لا يطر بدون الا نزال
(و) الثاني عشر كل ما وصل الى الجوف أو الحلق أو البصاع من مائع وغيره) أى سواء كان يقضى
ويجماع أو لا كالخصى والقطعة من الحديد والرماس وشعره (و) فيطران قطر في أذنه ما
أى شيئاً (وصل الى بضاعه) عدا اذا كرا الصوم فسد صومه لانه شئ وصل الى جوفه باختياره
فأشبهه الاكل (أرداوى الجائنة فوصل) الدواء (الى جوفه) أو أكمل بما (أى شئ) علم وصوله
الى حلقه (برطوبة أو حدته من كحل أو صبر أو تطورا أو ذرورا أو غداً كثيراً أو يسيراً مطيب
أو مضغ علكا) فوجد طعمه في حلقه (أو ذاق طعاما أو وجد العلم بجائته) ويكره ذوقه بلا حاجة
ويكره مضغ العلك الذي لا يتصل منه اجزاء (أو بلع ريقه بعد أن وصل الى بين شفتيه) أو فسله
عن فمه ثم ابتاعه (ولا يطران فعل شيء من جميع المداخرات) المتقدمة من أكل وشرب وجماع
وشحون ذلك (بأسيا أو مكرها) ولو كان ذلك بوجوده فمضى عليه معالجته (ولا) يطران (ان دخل
الغبار حلقه أو) دخل (الذباب) حلقه (بغير قصده) الادخال كعبارة الطريق ونحو الدقيق
لانه لا يمكنه التعرض من ذلك أشبه ما لو دخل في حلقه شئ وهو باثم (ولا) يطران (ان جمع ريقه
فابتلعه) وانما يكره ذلك

• (فصل ١٠ من جامع) في (نهم رمضان) بد كراصل الى (في) فرج أصلى (قبل أو دبر ولو) كان
الفرج (لمبت أو بهيمة) أو ممكة أو طيرى أو مبت أنزل أو لا (في حالة يلزمه فيها الامساك) كمن
نسي البية أو أكل عامدا ثم جامع أو لم يعلم برؤية الهلال حتى طلع القمر (مكرها يكن) الجامع
(أو ناسيا) للصوم جاهلا كان أو عالما سواء أكره حتى فعله أو فعل به من باثم وشعوه (لزمه القضاء
والكفارة) لاسلم وطئ دون فرج ولرعدا أو بد كراصل الى (في) فرج أصلى وعكسه فانه ليس
عليه الا القضاء ان أمي أو أمذى (وكذا) حكم (من جومع) في لزوم الكفارة (ان طاموع
غير جاهل وناس) وبإثم ومكره لانه معذور ويشهد صومه بذلك (والكفارة) الواجبة بانفساد
الصوم في الصور التي تجب فيها (عقوبة رقية وموتة) سليمة من القيوب (فان لم يجد) أى لم يقدر
على الرقية (فصيام شهرين متتابعين) فالوقدر على اقبل شروعه في الصوم لا بعد شروعه فيه
لزمته الرقية (فان لم يستطع) ان يصوم (فاطعام متين مسكيا) ليكل مسكين مذبذبا ونصف صاع

غير او شعير (فان لم يجد شيئا يلهه لاهسا كين) سقطت عنه (بخلاف غيره من الكسارات)
ككفارة حج ونهار يومين وصلاة كفارة قتل وتستهبط جميع الكسارات بشكك غيره عنه باذنه
(ولا كفارة في) شهر (ومنهان بغير الجماع والارتال بالمساقاة) ولو كان الجماع من صائم في
السنو فلا كفارة فيه

«فصل» ومن قاته رمضان كله قضى عدد ايامه (يعني ان كان ثلاثين يوما قضى ثلاثين يوما وان
كان تسعا وعشرين يوما قضى تسعا وعشرين كاعداد المرات الفاتية ويقدم قضاء رمضان
وجوبه على نذر لا يخاف فوته (ويسن القضاء على الفور) والتتابع ان قاته عدد من ايام رمضان
(الاذا بقي من) شهر (شعبان يتدوم عليه) من عدد الايام التي لم يصمه من رمضان (فيجب
التتابع) لضيق الوقت كداد رمضان في سق من لاعذله (ولا يصح ابتداء تطوع من عليه قضاء
رمضان) قبل ادائه (فان نوى صوما راجيا) كذا ذكر كفارة (أو قضاء) عن رمضان (ثم قلبه نفلا
صح) الظاهر انه يشترط لصحة القلب كون الوقت متصفا كالصلاة (ويسن صوم التطوع واقفله)
أي أفضل صوم التطوع (يوم) صوم (ويوم) فطره وأفضل السيام (ويسن صوم ايام البيض)
سميت بذلك لان الله تعالى تآب فيها على آدم وبيض صحيفته ذكره أبو الحسن التميمي (وهي ثلاثة
عشر وأربعة عشر وخمسة عشر) نص على ذلك (و) (يسن صوم) يوم (الخميس) (ويوم) (الاثنين) (و) سن
صوم (ستة من شوال) والاولى متابعتها وكونها اعتب العبد وصاها مع رمضان كغصام الدهر
لان رمضان بعشرة أشهر وهذه الستة بشهرين (و) (يسن صوم) «هوالله» (المحرم وآ كره) وعادة
الاقاع واقفله (عاشوراء وهو) أي عاشوراء (كفارة سنة) ثم يلي صوم عاشوراء في الا كدية
التاسع ويسمى تاسوعاء (و) (سن) صوم عشري الحجة وآ كره يوم عرفة وهو) أي صومه (كفارة
سنتين) قال في الفروع والمراد به الصغار تحكاه في شرح مسلم عن العلماء ان لم تكن صغائر رجي
التخفيف من الكبار فان لم تكن رفعت لدرجات ولا يسن صوم عرفة لمن بها الاتقاع أو قارن
عدما الهدى (وكره افراد رجب) بالصوم قال أحمد من كان يصوم السنة صامه والا فلا يصومه
متواليا بل يقطر فيه ولا يشبهه بربضان انتهى (و) كره أيضا افراد يوم (الجمعة) بالصوم الا ان
يوافق عادة مثل من يقطر يوما يصوم يوما فوافق صومه يوم الجمعة (و) كره افراد يوم (السبت)
بالصوم وكره صوم يوم السبت وهو الثلاثون من شعبان اذا لم يكن في السماء في مطاع الهلال
(غيم أو قمر) أو محاب أو غير ذلك مما تقدم (ويحرم) ولا يصح فريضا ولا نفلا (صوم) يوم (العيد من
(و) يحرم ولا يصح فريضا ولا نفلا صوم (ايام التشريق) الا عن دم متعة أو قران (ومن دخل في
تطوع) صوم أو غيره غير حج أو عمرة (لم يجب) عليه (اتمامه) (ويسن له اتمامه وانفسد فلا قضاء
وبسن قضاؤه للخروج من الخلاف (و) من دخل في فرض يجب عليه اتمامه سواء كان مفروضا
بأصل الشرع أو فرضه على نفسه يندرو لو كان وقته موسعا كصلاة وقضاء رمضان ونذر مطلق
وكفارة (مالم يلقه نفلا)

«كتاب الاعتكاف»

(وهو) أي الاعتكاف (سنة) كل وقت وهو في رمضان آ كدوا كده عشرة الاخير (ويجب)
الاعتكاف (بالنذر) لقوله صلى الله عليه وسلم «أوف بذكر» (وشرط تحته ستة أشياء) الاول

(التبّة) والثاني (الاسلام) الثالث (القتل) والرابع (اليمين) فلا يصح من كاهن ولا مجنون ولا طفل لعدم التّبة (و) الخامس (عدم ما يوجب الغسل) فلا يصح من جنب ولو شوشنا (و) السادس (كونه) أي الاعتكاف (بمسجد) فلا يصح بغير مسجد (ويزاد) على كونه بمسجد (في حق من تلبّسه الجماعة ان يكون المسجد مما انتقام فيه) الجماعة ولو من معتكف كنّ إذا أتى عليه فعل الصلاة (ومن المسجد ما يزيد فيه) حتى في الثواب في المسجد الحرام وعند سمع من الأصحاب منهم الشيخ وابن رجب ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم (ومنهم من طهره) منه (رجبته الموطنة) فإذا أدن والآن بالرجبة فلا يجوز له الخروج (و) من المسجد (منازلة التي هي) فيه (أو بابها فيه ومن عين) بدو (الاعتكاف) أو الصلاة (بمسجد غير) المساجد (الثلاثة لم ينعين) قال في شرح المنهى ويترجحه الاستصحاب فبأنه لو لم ينعين مسألة المالك في وأصلها المسجد الحرام ثم مسجد رسول الله عليه وسلم ثم الأقصى فنذر اعتكافاً أو صلاة في أحد هاتين يجزئ غيره الأفضل منه (ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير عذر) وإذا خرج ماسياً لم يبطل (و) يبطل الاعتكاف (بغية الخروج ولو لم يخرج) يبطل الاعتكاف (بالوطء في الفرج) ولو ناسياً (و) يبطل الاعتكاف (بالإزال بالباشرة دون الفرج) فإن باشرة دون الفرج لغير شهوة فلا بأس وشهوة حرم (و) يبطل الاعتكاف (بالردة) لقوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك ولا يخرج عن كونه من أهل العبادة فأشبهه ردة في الصوم وغيره (و) يبطل الاعتكاف (بالسكر) قال في الاقتاع وإن شرب ولم يسكر أو أتى كبيره لم يفسد (وحيث يبطل الاعتكاف) بواحد عمداً (و) وجب استئناف الدراستين المتابع غير المقيد زمن ولا كمارة وإن كان مقيداً بزمن معين استأنفه وعليه كفارة غير لقوات المحل) قال في الاقتاع وشرحه وإن خرج لغير غير معتاد كغير وشهادة واجبة وخوف من قسمة ومرض ونحو ذلك صكفي بغيره ولم يتناول فهو على اعتكافه ولا يقضى الوقت القاتل بذلك لكونه بغير ما يجب وإن تناول فإن كان الاعتكاف نطو ما خبر بين الرجوع وعدسه وإن كان واجبا وجب عليه الرجوع إلى معتكفه ثم لا يحلوا النذر من ثلاثة أحوال أحدها نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة كنذر عشرة أيام مع الإطلاق قبله أن يتم ما بقي عليه من الأيام محسباً بما مضى لكنه يتبدل اليوم الذي خرج فيه من أوله ولا كسرة الثاني نذر أيام متتابعة غير معينة بأن قال الله تعالى على أن اعتكف عشرة أيام متتابعة فاعتكف بعضها ثم خرج لما انتظم وطال فخير بين البناء على ما مضى بأن يقضى ما بقي من الأيام وعليه كفارة يمين وبين الاستئناف بلا كفارة الثالث نذر أيام معينة كالعشر الأخير من رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين (ولا يبطل) الاعتكاف (إن خرج) المعتكف (من المسجد ليول أو غائط أو طهارة واجبة) ولو وضأ قبل دخول وقت الصلاة (أو لإزالة نجاسة) قال في المنهى وغسل يتجهس يحتاجه (أو لجمعة تلزمه) لأن الخروج إليها معتاد لا بد منه وأوقات الاعتكاف التي تحلها الجمعة لا تسلم منه أنصار الخروج إليها كالمستثنى (ولا) يبطل الاعتكاف (إن خرج) المعتكف (للايتان) بأكل ومشرب لعدم تخادم وله أي المعتكف إذا خرج لما لا بد منه (المشي على عادته) من غير علة (و) فبقى أن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مديته فيه لا سيما أن كل ما عدا ذلك فإن الصوم فيه

أفضل ويصح بلا صوم ومن نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً أو باعتكاف أو يعتكف مصلحاً أو يصل مع كفال الزم الجميع كذا صلاة بوردة معينة ويسن تشاغله بالقرب واجتناب ما لا يعنيه

(كتاب الحج)*

بفتح الحاء لا بكسر ها في الأشهر (وهو واجب مع العمرة في العمر مرة) واحدة على الفور (ويشترط الوجوب خمسة أشياء) وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام قسم يشترط للوجوب والصحة وهو (الاسلام والعقل) وقسم يشترط للوجوب والاجزاء دون الصحة (و) هو (البالغ وكال الحرية) وقسم يشترط للوجوب دون الاجزاء وهو الاستطاعة وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى (لكن يحنان) أي الحج والعمرة (من الصغير والرقيق) وكذا المكاتب والمدبر وأما الولد والمعتق بعينه والمعلق عتقه على صفة (ولا يجزيان) أي حج الرقيق والصغير وعمرتهما (عن حجة الاسلام وعمرته فان بلغ الصغير) عاقلاً (أو عتق الرقيق) كله (قبل الوقوف) بعرفة (أو بعده) أي عتق بعد الدفع من عرفة (فان عاد) الى عرفة (فوقف) وكان وقوفه الذي عاد اليه (في وقته) اجزأه عن حجة الاسلام ما لم يكن أحرم مفرداً أو قارناً وسعي بعد طواف القدوم وكذلك تجزئ العمرة ان بلغ أو عتق قبل طوافها) قال في شرح الاقناع أي الشروع فيه (الخامس) الذي هو يشترط لوجوب الحج والعمرة دون الاجزاء (الاستطاعة) للادوية ولا تبطل الاستطاعة بجنون فيجب عنه (وهي ملك زاد) يحتاجه في سفره (و) ملك وعائه وملك (راحله) لركوبه باليلة لها (تصلح) الراحلة وأتمها (لمثله) ويحل من يشترط له الراحلة اذا كان في مسافة قصر عن مكة لا في دونها الا لاجزاء ولا يلزمه السعي حيوا ولو لم يكن له وأما الزاد فيعتبر قربت المسافة أو بعدت مع الحاجة اليه (أو ملك ما يتدبر به على تحصيل ذلك) أي الزاد والراحلة من نقد أو عرض وانما تكون استطاعة (بشروط كونه) أي الزاد والراحلة الصالحان لمثله وأتمها (فاضلاً عما يحتاجه من كتب) فان استغنى باحدى نسختين من كتاب باع الاخرى (ومسكن) يصلح لمثله (وخادم) لانه من الخواصج الاصلية بدليل ان المناس يقدم به على غرمانه (وان يكون فاضلاً) أيضاً (عن مؤنته ومؤنة عياله على الدوام) من أجور عقار أو ربح بضاعة أو من صناعة أو عطاء من ديوان ونحوها ولا يصير مستطاعاً بغيره لانه زاد وراحلة ولو كان أباه أو ابنه ومنها سعة وقت (فن كملت له هذه الشروط) المذكورة (لزمه السعي فورا) فيأثم ان أخره بلا عذر وانما يلزمه السعي اذا كملت له الشروط (ان كان في الطريق أمن) ولو غير الطريق المعتاد بحيث يمكن سلوكه حسب ما جرت به العادة براً كان أو بحراً ويشترط ان لا يكون في الطريق خفارة فان كانت بسيرة لزمه قاله الموفق والمجد ويشترط ان يوجد فيه العلف على المعتاد فلا يلزمه حمل ذلك لكل سفره (فان عجز عن السعي) من كملت له هذه الشروط المذكورة (اعذر كبراً أو مرض لا يرجى برؤه) كزمانته ونحوها (لزمه) فورا (ان يقبم نائباً حراً) ولو كان النائب (امراًة) عن رجل ولا كراهة (يحبب ويعتمر عنه) ويكون ابتداء سائر النائب (من ياد) أي بلاد المستنيب أو من الموضع الذي أيسر فيه (ويجزيه) أي المستنيب (ذلك) أي الحج والعمرة (ما لم يزل العذر قبل اسرام نائبه) فانه لا يجزيه للقدرة على المبدل وهو حجة بنفسه قبل الشروع في البذل وهو حجة النائب وليس لمن يرجى زوال علتها ان يستنيب فان فعل لم يجزه (فلومات) من لزمه حج أو عمرة

(قبل ان يستيب) قرط أولا (ويجب ان يدفع من) أصل (تركه ان يحج ويعتمر عنه) من حيث
 وجبا (ولا يصح من لم يحج عن نفسه حج عن غيره) فان فعل انصرف الى حجة الاسلام (وتربط
 الاتي) على الرجل (شرط اسما) للحج والعمرة (وهو ان تجدها ازوجا أو محرما) وهو من تخزم
 عليه على التاييد ينسب ككالب والابن أو يديب بياح كابنه زوجه أو ابيه (مكلفا) فلا
 يكون الصبي ولا المجنون محرما وشرط كونه مسلما كراولوعبدا (و) بشرط ان (تقدر على
 أجرته و) تقدر (على الراد والراحلة لها وله) صاحبها (فان حجت بلا محرم حرم) عليه اذ كان
 (واجرا) بهما كن حج وقد ترك حقا يلزمه من دين أو غيره

• (باب الاحرام) •

(وهو) أي الاحرام (واجب من الميقات ومن منزله دون الميقات ببقائه منزله) للحج وعمرة ويحرم
 من يحكم بالحج من اوصح من الحل ولادم عليه وله حرة من الحل ويصنع من مكة وعليه دم
 (ولا ينقذ الاحرام مع وجود المجنون أو الانحاء أو السكر) لعدم أهلية النية (واذا انعقد)
 الاحرام (لم يطل الا بالردة) لا يمتنون واعانه وسكر وموت (لكن يفسد) الاحرام (بالوطء
 في الفرج قل التحال الاول) ويأتي (ولا يطل بل يلزمه انقاسه والقضاء) على الفور ولو ذبرا
 أو نقلا (ان كانا مكفيين والابعد بعد حجة الاسلام على الفور حيث لا عذر في التأخير) ويخبر من
 يريد الاحرام بين (ثلاثة أشياء) ان ينوي التمتع وهو أفضل (الثلاثة) أو ينوي الافراد (وهو على
 التمتع في الافضلة) أو (ينوي) القرآن (وهو على الافراد في الفضل) فالتمتع أي كيفيته (هو ان
 يحرم بالعمرة في أشهر الحج) وهو شوال ودوالقعدة وعشر من ذي الحجة لان العمرة عند
 في الشهر الذي يحل فيه لا الشهر الذي يحل من اقبه (ثم بعد فراغه) أي تحله (منها) أي
 العمرة (يحرم بالحج في عامه والافراد) أي كيفيته (هو ان يحرم بالحج ثم بعد فراغه منه) أي
 من الحج (يحرم بالعمرة والقران) أي كيفيته (هو ان يحرم بالحج والعمرة معا) أي في مرة واحدة
 (أو يحرم بالعمرة) أولا (ثم يخل الحج عليها) أي على العمرة وبشرط ادخال الحج على
 العمرة ان يكون ذلك (قبل الشروع في طوافها) أي طواف العمرة ولا يشترط للدخال كون
 ذلك في أشهر الحج ولا كون ذلك قبل طوافها وسعي المني معه هي قال في المنتهى ويصح من
 معه هدي ولو لم يسعها (فان أحرم به) أي بالحج (ثم) أحرم (بها) أي بالعمرة (لم يصح) احرامه بها
 (ومن أحرم وأطلق) بان نوى نفس الاحرام ولم يعين نسكا (صح احرامه وصرفه) أي الاحرام
 (لما شاء) من الانسان بانية لا باللفظ (وما عمل قبل فلقوا) أي قبل التعمين والاولى
 صرفه الى العمرة (لكن السنة ان أراد نسكا) من حج أو عمرة أو قران (ان يعينه) ويلتطيه
 وليذكر وامثل هذا في الصلاة لقصر مدتها وتيسرها في العادة (وان بشرط قول اللهم
 اني أريد التمسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وان حبسني حبس فحلي حبس حبسني) ويستحب
 بذلك فانه متى حبس عرض أو عذو أو غير ذلك حل ولا شيء عليه الا ان يكون معه هدي فيلزمه
 شحره

• (باب محظورات الاحرام) •

أي ما يستع على الحرم فبطل اثرها (وهي) أي محظورات الاحرام (سبعة أشياء) قال في الاختصار

والمنتهى تسعة (أحدها تعمد لبس الخيط على الرجل) قل أو أكثر في بدنه أو بدنه مما عمل على
 قدر من قيص وعمامة وسراويل وبرنس ونحوها ولودر عافسوجاً ولبدامعقوداً (حتى الخفين)
 أو أحدهما قال القاضي ولو كان غير معتاد بخورب في كف وخف في رأس فله الفدية
 (الثاني) من المحظورات (تعمد تقطية الرأس) والأذان منه (من الرجل) فإن غطاه أو بدنه
 بلاصق معتاد كعمامة ونخرة (ولو) كانت التقطية (بطين) أو فورة أو حناء (أو) ستره بغير لاصق
 كـ (استغلال يعمل) وهو دوح وعارية ونحوه فإن فعل حرم وفدى لأن حل على رأسه شيئاً
 أو نصب حياءه شيئاً أو استظل بخيمة أو شجرة أو بيت (و) من محظورات الأعرام (تقطية
 الوجه من الأثني) يبرقع أو نقاب أو غيره (لكن تسدل) الثوب من فوق رأسها (على وجهها)
 ولو لمس الثوب وجهها (للحاجة) والحاجة كمرور الرجال قرية منها قال في الاقتناع فإن غطته بغير
 حاجة فدت ويحرم عليها ما يحرم على الرجل اللبس الخيط وتقليل الحمل ونحوه (الثالث) من
 المحظورات (قصدهم الطيب) فإن لم يقصد شمه كالخامس عند العطار الحاجة ودخل السوق
 أو دخل السكة ليتبرك بهم أو من شرى طيب نفسه أو للتجارة ولا يمسسه بغير عذوة لأنه لا يمكنه
 الاحتراز منه (ومن ما يعلق) بالمسوس كما ورد (واستعماله) أي استعمال المحرم الطيب
 (في أكل أو شرب) أو أدهان أو استحمام أو احتقان (بجيت يظهر طعمه أو ريحه) فيما
 أكله أو شربه أو أدهن به أو أكل به أو استعط به أو احتقن به (فن لبس أو تطيب أو غطي رأسه
 ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا شيء عليه ومتى زال عذره) المسقط للفدية بأن ذكر النامى أو علم
 الجاهل أو زال الإكراه (أزاله) أي أزال استدامة ذلك المحذور بأن ينزع ما لبسه أو يغسل
 الطيب أو يزيل ما على رأسه (في الحال) ومن لم يجد ماء لغسل طيب مسحه بخنقة أو نحوها
 أو حكه بتراب ونحوه حسب الامكان وله غسله بيده وبمائع (والإبان آخره بغير عذر) فدى (لأن
 ذلك استدامة محظورة من غير عذر) (الرابع) من المحظورات (إزالة الشعر من جميع البدن)
 بحاق أو غيره (ولو من الأنث) فإن كان له عذر من مرض أو قتل أو قروح أو صداع أو شدة
 حر لكثرته بحيث يضر بإبقاء الشعر أزاله وفدى (و) من المحظورات (تقليم الأظفار) من يد
 أو رجل بلا عذر فإن كان له عذر كالو كسر ظفره فأزاله فلا يفدى (الخامس) من المحظورات
 (قتل الصيد البري) فيباح لابل الحريم صيد ما يعش في الماء كالسمك ولو عاش في بر أيضاً كسلحفاة
 وسمطان وأما طير الماء فهو بري (الوحشي) فلا تأثير لحرم ولا إحرام في تحريم حيوان أنسى
 كهيئة الأنعام والخيل والدجاج (المأكول) وكذا المولود منه ومن غيره والاعتبار بأصله فحما
 وبطوحشي ولو استأنس (و) يحرم على المحرم (الدلالة عليه) أي الصيد والإشارة (والاعانة على
 قتله) ولو بأداة سلاح ليقوله أو ليدبجه سواء كان معه ما يقتله به أولاً (وإفساد بيضه وقتل
 الجراد) لأنه طير بري أشبهه الصائغ (والقمل) لأنه يترقه بأزائه كإزالة الشعر قال في الاقتناع
 ويحرم على المحرم لاعلى الحلال ولو في الحرم قتل قمل وصيداً منه من رأسه وبدنه ولو برتق ونحوه
 (و) لا يحرم قتل (البراغيث) والطبوع (بل يسن قتل كل مؤذم طاقاً) مع وجود أدنى وبدونه
 كالأسد والأر والذئب والفهد والباري والصقر والحية والعقرب والزبور والبق والبعوض
 (السادس) من المحظورات (عقد النكاح) فلا يتزوج ولا يزوج غيره بولاية ولا وكالة ولا يقبل له

النكاح وكيله الحلال ولا تزوج المحرمة (ولا يصح) النكاح في ذلك كله (السابع) من المحظورات (الوطء في الفرج) وطأ يوجب الغسل ولو كان الجامع ساها أو باهلا أو مكرا نكاحا أو نكاحا (ودواعيه) من المحظورات (المباشرة) أي مباشرة الربيل المرأة (دون الفرج) لما في ذلك من اللذة واستلعاء الشهوة المتأني ذلك للأحرام ولا يفقد القسدا (والاستحشاء وفي جميع المحظورات) المتقدمة (الفدية الاقل القمل وعقد النكاح) لانه عقد قد لا يبل الأحرام فلم يجبه فدية ولا فرق فيه بين الأحرام الصحيح والفساد قاله في الشرح (وفي البيض والجلاد قيمته مكاه) أي مكان الانلاف ولا يضمن البيض المذرو ولا ما فيه فرخ ميت سوى بعض النعام فان لقشره قيمة فيضمنه بقيمته (وفي الشعرة) الواحدة (أو النقرة) الواحد (اطعام مسكين) وفي قص بعض الطفر ما في جميعه وكذا اقطع بعض الشعرة (وفي الاثنين) من ظفرين أو شعرتين (اطعام اثنين) أي مسكيتين (والضرورات تلج للعزم المحظورات ويقضى)

• (باب الفدية) •

أي هذا باب يذكر فيه أقسام الفدية ودر ما يجب ويستحقه (وهي ما) أي دم أو صوم أو اطعام (يجب بسبب الأحرام) كدم تمتع ودم قران وما وجب تركه واجب أو احصارا ولقفل شظور (أو) بسبب (الحرم) المكى كالواجب في صيده ونسائه وله تقديمها على المحظورات إذا احتاج إلى فعله لعذر كاحتياج خلق ولبس وطيب (وهي) أي الفدية (تسجلان) في التحقيق (قسم على التخيير وقسم على الترتيب فقسم التخيير كفدية اللبس والطيب ونقطة الرأس) لأن الذكر والوجه من الاتى (وازالة أكثر من شعرتين أو) قتلياً أكثر (من ظفرين والابناء بنقرة والمباشرة بغير ازال من تخيير) الفرج في فدية اللبس والطيب ونقطة الرأس وإزالة أكثر من شعرتين أو ظفرين والابناء بنقرة (بيد ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين) منهم (مذبر) فقط (أو نصف صاع من غيره) أي من تمر أو شعير (ومن التخيير براه الصيد بخير فيه) من وجبت عليه الفدية (بين) ذبح (المثل) للصيد (من السم أو تقويم المثل) يحمل (الثالث) أي تلف الصيد أو يقرب محل التلف (ويشترى بقيمته طاء ما يجزئ) أخرجه (في النقرة) كواجب في كفارة (فصام كل مسكين مذبرا أو) يطعم كل مسكين (نصف صاع من غيره) أي غير البر (أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما) والاصل في ذلك قوله جلا وعلايا بها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية (وقسم الترتيب كدم المنعة) وهو دم نسك لاجبران يجب بسبعة شروط أحدها أن لا يكون من حاشرى المسجد الحرام وهم أهل مكة والحرم ومن كل دون مسافة قصر الثاني أن يعقر في أشهر الحج والاعتبار بالشهر الذي أحرمت فيه الثالث أن يحج من عامه الرابع أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر الخامس أن يحصل من العمرة قبل إحرامه بالحج السادس أن يحرم بالعمرة من الميقات أو من مسافة قصر فأكبر عن مكة السابع أن ينوى التمتع في ابتداء العمرة أو أنساها ولا يعتبر ككون التمسكين عن واحد (و) دم (القران و) دم (ترك الواجب) كترك الأحرام من الميقات (و) دم (الأسرار والوطء ونحوه فيجب على من تمتع) استوفى الشروط السبعة (وقارن ونارك واجبه دم فان عدمه) أي عدم المتمتع والقارن الهدى (أو) عدم (ثمنه صام ثلاثة أيام في الحج) قيل معناه في أشهر الحج وقيل في

وقت الحج (والأفضل كون آخرها) أي آخر الثلاثة أيام (يوم عرفة) ووقت وجوب صوم الأيام الثلاثة وقت وجوب الهدى (وتصح أيام التشريق) لقول ابن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهما لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري (و) صام (سبعة) إذا رجع إلى أهله) وإن صام السبعة قبل أن يرجع إلى أهله بعد إتمام الحج أجزأه لكن لا يصح أيام منى لبقاء أيام الحج (ويجب على محصر دم) ينحره بنية التحلل وجوباً بمكانه (فإن لم يجد) هدياً (صام عشرة أيام) بنية التحلل (ثم حل) وليس له التحلل قبل ذلك (ويجب على من وطئ في الحج قبل التحلل الأول أو أنزل منى مباشرة أو استقام أو تقبيل أو لمس بشهوة أو تكرار نظر بدنة) فإن لم يجدها (أي البدنة) صام عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) من أفعال الحج كدم المتعة لقضاء الصلابة رضي الله عنهم (و) يجب في الوطء (في العمرة) إذا أفدها قبل تمام السعي شاة ولا يقدها الوطء بعد الفراغ من السعي وقبل حلق كالوطئ في الحج بعد التحلل الأول ويجب المضى في فاسدها والقضاء فوراً (والتحلل الأول) من الحج (يحصل باثنين من) ثلاثة (رمي وحلق ووطوف) ويحل له بالتحلل الأول (كل شيء إلا النساء) التحلل الثاني (يحصل بما بقي مع السعي) إن لم يكن سعي قبل

«فصل» والصيد الذي له مثل من النعم يجب فيه ذلك المثل وذلك (كالنعامة وفيه ابنة) روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية (وفي سائر الوحش) بقرة (و) في بقرة بقرة) روى ذلك عن ابن مسعود (وفي الضبع كبش) قال الإمام حاكم فيه إرسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش (وفي الغزال شاة) روى ذلك عن علي وابن عمر (وفي الوبر) وهو دويبة كحلاء دون السمور لا ذنب لها جدي (و) في الضب جدي له نصف سنة وفي البربوع جنة لها أربعة أشهر (وفي الأرنب عناق) وهي الأنثى من أولاد الغز (دون الجفرة وفي الحمام) أي في كل واحدة من حمام (وهو) أي الحمام (كل ماءب الماء) أي وضع منقاره فيه وكرع وهدر (كألقاها والورش والقواخت ذاة وما لا مثل له) وهو سائر الطيور ولو أكبر من الحمام (كالأوز) يفتح الهمة والواو وتشديد الزاي (والجباري والخل) والكبير من طيور الماء (والكركي) تجب (فيه قيمته مكانه)

«فصل» ويحرم صيد حرم مكة وحكمه حكم صيد الأحرام) فيحرم على المحل إجماعاً في أنلاف فيه شيئاً ولو كان المثل كافر أو صغيراً أو عبداً فعليه ما على المحرم ولا يلزم المحرم جزاء أن (ويحرم قطع شجره) حتى ما فيه من ضره كعوسج وشوك وسوالف ونحوه إلا الباس وما زال منه هل غير آدمي أو أنكره ولم يبين والا لأذخر والكجاة والقعق والالقمرة والامازرعه آدمي من بقل ورياحين وشجر غرس من غير شجر الحرم فيباح أخذه والانتفاع به (و) يحرم قطع (حشيشه والحل والحرم في ذلك سواء فيضمن الشجرة الصغيرة عرفاً) إن قلعت أو كسرت (بشاة) يضمن (ما فوقها) من الوسطى والكبرى (ببقرة) يضمن (الحشيش والورق بقيته) ويضمن غصن بما نقص فإن اختلف شيء منها سقط ضمانه ويحرم صيد حرم المدينة وحشيشه وشجره إلا الحاجة ولا جزاء فيما حرم من ذلك (ويجزى عن البدنة بقرة كعكسه) أي كما تجزى البقرة عن البدنة تجزى البدنة عن البقرة (ويجزى عن سبع شياه بدنة أو بقرة والمراد بالدم الواجب) حيث أطلق

(ما يجوز في الحصى) وهو (جذع ضان أو ثني معز) وباقى (أو سبع بدنة أو سبع شقرة) فأنذبح
أحدهما فأنزل وتجب كلها

• (باب أركان الحج وواجباته) •

(أركان الحج أربعة الأول الاحرام وهو يجزئ البنية) أي بنية التمسك وإن لم يتحرم من
ثلبه الحرمة على الحرم (فمن تركه) أي الاحرام بالنية (لم يفتد حجة) الثاني (من أركان الحج
(الوقوف بعرفة) وكما هو موقف الابطن عرنة (ووقته) أي الوقوف (من طلوع غروب عرفة)
واختار الشيخ وغيره وسكى اجاعاس الزوال يوم عرفة (الى طلوع غروب الصبح) حصل
في هذا الوقت بعرفة لحظتها واحدة وهو أهل (للقوف بان يكون من أركان الحج
(ولو مارا) بها (أو نائما أو سائرا أو جاهلا لم يفتد حجة) وأجزأ عن حجة الاسلام أن كان
سرا بالعمارة لا بغيرها (أو كان سكرانا) لعدم عقله (أو مجنوننا أو غمى عليه)
الآن يقيموا وهم من قبل خروج وقت الوقوف وكذا الوافق أو بعد الدفع منها وعادوا فوقفوا
بها في الوقت (ولو وقف الناس كلهم أو وقف الناس كلهم (الاقليل في اليوم الثامن أو وقف
الناس كلهم أو كلهم الاقليل في اليوم (العاشر خطأ) فيهما لا عدا (أجزأهم) الوقوف
(الثالث) من أركان الحج (طواف الافاضة) ويسمى طواف الزيارة والصدر لقوله تعالى
وايطوفوا بالبيت العتيق وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج (وأقل وقته) أي طواف
الافاضة (من نصف ليلة العرلى وقف والا) بان لم يكن وقف (ة) أو ليله حقه (بعد الوقوف
ولاحدا لا آخره) والافضل يوم التمر (الرابع) من أركان الحج (السعي بين الصفا والمروة
وواجباته) أي الحج (سبعة الأول الاحرام من الميقات) المعتبرة (و) الثاني (الوقوف بعرفة) إلى
العروب لم يوقف هارا (و) الثالث (المبيت ليلة العرلى) إلى بعد نصف الليل (ان وافاها
قبله (و) الرابع (المبيت بمكة) أيام (التشريق) الخامس (سعى الجمار مرتين) بان يرى
أولا التي إلى مسجد الحديف ثم الوسطى ثم العقبة فان تركه لم يجزه (و) السادس (الحلق
أو التقصير) السابع (طواف الوداع) قال الشيخ وطواف الوداع ليس من الحج واما
لكل من أراد الخروج من مكة والرمي والاضطباع ونحوهما مستل للحج (وأركان العمرة ثلاثية)
الأول (الاحرام) الثاني (الطواف) الثالث (السعي) بين الصفا والمروة (وواجبها) أي
العمرة (شيثان) الأول (الاحرام) من الميقات (الحلق أو التقصير) من أي واحد
منهما فقدمنا في الواجب (والاستنوت كالبيت بمعنى إليه عرفة وطواف القدوم) لأنه فرد والعارن
وهو ثنية الكعبة (والرمي في الثلاثة أشواط الأول منه) أي من طواف القدوم لغير ركب
وسا مل معذور وساء ومحرم من مكة أو من قريبها فلا ينسن (والاضطباع فيه) أي في طواف
القدوم فيجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفه على عاتقه الايسر (وتجوز الرجل من
المحيط عند) ارادة (الاحرام) يسن لمزيد الاحرام (لبس ازار أو رداء أو يمين) لمزيد
خير ثيابكم البياض (تطيفين) جديدين أو غسيلين فالرداء على كتفيه والازار في وسطه
ويجوز في ثوب واحد (و) تسن (التلبية) وابتدأها (من حين الاحرام) ويسن ذكر نكته فيها
والاكتراثها (الى أول الرمي) أي رمي جرة العقبة (فمن تركها) من الأركان المتقدمة أو ترك

النية لركن كذا وفوضى (لم يتم حجة الابه) لكن لا بد منه ذلك بالا حرام بها كان أو عورة
(ومن تركها جبا) لحج أو عورة ولو سهوا (فعله دم وبه حجة صحيح ومن تركه سنونا فلا شيء عليه)
ويكره ان يقال حجة الوداع

❦ (فصل في شروط صحة الطواف احدى عشر) شيئا الاول (النية) كسائر العبادات (و) الثاني
(الاسلام) (و) الثالث (العقل) (و) الرابع (دخول وقته) وتقديم (و) الخامس (ستر العورة) كما تقدم
(و) السادس (استناب النجاسة) لانه صلاة (و) السابع (الطهارة من الحدث) للطفل دون التميز
والطهارة من النابت فتشترط قال في شرح الاقناع وظاهره حتى للطفل (و) الثامن (تكميل
السبع) (و) التاسع (جعل البيت عن يساره) (و) العاشر (كونه ماشيا مع القدرة) على المشي
(و) الحادي عشر (المواالة فيسأله حدث فيه وكذا لقطع طويل وان كان) القطع (يسيرا
أو أقيمت الصلاة أو حذر جنازة صلى وبني من الحجر الاسود وسننه) أي الطواف عشر
(استلام الركن اليماني بيده اليمنى وكذا) يسر استلام (الحجر الاسود وتقيمه) والاضطباع
والرمل والمشي في موضعه (والدعاء والذكر والدخول من البيت) فلو طاف في المسجد وكان بعيدا
عن البيت صح فان طاف خارج المسجد لم يصح (والركعتان بعده) أي بعد الطواف

❦ (فصل في شروط صحة السعي ثمانية) الاول (النية) لحديث انما الاعمال بالنيات (و) الثاني
(الاسلام) (و) الثالث (العقل) (و) الرابع (المواالة) والمرأة لا ترقى الصفا ولا المروة ولا تسعي
شديدا (و) الخامس (المشي مع القدرة) (و) السادس (كونه بعد الطواف ولو) كان الطواف
الذي تقدم عليه (مسنونا كطواف القدوم) (و) السابع (تكميل السبع) (و) الثامن
(استيعاب ما بين الصفا والمروة) فان لم يرقه ساقا السبق عقب رجليه بأسفل الصفا وأصابهما
بأسفل المروة ثم ينتقل الى الصفا فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه الى الصفا
يفعل ذلك سبعا يحسب بالذهاب سبعة وبالرجوع سبعة بفتح الصفا ويحتمل بالمرورة (وان
بدأ بالمرورة لم يعد بذلك الشوط) لخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم (وسننه)
أي السعي (الطهارة وستر العورة والمواالة بينه وبين الطواف وسن ان يشرب من ماء
زمر لما أحب) لحديث جابر رضي عنهما زمر ما شرب له رواه ابن ماجه وفيه ضلع منه زاد
في التبصرة (ويرش على يديه وتوبه ويقول بسم الله اللهم اجعل لنا نفعاً ورزقاً واسعاً ورياً)
بفتح الراء وكسرهما (وشبعا) بكسر الشين وفتح الباء وكسر هاء وسكونها (وشفا من كل داء
وأغسل به قباي وأملأ من خشيتك) زاد بعضهم وحكمتك (وتسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه
وسلم وقبر صاحبيه رضوان الله وسلامه عليهما) بعد الفراغ من الحج قال ابن نصر الله لازم
استحباب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم استحباب شد الرحال اليها لان زيارته للعلاج به حجة
لا تمكن بدون شد الرحال فهو كالتمسك به استحباب شد الرحال لزيارته صلى الله عليه وسلم
(وتستحب الصلاة بمسجده صلى الله عليه وسلم وهي) فيه (بأف صلاة وفي المسجد الحرام عائة
ألف) صلاة (وفي المسجد الأقصى بمائة مائة) صلاة

❦ (باب النوات) ❦

وهو سبقي لا يدرك (والاحصاد) الحبس (من طاع عليه فجر يوم النحر ولم يقف به رقة لعذر

حصر أو غيره فانه الحرج في ذلك العام لا تحصر من الوقوف وسقط عنه توابع الوقوف كبيت
 بردقصة ومضى ورمى جمار (وانقلب احرامه هجرة) فيطوف الى حى ويصلق أو يصير سوا كان
 قارنا أو غيره ان لم يتحرر البقاء على احرامه ليخرج من القابل (ولا تجزى) هذه العمرة التي استلب
 احرامه اليها (عن عمرة الاسلام فيتحلل بها وعليه دم) ان لم يكن اشترط أو لا هذى شاة أو يبيع
 بدنة (و) عليه (القضاء) ولو كان الحج القائل (فى) العام (القابل) لان الحج يلزم
 بالشروع فيه فحصره كالتذرع بخلاف سائر التطوعات (لكن لو صدع عن الوقوف فيتحلل قبل فواته
 فلا قضاء) عليه (ومن حصر عن الميت ولو) كان الحصر (بعد الوقوف) أو منع من دخول
 الحرم طمأ أو حبس أو أعى عليه ولم يكن له طريق آمن الى الحج وفات الحج (فيح هديا) أى شاة
 أو سبع بدنة (بنية التحلل) أى شوى به التحلل وجوبا (فان لم يجد) المحصر هديا (صام عشرة أيام
 بنيته) أى نية التحلل (وقد حل) ولا اطعام فيه (ومن حصر عن طواف الافاضة فقط وقد روى
 وحلق لم يتحل حتى يطوف) فلا فاضة بفعل الطواف لان احرامه اعماوع النساء والشرع
 انما ورد بالتحلل من الاحرام التام الذى يحرم جميع شطراته ومتى زال الحصر أقر بالطواف
 وقدم حجه (ومن شرطه ان يبتدأ احرامه ان يحل حيث حبسته أو قال) في ابتداء احرامه (ان
 مرحت أو عجزت أو ذهبت فنتقن ان أحل كان له ان يتحلل) اذا وجد الشرط (متى شام من غدير
 شى ولا قضاء عليه) لانه اذا شرط شرطا كان احرامه الذى فعله الى حين وجود الشرط فصار
 بمنزلة من أكمل أفعال الحج

• (باب الاضحية) •

(وهى سنة مؤكدة وتجب الاضحية بالذرة) كقوله هذه صدقة قال فى الموبى والتبصرة اذا
 أوجبها بالذرة الذبح كقوله على ذبحها الزم وتفرقته على الفقراء (و) تعين (بقوله هذه أضحية)
 فتصير واجبة بذلك كما يعنى العبد يقول سيده هذا امر لوضع هذه الضيقة له شرعا (أو لله) ولو أوجبها
 ناقصة نقصا يمنع الاجراء لم يزم ذبحها ولم تحزم عن الاضحية الشرعية ولكن بناب على ما يتصدق
 به منها (والأفضل) فى الاضحية (الابل فالقرفا لعنم) ان اخرج كمالا ثم بلى ذلك شركا فى بدنة
 أو بقرة (ولا تجزى) الاضحية (من غيرها الثلاثة) والواحد شى ولا من أحد أبويه وحشى
 (وتجزى الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعياله) قال صالح قلت لابي يضى بالشاة عن أهل
 البيت قال ثم لا بأس قد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين يقال بسم الله اللهم هذا عن محمد
 وأهل بيته وقرب الأشر وقال بسم الله اللهم هذا منك ولك عن وحيد من أمى (وتجزى البدنة
 والبقرة عن سبعة) فى قول أكثر أهل العلم ومعتبر ذبحها عنهم (وأقل من ما يجزى من الضأن ماله
 نصف سنة) ويهى بذنعا قال الخرقى جمعت أى بقول سألت بعض أهل البادية كيف يعرفون
 الضأن اذا أجدع قالوا لا تزال الصوفة قائمة على ظهره مادام تحلها فإذا ماتت الصوفة على ظهره
 علم انه قد أجدع (ومن المزمع ماله سنة) كماله لانه قبل ذلك لا يفتح (ومن البقر والجوامس
 ماله ستان ومن الابل ماله خمس سنين) كوامل (وتجزى الجمل) فى الاضحية والهدى وهى
 التى لم يخلق لها قرن (والبراء) وهى التى لا ذنب لها خلقه أو مقطوعا (والخصى) وهو ما قطعت
 خصيناه أو رشتا (و) تجزى (الحامل) من الثلاثة كالحائل (وما خلق بلاذن أو ذهب

انصف اليه أو اذنه) وقد كره معيبة اذن بخرق أو شق أو قلع انصف أو أقل وكذا قرن و (لا تجزى) (بينه المرض ولا) تجزى (بينه العور بأن انخسف عنها ولا فائضة العينين مع ذهاب ابصارهما) لان العصى يمنع مشيها مع رفقتها وينع مشاركتها في العلف (ولا يجتمع وهى الهزيمة التى لا تخفىها ولا) تجزى (عرجاء وهى التى لا تطبق مشيا مع صعيقة ولا) تجزى (هتاء وهى التى ذهبت شياها من أصلها) ذكره جماعة وقال فى التلخيص وهو قياس المذهب (ولا عصابة وهى ما انكسر خلاف قرنهما) قاله فى المستوعب والتلخيص (ولا خصى محبوب ولا عصابة وهى ما ذهب أكثر اذنه أو قرنهما) لان الاكثر كالكل

* (فصل فى وسن شجر الابل فائضة) معتقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة فى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر (و) يسن (ذبح البقر والغنم على جنبها الايسر موجهة للقبلة) قال الله تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة (ويسمى حين يحرك يده بالقل) وجوبا وبأى حكم ما اذا نسى فى الزكاة (ويكبر) استحبابا (ويقول اللهم هذا لك ولك) فان اقتصر على التسمية ترك الافضل واجزا (وأول وقت الذبح) لا فضيحة وهدى تطوع ونذر ودم منعة وقران (من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد) لمن صلى (أو) من بعد (قدرها) أى قدر الصلاة (لمن لم يصل فلا تجزى قبل ذلك) ويستمر وقت الذبح نهرا و ليلا الى آخر ثلثى أيام التشريق فان فات الوقت أى وقت الذبح على من عليه واجب (قضى الواجب) وفعل كالاداء (وسقط التطوع) بخروج وقت الذبح لان المحصل للقضية الزمان وقد فات فلو ذبحه وتصدق به كان لما تصدق به لا لأخصه فى الاسع (وسن له) أى للمهدى (الا كل من هدى التطوع) لقوله تعالى فكلوا مما هنأوا أقل أحوال الامر الاستحباب والمستحب ان يأكل اليسير (وله الا كل (من أخصبته) وله التزود والا كل كثيرا (ولو واجبة) ولا يأكل من هدى واجب ولو كان ايجابه بنذرا أو قربة (ويجوز) الا كل (من) دم (المنعة والقران ويجب) على المضحى (ان يتصدق بأقل ما يقع عليه اسم اللحم) فان أكلها كاهضن أقل ما يقع عليه اسم اللحم بمثل لحمها (وبعتة بملك الفقير فلا يكتفى اطعامه) كالواجب فى الكفارة ومن مات بعد ذبحها قام وارثه مقامه فى الاكل والصدقة والا هداه (والسنة ان يأكل من أخصبته ثلثا ويهدى ثلثها ويتصدق بثلثها) نص عليه لقول ابن عمر الهدايا والضحايا ثلث لك وثلث لاهلك وثلث للمساكين لقوله تعالى فكلوا مما هنأوا وأطعموا القانع والمعتر فالقانع السائل والمعتر الذى يعتريك أى يعتريك لك لتطعمه ولا يسأل وقال ابراهيم وقتادة القانع الجالس فى بيته المتعفف يتنعم عليه طى ولا يسأل والمعترا السائل (ويحرم بيع شئ منها) أى الذبيحة هديا كانت أو أخصبته ولو كانت تطوعا لانها اتعتبت بالذبح (حتى) انه يحرم عليه ان يبيع شيا (من شعرها ووجانها) وجعلها بل يتنعم بذلك أو يتصدق به (ولا يهدى الجزاء بأجرته منها شيا) للخبير ولا يبيع لبعض لحمها ولا يصح (وله اعطاؤه) منها (صدقة وهديته) لانه فى ذلك كفره بل هو أولى لانه باشرها وناقت نفسه اليها (واذا دخل العشر حرم على من يفضى أو يفضى عنه أخذ شئ من شعره أو ظفروه أو بشرته الى الذبح) ويزول التحريم ببيع الاول من يفضى باعداده (تنبيه) لا يمتنع عليه النساء والطيب واللباس (وبسن الخلق بعده) أى الذبح فان أخذ شيا من شعره أو ظفروه أو بشرته تاب الى الله تعالى لوجوب التوبة من

كل ديب قال في شرح الاقناع قلت وهذا اذا كان لعبد سرور والافلا ثم كالحرم وأولى انتهى
ولا فدية منه

(فصل في العقيقة) • فسر ها اما سارني الله تعالى عنه ورثني عنه بانها الذي فيه
انتهى (وهي) التي تذبح عن المولود (سنة) مؤكدة (في حق الاب) فلا يعق غيره (ولو)
كان الاب (مهررا) غنيا كان الولد وقيرا (و) المسنون ذبحه (عن العلامة شاتان) متقاربتان
سناوهما فان تذرنا و واحدة فان لم يكن عند الاب شي اقرب من وعن قال احمد بن حنبل
الله عليه لانه احباسة قال الشيخ رحمه الله له وفاة ولا يعق عن نفسه اذا كبر (وعن الجارية شاة)
لا على الصبي من أحكام الذكور (ولا تجزئ مائة ولا بقرة الا كاملة) فلا يجزئ فيه اشرك
وينوهم عقيقة (والسنة ذبحها في سابع يوم ولادته) الحديث مرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل سلام رعيته بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه وواه
اهل السنن كلهم وقال الترمذي حسن صحيح قال في المستوعب ويموت المسائل بمائة الهزار
ويجوز قبل السابع (فان فات في أربعة عشر فان فات في احدى وعشرين ولا تعتبر
الاسابيع بعد ذلك) بل يفعل في كل وقت لان هذا قضاء ولم يوقت كالاصحبة (وكرو للحم)
أي المولود (من دمها) واربط رأسه بزعفران ولا بأس وقال ابن القيم سنة وينزعها أعضاء
ولا يكسر عظمها وطبخها أو فصل من اسراج لحمها بأقطع عظام ثم يطعم منها الاولاد
والمساكين والخيران (ويسمى الاذان في اذن المولود اليمنى) ذكر اكل أو أنى (حين يولد
والاقامة في) اذنه (البصري) عن الحسن بن علي مرفوعا من ولده مولود فأذن في اذنه اليمنى
وأقام في اذنه اليسرى دفعت عنه أم الصبيان ويحك بقرتان تنضغ بذلك جهادا خل فيه ويخرج
فنه حتى ينزل الى جوفه مباحث (وسم أن يحلق رأس العلامة في اليوم السابع) من ولادته
(ويتصدق بوزنه فضة) ولا يحلق رأس الجارية (ويسمى) المولود (فيه) والتسمية للاب ولا
بسمه غيره مع وجوده ويسمى أن يحبس اسمه (وأحب الاسماء) الى الله تعالى (عبد الله
وعبد الرحمن) وكل ما أضيف الى الله تعالى كعبد الرحيم وعبد القادر وتجوز التسمية بأكثر
من اسم واحد والاقتصار على واحد أولى (وتحرم التسمية بعبد غير الله كعبد النبي
وعبد المسيح) وعبد الكعبة وأما قوله عليه السلام أما من عبد المطاف فليس من باب الانشاء
التسمية بل من باب الاخبار بالاسم الذي عرف به المسمى والاخبار بمثل ذلك على وجه تعريف
المسمى لا يحرم فباب الاخبار أوسع من باب الانشاء (وتكره) التسمية بحرب ويسار وميادنة
وملح وشيروسر ورونة) وتجيح وبركة ورباح وكداما مبركة كالنقي والركي (الاباء)
الملائكة) فلان تكره التسمية بأسمائهم (و) كذلك التسمية بأسماء (الانبياء) كإبراهيم ونوح
ومحمد وصالح عليهم السلام (وان اتفق وقت عقيقة وافضه أجرات احداهما عن الاخرى)
مقتضاء اجراء احداهما عن الاخرى وان لم يتروها وبعبارة الاقناع ولو اجتمع عقيقة واحدة
ونوى بالاصحبة عنهما أجرات عنهما قال ابن القيم في كتابه قصّة الودود في أحكام المولود
كالوصلي ركعتين ينوي بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة أو صلى بعد الطواف فريضا أو سنة
مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف وكذلك لو ذبح المتمتع والساكن شاة يوم النحر أجرا عن دم

* (كتاب الجهاد) *

مصدر جهاد جهاد هو لفظة بذل الطاقة والوسع وشرعاً قتال الكفار (وهو فرض كفاية) ومعنى فرض الكفاية أنه إذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس وإن لم يقيم به من يكفي أم الناس كله (ويسن) بتأكد (مع قيام من يكفي به) لما روى أبو داود بإسناده عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من أصل الإيمان المكف عن قال لا إله إلا الله لا تكفروه بذنب ولا تشرجه عن الإسلام بعمل والجهاد ما مضى منه يعني الله تعالى إلى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والإيمان بالأقدار (ولا يجب الجهاد الأعلى ذكر) فلا يجب على أتقى ولا خفي مشكل (حر) فلا يجب على عبد (مسلم) لأن الإسلام شرط لوجوب سائر الفروع (مكاتب) لأن التكليف شرط لوجوب سائر الفروع (صحیح) بأن يكون مسلماً من العسكى والعرج والمرضى والآية الشريفة (واجب من المال ما يكفيه ويكفي أهله في غيبته) لقوله تعالى ولا على الدين إذا ما أتوا لتحملهم قلت لا جدماً أحلهم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون (ويجدم مع مسافة قصر ما يحمله) ولا تعتبر الرحلة مع قرب المسافة كاللحج ويعتبر أن يكون ذلك فاصلاً عن قضاء دينه وأجرة مسكنه وحوائجه كاللحج (وسن تشييع الغازي لا تلقبه) وذكر الأجرى استحباب تشييع الحاج ووداعه ومسئلته أن يدعو له (وأفضل متطوع به) من العبادات (الجهاد) قال أحمد لأعلم شيئاً من العمل بعد القرائن أفضل من الجهاد (وغزو البحر أفضل) من غزو البر لأن شهادة البحر تكفر كل ذنب حتى الدين (وتكفر الشهادة بجميع الذنوب سوى الدين) قال في الفروع قال شيخنا وغيره مظالم الديار كقتل وظلم وكافة وجج وقال شيخنا من اعتقد أن الحج يسقط ما وجب عليه من الصلاة والزكاة فإن يستتاب فإن تاب ولا يقتل ولا يسهط حق آدمي من دم وأموال أو عرض بالحج إجماعاً وتكفر طهارة وصلاة ورمضان وعرفة وعاشوراء الصغائر فقط (ولا يتطوع به) أي الجهاد (مدين) آدمي (لا وفاله) سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً (الاباذن غريمه) أو يدفعه له رهناً يمكن استيفاء الدين من غنمه (ولا يتطوع به) (من أحد أتوبيه محرم) (الاباذنه) لأن بر الوالد فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين يقدم فأما أن كانا غير مسلمين فلا إذن لهما وكذا أن كانا قريتين على الأصح وكذا أن كانا مجنونين لارضاح جد وجدة (ويسن الرباط) في سبيل الله تعالى (وهو لزوم الثغر) والثغر كل مكان يخيف أهله العدو ويخيفهم (للجهاد وأقله) أي الرباط (ساعة) قال أحمد يوم رباط وليلة رباط وساعة رباط (وتنماه أربعون يوماً) روى عن ابن عمر عام الرباط أربعين يوماً رواه أبو الشيخ في كتاب الثواب (وهو) أي الرباط (أفضل من المقام بمكة) والصلاة أفضل من الصلاة بالثغر (وأفضل ما كان أشد خوفاً) لأن مقامه به أرفع (ولا يجوز للمسلمين الفرار من) كفار (مُثلهم ولو) كان الكفار (واحداً من اثنين) كافرين ولو مع ظن تلف المتكفرين اقتتال أو تمحيضين إلى فئة (فإن زادوا) أي زاد الكفار (على مثلهم) أي على مثل المسلمين (جائز) للمسلمين الفرار (والهجرة واجبة) وهي الخروج من دار أهل الكفر إلى دار أهل الإسلام (على كل من عجز عن إظهار دينه بعمل يغلب فيه) ككفر أو البدع

المضلة) كثر فضوالاعتزال لان القيام بأمر الدين واجب على القادر والمهجر من ضرورة
الواجب ومحمته وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومحمل الوجوب ان قد در (فان قد در على
اظها اريدته) في العمل الذي يقبل فيه حكم الكفر والبدع المضلة (في) الهجرة في حقها
(مستوفى)

• (فصل في الاسارى من الكفار على قسمين قسم يكون رقيقا بمجرد السبي وهم النساء
والصبيان) والجائدين من كفاي وغيرهم (وقسم لا وهم الرجال البالغون المقاتلون والامام قسم
مختر) تخيير مسئلة واجتهاد في الاصلح لاختياره (بين قتل) لعدم قوله تعالى اقتلوا
المشركين (ورق) لانه يجوز اقرارهم على كفرهم بالخزبة فيلحق اولى لانه ابلغ في معادهم
(ورق) لقوله تعالى قاتلوا ما نابعد وما قاده (وذا بمال) للادوية الشريفة (أو بأسير مسلم)
لانه متى اتقه عليه وسلم قدى رجلين من اصحابه برجلين من المشركين من بني عقيل رواء أجد
والتمذى (ويجب عليه فعل الاصلح) من هذه الامور والمذكورة (ولا يصح بيع مسروق منهم)
أى من الاسارى (للكافر) ولو كان المسترق كافرا على الاصح (ويحكم باسلام من لم يبلغ) من
السبي (من أولاد الكفار عند وجود احد ثلاثة أسباب أحدها ان يلم احد أبويه خاصة)
أو اشتبه ولمسلم يولد كافر فيحكم باسلام ولد الكافر ولا يقرع كذا لا يقع ولد المسلم الكافر
(الثاني ان يعدم أحد هما ابدا) كزانية ولو كان كافرا فتأق يولد قالوا لمسلم نصا (الثالث ان
يسميه مسلم منشرداعن أحد أبويه) لان الدين انما يثبت له تعا وقد انشطت تبعته لأبويه
لأنقطاعه عنهم ما أخرجه عن دارهما ومصره الى دار الاسلام بغير السبي الم فمكان تابعه
في دينه (فان سباه ذمى فعلى دينه) قال في الانصاف لو سبي ذمى حريتا تبع - ايه حيث يتبع
المسلم على الصحيح من المذهب (أو سبي) حال كونه (مع أبويه فعلى دينهما) وذلك السبي له لا يبيع
اتباعه لأبويه في الدين بدليل ما لو ولد في ملكه من عبده وأمه الكافرين

• (فصل في من قتل قبلا) أو اتخذه (في حالة الحرب فله) أى المسلم (مليه) وكذا لو قطع
سلم من أهل الجهاد أربعة كادقانه يستحق عليه دون قاتله لان القاطع هو الذى
المسلمين شره (وهو) أى السلب (ما) كان (عليه) أى على الكافر المقتول (من ثياب وحلى
وسلاح وكذا ذابته التى قاتل عليها) أى والذى (عليها) أى فيكون لهما كان لأب - مع
ثياب وعلمة وقلنسوة ومنطقة ودروع ومعتروية خض وناج وأسورة وران وخف (وأما
نفقته) أى المقتول (ورحله وخيمته وخيشه) الدابة التى لم يكن راكبا حال القتال (فقضية)
ويجوز سلب القتلى وتركهم عراة • (تقريبه) يكره التلثم في القتال على أقل لأبليس عامة
ككريش نعام (وتقسم الفدية بين العائدين) الذين شهدوا الواقعة (فيعطى لهم أربعة
أخماسها للراجل) ولو كان كافرا (سهم) والفراس على فرس هجين) وهو ما أبوه فقط عرفى أو
مقرف وهو ما أمه فقط عريية أو برذون وهو ما أبواه بطينات (سهمان و) للفراس (على فرس
عربى) ويسمى العتيق (ثلاثة أسهم ولا يهم لغير انجيل) كالقبيلة والقبائل (ولا يسمهم
الآن) اجتمعت (فيه أربعة شروط) الأول (البالوغ) الثاني (العقل و) الثالث (الحرية
(و) الرابع (الذكورة فان احتل شرط) من هذه الشروط الأربعة (رضخ له ولم يسمهم)

فبشرحه لم يزقن وخفي وامرأة على ما يراه الامام الا انه لا يبلغ به را جمل سهم را اجل ولا لقارس
سهم القارس (ويقسم الخمس الباقي خمسة أسهم سهم لله تعالى ورسوله) صلى الله عليه وسلم
وذكر اسمه تعالى تبركاً لان الدنيا والآخرة له سبحانه وتعالى (بصرف مصرف التي) أى فى مصالح
المسلمين (وسهم لذوى القربى وسهم بنو هاشم وبنو المطلب) انشاء عهد مناف دون غيرهم من بنى
عهد مناف (حيث كانوا) أى يجب تعميمهم حسب الامكان ويجب تفرقه بينهم (للكرم مثل
حظ الانبياء) غنيهم وفقيرهم سواء جاهدوا ولا (وسهم لفقراء اليتامى وهم) أى واليتامى
(من لا أب له ولم يبلغ) الحلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد الاحتلام واعتبر فيهم الفقر
لان ذالاب لا يستحق والمال أنفع من وجود الاب (وسهم للمساكين) وهم أهل الحاجة
فدخل في عمومهم الفقراء فالفقراء والمساكين صنفان فى الزكاة وصنف واحد هنا وفى سائر
الاحكام ويعم به جميعهم فى جميع البلاد كسهم ذوى القربى واليتامى (وسهم لابناء السبيل)
وتقدم ذكرهم فى باب الزكاة

• (فصل) يذكر فيه أموال التي ومصارفها • (والتي) هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير
قتال كالجزية والغنائم وعشر التجارة من الحرب ونصف العشر من الذى وما تركوه) أى
الكفار للمسلمين (فزعاً) من المسلمين (أو ترك) عن ميت ولا وارث له يستغرق (وبصرفه) أى
مصرف ما ذكر من المال ومصرف خمس خمس الغنيمة (فى مصالح المسلمين) وذكر أجمد التي
فقال فيه لكل المسلمين وبين الغنى والفقر (ويبدأ بالأهلهم فالأهلهم من سد ثغر) بين فيه كفاية وهم
أهل القوة من الرجال الذين لهم منعة (وكفاية أهل) أى الأيام بكفاية أهل الثغور (وحاجة
من يدفع عن المسلمين) من السلاح والخيول (وعساة القناطر) أى الجبل ورواصلاح الطرق
والمساجد (ورزق القضاء) والائمة والمزدنيين (والفقهاء وغير ذلك) فمن يحتاج اليه المسلمون
(فان فضل شئ) عن المصالح (قسم بين أمراء المسلمين غنيهم وفقيرهم) لاداية ولانه مال فضل عن
ساحتهم فيقسم بينهم ويسمونه فيه كالميراث (ويبت المال ملك للمسلمين يضمنه متلفه ويتجرم
الاخذ منه بلا اذن الامام) لان تعيين مصارفه وترتيبها يرجع فيه الى الامام فانفقرا لاخذ
منه الى اذنه

• (باب) يذكر فيه بجهة من أحكام عقد الذمة •

ويجب اذا اجتمع شروطه (لا تعقد) أى لا يصح عقد الذمة (الا لاهل الكتاب) اليهود
والنصارى على خلاف طوائفهم (أو لمن له شبهة كتاب) يعنى انه يصح عقد الذمة أيضاً لمن له
شبهة كتاب (كالجوس) فانه يروى انه كان لهم كتاب فرقع قصاراهم بذلك شبهة كتاب (ويجب على
الامام عقدها) أى الذمة (حيث أمن مكرهم والتزموا التاربعة أحكام أحدها ان يعطوا
الجزية عن يدهم صاغرون) بأن يمتنون عند أخذها ويطلق قيامهم وتجرأ بديهم عند ذلك
وجوباً (الثانى أن لا يذكروا دين الاسلام الا بالخير) وبأنى ان من ذكر دين الاسلام بعد عقدها
يسوء فتنقض عهده (الثالث ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين الرابع أن تجرى عليهم أحكام
الاسلام فى ضمان أنفس ومال وعرض و) فى إقامة حد فيها يجرمونه أى يعقدون بجرمه
(كالزنا لا يباحون) أى يعقدون حله (كشرب الخمر ولا تؤخذ الجزية من امرأة) لان الجزية

بدل من القتل وقتل المرأة والصبي تمتع (و) لا تؤخذ الجزية من (سختي) لان الاصل براءة ذمتهم
 منهم اذ بان الحشى رجلا أخذت منه للمستقبل من الزمان دون ما مضى (و) لا جزية على (مجي)
 (و) لا (مجنون و) لا (قر و) لا (زمن و) لا (أعشى و) لا (شجعان و) لا (أراهب و) لا (معة) لا يتم
 لا يقتلون فلا تجب عليهم الجزية والراهب يؤخذ بما يدينه على يافته فلا يفتى بيده الا بامته
 (قطا و) من أدم منهم) أى عن تؤخذ منه (بعد الحول سقطت عنه الجزية) نص عليه وبذلك قوله
 تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وروى ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما عثر
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على المسلم جزية وراء الخلال

« فصل » ويجرم قتل أهل الذمة وأخذ ما لهم ويجب على الامام حفظهم) أى حفظ أهل
 الذمة (ومنع من يؤذيهم) من المسلمين (ويمنعون من ركوب الخيل) باكاف أو غيره ومن ركوب
 غير خيل بسرج (وحمل السلاح) ومن نقاب وروى ولعب بدوس وريح (و) يمنعون (من الحداث
 الكائنات) والبيع ومحمل يجتمعون فيه لصلاة (ومن شامأ ما هم منها) أى الكائنات والبيع
 (و) يمنعون (من اظهار المسكر) كسكاح الخاديم (والعبد و) اظهار (الصلب و) يمنعون من
 (ضرب الناقوس) وهو خشبة طويلة يصرب بها الصاري اعلاما للدخول في صلاتهم وتقصر
 نفسا لمن يات قتل فعل ذلك قاله في الصباح واطهار الجرح (ومن الجهر بكلامهم ومن الاكل
 والشرب سائر رمضان ومن شرب الخمر وأكل الخنزير ويمنعون من قراءة القرآن و) يمنعون من
 (شراء الخفاف وكتب الفقه والحديث و) يمنعون (من تعلية النمام على المسلمين) ولورضى يار
 المسلم تعلية عليه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسلام بهاء ولا يعلى عليه وبضم
 ما تلقاه قبل نهضة تعديده (ويلزمهم التمييز عنا بآبائهم) فليس اليهودى ثوبا عاليا ويشترقة
 على قلنسوته وعمامة ويلبس النصراني زنازا فوق ثيابه (ويكره لنا التشبيه بهم) قال في الاقياع
 والتشبيه بهم منتهى عنه اجماعا وتجب عقوبة قاعده وقال لما صارت العمامة الصخرية
 والرقاء والخرا من شعارهم حرم على المسلم لبسها انتهى (ويحرم القيام لهم) أى لاهل الذمة
 (وتصديهم في المجالس) الا ان ربحى اسلامهم احتاره النسخ (و) يحرم أيضا (بدايتهم بالسلام
 وبكيف أصبحت أو) وكيف (أسميت أو كيف أنت أو) كيف (حالك وتحرمت من منتهى وتغزيتهم
 وقيامتهم) وشهادة أعيادهم (ومن سلم على ذى) لا يعلم انه ذى (ثم علمه يسمن قوله) له (رد على
 سلامي وان سلم الذي) على المسلم (لزم رده فيقال) له (وعليكم وان شئت كادرسا لجا به) المسلم
 يهديك الله (وتكره مصافحته) أى ان يصافح مسلما نصا

« فصل » ومن أبى من أهل الذمة بدل الجزية أو أبى الصغار أو أبى الترام حكمنا) إذا حكم
 عليه بشئ سوا شرط عليهم ذلك أولا لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فقتل
 الصغار الترام أحكام الاسلام (أو زوجه أو أمه أو أباهم نكاح) نصا (أو قطع الطريق) لأنه لم
 يف بقتضى الذمة (أو ذكرا لله تعالى أو رسوله) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أو غيره
 أو نهضى على مسلم يقتل أو قسه عن دينه انتقض معها) لان هذا من رعي المسلمين أنشب
 ما لو قاتله لم لا يشذ مسلم ولا يباذنه بصر في تصرفه ولان أظهر منكرا أو رفع صوته بكلامه
 (ويحجر الامام به) ولو قال نبى (كلاسير) الحربى ونفذ حكمه (وماله في) لان المال لا يرمونه

في نفسه انما هو تابع للمالك حقيقته وقد انتقض عهد المالك في نفسه فكذا في ماله (و) من
انتقض عهده (لا ينتقض عهده نسائه وأولاده) ينتقض عهده (فان أسلم حرم قتله ولو كان سب
النبي صلى الله عليه وسلم).

(كتاب البيع)

وهو مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقا باحداهما أو بحال في الزمة للمالك على التأيد
غير بارقرض (و) (يعتقد) البيع بشروطه الآتية (لا) اذا كان (هزلا) لأن حقيقته لم ترد
ويقبل قول البائع ان البيع وقع هزلا أو تجبته بيمينه مع القرينة الدالة على ذلك (بالقول
(الدال على البيع والشراء) وصيغته القولية غير مختصرة في لفظ بعينه بل هي كل ما أدى معنى
البيع (و) (يعتقد) البيع (بالمعاطاة) فينقد البيع به بالقليل والكثير ومن صور بيع المعاطاة
(كعطفي بهذا الدرهم خيرا فبعضه البائع ما يرضيه) وهو ساكت أو يبيع البائع خذها
بدرهم فأخذها وهو ساكت ومن المعاطاة لو سأوه سلعة بثمن فقبول خذها وهي لك أو
أعطيتكها ونحو ذلك مما يدل على بيع وشراء (وشروطه) التي تتوقف صحتها عليها (سبعة)
أحدها الرضا به من المتبايعين وهو أن يأتي به اختيارا مالم يكن بيع تجبته أو أمانة بأن يظهر
بيع المريد باطنا بل أظهره مخوفان ظالم ونحوه ودفعه له فالبيع باطل وإن لم يقولوا في العقد
تجبته (فلا يصح بيع المكره بغير حق) كالذي يستولى على ملك رجل بالحق فيطلبه فيجده
أياه حتى يبيعه أمانا كرهه بحق كالذي يكرهه الخاكم على بيع ماله لو فاء دينه فبيعه صحيح
(الثاني) من شروط البيع (الرشد فلا يصح بيع) المجنون والسكران والنائم والمبرسم (و) (المميز
والسفيه مالم يأذن واهما) ولو في الكثير ويحرم أذنه لهما الغير مصلحة ولا يصح منه ما قبل هبة
وصصية بلا إذن ولي (الثالث) كون المبيع مالا والمال ما يباح نفعه في جميع الأحوال (فلا
يصح بيع الخمر) ولو كانا ذميين (والكلب) ولو كان مباح الاقتناء (والمينة) ولو لم يضر الاسمكا
وجراد أو جند بالجلد أكلها (الرابع) أن يكون المبيع ملكا للبائع وقت العقد وكذا الثمن
(أو مأذونه) أي لبايعه (فيه) أي في بيعه من مال ماله أو من الشارع كالأب يتصرف في مال ولده
الصغير وكلها كما يتصرف في مال اليتيم والغائب (وقت العقد) ولو ظن المالك أو المأذون له
عدم الملك والأذن له في بيعه لأن الاعتبار في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف
(فلا يصح بيع الفضولي) ولا شراؤه (ولو أجزى) تصرفه (بعد) أي بعد العقد (الخامس) القدرة
على تسليمه أي تسليم المبيع لأن ما لا يقدر على تسليمه شبه بالعدوم (فلا يصح بيع) العبد
(الآبق) (الآبق) (الشارد) سواء علم مكانه أو جهله (ولو) كان بيع الآبق والشارد (لنادر
على تحصيلهما) ولا يملك جاء الأمر بتأجيله أو يسمل أخذه منه ولا طائر يمكن بصعب أخذه منه
(السادس) معرفة الثمن والثمن (للمتعاقدين) (أما بالوصف) والبيع بالوصف مخصوص بما يجوز
السلم فيه (أو المشاهدة) له (حال العقد أو قبله) أي العقد (يسير) يعني إذا سبقت الرؤية
العقد يزمن لا تتغير العين فيه تغييرا ظاهرا فالعقد صحيح (السابع) أن يكون منجزا (فلا) يصح
البيع ولا الشراء (معلقا كبيعك اذا جاء رأس الشهر أو بيعك ان رضى زيد) ووجهه عدم
انعقاده كونه عقد معاوضة ومقتضى عقد المعاوضة نقل المالك حال العقد والشرط يمنع (و) يصح

بعت ذكلك ان شاء الله تعالى وهو المذهب (ومن باع معلوما بوجهه ولا يملكه ذرعه) (معدة واحدة) (صح في المعلوم بتسليمه) من الثمن (وان تعذرت معرفة المحمول ولم يسهل عن المعلوم) كقوله يعتك هذه الفرس وما في بطن هذه الفرس الاخرى (و) البيع (باطل) لان الجهول لا يصح بيعه به الله والمعلوم بوجهه ولا يملكه ولا يسد الى معرفته لان معرفته اعانت كونه بتسليم الثمن عليه ما والجهول لا يملكه فتقويه ويتعذر التسليم

• (فصل في بيع ولا يصح بيع ولا شراء في المسجد) قليلا كان البيع أو كثيرا (و) يحرم (و) لا يصح بيع ولا شراء (عن تلمذه الجمعة بعد ذكائها الذي عند المنبر) عقب جلوس الامام على الميزبانه الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وذروا البيع • (تنبيه) • قال المتع أو قبله لمن تهرله بعد بيعه انه لا يدر كها انتهى ويستثنى من ذلك مسائل اشترى اليها الامن حاجته كضطر الى طعام أو شراب وعربان وجد مائة وككف وهو متجهير ليت خيف فساد بئاً حراً أو وجود آية ونحوه يباع مع من لوز كذا عيب به ومركوب لعاجر عن الشيء الى وضع الجمعة أو ضرر اعتم قائدا ونحوه (وكذا) أي وكالبيع والشراء بعد ذكائها الجمعة الذي عند المنبر (لوتضابق وقت الصلاة المكتوبة) لوجود المعنى الذي منع المكلف من أجله البيع والشراء بعد ذكائها الجمعة وعلم من قوله بيع ولا شراء انه لو كان أحد المتعاقدين تلمذه الصلاة والاخر لا تلمذه كالعبد والمرأة اذا باعها واشترى ما يملكه بالجمعة بعد ذكائها انه لا يصح البيع في الاصح وكذا اذا وجت الايجاب قبل النداء والقبول بعده ويصح امصا بيع وبقية العتود كقرص وذهن وضمان ونكاح (ولا) يصح (بيع العبد أو العبيد لخصه خرا) ولا ما كول ومشروب ومشموم وقدر لم يشرب عليه أو به مسكرا (و) لا يصح (بيع البيض والبطور ونحوهما) كلبندقي (للقمار ولا) يصح (بيع السلاح) ونحوه كالترس والدرع (في الفتنة أو لاهل الحرب أو قطاع الطريق) اذا علم النافع ذلك من مشتريه ولو بشرائه لقوله تعالى ولا تعاووا على الائم والعاد وان لا يصح بيع أمة أو غلامان عرف بوطء ذرا أو غشاء (ولا) يصح (بيع قس) ذكر أو أنثى (مسلم لكافر) ولو وكيل مسلم (لا يفتق عليه) أي على الكافر لانه يمنع من استدامة ملكه عليه منع ابتداءه كالكساح اما اذا كان العبد المسلم يفتق على الكافر بالقرابة فانه يصح شراؤه على الاصح لان ملكه لا يستقر عليه واعا يفتق بمجرد ذلك في الحال وبرول المالك عنه بالكنية ويحصل له من منع الجزية اضعا ما حصل له من الاهلية بالرق في خطبة بديرة فان ملك الكافر رقيقا مسلما بارث أو غيره أجبر على ازالة ملكه عنه ولا مكنتي مكاتبته ولا يبيع بجبار (ولا) يصح (بيع بالتسوين على بيع المسلم) زمن الجبارين (صكقوله لمن اشترى شيئا بعشرة أعطيتك مثله بتسعة) أو انا أعطيتك شيئا بمائة أو يعرض عليه مائة يرغب فيها المشتري ليشتريه ليشفع البيع ويعتد به (ولا) يصح أيضا (شراء عليه) أي على شراء المسلم (كقوله لمن باع شيئا بتسعة عدي فيه عشرة) وكذا اقتراضه على اقتراضه بأن يعقد القرض معه فيقول له آخرا قرضتي ذلك قبلي تقيضه للقول بمنسخته ويدفعه للثاني وكذا اتم ايه على اتم ايه وطلبه في الولايات بعد طلب غيره ونحو ذلك وكذا المساقاة والمراعاة والمعاملة ونحو ذلك كلها كبيع محرم ولا تصح اذا سبقتا للعير قياسا على البيع لما في ذلك من الايداء (واما السوم على موم المذموم مع الرضا الصريح) من

البائع فخرام وهو ان يتساو ما في غير المدة اذ حتى يحصل الرضا من البائع فاما المزايدة في المداواة
فجائزة وعلمنا تقدم ان السوم على سوم المسلم مع عدم رضا البائع لا يحرم (و) اما (بيع المصحف)
فخرام ولو في دين لان في بيعه استاذ الله وترك التعظيم ولا يصح لكاثر (و) اما بيع (الامة التي
يطؤها قبل استبرائها فخرام وبيع العقد) في السوم على السوم وفي بيع المصحف اذا كان
المشتري مسلما وفي بيع الامة التي يطؤها قبل استبرائها (ولا يصح التصرف) ببيع وهبة
وغيرهما (في المقبوض بصدق فاسد ويضمن هو وزادته كغصوب) اذا تلف أو تلفه مالم يدخل
في ملك القابض كالمقبوض على وجه السوم فان كان مملوفا ضمنه بمسئله أو ممتقة وما بقية لكن
لا يشتري غرة شجرة شراء فاسد او خلى البائع بينه وبينها على شجرة لم يضمنه بذلك لعدم ثبوت يده
عليه ذكر بعض أصحابنا انه محل وفاق قاله ابن رجب في القواعد

«(باب) مضاف الى (الشروط في البيع)»

والشروط جمع شرط والشروط في البيع والاجارة والنسكة الزام أحد المتعاقدين الآخر
بسبب العقد ماله فيه غرض صحيح وتعتبر مقارنته للعقد (وهي) أي الشروط في البيع (قسمان)
الاول (الصحيح لازم) ليس لمن اشترط عليه فكه (و) الثاني (فاسد مبطل للبيع) من أصله (فالصحيح)
ثلاثة أنواع الاول ما يقتضيه العقد كشرط تقابض وحاول ثمن وقصر فكل فيما يصير اليه من
ثمن ومثمن ورده بعيب قديم ولم يذكر المواف رجه الله تعالى هذا النوع لانه لا أثر له الثاني
(كشرط تأجيل) كحل (التمن أو) تأجيل (بعضه) أي بعض الثمن الى أجل معلوم (أو) شرط
(رهن أو ضمن معين) أي الرهن والضمين وشمل هذا ما لو اشترط رهن المبيع على ثمنه وهو
كذلك في المذموم ولو قال بائع بعثك هذا بكذا على ان ترهنيه على ثمنه فقال اشتريت وترهنتك
على الثمن صح الشراء والرهن (أو شرط) المشتري على البائع (صفة في المبيع ك) كون
(العبد) المبيع (كاتباً) أو خلاً أو خصياً (أو صانعاً) في صفة معينة (أو مسلماً) كون (الامة
بكر أو) الامة (تحيض والداية هملاجه) بكسر الهاء والهمزة هملاجه شبيهة به في سرعة (أو) اشترط
الداية (لبونا) أي ذات لبن أو غزيرة اللبن لأنها تلجب في كل يوم كذا (أو حامل) لأنها تلجب في وقت
كذا (والفهد) صبيودا (أو البازي صبيودا) أي معلما والارض خراجها كذا في كل سنة والطير
مضوناً أو يبيض أو يبيض من مسافة معلومة لان في اشترط هذه الصفات كاه اقصدا صحيحا
وتختلف الرغبات باختلافها فلو لم يصح اشترط ذلك لفانت الحكمة التي شرع لاجلها البيع
فلهذا يصح الشرط وكذا لو شرط ان الطائر يصيح في أوقات معلومة كعند الصباح أو عند المساء
لان يوقفه للصلاة وأنه يصيح عند أوقات الصلوات (فان وجد الشرط) بأن حصل ان اشترط
شرطه (لزم البيع) أي صار لازماً (والا) بأن لم يحصل له شرطه (فلا يشتري التسخ أو أورش فقد
الصفة) أي فسح البيع فقد الشرط لكن اذا شرط أن الامة تحيض فلم تحض قال ابن شهاب
فان كانت صغيرة فليس بعيب لانه يرجح زواله بخلاف الكبيرة النوع الثالث من الشرط الصحيح
ما أشار اليه بقوله (و) يصح ان يشترط البائع على المشتري منفعة ما باعه (شبه رطوبة ودواعيه
كتقبيل ونحوه فان هذا لا يصح استثناءه بخلاف (مذمة مقاومة) تنفع معلوما (كسكنى الدار)
المتاعة (شهر) أو أقل منه أو أكثر (وحلان الداية) بعيراً أو غيره (الى محل معين) وكاستثناء

خدمة العبد المبيع مدة معلومة والباقي أبداً ما استنداه من النفع وإعارته لمن يقوم مقامه
 كالعين المؤجرة لأن ليستأجرها أجزأتها وإعارته الأمل هو أكثر منه ضرراً وإن تلفت العين
 المستقاة منها قبل استيفاء بائع النفع بغير اشتراط وتفریطه لزمه أجر مثله لأن تلف المبيع بغير
 فعل المشتري أو تفریطه (و) يصح (أن يشترط المشتري على البائع) نفسه (محل ما باعه) من حطب
 وغيره إلى محل كذا بشرط الحمل إلى منزله والبائع لا يعرفه لم يصح الشرط كما لو استأجره لذلك
 ابتداءً فإنه في شرح المتهنى قال في شرح الاقتناع بعد ذلك وظاهره صحة البيع وعليه فيثبت له
 الخيار (أو تكسيرة أو خياطته) بصفة معينة (أو تفصيله) وإن أقام البائع مقامه من يعمل
 العمل له ذلك لأنه بمنزلة الأجير المشترك وإن أراد بديل العوض عن ذلك العمل لم يلزم المشتري
 قبوله وله طلبه بالهمل لأنه أزم نفسه به وإن أراد المشتري أخذ العوض عن العمل وأبى البائع
 لم يلزم البائع بذله فإن تراضيا على ذلك جاز وإن تعذر جاز أن يقيم مقامه من يعمل والأجرة على البائع
 بعوض النفع المشروط عليه وإن تعذر عرض أقيم مقامه من يعمل والأجرة على البائع
 كالأجرة

• (فصل في الفساد المبطّل) للعقد من أصله (كشرط بيع آخر) كان يقول بعثتك هذه القوم
 على أن تبعني هذا الثوب (أو) شرط (مكلف) كبعثتك على أن تسلمني كذا (أو) شرط
 (قرض) على أن تقرصني كذا (أو) شرط (أجرة) كبعثتك على أن تويزني دارك بكذا (أو) شرط
 (شركة) كبعثتك على أن تشاركني في فرك (أو) شرط (صرف الثمن) كبعثتك هذا بعشرة فتابر
 على أن تصرفها إلى بدراهم أو شرط صرف غير الثمن كبعثتك هذا بكذا على أن تصرف لي مائة
 دينار بدراهم (وهو) أي وهذا النوع هو (بعثان في بيعه المهني عنه) قال أحمد رحمه الله
 واليهي يقتضي الفساد (وكذا كل ما كان في معنى ذلك من مثل أن) يقول بعثتك على أن (ترجوحي
 ابنتك أو على أن أزوجك ابنتي أو تسقني على عدي أو دابتي) أو على حتى من ذلك قرضاً ومجاناً
 مقبض على كلام أحمد وليس هو مقوله قال ابن مسعود وصفتان في صفة ربا ولا نه شرط عقد
 في عقد فلم يصح كسكاح الشغار • (تنبيه) • لو شرط المشتري على البائع أنه إذا فاق المبيع
 والأردقه أو شرط البائع على المشتري أن لا يبيع المبيع أو لاجهه أو لا يبعثه أو أن أعطه فلولاً له
 أو شرط البائع على المشتري أن يفعل ذلك أو شرط عليه وقف المبيع فالشرط باطل والبيع صحيح
 إلا بشرط العتق فإنه صحيح ويجبر المشتري على العتق إن أباه فإن امتنع المشتري من العتق أعتقه
 كما حكم عليه (ومن باع ما) أي شيئاً (بذرع) كارس وثوب (على أنه عشرة) من الأذرع أو الأشتاب
 (فبان) البيع (أكثر) من عشرة (أو أقل) منها (صح البيع ولكل) من البائع والمشتري
 (الصح) إلا أن المشتري إذا أعطى الرائد بلا عوض ولا فسخ له لأن البائع زاد وخير وإن اقتدا
 على أمضائه لم يترتب عوض جاز وإن أبى أو أقل فالبيع صحيح والقصص على البائع ولم يترتب الفسخ وله
 أمضاء البيع بقسطه من الثمن رضا البائع والأهله الصنف وإن بدل مشتري جميع الثمن لم يملك
 البائع الفسخ وإن انتفاء على تعويضه عنه جاز وإن باع صبرة على أنها عشرة أفقره أو زبرة حديد
 على أنها عشرة أو طلال فبات أحد عشر فالبيع صحيح والرائد للبائع مشاعاً ولا يملك أن يشتري وإن
 بات تسعة فالبيع صحيح ويقتض من الثمن بقدره ولا خيار له

هـ (باب الخيار)

يذكر فيه أقسام الخيار في البيع وهو طلب خير الأهلين من منقوع وامضاء (وأقسامه) أي أقسام
الخيار في البيع (سبعة أحدها خيار المجلس) بكسر اللام والمراد به مكان التبايع (ويثبت)
خيار المجلس (للمتعاقدين) في بيع وصلى بمعنى بيع واجارة وما قبضه شرط لصحته كصرف وسلم
وبيع ربوي يجوز بينهما ابتداء خيار المجلس (من حين العقد) ويستمر (إلى أن يتقترفا) عرفا
بأنهما إذا لم يجز بينهما ما يجازي كحائط ونحوه أو أنهما لم يعد تقترفا بقائم ما يابدا أنهما يعمل العقد
وخيارهما باجالة ولو طالت المدة (من غير كراه) لهما أو لأحدهما على التقريف أو فزع من مبيع
أو ظالم خشية أنه يربوا وأحدهما انزعامة أو سيل أو نار أو نحو ذلك ويستثنى من خيار المجلس
ما أشار إليه بقوله (ما لم يتبايعا على أن لا خيار لهما) يعني أن البيع لازم بمجرد العقد (أو يسقطاه
بعد العقد) وقبل التفرق (وإن أسقطه) أي أسقط خيار المجلس (أحدهما) أي أحد المتعاقدين
(بقي خيار الآخر) لأنه لم يوجد منه ما يبطل خياره (ويستقطع الخيار) أي خيار المجلس (بموت
أحدهما) أي أحد المتعاقدين لأن الموت أعظم الفرقين (لا يجنونه) في المجلس لعدم التفرق
(وهو على خياره إذا أفاق) من جنونه ولا يثبت الخيار لوليسه وإن خرس قامت إشارته مقام
نطقه (وتحرم الفرقة من المجلس خشية الاستقالة) يعني أنه يحرم على أحد المتبايعين أن يفارق
صاحبه خشية أن يفسخ البيع في المجلس (الثاني) من أقسام الخيار (خيار الشرط) وهو أن
يشترط (أي التعاقدان) (أو أحدهما الخيار) في صلب العقد أو بعده في المجلس (إلى مدة معلومة)
لا مجهولة كالحصاد ونحوه فإنه يصح البيع ويبطل الخيار (فيصح) الشرط ويثبت الخيار
وبهذا قال أبو يوسف ومحمد وابن المذور حيث علم الامد فإنه يصح (وإن طالت) المدة ولو قويا
يفسد قبل انتهاء الامد كالبطيخ فيباع ويحفظ عنه إلى الامد ولا يصح شرط الخيار في عقد حيلة
لبيع في قرض فيحرم ولا يصح البيع (لكن يحرم تصرفهما) أي البائعين مع خيارهما (في الثمن
والثمن في مدة الخيار) أما تحريم تصرف البائع في المبيع فلم يكونه لا يملكه وأما تحريم تصرف
المشتري فيه فلم يكون المبيع لم تنقطع علق البائع عنه فإن كان الخيار اشتراعه وتصرف في
المبيع نفذ تصرفه وبطل خياره (ويثقل المالك) في المبيع إلى المشتري (من حين العقد) سواء
بهما الخيار لهما أو لأحدهما (فما حصل في تلك المدة من النماء المنفصل) كالنسيب والاجرة
(فلا منتهى له) أي للمشتري أمضا العقد أو فسدها والنماء المنفصل تابع للمبيع والحل الموجود
وقت العقد مبيع (ولو أن الشرط للآخر) أي للبائع فقط ولا يقتصر فسخ من يملكه (أي
الفسخ من بائع ومشتري) إلى حضور صاحبه (أي البائع الآخر) ولا يقتصر (إلى رضاه) لأن
الفسخ حل عقد جعل إليه فجاز مع غيبة صاحبه وسقطه كالطلاق (فإن مضى زمن الخيار)
المشترط (ولم يفسخ) البيع بفسخ من جعل له (صار) البيع (لازما) لأنه لو لم يلزم لافضى إلى بقاء
الخيار أكثر من مدته المشترطة وهو لا يثبت إلا بالشرط (ويسقط الخيار بالقول) ويسقط الخيار
أيضا (بالتفريط) كتصرف المشتري في المبيع مع شرط الخيار له ضمنه (بوقف أو هبة أو سوم) أي
سوم المشتري المبيع بأن عرضه للمبيع (أو ليس) للامة المتباعدة (لشهوة) وكذا أن كان الخيار
لهما أو للبائع وحده وتصرف المشتري بالتفريط (ويقتصر تصرفه) بالبيع والهبة (أن كان الخيار

له) أي المشتري (نقط) أي دون البائع (الثالث) من أقسام الخيار في البيع (خيار العين)
 الخارج عن العادة فصلاً (وهو أن يبيع ما) أي شيئاً (يساوي عشرة بفضيلة أو يشتري ما) أي شيئاً
 (يساوي ثمانية عشرة فثبت الخيار) لم يغب بين الصبح والامسالك وهو على التراخي لا يسقط
 إلا بعدل على الرضا (ولا أرض مع الامسالك) للمبيع لأن الشارع لم يجهل له ذلك ومثل البيع في
 ثبوت خيار الغبن الجارة (الرابع) من أقسام الخيار في البيع (خيار التدليس) ويثبت للمشتري
 (وهو أن يدليس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن) وإن لم يكن عيباً (كتصريفه المثل) أي جمعه
 (في الشرع) أي ضمن عهدة الإتمام (وتحجير الوجه وتحويله) من الرقيق وتجهيده ورجوعه
 ما استرخى وأرساله عند عرضها (فيحرم) التدليس كحكم عيب الغرور والعقد صحيح ولا أرض فيه
 بل إذا أسكنهما ما في غير الثمن (ويثبت للمشتري) بالتدليس (الخيار) بين الامسالك والرد
 (حق) ولو حصل التدليس من البائع في المبيع (بلا قصد) من أحد لان عدم القصد لا أثر له
 في إزالة ضرر المشتري وإن دلس البائع المبيع عما يزيد به الثمن كسبيط الشعر وأعلم المشتري
 بالتدليس لم يكن له خيار كما لو اشترى معيماً يعلم عيبه (الخامس) من أقسام الخيار في البيع
 (خيار العيب) وما عداها (فإذا وجد المشتري عيباً يوجب له خيراً من رد المبيع) على البائع
 بلا نزاع في ملكه لأن مطلق العقد يقتضي السلامة وحيث ظهر معيبتاً ثبت له خيار الرد
 استنداً كلفاته وإزالة المايهة من الصرف في بقائه في ملكه فاقصاع عن حقه (بما أنه المتصل)
 لا المفصل كثرة متغيرة ولا مهيمة (وعليه) أي على المشتري (أجرة الرد) لأنه باختيار الرد انتقل
 ملك المبيع عنه إلى البائع فعلق بالمشتري حق التوفيق (ويرجع بالثمن كاملاً) على البائع قال الإمام
 أحمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى عبداً أتى فأقام يتهان أباه كل من موجود في يد البائع يرجع
 ببيع النسي لأنه غرر المشتري ويتبع البائع عبده (وبين أمساكاً ويأخذ الأرض) وذلك لأن
 المتبايعين تراخيا على أن العرض في مقابلة المعروض في كل جزء من العوض بقابله جزء من
 المعوض ومع العيب فأتى جزء منه فله الرجوع بيده وهو الأرض (تنبيه) الأرض تسقط ما بين
 قيمته صحيحاً وعيباً من غنه فيقوم المبيع صحيحاً ثم معيباً ويؤخذ تسقط ما بين سمان الثمن كما إذا
 قورم صحيحاً بعشرة ومعيباً بخمسة والثمن خمسة عشرة مثلاً فالقص خمس القيمة فيرجع بقدر
 الثمن وهو ثلاثة ومحل أخذ الأرض ما لم يقض الدربا كشرائه على فضة بزيته دراهم ثم أضره فقير
 مما يجري فيه ربا بمثل ويجده معيباً فانه يسكن أو يرد نجماً (ويتعين الأرض مع تلف المبيع عند
 المشتري) قال في الإقناع وشرحه فصل وإن أعققت المشتري العبد أو عتق عليه أو قتل أو
 استولد الأمة أو تلف المبيع ولو بقوله أي المشتري كأكله وقهره أو باعه أو وهبه أو رقه
 غير عالم بعيبه ثم لم تعين الأرض (ما لم يكن البائع علماً بالعيب وكفه تدليسا على المشتري فيحرم)
 على البائع السكن لأنه غرر (ويذهب على البائع) أن تلف بعير فعلى المشتري كالأمانة (ويرجع
 المشتري على البائع) بجميع ما دفع له وخيار العيب على التراخي لأنه خيار شرع لم يدفع ضرر
 متحقق فلم يسأل بالتأخير التلالي من الرضا به خيار القصاص (ولا يسقط) طلب المشتري به (الا
 أن يوجد من المشتري ما يدل على رضاه كعصره) فيه ما لم يعيبه بإجابة أو عارة أو فحش
 (واستعماله لغير تجرئة) كالوطء والجل على الدابة (ولا يقتصر القسح إلى حضور البائع) ولا رضاه

(ولا) يقتصر الفسخ (الحكم حاكم) لانه وقع عقد مستحق له فلم يقتصر الى رضا صاحبه ولا حضوره ولا لحكمكم حاكم كالطلاق (والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد المشتري) صرح به أبو الخطاب في اتصاره والقاضي وابن عثقل وذلك لانه حصل في يده بغير عقد لكن ان قصر في رده حتى تلف ضمنه لان ذلك يقتضي شرط منه كالأوطار الرجوع الى داره أو بأقصر في رده حتى تلف (وان اختلفا) أي البائع والمشتري في معيب (عند من حدث العيب مع الاحتمال) لوجوده عند البائع وحده عند المشتري كالآبق (ولا يئنه) لو احدثه ما بدعواه (في القول) قول المشتري بيمينه لان الاصل عدم القبض في الجزء الثاني فكأن القول قول من يئنه كالأوطار في قبض المبيع فيختلف على البت انه اشتراه وبه العيب وأنه ما حدث عنده فان خرج عن يده لم يجزله الخلف على البت (وان لم يحتمل) العيب (القول أحدهما) كالاصبع الزائدة والبرح الطرى الذي لا يحتمل أن يكون قبل العقد (قبل) قول المشتري في المثال الأول والبائع في المثال الثاني (بلايين) لعدم الحاجة الى استخلافه * (بلييه) * يقبل قول البائع بيمينه ان المبيع المعيب ليس المردود الا في خيار شرط فقوله مشتري بيمينه (السادس) من أقسام الخيار (خيار الخلف في الصفة) من إضافة الشيء الى سببه (فان وجد المشتري ما وصف له أو تقدمت رؤيته قبل العقد بزمن يسير) لا يتغير فيه المبيع في العادة (متغيرا) تغير اظاهرا (فله الفسخ) لان وجوده متغيرا بمنزلة العيب (ويخلف) المشتري (ان اختلفا) في وجود التغير لان الاصل براءة ذمته من الثمن ولا يسقط حق المشتري من الفسخ الا بما يدل على الرضا بتغيره من سوم أو غيره (السابع) من أقسام الخيار (خيار الخلف في قدر الثمن فاذا اختلفا) أو ورثته (في قدره) أي الثمن بأن قال بائع بعثته بمائة وقال مشتري بل ثمانين ولا يئنه لأحدهما أو سكل منهما يئنه بما قاله (خلف البائع) أو لا ويبدأ بالتني فيخلف (مابعته بكذا) ثم الاثبات (وانما بعت بكذا ثم) يخلف (المشتري ما اشترته بكذا وانما اشترته بكذا) وانما يبدأ بالتني لان الاصل في الميئن انه اللني ثم بعد الاتفاق ان رضى أحدهما بقول الآخر أو لم يتخالف قبل سكل أحدهما عن الميئن وخلف الآخر أو آخر العقد في الصورتين (ويتفاسحان) أي ان لم يرض أحدهما بقول الآخر بعد الاتفاق وينفسخ بفسخ أحدهما بعد الاتفاق ظاهر أو باطنا قال المنقح فان سكل اصرقهما الحاكم وكذا اذا اختلف المتواجران في قدر الاجرة

*(فصل) * ويملك المشتري المبيع مطلقا سواء كان مكبلا أو موزونا أو معدودا أو مذكورا ولا (يجوز العقد) ان لم يكن فيه خيار (ويصح تصرفه فيه قبل قبضه) يبيع وهبة ووقف واجارة وعتق ونحو ذلك الا للمبيع بصفة أو رؤية متقدمة (وان تلف) المبيع بغير كيل ونحوه (فمن ضمنه) أي المشتري يتمكن المشتري من قبضه أولا الا ان يئنه منه بائع أو كمن غرا على شجر أو بصفة أو برؤية متقدمة فانه يكون من ضمان بائع و (الا للمبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع) (في انه يكون) من ضمان بائعه مع كونه دخل في ملك المشتري من حين العقد (حتى يقبضه) مشتريه ولا يصح تصرفه فيه ببيع ولولبائعه (أو هبة) ولولبلا عوض (أو رهن) ولوقبض ثمنه (قبل قبضه وان تلف) ما اشترى بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع (بأفة مما ربه) رضى ما لا صنع لا أدى فيها (قبل قبضه انفسخ العقد) أي عند المبيع ويحبر مشتريان بقى شيء في أخذه بتسطه من

الخن (و) ان تلف ما يبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع (يشمل بائع أو) بفعل (أبشئ خيرا المشتري
 بين الفسخ) أي فسخ عقد البيع (ويرجع) المشتري على البائع (بالبئ) كأملا لأن التلف
 والعيب حصل ليده نفسه (أو الامصاص ويطلب من أن يلمه يبدله) أي يبدل مثلي وهو المكيل
 والوزن وقيمة مستقر وهو المذروع والمعدود (وبالمئ) الذي ليس في الدمة (كالمئ في جميع
 ما تقدم) من الاحكام

فصل ٥ ويحصل قض المكيل بالكيل والوزن بالوزن والمعدود بالمعدود والمذروع بالمذرع
 لما روى عثمان بن مروة قال ادا بيعت فكل وإذا ابتعت فاك كل رواء الامام وظاهر ما به
 لا يشترط نقله وهو كذلك على المذهب واما يصح الكيل والوزن والذرع (بشرط حضور
 المستحق أو بانه) أي نائب المستحق للكيل أو الوزن أو الذرع لقيام الوكيل مقام
 الموكل فان ادعى القايص بعد ذلك نقصان ما أكله أو أوزنه أو عدده أو ذرعه أو ادعى انه ما غلما
 فيه أو ادعى البائع زيادة لم يقبل قوله ما لان الطاهر خلافه (وأجرة الكيل) لمكيل (والوزن)
 لموزن (والعداد) لمعدود (والذراع) لمذروع (والفقد) لمفقد ونحوهم كسقي المبيع من
 غلته (على البازل) بذلك لانه يتعلق به سقي التوفية فص عليه (وأجرة العقل على القايص
 ولا يضمن ناقدا ذاق أمين خطا) وجد منه في المصوص سواء يكن متبرعا أو بأجرة (وتبين
 الاقالة للسام من بائع ومشتري) لما روى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا قال من أقال مسلما
 أقال الله عزله يوم القيامة ورواه أبو داود وليس فيه ذكر يوم القيامة وليست يعبأ بل فصح
 فتصح قبل قبض مكيل ونحوه وبعد اجماعه ومن مضارب وشريك ولو بلا إذن ومن مقل
 بعد حجر لمصلحة وبلا بشرط يبيع ويلفظ صلح ويبيع وعمل يدل على معاطاة ولا خيار فيه ولا يشفع
 ولا يبحث بها من حلف لا يبيع

باب أحكام الربا

وهو من الكبائر (يجرى الربا على كل مكيل وموزن) لا معدود ومذروع (ولو لم يوزل) كشان
 (فالمكيل كالأثر المحسوب) من ر وشعر وذرة ودخ وارض وعدس وحب فسل وقطن وكثان
 (والأبازير والمائعات) من لبن وحمل وزيت وشيرح وسائر الأدهان كلها مكيلة (لكن الماء
 ليس برابي) قال في الاقتناع سوى ما فاه لأربابه بحال ولو قيل هو مكيل لعدم قوله عادة انتهى
 (ومن الثمار كالتمر والربيب والفستق والسندق والاوز والبطم والعرفور والعتاب والمنجش
 والزيتون والمخ) ويجوز التعامل بكيل لم يهده (و) من (الموزن) كالذهب والفضة والنجاس
 والرماس والحديد وغزل الكتان والقطن والحبر والشعر والعنب والشعير والزعفران
 والنمل جزايلين) والورس والعصفور والرياح والطير الاربع الذي يؤكل دواء والسم
 والسموم والريد (وما عدا ذلك معدود ولا يجري فيه) أي المعدود (الربا لو مطلقا كالمطبخ
 والقضاء والخيار والجزور والبض والرماس) والسفرجل والياب والحبوان والبقر والتمساح
 والكمثرى والخوخ والاحياض وكل فاكهة رطبة ذكره القاضي (ولا) يجري الربا (بها)
 أخرجته الصناعة لارتفاع سعرها (عن الوزن كالناب) فانما كانت قطنا (والسلاح
 والقلوس والواني) من النحاس والحديد (غير الذهب والفضة) قال المسقع في حواشي التتبع

الذي يذله وان حمل ما لا يوزن اصناعته في غير الذهب والفضة فأما الذهب والفضة فلا يصح فيها
مطلقا ولهذا الميزان مثلواهم ما وانما يثبوتون بالخامس والرصاص والحديد ونحوها
* (فصل * نأذا بيع المكييل بجنسه) أي بكييل (كثير يقرأ أو) بيع الموزون بجنسه أي بموزون
(كذهب بذهب) وفضة بفضة وبربير وشعير بشعير (صح) ذلك (بشرطين) الشرط الاول
(المماثلة في التفرق) كدرهم فضة بمثله ومدبر بمدبر ومدشعير بمدشعير (و) الشرط الثاني
(القبض قبل التفرق) من المجلس (واذا بيع) المكييل أو الموزون (بغير جنسه كذهب بفضة
وبربير شعير صح) ذلك (بشرط) واحد وهو (القبض قبل التفرق) من المجلس (وجاز التفاضل)
فيصح بيع مدم من الشعير بجنسه مدام من الحنطة بشرط القبض قبل التفرق (وان يبيع
المكييل بالموزون كبريد بذهب مثلا جاز التفاضل والتفرق قبل القبض ولا يصح بيع المكييل
أي ما أصله الكيل كالبر والشمير والتمر والمخ (بجنسه وزنا) كطل بر بطل بر (ولا) يصح بيع
(الموزون) أي ما أصله الوزن كالفضة والخامس والرصاص (بجنسه كيلا) الا اذا علم مساواته
أي المكييل الذي يبيع وزنا أو الموزون الذي يبيع كيلا في معياره الشرعي فلو كيل المكييل
أو وزن الموزون فكان سواء (ويصح بيع اللحم بمثله) أي بوزنه من جنسه كحلم بقر بمثله
رطبا بمثله أو يابس بمثله (اذا نزع عظمه) لانه اذا لم ينزع عظمه أدى الى الجهل بالتساوي فاذا
نزع صح البيع كذهب بالذهب مثلا بمثل (و) يصح بيع لحم (بجوان من غير جنسه) أي
ما كؤل كقطعة من لحم ضأن أو بقر بحمامة كغير ما كؤل (ويصح بيع دقيق ربوي) كدقيق
بر (بدقيقة) مثلا بمثل (اذا استويا) أي الدقيقات (نعومة) لانه ما أتوا بها حال العقد على وجه
لا ينفرد أحدهما بالنقصان فجاز (أو) استويا (خشونة ورطبة برطبة) كالغضب بالغضب والرطب
بالرطب (ويابسه بيابسه) كالزبيب بالزبيب والتمر بالتمر (وعصيره بعصيره) كما عذب بماء عذب
(ومطبوخه بمطبوخه) أي يصح بيع مطبوخ جنس ربوي بمطبوخه كسمن بقري بسمن بقري مثلا
بمثل (اذا استويا ناشافا ورطوبة ولا يصح بيع فرع بأصله كزيت بنيتون وشيرج بسحم وبن
بلبن وخبز بجبن وزلاية بقمح (ولا) يصح (بيع الحب المشتد) في سبيله من بر أو شعير (بجنسه)
لان التساوي مجهول والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل وتسمى المحاقلة (ويصح) بيع الحب
المشتد في سبيله (حب غير جنسه) كما لو كان أحدهما برا والآخر شعيرا لان اشتراط التساوي
مقتضى مع الجنسين (ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما) أي الثمن والمثلن (أو مع أحدهما من
غير جنسهما) وذلك (كدجوة ودرهم بمثلها) أي بدجوة ودرهم (أو دينار ودرهم بدينار)
حسما المادة الزبا (ويصح) لوقال (اعطى بنصف هذا الدرهم فضة ويا) لنصف (الآخر فلوسا)
أو حاجة غير الفلوس او قال اعطى بالدرهم نصفنا وفلوسا أو دفع اليه درهمين وقال يعني به هذا
الدرهم فلوسا وأعطى بالآخر نصفين ففعل صح (ويصح صرف الذهب بالذهب والفضة بالفضة
مماثلا وزنا لا عددا) وانما يصح صرف الذهب بالفضة وعكسه (بشرط القبض قبل التفرق
و) يصح (ان يعرض أحد التدين عن الآخر بسعر يومه) قال في المنتهى ويصح اقتضاء نقد
من آخر ان أحضر أحدهما أو كان امانة والآخر مستقرا في الزمة بسعر يومه وقال ومن
عليه دشارة فضاء درهم مفرقة كل نقد بحسابه منه صح والا فلا انتهى

• (باب في أحكام بيع الأصول) (و) أحكام بيع (الخيار)

والأصول هي أرض ودور وبساتين ومعاصر وطواحين ونحوها والتمار جمع ثمرة تبتل وجبال
 وواحد التمرة وجمع التمار غير كتاب وكتب وجمع التمر أعواد كصفتي وأعناق فهو
 رابع جمع (من باع أو وهب أو رهن أو وقف داراً أو أثراً أو وصى بها تناول) ذلك (أرضها)
 بعلمها الجاهل لانه كالأثر (و) تناول البيع (بشائها) وسقها ودرجها لأن ذلك
 داخل في مسماتها (و) تناول البيع (فماها) بكسر الفاء وهو ما اتفق أمماها (أن كان له أسماء
 ادغالب المد وليس له إسماء) (و) تناول البيع ما كان (متصلاً بها) أي الدار (مصلتها
 كالسلايل) من خشب جمع سلم يضم السبن وفتح اللام المشددة وهو المرفعة وقطعة مأخوذة
 من السلامة وشرط دخوله أن تكون مسطرة (والرفوف المشددة والابواب المنصوبة) وحلقها
 ورجي منصوبة (والخوابي المدفونة) لأن ذلك كله متصل بها لمصلتها أشبه الخيطان
 وعلم عماد كران السلايل والرفوف إذا لم تكن مسطرة والباب إذا لم يكن منصوباً والخوابي
 إذا لم تكن مدفونة لا تدخل لأنه منفصل عنها أشبه الطعام في الدار (و) تناول البيع
 (ما فيها) أي الدار (من شجر) معروس (وعرش) جمع عريش وهو الظلة لأنه ما متصلان بها
 (لا كثر أو حجر مدفونين) لأنه ما مودوعان في العقل عنها أشبه الفرس والسنور (ولا يدخل
 منفصل عنها كجبل ودلو وبكرة) وقسل (وفرش) لأن اللد لا يشبهه ولا هو من مصلتها
 (ومفتاح) للدار ويجزى في فوقها (وإن كان المباع ونحوه) أي كالموقوف والموهوب
 والموهون والمقر به والموسى به (أرضاً دخل ما فيها من غراس وبساتين) ولولم يقل بمحقوقها لأنه ما
 من حقوقها وما كان كذلك فيه دخل فيها بالاطلاق (لا) يدخل في بيع الأرض ونحوه
 عماد ك (ما فيها من زرع لا يخصد الأمرة كبر وشعر ويصل) ويسمى ويزول ويؤم وأنت
 وجوز (وتنحوه ويؤم) في الأرض (للبائع إلى أول وقت أخذه) وإن كان بقاءه أشبهه كالثمرة
 (بلا أمرة) على بائع لأن المقعة حصلت متناهية (مالم يشترطه) أي الزرع (المشتري) أو نحوه
 (لنفسه) ولا يصح له في مبيع إذا شرطه ولا عدم كماله لكونه دخل تبعاً للأرض (وإن
 كان) ما في الأرض من الزرع (يجزى مرة بعد أخرى كطمة) بشئ الراعي وهي القصة فإذا بيعت
 فهي قس (ويقول) كدعاء وهدياء (أو تكرر فترته كقناه وبادخيان) أو تكرر وأخذ زهره
 كورد وياسمين (فالأصول) من جميع ذلك في مبيع (المشتري) لأن ذلك يرد البقاء أشبهه الشجر
 (والخزعة الباهرة) وقت البيع (والقطعة الأولى) وزهر تفتح وقت بيع (البائع) لا ينبغي مع
 بقاء أصله أشبهه الشجر الموزر (وعليه) أي على البائع (قطعهما) أي الأشياء التي قلنا أنها
 له (في المطال) أي على الفور

• (فصل) وإذا بيع شجر الخلل بعد تشقق طاعه) بكسر الطاء غلاف العنقود (فالمر للبايع)
 مالم يشترطه المشتري (متروكاً) في رؤس الخلل (إلى أول وقت أخذه) قال في شرح المنهجي
 وأما كون الثمرة تترك في رؤس الخلل إلى الجسد إذا كان النقل والتفريق للمبيع على حسب
 العرف والعادة كما لو باع داراً فيها طاعه لم يجب نقله إلا على حسب العادة في ذلك وهو أن ينقل
 منها ما يشاء المشتري ولا يلزمه النقل لئلا يلاجم دواب البلد لقله كذلك هي ثماره ربع الخلل من

الثمرة في أو ان تفرغها وهو أو ان جذاها اذا تقرر هذا فالرجع في جذه الى ما جرت به العادة
 فاذا كان المبيع نخلا فين تنهاه في حلاوة غمره انتهى فان جرت عادة بأخذه بسرا أو كان بسره
 خيرا من رطبه جده حين تستحكم حلاوة بسره (وكذا) الحكم (ان يبيع شجرة ما ظهر) من غرة
 لا تقسر عليها ولا نورها (من غيب وتين وتوت) وجبزا ويظهر في قشره ويبقى فيه الى حين الاكل
 (و) ذلك (كرمان) وموزا ويظهر في قشر بن (و) ذلك (كجوزا ويظهر من نوره) أي وكالطلع
 اذا تشقق في الحكم ما ظهر من نوره عماله نور يقتاثر (كشمش) بكسر ميميه (وتفاح وسفرجل
 ولوز) وخوخ واجاص (أو نرجس من اكمامه) جمع كم بكسر الكاف وهو الغلاف (كورد)
 وباسمين ونرجس وبفسج وقلن يعمل في كل سنة (وما يبيع قبل ذلك) أي قبل تشقق الطلع
 ونحوه (فلا يشتري) والمثقب كورق الشجر لانه من اجزائها خلق لمصتهوا وان تشقق أو ظهر
 بعض غرة أو بعض طلع ولومن نوع فللبائع وغيره للمشتري (ولا تدخل الارض تبع الشجر)
 اذا باع الشجر (فاذا اباد) الشجر (فلا يملك غرس مكانه) أي اذا اشترى شخص شجرة ثم قلعه
 فلا يملك غرس شيء مكانه

* فصل * ولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لغرمالك الاصل (ولا) يصح (بيع الزرع قبل
 اشتداد حبه لغرمالك الارض) الا بشرط القطع في الحال في الثمرة والزرع ان كان منتهجا به
 حين العقد فان لم ينتفع بها كثرة الجوز وزرع الترمس لم يصح لعدم النفع بالمبيع ولم يكن مشاعا
 بأن يشتري نصف الثمرة قبل بدو صلاحها مشاعا أو نصف الزرع قبل اشتداد حبه مشاعا فلا يصح
 الشراء بشرط القطع (وصلاح بعض غرة شجرة صلاح الجميع) أشجار (نوعها الذي بالستان)
 الواحد لان اعتبار الصلاح في الجميع بشق وكالشجرة الواحدة (فصلاح البلج أن يحمر أو يصفر
 و) صلاح (العنب أن يتقوى بالماء الحلو و) صلاح (بقية الفواكه) كالرمان والشمش والخوخ
 والجوز والسفرجل (طيب أكلها وظهور فضجها و) صلاح (ما يظهر فبا بعد دم) أي بعد لقطه
 (كالقنا والخياران يؤكل عادة) والصلاح في الحب ان يشمد أو يبيض (وما تلف من الغرة) اذا
 كانت باقية على أصولها سوى بديل ينضبط لقلته بجائحة سماوية وهي ما لا صنع لآدمي فيها
 ولو بعد قبض (قبل أخذها من ضمان البائع) لان النخلة في ذلك ليست بقبض تام لان على
 البائع المؤقت الى تمة صلاحه فوجب كونه من ضمان بائع (مالم تباع مع أصلها) لحصول القبض
 التام وانقطاع علق البائع عنه (أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته) لتفريط المشتري وان
 تعمدت الثمرة بالجائحة في وقت يكون تلفها بالجائحة من ضمان بائع خیر مشتريين فسخ يبيع
 وامضاء وأخذ ارض وان تلف ما ضمن بالجائحة بصنع آدمي خیر مشتريين فسخ يبيع ومطالبة
 بائع بما قبضه من الثمن أو امضاء ومطالبة متلف كالكيل اذا تلفه آدمي قبل القبض

* (باب السلم) *

هو في الشرع عقد على شيء يصح بيعه موصوفا في ذمة بائع لا تصرف بتم مقبوض بمجالس العقد
 وهو جائز بالإجماع وسنده من الكتاب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تعاينتم بدين الى أجل
 مسمى فاكتبوه (ينعقد) السلم (بكل ما يدل عليه) من الالفاظ كاسلمت واسلمتكم (و) يصح السلم
 (بلفظ البيع) كابتعت منك جمعا مضمته كذا وكيله كذا الى كذا لانه نوع منه (وشروطه) أي

شروط خمسة (سبعة) تأتي مفصلة (أحدها) ان يكون المسلم فيه مما يمكن (التسبب بصفات
 المسلم فيه) لان ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف كثيرا فيفضي الى المازعة والمناقضة المطلوب
 شرعا عدمه. واذ ذلك (كالكيل) من محبوب وغيرها كأدهان واليان (والموزون) من الاختيار
 واللوم البينة ولوم عطمه ان عين موضع القطع كعمق فخر وجنب وغير ذلك وبعبارة قوله بترأ
 غنم ارمع جذع أو ثني ذكرا أو حتى خصي أو غيره وضيع أو قطيع معلومة أو راعية مسمية أو هزيل
 لان الثمن يختلف باختلاف هذه الاشياء ولا يصح في العلم المطلوب (والمذروع) من الثياب
 والحيوط (والمعدود من الحيوانات ولو كان) الحيوان (أديما) الا في أمة وولدها أو في حامل
 (ولا يصح في المعدود من الأمراكة) لانها تختلف بالصغر والكبر (ولا يصح المسلم فيه) الا بالانضباط
 كالبقول لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالمقزم (والمسلود) لانها تختلف ولا يمكن ذرعها
 (والرؤس والأكارع) لان أكثر ذلك العظام والمشافر والعظم فيه قليل وليس عوزون (والبيض)
 والجوز والمان لان ذلك يختلف (والاواني الثقلنة رؤسا واسطا كالقماقم) جمع ققم بضم
 القافين (ونحوها) كالمطال الضقة الرؤس (الثاني ذكر جنسه) أي المسلم فيه فيقول مثلا
 تمر (و) ذكر (نوعه) فيقول رقي أو معلى ويكون ذكر نوعه وجنسه (بالصفات التي يختلف
 بها الثمن غالبا) كالمداينة والقدم والجودة والرداءة فيصف البر بأربعة أو صاف بالسوع
 فيقول ساوئي والبلد فيقول حوراني أو بقاعي أو بحيري وصفار الحب أو كباره وحديث أو عتيق
 وأن كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره (ويجوز) لب المسلم (أن يأخذون ما وصفه)
 لان الحق له وقد رضى بدنه (و) يجوز له أخذه (من غير نوعه من جنسه) لان النوعين مع
 الاتصاف في الجنس كلشي الواحد بدليل تحريم التفاضل (الثالث معرفة قدره) أي المسلم فيه
 (بعبارة الشرعي) أي بالكيل في المكبل وبالوزن في الموزون وبالذرع في المذروع (فلا
 يصح) أن يسلم (في مكبل وزنا ولا في موزون كيلا) نص عليه لأنه يسع بشرط معرفة قدره
 فلم يجوز غير ما هو مقدربه في الأصل كبيع الربويان بعضا به ص ولأن قدر المسلم فيه بغير ما هو
 مقدربه في الأصل ولا يصح شرط صفته أي العيار الذي يوزن به أو مكبل أو ذراع لا عرفه
 (الرابع ان يكون في النعمة) فلا يصح في عين شجرة بابتة ونحوها لانه ربما تلف الم عين قبل أو ان
 تسلبه ولم يذكر بعضهم قوله ان يكون في النعمة استغناء عنه بذكر الاجل لان المؤجل لا يكون
 الا في النعمة وان يكون (الى أجل معلوم) (له) أي الاجل (وقع في العادة) لان الاجل إما
 اعتبار ليحقق الرقي الذي شرع من أجله السلم فلا يحصل ذلك بالمدة التي لا وقع لها في الثمن
 والاجل الذي له وقع في الثمن (كشهر) ونحوه وفي الكافي أو نصفه ومن أسلم لجهول المكسب
 وجذاذ ونحوهما أو ربيع أو جادى أو البقر لم يصح (الخامس ان يكون مما يوجد غالبا عند
 حلول الاجل) لوجوب تسليمه ان ولو كان معدوما عند العقد كالمسلم في العنب والزيتون من
 الشتاء في الصيف فلو عكس ذلك لم يصح لانه لا يمكن تسليمه غالبا عند وجوبه أشبهه بيع الآبق
 بل أولى (السادس معرفة قدر رأس مال السلم وانضباطه) كالمسلم فيه لانه قد يتأخر تسليم
 المعقود عليه ولا يؤمن انفساخه فوجب معرفة رأس ماله ليرد له كالمقترض (ف) على هذا (لا تكتفى
 مشاهدته ولا يصح عملا لا يضبط) بكونه ونحوه فان فعلا فباطل (السابع ان يقبضه) أي رأس

مال السلم (قبل التقرف من مجلس العقد) استنبطه الشافعي رحمه الله تعالى من قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف فليسلف أي فليعط قال لأنه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما سلف قبل ان يشارق من أسلفه انتهى وحذرا ان يصير يسع دين بدين فيدخل تحت النهي أو مافي معنى القبض كمالو كان عند المسلم اليه أمانة أو عين مغصوبة فيجعلها ربه رأس مال السلم فيصح لأنه في معنى القبض لا مافي ذمته فان قبض بعض رأس مال السلم ثم افتقر فابطل فيما لم يقبض (ولا يشترط ذكر مكان الوفاء) في عقد السلم لعدم ذكره في الحديث (لأنه) أي الوفاء (يجب بمكان العقد) وشرطه فيه مؤكد (ماله تدبيرية ونحوها) كعلي جبل غير مسكون أو في دار حرب أو في سفينة (فيشترط) ذكر مكان الوفاء (ولا يصح أخذ رهن أو كنفيل بمسلم فيه) لان الرهن انما يجوز بشئ يمكن استيفاءه من غن الرهن والضمان يتيسر مافي ذمته الضامن مقام مافي ذمته المضمون عنه فيكون في حكم المعوض والبدل عنه وكلاهما لا يجوز (وان تعذر حصوله) أي المسلم فيه أو بعضه بان لم يوجد (خبر رب السلم) فيه (بين صبر) الى أن يوجد فيطالب به (أو فسخ ويرجع ان فسخ برأس ماله) ان كان موجودا بعينه (أو بدله ان تعذر) لتعذر رده أو عوضه مثل مثلي وقيمة متقوم (ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه) أي رب الدين قبضه من غير المدين (لم يلزم بقبوله)

* (باب القرض) *

هو في اللغة القطع وشرعا دفع مال ارفاقا لمن ينتفع به ويرد له قال في غاية المنتهى والصدقة أفضل منه (يصح) القرض (بكل عين يصح بيعها) من مكمل وموزون وغيره كالخيوان (الابن آدم) الاختيار للقاضي لأنه لم ينتقل قرضهم (وبشترط علم قدره) أي المال المقرض بقدر معروف (ووصفه) كسائر عقود المعاوضات (و) يشترط (كون المقرض يصح تبرعه) لأنه عقد على مال فلا يصح الا من جائز التصرف (ويتم العقد) أي عقد القرض (بالقبول) له (وعليك) المال المقرض (ويلزم) العقد (بالقبض) لأنه عقد يقف التصرف فيه على القبض فوقف الملك عليه كالهبة (فلا عليك المقرض استرجاعه) لأنه قدر لم من جهته فلا عليك الرجوع فيه كالبيع لكونه أزال ملكه عنه بعقد لازم من غير خيار (ويثبت له البدل حالا) لأنه يوجب رد المثل في المثليات فأوجب له حالا كالاتلاف فعلى هذا لو أقرضه تفريق ثم طالب به بما جله كان له ذلك لان الجميع حال أشبهه ما لوباعه يوعا حالة متفرقة ثم طالب به بمثلها جله (فان كان المقرض متعقوما) كالكتب (ف) يرد (قيمه وقت القرض) لان قيمته تختلف في الزمن اليسير باعتبار اقله الراغب وكثرته تنقص فينضم المقرض أو تزيد زيادة كثيرة فينضم المقرض (وان كان) المقرض (ممليا) مكبلا وموزونا (ف) يرد (مثله) سواء زادت قيمته أي المثل عن وقت القرض أو نقصت (مالم يكن) المقرض (معيبا أو فلوسا ونحوها) كالأدهم المكسرة (فيحرمها السلطان) ولولم يتفق الناس على ترك المعاملة بها (فله القيمة) أي قيمة ما أقرضه (ويجوز شرط رهن وضمين فيه) أي في المقرض (ويجوز قرض الماء) حال كونه (كبلا) كغيره من المسكيات (و) يجوز قرض (الخبز) عددا (والخمر عددا ورده عددا بلا قصد زيادة) ولا جودة ولا شرطهما فان قصد الزيادة أو الجودة أو شرطهما حرم لأنه يجزئ نفعا (وكل قرض جوفه اخفام

كان يسكنه داره) شيئا أو رخصا (أو يعير دابته أو يقضيه خيرا منه) أو يستقبح بالرهن
 أو يرأعه على ضيقة أو أن يستعمله في منعة ويعطيه أقصى من أجرة المثل ويجوز ذلك من كل
 ما فيه بر منفعة فلا يجوز (وإن فعل ذلك) أو شيئا منه (بلا شرط) بعد الوفاء ولا مواطاة
 (أو قضى) المقرض (خيرا منه) أو أكثر مما اقترضه (بلا مواطاة جاز) قال في القسول
 وأما الذهب والفضة فيعني قيمها من الربحان في القضاء إذا كان يسيرا انتهى أو أهدى له هدية
 بعد الوفاء أو علم منه الزيادة كالهرة خضائه وكرمه بإذن ذلك (ومضى بذلك المقرض) أو العاصب
 ما عليه بغير بلد القرض) أو الغصب (ولا مؤنة له) إليه (لزم ربه) أي القرض أو المقتضى
 منه (قبوله مع أمن البلد والطريق) لأنه لا ضرر عليه إذن

* (باب الرهن) *

وهو لغة الثبوت والدوام وشراؤه ثقة دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها أو من غناها ولا يصح
 بدون إيجاب وقبول أو ما يدل عليهما كالمطاعة (يصح بشرط خمسة) الأول (كونه مضمنا)
 فلا يصح معلقا (و) الثاني (كونه) أي الرهن (مع الحق أو بعده) فحق الدين كأن يقول بعثك
 هذا بعشرة إلى شهر ثم نهي بم عبدك فلانا فيقول اشتريت ودهت فيصح وأما بعده فيصح
 بالإجماع وسنده قوله تعالى وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فإمر من مقتبوضة فجعله بدلا من
 الكتابة فيكون في محلها ومحله بعد ثبوت الحق وعلم من هذا أنه لا يصح قبيل الدين أص عليه
 الامام (و) الثالث (كونه) أي الرهن (بمن يصح بيعه) لأنه نوع تصرف في المال فلم يصح من
 مجبور عليه من غير إذن كالبيع (و) الرابع (كونه) أي الرهن (ملكه) أي الرهن (أو ما يؤدوا
 له في رهنه) كما لو كان ماله كالمائة باجارة أو أمانة وأذن له مؤجر أو معير في رهنه (و) الخامس
 (كونه) أي الرهن (معلوما جنسه ودره وصفته) وبدن واجب أو ما له البسه فيصح بعين
 منهونه كالغصوب والعواري والمقبوض على وجه السوم والمقبوض بعقد فاسد وبشع اجارة
 في ذمة كخياطة وبناء دار وجل شيء معلوم إلى موضع معين ولا يصح الرهن على جعل قبل تمام عمل
 (وكل ما يصح بيعه صح رهنه إلا المحض) نقل الجماعة عن الامام أحمد رحمه الله تعالى لا أرخص
 في رهن المحض لأنه وسيلة إلى بيعه وهو محرم (وما لا يصح بيعه) كالخنزير وأم الولد والابن
 والجهول والرهن (لا يصح رهنه) لأن القصد من الرهن استيفاء الدين من ثمنه عند التذرع
 وما لا يصح بيعه لا يمكن فيه ذلك (الائتمرة قبل بدو صلاحها) إلا (الزرع قبل اشتداد حبه)
 لأن النهي عن بيعها لما شرع لعدم الأمن من العاقة ولهذا أمر بوضع الجواشع وذلك
 مفقود هنا وتقدير تلقها لا يفوت حق المرتين من الدين لتعلقه بذمة الراهن (و) (اللقن)
 ذكرنا أو أثنى (دون رهنه المحرم) كولد دون والده وأخ دون أخيه لأن النهي عن بيع ذلك
 أعماله لأجل التفرق بين ذى الرحم المحرم وذلك مفقود هنا فإنه إذا استحق بيع الرهن
 بإعانة معا ويخص المرتن بما يخص المرهون من غنهما وفي كيفية ذلك ثلاثة أوجه أحدها
 أن يقال لكم قيمة المرهون فيقال مائة مائة ومع ولده وأولاده وأخيه الذي لم يرهن مائة
 وخمسون فيكون للمرتن ثلثا ثم ما وقدمه في الرعاية الكبرى الثاني أن يقوم غير المرهون
 مفردا كأن يكون الولد غير المرهون قيمته عشرون وقيمه هو وأبوه مائة وعشرون فيكون

للمرتهن خمسة اسداس الثالث ان يقوم المرهون مع قريبه فان كان أما قومت ولها ولد ثم يقوم الولد مع أمه فان التفریق ممتنع قال في التلخيص هذا هو الصحيح عندى اذا كان المرتهن يعلم ان لها ولدا قال في الرعاية الكبرى وهو أولى (ولا يصح رهن مال اليتيم للناسق) ويحرم على الولي رهنه لما فيه من التعريض للهلاك لان الناسق قد يبيعه أو يقرط فيه فيضيع ومثله سكاك وقن مأذون له في التجارة لا اشتراط وجود المصلحة

(فصل * وللا رهن الرجوع في الرهن مالم يقبضه المرتهن) أو وكيله أو من اتفق الراهن والمرتهن أن يكون بيده وليس له قبضه الا باذن الراهن فان قبضه بغير اذنه لم يثبت حكمه وكان بمنزلة من لم يقبض لنفسه القبض (فان قبضه) باذنه (لزم ولم يصح تصرفه فيه) يبيع أو هبة أو وقف أو رهن أو يجعله صداقا أو عوضا عن خلع ونحو ذلك (بلا اذن المرتهن الا بالعتق) أى عتق الراهن الرهن المقبوض سواء كان الراهن موسرا أو معسرا وانما ويحرم (وعليه) أى الراهن ان كان موسرا (قيمه تكون رهنا مكانه) لانه أبطل حق المرتهن من الوثيقة بغير اذنه فلم يزمه قيمته كما لو أبطلها أجنبي قال في شرح المنتهى ومحل هذا اذا كان الدين مؤجلا أما لو كان حالا أو حل طواب بالدين خاصة لان ذمته تبرأ به من الحقيق معاومتى أيسر معسر بقيته قبل حلول الدين أخذت منه القيمة وجعلت رهنا مكانه (وكسب الرهن) ومهر المرهونة حيث وجب وارش جناية عليه (وغاؤه) أى الرهن المنصل كالسمن والتعلم والمفصل ولوصفها ولينا وورق شجرة مقصودا (رهن) كالاصل يباع معه في وفاء الدين اما كون النماء يتبع الرهن فلا نه حكم ثبت في العين بعقد المالك فيدخل فيه النماء والمنافع كملك بالبيع وغيره وأما كون ارش الجناية عليه يتبعه فلا نه بدل جزء فكان من الرهن كقيمه اذا ألتقه انسان (وهو) أى الرهن (امانة بيد المرتهن) ولو قبل عقد الرهن كبد و فاء أو إبراء (لا يصح منه الا بالتفريط) أو التعدى (ويقبل قوله) في عدم التعدى والتفريط (بيمينه في تلفه وانه لم يقرط) ولم يتعد وان ادعى التلف بمحدث ظاهر قبل قوله فيه بينة تشهد بالمحدث ثم يقبل قوله (في تلفه) به بدوئها (وان تلف بعض الرهن) وبقي بعضه (فباقيه رهن بجميع الحق) لان الحق كله متعلق بجميع أجزاء الرهن ولو كان الرهن عيني تلفت احداهما (ولا ينقل منه) أى الرهن (شي حتى يقضى الدين كله) لان حتى الوثيقة تعلق بجميع الرهن فيصير محجوبا بكل جزء منه لا ينقل منه شيء حتى يقضى جميعه ولو كان مما يقسم قسمة اجبار ومن قضى غريمه أو أسقط عنه بعض دين له ويبيعه رهن أو يمسكه قليل وقع عسافا (واذا حل أجل الدين وكل الراهن قد شرط للمرتهن انه ان لم يأت به يحقه عند الحلول والا فالرهن له) أى للمرتهن (لم يصح الشرط بل يلزمه) أى الراهن (الوفاء) لما عليه من الدين (أو يأذن للمرتهن) الراهن (في بيع الرهن أو بيعه هو) أى الراهن (بنفسه أو فيه) أى المرتهن (حقه فان أبى) الراهن كالا من يبيع الرهن ووفاء الدين (حسب أو عزز) بالبناء لا محمول فيه ما أى حبسه الحاكم أو عززه حتى يفعل ما أمره به لان هذا شأن الحاكم (فان أصير) على الامتناع (بأعه) أى الرهن (الحاكم) نصا بنفسه أو وأمينه لانه تعيين طريقته الى أداء الواجب فوجب فعله ووفاء دينه قال في شرح المنتهى وظاهر ما تقدم انه ليس للمرتهن بيعه بغير اذن ربه أو الحاكم وهو المذهب انتهى

حقه في ثلاث سنين فهو عليه وبوديا كما ضمن فان قيل عندكم الحال لا يؤجل فكيف يؤجل
على الضامن أم كيف يثبت في ذمة الضامن على غير الوصف الذي تصف به في ذمة المضمون عنه
فالجواب ان الحق يتأجل في ابتداء ثبوته اذا كان ثبوته يعقد ولم يكن على الضامن حالاً ثم تأجل
ويجوز تخالف ما في الذميين بدليل ما لو مات المضمون عنه والدين مؤجل اذا ثبت هذا وكان الدين
موجباً الى شهر فثبت له الى شهرين لم يطالب الى مضيه ما (ويصح ضمان عهدة الثمن والمؤمن)
ان ظهر به عيب أو خرج مستحقاً (والمقبوض على وجه الصوم) وذلك أن يساوم انساناً على
عين ويقطع عنها أو أجزتها أو لم يقطعه ثم يأخذها اليه أو يأخذها فان رضى أو أخذها أو لا رضى
ضمانه لانه مضمون بمطابقا وان أخذ انسان شيئاً بآذن ربه ليريه أهله فان رضى أو أخذها أو لا رضى
من غير مسأومة ولا قطع عن ولا يضمنه اذا اختلفت بعد تعبد ولا تقريظ ولا يصح ضمانه بل يصح ضمان
التعدي فيه (و) يصح ضمان (العين المضمونة كالغصب والعارية) لانها مضمونة على من هي في يده
كالخقوق الثابتة في الذمة وضمانها في الحقيقة ضمان استنقاذها وردها أو قيمتها عند تلفها فهي
كعهدة المبيع (ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها) كالعين المؤجرة ومال الشركة
والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط أو القصار بل التعدي فيها (ولادين الكتابة) لانه ليس
بالزوم ولا ماله الى الزوم لان المكاتب له تعجز نفسه والامتناع من الاداء (ولا بعض دين لم يقدر)
كما لا يصح ضمان أحد هذين الدينين ولم يفسره بجهلته حالاً وما لا (وان قضى الضامن ما على
الدين ونوى الرجوع عليه رجوع) على مضمونه عنه وان لم ينو الرجوع لم يرجع (ولو لم يأذن له)
أي للضامن (المدين في الضمان والقضاء) واذا رجع الضامن رجوع بالقل بما قضى ولو قيمة عرض
عوضه به أو قدر الدين (وكذا) أي وكضامن في هذه الاحكام كقيل (وكل من أذى عن غيره ديناً
واجباً) لازكاً ونحوها مما يفتقر الى نية لعدم اجزائه (وان برئ المديون) ببراءة أو حوالة
أو قضاء (برئ ضامنهم) لانه تبع له والضمان وثيقة فاذا برئ الاصيل زالت الوثيقة كالرهن
(ولا عكس) أي ولا يبرأ المديون ببراءة الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراءة التبع ولانه وثيقة انخلت
من غير استيفاء الدين منها فلا تبرأ ذمة الاصيل كالرهن اذا انسخ من غير استيفاء (ولو ضمن
اثنان) فأكثر (واحد أو قال كل) واحد ضمن لك الدين كان ربه أي الدين (طلب كل واحد
بالدين كله) لانهم ما اشترك في الضمان وكل واحد منهم ما ضمن الدين متفرداً وله مطالبة ما بما
بالدين كله (وان قالوا ضمنا لك الدين فهو) (بينهم ما بالخصص) أي نصيبين فكل واحد منهم ما
ضامن للنصف لأن مقتضى الشركة التسوية

فصل في الكفالة هي أن يلتزم الرشيد (باجضار دين من عليه حق مالي) يصح ضمانه مع ما لو
كان الدين أو نحوه ولا من كل من يلتزمه الحضور الى مجلس الحكم فلا تصح كفاة الابن لابييه
(الى ربه) أي الدين وتنعقد بالفاظ الضمان نحووا بانضمن يديته أو زعيمه وان ضمن معرفته أخذ به
ومعناه اني أعرفك من هو وأين هو كقوله قال ضمن لك حضوره ولا تصح يدين من عليه حديث الله
تعالى كذا الزنا أو لا دعي كالكفيل أو القصاص (ويعتبر ائمة الكفالة) رضا الكفيل
لانه لا يلزمه الحق ابتداء البرضاء (لا المكفول) لانها وثيقة لا قبض فيها فصحت من غير رضاه
كالكفيل (ولا رضا) المكفول له (وقص حاله ومؤجله) كالضمان والثمن في البيع * (تمة) * اذا

قال ثم من لا حرام من عن فلان أو أقتل منه فقول كتاب الصبيان والكفاية لا يمين للمسلمين
 دور الأمر لأنه ~~كقول~~ ما حشر منه وإنما الأمر لا يرشد فلا يلزم به شيء (ومتنى سلم الكفيل
 المكسول) به (رب الحق عمل العقد) وقد حل الأصل أولاً ولا ضرر في حقه مسل أن يكون
 في يوم مجلس الحكم وليس ثم بطلان له طالما أن أو سلم المكسول منه أو مات (رب الكفيل) قال
 القنوجي في شرحه ولو قال في الكفاية أن عثر عن أحصانه أو متي عثرت عن أحصانه كان على
 الصيام عما أقر به قال ابن نصر الله لم ير أعوت المكسول ويأمره ما عليه قال وقد وثقت هذه
 المسئلة وأفتيت فيها بمرور المال (وإن تعدد على الكفيل أحصانه المكسول) مع حياته بأب
 وارى أو مات ومضى رضى عنه أو مضى رضى عنه لا أحصانه (من جيع ما عليه)
 للمكسول له (ومن ~~كذلك~~ له اثان فسله أحدهما لم ير الآخر) بذلك لأن أحدهما لا يوصي
 الآخر من غير اشتقائه لم يحل الآخر كما لو أرا أحدهما (وإن سلم) المكسول (نفسه برثا)
 لأنه أذى ما لم الكفيلين لأجله وهو أحصانه فبرثت ذمتها

• (باب الخوالة) •

وهي مال مال من دمه إلى دمه ونصع ولقطه أو عصاه الخاص ~~قوله~~ مدين رب الدين
 أسبقك مدينك على زيد وتعود لك (وشرطها) أي شروط صحة الخوالة (خسة أحد أهاليها
 الدينين) الدين المحال به للدين المحال عليه (في الخدم) كان يجبل من عليه ذهب بذهب ومن
 عليه مئة مئة ولو أحال من عليه ذهب مئة أو بالعكس لم يصح (والصفة) ولو أحال من عليه
 صحاح عكسرة أو من عليه دراهم عوربة دراهم سليمان لم يصح (والخوالة والأصل) قال
 كان أحدهما حالاً والأخرى حراً خلا واحدهما إلى شهر والاخر إلى شهرين لم يصح الخوالة
 (التي علم قدر كل من الدينين) فلا يصح في المجهول (الثالث استقرار المال المحال عليه) ولا
 يصح على مال سلم أو رأسه بعد فسخ أو صداق قبل دخول أو مال ~~كثيرة~~ (لا استقرار المال
 المحال به) فإن أحال المكاتب سيده مدين النكته أو الروح أمر أنه قبل الدخول أو المشيرى
 النافع فمضى المبيع في مدها لم يفسخ (الرابع كونه) أي المال المحال عليه (نصح السلم به)
 من مثلي ككفيل أو مودود أو موصوفين أو معدود ومذروع بصيغان بالصفة (الخامس رضا
 المجبل) لأن الحق عليه ولا يلزمه إذاؤه من جهة الدين على المحال عما به (لا رضا) المحال أن
 كان المحال عليه ملياً فيصحب على من أحيل على ملي أن يجمل فإن امتنع المحال أجبر على
 اتاعه ولو ميساً (والملي الذي يجبر المحال على اتاعه) هو له الصدرة على الوفاء وليس بما لا
 ويتكسب حصوره لمجلس الحكم) فلا يلزمه أن يجمل على والده ولا يصح أن يجمل رب الدين على
 أبيه (في نفقة السرط) الخمسة المدكورة (رب المجبل من الدين عثر الخوالة أفسس المحال
 عليه بعد ذلك أو مات) أو محمد الدين (ومتنى لم سور الشرط) المدكورة (لم تصح الخوالة وأما
 تكون وكالة) والخوالة على ماله في الديوان أدنى له في الاستيفاء وللجوع الرجوع وميثاقه
 محله واحدة من لادين عليه وكالة في طلبه وقصده ومن لادين عليه على مثله وكالة في اقتراض
 وكذا مدين على ربي ربي فلا يصار

• (باب الصلح) •

الصلح التوفيق ويكون أنواعا خمسة أحدها بين مسلمين وأهل حرب الثاني بين أهل عدل وأهل
 بني الثالث بين زوجين خيف شقاق بينهما أو خافت أراضه والرابع بين متخاصمين في غير مال
 الخامس صلح بالمال وهو فيه أي المال معاقدة يتوصل به إلى موافقة بين مختلفين (يصح) الصلح
 (عنه) يصح تبرعه مع الأقرار والانتكار ولا يصح من لا يصح تبرعه بكتابات وقن مأذون له في تجارة
 وزول الصغير أو نسبه (فأذا قر) المدعى عليه (للمدعى بدين) معلوم في ذمته (أو) أقر (عنه) تحت
 يده (ثم صالحه على بعض الدين) كمنصفه أو ثلثه أو نحوهما (أو) صالحه (على بعض الدين المدعاة
 فهو) أي ما صدر (هبة يصح بلفظها) أي الهبة لأن الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض حقه أو هبته
 (لا) يصح (بلفظ الصلح) لأنه يفسد الحق (وان صالحه على عين غير المدعاة) كالأقرار له بعين في يده
 أو دين في ذمته ثم عوضه فيه ما يجوز أو عوضه عنه (فهو يبيع يصح بلفظ الصلح وتثبت فيه أحكام
 البيع) من العلم به وسائر شروط البيع (فلو صالحه عن الدين بعين وانفق في عله الربا بشرط قبض
 العوض في المجلس) فإذا أقر له بذهب فصالحه عنه بقضه أو عكس فتكون هذه الصالحة صر فالانها
 يبيع أحد الثقلين بالآخر في شرطها ما يشترط للصرف من الثقباض بالمجلس وكذا لو أقر له بقميص
 وعوضه عنه شعيرا أو نحوهما مما لا يباع به نسبه (و) ان كان الصلح (بشيء في الذمة) فانه (يبتل
 بالتفرق قبل القبض) لأنه اذا حصل التفرق قبل القبض كان كل واحد من العوضين دينان
 بحله الذمة فيصير بيع دين بدين وهو منهي عنه شرعا (وان صالح عن عيب في المبيع) بشيء من عين
 كدينار أو منقعة كسكنى دار معينة (صح) الصلح لأنه يجوز أخذ العوض عن عيب المبيع (فلو
 زال العيب سرى) بأن كان المبيع سرى أيضا فعوى (أو لم يكن) كالألو كان يبتلن الأمة نفقة فظن
 انهما حامل ثم بان له ما الطال (رجع بمادفعه ويصح الصلح عا) أي بجوهول (تعذر علمه من دين)
 كالألو كان بين شخصين معااملة وحساب قدم معنى عليه زمن طويل ولا علم لكل واحد منهما بما
 عليه صاحبه (أو) تعذر علمه من (عين) نقل عبد الله اذا اختلط فقير منقطة بفقير شعير وطعنا فان
 عرفت قيمة دقيق الخطاة أو دقيق الشعير بيع هذا وأعطى كل واحد منهما اقيمة ماله الآن يصطالحا
 على شيء ويصح بمال معلوم نقدا أو نسبه (تمت) * قال في الافناع فان أمكن معرفته ولم تعذر
 تكرهه موجوده ضوئ بعض الورثة عن ميراثه منه الم يصح الصلح (و) من قال لغريمه (أقر بدين
 وأعلمك منه كذا) أو أقر بدينى وخذ منه مائة (فأقر له الدين) كله (ولم يلزمه ان يعطيه)
 * (فصل) * واذا أنكر المدعى عليه (دعوى المدعى أو سكت وهو) أي المدعى عليه (يجزهله) أي
 المدعى به (ثم صالحه) على نقدا أو نسبه (صح الصلح وكان) الصلح (إبراء في حقه) أي المدعى عليه
 لأنه انما يبدل مال الصلح ليدفع عن نفسه الخصومة لا في مقابلة حق ثبت عليه فلا شفعة فيه ان كان
 شفعة من عقار ولا يستحق المدعى عليه لعيب وجده فيما ادعى عليه به شيئا (ويجوز في حق المدعى)
 فله رد المصالح به عما ادعاه بعيب فيه ويثبت فيما اذا صالحه بنقص مشفوع الشفعة الا صالح
 ببعض عين مدعى به فله وفيه كالمسكر (ومن علم يكذب نفسه) منهما (قال الصلح باطل في حقه)
 لأنه ان كان المدعى فان الصلح مبني على دعواه الباطلة وان كان المدعى عليه فانه مبني على بطلان
 المدعى عليه حق المدعى (وما أخسذه) المدعى العالم يكذب نفسه من المال المصالح به أو المدعى
 عليه عما اتفق به من الحق بجده (حرام) على كل منهما لأنه أكل مال الغير بالباطل المنهى عنه

(ومن قال) لا تنخر (مصلحة عن الملك الذي تدعيه لم يكن مقترلا) به أي لم يكن القابل مقترلا بالملك
للمقول له لاحتمال ارادة صيانة نفسه عن التسلل أو حضور مجلس الحكم تلك فان ذوى المروآت
يصيب عليه - ثم قلت ويرون رفع ضررها عنهم من أعظم مصالحهم - (وان صالح أجنى عن منكر
للهوى مع الصلح أذن المنكر له) أي للمصالح بالصلح (أولا) أي أول ما يأتى له (لكن لا يسمع)
المصالح (عليه) أي على المنكر (بدون اذنه) لأنه أدى عنه ما لا يلزمه أداؤه فكان متبرعا كما لو
تصدق عنه قال في شرح التتبي وعلم مما تقدم ان المنكر اذا أذن للاجني في الصلح أرفق الاداء
الرجوع اذا أدى فيه اما الرجوع مع الاذن في الاداء فظاهر وامامع الاذن في الصلح فقط قلانه
يجب عليه الاداء بعقد الصلح فاذا أدى فقد أدى واجبا عن غيره محتسبا بالرجوع ~~ويستبان~~ ان له
الرجوع على أصح الروايتين انتهى (ومن صالح) آخر (عن دار ونحوها) كعبد ونوب وهو من
(فبان العوض) المصالح به (مستحقا) أو كان قاضيا حر (رجع بالدار) أي المصالح عنها أو بالعبد
أو بالنوب المصالح عنه ان كان باقيا أو بقيته ان كان نالفا ومحل ذلك ان كان الصلح (مع
الاقرار) من المصالح لان الصلح اذن بيع في الحقيقة فاذا تبين ان العوض كان مستحقا رجع
كان البيع فاسدا فرجع فيما كان له (و) رجع (بالدعوى) أي الى دعواه قبل الصلح وفي الرعاية
أو قيمة المصالح به المستحق لعبر المدعى عليه (مع الاتكاف) متعلق رجوع وكذا قوله وبالدعوى وبوجه
المذهب ان الصلح لما تبين فساده بخروج المصالح به غير مال كالمصالح بعصير فبان خيرا وبقي
فبان حرا أو غير مستحق للمدعى عليه كما لو بان انه غصبه أو نحو ذلك حكم بطلان عقد الصلح
وحيث بطل عاد الامر الى ما كان عليه قبله فيرجع المدعى فيما كان له وهو الدعوى (ولا يسمع
الصلح عن خيار) في بيع أو اجارة لان الخيار لم يشرع لاستفادة مال واعاشيرع للنظر في الاحتياط
فلم يسمع الاحتياط عنه (أو ثقة) بأن صالح المشتري صاحب الثقة لانها ثبت لازالة الضرر
فاذا رضى بالعوض تبين ان لا ضرر فلا استحقاق فيبطل العوض لبطلان معوضه (أو صدقني)
أي صالح فاذا صدق صدق فاعن - صدق فذف (ونصدق جميعها) أي الثقة والخيار وحدها التذوي
رضاستحقها بتركها (ولا شارباً وسارفاً) أو زانيا (ليطلقه) ولا يرفعه الى السلطان (أو شاهدا
ليكتب شهادته) عليه أو صالحه على أن لا يشهد عليه بالورول يصح لانه صلح على حرام أو ترك واجب
• (مصلح) ويجرم على الشخص ان يجري ما في أرض غيره أو سلطه) أي - صلح غيره (بلا اذنه)
أي اذن صاحب الارض أو السلطه لتصرفه أو تصرفه أرضه وكرهه بلا اذنه بجامع ان كلا
منه ما استعمال المال الغير بغير اذنه وفيه رواية ان دعوت ضرر رقة قبل أو اجارة (ويسمع الصلح
على ذلك بعوض) لان ذلك اما بيع أو اجارة وكل منهما حلال (ومن له حق ما يجري على صلح
جاره لم يجوز لجاره تملكه عليه ليمتع جري الماء) لا بطلان حقه بذلك وليكثر ضرره (ومعروم على الجار
ان يحدث بملكه ما) أي شيئا (يضر بجاره كحمام) يتأذى جاره بدخانه أو بضر مأواه حائطه
(وكيف) يتأذى جاره بريحه أو يصل الى يثره (ورجى) جهترها حائطه (وتنور) بتمتدي دخانه
اليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا اشهر ارجان (وله) أي للميار
(منعه) أي منع جاره (من ذلك) بخلاف طبع وخبر فيه (ويجزم) على الانسان (التصرف في
جدار جاره) أو يدار (مسترك) بين المنصرف وبين غيره (بفتح روزه) الروضة الكوة والكوة

الخرق في الحائط (أو) يفتح (طاق) قال في القاموس الطاق ما عطف من البناء انتهى قال
 في شرح المنتهى قلت ومن ذلك طاق القبلة (أو بضرب وتد ونحوه) كعمل رفق فيه (الاباذنة)
 أي الشريك (وكذا) في الحكم الامباستنى (وضع خشب) على جدار جاره أو المشترك (الآن
 لا يمكن تسقيف الآية) فيجوز بلا ضرر (ويجوز الخاران أبي) ويحدار مسجد كحدار دارنا قال
 في شرح المنتهى فرع من وجد بناءه أو خشبته على حائط جاره أو مشترك ولم يعلم سببه حتى زال
 فله اعادته لان الظاهر ان هذا الوضع يحق فلا يزول هذا الظاهر حتى يعلم خلافه وكذلك لو وجد
 مسيل مائه في أرض غيره أو يجري مائه على سطح غيره (وله) أي للانسان (أن يستند قياشه)
 ويستند (في ظل حائط غيره) من غير اذنه (ويستقر في ضوء مراحه) أي الغير (من غير اذنه) أي
 مالك الحائط والسراج (وحرر ان يتصرف) الانسان (في طريق نافذ بما يضر المار كخراج
 دكان) بضم ذاله (ودكه) بفتحها قال في القاموس والدكه بالفتح والدكان بالضم بناء سطح
 أعلاه للمتعبد وقال في موضع آخر والدكان كزمان الحائوت معرب (وجناح) وهو الروشن على
 أطراف خشب مدفونة في الحائط (وسباط) وهو سقفة بين حائطين تحتها طريق (وميزاب)
 ولو أذن الامام بذلك للضرر (ويضمن ما تلف به) من نفس أو مال أو طرف لتهديده به (ويحرم
 التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه) أي هواعبره الاباذنه (أو) في (درب غير نافذ الاباذن
 أهله) أي أهل الدرب الذي هو غير نافذ اذ افعله فيه أما ككون فعل ذلك لا يجوز في ملك غيره
 أو هوائه فلا نوع تصرف في ملك الغير به بضرره فلم يجوز الاباذن مالكة وأما ككون فعل ذلك
 لا يجوز في درب غير نافذ الاباذن أهله فلا ن الدرب ملك لقوم معينين فلم يجوز الاباذنهم لان الحق
 ا لهم (ويجوز الشريك على العمارة مع شريكه في الملك) المشترك (والوقف) المشترك فان انهدم
 حائطه ما أو سقطه ما فطلب أحدهما صاحبه ببنائه معه أجبر فان امتنع أخذ الحاكم من ماله
 النقد وأنفق عليه فان لم يكن له عين مال وكان له متاع باعه وأنفق منه على حصته مع الشريك
 فان لم يكن له متاع نقد ولا عرض اقترض الحاكم عليه وأنفق على حصته وان أنفق الشريك
 باذن شريكه أو أذن حاكم أو بنية رجوع رجوع بما أنفق على حصته الشريك وكان بين الشريكين
 شيئا كان قبل انهدامه (وان هدم الشريك البناء) المشترك بين الهادم وغيره (وكان) هدمه له
 (لخوف سقوطه) أي البناء (فلا شيء) أي لاضمان (عليه) لانه محسن (والا) بأن هدم الشريك
 البناء المشترك لغير خوف سقوطه (لزمه اعادته) كما كان لانه متعبد (وان أهمل الشريك بناء
 حائط بستان اتفق عليه) أي على البناء (فما تلف من غرنه) أي البستان (بسبب اهماله ضمن)
 الشريك الماهمل (حصته شريكه) منه قال في الاقتناع وشرحه ولو اتفقا أي الشريكان على بناء
 حائط بستان فبنى أحدهما وأهمل الآخر فالتلف من الثمرة بسبب اهمال الآخر ضمنه أي
 ضمن نصيب شريكه منه الذي أهمل قاله الشيخ انتهى

(كتاب الحجر)

الخرق في اللغة التضيق وفي الشرع (هو منع المالك من التصرف في ماله) والاصل في مشروعيته
 قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء أموالكم أي أموالهم لكن أضيف الى الاولياء لانهم قائمون
 عليها مدبرون لها وقوله تعالى واتلوا الآية واذا ثبت الحجر على هذين ثبت على الجنون

من باب أولى (وهو) أى الطير (نوعان الأول لحق) أى لحيط (العين) أى غير المحجور وعليه (كالحجر
على مطلق) لحق العرما (وراهى) لحق المرتين حيث لازم الرهن (و) على (مريض) من مرض
الموت الخوف فيمأراده على الثلث من ماله لحق الورثة (و) على (قن ومكاتب) لحق السيد (و) على
(مرتد) لحق المسكين لأن تركه فيه فرجا تصرف فيما يقصده إن لافها اليقوت على المسكين
(و) على (مشتري) فى البيع إذا كان ثقتا مشقة وعاء (بعد طلب الشئيع) له لحق الشئيع (الذاني)
الطير على الانسان (لحط نفسه) وذلك (كالحجر على صعب ويحسون وسقيه) وقول الفقهاء على هذا
الصرب لحط نفسه لأن المصلحة تعودها على المحجور وعليه ثم الحجر على هؤلاء كاهم بأن يتعوا
من التصرف فى أموالهم وذمهم ولا يصح الإباذن الأولى لأنه بدونه يقضى إلى خضباع ماله لهم
(ولا يطالب المدين ولا يحجر عليه بدين لم يجل) أما كونه لا يطالب فلا من شرط جهة المطالبة
لزم الاداء وهو لا يلزم أدائه قبل الاجل وأما كونه لا يحجر عليه من أجل ذلك فلا المطالبة
إذا لم تستحق لم يستحق عليه حجر قال فى القروع وفى انتظار المعسر فضل عظيم وأبلغ الأعباء عن
ريذة مرفوعا من أنظر معسرا له بكل يوم مثله صدقة قبل أن يجل المدين فإذا حل المدين فاقطعه فله
بكل يوم مثله صدقة رواء أحد رضى الله عنه (المكس لو أراد) من عليه الدين (سقراط ويلا) وفى
مسافة المعسر عند الموفق وابن أخيه وجماعة قال فى الانصاف وله أولى ولم يقيد به فى التسقيع
والمنتهى يجل الدين المؤجل قبل فراغه أو بعده مخوفا كمن أو غيره وليس به رهن فى ولا يقبل
على (فلقريه منه) من السفر لأن عليه ضررا فى تأخير حقه عن محله فى غير هذا متعين (بني
يوثقه برهن يحررنا أو كقبيل لى) فإذا أوفقه بأحد ماله يمنعه لانتشاء السرر فلو أراد المدين
وضامته مع السفر فله منه مما وله منع أي ما شاء ولا يملك تخليه إن أسرم (ولا يجل دين مؤجل
يحنون ولا يجل دين مؤجل (عوت ان وفق ورثته) أو غيرهم (بمادة قدم) يعنى رهن يحررنا أو كقبيل
على (ويجب على مدين قادر وفادى من حاله أو يابطل ربه) لقوله صلى الله عليه وسلم مطل العبي
طام وبالطلب يتحقق المطلق (وان مطلق) أى مطل المدين رب الدين (حتى شكاه) رب الدين (وحيث
على الحاكم) العالم بجماله والجاهل بجماله (أمره بوفائه) وما غرم بسبب ماله فعلى محاط (فان أى)
أى إذا أمر الحاكم من عليه الدين بوفائه بطلب غريمه فأبى (حبسه) قال فى المعنى إذا امتنع
الموسر من قضاء الدين فلقريه ملازمته ومطالبتة والاغلاط عليه بالقول فيقول يابط الم بامعنى
(ولا يخرج به حتى يتبين) له (أمره) أى انه معسر أو براء المدين من غريمه بوفاء أو براء أو براء
غريمه باخراجه (فان كان ذو عسرة وجبت تخليته وحرمت مطالبتة و) حرم (الحجر عليه مادام
معسرا) ولو قال غريمه لا أرضى (وان سأل غريما من) أى مدين (له مال لا ينفى يدينه) الحال أو سأل
بعضهم (الحاكم) الحجر عليه (أى على المدين (لزمه) أى الحاكم (اجابته) أى إجابة العرما
أو بعضهم ويحجر عليه قال فى شرح المنهى وطاهر ما تقدم انه لا بد من سؤال من له حق الحاكم
فى الحجر وحكم الحاكم وهو المذهب (ومن اطهر ارتجى) القلس واسفه اعلم الناس بجماله ما له
يعاملوهما الأعلى بصيرة

• فصل • وفائدة الحجر أحكام أربعة أحدها يتعلق حق الغرماء بالمال لأنه لو لم يكن كذلك
لما كان فى الحجر عليه فائدة ولأنه يساع فى دينهم فكانت حقوقهم متعلقة به كل من إذا ثبت هذا

(فلا يصح تصرفه فيه بشئ) حتى ما يتجدد له من ماله من ارش جنابة وارث ونحوهما كوصية
 وصدقة وهبة (ولو بالعتق) والوقف (وان تصرف في ذمته بشراء أو اقرار صريح) لانه اهل
 للتصرف والخبر متعلق بماله لا بذمته فوجب صحة تصرفه في ذمته عملا باهليته السالبة عن
 معارضة الخبر (وطوابيه) أي بمن مبيع أو اقرار (بعد فك الخرج عنه) لانه حق عليه وان
 جنى على أحد شارك بجنى عليه الغرماء (الثاني) من الاحكام المتعلقة بالخبر (ان من وجد عين
 مباحة) للمفلس (أو أقرضه) إياه أو أعطاه له رأس مال سلم أو أجرة ولو لنفسه ولم يرض من مدتها
 زمن له أجرة أو وثق وذلك (فهو) أي واجد العين التي باعها أو أقرضها أو أعطاه له رأس مال سلم
 (أحق بها) أي بعين ماله من غيره (بشرط كونه لا يعلم بالخبر) فهذا شرط لمن فعل ما ذكر بعد الخبر
 (و) بشرط (أن يكون المفلس حيا) الى حين أخذ المبيع فاذا مات المشتري فالبايع اسوة
 الغرماء سواء علم بنفسه قبل الموت فخير عليه ثم مات أو مات فتمين نفسه لان الملك انتقل عن
 المفلس الى الورثة أشبه ما لو باعه (وان يكون عوض العين كله باقيا في ذمته) فان أدى بعض
 الثمن أو الاجرة أو القرض أو السلم أو أبرئ منه فهو اسوة الغرماء في الباقي (وان تكون) العين
 (كلها) باقية (في ملكه) فان تلف جزء منها كبعض اطراف العبد أو ذهبت عينه أو جرح
 أو طئت البكر أو تلف بعض الذوب أو انتهى دم بعض الدار ونحوه لم يكن للبايع الرجوع
 في العين ويكون اسوة الغرماء وان باع المشتري بعض المبيع أو وهبه أو وقفه فكذلكه (وان
 تكون) السلعة (بجملتها) حين اتت عنه بان لم تنقص من ماله المذهب صفقة مع بقاء عينها
 (ولم تتغير صفته بغير ما يزيل اسمها) كنسج غزل ووخز دقيق وجعل دهن صابوناً وجعل شريط
 ابرا (ولم تزد زيادة متصلة) كسمن وكبر وتعلم صنعة تزيدها القيمة ككتابة وحداودة وقصارة
 (ولم تخلط بغير متين) عما كمالو كانت زينا تخطئه بزيت أو قحطا تخطئه بقمح ونحو ذلك (ولم يتعلق بها
 حق للغير) كرهن ونحوه (فقي وجد شئ من ذلك) بان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة
 (امتنع الرجوع) بعين المال (الثالث) من الاحكام المتعلقة بخبر المفلس (يلزم الحاکم قسم
 ماله) أي مال المفلس (الذي من جنس الدين) الذي عليه (و) يلزم الحاکم (بيع ماله من جنسه)
 أي الذين في سوقه أو غيره بمن مثله المستقر أو أكثر من ثمن المنزل ان حصل راغب ولا يحتاج
 الحاکم الى استئذان المفلس في البيع لكن يستحب أن يحضره أو وكيله (ويقسمه) أي الثمن
 أو المال الذي من جنس الدين فوراً أما كون الحاکم يلزمه قسم مال المفلس الذي من جنس
 الدين الذي عليه على غرمائه فلا ن هذا هو محل المقصود من الخبر الذي طلبه منه الغرماء
 أو بعضهم وأما كونه يلزم ذلك على الفور لأن تأخيرهم مطلق وفيه ظلم لهم ويكون قسمه (على
 الغرماء بقدر ديونهم) لان فيه تسوية بينهم ومن اعاد اذ كسبه حقوقهم فلو قضى الحاکم أو المفلس
 بعضهم لم يصح لاهم ثم كادوا لم يجز اختصاصه دونهم (ولا يلزمهم) أي الغرماء (بيان أن لا غريم
 سواهم) بخلاف الورثة ذكره في الترغيب والفصول وغيره مما لا يأخذ أحدهم مالا حق له فيه
 (ثم) بعد القسمة (ان ظهر رب دين حال) لم تنقض القسمة (ورجع على كل غريم بقسطه) لانه لو
 كان حاضر اشاركهم فكذلك اذا ظهر (ويجب) على الحاکم أو أمينه (ان يترك له) أي للمفلس من
 ماله (ما يحتاجه من مسكن وخدام) صالحين مثله لان ذلك مما لا غنى له عنه فلم يسع في دينه ماله يكونا

عين مال قريم فانه ان شاء أخذهما وبشترى له أو يتركه بدها (و) يجب ان يترك للمفلس أيضا
ان كان تابرا (ما) أي شيأ من ماله (يتجر به أو ألة حرقه) فلا يديه معها لانه حاجته اليها كنيابه
وسكنه (و) يجب له أيضا أي للمفلس (ولعليه أدنى نفقة مثلهم من ما كل ومشرب وكسوة)
من ماله حتى يقسم وأبوة يكال ووزان وجمال وحافظ لم يبرع عن المال (الرابع) من الاستحكام
المتعلقة بالخير (اختطاع الطلب عنه) أي عن المفلس لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة
الى ميسرة ولا نزق له تعالى فنظرة خبر بمعنى الامر أي انظروا الى يساره (فمن أقرضه) أي من
أقرض المفلس شيأ (أو باعه شيأ عا لما يجبره) يملك طلبه حتى ينقل تجره لانه حق العروة
حالة التجبر بعين مال المفلس لكن اذا وجد السائق أو المقرض أعيان ماله ساقطه - ما
أخذها

(فصل) ومن دفع ماله بعد كسيع ورهن أولا كعارية ووديعة (الى) محجور عليه
لحظ نفسه كراعيه أو مجنون أو سفیه فانقله لم يضمنه) لانه سلفه عليه برضاه ويضمن انلاف ماله
يدفع اليه (ومن أخذ من أحد هس) أي من الصغير والسفيه والمجنون (ما لا ضمنه) أي الاخذ
(حتى يأخذه وليه لا) يضمنه (ان أخذ منه ليحفظه وتلف ولم يقرط) أي الاخذ لانه ان أقرط فقد
ضمن لتفريطه (كن أخذ مضمونا) من غامبه (ليحفظه له) لان في ذلك امانة على رد الحق
الى مستحقه (ومن بلغ) من ذكر أو أتي حال كونه (رشدا أو بلغ مجنونا ثم عقل ورشدا انقل التجبر
عنه) بلا حكم ما حكم بحكمه أما كونه يملك عن الاول لقوله تعالى وابتلوا النياحي حتى اذا بلغوا
النكاح ولان التجبر عليه انما كان المجزء عن التصرف في ماله على وجه المصلحة حفظا وليسوغه
رشدا بقدر على ذلك فيزول التجبر بزوال سببه وأما كونه يملك عن الثاني فلان التجبر عليه بلونه
فاذا زال وجب زوال التجبر زال عنه (ودفع اليه) أي الى من قبا يملك التجبر عنه (ماله) لقوله
تعالى فان آمنتم منهم رشدوا فدعوا اليهم أموالهم (لا) يملك التجبر عنه ما (قبل ذلك) أي
البلوغ والعقل مع الرشد (بحال) ولو ما واشتد (وبلوغ الذكر) يحصل (به) واحد من (ثلاثة)
أشياء (أشار الاول بقوله) (أما بالامتنان) أي بازال المني بقنطة أو مما ما باحتلام أو جماع أو غير
ذلك وأشار الثاني بقوله (أو بتمام خمس عشرة سنة) أي استكمالها وأشار الثالث بقوله (أو ببلوغ
شعر خشن) وهو الذي استحق أخذه بالموسى (حول قبله) دون الرغب الضعيف لانه يثبت للصغير
(وبلوغ الاتي) يحصل (بذلك) الذي يحصل به البلوغ للذكر (و) تزيد عليه (بالحيض) ورجله
دليل انزالها (والرشد اصلاح المال وصونه عما لا فائدة فيه) ولا يعطى ماله حتى يتجبر ويحل
الاختيار قبل بلوغه بلاتقي به ويؤنس رشده

(فصل) ولاية المملوك (لانه ماله) (ولو) كان السيد (فاستأوى ولاية الصغير والبالغ
بده أو جنون لايه) بشرط أن يكون بالغ الان الولد قد يطلق على لم يثبت بلوغه ومن لم يثبت بلوغه
لم يملك عنه التجبر فلا يكون وليا (فان لم يكن) له أب (فوصيه) أي وصى الاب ان عدم لانه نائب
الاب ولو يجعل ومنه تبرع (ثم) بعد الاب ووصيه تكون الولاية على الصغير وعلى من بلغ مجنونا
أو عاقل لا من (الحاكم) لان الولاية انقطعت من جهة الاب فتكون للمالك كولاية الكساح
لانه ولي من لا ولي له (فان عدم الحاكم فامين يقوم مقامه) أي مقام الحاكم اختاره الشيخ

الدين وقال في حاكم عاجز كالمعدم (وشرط في الولي الرشيد) لان غير الرشيد محجور عليه (والعدالة
رلوظاها) فلا يحتاج الحاكم الى تعدين الاب أو وصيه في ثبوت ولايتها ما وليست الحرية شرطاً
فتثبت الولاية للمكانب على ولده الذي معه في الكتابة ~~لكن~~ لا تثبت له الولاية على ابنه الحر
(والجد) لا ولاية له لانه لا يدلي بنفسه وانما يدلي بالاب فهو كالإخ (والأم وسائر العصبات لا ولاية
لهن) لان المال محل الحماية ومن عد المذكورين أولاً فاصرعنهم غير مأمون على المال (الا
بالوصية ويحرم على ولي الصغير والمجنون والسفيه ان يتصرف في مالهم الا بما فيه حفظ ومصلحة)
فان تبرع ولي الصغير والمجنون بهبة أو صدقة أو حاجي بان اشترى لمولاه برأئداً وباع بثقة فان أوزاد
في الاتفاق عليهم ما على نفقتهم ما بالمعروف ضمن الزائد لانه مفقود فيه (وتصرف الذلثة) السفيه
والصغير والمجنون (بيع أو هبة أو شراء أو عتق أو وقف أو اقرار غير صحيح) ويصح اقرار مأذون
له ولو صغيراً في قدر ما أذن فيه فقط وتصح معاملته قن لم يثبت كونه مأذوناً له (انكسر السفيه ان
اقر بحد) أي بما يوجب الحد كالقذف والزنا (أو) اقر (بشئ أو طلاق أو قصاص صح) اقراره
بذلك (وأخذه في الحال) قال ابن المذرو هو واجماع من تحفظ عنه لانه غير متم في نفسه والحجر
نما يتعلق في ماله ولا يجب فيما اذا اقر بقصاص مال عني عنه (وان اقر بحال) كالقرض وجناية
الخطا والاتلاف (أخذه) أي باقراره فلا يلزم الا (بعد ذلك الحجر عنه) لانا لوقبلناه في الحال لئلا
معي الحجر

*(فصل في الولي) أي ولي الصغير والسفيه والمجنون غير حاكم وأمينه (مع الحاجة
ان يا كل من مال موليه) لقوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل مما بالعرف قال في شرح المنتهى
وظاهره انه لا يحل له ان يأكل شيئاً مع غناه لقوله تعالى ومن كان غنياً فليستعفف وعنده لا يجوز
وعلى المذهب انما يباح له ان يأكل (الاقل من أجرة مثله وكفايته) يعني انه لو كانت أجرة مثله عشرة
دراهم في كل شهر ويكفيه ثمانية أو كانت أجرة مثله ثمانية ولا يكفيه الا عشرة ليس له ان يأكل
في الصورتين الا ثمانية ولا يلزمه عوض ما كاله اذا أيسر (و) للولي الاكل من مال الصغير والسفيه
والمجنون (مع عدم الحاجة) مع قرض الحاكم (يا كل ما فرضه له الحاكم) وبأكل ناظر وقف
معروف نص اذا لم يشترط الواقف شيئاً وظاهره ولو لم يكن محتاجاً حاله في القواعد وقال الشيخ
له أخذ أجرة مثله مع فقره (وللزوجة وكل متصرف في بيت) كاجير (ان يتصدق) منه (بلا اذن
صاحبه) لا يضر كرهه ونحوه كبيعة لانه مما جرت العادة بالمساهمة فيه (الا ان يمنعه) أي
المتصدق الزوج (أو يكون بمنزلة) فثبث في رضاه (فيحرم) عليه الصدقة بشئ من ماله كصدقة
الرجل بطعام المرأة

(باب الوكالة)

يشترط الواو وكسرها اسم مصدر بمعنى التوكيل (وهي) لغة التذويض وشرعاً (استنابة) انسان
(بأنه يتصرف مثله) أي انسان جائزاً التصرف (فيما) أي قول أو فعل (تدخله النيابة) فالقول
(كعقد) ابيع ونكح وشركة ومضاربة ومساقاة ومن ارعة (وفسخ) كفسخ أحد الزوجين اعيب
صاحبه (وطلاق) لان التوكيل اذا جاز في عقد النكاح جاز في (له يباريق الاولى) (وربعة) لان

التوكيل حيث ملك به الأقوى وهو إنشاء التكاح والتجبة الإعتق وهو يتبعه بالرجعة من باب
 أولى (وكفاية وتبديل وصلى) لانه عقد على مال أشبه البيع (وتفرقة صدقة) (وتفرقة نذر) (وتفرقة
 كفارة وفعل حج) (وفل) (عرة) وتدخل وكفنا الطواف فيما اتبعوا (لا) تصح الوكالة فيما لا يتصل
 النياية كصلاة وصوم وحلف وطهارة من حدث) أصعراً أو كبيراً وشهادة واعتنام وقسم لزوجات
 ولعان وإبلاء ونسامة ودفع يزية (وتصح الوكالة منجزة) كانت وكلي الآن (ومعلقة) كإبائه
 المحرم فقد وكلت (ومؤقتة) كانت وكلي في شراء كذا وقت كذا (وتنعقد) الوكالة (بكل ما دل عليه
 من قول) كبيع عبدى هذا أو كاتبه أو أخته أو دبراً أو وضت اليك أومره أو أقتل حقاى أو جعلت
 نائباً عني في ذلك لانه أخط دل على الإذن تصح كقطعه الصريح (وفعل) قال في القروع ودل كلام
 القاضي على انه قادهما بفعل دال على البيع وهو ظاهر كلام الشيخ فيمن دفع ثوبه الى قصده
 أو خياط وهو أظهر كالتبديل ويصح قول بكل قول أو فعل دال عليه ولو مترخياً (وشرط) لصحة
 الوكالة (تعيين الوكيل) قال القاضي وأصحابه بان يقول وكنت فلاناً كذا (لا علم بها) أى
 لا بشرط لصحة التصرف بالوكالة علم الوكيل بالوكالة ولو باع انسان عبد زيد على انه فضولى
 فبان ان سببه وكله في بيعه قبل البيع صح لان العبرة بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف وله
 التصرف بخبر من ظن صدقه ونفى ما تزعم على تصرفه انكره زيد التوكيل (واصح) الوكالة
 (في بيع ماله) أى مال الموكل (كله) لانه يتصرف في ماله فلا عذر (أو) يوكله ان يبيع (ماشاء) الوكيل
 (منه) أى من مال الموكل لان التوكيل اذا باقى الجميع في بعضه أولى (و) تصح الوكالة بالمطالبة
 بحقوقه كلها وبالابرام منها كلها (وما شاء منها) قال في القروع وظاهر كلامه تتم في بيع من ثابى
 ما شئت له يبيع كل ماله (ولا تصح) الوكالة (ان قال) الموكل لو كيد (وكانت في كل قليل وكثير)
 قاله الأزهري لانه يدخل فيه كل شئ من حصة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فعمم الدور
 والضرر (وتسمى) هذه الوكالة (المشروطة) والوكيل ان يوكّل فيما يعجز عنه مثله ليكرهه وفيما لا
 يتولى مثله بنفسه كالاعمال الدنية في حق اشراف الناس المترفعين عن فعلها في العادة لان الإذن
 انما يتصرف الى ما جرت به العادة (ولا يملك الوكيل) ان يعصم مع فقير أو قاطع طريق (الا ان
 يأمره الموكل لان في ذلك مع عدم اذن الموكل تضييماً) (أو يبيع مؤجلاً أو بمنفعة أو عرس) أما
 كونه لا يصح اذا باع مؤجلاً فلا ان الموكل اذا باع بنفسه واطلق انصرف الى الطول في كذا اذا
 أطلق الوكالة وأما كونه لا يصح بمنفعة أو عرس فلا ان الطول لا يحول على العرف والعرف
 يقتضى ان الثمن انما يكون من التفردين قال الجعفي شرحه فان وكله ان يشتري له طعاماً بالبحر
 غير شراء المنة لا على العرف ذكره القاسمي وابن عقيل (أو بغير نقد البلد) أو بتقد غير ثالثة
 ان جمع نقوداً أو بغير الاصل من نقود ان تساوت رواجاً (الا باذن موكله) وان وكل عبد غي
 ولو في شراء نفسه من سببه صح ذلك ان اذن فيه سيده والا فلا فيما لا يملكه العبد

• (فصل) في الوكالة والشركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والوديعة والبيع المعلق
 حائز من المارفين) لان غاية ما في كل منها اذن وبدل تنفع وكلاهما جائز (الحل) من المتعديين
 فسحقها) أى هذه العقود كفسخ الاذن في كل طعامة (وتبطل كلها) أى العقود المذكورة
 (عوت أحدهما أو جنونه) جنواً مطلقاً (وبالجور) عليه (لنفه) لان كلام من هذه العقود المذكورة

بعدم الحياة والموت وعدم الجرح فان اتى ذلك انتفت صحتها لا تنقضاء ما تعتمد عليه وهو أهلية
التصرف والمراد بطلانها بالجرح للسفاه (بحيث اعتبر لها) (الرشد) بان كان في شيء لا يتصرف في
مثلته السفه أمان كانت في شيء يسير يتصرف في مثلته السفه بدون إذن وليه أو كانت الوكالة في
طلاق أو رجعة أو في تلك المباح كاستسقاء ماء واحد تطاب فأنها تصح (وتبطل الوكالة بطرق وقطع
أو كل ووكيل فيما ينافيه) الفسق فقط (كإيجاب النكاح) لخروج وجهه على أهلية التصرف
بخلاف الوكيل في قبوله أو في بيع أو شراء فلا ينزل بقسوة موكله (و) تبطل الوكالة أيضا
(بفلس موكل فيما يجز عليه فيه) بان كانت الوكالة في إعيان ماله لا لقطع تصرفه فيه (و) تبطل
الوكالة أيضا (بردته) أي الموكل لا مناعه من التصرف في ماله مادام مرئيا ولا تبطل برده ووكيل
الانفيمانية أيضا (و) تبطل الوكالة أيضا (بتدبيره) أي تدبير السيد (أو كآبته قنا وكل في عتقه) لدلالة
ذلك على الرجوع عن الوكالة في العتق (و) تبطل الوكالة أيضا (بوطئه) أي الموكل لا قبلته (زوجة
وكل في طلاقها) لدلالة وطئه على رغبته فيها واختياره أمساكها وكذلك لو وطئها بعد طلاقها
رجعا كان ارتجاعا لها (و) تبطل الوكالة أيضا (بأيديل على الرجوع من أحدهما) أي الوكيل
والموكل ومن صور دلالة الرجوع الوكيل ما إذا قبل الوكالة من مالك عبدا في عتقه وكان قد وكله
إنسان في شرائه فان قبول الوكالة في عتقه يدل على رجوعه عن الوكالة الأولى في شرايه (و) ينزل
الوكيل بعوث موكله وبغزله (و) أي لا وكيلا (ولو لم يعلم) كشرائه ومضارب لا مودع
(و) يكون ما يبدؤه بعد العزل أمانة لا يضمنه إذا تلف بغير تعد منه ولا تقرط حيث لم
يتصرف وأما ما تلف بتصرفه فيضمنه وكذلك عقود الأمانات كلها كالوديعة والرهن إذا انتهت
أو انقضت

• (فصل • وان باع الوكيل بالنقص عن ثمن المثل أو) بالنقص (عن ما قدر له موكله أو اشترى
بازيد) من ثمن المثل (أو باكر عما قدر له) (صح) البيع والشراء (وضمن في البيع كل النقص
وفي الشراء كل الزائد) عن مقدره وما لا يتغابن مثله عادة كان يعطى لو كيله ثوبا غن مثله مائة درهم
ليبيعه له ولم يقدره الثمن فيبيعه بثمانين والحال ان مثل الثوب قد يبيعه غيره بخمسة وتسعين
درهما فهذه الخمسة التي نقصت عن ثمن مثله عما يتغابن الناس بعثله في العادة فلو ان الوكيل باع بمثل
هذا النقص لم يضمن شيئا لان التجرد عن مثل هذا عسر ~~لكنه~~ لو باع بنقص لا يتغابن بمثله بين
التجار وهو عشرون من مائة فيضمن جميع هذا النقص (و) من قال لو كيله عن شيء (بعه) لزيد
فباعه لغيره (أي غير زيد) (لم يصح) البيع قال في المغني بخلاف علمنا سواء قدر له الثمن أو لم
يقدره لانه قد يكون له غرض في تملكه اياه دون غيره (ومن أمر) من قبل مالك (بدفع شيء) كثوب
(الى) قصار أو خياط (معين) بتعيين الأمر (ليصنعه) بان يقصره أو يخططه (فدفع) المأمور الثوب
الى من أمره بدفعه له (ونسيه) فضاع الثوب (لم يضمن) لانه انما فعل ما أمر به ولم يتعد ولم يقرط (وان
أطلق المالك) الاذن بان دفعه اليه وقال ادفعه الى من يقصره أو يخططه (فدفعه) الوكيل (الى
من) أي الى انسان (لا يعرفه) أي لا يعرف عينه كالأولاد اياه من وراء سترة ولا يعرف اسمه بان لم
يسأل عنه ولا دكانه بان دفعه فجعل غير دكانه ولم يسأل عنه فضاع الثوب (ضمنه) الوكيل
لتقرطه (والوكيل أمين لا يضمن ما تلف يديه بالتقرط) لانه نائب للمالك في البد

والتصرف فكان الهلاك في يده كالهلاك في يد المالك كالودع وكذا حكم كل من يده من
 لغيره على سبيل الامانة كلوصي ونحوه وكلامه شامل للوكيل المتبرع والوكيل يجعل لانه لا فرق
 بين تلف المبيع الموكل فيها وبين تلف غيرها لانه أمين (وبصدق) الوكيل (بيئته في التلف) أي
 تلف العين أو النسي (و) يقبل قوله بيئته (انه لم يضرط) ولا يكلف على ذلك بيئته لان هذا مما يعذر
 اقامة البيئته عليه ولانه لو كلف ذلك لاستنع الناس من الدخول في الامانات مع الحاجة الى ذلك
 وحمل هذا ان ادعى التلف بسبب شئ كالسرقة ونحوها وان ادعا بسبب ظاهر كتركه في يده
 ونحوها لا يقبل الا بيئته تشتم بالحادث ويقبل قوله في التلف به بيئته (و) يقبل قوله وكسبل
 (انه) أي مركله (اذن له في البيع) مؤجلا أو بغيره قد البلد أو بهوض كالحياض اذا قال اذنتك
 في نفسه قباه وقال المالك لا لي قصا ولو باع الوكيل السلعة وقال بذلك أمرتني فقال المالك
 بل أمرتكم برههم اصدق ربه افانت أو لم تفت لان الاختلاف هنا في جنس التصرف (وان ادعى)
 الوكيل (الرقا في ورثته الموكل مطلقا) لم يطهر على معنى قوله مطلقا (و) ادعى الرد (له) أي الموكل
 (وكان يجعل لم يشبل) منه دعوى الرد قال في شرح المنتهى وجلة الامناء على ضربين أحدهما
 من قبض المال لضع ماله لا غير كالودع والوكيل المتبرع يقبل قوله في الرد لانه لو كلف البيئته
 عليه لاستنع الناس من دحواهم في الامانات مع الحاجة فيلحقهم الضرر بذلك المضرب الثاني
 من يفتق قبض الامانة كالوكيل يجعل والمضارب والمرتهن ونحوهم فلا يشبل قوله اسم في الرد
 على الاصح نص عليه الامام في المصاوب في رواية ابن منصور (ومن عليه حق) لا ادعى (عادي)
 انسان انه وكيل ربه في قبضه أو وصيه أو امه أو حيله به (فصدقه) أي صدق مدعى الوكيل
 أو الوصية أو الحوالة (لم يبرمه) أي من عليه الحق (دفعه اليه) أي الى المذعي لانه لا يبرأ به
 الدفع بل يواز أن يكره الحق الوكالة أو الحوالة أو ينظره حيا في مسئلة دعوى الوصية فيرجع
 على الدافع (فان ادعى) المطالب (موته) أي موت ربه الحق (وانه وارثه) ولا وارثه غير
 (لرمة) أي لم من عليه الحق (دفعه) للمدعى الارث لرب الحق مع تصديق منه على ذلك (وان
 كذبه) أي كذب من يده العين المدعى (حلف أنه لا يعلم انه وارثه ولم يدفعه) لان من لزمه الدفع
 مع الاقرار لزمته اليقين مع الاتكاد وصفتها أن يحلف انه لا يعلم صحة ما قاله لان اليقين هنا على نفي
 فعل الغير فكانت على نفي العلم

• (كتاب الشركة) •

وفيه العات فتح الشيق مع كسر الراء ومكونها وكسر الشين مع سكون الراء وهي جائزة بالاجماع
 الشركة قسمان القسم الاول اجتماع في استحقاق وهو أنواع الاول أن تكون في المانع
 والرقاب كما لو ورث انسان أو جماعة عبدا أو دارا النوع الثاني أن تكون في الرقاب فقط كالو
 ورث جماعة عبدا أو ونحوه ومبني بنفعه النوع الثالث أن تكون في المانع دون الاعيان كالو
 وصى لاثنتين أو أكثر بمسقة عبدا أو ونحوه النوع الرابع أن تكون في حقوق الرقاب كما لو ذبح
 جماعة يتصور ذهابهم عادة بكلمة واحدة فان طلبوا كلهم وجب لهم سهم واحد الثاني الشركة
 في التصرف (وهي خمسة أنواع كلها جائزة عن يجوز تصرفها أحدها شركة العنان) ولا خلاف
 في جوازها واعا الخلاف في بعض شروطها ومبني بذلك قيل لانها مائة وان في المال والتصرف

كالقارفين اذا استويا في السرقان عذان فرسهما يكونان سواء (وهي أن يشتركا اثنتان فكثر
 في مال يتجران فيه ويـكون الربح بينهما) أو بينهما (بحسب مائة تقنان) أو يتفقون عليه
 (وشروطها) أي شركة العنان (أربعة الأول أن يكون رأس المال من التقدين المضروبين
 الذهب والفضة ولولم يتفق الجنس) فيجوز أن يدفع واحد ذهباً والآخر فضة (الثاني أن يكون
 كل من المالكين المعقود عليهما معلوماً) فلا تصح على مجهولين للعرقان اشتراك في مال مختلط بينهما
 شائعاً يصح عقد الشركة أن علمنا قدر المال من مافيه (الثالث حضور المالكين) فلا تصح على
 غائب ولا على مال في الذمة (ولا يشترط) لصحة الشركة (خلطهما) ولأن تكون أبدى الشريكين
 عليهما (ولا) يشترط (الأذن في التصرف الربيع أن يشترط) أي الشريك (الكل واحد منهما
 برأ) مشاعاً (معلوماً من الربح) ولومة تفاضلا لتفاوتهم في قوة الخلق (سواء شرط الكل واحد
 منهما) ربحاً (على قدر ماله أو أقل أو أكثر) لأن الربح مستحق بالعمل وقديتنا ضلان فيه (ففي
 فقد شرط) من هذه الشروط الأربعة المذكورة (فهى فاسدة وحيث فسدت) الشركة
 (فالربح على قدر المالكين) في شركة عذان ووجوه لأن الربح استحق بالمالكين فنقسم على قدرهما
 وأجرة مائة تقنان في شركة أبدان بالسوية (لا على ما شرطاً) لفساد الشركة (لكن يرجع كل
 واحد منهما على صاحبه بأجرة نصف عمله) لأنه عمل في نصيب شريكه بعقد يتيقن به الفضل
 في ثلثي الحال فوجب أن العوض يقابل العمل فيه هو وضاً كالمضاربة وكيفية ذلك أن يقال
 بالنظر لاحدهما كم يساوى عمله فيقال عشرة مثلاً فيرجع بخمسة ويقال عن الآخر كم يساوى
 عمله فيقال عشرون فيرجع بعشرة ويقاوص منها بالخمسة التي استحقها على شريكه يبقى عليه خمسة
 وكل عقد لائتمان في صحته لائتمان في فاسده إلا بالتعدي أو التفرط كالشركة والمضاربة والوكالة
 والوديعة والرهن والهبة والصدقة وكل عقد لازم يجب الائتمان في صحته يجب الائتمان
 في فاسده كبيع واجارة ونكاح وقرض ومعنى ذلك أن العقد الصحيح إذا لم يكن موجباً للائتمان
 فالقاسد من نفسه كذلك وإن كان موجباً له مع الصحة فكذلك مع الفساد (ولكل من
 الشريكين) أو الشركاء (أن يبيع) مال الشركة (ويشتري ويأخذ) غنائم ومثمن (ويعطي)
 غنائم ومثمن (ويطالب) بالدين (ويخاصم) فيه لأن من ملك قبض شيء ملك المطالبة به والخاصة
 فيه بدليل مال ووكاله قبض دينه ويحمل ويحتمل ويرد بعيب للخط ولورضى شريكه ويقربه
 ويقابل ويؤجر ويستأجر (ويشغل كل ما فيه حظ للشركة) كحبس غريم ولو أوى الاسترخاء ويودع
 لحاجة ويسافر مع أمن

• (فصل الثاني) من الأنواع الخمسة (المضاربة) وهذه تسمية أهل العراق مأخوذة من
 الضرب في الأرض وهو السفر فيه التجارة وأهل التجار يسمونها أقرضاً مأخوذة من قرض النار
 الثوب إذا قطعه فكانت رب المال قطع العامل من ماله قطعة وسأله إليه (وهي) شرعاً (أن يدفع)
 انسان (من ماله إلى انسان آخر) شيئاً أو يكون له تحت يده على سبيل الوديعة أو الغصب مال
 وبأذن له ليتجر فيه ويكون الربح بينهما بحسب مائة تقنان) عليه (وشروطها) أي المضاربة
 ثلاثة أحدها أن يكون رأس المال من التقدين (الذهب والفضة) (المضروبين) فلا تصح
 لشركة ولا مضاربة بقرية وهي الفضة التي لم تضرب ولا بغير شئ غشاً كثيراً ولا بفلاس

ولواقفة (الثاني أن يكون) رأس المال (معينا) فلا يصح أن يقول ضارب بمائتي أحد هذين
الكيسين أو اعتباري ما فيه - أو اختلف - أو اعلم ما فيه - أو وجهه لانه اعني قبيح متع حصة
الجهة التي لم تجز على غيره من كاليبيع (معلوما) فذكره فلا يصح أن يقول ضارب بمائة الصبرة من
الذخائر والدرهم لانه لا بد من الرجوع الى رأس المال عند المقاضاة ليعلم الرجوع ولا يمكن ذلك
بائع الجهول (ولا به غير) لصحة المضاربة (قبضه) أي العامل لرأس المال (بالجلس ولا الضبول) منه
بأن يقول قبلت فلوا حضرب المال المال وقال له اتجربه ولك ثلث ربحه مثلا واشترى العامل به
عرضا في المجلس قبل قبضه وقوله قبلت صحت المضاربة والشراء واهذا قال في المنتهى فتسكني
مباشرة (الثالث أن يشترط للعامل برء معلوم من الربح) أي ربح المال كثلثه أو ربعه
أو خمسة أو سبعة أو سعة (فإن فقد شرط) من هذه الشروط الثلاثة (فهو فاسد ويكون للعامل)
في المضاربة المساعدة (اجرة مثله) نص عليه (وما حصل من خسارة) في المال (أو ربح) فالحال
لانه عام ملكه (تبيينه) قال الفتح في شرح المنتهى فاما ان رضى المضارب بأن يعمل بغير
عرض مثل أن يقول قارضك والربح كالي ودخل على ذلك ولا شيء له لانه متبرع بعهده فاشبه
مالوا عنه أو توكل بغير جهل انتهى (وليس للعامل شراء من) أي شراء رقيق (يعتق على رب
المال) بغير إذن في ذلك لان عليه فيه ضربا ولان المقصود من المضاربة الربح حقيقة أو مظنة
وهما متعينان هنا فان اشتراها بذن رب المال صح وعق وتفسخ المضاربة في قدر غنه لانه قد تلف
ويكون محذورا على رب المال وان كان غنه كل المال انقضت كونه وان كان في المال ربح
رجع العامل بحصته منه (فإن نزل) بان اشتراها بغير إذن رب المال صح الشراء (وعق) على
رب المال لان القول بصحة الشراء يوجب عققه واذا صح الشراء (وعق) ضمن غنه الذي
اشتراه لان التقرير بطله حصل بالشراء (ولو لم يعلم) انه يعتق على رب المال لان مال المضاربة
تلقب بسببه ولا فرق في الاتلاف الموجب للضمان بين العلم والجهول (ولا نفقة للعامل) في مضاربة
لانه دخل على ان له في الربح جزأ فلا ينفق غيره اذ لو استحقها لانقضت الى اختصاصه به حيث
لم يربح سوى النفقة (الابشرط) فقد نص عليه كوكيل (فإن شرطت) محدودة فهي أولى قال
الامام أحمد أحب الى أن يشترط نفقة محدودة لان في تقديرها قاطع المنازعة وان شرطت
(مطافئة واختلافا) بأن تشاها فيها (فله نفقة مثله عرفا من طعام وكسوة) لان اطلاق النفقة
يقضي بجميع ما هو من ضروراته المعتادة مكان له النفقة والكسوة كالزوجة وسائر من يجب
نفقته على غيره (وعلى العامل حصته) المشروطة له (من الربح) مجرد (ظهوره قبل النسيئة)
قال أبو الخطاب رواية واحدة (كالمالك) أي كرب المال وكما يملك المساق - منه بقاءه ورعا لان
الشرط صحيح فينبى مقتضاؤه وهو أن يكون له جزء من الربح فاذا وجد يجب أن يملكه بحكم الشرط
قياما على كل شرط صحيح في عقد (لا يملك) (الاخذ منه الا باذن) من رب المال لان نصيبه مشاع
وليس له أن يقاسم نفسه ويحرم قسمته والعقد باق الا بانقضاءه ما على ذلك (وجبت فسخت)
المضاربة (والمال عرض فرضي ربه بأخذه قومه) أي مال المضاربة (ودفع للعامل - منه) من
الربح الذي ظهر بتقويم المال (وان لم يرض) رب المال بأخذ العرض (فعلى العامل - معه) وقبض
غنه) لان عليه رد المال ناضا كما اخذ منه ذهابا ونفقة (والعامل) في المضاربة (أعني) في مالها لانه

منصرف في مال لا يختص بثمنه متعلق بتسرق بأذن مالكه فكان امينا كالوكيل وفارق المستعير
فانه يختص بثمن العين المعارة (بصدق يمينه في قدر رأس المال) سواء كان ربح أم لا لان رب
المال يدعى عليه قبض شيء وهو يتكوه يمينه والقول قول المنكر ويصدق العامل بيمينه أيضا
(في) قدر (الربح) نقله ابن منصور (وعدمه وفي الهالك والخسران) لان تامينه يقتضي ذلك
ويحل ذلك ان لم تكن لرب المال بينة تنهه بخلاف ما ذكره العامل حتى (ولو أقر) عامل (بالربح)
بأن قال ربح المال الف ثم ادعى تلفا وخسارة قبل قوله في ذلك لا غطاء أو ~~مذبا~~ ونسيانا
أو اقتراضا ثم به رأس المال بعد اقراره برأس المال لربه (ويقبل قول المالك) بعد ربح حصل
في المال (في قدر ما شرط للعامل) فلو قال شرطت لي نصف الربح وقال المالك بل ثلثه فاقول
قول المالك نص عليه

• (فصل الثالث) من الانواع الخمسة (شركة الوجوه) هي أن يشترك اثنان لامل لهما في ربح
ما يشتريانه من الناس في ذمهما (بما هيئهما ولا يشترط الصمت إذ كرسف ما يشتريانه ولا قدره
ولامدة الشركة فلو قال أحدهما للآخر ما اشتريت من شيء فبيننا وقال الآخر كذلك صح العقد
(ويكون المالك) لما يشتريانه بجهاهما كما شرط (و) يكون (الربح بينهما) كما شرط (من تساوى
وتفاضل لان أحدهما قد يكون أو وثق عند التجار وأبصر بالتجارة من الآخر فيجوز له أن يشترط
زيادة في الربح في مقابلة زيادة أو ثبوته وزيادة ابصاره بالتجارة (والخسارة) أي الخسران
الحاصل بتلف أو بيع بثمنه ان عا اشترياه أو غير ذلك (على قدر المالك) في المشتري فعلى من يملك
فيه الثلثين ثلثا الوضعية وعلى من يملك فيه الثلث ثلث الوضعية ونحو ذلك سواء كان الربح
بينهما كذلك أو لم يكن لان الخسارة عبارة عن نقصان المال وهو يختص بهلاكه فيموزع بينهما
على قدر حصصهما وقصرههما ما كتصرف شريكى عنان (الرابع) من الانواع الخمسة (شركة
الابدان وهي) نوعان أحدهما (ان يشتركا فيما يملك كان بآبائهم) ما من المباح كالاحتشاش
والاحتطاب والاصطياد) والثاني على دار الحرب وأشار للثاني بقوله (او يشتركا فيما يتبادلان
في ذمهما من العمل) كنسج وقصارة وخياطة ويطالبان بما يتقبله أحدهما ويلزمهما عمله
والكل طلب أجرة وتلفها بلا تفريط يبدأ أحدهما مضمونة عليهم (الخامس) من الانواع الخمسة
شركة (المفاوضة وهي ان يفوض كل من الشريكين) الى صاحبه شراء وبيعاً في الذمة ومضاربة
وتوكيلاً ومساخرة بالمال وإرثاً (وا) ضمان ما يرى من الاعمال وهي الجمع بين ضمان ووجوه
واهدان ومضاربة (ويصح دفع دابة أو) دفع (عبد) أو دفع آنية كقربة وقدر وآلة كجران
ونورج ومنخل وغربال (لمن يعمل به) أي بالمدفوع (يجوز من أجرته) نقل أحمد بن سعيد عن أحمد
فمن دفع عبده الى رجل ليكتسب عليه ويكون له ثلث ذلك أو ربعه فإثر (ومثله) في الصحة
(خياطة ثوب ونسج غزل وحصاد زرع ورضاع ثمن) مدة معلومة (واستيفاء مال) وبناء دار ونجف
باب وطحن قمح (يجوز شاع منه) قال في المغنى وان دفع ثوبه الى خياط ليصنعه له قصا لبيعه اوله
تصرف ربحه بما يجتري عمله جازنص عليه لكن لو دفع اليه الثوب وشروا بالثلث أو الربع وجعل له
مع ذلك درهما أو درهمين لم يصح وما روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن
عسب الفعل وعن تفسير الطحاوي لا ينافي ذلك لانه اذا قدر له قفيز لا يدرى الباقي بعد القفيز كم هو

(بعد ظهورها) أي الثمرة في الشجر المساق عليه (فالثمرة بينهما على ما شرطوا وعلى العامل تمام العمل) كما يأنز المخارِب يسع العروض إذا فسخت المضاربة بعد ظهور الربح (عما فيه غرض) أي زيادة (أو صلاح للثمرة) من سقى وصلاح طريق وتشميس وصلاح حمل وتلقيح وقطع حشيش يضر (والجذذ) أي قطع الثمر من الشجر (عليها) أي على رب المال والعامل (بشدر حصتها) أنصار يصح شرطه على عامل (ويشترط أن) أي يتبع كل منهما (العرف في الكلف السلطانية) التي بالسلطان عادة بأخذها (مالم يكن بشرط فيقتبح) الشرط فما عرف أخذه من رب المال كان عليه وما عرف أخذه من العامل كان عليه. ذكره الشيخ في الدين قال وما طلب من قرية من وظائف سلطانية ونحوها فعلى قدر الاموال وإن وضعت على الزرع فعلى ربه أو على العقار فعلى ربه مالم يشترطه على مستأجر وإن وضع مطلقا فالعادة ذكره في الفروع

• (باب الاجارة) •

مشتقة من الاجر وهو العرض ومنه سمي الثواب أجر أو هي عقد على منفعة بمباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعرض معلوم والانتفاع تابع وهي والمساواة والمزارعة والعرايا والشفعة والكتابة والسلم ونحوها من الرخص المستقر حكمها على خلاف القياس وأركانها ثلاثة العاقدان والعروضان والصيغة (وشروطها) أي شروط صحتها (ثلاثة) الأولى (معرفة المنفعة) لانها هي المقود عليها فاشترط العلم بها كالبيع (و) الثاني (معرفة الابرة) لانه عوض في عقده موصوفه فوجب أن يكون معلوما كالثلث (و) الثالث (كون النفع مباحا) فلا تصح الاجارة على الزنا والزهر والغناء والنياحه (يستوفي دون الاجراء) فلا تصح اجارة مالا ينتفع به مع بقاء عينه كالطعموم والمشروب ونحوه (تصح اجارة كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كالدرور والحوايت (إذا قدرت منفعة) أي المؤجر (بالعمل كركوب الدابة لحل معين أو قدرت) المنفعة (بالامدوان طال) الامد (حيث كان يغلب على الظن بقاء العين) إلى انقضاء مدة الاجارة

• (فصل والاجارة) حيث أطلقت (ضربان الاول) ان تقع (على) منفعة (عين) ولها صورتان احدهما أن تكون إلى أمده معلوم والاخرى أن تكون لعمل معلوم وستأتيان ثم العين تارة تكون معينة كاستأجر منك هذا العبد ليخدم في سنة بكذا أو ليخطب لي هذا النوب بكذا وتارة تكون موصوفة في الذمة كاستأجر منك بعيراصفته كذا وكذا الأركبة سنة بكذا وكذا أو إلى بلد كذا بكذا ولكل من القسمين شروط وبدايا موصوفة فقال (فان كانت موصوفة) أي غير مشخصة (اشترط فيها استقصاء صفات السلم) لان الأغراض تختلف باختلاف الصفات فلو لم توصف بصفات السلم أدى ذلك إلى التنازع فاذا استقصيت صفات السلم كان ذلك أقطع للتنازع وأبعد من الغرر (وكيفية السير من ههلاج) بكسر الهاء والهمزة مشبهة معروفة (وغیره) أي وغير ههلاج (لا يشترط ذكر) الذكورة والانوثة والنوع (فلا يشترط أن كان فرسان يقول عربيا أو يزدنا ولا أن يقول بجرا أو حصانا وان كان جلاما يشترط أن يقول بجتمبا أو من العرب لان التفاوت بين ذلك يسير ويشترط مع ذلك ذكر توابع الرأكب العرفية كزاد واثان ونحوه وان أكثرها كل يوم أو شهر يردوهم صح (وان كانت) العين المؤجرة (معينة اشترط) اجرة اجارتها

كانت العادة جارية بينهم (و) على المؤجر (القود) المركوب (والسوق والشيل والخط) ولزم
 الدابة أن تزول للعبادة وواجب كسب الاقفى وضعة (وترميم الدار) المؤجرة (باصلاح المكسر
 وإقامة المائل) من سقف وبناء حائط وبلاط وعمل باب (وتقليم السطح وتنظيفه من النجس
 ونحوه) كاصلاح بركة في الدار أو أحواض الحمام واصلاح بحار الماء وسلاطيم للاسطحة
 (وعلى المستأجر المحمل) قال في القاموس والمحمل كيجلس شقتان على البعير يحمل فيهما
 العديلان (والمظلة) قال في القاموس والمظلة بالكسر والفتح الكبير من الاضيء والوطاء
 فوق الرسل وحبل القران بين المحملين والدليل (و) على مكترها ما أودار (تفريغ البالوعة
 والكثيف وكسب الدار من) القدمامة (والزبل ونحوه) كالماد (ان حصل بفعله) أى بفعله
 المكترى كالموطر ح فيها جدياً أو تراباً وغيرهما

• (فصل في الاجارة عقد لازم) من الطرفين ليس لواحد منهما ما نسخها بالاموجب
 لانها عقد معاوضة فكان لازماً كالبيع (لا تنفسح بوث المدة اذ ين) أو أحدهما لانها عقد
 لازم (ولا) تنفسح الاجارة (بتلف المحمل) أى الركب قال الزركشى هذا هو المنصوص وعليه
 الاصحاب الأبا محمد يعنى الموفق قال في الانصاف والصحيح من المذهب ان الاجارة لا تنفسح
 بوث الركب مطلقاً قدمه في القروع ومعنى قوله مطلقاً أى سواء كان له من يقوم مقامه في
 استيفاء المنفعة أو لا سواء كان هو المكترى كالأجير كثرى دابة لركوب نفسه فمات أو غيره كان
 اكترى دابة لركوب عبده فمات العبد قال في الانصاف وشرحه ولا تنفسح بوث ركب ولو لم
 يكن له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارث أو كان غائباً كان بوث بطريق مكة
 لان المدة قود عليه انما هو منفعة الدابة دون الركب انتهى (ولا) تنفسح الاجارة (بوقف العين
 المؤجرة ولا بانتقال الملك فيها بنحو هبة وبيع) وارث ووصية ونكاح وخلع وطلاق وصلى (ولما شر
 لم يعلم) أن المبيع مؤجر (الفسخ أو الامضاء) أى انجليس بين أن يفسخ البيع أو يفسخه به مجازاً
 (والاجرة) عن المدة التي المشتري مالك لها فيها (له) أى لا يشتري (وتنفسح) الاجارة (بتلف كل
 العين المؤجرة المقيمة) كالأجير مستأجر عبد اخذ أو داراً فانهم دمت قبل مضى شيء من المدة سواء
 قبضها المستأجر أم لا لان المنفعة زالت بتلف العقود وعليه وقبضها انما يكون باستيفائها أو
 التمكن منه ولم يحصل من ذلك شيء فانفسخ العقد (و) تنفسح (بوث المار تفع) المكترى لرضاعه
 وفيه التفصيل الجارى في اجارة العين المقيمة فيما اذا مات قبل المدة وبعد مضى زمن من المدة اجرة
 (و) تنفسح الاجارة (بهدم الدار) المؤجرة (ومتى تعذر استيفاء النفع) من العين المؤجرة (ولو)
 كان المتعذر (بعنه) أى النفع (من جهة المؤجر) كالحول مالك العين المستأجرة
 مستأجرها من قبل انقضاء مدة الاجارة من غير خيار المستأجر أو امتنع من تسليم الدابة في أثناء
 المدة أو في أثناء المسافة أو الاجبر في تكميل العمل (فلا شيء له) على المستأجر حتى مما سكن قبل
 ان يتحوله المؤجر وان كان تعذر النفع بالعين (من جهة المستأجر فعليه جميع الاجرة) فان لم
 يسكن مستأجره ذراً ولا يتحول في أثناء المدة فعليه الاجرة (وان تعذر) استيفاء النفع من
 العين المؤجرة (بغير فعل أحدهما) أى المؤجر والمستأجر (كسرود) الدابة (المؤجرة وهدم
 الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى) من النفع قبل حصول ما ذكر (وان هرب المؤجر وزل

فيستحق الاجرة عند دفعه الى المستاجر (و) تستقر الاجرة كاملة في ذمة المستاجر أيضا فيما اذا كانت الاجارة على مدة (بانتهاء المادة) حدثت سالت اليه العين التي وقعت الاجارة عليها ولا حاجز له عن الانتفاع ولو لم ينفع (وكذا) تستقر الاجرة أيضا (بيد تسليم العين) المئنة اعمل في الذمة (اذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولم تستوف) كما لو قال اكترت منك هذه الدابة لاركبها الى بلد كذا ذاهبا وايابا بكذا واسلم اليه المؤجر ومضت مدة يمكن فيه اذهابه الى ذلك البلد ورجوعه على العادة ولم يفعل نقل ذلك في المعنى عن الاصحاب (ويصح شرط تعجيل الاجرة) على محل استحقاقها كالأجرة دار سنة خمس في سنة ثلاث وشرط عليه تعجيل الاجرة في يوم العتد (وتأخيرها) كما لو شرط المستاجر على المؤجر أن لا يتحل عليه الاجرة الا عند ابتداء سنة سبع (وان اختلفا) أي المؤجر والمستاجر (في قدرها) أي الاجارة ولا يئنه لاحدهما أو لهما يئنه (اختارنا) فيحلف المؤجر ما أجرتك بكذا وانما أجرتك بكذا انتم مستاجر ما استاجرت بكذا وانما استاجرت بكذا فان نكل أحدهما الزمه ما قال صاحبه بيمينه (و) ان لم يرض أحدهما بقول صاحبه (تفاسخا) بلا حكم ط كم (فان كان قد استوفى) المستاجر (ماله أجرة فاجرة المثل) أي مثل تلك العين في مدة الاستيفاء (والمستاجر امين لا يضمن) ما تلف (ولو شرط على نفسه الضمان الا بالعمد) أو (بالتقصير) ويقبل قوله بيمينه (في انه لم يضرط أو) ادعى المستاجر (أن ما استأجره) من دابة أو رقيق (ابق أو شرد أو مرض أو مات) وكانت دعواه في المدة أو بعدها قبل قوله بيمينه لانه مؤتمن والاصل عدم الانتفاع (وان شرط) مؤجر الدابة (عليه) أي على مستأجرها (أن لا يسير بها في الليل أو) شرط عليه ان لا يسير بها (وقت القائل أو) شرط عليه أن (لا يتأخر بها عن القافة) وتحو ذلك مما فيه غرض صحيح (المؤجر) (تخالف) أي خالف المستاجر ما شرط عليه (ضمن) لخالفته الشرط (ومتى انقضت مدة الاجارة) الصبيحة (رفع المستاجر يده) عن العين المستأجرة (ولم يلزمه الرد ولا موته كالأودع) بخلاف العارية وتكون بعد انقضاء مدة الاجارة في يده امانة وان تلفت من غير تقريط فلا ضمان عليه

* (باب المسابقة) *

وهي الجارية بين الحيوان ونحوه (وهي جائزة في السفن والمزاريق والطبور وغيرها) كرماح والاحجار (وعلى الاقدام وبكل الحيوانات) كالخيل والابل والبغال والحمير والبقر والقبيلة اما جواز المسابقة فقد أجمع عليه المسلمون في الجملة (لكن لا يجوز أخذ العوض الا في مسابقة الخيل والابل والسهام) أي الشباب والنبل اذا تقرر هذا فانما تصح المسابقة اذا كان فيها جعل (بشرط خمسة أحدها تعيين المركوبين) في المسابقة (أو الراميين) في المناضلة (بالرؤية) فيها سواء كانا اثنين أو جماعة من لا راكبين ولا القوسين الشرط (الثاني اتحاد المركوبين) في المسابقة (أو القوسين) في المناضلة (بالنوع) فلا يصح بين عربي وهجيني ولا قوس عربي وقارسي والعربي قوس النبل والقارسي قوس الشباب قاله الأزهري الشرط (الثالث تحديد المسافة) والغاية (بما جرت به العادة) وذلك اما بالمشاهدة أو بالذرع لان الاصابة تختلف بالقرب والبعده واما بتعيين ذلك بما جرت به عادة الرماة فلان المدى الذي تتعذر الاصابة فيه غالبا وهو ما زاد على ثلثمائة ذراع بشوت به الفرس المقتود بالرمي وقد قيل انه ما رمي في اربعمائة ذراع الا عقبه بن عاصم الجهمي الشرط

(الرابع) لم العوض) لا يتم مال في عقد قوب العلم به كسائر العقود ويحصل عليه بالمساهدة أو بالوصف المعبره ويجوز ان يكون مالا موقعا كالتن في البيع (واباحته) أي العوض لأنه عوض في عقد قاسم شرطت إباحته كبيعة العقود الشرط (اللباس الخروج من شبه الثياب) بكسر التثنية (بأن يكون العوض من واحد فان أخر جامعا) بأن أخرج كل من المتساقطة شيئا (لم يجوز الابعاد لا يخرج شيئا ولا يجوز) كون المحلل (أكثر من واحد) كتن من كونه من كونه ما في المسابقة (أو دونه من مبيع ما) في المسابقة (فان سبقا معا) أي سبق المخرجان المحلل ولم يسبق أحدهما الآخر (أخرقا سبق ما) أي آخر كل واحد منهما مالا أخرجه لأنه لا سابق فيهما ولا نفي للمحلل لأنه لم يسبق واحد منهما (ولم يأخذ من المحلل شيئا) لأنه لم بشرط عليه من سبقه شيئا (وان سبق أحدهما) أي أحد المخرجين صاحبه (أو سبق المحلل آخر السابقين) لأنه ما قد جعله على سبق (والمسابقة بعمالة لا يؤخذ به وضمان ولا كفيل) لأنه جعل على ما لا يتحقق القدر على تسليمه وهو السابق والاصابة فلا يجوز أخذ الرهن أو الكفيل به كالمحل على رد الابق (ولكن) من المماقدين (فستجها ما لم ينفذ الرهن لصلابه) فيمنع عليه ويظل يوت أحدهما وأحد المركوبين ويحصل سبق في حيل متعاقبة المتفرع رأس وفي شئله شئ ما وابل يكلف

• (كتاب العارية) •

تخصيص الباء وتشديد هاء العين المأخوذة للاستفهام بلاء عرض (وهي مستحبة) لكونها من المعروف (منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها) ككأمرتك هذه الآية لتركها إلى كذا أو أخذها تحتك أو استرح عليهم أو نحو ذلك وبدفعه دابة لم يفته عند تعب وتعبته يكسبه إذا برد ونحو ذلك وإعانه (شرط ثلاثة) الأول (كون العين منتهية ما به ما بها) كالدرور والرقق والدواب واللباس والأواني بخلاف ما لا يتنفع به الأمتع تلف عنها كالأطعمة والأشربة ونحوها لكن أن أعطاها باللفظ الاعارة فقال ابن عقيل أحفل أن يكون إباحة الاستفهام على وجه الاتفاق ذكره عنه الجد في شرح الهداية واقصر عليه (و) الشرط الثاني (كون النفع في العين المعارة الذي المأخوذة المستعير لأن الاعارة إنما تنفع لما إباحته الشاوع فلا يصح أن يستعير ما من أحد القديس بشرية فيه ولا حليا محر ما على رجل ليليه (و) الشرط الثالث (كون المعارة لا للترع) شرعا لأن الاعارة نوع من التبرع المكون منه ما هو إباحة عين كالاذن في أكل طعام والاعارة إباحة منفعة والشرط الرابع كون المستعير أهلا للتبرع له بثلاثة العين المعارة بأن يكون يصح منه قبول عبء تلك العين المعارة زاد هذا الشرط في المنتهى (والمعبر الرجوع في عاريتها أي وقت شاء) ولو قبل أمده عنه (مالم يضر بالمستعير في أعارته في حال أو ضل الدق) ميت (أو ذبح لم يرجع حتى ترمي السفينة) وله الرجوع قبل دخولها بالبصر (ويلى الميت) ويصير ميا قاله ابن البناء لما فيه من ذلك حرمة وقال الجد في شرحه بأن يصير ميا ولم يبق شيء من العظام في الموضع المستعار وعبارة المقنع وتبعها في المنتهى وغيره حتى يلى قال في المبدع وقال ابن البناء لا يرجع حتى يصير ميا ومقتضاه أنهما قولان ولعل الخلاف للفظي كما يعلم من كتب اللغة قال في الصحاح والزميم البالي ر قال ابن الجوزي يخرج عظامه ويأخذ أرضه ولا يبرقه (ويحصد الررع) عند أو أنه فان بذله المعبر فله الرجوع

ليملكه لم يكن له ذلك فضلا له وقتا ينهي اليه الا أن يحصد قصيلا فان على المستعير قطعه في وقت جرت العادة بقطعه فيه لعدم الضرر اذن (ولا أجرة له منذ رجوع الا في الزرع) فان له أجرة مثل الارض المعارة من حين رجوع الى حين الحصاد لوجوب تقيته في أرض المعتبر الى أوان حصاده قهر راعيه

• (فصل • والمستعير في حكم (استيفاء النفع) من العين المعارة بنفسه وعن يقوم مقامه فاذا استعار أرضا للزرع فله أن يباشر زرعها بنفسه او عين يقوم مقامه وكذا اذا استأجرها للبناء (كما استأجر) لانه ملك التصرف فيها باذن مالكها فوجب أن يملك ما يقضي به الاذن كما استأجر فعلى هذا اذا أعاره أرضا للغرس وبناء فله أن يزرع فيه ما شاء وان استعارها للغرس أو بناء فليس له الا أن يزرع ما يشاء (الا انه) أي المستعير (لا يعير) ما استعاره (ولا يؤجر) لانه لا يملك منافعه فلا يصح أن يبيعه أو يبيعهها (الا باذن المالك) فان أعارها وأجر فعليه أجرة مثلها الربها ان لم يكن المستعير الثاني عالما بالحال فتكون عليه أجرة بغير اذنه فتلقت العين عند الثاني ضمن المالك أي ما شاء (واذا قبض المستعير العارية فهي مضبونة عليه بمثل مثلي) يعني ان العارية اذا كانت من ذوات الامثال كالأرسة معارضة من شخص لا صناعة فيها اليزن بم اقلقت فانه يضمنها بمثل وزنها من نوعها (وقيمة متقومة يوم تلف) لان قيمتها بدل عنها فوجب عند تلفها كما يجب عند اتلافها ولانه يوم يتحقق فيه فواتها فوجب اعتبار الضمان به ويلغو شرط عدم ضمانها كشرط ضمان امانة كوديعة (فرط او لا لكن لا ضمان في أربع مسائل الا بالتقريط) الاولى (فيما اذا كانت العارية وفقا ككتب علم) وادراع موقوفة على الغزاة اذا استعارها لينظر فيها أو ليلبسها عند قتال الكفار (وسلاح) كسيف ورمح (و) الثانية (فيما اذا أعارها المستأجر) والثالثة ما أشار اليها بقوله (أو وليت فيما أعيرت له) باستعمال معروفة كالتلف النوب المستعار باليسه أو ذهب خجل الماشقة أو القطيفة أو الرابعة ما أشار اليها بقوله (أو أركب) انسان (دابة) انسانا (منقطع عائلته تعالى فتلقت) الدابة (تحتهم) أي تحت المقطع (لم يضمن) فتلقتها لانهم ايد صاحبها السكون الركب لم يقر بدخولها أشبه ما لو غطي منقه بطواف فخرق عليه فانه لا يضمنه كدفع ربه أي كالأردف انسانا خلفه على دابته فتلقت تحتهم (ومن استعاره من فارتحن أمين) لا يضمن الا بالتعدي أو التقريط (ويضمن) العين (المستعير) سواء تلفت تحت يده أو تحت يد المرتحن (ومن سلم لشريكه الدابة المشتركة) (ولم يستعملها) فتلقت بالتقريط لم يضمن (أو استعملها) الشريك (في مقابلة عاقبها باذن شريكه وتلفت بالتقريط) أو تعديا بأن ساقها فوق العادة ونحوه (لم يضمن) قال في شرح الاقناع وان ساءها اليه لركوب المصلحة وقضاء حوائجها عليها فارية انتهى

• (كتاب الغصب) •

(وهو) أي الغصب (الاستيلاء) أي استيلاء غير حربي بفعل يعد استيلاء (عرفا على حق الغير عدوانا) بغير حق على سبيل الظلم وهو محرم اجماعا وسنده قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم والغصب من الباطل (ويلزم الغاصب رد ما غصبه بنجائه) المتصل

والمنفصل كالولد واليمن (ولو عزم على رده أضعاف قيمته) إلى قيمة المصوب لكونه ينج عليه
 بأن يكور غصباً حرراً أو شياً بقيمته درهم فنجى عليه بناءً ويحتاج في إخراجها إلى غرم خمسة
 دراهم أو بعد بأن تجل المصوب بقيمته درهم إلى بلد بعيدة بحيث تكون أجرة حمله في رده إلى البلد
 المصوب منه أضعاف قيمته أو خطاً بمقتضى نحوه (وإن سحر) العاصب (بالمسامي) المصوب
 (باباً) أو غيره (فلهما) وجوباً (وردها) ولا أثر لضرره لأنه حصل بتعديه كالمصوب فيصلاً وأدخل
 دأره فكبر وصار لا يمكن إرجاعه فاضيق بإيهامه عليه فاقبض بجأها ويخرج الفصل (وإن زرع)
 الغاصب (الأرض) المصوبية ثم ردها وقد حصد زرعها (فليس لربها) أي الأرض (بعد حصد)
 الزرع (إلا الأجرة) أي أجرة المثل عن الأرض إلى حين تسليم العاصب لها يعني أنه لا يكون لرب
 الأرض حق في زرع الغاصب بعد حصاده بمثل ولا غيره لأنه انفصل عن ملكه (وقبل الحصد)
 أي حصد الزرع (يخرج) مالاً الأرض (بين تركه) أي ترك الزرع في أرضه إلى الحصاد (بأجرته)
 أي أجرة المثل (أو قلته) أي الزرع (بشقيقته) وهي مثل البذر وعوض لو أسقه) من حرث وسقى
 وقصوه وما وعنه بقيمته زرعاً له أجرة أرضه إلى تسليمه (وإن غرس) العاصب (أو نجى في الأرض
 الرم يطلع غرسه أو بنائه) ونسبها ووارث نفسه أو أجرة ثم إلى وقت تسليمها (حتى ولو كان)
 العاصب (أحد الشريكين) في الأرض أو لم يعصم العارض أو الثاني فيها (وفعله) أي العرس
 أو البناء (بغير إذن شريكه) أما كون العاصب يؤخذ بقطع غرسه أو بنائه إذا طوّل بذلك
 من قبل رب الأرض فلاروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال ليس لعرق ظالم حق
 رواء الترمذي

• (فصله) وعلى العاصب إرش نقص المصوب) ولو راعى منه من نحوه سواء نقص يند
 الغاصب أو غيره فيقوم حصصاً وانقصا ويغرم الغاصب ما ينتمى له من مال من غير جناية
 فكان الواجب ما نقص (و) يضمن الغاصب (أجرته) أي المصوب (مدة مقامه يده) أي
 العاصب قال في الاقتناع وإن كان للمصوب منفعة تصح إيجارها فلي الغاصب أجرة مثله مدة
 مقامه في يده استوفى المنافع أو تركها تذهب (فإن تلف) المصوب بان كان حيواناً مات أو متاعاً
 فاسترق ونحوه ومثل كالأمة لو غصبه مريضاً مات في يده بذلك المرض ضمنه كما جزم به الحارثي
 واقصر عليه في الأنصاف أو أنقله الغاصب أو غيره ولو بلا غصب (ضمن) العاصب أو من تلف
 يده (المثل) وهو كل مكمل أو موزون لا صناعة فيه مباحة يصح السلم فيه (عقله) فإن أعوز المثل
 فقيمة مثله يوم أعواز فأن قدره في المثل لا بعد أخذها رجب ويضمن العاصب (المقوم) التالف
 وهو كل ما ليس مكبلاً ولا موزوناً (بشقيقته يوم تلفه في بلد غصبه) من مقدم وضع الشئ
 بمقتضى التعدي (ويضمن) العاصب (مصاعاً) ما إذا كان (مباحاً) كحلى النساء
 المحذ (من ذهب أو فضة) لا أكثر من قيمته أو وزنه (فإن زادت قيمته على وزنه أخذ القيمة لا حبل
 الصناعة وإن زاد الوزن على القيمة أخذ به (و) يضمن المصاع (الحرم) الصناعة (وزنه) من
 جنسه (ويقبل قول الغاصب) مع عدم اليقنة (في قيمة المصوب) الثاني بان قال الغاصب
 قيمته عشرة وقال المالك اثنا عشر فقول الغاصب لأنه غارم (و) يقبل قول الغاصب (في قدره)
 أي المصوب (و) يضمن (أي الغاصب) جنايته أي جناية الرقيق المصوب (وإن لانه) أي قيمة

ما يلقه ولو كانت الجناية على ربه او ماله (بالاقل من الارش أو قيمته) أى ارش الجناية أو قيمة
العبد كما يفديه سيده (وان أطعم الغاصب ما غصبه) من خبز أو لحم أو غيره ما أحدا (حتى
ولولا الملك) أو قننه أو دأبته أو دفعه الغاصب للملك بقرض أو شراء أو هبة أو صدقة أو بائنه
(ولولا يعلم) المالك (لم يبرأ الغاصب وان علم الا كل حقيقة الحال استقر الضمان عليه) أى على
أكله اكرهه. أتلف مال غيره بغير اذنه عالما من غير تغير وللمالك تضمين الغاصب له لانه حال بينه
وبين ماله وتضمن آكله لانه قبضه من يده ضمانه وان اتفقه بغير اذن مال الملك والغاصب اذا غرمه
المالك بدل الطعام الرجوع على الاكل لاستقرار الضمان عليه (ومن اشترى أرضا فغرس)
فيها (أو بنى فيها الخرجت مسخرة للغير) أى تبين انه ليس لبائعه ولا لبيعه (وقل غرسه) أى
غرس المشتري (أو بناؤه) لكونه وضع بغير حق (وبع) مشتر (على البائع بجميع ما غرسه)
بسبب ذلك من غن أن قبضه وأجرة عارس وبان وغن مؤن مستهلكه وارش نقص بقلع ونحو
ذلك لانه يبيعه اياها غره واوله ما غرسه وان لم يكن ذلك سببا في بئانه وغراسه فرجع عليه
بما غرسه قال الفتوحى وعلم من ذلك ان المستحق الارض قلع الغراس والبناء من غير ضمان
لانه وضع في ملكه بغير اذنه فكان له قلعها بحاجتنا كغرس الغاصب

• فصل • ومن اتلف ولوسهوا مالا محترما (الغيره) أى لغير المتألف بلا اذنه وكان المتلف مكلفا
ملترما والمال اقصوم غير ابيه (ضمنه) أى ضمن ما أتلفه (وان أكره) شخص (على الاتلاف)
أى اتلاف مال غيره المقتنون (ضمن من أكرهه) ولو على اتلاف مال نفسه (وان فتح) انسان
(قفصا عن طائر أو حل قننا) من قيد (أو أسيرا أو حيوانا مربيوطا فذهب أو حل) انسان (وكافى
فيه) شئ (ماتع) أو جاهد فاذابه الشمس أو بنى بعد حله فآفته ريح (فاندق) وخرج منه شئ
أو لم يزل يميل شيئا شيئا حتى سقط فاندق أو خرج ما فيه قليلا قليلا (ضمنه) أى ضمن المتعدي
بفتح القفص أو حل ما تقدم (ولو بنى الحيوان) الذى حله (أو الطائر) الذى فتح عنه القفص
واقفين به بذلك (حتى نقرهما آخر) فذهبا (ضمن المضر) أى اختص ضمانه بالمتضرر لان بيده
أخص فاختص الضمان به كدافع الواقع في البئر مع حاقرها (ومن أوقف دابة) له أو لغيره
(بطريق ولو) كان الطريق (واسعا) فصا أو ربطها به (أو ترك) انسان (بها) أى بطريق ولو
واسعا (شوطين أو خشبة) كعمود أو حجارة أو كس دراهم أو أسند خشبة الى حائط (ضمن) ذلك
الانسان (ما تلف بذلك) أى بسبب فعله لانه متعدي بذلك (لكن لو كانت الدابة بطريق واسع
فضررها) انسان (فرسته فلا ضمان) على واضعها لعدم حاجته الضارب الى ضررهما اقال في
الاقتناع ومن ضرب دابة مربوطة في طريق ضيق فرسته غات ضمنه صاحبها ذكره في الفتون
انتهى (ومن ابقى كلبا عورا) ولولصيدة أو ماشية (أو ابقى كلبا) (أسود يهاو) ابقى (أسدا
أو ذئبا) أو غرا أو حرا تاكل النايور وتقلب القدور عادة (أو جارية حافا أتلف شيئا ضمنه) المقتنى لانه
المتسبب في ذلك وعلم بما تقدم انه لو حصل شئ من ذلك في بيت انسان من غير اقتنائه ولا اختياره
فانسد شيئا لم يضمنه لانه لم يحصل الا فساد بسببه قال في الشرح فاذا ابقى حماما أو غيره من الطير
فارسله نهارا فلتقط - بالم يضمنه لان العادة ارساله انتهى (لان دخول داره) أى رب الاسد
والغرو ونحوه (بلا اذنه) فانه لا يضمن (ومن أجب نارا) أى أوقدها حتى صارت تلتب (بملكه)

أو سقى ملكه (فعدت النار) أو الماء (إلى ذلك غيره بتقريره ضمن) بأن أجب نارا أسترى في العادة
لكنهم أوفى ربح شديدة فعملها أوفى ماء كثيرا يتعدى مثله أو ترك النار وجبة ونظم (لا) يضمن
(ان طررت ربح ومن اضطلع في مسجد أو) جاسر أو اضطلع (في طريق) واسع فعثر به سبوان
لم يضمن ما أتت به (أو وضع حجر ابطين في الطريق ليطأ عليه الناس لم يضمن) لأن في هذا نحوه
تفعلا للمسلمين

• (فصل) ولا يضمن رب بهيمة غير ضاربة ما أنقلته ثم أرا من الأموال والأبدان) إذا لم تكن
يده عليه فإن كانت ضمن (ويضمن راكب) لداية (وسائق وقائد) لها (فأدركه على التصرف فيها)
بجناية يدها وفيها وولدها ووطء برجلها إلا ما تخمت به من غير سبب مالم يكبحه أو يادعه على العجلة
أو يضرب وجهها (وان تعدد راكب) على الدابة فإن كان عليه الشئان أو ثلاثة (ضمن الأول)
ما يضمنه الراكب المذكور دلالة المتصرف فيه والقادر على كدها (أو من خلقه ان انفرد به يدها)
لصفر الراكب أو مرضه أو عاهه ونحوه (وان اشتركا) أى الراكبان (في تدبيرها ولم يكن معها)
(القاتل وسائق اشتركا في الضمان) لأن كل واحد من الراكبين المشتركين في تدبيرها أو من
السائق والقائد وانفرد ضمن فإذا اجتمعوا ضمنا وبشارك راكب ماله أو مع أحدهما أو إبل
وبغال مقطرة كواحدة على قائدها الضمان وبشارك سائق في إبلها في جميعها وفي آخرها
في الأخيرة فقط وفيما بينهما فيما بشارك سوقه وما بعده (ويضمن ربا) أى الدابة (ما أنقلته) من
زرع وشجر وخرق ثوب أو قصته بشفة إياه أو وطأ عليه ونحوه (ليلا) فقط لأن العادة من
أهل المراتع إرسالهم أو الرعى وشفة ليلا وعادة أهل الحوانيل حفظها نهارا فإذا أفسدت
شأبلا كان من ضمان من هي يده وعمل ذلك (ان كان بتقريره) في حفظها بتركه في وقت عادته
لأن أفسدت شيئا من أرا الأغصان تعديه (وكذا) يضمن (مستعيرها ومستأجرها ومن يحفظها
ومن قتل) حيوانا (صائلا) أى وائبا (عليه ولو) كان الصائل (أدبيا) صغيرا أو كبيرا أو قتل
أو جنى نواحر أو عبد حال كون القاتل (دافعا عن نفسه) أى نفس القاتل (أو ماله) وعمل
عدم الضمان في الصائل إذا لم يدفع بغير القتل (أو اناب) انسان ولو صغيرا بكسر أو سرق
أو غرهما (من مارا أو ألهو) كظنور وعود ودف يصنوج أو حلق أو تلف نرد أو شطرنج
أو سلبا (أو كسرناه قضة أو أمانا ذهب أو) كسر أو شق أمانا (فيه خمر أو موبار اقنها) وهي ماعدا
خمر الخلال أو خمر الذى المسترة فإن أمانا غير مضمون - واقدر على إراقته أبدونه أولا (أو كسر
سلبا بحرما) على ذكر لم يستعمله ولم يتخذه ماله يسلح للنساء وأما إذا أنقلته فقد تقدم ان يحوم
الساعة يضمن مثله وزنا (أو تلف آلة حرا أو) آلة (توزم أو تقيم أو صور خيال أو تلف
مكتبة مبتدعة مضلة) أو كتب أكاديب أو محتات لاهل الضلال والبطالة أو كتب كفر
(أو تلف كتابا فيها أحاديث رديشة لم يضمن في الجميع) قال في شرح المنهى ونظاهرة ولو كان
معه غيرها أى لم يضمن المثل ما أنقله من ذلك

• (باب الشفعة) •

وهي شرعا استحقاق الشريك انتراع حصته شريكة عن استقلت اليه بعموم ما لي ان كان المشتق
اليه مثل الشريك أو ذنبه (للاشفعة كافر على ما لم وثبت) الشفعة (لشريك فيما استقل حصته

ملك شريكه بشروط خمسة أحدها كونه أي الشقص المتقل عن الشريك (مبيعاً) لأن
الشفيع يأخذ بمنزلة الثمن الذي انتقل به ولا يمكن هذا في غير المبيع وإنما الحق بالمبيع الصلح
بمعناه والصلح عن البيانات الموجبة للمال والهبة المشروطة فيها نواب معلوم لأن ذلك كله بيع
في الحقيقة لكن بالنفاذ آخر (فلاشفعة فيما انتقل ملكه عنه بغير بيع) كصدائق وعوض خلع
وصلح عن قود ولا فيما أخذت أجرة أو غنائم سلم أو عوضاً في كتابة (الثاني) من شروط الشفعة
(كونه) أي الشقص المبيع (مباحاً) أي غير مفروز وكونه (من عقار) ينقسم اجباراً على
من لم يطلب الشفعة عن له فيه جزء (فلاشفعة للعقار) في متبوع ومحدود ولا فيما لا يجب قسمة
كأموال صغيرة وبئر وطريق وعراض ضيقة (ولا فيما ليس بعقار كشجر) وحيوان (وبناء مفرد
وجوهر وسيف وسكين وزرع وغر وكل منقول (وبؤخذ الغراسر والبناء تبعاً للارض) قال
في المعنى بغير خلاف في المذهب ولا يعرف فيه بين من أثبت الشفعة خلاف (الثالث) من شروط
الاخذ بالشفعة (طلب الشفعة ساهية يعلم) بالمبيع والابطل (فإن آخر) الشفيع (الطلب لغير
عذر سقطت) ولعذر كشد جوع وعطش حتى يأكل أو يشرب أو لطهارة أو إغلاق باب
أو إخراج من حمام أو ليقضي حاجته أو ليوذن أو يقيم أو ليشهد الصلاة في جماعة يخاف فوتها
ونحوه الآن يكون المشتري حاضراً عنده في هذه الأحوال إلا الصلاة وآخر الطلب والاشهاد
عليه بجزء كريض ومحبوس ظالمًا أو لظهار زيادة ثمن أو نقص مبيع أو هبة أو أن المشتري غيره
أو أنه كذيب مخبر لا يقبل خبره فعلى شفيعه لأنه أمامه مذور وما غير عالم بالخال على وجهه كما
لولا يعلم مطلقة وتسقط أن كذب مخبراً مقبولا (والجهل بالملك كعذر) قال في الاقناع فإن آخر
الطلب مع امكانه ولو جهلاً باستحقاقه أو جهلاً بأن التأخير مسقط لها ومثله لا يجبهه سقطت
انتهى (الرابع) من شروط الاخذ بالشفعة (أخذ جميع) الشقص (المبيع) فلا ينظر المشتري
بتبعض الصفقة في حقه بأخذ بعض المبيع (فهذا) (إن طلب) الشفيع (أخذ البعض) أي
بعض الشقص المبيع دون باقيه (مع بقاء الكل) أي كل المبيع (سقطت) شفيعته وإن تاف بعضه
أخذ باقيه بخصته من ثمنه (والشفعة بين الشفعاء على قدر املاكهم) لأن ذلك حق يستفاد
بسبب الملك فكان على قدر الاملاك كالفلة فدار بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب
الثالث فالبسطة من ستة الثلث بقسم على أربعة لصاحب النصف ثلاثة وأصاحب السدس
واحد (الخامس) من شروط الاخذ بالشفعة (سحق ملك الشفيع لرقبة العقار) أي سبق
ملكه لجزء من رقبة مأمومة الشقص المبيع على زمن المبيع لأن الشفعة ثبتت لدفع الضرر
عن الشريك فإذا لم يكن له ملك سابق فلا ضرر عليه (فلاشفعة لأحد اثنين اشترياً عامراً) أي
صفقة على الآخر لأنه لا حرية لأحدهما على الآخر لاستوائهم في المبيع في زمن واحد
لأن شرط الاخذ سبق الملك وهو معدوم هنا (وتصرف المشتري) في الشقص المشقوق (بعد
أخذ) أي طلب (الشفيع بالشفعة باطل) لانقال المال إلى الشفيع بالطلب في الاصح
(و) تصرف المشتري في الشقص (قبله) أي قبل الطلب بوقف أو هبة أو صدقة أو بما لا يجب به
شفعة ابتداءً بملكه مراً أو عوضاً في خلع أو صلحاً عن دم عمد (صحیح) مسقط للشفعة (ويلزم
الشفيع أن يدفع للمشتري الثمن الذي وقع عليه العقد فان كان الثمن (مئلياً) في دفعه (مثله

(أو) سبب الفتن (مخدوم ما) يدفع (قيمة) والمراد به قيمته وقت الشراء لأنه وقت استحقاقه أي الأخذ
 (ما) من جهل الفتن) أو قدره كما لو كان صبره قد قتل أو اختلعت بما لا يقدر عليه (أو) بليلاته
 (الاجيلة) في ذلك على أساسا الشفعة (سقطت الشفعة) كما لو علم قدر الفتن عند الشراء ثم لم يلبس
 لأن الشفعة لا تستحق بعد ذلك ولا يمكن أن يدفع إليه ما لا يدفعه فان اتهم به (أو) وكذا (أو) سقط
 الشفعة (أن يجر الشفعة ولو من بعض الفتن) لا يبقى أخذه بدون دفع جميع الفتن اشتراها
 بالمشتري ولا يزال الصبر والصبر (والمستمر ثلاثة أيام ولم يأت به) أي ببليلته قال في المناظر
 على الصحيح من المذهب حتى يثبت بغيره نص عليه

• (باب) يذكر فيه أحكام (الوديعة) •

(الوديعة) وهي مملكة من ودع الشيء إذا تركه لآخر أو مقبولة من عند المودع (بشرط
 لصحتها كونها من جنس التصرف لئلا) أي جازر التصرف (بلوا ودع) النان جازر التصرف (ما له
 لصغير أو جنون أو سفاهة) أو من (فأنتم) السفيرة أو الجنون أو السفاهة أو الفتن (فلا ضمان)
 عليهم ولا على أوليائهم ولو فرطوا لأن المالك هو المقرب في ماله بتسليمه إلى المودع ولا عذر في مسئلة
 التلف وأما مسئلة الائتلاف فإنه يضمن ما أتلف مكلف غير حرقه رقبته (وان أودعه) أي أودع
 جازر التصرف (أحدهم) فاعل أودع شيئا (ماد) المودع (ضامنا ولم يبرأ الأبرء) أي رد المودع
 الشيء (لولي) التاطرف في ماله كما لو كان عليه دين في الحمة ويضمنه إن تلفت ما لم يكن المستعير
 مأمورا في الإبداع أو يمتنع دلا كما معة أن لم يأخذها منه (ويضمن المودع) يتبع المالك (سقط
 الوديعة في سرقتها) عر فالان الله تعالى قال إن أقرضتم أموالكم إلى أهلها
 ولا يمكن ادواؤها إلا بقطعة أو سرقتها فسرقة (بنفسه أو بمن يورث مقامه كزوجته وعبيده)
 وخازنه (وان دفعها) المودع (لعذر) كن حصر الموت أو أراضوا وأبى العسر سخطها
 (إلى أجنبي) ثقة تلت (لم يضمن) لأنه لم يعد ولم يشرط وإن لم يكن له عذر وجب دفعها إلى الأجنبي
 ضمن (وان نهى ماله الكه اعن أخراجهما من المزرعة فخرجها) المودع منه (المريان) أي حصول
 (شيء) العالب عنه الهلاك كالمهوب والحرق فنقلت في المثل المذكور إليه (لم يضمن) المودع
 ينقلها شيئا أن وضعها في سرقتها أو وقره فان تعذر عليه إحرازها على المزرعة الأولى فحرقها إلى
 دونه لم يضمنها (وان تركها) مع غشيان مال العالب منه الهلاك بالمكان الذي هي به (ولم يجر جهتها
 أو أخرجها) منه (أو بخوف) ويحرم أن تلت بالامر المحرق أو غيره (ضمن فان قال له)
 مالكمها (لا تخريجها ولو خفت عليها الحفيل خوف وخرجها) خوفها عليها (أولا) أي أدلم
 يخرجها مع حصول الخوف فنقلت مع أخراجها أو تركها (لم يضمن) لأن نهى مالكمها مع
 أخراجها مع خوف الهلاك ليس فيكون أدوم أو تركها إلى ثقت الحال فلم يضمن لا وثقة أمر
 صاحبها (وان القاه عند هجوم مهاب وشدة) كمن طاع الطريق (أخفا لها لم يضمن) لأن هذا
 عادة الناس في حفظ أموالهم (وان لم يعلب) أو يدع المودع (البهجة) الموديعة (حق ما تبث)
 جوعا أو عطشا (ضمنها) لأن التلف من كمال الحفظ الذي التزمه بالاستيداع لأن نهى مالكمها
 عن حفظها فتركه حتى ماتت فإنه لا ضمان عليه لما لمالكها ويحرم تركه عنها مطلقا
 • (فصل) وإذا أراد المودع السر أو لم يرد سر أو ضاع عليها اعتمد من غرق أو نهب أو حرقها

(رد الوديعة الى مالكها أو الى من يحفظ ماله) أى مال مالكها (عادة أو الى وكيله) أى وكيل مالكها ان كان (فان تعذر) بان لم يجد الذى عنده الوديعة مالكها ولا وكيله (ولم يحفظ عليه ماله) فى السفر سافرهم ولا ضمان فان خاف عليه اذ دفعها اليها (كم) المأمون (فان تعذر) الحاصم (فالمقطة) أى فليدفعها اليه (ولا يضمن مسافر أو دودع) فى سفره وديعة (فسافرهم اقتلفت بالسفر) لان ايداع المالك فى هذه الحالة يقتضى الاذن فى السفر بالوديعة (وان تعدى المودع فى الوديعة بأن) كانت دابة (ركبها الاستقيم أو) كانت ثيابا (لبسها اللطيف من عث) جمع عثة بضم العين المهملة وسوسة تحس الصوف ويضمن ان لم ينشرها (أو أخرج الدراهم) المودعة (لينفقها أو لينظر اليها ثم ردها) الى وعائها ولو بنية الامانة أو كسر ختمها (أو حل كيسها فقط) أى من غير اخراجها (حرم عليه) ذلك (ومرضاه) ووجب عليه ردها فوراً ولا تعود امانة بغير عقد متجدد) قال ابن رجب فى القاعدة الخامسة والاربعين اذا تعدى فى الوديعة بطلت ولم يجزله الامانة ووجب الرد على الفور لانها امانة محضة وقد زالت بالتعدى فلا تعود بدون عقد متجدد (وصح) قول المالك للمودع) كلما خنت ثم عدت الى الامانة فانت أمين)

• (فصل • والمودع أمين) لان الله تعالى -هاها- امانة بقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها (لا يضمن الا ان تعدى أو فرط أو خان) فى الوديعة (ويقبل قوله) أى المودع (بيمينه فى عدم ذلك) أى عدم التعدى والتقريب والطمانة (ويقبل قوله بيمينه) فى أنها اتلفت أو أنك أذنت لى فى دفعها للفلان وفعلت) أى ودفعتها اليه مع انكار المالك الاذن فى دفعها انص عليه أحد وهو من المفردات ووجه ذلك انه ادعى دفعا يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله فيه كما لو ادعى ردها على مالكها (وان ادعى الرذبة لمطله) أى تأخير دفعها الى مستحقها (بلا عذر أو ادعى ورثته) أى ورثة المودع (الرد) ولو لمالك (لم يقبل الا بيمينه) أما كون ورثة المودع لا يقبل قولهم فى الدفع الى المالك ولا الى غيره الا بيمينه لانهم غير مؤتمنين عليهم امن قبل مالكها (وكذا كل أمين وحيث أئمر ردها) أى الامانة أو آخر مالا أمر بدفعه (بعد طلب) من مستحقه (بلا عذر) فى التأخير (ولم يكن لحماها مؤنة ضمن) المؤخر لكونه امسك مال غيره بغير اذنه بفعل محرم أشبه القاصب ويجهل لا كل ونوم وهضم طعام ونحوه (وان أكره) مودع (على دفعها) أى الوديعة (اغبر ربه لم يضمن) كما لو غاب على أخذها منه قهرا لان الاكرام عذر يبيح له دفعها (وان قال) شخص عن آخر (له عندى ألف وديعة ثم قال) المقر (قبضها) منى (أو تلقت قبل ذلك أو) قال (ظننتها) أى الالف (باقية ثم علمت تلفها صدق بيمينه) لانها اذا ثبتت الوديعة ثبتت أحكامها (ولا ضمان وان قال قبضت منه ألفا وديعة فتلفت) الالف (فقال) المقر له (بل) قبضت منى (غصباً أو) قبضت منى (عارية ضمن) ما أقربه

• (باب اسياء الموات) •

وهو مشتق من الموات والموات فى اصطلاح الفقهاء (هى الارض الخراب الدارسة التى لم يجر عليها ملك لا يجد ولم يوجد فيها أثر عارة أو وجود فيها أثر ملك وعارة) قال فى المغنى بغير خلاف بين القائلين بالاحياء انتهت وان تردد فى بيان الملك عليه أو كان به أثر ملك غير جاهل (كالغريب التى ذهبت أثمارها واندرست آثارها ولم يعلمها مالك) أى لم يعلم انها الآن مملوكة لاحد أو كان

بما أقر ملك جاهلي قديم أو أقر ملك جاهلي قريب (فن أحياء من ذلك ولو كان) الحي للارض
 (تعباً أو) كائن الأحياء (بلاذن الامام ملكه) وحيث قلنا بملك الحي لما أحياء فإنه يملكه
 (بما فيه من معدن جامد) باطن (كذهب وفضة وحديد) ويحاص ورصاص (و) من معدن جامد
 ظاهر (كالحمل) وزرنيخ وكبريت لانه ملك الارض بجميع أجزائها وطبقاتها وهذا من
 قد دخل في ملكه على سبيل التبعية ويقارن الكثرة لانه لا يملك ما فيه من كثر لانه مودوع فيها
 وليس من أجزائها (ولاخراج عليه) أي على من أحياء أو ضاعوة (الا ان كان) الحي (ذمياً)
 فعليه الخراج لان الله سبحانه فلا تقرب في يد غيرهم بدون خراج كغير الموات وما غير العنوة وهي
 أرض الصلح وما أسلم أهل عليه اذا أحياء الذي نفسه موانع كالمسلم (لا يدخل في ملك الحي
 ما فيه) أي ما في الحيا (من معدن جار كفضة وقار) وملح بل يكون أحق به (ومن حضر بقرا
 بالسبيل ليرتفع بها كالمسقارة) والمتجعين يحقرون البئر (الشريهم و) شرب (دوابهم وهم) أي
 المحقرون (أحق بآبائها) أي ماء البئر التي استقروها (ما أقاموا) أي مدة إقامتهم عليه أي
 أنهم لا يملكونها ووجه أنهم يازمون باتقاهم عما أتركها ان ينزل منزلهم بخلاف الحاضر
 للملك (وبعد رحيلهم) أي رحيل الحاضرين لها (تصكون) البئر (سبيلاً للمساكين) لانه
 ليس أحد ممن لم يحضرها أولى به من الآخر (فان عادوا) أي الحاضرون لها (كانوا أحق
 بهم من غيرهم) لانهم لم يحضروها الا من أجل انفسهم ومن عادتهم الرحيل والرجوع فلم يزل
 أحق منهم بذلك

• (فصل) • يحصل احياء الارض الموات اما بجمادات منيع سواء أرادها للبناء أو للزراعة أو
 حذرة للعلم أو للثياب أو غيرها نص عليه والمراد بالجمادات المنيع أن يمنع ما وراءه ولا يعتبر مع ذلك
 تسقيف (أو اجراء ماء) بأن يسوق اليه ماء من بئر أو نهر (لا تزور الاباء) أي بالماء اليسوق اليها
 او منع ماء لا تزور معه (أو غرس شجر) في الارض الموات كالأوكام لا تصلح للعراس لكثرة
 ايجارها وضوحها فيقيمها أو يغرسها (أو حفرت بئر) أو نهر (فيما كان شجر مواتياً بأن أو رجوله
 اجماراً) أو تراباً أو شوكاً أو رصاصاً غير منيع (أو حفرت بئر لم يصل ماؤها أو سقي شجر أحياء كزيتون
 ونحوه أو أصله ولم يركبه) كالوحش الأرض أو خندق حواه أو أقطعه له الامام ليصير
 فلم يحبه (لم يملكه) بذلك لان الملك انما يكون بالأحياء ولم يوجد (لكه) أحق به من غيره (وكذا
 وارثه بعده) يعني انه يكون أحق به من غيره (فان أعطاه) أي أعطاه الحي الحيا (الأحد) غيره
 (كان له) أي اذا نزل شخص عن أرض خرابية لا تخوف فيكون المنزول له أحق بهم كورثته من
 بعده وليس للامام أخذها منه وكذا النزول عن الوطائف اذا كان المنزول لها هلاً (ومن سبق
 الى مباح) فأخذه (فهو كصيد وغنم وأولاد ومربان وحطب وغر) ومسل وعسل ونحل وطرقه
 وقصب وغير ذلك من النبات (ومن بؤذ ورغمة عنه) كعلم به شيء من لحم وحب عنه وثنا بؤذ عرس
 وضوء وما يتركه الحصاد من الررع (والملك قصور وقبة على القدر المأخوذ) فلا يملك ما لا يخرجه
 ولا يمتنع غيره منه وان سبى اليه اثنان قسم بينهما

• (باب الجمالة) •

بتثليث الجليم (وهو) أي الجمالة شرعاً (جعل) أي تسمية (مال معلوم) ان كان من مال مسلم لان

كان من مال سرجي فانه لا يشترط فيه العلم (لمن) متعلق يجعل (يعمل له) أي للباعل (عملا مباحا ولو) كان العمل (شبهه ولا) كمن خاطى ثوبه فانه كذا أو مدة ولو وجهه ولت (كقوله من رد لقطتي أو بنى لي هذا السلطان أو أذن بي هذا المسجد شهر فانه كذا) أو من فعله ممن لي عليهم الدين فهو برى من كذا (فمن فعل العمل) الجعول عليه الجعل (بعد ان بلغه الجعل استحقة كله) لان العقد استقر بتمام العمل فاستحق ما جعل له كالربح في المضاربة (وان بلغه) الجعل (في اثناء العمل استحق حصه تمامه) أي ان أتمه بنية الجعل فانه يستحق من الجعل ينسب ما بقي من العمل فقط لان عمله قليل بلوغه الجعل وقع غير مآذون فيه فلم يستحق عنه عوضا لانه بذل متافعه متبرعا (و) ان بلغه الجعل (بعد فراغ العمل لم يستحق) العامل (شيأ وان فسخ الجاعل) بعد شروع عامل في العمل (قبل تمام العمل لزمه) أي الجاعل (أجرة المثل) لانه عمل بعوض فلم يسلم له فمكان له أجرة مثله وعلم بماتقدم انه اذا عمل شيأ بعد الفسخ أنه لا أجرة له لانه عمل غير مآذون فيه (وان فسخ العامل) قبل تمام العمل (فلا شيء له) لانه امسقط حق نفسه حيث لم يأت بمأثر طاع عليه كعامل المضاربة (ومن عمل) من معد لاخذ الأجرة كالملاح والمكاري والحمام والقصار والخطاط والدلال والكيل والوزان (لغيره عملا) مما ذكره وكهوه (بأذنه) أي بأذن ربه (من غير) تشدير (أجرة وبمعناه فله) أي العامل (أجرة المثل) لدلالة العرف على ذلك (و) من عمل لغيره عملا (بغير أذنه فلا شيء له) لانه بذل متفعا عنه من غير عوض فلم يستحقه ولا يلزم الانسان ما لم يلتزمه ولم تطب نفسه به (الافى من مثله من احداهما ان يختاص به) تناقض فيه (ولو قنا) (من مهلكة) بغير أو فلاة يظن هلاكه في تركه (لله أجرة مثله الثانية ان يرد رقيقا أبقا) من قن أو مبدرا أو أم ولدان لم يكن الزاد الا امام (لسيده فله ما قدره الشارع) في رده (وهو) أي ما قدره له الشارع (دينار أو اثنا عشر درهما) سواء رده من داخل المصرا أو خارجة قربت المسافة أو بعدت وسواء كان يساوي المقتدار أو لا وسواء كان الراد ذوقا للرقيق أو ذار حرم وان مات السيد قبل وصول المديبر وأم الولد متاعا ولا شيء لرادهما

(باب القطة)

وهي مال أو مختص كخمرة الخلال ضائع أو مافى معناه كاتر ولقد قصد اكتمال المدفون لغير سرجي ومن أخذ متاعه وتركه بدله فلقطة (وهي) أي اللقطة (ثلاثة أقسام) قسم يجوز ان تقاطع ويملك به وقسم لا يجوز التقاطه ولا يملك به وقسم يجوز التقاطه ويملك به (أحدها ما لا تتبعه همة أو ساط الناس) يعني ما لا يهتمون في طلبه قال في القاموس والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من أمر لا يتعلق انتهى وذلك (كسوط) وهو الذي يضرب به وفي شرح المهذب هو فوق القضيبي ودون العصا (ورعيف) وعرة وكل ما لا خطر له كخرقة وحبل لا تتبعه الهمة (وشبههما) كشع (فهذه الثلاثة لا تقاطع) ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل بلقطة الرجل ينتفع به رواء أبو داود (ولا يلزم تعريضه لكن ان وجد ربه) الذي سقط منه (دفعه) له وجوبا (ان كان) ما اللقطة (بأفيا والا) بان تاف (لم يلزمه) أي الملتقط (شيء ومن تركه دابته تركه) أي بالهلكة أو فلاة لا تقطعها (بجزعها عن المشي) (أو الهجزة) أي بالسكها (عن علفها) بان لم يجب دمايعها فتركها (ملكها أخذها) قال في المغني ومن تركه

فتمه بكالها (أو يسميه) أى الحيوان (و حفظ ثمنه) ولولم ياذن في ذلك الامام لانه اذا جازا كله بغير
 اذنه فيه أولى (أو حفظه وينتق عليه) الملة نقط (من ماله) لما في ذلك من حفظه على مال كعنه
 وما لا فان ترك الاتفاق عليه حتى تلف ثمنه لانه مقرط (وله) أى الملة نقط (الرجوع) على مال كك
 ان وجدته (عما أنتق ان نواه) أى الرجوع والاقتلا (فان استوت الامور الثلاثة) في نظر الملة نقط
 فلم يظهر له ان أحدها أحفظ (خير) بين الثلاثة لجواز كل منها وعدم ظهور الاحتياط في أحدها
 (الثاني) ما الملة نقط مما يحتضى فسادها ببقية كالبطيخ والخضراوات ونحوها (فيلزمه) أى الملة نقط
 (فعل الاصلح من بيعه) بقيته وحفظ ثمنه من غير اذن حاكم لانه مال أبيج الملة نقط كله فأبيع له بيعه
 وعنه يبيع اليسير كماله ويرفع الكثير للحاكم (أو أكله بقيته) لان في كل منهما حفظا لمالته على
 مال كك ويحفظ صدقته في الورقين ايدفع لمن وصفه ثمنه أو قيمته (ارتجيف ما) أى شئ (يخفف)
 كالعنب والرطب لان ذلك امانة بيده وفعل الاحتياط في الامانة متعين وان احتاج في تحقيقه الى
 غرامة باع بعضه في ذلك (فان استوت الثلاثة) في نظر الملة نقط (خير) بينهما فافعل جازله وان
 تركه حتى تلف ثمنه لانه فرط في حفظ ما بيده امانة كالودبعة قال في المغنى وبقضى قول
 أصحابنا ان العروض لا تملك بالتعريف ان هذا كله لا يجوز له أكله لكن يخير بين الصدقة وبين
 بيعه (الثالث باقى المال) أى ما عدا الضر بين المذكورين من المال كالاعشاب والمتاع ونحوها
 (ويلزمه) أى الملة نقط (التعريف فى الجميع) من حيوان وغيره سواء أراد الملة نقط تملكها
 أو حفظها اصحابها (فورا) لانها امر الاصل اذ مقتضاه الدور ولان صاحبها يطالبها عقب ضياعها
 فاذا عرفت اذن كان أقرب الى وصولها اليه (نهارا) لان النهار يجمع الناس ومائة قاهم (أول كل
 يوم) قبل اشتغال الناس في معاشهم (مدة اسبوع) أى سبعة أيام لان الطالب فيه أكثر (ثم)
 يعرفها بعد الاسبوع (عادة) أى بالنظر الى عادة الناس في ذلك (مدة حول) كامل وأول الحول
 من الالقاط (وتعريفها) أى صفته (بان ينادى عليهم فى الاسواق) عند اجتماع الناس
 (وأبواب المساجد) أوقات الصلوات وكره داخلها (من ضاع منه شئ أو نفقة) قال في المحرر
 ولا يصنعها بل يقول من ضاع منه شئ أو نفقة وفى المغنى السادس فى كيفية التعريف وهو أن
 يذكر جنسها لا غير فيقول من ضاع منه ذهب أو فضة أو دنانير أو دراهم أو ثياب ونحو ذلك انتهى
 ليكن الثقة وأعلى الله لا يضمنها (وأجرة المئادى على الملة نقط) نص عليه لانه سبب فى العمل فكانت
 أجرة عليه كالوا كترى شخصها يتلع له مباحا وان أخر التعريف عن حوال التعريف أو بعضه لغير
 عدل أو لم يملكها بالتعريف بعد الحول كالقاطها بنية التملك أو لم يردتعربا وليس خوفه
 أن يأخذها سلطان جائرا أو يطالبه بأكثر عذر في ترك تعريفها حتى يملكها بدونه (فاذا عرفها
 سولا) كاملا (ولم تعرف) فيه وهى مما يجوز القاطها (دخلت فى مال كك قهر عليه) غنيا كان
 الملة نقط أو فقيرا أو لقطه الحرم كقطعة الحبل (فيتصرف فيها بما شاء بشرط ضمانها) لربها
 اذا جاء روضها

(فصل) ويحرم تصريفه أى الملة نقط (فيها) أى فى اللقطه بعد التعريف (حتى يعرف وعامها)
 وهو كيسها ونحوه كالخرقة التى تكون مشدودة فى الوالد والذى يكون فيه المباح
 والافاقه التى تكون فى الثياب (و) حتى يعرف (وكامها) أى اللقطه (وهو ما يشبه الوعاء) أى

الكيس أو الزرق وهو مال لا يورث أو يخط وحمل هو من ابريه أو كان (و) حتى يعرف
 (عفاها) بكسر العين المهملة (وهو مئة الشدة) هل هو عقيدة أو عدة ثمان والنشوة أو غيرها
 والنشوة قال في القاموس كأيوبة عقيدة يسمل الخلالها كه عقيدة التكية انتهى (و) حتى
 (يعرف قدرها) بالعدد والوزن أو الكيل بغيرها الشرعي (وجنسها ومقتضاها) التي تستلزم أمن
 الجنس وهي نوعها ولونها أو الأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد
 أعرف عفاها وركاها ثم كها وركاها التردى (ومتى وصفتها) أي النقطة (طالها) أي مدد
 ضياءها ايضتها التي أمر الملقط أن يعرفها (يوامن الدهر) في حول التعريف أو هذه (لزم)
 الملقط (دفعها) أي الأنظار إليه بما تم التوصل وأما التماس (المتصل به) دخول التعريف فانه
 يكون (لما كان لواجدها) لانه ملائمة للاقطة بالقياس إلى طول فتمادها اذن غما ملكة (وان تافقت)
 الاقطة (او تقات) أو ضاعت (في حول التعريف) بيد الملقط (ولم يفرط لم يضمن) لانها امانة
 بيده فلم يضمن بغيره يفرط كالوديعه (و) ان تافقت (بعد الحول) أي - حول التمس فانه (يضمن)
 الملقط للاقطة (مطلقا) أي سواء فرط أو لم يفرط لانها دخلت في ملكه فكانت تلقها من ماله قال في
 المفتي وثقلت النقطة بملكها من أي يزول يحمي صاحبها ويضمن له يذللها ان تعيد زودها (وان
 أدركها ربحا بعد الحول مبيحة أو موهوبة) بعد الحول والتعريف وهي - يضمن استقلت اليه
 (لم يكن له) أي ربحا (الا البذل) لان تصرف الملقط وقع جميعا الكونه اصبحت في ملكه (ومن
 وجد في حيوان نقلها) كالأشترى انسان شاة فذبحها أو وجد في بطنه اذنا بيا ودرهم (أو ديرة) أو
 عشرة (فلنقطة لواجده يلمه تعريته) ويبدأ بالبايع لاحتمال ان يكون ذلك من ماله فان لم يعرف
 كان لواجده (ومن استيقظ) من نوم أو غما أو وجد في ثوبه أو كعبه (مالا) دراهم أو غيرها
 (لا يدرى من صره) له أو وضعه له (فهو له) ولا تعريف عليه لان قرينة الحال تقتضي ملكه له (ولا
 يبرأ من أخذ من ثأم شيئا الا بتسليمه له بعد اتقياها) قال في الانصاف وكذلك السابغ انتهى
 ووجه ذلك ان الاخذ في ماله من حاتين الحالتين موجب للعيان المأخوذ على أخذه لوجود
 التعدد لانه إما سارق أو غاصب فلا يبرأ من عهده الا برد على مالكه في حالة يصح قبضه
 له قيسا والله أعلم

• (باب الاقبط) •

فعل بمعنى المنعول كتميل وجرح وطرح (وجو) أي اللقيط شرعا (مطلق) يوجد لا يعرف نسبه
 ولا يعرف (رقه) طرح في شارع أو صره أو ضل ما بين ولادته إلى سن التمييز (والنقاطه) أي
 اللقيط شرعا (والانفاق عليه فرض كفاية) كاطعامه اذا اضطر وانجانه من الغرق فلو تركه جميع
 من رآه أثم الجميع (ويحكم بالامه وحرته) الا ان يوجد في بلد أهل الحرب ولا مسلم فيه أو فيه
 مسلم ككافر وأسير فكافرو دقيق لان الداراهم وان كثر المسلمون قبله أو في بلد اسلام على أهل
 أهل نعمة فكافرو وان كان هم مسلم يمكن كونه منه مسلم (ويشترى عليه عمامه ان كان) - هه تى
 لان ثقته واجبة في ماله وما وجد معه فهو له لان الطفل يملك وله يد صحيحة بدليل انه يرث ويورث
 ويصح أن يشتري له وليه ويبيع من ماله (فان لم يكن) - هه تى (فثقته) (من يت المالك فان)
 لم يكن يت مال أو (تعتذر) الاخذ بته (اقترض عليه) أي على يت المال (الحاكم) قاله الحارثي نقله

عنه في الانصاف قال في شرح المنتهى ظاهره ولومع وجوده متبرع بها لانه يمكن الاتفاق عليه
بدون منة تلحقه في المستقبل أشبه الأخذ لها من بيت المال (فان تعذر) الاقتراض عليه (فعل
من علم بحاله) الاتفاق عليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تنصروا الكافرين في قوله الاتفاق عليه
الا كونه مستغله من ذلك واجب كإشادته من الفرق ولا يرجع اذن منقضي بما اتفق لوجوبه عليه
فهو فرض كفاية (والا حقي بمحضاته) أي اللقيط (واجده ان كان حرا) تام الحرية لان كلاً من
اللقن والمبدبر والمعلق عتقه بمسقة وأم الولاد منافعه مستحقة لسيده فلا يذهبها في غير نفعه الا
بأذنه وكذلك المكاتب فانه ليس له التبرع بحاله ولا بمنافعه الا باذن سيده في ذلك وكذلك المبعوض
فانه لا يتبرع من استكمال الحضانة (مكنا) لان غير المكلف لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره
(رشيدا) فلا يقر في نفسه بجرم به في الهداية والمذهب والمستوعب والتخصيص وغيرهم وفي
المنتهى (أمنيا عدلا) لان عمر رضي الله عنه أقر اللقيط في يد أبي جبهلة حين قال له عريضة انه رجل
صالح ولانه سبق اليه فكان أولى به (ولو) لم يده لم يظن حاله كفى كونه عدلا (ظاهرا) لان هذا
حكمه حكم العدل باطنا وظاهرا في القسمة المال والولاية والنكاح والشهادة وفي أكثر
الاحكام ولان الأصل في المسلمين العدة ولذلك قال عمر رضي الله عنه المسلمون عدول بعضهم
على بعض

• فصل • وميراث اللقيط وديته ان قتل لبيت المال) ويحل ذلك ان لم يكن له وارث كغير اللقيط
لانه مسلم لا وارث له فكان ماله وديته لبيت المال فان كانت له زوجة فلها الربع والباقي لبيت
المال وان كانت لقيطة لها زوج فله النصف والباقي لبيت المال وان كان له بنت أو ذورحم كبت
بنت أو ابن بنت أخذ جميع المال لان الردودا الرحم مقدم على بيت المال ويخير الامام في تعيين
أخذها والقصاص وان قطع طرفه عددا انتظر بلوغه ورشده الا أن يكون فقيرا فيلزم الامام
العسقو على ما ينفق عليه منه (وان ادعاه) أي ادعى أن اللقيط ولده (من) أي انسان (يكن
كونه) أي كون اللقيط (منه) أي المقر (من ذكر أو أنثى ألق) أي اللقيط (به) أي بالمقر (ولو)
كان اللقيط (مينا) لان الاقرار بالنسب مصلحة مجضة للقيط لاتصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه
فقبل كمالو أقر له بمال وهذا بلا خلاف في المذهب فيما اذا كان المقر رجلا حرا مسلما يمكن كونه
منه نص عليه أجد في رواية جماعة (وثبت نسبه) أي الاقيط به هذا الاقرار (و) ثبت (ارثه) أيضا
(وان ادعاه) أي ادعى ان اللقيط ابن (اثنان) أي رجلان (فاكثر معاقدم) به (من له ينة) لان
الينة علامة ظاهرة واضحة على اظهار الحق ان قامت له (فان لم تكن) لواحد منهم ينة أو أقام
كل واحد منهم ينة بانه ولده (عرض) أي اللقيط مع كل مدع موجود أو قاربه ان مات (على
القافة) والقافة قوم يعرفون الانسان بالنسبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة بل من عرفت منه
المعرفة بذلك وتكررت منه الاصابة فهو قافة قال في المغني وقيل أكثر ما يكون ذلك في بني مدج
رهم من حمير بن زبيد (فان الحقته) القافة (بواحد لقه وان الحقته بالجمع لحقهم) قال في
المغني هذا قول أنس وعطاء بن ريد بن عبد الملك والوازي والليث والشافعي وأبي ثور (وان
ادعاه أكثر من واحد) (اشكل أمره) على القافة بان قالوا لم يظهر لنا شيء أو قالوا اشكل علينا
حاله أو نحو ذلك واختلاف قافتان فيه أو اثنان أو ثلاثة (ضاع نسبه) في هذه الصور كلها في

الاصح لانه لا دليل ولا مرجع لبعض من يدعيه أشبه من لم يدع نسيبه ويؤيد ثبوت خالته ما ثالث
 كسيطارين وطيبين خالته وما طيب في عيب (ويكنى) في ذلك (ماتق واحد) لانه حكم ويكنى
 في الحكم قول واحد (وهو كالحاكم ويكنى مجرد حبره) ومتى حكم الحاكم حكمه لم ينقض بخالفة
 غيره له وكذلك لو الحقته بواحد ثم عادت فألحقته بغيره ~~ص~~ كذلك وان أقام الاستدلال بغيره أنه ولد
 حكمه به وسقط قول الماتق لانه بدل فيسقط بوجوبه الأصل كالتميم مع الماتق في المعنى
 (شروط كونه) أي الماتق (مكلفه ذكر) لان القاطعة حكم مستند لها الطر والاسد لال فاعتبرت
 المذكورة فيه كالفصل (عدلا) لان العاصق لا يقبل قوله وعلم من اشتراط عدالة اشتراط اسلامه
 لان العدل لا يكون الا مسلما (حرا) قال في المعنى لان قوله حكم والحكم اعتبره
 هذه الشروط انتهى (يجز بان الاصلية) لانه أمر على فلا بد من العلم به
 له وذلك لا يعرف بغير التجربة في نفسه قال العاصي في كيفية
 التجربة هو ان يترك الاقبط سبع عشرة من الرجال غير
 من يدعيه فان ألحقته بواحد منهم سقط قوله
 لانه تبين خطأه وان لم يلحقه بواحد
 منهم ادبناه ايام مع عشرين
 فبهم مدعيه فان
 ألحقته به الحق

• (تم الجزء الاول وبله الجزء الثاني اوله كتاب الوقف) •

• فهرسة الجزء الثاني من كتاب دليل المأرب بشرح دليل الطالب •

صفحة	كتاب الوقف	صفحة
٢	فصل وشروط الوقف سبعة	٢٣
٣	فصل ويلزم الوقف بمجرد	٢٤
٤	فصل ويرجع في مصرف الوقف الى شرط الواقف	٢٥
٥	فصل ويرجع في شرطه الى الناظر	٢٦
٦	فصل ومن وقف على ولده أو ولده غيره الخ	٢٨
٧	فصل والوقف عقد لازم	٢٨
٨	باب الهبة	٢٩
٩	فصل وتلك الهبة بمجرد العقد	٣٠
٩	فصل ولكل واحد ان يرجع في هبته	٣٠
١٠	قبول اقباضها	٣١
١١	فصل ويباح للانسان ان يقسم ماله بين	٣٢
١١	ورتيبه في حال حياته الخ	٣٢
١١	فصل والمرض غير الخوف كالصداع	٣٣
١٢	ووجع الظهر من تبرع صاحبه نافذ	٣٣
١٢	كتاب يذكرفيه مسائل من أحكام الوصايا	٣٤
١٣	باب حكم الموصى له	٣٥
١٤	فصل واذا أوصى انسان لاهل سكتة الخ	٣٦
١٤	باب أحكام الموصى به	٣٧
١٥	باب الموصى اليه	٣٨
١٦	فصل ولا تصح الوصية الا في شيء معلوم	٤٠
١٧	كتاب يذكرفيه جل أحكام الشرائع	٤٠
١٧	فصل وأسباب الارث ثلاثة الخ	٤١
١٨	فصل والارث ثلاثة وفرض وعصبة	٤٣
١٩	ورحم	٤٤
٢٠	فصل والثلاث فرض أربعة الخ	٤٥
٢١	فصل في أحكام الجدة والاختوة	٤٧
٢٢	باب الخطب	٥٠
٢٣	باب العصبات	٥٠
٢٣	فصل ويرث من كل الرجال ويرث منهم	٢٣
٢٤	ثلاثة الخ	٢٤
٢٥	باب الرد وذوي الارحام	٢٥
٢٦	فصل في تعيين ارث ذوى الارحام	٢٦
٢٨	باب ميراث الحمل	٢٨
٢٨	باب حكم ميراث المفقود	٢٨
٢٩	باب ميراث الخنثى	٢٩
٣٠	باب ميراث الغرقى ونحوهم	٣٠
٣٠	باب ميراث أهل المال	٣٠
٣١	باب ميراث المطلقة	٣١
٣٢	باب حكم تصحيح المسئلة	٣٢
٣٢	باب ميراث القاتل	٣٢
٣٣	باب ميراث المعتق بعضه	٣٣
٣٣	باب الولاء	٣٣
٣٣	فصل ولا يرث صاحب الولاء الخ	٣٣
٣٤	كتاب العتق	٣٤
٣٥	فصل ويصح تعليق العتق بالصفة	٣٥
٣٦	فصل وان قال سيد لرقيقه أنت حر الخ	٣٦
٣٧	باب التدبير	٣٧
٣٧	باب الكتابة	٣٧
٣٨	فصل ويملك الميكاتب كسبه الخ	٣٨
٤٠	فصل والكتابة عقد لازم من الطرفين	٤٠
٤٠	فصل وان اختلعا في الكتابة الخ	٤٠
٤١	باب أحكام أم الولد	٤١
٤٣	كتاب النكاح	٤٣
٤٤	فصل ويحرم النكاح لشهوة الخ	٤٤
٤٥	باب ركني النكاح وباب شروطه	٤٥
٤٧	فصل ووكيل الولي يقوم مقامه	٤٧
٥٠	باب المحرمات في النكاح	٥٠
٥٠	فصل ويحرم الجمع بين الإختين	٥٠

مصرية	حكمة
٥ فصل وتحريم الرانية على الراني وغيره حتى	٧٦ فصل والطلاق لا يعض
تتوب وتتقضى عدتها	٧٦ فصل واذا قال أنت طالق
٥٣ باب الشروط في النكاح	٧٧ فصل في حكم الاستثناء
٥٤ فصل وان شرطها مسألة قبالت كناية الخ	٧٧ فصل في حكم طلاق الرمي
٥٥ باب حكم العيوب في النكاح وأقسامها	٧٨ باب تعليق الطلاق
٥٦ فصل ولا يثبت الحبار في عيب زال بعد	٧٨ فصل ويصح التعليق مع تقدم الشرط
العقد ولا العالم به الخ	٧٩ فصل في مسائل متفرقة
٥٧ باب نكاح الكفار	٧٩ فصل في الشك في الطلاق
٥٨ فصل واذا أسلم الكافر وقته أكثر من	٨٠ باب أحكام الرجعة
أربع من النساء	٨١ فصل واذا طلق الحر ثلاثا
٥٩ كتاب المداق	٨١ كتاب الايلاء
٦٠ فصل والاب تزويج منه مطلقا الخ	٨٢ كتاب الظهار
٦١ فصل وذلك الروجة بالعقد الخ	٨٣ فصل ويصح الظهار من كل من يصح
٦٢ فصل فيما يقطع المداق الخ	طلاقه
٦٣ فصل واذا اختلفا في قدر المداق	٨٣ فصل والكفار فيه على الترتيب
٦٤ فصل ولئن زوجت بلامهر	٨٤ كتاب اللعان
٦٥ فصل ولا مهر في النكاح الفاسد الخ	٨٥ فصل وشروط اللعان ثلاثة
٦٦ باب الويلمة وآداب الاكل	٨٥ فصل فيما يلحق من النسب
٦٦ فصل ويستحب غسل اليدين قبل الطعام	٨٦ فصل ومن ثبت أو قرأه وطئ أمته في
٦٧ فصل ويسن ان يحمد الله تعالى اذا فرغ	الفرج
٦٨ باب عشرة النساء	٨٦ كتاب العدة
٦٨ فصل والزواج ان يستمتع زوجته الخ	٨٨ فصل وان وطئ الاجنبي تشبهه الخ
٦٩ فصل وليس عليها خدمة زوجها	٨٩ باب استبراء الاماء
٧٠ فصل ويلزمه أن يبيت عند الحرة الخ	٨٩ فصل ويحصل استبراء الحامل بوضع الحمل
٧١ فصل وان تزوج بكرا الخ	٩٠ كتاب الرضاع
٧١ كتاب الخلع	٩١ كتاب النفقات
٧٢ كتاب الطلاق	٩٢ فصل والواجب عليه دفع الطعام
٧٣ فصل ومن صح طلاقه الخ	٩٥ باب نفقة الاقارب والمالك
٧٣ باب سنة الطلاق	٩٦ فصل ويجب على السيد نفقة مملوكه
٧٤ باب صريح الطلاق وباب كنيته	٩٧ فصل وعلى مالك الهبة اطعامها وسقيها
٧٥ فصل وكنيته لا ينفخ من نية الطلاق	٩٧ باب الحضانة
٧٥ باب ما يحتلف به عدد الطلاق	٩٨ فصل واذا باع الصبي سبع سنين

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٢٠	فصل ومن أريد بآذى في نفسه أو ماله	٩٩	كتاب الجنابات
أوسريه		١٠٠	باب شروط القصاص في النفس
١٢١	باب قتال البغاة	١٠١	باب شروط استيفاء القصاص
١٢٢	باب حكم المرتد	١٠٢	فصل ويحرم استيفاء القصاص بلا
١٢٤	فصل وتوبة المرتد وكل كافر الخ	حضرة السلطان	
١٢٥	كتاب الاطعمة	١٠٢	باب شروط القصاص فيما دون النفس
١٢٦	فصل ويباح ما عدا هذا الخ	١٠٤	فصل ويشترط لجواز القصاص في الجروح
١٢٧	فصل ومن اضطر جازله ان يأكل من	١٠٤	كتاب الديات
الحرم الخ		١٠٥	فصل وان تلف واقع على نائم غير متعد
١٢٨	باب الذكاة	بنومه فهدر	
١٢٩	فصل وتحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه	١٠٦	فصل في متاخير ديات النفس
١٣٠	كتاب الصيد	١٠٧	فصل ومن جنى على حامل فالقت جنينا
١٣٢	كتاب الايمان	الخ	
١٣٢	فصل وشروط وجوب الكفارة خمسة	١٠٧	فصل في دية الاعضاء
أشياء		١٠٨	فصل في دية المنافع
١٣٣	فصل ومن قال طعاعى على حرام الخ	١٠٨	فصل في دية الشجوة والجائفة
١٣٤	فصل وكفارة اليمين على التخيير	١٠٩	فصل وفي الجائفة ثلث الدية الخ
١٣٤	باب جامع الايمان	١٠٩	باب العاقلة
١٣٥	فصل فان لم ينو شيأ رجع الى سبب اليمين	١١٠	باب كفارة القتل
الخ		١١١	كتاب الحدود
١٣٥	فصل فان عدم النية والسبب الخ	١١٢	باب حد الزنا
١٣٥	فصل فان عدم النية والسبب والتعيين	١١٤	باب حد القذف
الخ		١١٤	فصل ويسقط حد القذف بأربعة أشياء
١٣٦	فصل فان عدم الشرع فالايان مبناها	الخ	
العرف		١١٥	فصل والقذف تنقسم الفاظه الى صريح
١٣٦	فصل فان عدم العرف رجع الى اللغة	وكناية	
١٣٧	فصل ومن حلف لا يدخل دار فلان الخ	١١٦	باب حد المسكر
١٣٩	باب النذر	١١٦	باب التعزير
١٤٠	فصل ومن نذر صوم شهر معين الخ	١١٧	فصل ومن الافاظ الموجبة للتعزير قوله
١٤٠	كتاب القضاء والفتيا	لغيره ما كافر الخ	
١٤١	فصل وتنفيد ولاية الحكم العامة فصل	١١٧	باب القطع في السرقة
الخصومات الخ		١٢٠	باب حد قطع الطريق

صفحة	صفحة
١٥٥ فصل فلو شهد بقتل المجرم في الجبل	١٤٢ فصل ويشترط في القاضي عشر سمات
واحد أن الخ	١٤٢ فصل ويس كونه الما كرم قويا بلا عنف
١٥٦ باب الشهادة على الشهادة وباب الرجوع	الخ
عن الشهادة وباب صفة أدائها	١٤٣ باب طريق الحكم وصفته
١٥٧ فصل ولا تقبل الشهادة إلا بأشهاد	١٤٤ فصل ويعتبر في اليقظة العدالة ظاهرا
أو شهادتين	وباطنا
١٥٨ باب العين في الدعوى	١٤٥ فصل وحكم الما كرم برفع الخلاف
١٥٨ فصل ولما كرم تغليب العين فيما لم ينظر	١٤٥ فصل ونصح الدعوى بمحقوق الآدميين
١٥٩ كتاب الاقرار	على الميت الخ
١٦٠ فصل والاقرار لقن غيره اقرارا لسيده الخ	١٤٦ باب القسمة
١٦٠ باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره	١٤٦ فصل النوع الثاني قسمة اجبار
١٦١ فصل فيما اذا وصل باقراره ما يغيره	١٤٨ باب الدعوى واليمينات
١٦٢ فصل ومن باع أو وهب أو أعتق عبدا ثم	١٤٩ كتاب الشهادات
أقربه الخ	١٥٠ فصل وان شهدا أنه طلق من نساء
١٦٢ باب الاقرار بالجهل	واحدة الخ
١٦٣ فصل اذا قال له علي ما بين درهم	١٥١ باب شروط من قبل شهادته
وعشر نرمة ثمانية الخ	١٥٢ باب موافق الشهادة
١٦٤ (خاتمة) اذا اتفقا على عقد الخ	١٥٤ باب أقسام المشهود به

الجزء الثاني من كتاب نيل المآرب بشرح دليل
الطالب للشيخ الامام عبدالقادر
ابن عمر الشيباني على مذهب
الامام المجمل أجد بن
محمد بن حنبل
رضي الله

بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب الوقف) •

وهو مصدر وقف الانسان الشيء مفعلة بمعنى حبسه وأحبسه ولا يقال أوقفه الا في لغة شاذة عكس
أحبسه وهو مما اختص به المسلمون قال الشافعي لم يحبس أهل الجاهلية ثم الوقف مفسر عا تحبس
ما لا مطلق التصرف ماله المتنع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته بنوع من أنواع
التصرفات تحبسا يصرف ريعه الى جهة برقة يقرر بالي الله سبحانه وتعالى و (يحصل) الوقف
حكما (يا حاد أمرين) الاول (بالقول مع دليل يدل عليه) أي على الوقف عرفا كما يحصل ذلك بالقول
لاشترائهم ما في الدلالة عليه في أصح الروايتين (كان يني) انسان (بينا ما على هيئة المسجد
ويأذن اذا عامما) أي لمن شاء الصلاة فيعبر المساجد (بالصلوة فيه) حتى لو كان المكان المأذون
في الصلاة فيه أسفل بيته أو علوه أو وسطه فانه يصح وان لم يذ كر استظرا فاد يستطرق أو يجعل
أرضه مهيأ لان تكون مقبرة ويأذن اذا عامما بالدفن فيها لان الاذن الخاص قد يقع على غير
الموقف فلا يبعد دلالة الوقف فانه الحارثي (و) الثاني (بالقول) رواية واحدة والاشارة المفهمة
من الاخرس كالقول (وله) أي للوقف بالنظر (صريح وكناية فصرحه) ثلاثة ألفاظ كالقسط
المطلق في الطلاق (وقفت وحبت وسببت) في أن بكلمة من هذه الكلمات صححها الوقف
لعدم احتمال غيره بعرف الاسم مال المضم اليه عرف الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان شئت حبست أصلها وسببت غنم انصارت هذه الالفاظ في الوقف صريحة فيه كالقسط
التطليقي في الطلاق (وكنايته) أي الوقف ثلاثة ألفاظ (تصدق وحرمت وابدن) وأما كانت
هذه الالفاظ كناية لعدم خلاص كل لفظ منها عن اشتراكه فان الصدقة تستعمل في الزكاة
وهي ظاهرة في صدقة التطوع والتحرير صريح في الظهار والتأديب يستعمل في كل ما يراد

أيده من وقف وغيره (فلا بد فيها) أي الكفاية (من نية الوقف) فأي مالاً بأحد هذه
الكتابات الثلاث واعترف الله نوى بها الوقف لزم في الحكم لانها بالنية صارت ظاهرة فيه
وان قال ما أردت بها الوقف قبل قوله لانه أعلم بما في ضميره لعدم الاطلاع على ما في الضمائر (مالم
يقول) الواقف باللفظ من ألقاظ الكفاية بلا نية تصدق بداري (على قبيله كذا أو) على (طائفة
كذا) أو بقرن الكفاية بأحد الألقاظ الخمسة كصدقة صدقة موقوفة أو تصدق صدقة
مخسنة أو تصدق صدقة مسبلة أو تصدق صدقة محرمة أو تصدق صدقة مؤبدة أو قرن
الكفاية بحكم الوقف كالتباعد أو لا توجب أو لا تورث لان ذلك كله لا يستعمل في سوى الوقف
فانتفت الشركة

• (فصل في شروط الوقف) المعتبرة له (سبعة أحدها كونه) أي الوقف (من مالك) فلا يصح ان
يقف الانسان ملك غيره بغير إذنه (جائز التصرف) فلا يصح من تجبوره عليه ولا من مجنون
(أو من يقوم مقامه) أي مقام جائز التصرف كوكيله فيه (الثاني) من شروط صحة الوقف
(كون الموقوف عبداً يصح بيعها) فلا يصح وقف أم وأب وكاب وحر وحر (وإن فتح بها) ما بعد
انتقاعا (تتبعها ما طمع بقاء عيها فلا يصح وقف مطعوم ومشروب غير الماء ولا وقف دهن وشمع)
لشعل (وإنما وقلاديل فقد على المساجد ولا على غيرها) قال في الاقناع ولو وقف قبل نقد
على مسجد أو نحو لم يصح وقته وهو باق على ملك صاحبه فيزكيه ولو تصدق بدهن على مسجد
ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف قاله الشيخ (الثالث) من شروط صحة الوقف (كونه على جهة
بر) وهو اسم جامع للخير وأصله طاعة الله تعالى والمراد اشتراط معنى القرية في الصرف الى
الموقوف عليه لان الوقف قرينة وصداقة فلا بد من وجودها فيما لا يجله الوقف اذ هو المقصود
(وقربة كالمساكين والمساجد والقنابر والاقارب) لانه شرع لتحصيل الثواب فاذا لم يكن على
بر لم يحصل المقصود الذي شرع من أجله (فلا يصح) الوقف (على الكائنات) جمع كنيسة قال
في القاموس الكنيسة معبد اله ودا والنصارى والكفار انتهى (ولا على اليهود والنصارى
ولا) يصح الوقف أيضاً (على جنس الاغنياء أو الفساق) أو قطاع الطريق ولا على التنوير على
القبر وتبخره ولا على من يقيم عنده أو يخدمه أو يزوره قاله في الرعاية (أما الوقف على ذي)
معين (أو فاسق) معين (أو غنى معين صح) وان وقف على غيره واستثنى غلته أو بعضه له أو ولده أو
الكل منه أو الانتفاع لنفسه أو لأهله وأنه يطعم مدينه مائة حيايته أو مائة مائة صح (الرابع)
من شروط صحة الوقف (كونه على معين) من جهة أو شخص (غير نفسه) عند الاكثر ويصرف
الى من بعده في الحال وعنه يصح قال المنقح في التفتيح اخذ جماعة وعليه العمل وهو أظهر
(يصح ان يملك فلا يصح الوقف على) شيء (مجهول كرجل) لصدقه على كل رجل (ومسجد)
لصدقه على كل مسجد قال في الانصاف عن كون الوقف يصح على رجل ومسجد بلا نزاع
انتهى (أو على) مذهبهم كقوله وقت دارى على (أحد هذين) الرجلين أو على أحد ابني هذين
أو على أحد هذين المسجدين أو على إحدى طائفتين القبلتين لترده كالموقف بعتك أحد هذين
التوبين أو وهبتك أحد هذين (ولا يصح) الوقف (على نفسه ولا) يصح الوقف (على من لا يملك
كالرقيق) وأم الولد (ولو) كان الرقيق (مكاتباً ولا) يصح الوقف على (الملائكة والجن والبهائم

والاموات ولا يصح الوقف (على الجمل استعمالا لا بل) يصح الوقف عليه (تبعاً) فان قيل قد
 جوزتم الوقف على المساجد والساكنات واشباهها وهي لا تملك فلنا الوقف هناك على المساكين الا
 انه عين في نفع خاص لهم (الخامس) من شروط صحة الوقف (يكون الوقف منجزاً) أي غير معلق
 أو مؤقت أو مشروط فيه الخياراً ونحوه كان يبيعه أو يهبه أو يهبه لمن جهة متى شاء (فلا يصح
 تعليقه) على شرط الخيار سواء كان التعليق لا بد منه كقوله اذا قدم زيداً وولد لي ولداً أو جاء
 رمضان فداري وقف على كذا أو كان التعليق لانتهائه كقوله داري وقف على كذا الى ان
 يحضر زيداً أو يولد لي ولداً ونحو ذلك (الا) ان علق الوقف (بموت) بان قال هو وقف بعد موتي فانه
 يصح (فيلزم) الوقف (من حين الوقفية) أي من حين قوله هو وقف بعد موتي (ان خرج من
 الثلث) أي ثلث مال الواقف لانه في حكم الوصية فان خرج من الثلث لم يكن لاحد من الورثة ولا
 من غيرهم رد شيء منه وارزاد على الثلث لم الوقف منه في قدر الثلث ووقف الزائد على اجازة
 الورثة (السادس) من شروط صحة الوقف (ان لا يشترط فيه) أي الوقف (ما) أي شيء (بناقيه)
 أي الوقف (كقوله) أي الواقف (وقف على كذا) أي هذا الجمل مثلاً (على ان أبيعته أو) على
 أن (أهبه متى شئت أو) قال وقتت هذا الجمل (بشرط الخيار) مدة معلومة أو موجهة (أو)
 قال وقتت هذا الكرم على المساكين (بشرط ان أحوله) أي الوقف (من جهة الى جهة) كمن
 جهة المساكين الى جهة ايام السيل (السابع) من شروط صحة الوقف (ان يقفه على التأييد فلا
 يصح وظيفته شهراً) أو يوماً أو سنة (أو الى سنة أو نحوها) كالى شهر (ولا يشترط) لصحة الوقف
 (تعيين الجهة) الموقوف عليها (فلو قال وقتت كذا) كداري أو بيتي (وسكت) ولم يعين جهة
 (صح) الوقف (وكان) الموقوف (لورثته) أي الواقف (من التسبب) يتسببونه (على قدر ارثهم
 منه) ويقع الجنب بينهم كالميراث

• (فصل) ويلزم الوقف بمجرد أي بمجرد المقتضى كالعتق ولا يشترط للزومه اخراجه عن يد
 الواقف ولا قيامه على شخص معين قبوله للوقف ولا يطل رقبه (ويعلمك) أي يملك غلته (الموقوف
 عليه) بمجرد الوقف (بمطرقه هو) أي الموقوف عليه ان كان أهلاً للنظر (أو وليه) ان كان
 الموقوف عليه صغيراً أو مجنوناً أو سفهاً (ما لم يشترط الواقف ناظر اقبته) الناظر الذي عينه
 الواقف (ويعين صرفه) أي الوقف الى الجهة التي وقف عليها في الحال (فلو سبل ماء للشرب لم
 يجوز الوضوء به قال الشيخ في الدين يصح تغيير شرط الواقف الى ما هو أصح منه وان اختلف ذلك
 باختلاف الازمان حتى لو وقف على النسخة والصرفية واحتاج الناس الى الجهة اذ يصرف
 للجنود انتهى (ما لم يستثن الواقف منفعة) أي منفعة ما وقفه (أو غلته أو ولده) أي ولد
 الواقف أو ولده (أو لصيقه مدة حياته أو مدة معلومة فيجعل بذلك) فلو مات من استثنى نفع
 ما وقفه مدة حياته في أثناء فلو رثته ويصح اجارة المدة المستثنى نفعها من الموقوف عليه وغيره
 (وحيت انقطعت الجهة والواقف حي) بان وقف على أولاده وأولاد زيد فقط فانقرضوا
 في حياته (رجع) الوقف (اليه) أي الى الواقف (وقفاً) عليه قال ابن الرافعي في الواضح
 الخلاف في الرجوع الى الأقارب أو الى بيت المال أو الى المساكين يختص بما اذا مات الواقف
 أما ان كان حياً فانقطعت الجهة فهل يعود الوقف الى ملكه أو الى عصبته فيه روايتان انتهى

وجرم في المنتهى والاقناع بما في المتن (ومن وقف على انقراضه فافتقر تناول منه) قال في شرح
المنتهى والمراد بقوله تناول منه جواز تناول منه لانه عينه ووجه ذلك وجود الوصف الذي هو
انقراضه (ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال) لانه تعالى به حق من بول الوقف اليه ولان
الوقف عقد لازم لا يمكن ابطاله وفي القول بنقض عقده ابطال له وان كان بعض غير موقوف
فاعتقه مالكه صح فيه ولم يسر الى الموقوف لانه اذا لم يعتق بالمباشرة قدم عقده بالسرية من باب
أولى (لكن لو طعن الامة الموقوفة عليه حرم) لان ملكها ناقص ولا يؤمن حبيلها فتنتقص
أوتلاف أو يخرج من الوقف بان تصير أم ولد (فان حلت) منه (صارت أم ولد) له (تعتق بوثه)
وولده حر لثبته وعليه قيمته تصرف في مثله لانه ابدل عن الوقف (وتجب قيمته في تركته) لانه
ألتفها على من بعده من البطون (يشترى بها) أي بقيمتها الواجبة باستيلادها وبقية وجبت بتلفها
أو بعضها (مثلها) يكون وقفنا مكنا أو شقص أمة يصير وقفنا بالشراء

*(فصل في الرجوع) بالبنالامة قول (في مصرف الوقف) عند التنازع في شيء من أمره (الى شرط
الواقف) كقوله شرطت لزيد كذا وأمر وكذا الان عمر رضي الله عنه شرط في وقفه شروطا ولو لم
يجب اتباع شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة ولان ابن الزبير وقف على ولده وجعل للمردودة من
بانه ان تسكن غير مضره ولا مضرا به فاذا استغنت بزواج فلا حق لها فيه ولان الوقف متعلق من
جهة فاتباع شرطه ونقصه كنص الشارع (فان جهل) شرط الواقف كما لو قامت بينة بالوقف
دون شرطه (عمل بالعادة الجارية) المستمرة ان كانت (فان لم تكن) عادة جارية (فبالعرف) المستمر
في الوقف في مقادير الصرف كفقهاء المدارس لان الغالب وقوع الشرط على وقفه (فان لم يكن)
عرف (فالتساوي بين المستحقين) لان التشرية ثابتة والتفضيل لم يثبت فان لم تعرف أرباب
الوقف جعل كوقف مطلق لم يذكروا مصرفه فذكره في التخصيص (ويرجع الى شرطه) أي الواقف
(في الترتيب بين البطون) كحصول استحقاق بطن ممرتب على الآخر كان يقف على أولاده ثم
أولادهم (أو الاشتراك) كان يقف على أولاده وأولادهم (و) يرجع الى شرطه (في ايجار الوقف
وعدمه) أي عدم ايجار (وفي قدر مدة ايجار فلا يزداد) في الاجارة (على ما قدر) الواقف فاذا
شرط ان لا يؤجر أكثر من سنة لم تجز الزيادة عليه لكن عند الضرورة يزداد بحسبها (وفض
الواقف كنص الشارع يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يقض) العمل بشرطه (الى الاخلال
بالمقصود) الشرعي (في عمله) أي بشرطه (فما اذا شرط ان لا ينزل في الوقف فاسق) ولا مبدع
(ولا شريك) قال الشيخ الجهات الدينية مثل الخوانك والمدارس وغيرها لا يجوز ان ينزل فيها
فاسق سواء كان فسقه بظلمه الخلق وتعديه عليهم بقوله وفعله من نحو سب أو ضرب أو كان فسقه
تعديه حدود الله تعالى يعني ولو لم بشرطه الواقف وهو صحيح قاله في الاقناع وشرحه (ولا ذوجه
وان خصص) الواقف (مقبرة) أو رباطا (أو مدرسة) أو مائة بأهل مذهب أو بأهل (بلد
أو) بأهل (قبيلة) تخصصت بهم قال في الانصاف ولو خصص المدرسة بأهل مذهب أو قبيلة
تخصصت وكذلك الرباط والخانكاه والمقبرة كذلك وهو المذهب جرم به في التخصيص وغيره
(الامضلين بها) يعني لو خصص واقف المدرسة المصلين به ابدي مذهب بان قال يصلى فيه
الحنابلة أو الحنفية أو المالكية أو الشافعية فقط لم تخصص بأهل ذلك المذهب على الصحيح

(ولا) يعمل بشرطه (ان شرط عدم استحقاق من ارتكب طريق الملاح) قال الشيخ اذا اشترط استحقاق ربيع الوقف لانه زوابة فالأصل أحق من المذهب اذا استوفى ما سائر الهبات وقال اذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع تساوي في الحاجة واذا قدر ربح ودفع ضرر كان دفع ضرره واجبا واذا لم تدفع ضرره لا يثبت قبض كفاية اقارب الواقف من غير ضرورة فتصل لهم تعيين ذلك

هـ (فصل في الرجوع) بالبناء للمتعول (في شرطه) أي الواقف (الى الناظر) في الوقف واه شرطه لنفسه أو لاه ووقوف عليه أو لغيرهما اما بالتعيين ككفلان أو بالوصف كالارشد أو الاعم أو الاكبر من وجد فيه الشرط ثبت له النظر بلا بشرط (ويشترط في الناظر خمسة أشياء) الاولى (الاسلام) قطع في الانساب والتبني باسقاط الاسلام في الناظر من غير تفصيل فيه قال في المعنى ومتى كان النظر للموقوف عليه اما يجعل الواقف ذلك له أو لكونه أحق بذلك رجلا كان أو امرأة عدلا كان أو فاسقا لانه ينتظر لنفسه فكان له ذلك في هذه الاحوال كما ملق انتهى وجرم في المنتهى عما في المتن ولم يقيد (و) الثاني (التكليف) لان غير المكلف لا يخلو في ملكه المطلق في الوقف أولى فان لم يشترط الواقف ناظرا وكان الموقوف عليه صغيرا أو مجنونا فاقام له في المال مقامه في النظر الى أن يصير أهلا (و) الثالث (الكفاية للتصرف) (و) الرابع (الطهارة) أي بالتصرف (و) الخامس (القوة عليه) لان مراعاة حفظ الوقف مطروحة شرعا فان لم يكن الناظر متصفا بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف (فان كان) الناظر المشروط له النظر من الواقف أو من وقف عليه الوقف (ضعيفان ضم اليه قوى أمين) يتحقق به الوقف ولم يزل يده لانه أمكن الجمع بين الحقيقتين ولا يشترط الكورة ولا العدالة في الناظر (حيث كان) النظر (يجعل الواقف ما كان) نصب الناظر (من غيره) أي غير الواقف فلا بد فيه من العدالة فان لم يشترط الواقف ناظرا فالنظر للموقوف عليه مطلقا أي سواء كان عدلا أو فاسقا (حيث كان) آدميا معينا كزيد أو جمعا (محصورا) كأولاده وأولاد أولاده كل واحد منهم - ثم ينظر على حصته كملك المطلق (والا) بان كان الموقوف عليه غير محصور كالوقف على جهة لا تحصر كالفقراء والمساكين والعلماء والقراء أو على مسجد أو مدرسة أو رباط أو قنطرة ونحو ذلك (و) نظره (للعالم) أو نائبه (ولا ينظر لحاكم مع ناظر خاص) قال في الفروع ولا ينظر لغيره معه أطلقه الاصحاب (لكن له) أي للعالم (أن يعترض عليه) أي على الناظر الخاص (أن فعل ما لا يسوغ) فعله أي لا يجوز له ضم أمين مع قفريطه أو تمتع له بصصل المقصود ولا اعتراض لاهل الوقف على ناظر أمين (ووظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعه والمساعدة فيه وتحصيل ريعه) من أجرة أو زرع أو غير (والاجتهاد في تنمية وصرف الربح في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء المستحقين) وشراء طعام أو شراء بشرطه الواقف لان الناظر هو الذي يلي الوقف وحفظه وحفظ ريعه وتنفيذ شرط واقفه (وان أجرة) أي أجر الناظر الوقف (بأنقص) من أجرة المثل (صح) العقد (وضمن النقص) ان كان المستحق غيره لانه متصرف في مال غيره على وجه الحفظ فحق ما تنقصه به قده كالوكيل اذا أبر بآنقص من أجرة المثل أو باع بدون غش المثل ولا بد في النقص المضمون ان يكون أكثر مما لا يتغابنه في العادة كما قيل في الوكيل (وله)

أى الناظر الوقف (الاكل معروف) نسا وظاهره (ولو لم يكن محتاجاً) قاله فى القواعد وقال الشيخ
له أخذ أجرة عمله مع فقره (وله) أى الناظر (التقرير فى وظائفه) ذكره فى ناظر المسجد فى نصب
من يقوم بوظائفه من امام ومؤذن وقيم وغيرهم (ومن قرر) بالبناء للمعول (فى وظيفة تقريراً
على وفق الشرع حرم) على الناظر وغيره (اخراجهم منها بالاموجب شرعى) يقتضى ذلك
«(قاعدة)» لو تصادق المستحقون لوقف على شئ من مصارفه ومقادير استحقاقهم فيه وشيخ ذلك
ثم ظهر كتاب وقف منافع الموقوف التصديق عليه على معنى كتاب الوقف ولغا التصديق أفتى بذلك
ابن رجب (ومن نزل عن وظيفة يديه لمن هو أهل لها) أى للوظيفة (صح) النزول (وكان)
النزول له (أحق بها) من غيره (وما يأخذه الفقهاء من الوقف فكأل رزق من بيت المال لا يجعل
ولا كاجرة) فى أصح الاقوال الثلاثة ولذلك لا يشترط العلم بالقدر ويبنى على هذا ان القائل
بالمنع من أخذ الاجرة على نوع اقرب لا يمنع من أخذ المشروط فى الوقف قاله الحارثى فى
الناظر وقال الشيخ فى الدين وما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة بل رزق للاعانة
على الطاعة وكذلك المال الموقوف على أعمال البر والموصى به أو المندوب له ليس كلاجرة
والجعل انتهى قاله فى شرح القناع والمنتهى (قلت) وعلى الاقوال الثلاثة حيث كان
الاستحقاق بشرط فلا بد من وجوده انتهى يعنى اذا لم يكن الوقف من بيت المال فان كان منه
كأوقاف السلاطين من بيت المال فليس بوقف حقيقى بل كل من جازله الاكل من بيت المال
جازله الاكل منها كما أفتى به صاحب المنتهى موافقة للشيخ الرملى وغيره فى وقف جامع طولون
وشيوخه انتهى

«(فصل)» ومن وقف على ولده ثم المساكين (أو) وقف على (واذ غيره) كعلى ولد زيد ثم
المساكين (دخل) الاولاد (الموجودون) حالة الوقف (فقط) (نصاً) (من ذكر كور واثاث) وخنائى
لان اللفظ شملهم (بالسوية من غير تفضيل) لانه شرك بينهم واطلاق التثنية يقتضى
التسوية كما لو أقرهم بشئ وكولد الام فى الميراث (ودخل أولاد الذكور خاصة) وجدوا حالة
الوقف (ولا) (وان قال) وقفت (على أولادى دخل أولاده الموجودون) حال الوقف (ومن يولد
اهم) أى لا ولادة الموجودين (لا) أولاده (الحادثون تبعاً) لو قال وقفت (على ولدى ومن يولد
دخل) أولاده (الموجودون) أولاده (الحادثون تبعاً) للموجودين (ومن وقف) شيئاً (على
عقبه أو) وقفه على (نسله أو) وقف على (ولد ولده أو) وقف على (ذريته دخل الذكور والاناث)
من أولاده (لأولاد الاناث الابقرينة) كما لو قال ومن مات فنصيبه لولده وكقوله على ان لولد
البنات سهماً ولولد الذكور سهماً وان وعدم دخول ولد البنات فى الصور المتقدمة مع عدم
القرينة اختاره الاكثر فى القروج (ومن وقف) شيئاً (على بنيه أو على بنى فلان فلذ كور
خاصة) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة لقوله تعالى اصطفى البنات على البنين ولا يدخل
فيه الخنثى لانه لا يعلم كونه ذكراً وعلى هذا الوقف على بناته اختصاص بهن ولم يدخل فيه الذكور
ولا الخنثى لانه لا يعلم كونهن اناثاً او أصبح على ولده ومن يولده (ويكره هنا) أى فى الوقف (أن
يفضل بعض أولاده على بعض لغير سبب) شرعى لانه يؤدى الى التقاطع (والسنة أن لا يزداد
ذكر على أنثى) واختار الموفق وتبعه فى الشرح والمبدع وغيره يستحب أن يقسمه بينهم للذكر مثل

حظ الاثنين على حسب قسمة الله تعالى المراث كالمطية والمذكور في مثلثة الحاجة غالباً
 بوجوب حقوق ترتب عليه بخلاف الاتقي (ما كان كمن لم يعضهم) أي لبعض أولاده (عيا) أو به
 حاجة) كسكة (أو عا جوع من التكسب) كناعي ونحوه (أو شخص) أو فضل (المشتغلين بالعلم
 أو شخص) أو فضل (إذا الدين والمصالح) دون التناق (ولأنه بذكر) نص عليه لأنه لعرض
 مقصود شرعاً

• (فعل) والوقت عقد لازم) مجرد القول لأنه تبرع ببيع البيع والهبة فلم يجزده كاعتق قال
 في التلخيص وغيره وحكمه الروم في الحال أنوجه بحرح الوصية أو لم يجزده حكمه ما كأم ولا
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث (لا يشترط بقالة ولا غيرها) لأنه عند
 يقتضي التأييد فكان من شأنه ذلك (ولا يوهب ولا يرض ولا يورث ولا يباع) أي يجز به
 ولا يصح وكذا المأقولة (الآن تنهطل مصادقه) المقصود منه (بحراب أو غيره) بحيث لا يرد
 شيئاً أو يرد شيئاً لا يعد شعاً (ولم يوحده ما يعمر به) بأن لا يكون في الوقت ما يعمر به ذلك (في يباع)
 قال في المعنى وإذا لم تنهطل منافع الوقت بالكلية لكن قلت وكان غيره أنفع منه وأكثر رداً على
 أهل الوقت لم يجز بيعه لأن الأصل تحريم البيع وأما بيع الضرورة فمباينة لقصد الوقت انتهى
 (ويصرف عنه في مثله أو بعض مثله) ويصح بيع بعضه لاصلاح بابه (وبجهد شرعاً البذل) أي
 بذل ما يبيع من الوقت (يصير) البذل (وقضا) كبذل اشحبه ورهن ألتب والاحتياط وقفه لئلا
 يقضه بعد ذلك من لا يرى وفقته بجهد الشراء ويبيعه ما كأم ان كان على سبيل الخيرات
 والامساك له الخاص والاصوط اذن ما كأم (وكذا) في الحكم المذكور (حكم المسجد لوصاق
 على أهله) المصلين به وأعدت ببيعته (أو خربت محله) أي الساجدة التي بها المسجد (أو استقدر
 موضعه) ويصح بيع شجرة يثبت وجذع انكسر أو بلى أو خيف الكسر أو الهدم (ويجوز
 بقل آتته) أي المسجد الذي يجوز بيعه غرابه أو حراب محله أو استقدر محله (و) نقل (مخانة
 لمسجد آخر احتاج إليها) واحتج الإمام بأن ابن مسعود رضي الله عنه قد حوّل مسجد الجامع من
 الحارين أي بالكوفة (وذلك) أي بقل آتته ونقصه إلى مثله (أولى من بيعه) لقاء الانتفاع من غير
 خلل فيه قال في شرح الاماع وعلم من قوله إلى مثله أي آخره لا يعمر بالآلات المسجد مدرسة
 ولا رباط ولا يتر ولا حوض ولا قنطرة وكذا آلات كل واحد من هذه الامكنة لا يعمر بما عداها
 لأن جعلها في مثل العبر يمكن فقير لما تقدم قاله الطارقي (ويجوز نقص مارة المسجد وجعلها
 في سائطة لتحصينه) نص عليه في رواية محمد بن الحكم ويجوز احتصار آتية موقوفة واهاق
 الفصل على الاصلاح (ومن وقف) شيئاً (على نعر فاختل) النعر الموقوف عليه (صرف)
 ما كان يصرف له (في نعر مثله) قال في القروع ذكره الشيخ انتهى قال في التفتيح (وعلى
 قياسه) أي قياس النعر (مسجد و رباط ونحوهما) كسقاية وخص فبن وقف على قنطرة
 فأنصرف الماير صدلعه يرجع (ويجوز حفر البئر) بالمساجد (وغرس الشجر بالمساجد) قال
 في الانصاف هذا المذهب انتهى فان دمل طمت وقلعت فان لم تقطع فثمرتها المساكينة (وله
 هذا) أي شجره حفر البئر بالمسجد (حيث لم يكن فيه) أي الحفر (مصلحة) قال في الاماع
 ويتوجه جواز حفر بئر ان كان فيه مصلحة ولم يحصل به ضيق قال في الرعاية لم يكره أحد

• (باب الهبة) •

قوله فلا تصح موثقه
مقتضى سابقه
ولاحقه ان يقال فلا
تصح معلقه كرويتك
كذا ان هل الشهر
وسر الحكيم اه

2000

الآداب عن ابن الجوزي

فصل في عقبات الهبة: مجرد العقد وهو الايجاب والقبول فيصح تصرف قبل القبض وتلزم بالقبض) يعني ان الهبة لا تلزم بدون قبض باذن واهب (بشرط ان يكون القبض باذن الواهب) فيه لانه قبض غير مستحق على الواهب فلم يصح بغير اذنه كاصل العقد وكلاهما وهذا على المذهب وهو ان الهبة لا تلزم الا بالقبض (فقبض ما واهب بكامل أوزن أو عدد أو ذرع بذلك وقبض السيرة كالخشب والاحجار وقبض ما يتناول بالتناول وقبض غير ذلك) كادور والله كأكين (بالأضحية وقبيل ويقبض الصغير ومجنون) وهب لها أمي (وليها) لانه قبول المال المحبوس عليه فله حظ فكان الى الولي كالمسلم والشرع والولي الاب أو وصيه أو الحاكم أو أمينه وعند عدم

الاوليا فيخير له من يله من أم وغريب وغيرهما انما قال في الانعام لكن يصح من المستقيم
والجنتون قبض الما كقول الذي يدفع مثله للغير (و يصح ان يهب) الانسان (شيئا) من دار أو عي
وشعروها (وبستنتي ففهم مدة معلومة) كالبيع والعتق (و) يصح (أن يهب) أمة (سائلا
وبستنتي - ولها) كالعتق (وان وهب وشرا الرجوع مقبولة) الهبة (ولها الشرط وان
وهب دينه لمدينه) صح (أو أبرأ منه) صح (أو تركه) أو أله منه أو أقطعه عنه أو ملكه
أو صدق به عليه أو عتقه (صح وزم بغيره) وبرئت نفسه (ولو قبل - ولو لم) أي الدين لان
تأجيله لا يمنع ثبوته في الذمة (وتصح البرائة) من الحق (ولو) صكان الحق (بوجه ولا) لها
أو لأحدهما أو ما جهلا قدره أو صفته أو ما أولي به مذكوره لكن لو سأل ربه وطلب من عليه
الحق وكف عنه فقام أنه لو أعلم لم يبرئه لم يصح ابراءه فانه في الانعام (ولا تصح هبة الدين لغير من
هو) أي الدين (عليه) لان الهبة تقتضي وجود معين وهو متفق هنا (الا ان كان ضامنا)
فانم الصبح

• (فصل - ولكل واحد) أي كان أو غيره (ان يرجع في هبة قبل اقباضها) لان عقد الهبة لم يتم
فلا يدخل تحت المص قال الحارثي وعنى الموهوب وبه هبة قبل القبض رجوع لحصول
المباقة (مع الكراهة) خروجاً من خلاف من قال ان الهبة تلم بالاعتد (ولا يصح الرجوع)
للأب فيما وجبه لابنه (الا بالقول) كأن يقول قد رجعت في حق أو ارجعتمتها أو ردتها (وبعد
اقباضها يتحرم) الرجوع (ولا يصح) لان ما سارت لازمة فتصرف الواهب فيما بعده تصرف في
ملك الغير بغيره - وقبح شري (ما لم يكن) الواهب (أي فان لم يرجع) فيما وجبه لابنه (بشرط
أربعة) الشرط الاول (ان لا يقط) أي الأب (سقطه من الرجوع) فان أقطعه سقط (و) الثاني
(أن لا يزيد زيادة متصلة) بالعين الموهوبة كالسكن والكبر والجمال وتعلم الصنعة (و) الثالث
(ان تكون) العين الموهوبة (باقية في - لكه) فان تلفت فلا رجوع في قيمتها وان استولت الأمانة
أو كان وهبها له للاستعفاف لم يملك الرجوع (و) الرابع (ان لا يرجعها) الابن فان رجعها فلا رجوع
لايه لتعلق حق المهرن وكذلك اذا أقر الابن فلا رجوع للأب لانه اق حق الغير بما بالعين
(وللأب المهرن) يملك من مال ولده ما شاء) مع حاجة الأب وعدمه في صغر الولد وكبره وخطئه
ورضاه وبعله وبغيره دون أم وبجد وغيرهما (بشرط خمسة) الاول (أن لا يضره) بأن يكون
فاضلاً عن حاجة الولد فليس له أن يملك ماله وان لم تكن أم واد ولا آلة حرقه حرقه يتكسب بها
ورأس مال تجارة (و) الثاني (ان لا يكون) التملك (في مرض موت أحدهما) أي الأب أو الولد
لانه بالمرض قد اذاع السبب القاطع للتملك (و) الثالث (أن لا يعطيه) أي الأب (لولد آخر) فلا
يملك من مال ولده زيد عليه ولده - عمرو (و) الرابع (ان يكون التملك بالقبض) لما يملكه (مع
القول) أي قوله تملكته أو شحوه (أو البسة) لان القبض أعم من أن يكون للتملك وغيره فاعتبر
القول أو التسمية ليس عين وجه القبض (و) الخامس (ان يكون ما يملكه) الأب (هيئاً وجوده فلا
يصح أن يملك) دين ابنه لانه لا يملك التصرف فيه قبل قبضه ولا ان يملك (ما في ذمته من دين ولده)
ولا أبرأه من دينه (ولا) يملك الأب (ان يبرئ نفسه) من دين ولده زاد في الانعام شرطاً سادساً
وهو ان لا يكون الأب كافراً أو الابن مسلماً لاسيما اذا كان الابن كافراً ثم أسلم قاله الشيخ وقال

الاشبه ان الاب الم لم ليس له ان يأخذ من مال ولده الكافر شيئا (وليس لولده ان يطالبه) أى الاب
 (بما في ذمته من الدين) من قرض أو عن جبيع أو قربة متاف أو أرش جنانية (بل اذا مات) الاب
 ووجد الولد عين ماله الذي اقترضه لآبيه أو باعه له أو غصبه عنه بعده ومته (أخذه) أى ما وجدته
 (من تركته) ان لم يكن آتته دغنه ولا يكون ميراثا بل حوله دون سائر الورثة (من رأس المال)
 * (فصل) * ويباح للانسان (من ذكر أو أنثى) ان يقسم ماله بين ورثته (على قدر فريضة الله تعالى
 ولو أمكن ان يولد له) (في حال حياته) ويعطى من حداث) له بعد قسمة مال (حصته وجوبا) ليحصل
 التعديل (ويجب عليه التسوية بينهم على قدر ارشهم) منه الا في نفقة وكسوة فتجب الكفاية
 (فان زوج أحدهم أو خصه بلا اذن البقية حرم عليه) وله التخصيص باذن الباقي منهم نص أحمد
 في رواية صالح وعبد الله وحنبلي فيمن له أولاد تزوج بهن بناته بغيرها وأعطاها قال يعطى جميع
 ولده مثل ما أعطاها (ولزمه ان يعطيه) أى الباقي من عنده أو يرجع فيها خص به بعضهم
 ويعطى الباقي (حتى يستووا) بن خصه أو فضل له قال في الاختيارات وينبغي أن يكون على الفور
 (فان مات) المزوج أو المخصص (قبل التسوية بينهم) أى بين ورثته (وليس التخصيص عرض
 موته المخوف ثبت) أى استقر الملك (للاخذ وان كان بمرض موته لم يثبت له شيء فائدهم) أى
 عن باقى الورثة (الا باجازتهم) لان حكمه كالوصية والتسوية هنا القسمة للذكر مثل حظ الانثيين
 والرجوع المذكور يختص بالاب دون الام وغیرهاه (تنبيه) * يحترم الشهادة على التخصيص
 والتفضيل تحملا وأداءه ان علم الشاهد بذلك وكذا كل عقد مختلف فيه فاسد وعند الشاهد كبيع
 غير مرقف ولا موصوف (ما لم يكن وقفا) انه (يصح بالاثاث كلاجني) قال في الاقناع وشرحه
 ولا يصح وقف مريض على أجنبي أو على وارث بزيادة على الثلث أى ثلث ماله كالعطية
 في المرض والوصية انتهى

* (فصل) * والمرض غير المخوف كالصداع) وهو وجع الرأس (ووجع الضرس) والرمد والجرب
 والجبي اليبسة كساعة ونحوها (تبرع صاحبه نافذ في جميع ماله كبرع الصبي) لان مثل هذه
 الامور لا يتخاف منها في المادة وكما لو كان مريضا فبرئ (حتى ولو صار) هذا (مخوفات منه
 بعد ذلك والمرض المخوف كالبرسام) بكسر الموحدة وهو بخار يرتقي الى الرأس فيختل العقل به
 وقال عياض هو ويرم في الدماغ يغير منه عقل الانسان ويهذى (وذات الجنب) قروح يهاطن
 الجنب (والرعاف الدائم) لانه يصفى الدم فتذهب القوة (والقيام المتدارك) وهو الاسهال الذي
 لا يسبق له ومن المخوف أيضا الاسهال الذي معه دم لان ذلك يضعف القوة والفالج (وكذلك)
 أى وألحق بالمريض مرض الموت المخوف ثمانية أشار الى الاول منها بقوله (من) كان (بين
 الصفتين وقت الحرب) وكل من الطائفتين مكافئ أو كان من المتهورة وأشار للثاني بقوله (أو كان
 باللبة) بضم اللام أى بلة البحر (وقت الهيجان) أى ثوران البحر بسبب هبوب الريح العاصف
 لان الله تعالى وصف من في هذه الحالة بشدة الخوف قال تعالى وهو الذي يسيركم في البر والبحر
 حتى اذا كنتم في الفلك وجرحتم بهم برج طيبة وفرحوا بها جاءكم ارجع عاصف وجاءهم امواج من كل
 مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين
 وأشار الى الثالث بقوله (أو وقع الطاعون) قال أبو العادات هو المرض العام والوباء الذي

بفعله هو امتثاله للأمر به والإيدان وقال عياض هو خروج يخرج من الثغابن وغيرها
لا يثبت صاحبها وتم إذا ظهرت وفي شرح مسلم وأما الطاعون فبما يعرف وهو بقرور من مؤلم
جدا يخرج مع الوب ويسود ما حوله ويحضر ويحمر حبة بنسجية ويحصل معه شقاق
القلب (يليه) أي يلد المعلى وأشار الرابع بقوله (أو قدم للقتل) أي أو أريد قتله لقصاص
أو غيره لأن التهديد بالقتل جعل أكرها يمنع وقوع الطلاق وصحة البيع ولو لا الخوف لم تثبت هذه
الاحكام وأشار الخامس بقوله (أو جسد) أي للقتل قال في الانصاف حكم من حبس للقتل
حكم من قدم ليقص منه انتهى وأشار السادس بقوله (أو جرح جرحا موجعا) أي أهمل الحكم
ثبات عقده لأنه مع عدم ثبات عقده لا حكم لعطيته بل ولا لكلامه وحيث كان عقده ثابتا كان
حكمه حكم المريض والسابع من أسر عند من عادته القتل والنائم الحامل عفسد الطلق مع ألم
حتى تصوم نفاسها (فكل من أصابه شيء من ذلك ثم تبرع ومات نفذ بيعه بالثلث) أي ثلث ماله
عند الموت لا عند العطية (نقطة للاجتنبي فقط وان لم يمت) من مرضه بالخوف (في تصرفه
(ك) تصرف (الصحيح)

• (كتاب) يذكر فيه مسائل من أحكام (الوصايا) •

الوصية لغة عبارة عن الأمر لقوله تعالى ووصى بها إبراهيم نفسه ويعقوب وشرعا الأمر
بالتصرف بعد الموت ويعمل بالترع به بعد الموت (نصح الوصية من كل) إنسان (عاقل لم يعاين
الموت) قاله في الكافي قال في الشروع وقال الشافعي قال لأنه لا قول له والوصية قول ولنا
خلاف هل تقبل التوبة ما لم يعاين الملك أو مادام مكافا أو ما لم يغفر فيه أقوال (ولو) كان
الموصي (معبدا) والمراد بقتل الوصية لأنها تصرف تمضى فعلا للصغير فصح منه كالأسلام
والعدالة (أو مقبها) يعمل فأنه أصبح لانتمضت فعلا من غير ضرر فصحت منه كعبادته
(ففس) الوصية (بجسم) مال (من ترك خيرا وهو) أي الظير (المال الكثير عرفا) قال في
الانصاف يعني في عرف الناس على الصحيح من المذهب انتهى فعلى هذا لا يتندر بشيء (وتكره)
الوصية (لغيره) أي منه إذا كان (له ورثة) قال في الشروع وتكره التقية قال جماعة
له وارث محتاج ونصح عن لا وارث له بجميع ماله (وتباح له) أي للتقير (ان كانوا) أي ورثته
(أغنياء وتجب) الوصية (على من عليه حق بلائته وتحريم) الوصية (على من له وارث) غير زوج
أو زوجة (بزائد على الثلث) لاجنبي (ولو ارث بشيء) مطلقا ولا فرق في ذلك بين وجود الوصية
في حال صحة الموصي أو مرضه (ونصح) هذه الوصية المحترمة (وتقتض على إجازة الورثة) لأن المنع
من ذلك إنما يعلق الورثة فإذا رضوا بإسقاطه مباح (والاعتبار بكون من وصى) له وصية
(أو وحب له) من قبل مرضه (وارثا ولا عند الموت) أي موت الموصي فمن أوصى لأحد
أخوته ثم مات له ولم يصح الوصية للموصي له لأنه عند الموت ليس بوارث ومن أوصى لأخته
بشئ ولم يوصى ولد تحت قبله رقت على إجازة بقية الورثة (والاعتبار بالأجازة) للوصية من
قبل الورثة (أو الراد) منهم (بعده) أي بعد الموت وما قبل ذلك من رد وإجازة لأخيه قال
في الانصاف فهذا المذهب (فان امتنع الموصي له بعد موت الموصي من القبول ومن الراد حكم
عليه بالرد وسقط حقه) من الوصية (وان قبل) الموصي له الوصية (ثم رد) الوصية (لزم) ولم يصح

(الرد) سواء قبضه الأول ولم يقبضه أو سواء كانت مكيناً أو موزوناً أو غيرهما ووجه ذلك أن الموصي به دخل في ملك الموصي له بمجرد قبوله للوصية فلم يملك رده كرده لئلا يتراملا له (وتدخل في ملكه) قهر عليه (من حين قبوله فما حدث من غرامة مفصل قبل ذلك) أي قبل القبول (فهو) (الورثة) وتبطل الوصية (ب) وجود واحد من (خمس أشياء) الأولى ما أشار إليه بقوله (برجوع الموصي بقول) كقوله وجهته في وصيتي أو قال أبطلتها أو قال رددتها أو غيرتها أو فسختها (أو فعل يدل عليه) أي على الرجوع كما إذا باع ما وصى به أو هبته أو رهنه أو غرضه له ما أو وصى بهه أو عتقه أو هبته أو كتبه أو دبره أو غلظه بما لا يتميز أو طعن الخطئة أو خبز الدقيق أو نسج الغزل أو ضرب النثر أو ردهم أو ذبح الشاة الثاني ما أشار إليه بقوله (وبوت) أي وتبطل الوصية بموت (الموصي له قبل) موت (الموصي) الثالث ما أشار إليه بقوله (وبقتله) أي الموصي له (للموصي) الرابع ما أشار إليه بقوله (ورده) أي رد الموصي له (للوصية) بعدم موت الموصي الخامس ما أشار إليه بقوله (وبتلف العين المعينة الموصى بها)

(باب حكم الموصي له)

(تصح الوصية) من كل من تصح وصيته (لكل من يصح عليك) من مسلم وكافر قال في التفتيح مطلقاً إن كان معيئاً إلا فلا قطع به الحارثي وغيره انتهى (ولو صرنا أو سبياً أو) كان الموصي له (الملك كحل) فرس زيد (وبهيمة) عمرو ولولم يقبل زيد وعمرو ما وصى به لفرسه (ويصرف) أي الموصي به (في علفها) أي الفرس أو البهيمة لأن الوصية له فاهم بصرف المال في مصلحته فإن ماتت الفرس فالباقي للورثة كما لو رد الموصي له (وتصح) الوصية (للمساكين) وتصرف في مصالحها أعمالاً يعرف وبصرفه الناظر إلى الأهم فالأهم والأصلح باجتماعه (واقناطر وشحوها) كالغنور (وتصح الوصية) (لله ورسوله) صلى الله عليه وسلم (وتصرف) هذه الوصية (في المصالح العامة) يعني مصرف التي (وان أوصى بأسراق ثلث ماله صح وصرف في تجهيزه) أي تجهيز (الكعبة وتزوير المساجد) ان أوصى (بدفنه) أي ثلث ماله (في التراب صرف في تكفين الموقر) ان أوصى (برميته) أي ثلث ماله (في الماء صرف في عمل سنن للجهاد ولا تصح) الوصية (لكنيسة أو بيت ناز) ولا كان من أماكن الكفر سواء كانت الوصية بينهم ما أو بشي يفتق عليهم لأن ذلك معصية فلم تصح الوصية بها كما لو أوصى بعبدة أو أمته للقبور أو بشراء خمر يتصدق بها على أهل الذمة (أو كتب التوراة والإنجيل) يعني أنه لا تصح الوصية بذلك لأنهم منسوخان وفيهما تبدل والاشتغال بهما غير جائز (أو ملأ بفتح اللام أحد الملائكة) أو ميت يعني أن الوصية لا تصح للميت ولا للميت لأنهما لا يملكان أشبه ما لو وصى لجزأ وشحوه من الجادات (أو بشي ولا) تصح الوصية (لهم) كأحد هذين فالووصى بثلث ماله لمن تصح له الوصية وإن لا تصح كان الكل لمن تصح له (كن وصي لزيد ولجبريل عليه السلام ثلث ماله أو لزيد ولطائيل فزيد الثلث لأن من شركه معه لا يملك فلم يصح التشريك ولو وصى لزيد ورسول الله صلى الله عليه وسلم بثلث ماله قسم بينهم ما نصين ويصرف مال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصالح العامة كما لو وصى لله تعالى ولزيد (لكن لو وصى لحي وميت) يعلم موته أولاً (كان للحي النصف فقط) من الوصية لأنه أضاف الوصية إليهما فإذا لم يكن أحدهما محلاً للتكليف بطلت الوصية في نصيبه

دون نصيب حتى تملوه عن المعارض

• (فصل - وإذا أوصى) انسان (لاهل سكنه) بكسر السين (ة) الموصى به (لاهل ذقائه) بضم
الراى أى زقاق الموصى وهو دبره والدرب فى الاصل باب السكنة الواسع قاله فى القاموس (حال
الوصية) ان أوصى انسان بشئ (بغيره تناول أربعين داراً من كل جانب) قال فى الانصاف
هذا المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب انتهى ويتقسم المال على عدد الدور وكل حصّة
دار تقسم على سكانها وبغير ان المسجد من يسعوا المدا • (والصبي والسبع والعلام والباح
واليتيم من لم يبلغ) قال فى شرح المنتهى يعنى ان هذه الاقطاعات على الواطن من حين وفاته الى
حين بلوغه بخلاف الطفل فإنه يطلق الى حين تغييره فقط فهذه الائمة اعم من لفظ العاقل قال
فى فتح البارى فى حديث علما الصبي الصلاة ابن سبع يؤخذ من اطلاق الصبي على ابن سبع
الرد على من زعم انه لا يسمى صبياً الا ان كان رضيعاً ثم قال له غلام الى ان يصير ابن سبع سنين
ثم يصير اباً الى عشر ووافق الحديث قول الجوهري الصبي العلام انتهى (والامير من بلغ سبعة)
أى ثم بلغ سبع سنين (والطفل من دون سبع) يعنى انه لو وصى بشئ للطفل لم يبق فلان
أو نحو ذلك كان لم يعمهم قال فى البدرا مير الطفل الولد الصغير من الانسان والدواب
(والمرأى من قارب البلوغ) قال فى القاموس راعى العلام قارب الحلم انتهى (والشاب والفق
من البلوغ الى ثلاثين) سنة (والكهول من الثلاثين الى الخمسين) قال فى القاموس والكهول
من وخطه الشيب ورأيت له جمالة أو من جاوز الثلاثين أو أربعة أو الاثنين الى احدى وخمسين
انتهى (والشيخ من الحسنة الى السبعين) سنة (ثم بعد ذلك هرم) الى آخر عمره ومن
أوصى بشئ له ثم مئى فلان لم يتناول من سنه دون السبعين وهكذا الحكم فيما اذا أوصى
الشبابهم أو كهولهم أو شيخوخهم فان الوصية لا تتناول من هو دون ذلك ولا من هو أعلى
(والايم والمعهز من لا زوج له من رجل أو امرأة) قال فى الانصاف قال الشارح ذكره
أصحابنا انتهى وجهه ان الايم يقع فى اللغة على الذكر كما يقع على الانثى قال تعالى وانكحوا
الايم منكم وكذا العزب يقال رجل عرب وامرأة عزب قال دلب وانماسمى العزب عزبا
لانقراده وكل شئ انفرد به وعزب وذكر انه لا يقال أعزب ورد عليه بانهم العلة حكاهما الازهري
عن ابى حاتم (والبكر من لم يتزوج) من رجل وامرأة (و) يقال (رجل ثيب وامرأة ثيبة)
اذا كانا قد تزوجا والثبوبة زوال البكارة (بالوطء) (ولو من غير زوج) كسب وطء شبهة
وزنا (والارامل) النساء (التي فارقهن أزواجهن بموت أو حياة) لانه المعروف بين الناس
قال جري

هذه الارامل قد قضيت حاجتها • نحن لحاجة هذا الارمل المذكور

فأطلق الاول حيث أراد به الايمان لانه موضوع له ووصفه فى الثانى بالذكر لانه لو أطلق لم يفهم
(والرطل مادون العشر من الرجال خاصة) لعله لا واحد من لفظه والجمع رهوط وارهاط
وارهاط وأرايط قال فى كشف المشكل الرطل ما بين الثلاثة الى العشرة وكذا قال القرني
ثلاثة الى عشرة قال فى الشروع والعلامة الشرع

• (باب) أحكام (الموصى به) •

وهو آخر اركان الوصية الاربعة وهي موص وصيغة وموص له وموصى به (تصح الوصية
سحق بما لا يضح يبعه) بعجز الموصى عن تسليمه (كلا بئ) من الرقيق (والشارد) من الدواب
(والظير بالهواء والجل بالبطن واللين بالضرع) لان الوصية اجريت بحجرى الميراث وهذا
يؤثر في وصى به والموصى له السعي في تحصيله فان قدر عليه أخذه اذا خرج من الثلث ولا فرق
في الجلبين أن يكون حل أمسة أو رجل بهيمة معلومة لان الغرر لا يمنع الصحة فحري بحجرى اعفائه
وبغير وجوده في الامتصاص يعتبر به وجود الحل الموصى له وان كان حل بهيمة اعتبر به وجوده بما
يثبت به وجوده في سائر الاحكام (و) تصح الوصية (ب) الشيء (العدوم ك) وصيته (بما تحمل أمته
أبدا أو مدة معلومة (أو) بما تحمل (شجرة أبدا أو مدة معلومة) كسنة وستين ونحو ذلك
ولا يلزم الوارث السقي لانه لا يضمن تسليمه بخلاف مستر (فان حصل شيء) من غنم في ملكه عما
أوصى به (ف) هو (للموصى له الاجل الامة) الموصى له به (ف) تسكون له (فبته) يعطيه امالك الامة
للموصى له (لوم وضعه) لحزمة التفرق بين ذوى الارحام في الملك (وتصح) الوصية أيضا (بغير
مال ك) كلب مباح النقع (وهو كلب صيد وماشية وزرع وبروم لما يباح اقتناؤه له غير اسود
بهم (و) ك) زيت متجس (غير مسجد لان فيه نفعا مباحا وجوازا للاستصباح به وللموصى له
بالكلب والزيت ثلثهما ولو كثر المال ان لم تجز الورثة الوصية في جميعه (وتصح) الوصية
(بالمنفعة المفردة) عن الرقبة (كخدمة عبدا ورجل دار ونحوهما) كاجرة دابة (وتصح) الوصية
(بالهم ك) ثوب (فانه يشمل المنسوج من الصوف والقطن والسكان والحري والمصبوغ والكبير
والصغير ونسج كل بلد لان غاية ذلك انه مجهول (ويعطى) اى يعطى الورثة الموصى له بثوب
(ما يقع عليه الاسم) أى اسم الثوب لانه اليقين (فان اختلف الاسم) أى اسم الموصى به
(بالعرف والحقيقة) القوية (غلبت) بالتضعيف والبناء لا المعول يعنى انه يعمل بمقتضى
(الحقيقة) مع مخالفة العرف اه الا انها الاصل ولهذا يحمل عليها كلام الله سبحانه ونعالي وكلام
رسوله صلى الله عليه وسلم (ف) على هذا (الشاة والعبير والنور اسم للذ كروا لاني من صغير وكبير)
ويتناول افظ الشاة الضان (والحصان) بكسر الحاء المهملة (والجل) بفتح الميم وسكونها (والحمار
والبغل والعبدان اسم للذ ك) خاصة (فلو كان في شراء عبدا لم يكن له شراء أمة فلا تنصرف الوصية
بذلك الى الذ ك) (والحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم وآخره (والاثنان) الجارة قال في
القاموس والاثنان قليله انتهى (والثاقفة والبقرة اسم للاثنى) قاله في الانصاف (والفرس والرقيق
اسم لهما) أى للذ كروا لاني ويكونان للثمنى أيضا (والنخعة اسم للاثنى من الضان والكبش
اسم للذ ك) الكبير منه (أى الضان) (والتيس اسم للذ ك) الكبير من المعز والدابة عرفا اسم
للذ كروا لاني من الخيل والبغال والحمير) لان ذلك هو المتعارف قال الحارثي والقائلون بالحقيقة
لم يقولوا ههنا بالاعم لانهم لحظوا غلبة استعماله أى العرف في الاجناس الثلاثة بحيث صارت
الحقيقة مبهورة

(باب الموصى اليه)

هو المأذون له في التصرف بعد الموت في المال وغيره مما لولى التصرف فيه حال الحياة مما تدخله
النيابة (تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف رشيد عدل) (اجاء) (ولو) كان الموصى اليه عبدا

(طاهر أو راعي أو امرأته) أو أم ولد أو عدو النفل الموصى عليه ولو عاجزا ويضم إليه قوى أمين
 معاون ولا تزال يده عن المال ولا تظلم عنه وهكذا إن كان قويا غلبته ضعف (أو رقيقا) أو
 مبعضا (لكن لا يقبل) الرقيق وأم الولد والمبعض (الابن سبهم) الذي يملكه أو يعضه (ونفع)
 الوصية (من كافر إلى كافر) (عدل في دينه) لأنه يلبى على غيره بالسببة قبل بالوصية (ويعتبر
 ويؤدهن المقات) المذكورة (عند الوصية والموت) أي حال صدق الوصية وحال صدق
 موت الموصى في الأصح لأن شرط العقد قاعبت حال وجوده ولأن الموصى إليه يملك
 التصرف بالأصا بعد الموت فاعتبر وجودها عنده (وللموصى إليه أن يقبل وإن بعزل نفسه
 متى شاء) مع القدرة والهجزي حياة الموصى وبعد موته وحضوره وغيبته وللموصى عزله متى شاء
 (وتصح الوصية معلقة كأدبائع أو حضر أو رشد أو باب من فسخه) كالأوصى إلى مجنون ليكون
 وصيا إذا عقل وتسمى الوصية لتطير (أو أن مات زيد فعمره) وصى (مكاته ونصح) الوصية
 (مؤقتة كزيد وصى سنة ثم عمرو) وصى بعد السنة قال في الإنصاف لخبر الصحابي أميركم زيد قال
 قال جعفر فان قتل فعبد أقره بن رواحة والوصية كالتأخير (وليس للموصى أن يوصى) للاحد
 بعد موته (الآن جعل له ذلك) من قبله وصيه (ولا تفسد لما حكم مع الوصى الخاص إن كان)
 الوصى (كقوا)

• (فصل • في تصحيح الوصية) إلى الموصى إليه (إلا في تصرف في شيء معلوم) إليه الموصى
 إليه ما وصى به إليه ليتصرف فيه كما أمره (بذلك الوصى فله) أي فعل ذلك التصرف لأنه
 أصيل والموصى فرع عنه فلا يملك الفرع ما لا يملك الأصل (كقضاء الدين وتقرير الوصية
 ورد الحقوق) كالأمانة والعصب (إلى أهله والطر في أمر غير مكلف) وترويح موليته
 ويقوم الوصى فيه مقامه في الأجاء (إلا) تصح الوصية (باستيفاء الدين مع رشد وارثه) لأن المال
 انتقل عن الميت إلى من لا ولاية له عليه فلا تصح باستيفاء مال غيره ممن هو مطلق التصرف
 كما لو لم يكن وارثا (ومن وصى في شيء لم يصروصيا في غيره) لأنه استيفاء التصرف بالأذن من
 جهته فكان مقصورا على ما أذن نفسه كالوكيل (وإن صرف أجنبي) أي من ليس بوارث
 ولا وصى الثني (الموصى به لمعين في جهته لم يفتحه) لأن التصرف قد صادف مستحقه أشبه
 ما لو دفع ودفعه لغيره من غير إذن المودع وطاهر ولو مع غيبة الورثة ونقل ابن هاني فحين وصى
 بدفع ماله امرأته لم يدفعه مع غيبة الورثة (وإذا قال له) أي إذا قال إنسان لوصيه (ضع ثيابي مالي
 حيث شئت أو أعطه) على شئت (أو تصدق به على من شئت لم يجز له أخذ) لأنه عقيدته المطلقة
 بالأذن فلا يكون قابلا له كالوكيل (ولا) يجوز له أيضا (دفعه إلى أقاربه) أي أقارب الوصى
 (الوارثين) سواء كانوا أغنيا أو فقرا (ولا) يجوز له وصى أيضا دفعه (إلى ورثة الموصى)
 قال في الإنصاف ذكره المجد في شرح الهداية ونص عليه قال في شرح المسمى ولعل وجه
 ذلك أنه قد وصى بأخواجه فلا يرجع إلى ورثته (ومن مات بغيره) بفتح الباء وهي الصغرة
 أو مد الريشة قال في القاموس (وتجوها) كالجزائر التي لا عمران بها (والحال أنه) (اللاحكم)
 حاشروته (ولا وصى) أي ولم يوص إلى أحد (فلسل مسلم) - فشره (أخذت تركته) ويصح
 ما يراه) مما لا كشي يسرع إليه الله إذا كان ذلك موضع ضرورة لحقها مال المسلم عليه أذى

تركه اتلاف له وذلك لا يجوز ان يصح على ذلك قال وأما الجوارى فاحسب أن يتولى بيعه من حاكم
من الحكام (وتجهيزه) أي تجهيز الميت حاضره (منها) أي من تركته (ان كانت) أي ان كان له تركه
(والا) أي ان لم يكن له تركه (جهزه) حاضره (من عنده وله الرجوع بما غرمه) على تركته حيث
كانت فان لم تكن فعلى من تلزمه نفقته ان لم يتكشفا (ان نوى الرجوع) أو كان الميت يناد
ولم يوجد معه ما يجهزه واستأذن انسان حاكما في تجهيزه فان له الرجوع بذلك على تركته حيث
كانت أو على من تلزمه نفقته

• (كتاب) يذكر فيه جل أحكام (القرائن) •

والفرض يأتي لمعان منها القطع للخط وفرض القوم موضع الوتر والثلمة في النهر والنفقة برقي
لانفاق والازال كقوله تعالى ان الذي فرض علينا القرآن والبيان سورة انزلناها وفرضناها
بالتحفيظ والايجاب كفرض الحج بالاحرام والعتاء كقول العرب ما رأيت منه فرضا ولا قرضا
والنصيب كما هنا (وحى) أي القرائن شرعا (العالم بقسمة الموارث) ويسمى القائم بهذا العلم
والعارف بما فرضوا فرضا كعلم وعلم وفرضنا وقد وردت أحاديث تدل على فضله والحث على تعلمه
وتعليمه في ذلك ما روى أبو هريرة مرفوعا تعلموا القرائن وعلموها الناس قائم انصف العلم وهو
ينسب وهو أول علم ينزع من أمي رواه ابن ماجه والدارقطني من رواية حفص بن عمر وقد اختلف
في معناه فقال أهل السلامة لا نسكاه فيه بل يجب علينا اتباعه وقال قوم معنى كونهم انصف العلم
باعتبار الحال فان حال الناس حياة ووفاء القرائن تملق بالناس وباقى العلوم بالاول وقيل نصف
باعتبار الثواب لانه يستحق بتعليمه مسألة واحدة في القرائن مائة حسنة وبغيرها من العلوم عشر
حسنة وقيل باعتبار المشقة وضعف بعضهم هذين القولين وقال ان أحسن الاقوال ان يقال
ان أسباب المال نوعان اختياري وهو ما يملك وده كالشراء والهبة ونحوهما واضطراري وهو
ما لا يملك رده وهو الارث (واذا مات الانسان بدى من تركته بكفنه وحنوطه وموثة تجهيزه)
بالعرف (من رأس ماله سواء كان قد تعلق به) أي المال (حق رهن أو أرس جناية أو لا) بأن
لا يتعلق به شيء من ذلك كحال الحياة اذ لا يقضى دينه الا بما فضل عن حاجته (وما بقى بعد ذلك)
أي بعد موثته تجهيزه بالمعروف (تتقضى منه ديون الله) سبحانه وتعالى كزكاة المال وصدقة
الفاطر والكفارة والحج الواجب والنذر (وديون الادميين) كالقرض والتمن والابرة والجمعالة
المستقرة والمغصوب وقيم التملكات (وما بقى بعد ذلك تنفذ منه وصاياه) لاجبى (من ثلثه) الا
أن يجيزها الورثة تنفذ من جميع الباقي (ثم يقسم ما بقى بعد ذلك على ورثته) لقوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها أودين

• (فصل) في أسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره كالسبب لطلوع السطح واصطلاحا ما يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لانه كعقد الزرجية الصحيح يلزم من وجوده الارث ومن
عدمه العدم (الارث) هو انتقال ملك مال ميت بموته الى من بعده لسبب من أسباب (ثلاثة)
نقط فلا يرث ولا يرث بغيرها كالاولاد الاول (النسب) وهو القرابة وهي الاتصال بين انسانين
بالاشتراك في ولادة قريبة أو بعيدة (والتبني) (النكاح) وهو عقد الزرجية (الصحيح) سواء دخل
أولا الميراث في النكاح الفاسد لان وجوده كعدمه (والتألف) (الولام) وهو ثبت بحكم شرعي

بالعق أو تعاطى أسبابه فثبت به المتيق وعصبته من عصبته ولا عكس (وموافقه) أي الإرث
 (ثلاثة) الأول (القتل) الثاني (الرقاب) الثالث (اختلاف الدين) وسأقي وأركان الإرث
 ثلاثة وارث ومورث وحق مورث وشروطه ثلاثة بتحقيق حياة الوارث أو الحقة بالأحيا
 وتحقق موت المورث أو الحقة بالأموات والعمل بالحكمة المقتضية للإرث (والجميع على توريثهم
 من الذكور بالاختصار عشرة الابن وابنه وانزل) لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية
 وابن الابن ابن لقوله تعالى يابني آدم (والاب وأبوه وان علا) لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد
 منهما السدس مما تركا إن كان له ولد (والاخ مطلقا) أي سواء كان لام أو لاب أو له ما فاما الذي
 للام فإن ارثه قد ثبت بقوله تعالى وله أخ وأخت فلكل واحد منهما ما للسدس وأما الذي للابوين
 والذي للاب فقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفروض فهو لأولى
 رجل ذكر (وابن الاخ لا) إذا كان أبوه أختا لميت (من الام) فانه يكون من ذوى الارحام
 والجميع على توريثه والذي من العصبه وهو ابن الاخ للابوين وابن الاخ للاب وقد ثبت ارثها
 (والبم وابنه كذلك) أي الذي للابوين والذي للاب بقوله صلى الله عليه وسلم الحقة والفرائض
 بأهلها الحديث وأما الم للام وابنه في ذوى الارحام (والزوج) لقوله تعالى ولكم نصف ما تركا
 أزواجكم (والمعتق) أي الشخص المعتق للميت أو من اعتق الميت (و) الجميع على توريثهم (من
 الاثبات بالاختصار سبع البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والام والجد مطلقا) أي سواء كانت
 من جهة الام أو من جهة الاب (والاخذ مطلقا) أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام (والزوج)
 بالتألفه سائر العرب ما عدا أهل الجاز اقتصر الفرضون والفقهاء عليهم اللادشاح خوف اللبس
 (والمعتقة) أي المرأة المعتقة للميت

• فصل • والوارث ثلاثة أحدها (ذو فرض) الثاني (عصبه) الثالث (رحم) والفروض
 المقدرة في كتاب الله تعالى (سنة النصف والرابع والثلث والثلث والثلث والثلث) أي بقول
 في عبدها السدس والثلث وضعفهما وضعف ضعفهما وتقول الثلثان والنصف ونصفهما
 ونصف نصفهما واخصر العبارات أن تقول الثلث والرابع ونصف كل وضعفه (واصحاب هذه
 الفروض) الستة (بالاختصار عشرة الرعيان) على البدلية (والابوان) شقيقين أو مفترقين
 (والجد) لاب (والجد مطلقا) أي سواء كانت لام أو لاب (والاخذ مطلقا) أي سواء كانت
 شقيقة أو لاب أو لام (والميت وبنت الابن) وان نزل أبوها (والاخ من الام) وتسمى الاخوة
 والاخوات من الام والاب بنى الاعيان لانهم من عين واحدة ولاب فقط بنى العلات جمع علة
 بفتح العين الممهلة وهي الصرة قال في القاموس وبنو العلات بنو أمهات شتى من رجل لان الذي
 يتروجها على اولى قد كان قبلها تأدل ثم عمل من هذه انتهى وللأم فقط بنى أخفاف بالخاء المعجمة
 بفتح الميم فثبت بموايد ذلك لان الاخفاف الاختلاط فهم من اختلاط الرجال ليسوا من رجل
 واحد وان أردت تفصيل أحوال أصحاب الفروض (فالنصف فرض شعية فرض الزوج حيث
 لا فرع) والفرع ابن أو بنت منه أو من غيره أو ابن ابن أو بنت ابن (وارث للزوجة) بأن لم يمت به
 مانع فان قام به مانع به فوجوده كعدمه (وفرض البنت) وحدها قال في المدة حتى لا اختلاف
 في هذا بين علماء المسلمين لقوله تعالى وان كانت واحدة فله النصف (و) النصف (فرض بنت
 الابن) مفترقة وان نزل أبوها (مع عدم أولاد الصلب) مطلقا (وفرض الاخت الشقيقة

مع عدم القرع) ذكرنا كان اواقي (الوارث) فالساقط كالمعدم (وفرض الاخت للاب مع عدم الاشقاء) ويحل فرض النصف للبنت وبنت الابن والاخت اذا كن منقرضات لم يعصبن (والربع فرض اثنين فرض الزوج) من زوجته (مع القرع الوارث وفرض الزوجة فأكثر) من تركه زوجها (مع عدمه) أى عدم القرع الوارث (والثمن فرض) نصف واحد وهو (الزوجة فأكثر مع القرع الوارث) ذكرنا أى واحد او متعدد منها أو من غيرها

فصل في الثلاثين فرض أربعة فرض البنيتين فأكثر من اثنتين لم يعصبن (و) فرض (بنتي الابن فأكثر) من اثنتين (والاختين الشقيقتين فأكثر والاختين للاب فأكثر) أما كون الثلثين فرض البنيتين أو بنتي الابن فأكثر فله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين فهن ثلثا ما ترك ولان لا ف وذلك الا ماشاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان البنيتين فرضهما النصف أخذاً بالمفهوم والآية ظاهرة الدلالة على ما زاد على اثنتين ووجه دلالة علمها أن الآية وردت على سبب خاص وهو ما رواه جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع ببنيتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ها نانا ابنتا سعد قتل أبوهم معك يوم احد وابن عمهما أخذما لهما فلم يدع لهما شئ أمن ماله قال يتضى الله في ذلك فترأت آية المواريث فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمهما فقال أعط ابنتي سعد الثلثين واعط امهما الثمن وما بقي فهو لك رواه ابو داود وصححه الترمذي فدلّت الآية على فرض ما زاد على الثلثين ودلت السنة على فرض اثنتين وفوق في الآية الكريمة ادعى زيادتها وقيل المعنى اثنتين فما فوق وأما كون الثلثين فرض الاختين للابوين أو للاب فله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك قال في المغني والمراد بهذه الآية الكريمة ولدا الابوين أو ولد الاب بالجناع أهل العلم (والثلث فرض اثنين فرض ولدي الام) ذكر ابن أواثنين أو خنتين أو مختلفين (فأكثر يستوى فيه) أى الثلث (ذكرهم وانما هم) اجماعاً لقوله جل وعلا وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة أو أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أجمعوا على أنه انزلت في الاخوة للام والكلالة الورثة غير الابوين والولدين نص عليه وهو قول الصديق وقيل الميت الذي لا ولده ولا والد وروى عن عمرو بن دينار وهو وقيل قرابة الام (و) الثلث (فرض الام) أيضاً (حيث لا فرع وارث للميت ولا جع من الاخوة والاخوات) قال في المغني بلا خلاف فعلمه بين أهل العلم انتهى لان الله تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث (لكن لو كان) أى وجد (هناك اب وام وزوج أو زوجة كان للام ثلث الباقي) في صورتين فالمسئلة الثانية من أربعة للزوجة الربع واحد وللأم ثلث الباقي وهو واحد وللأب الباقي وهو ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس وللأب الباقي قال في المغني وهاتان المسئلتان تسميان العمريتين لان عمر رضى الله عنه قضى فيهما بهذه القضاة فسمعه على ذلك عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ذلك عن علي ويدا قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي (والسدس فرض سبعة فرض الام مع القرع الوارث) يعني ان الأم اذا كانت مع وجود ولد للميت أو ولدا بن (أو) مع (جمع من الاخوة والاخوات) كاملي الحرية لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ولقظ الاخوة هنا يتناول الاخوين لان المقصود الجهة المعلقة من غير كمية وكل يجب تعاق بعدد كالأول اثنتين يحجب البنات بنات الابن والاخوات من

الابوين الاخوات من الاب والاختوة تستعمل في اثنين قال الله تعالى وان كانوا اخوة وبلا
 ونساء فلا ذكر مثل حظ الانثيين وهذا الحكم ثابت في اخ واخت ولا فرق في الحجاب للام الى
 السادس من الاخوة يبي كونه وارثا وشجبوا بالاب (و) السادس (فرض الجدة ثانيا كترالي
 ثلاث) فقط (ان تساوين) والجدات المساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة بمنزلة أعلى
 من الاخرى ولا يرث منها كأم أم أم أم أم أبي أب وكذا أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 أي أبي وكن (مع عدم الام) لان الام تحجب كل جدة (و) السدس (فرض ولد الام الواحد)
 ذكر ا كان أو اثنى (و) السدس (فرض بنت الابن فأكثر مع بنت الصلب) تمكلمة الثلثين مع
 عدم معصب (و) السدس (فرض الاخت للاب مع الاخت الشقيقة) تمكلمة الثلثين (و) (و)
 (فرض الاب مع الفرع الوارث) أي فرع الميت والمراد بالفرع الابن والبنت وابن الابن وبنت
 الابن كما تقدم في الزوج والروجة (و) هو (فرض الجد كذلك) أي مع الفرع المذكور
 (ولا يرثان) أي الاب والجد (عنه) أي السدس (بجمال) وقد يكون عائلا

(فصل في أحكام الجد والاختوة) (والجد مع الاختوة) والاختوات (الاشقاء) اولاد ذكور
 كانوا أو إناثا كأمهم ما لم يكن الثالث أحفظ لهما أخذه (فان لم يكن هناك) أي مع الجد والاختوة
 (صاحب فرض) (فه) أي الجد (معهم خير امرين اما المقامسة أو ثلث جميع المال) فان كان
 الاختوة أقل من مثله فالمقامسة أحفظ ولا تنحصر صورته في خمسة جد وأخ جد واخت جد
 واختان جد وأخ واخت جد وثلاث أخوات وان كان الاختوة مثليه استوى له المقامسة وثلاث
 جميع التركة وتنحصر صورته في ثلاثة جد وأخوان جد وأربع أخوات جد وأخ واختان وان
 كان الاختوة أكثر من مثله فثلاث جميع المال خيرة ولا تنحصر صورته بأربع أخوة وجد
 وعشرة أخوة وهكذا (وان كان هـ) أي مع الجد والاختوة (صاحب فرض) كزوج وزوجة
 وأم (فه) أي الجد (خير ثلاثة أمور اما المقامسة) لمن يوجد من الاختوة أو الاخوات كخالة زائدة
 (أو) أخذ (ثلث الباقي) من المال (بعد صاحب الفرض أو) أخذ (سدس جميع المال) فزوجة
 وجد واخت من أربعة وتسمى مربعة الجماعة (فان لم يبق) من المال (بعد) أخذ (صاحب
 الفرض) فرضه (الا سدس) كن خلفت زوجا أو ما وجد أو اخا لابي أو لاب فانه اذا أخذ
 الزوج النصف وأخذت الام الثلث وبقي السدس (أخذه) أي الجد (وسقط الاختوة) لابي
 أو لاب ذكر ا كان أو اثنى لان الجد لا ينقص عن سدس جميع المال أو تسميته كزوج وأم وبنتين
 وجد فانهما من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر (الا اخت الشقيقة أو لاب في المستحقة)
 المسماة بالا كدريه) سميت بذلك قبل تسكيرها لاصول زيد في الجد وقيل لان زيدا كدريه
 الاخت ميراثا ولة لانه سأل عنها رجل من أكدر وقيل غير ذلك (وهي زوج وأم وجد
 واخت) حقيقة اولاد (فالزوج النصف والام الثلث والجد السدس) يفرض للاخت النصف
 فتقول لتسعة) ولم تحجب الام عن الثلث لان الله تعالى انما يحجب بالولد والاخوة وليس حاربه
 والاخوة (ثم يقسم نصيب الجد) وهو السدس (و) نصيب (الاخت) وهو النصف (بينهما) أي
 الجد والاخت ومجموعهما (أربعة على ثلاثة) رأس الجد ورأس الاخت فان قيل فيلزم مع
 الاخت عصبية والعصبية تسقط باستكمال الفروض فالجواب انه انما يعصب اذا كان عصبية

وليس الجدة بعصبة مع هؤلاء بل يرضى له (فتصح من سبعة وعشرين) الحاصل من شرب الرأس
 الثلاثة في المسئلة وعواها وهو تسعة الأزواج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام اثنتان في ثلاثة تسعة يبقى
 للجدة ثمانية وللأخت أربعة ولا يتقاب أحد من الورثة بعد ان يرضى له إلى التعصيب إلا في
 وبما يها فيقال أربعة ورثوا مال ميت فأخذوا حدهم ثلثه والثاني ثلث ما بقي والثالث ثلث ما بقي
 والرابع ما بقي (واذا اجتمع مع الشقيق ولد الأب عدمه) أي عدم الشقيق الأخ للأب (على الجدة) باخ
 شقيق (ان استباح لعدمه) فلما استغنى عنه كحد وأخوين لأبوين وأخ لأب فلامعادة لعدم الفائدة
 (ثم) بعد عدمهم أولاد الأب على الجد وأخذ الجدة سبعة ويرجعون إلى المقاسمة على حكم ما لو لم يكن
 معهم جد (ياخذ الشقيق ما حصل لولد الأب) فجدا وأخ لأبوين وأخ لأب المسئلة من ثلث الجدة
 واحد ويأخذ الأخ للأبوين السهم الذي حصل له والسهم الذي حصل لأخيه وكذلك جد
 وأختان لأبوين وأخ لأب يأخذ الجدة ثلثا ثم الاختان الثلثين ويستقط الأخ (الآن) يكون
 الشقيق أخا واحدة فتأخذ تمام النصف) كالم لم يكن جد (وما فضل) عن الاحتفاظ للجدة وعن
 النصف الذي فرض لهما (فهو لولد الأب) واحدا كان أو أكثر كالأوتى ولا يتفق هذا في
 المسئلة فيما فرض غير السدس (في صور ذلك الزيدات الأربع) أي المنسوبات إلى زيد بن ثابت
 رضي الله عنه وعن كل الصحابة أجمعين (العشرية) بفتح العين والسين (وهي) أي العشرية
 (جد وشقيقة وأخ لأب) أصلها من خمسة عدد رؤسهم لأن المقاسمة أخذت للجدة قدر سهمان ثم
 يفرض للأخت النصف فتضرب مخرجه اثنين في الخمسة فتصح من عشرة للجدة أربعة وللأخت
 خمسة وللأخ لأب الباقي وهو واحد (والعشرية وهي جد وشقيقة وأختان لأب) أصلها
 خمسة للجدة سهمان وللشقيقة النصف سهمان ونصف والنصف الباقي للأختين من الأب لكل
 واحدة ربع فتضرب مخرجه أربعة في الخمسة بعشرين ومنها تصح للجدة ثمانية وللشقيقة عشرة
 ولكل أخت لأب سهم (ومختصرة زيد) بن ثابت بن الضحالة الخزرجي (وهي أم وجد وشقيقة
 وأخ وأخت لأب) سميت بذلك لاند صحبهما من مائة وعشيرة ورد ما بالاختصار إلى أربعة وخمسة
 ويانه أن المسئلة من مخرج فرض الام مائة للام واحد يتي خمسة على ستة عدد رؤسهم ما الجدة
 والأخوة لا تنقسم وتباين فتضرب عددهم ستة في أصل المسئلة ستة يحصل ستة وثلاثون للام
 ستة وللجدة عشرة وللأختين ثمانية عشر يتي سهمان لولدي الأب على ثلاثة لا تنقسم وتباين
 فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تبلغ مائة وعشيرة ومنها تصح للام ثمانية عشر وللجدة ثلاثون
 وللشقيقة أربعة وخمسون وللأخ لأب أربعة وللأخت سهمان والانصبا مائة فتعدهم بالنصف فتزد
 المسئلة إلى نصفها ونصيب كل وارث إلى نصفه فتراجع إلى ما ذكرنا ولا واعتبرت الجدة في اثلاث
 الباقي أصبحت ابتداء من أربعة وخمسين (وتسعة زيدة زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت
 لأب) أصلها ستة للام السدس واحد يتي خمسة الاحتفاظ للجدة ثلث الباقي والباقي لثلاث له صحبة
 فتضرب مخرج الثلث ثلاثة في ستة بمائة عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة ثلث الباقي وهو
 خمسة وللشقيقة النصف تسعة بفضل واحد لولاد الأب على خمسة فتضرب خمسة في ثمانية عشر
 يتي سهمان ثم أقسم للام خمسة عشر وللجدة خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة وأربعون ولكل أخ
 لأب سهمان ولأختها سهم واحد

• (باب الحب) •

هو لغة الميع وشرع منع من قام به سبب الاث من الاث بالكتابة ويسمى حب سرتان أو من
أوفر حمله ويسمى حب قصان (اعلم أن الحب بالوصف) كقتل والرق واختلاف الدين
(يتأني دخوله على جميع الورثة) أصولا وفروعاً وحواشي (والحب بالشخص نقصاناً كذلك)
أي يتأني دخوله على جميع الورثة (وحرماتاً لا يدخل على خمسة) على (الزوجين والابوين والولدين)
ذكرنا كان أو اتى اجماعاً لا يتم بدون إلى الميت بغير واسطة فهم أقوى الورثة وإنما يجب المحقق
بالاجماع مع أنه يدل على الميت بنفسه لأنه أقرب من العصبات السبية (و) (اعلم أن الحب يسقط
بالاب) لادلائه (و) (اعلم أن) (كل جد أبعد) يسقط (بجد أقرب) لادلائه وأقرب (وإن لم يلد
مطلقاً) أي سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم (تسقط بالأم) لأن الجدات والام يرث
بجهة الأمومة خاصة والام أقرب من جهة الأمومة فتصيب كل من يرث بها كان الأب يحجب
كل من يرث بالورثة (و) (ان) (كل جد بعدى) (تسقط بجد قربي) لقرم أسواء كان من جهة
واحدة أو واحدة من قبل الأم والأخرى من قبل الأب (وان كل ابن أبعد يسقط بابن أقرب) مثله
فالابن يسقط ابن الابن وابن الابن يسقط ابن ابن أترل منه وهكذا (وتسقط الاخوة الاشقاء بالابن
بالابن وان نزل وبالأب الأقرب) أي الأدنى وهو الأب (والاخوة للاب يسقطون بالأخ الشقيق
أي بالابن وان نزل وبالأب وبالأخ الشقيق) وبالأخوة يسقطون حتى بالجد إلى الأب
وان علا) أي أن أبناء الاخوة الاشقاء يسقطون بالابن وان نزل وبالأب والجد وبالأخ الشقيق
وبالأخ الأب وابن الأخ للاب يسقط بالابن وان نزل وبالأب والجد وبالأخ الشقيق وبالأخ للاب
وبابن الأخ الشقيق (و) (ان) (الاعمام يسقطون حتى ببني الاخوة وان نزلوا) مع من ذكر وهذا
معنى ما قاله الجد بغير رحمه الله تعالى آمين

فبالجملة ما تقدم ثم بشرية • وبعدهما التقديم بالقوة واجعلا

(والاخ للام يسقط بالابن بغير الميت مطلقاً) أي ذكورا كانوا أو إناثاً (وان نزلوا وبأصوله)
أي الميت (الذكور) أي الأب والجد (وان علوا) أبوة فتلخص ان الاخوة للام ذكوريا كانوا
أو إناثاً يسقطون بالولد ذكراً كان أو أنثى ويولد الابن ذكراً كان أو أنثى وبالأب والجد (وتسقط
بنات الابن يثنى الصلب فأكثر ما لم يكن معهن) أي مع بنات الابن (من بعضهن من ولد الابن
وتسقط الاخوات للاب بالاختين الشقيقتين فأكثر ما لم يكن معهن اخوهن فبعضهن) انما قال
في بنات الابن ما لم يكن معهن من بعضهن ولم يقل كما في الاخوات أخوهن لأن بنات الابن
بعضهن أخوهن وابن معهن اذا كان في درجتهم أو أترل منهم (ومن لا يرث) لكونه محجوباً
بالشخص حرماً (لا يجب أحداً مطلقاً) أي لا نقصاناً ولا حرماً بل وجوده كعدمه (والاخوة
من حيث هم) أي سواء كانوا اشقاء أو لأب أو لأم (فقد لا يرثون ويحجبون الأم نقصاناً) أي من
الثالث إلى السادس كما اذا مات شخص عن أم وأب واخوة فلان الأم تأخذ السادس فقط لكونها
محجوبة عن أوفر حمله بالاخوة والباقي وهو خمسة للاب

• (باب العصبات) •

العصبة من يرث بغير تقدير (اعلم ان النساء كاهن صاحبات فرضي وإلّا فمن عصبة بنفسه

(الامعة) فانه اعصبة بنفسها (و) اعلم ان الرجال كلهم عصباء بأنفسهم) أى لا تغيرهم ولا مع غيرهم (الازوج) فانه صاحب فرض (و) الا (ولاد الام) فانه صاحب فرض أيضا (و) اعلم (ان الاخوات) الشقيقات أولاد (مع البنات عصباء) برثن ما فضل عن ذوى الفروض كالأخوة فبنات وبنات ابن وأخت لابوين أولاد من ستة البنات النصف وبنات الابن السدس تسكامة الثلثين والباقي للأخت ولو كان ابنتان وبنات ابن وأخت لغیرهم البنات الثلثان والباقي للأخت عصبية ولا شيء لبنات الابن لاستغراق البنات الثلثين ولو كان ابنتان وبنات ابن وأخت لغیرهم وأم فلا لام السدس والبنات الثلثان يبق للأخت سدس تأخذة تعصبا (و) اعلم ان البنات وبنات الابن والاخوات الشقيقات والاخوات للاب كل واحدة منهن مع أخيها اعصبة به (أى لا شيء) (من ماله) من التركة قال في الاقتناع وأربعة من الذكور وربعه بنات اخواتهم ويعتبر من الفرض ويقسمون ما ورثوا لذكر مثل حظ الانثيين وهم الابن وابنه وان نزل والاخ من الابوين والاخ من الاب ويعصب ابن الابن بنت عمه (و) اعلم ان حكم العاصب ان يأخذ ما بقت الفروض وان لم يبق شيء سقط وإذا انفرد حاز جميع المال لكن هذا استثناء من حكم العصباء (للعلة) أبى الاب (والاب ثلاث حالات) حالة (برثنان) فيما (بالتعصيب فقط) أى دون الفرض وذلك (مع عدم الفرع الوارث) كما اذا مات شخص عن اب فقط أو عن جد فقط (و) حالة برثنان فيما (بالفرض فقط) أى دون التعصيب وذلك (مع ذكر كوريته) أى الولد كالمومات عن أب وابن أو جد وابن فان الاب وأجد يرث بالفرض وحده وهو سدس التركة والباقي للابن (و) حالة يرث فيها الاب وأجد (بالفرض والتعصيب) وذلك (مع أنوثته) أى الولد كالمومات شخص عن بنت وأب أو جد فان للاب أو أجد السدس فرضا والبنات النصف فرضا والباقي للاب أو أجد تعصبا وترجع بالاختصاص الى اثنين للتوافق (ولا تنشى على قواعدنا) المسئلة المسماة (بالشركة وهي زوج وأم وأخوة لأم) اثنان فأكثر (وأخوة اشقاء) ولا يشترط عند من قال بهم ناهية الشقيق فانه انقسم عندنا من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس سهم واحد وللأخوة لأم الثلث ولا شيء للاشقاء وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه يقسم الثلث الذى أخذه الأخوة لأم على رؤسهم ورؤس الأخوة الاشقاء للذكر مثل الانثيين من غير تفصيل

* (فصل) وإذا اجتمع كل الرجال أى العشرة بالاختصاص (ورث منهم ثلاثة) فقط (الابن والاب والزوج) فالمسئلة تقسم من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللأب السدس اثنان وللأبن الباقي سبعة (وإذا اجتمع كل النساء) السبع بالاختصاص (ورث منهن خمسة البنات وبنات الابن والام والزوجة والأخت الشقيقة) أولاد بالمسئلة تقسم من أربعة وعشرين قيراطا للزوجة الثمن ثلاثة قيراط ولام السدس أربعة قيراط وبنات ولبنات النصف اثنا عشر قيراطا وبنات الابن السدس تسكامة الثلثين وهو أربعة قيراط والباقي للأخت تعصبا وهو قيراط واحد (وإذا اجتمع ممكن الجمع من الضميين) أى الرجال والنساء (ورث منهم خمسة) أيضا (الابوان) أى الاب والام (والولدان) أى الابن والبنات (واحد الزوجين) فان كان الميت الزوج فاصل المسئلة من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأب السدس أربعة والباقي وهو ثلاثة عشر على ثلاثة لا تصح ولا توافق فأضرب ثلاثة في أربعة وعشرين باثنين وسبعين للزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل واحد من الاب والام أربعة في ثلاثة باثني عشر وللأبن

والبنات ثلاثة عشر في ثلاثة تسعة وثلاثين للابن ستة وعشرون والبنات ثلاثة عشر وان كان
 الميت الزوجية فأصل المسئلة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة ولكل واحد من الاب والام
 السدس اثنان والباقي خمسة على ثلاثة لا تصح ولا توافق فاضرب ثلاثة في اثني عشر ستة
 وثلاثين للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل واحد من الاب والام اثنان في ثلاثة ستة وللبن
 والبنات خمسة في ثلاثة خمسة عشر للابن عشرة والبنات خمسة (ومنى كان العاصب هـ) للميت
 (أ أو ابن عم أو) كان (ابن أخ) مفرد بالارث دون اخوانه لان اخوات ولا من ذوى الارحام
 (ومنى عدت العصبات من النسب ورث المولى المعق ولو) كان (أثني) لقوله صلى الله عليه
 وسلم (ولا لعان أعتق) ثم عصبته (أى عصبه المولى المعق ان لم يكن موجودا) (الذكور الاقرب
 فالأقرب كالنسب) ثم ولاء كذا (فان لم يكن) لميت عصبه نسب ولا ولا (عليه البارد) على ذوى
 القرض كما سيأتي (فان لم يكن) ذو فرض (ورثا ذوى الارحام) لان سبب الميراث القرابة بذليل
 ان الوارث من ذوى القروض والعصبات انما ورتوا المشاركتهم للميت في نسبهم وهذا موجود
 في ذوى الارحام فيرثون كغيرهم

• باب الرد وذوى الارحام •

انما يتأني الرد (حيث لم تستغرق القروض التركة) كالموت كان الوارث بنتا وبنات ابن وذو
 أو زوجية (ولا عاصب) معهم (رد القاتل) من القروض (على كل ذي فرض) من الورثة
 (بقدره) أى بقدر فرضه كالفرع ما يقتسمون مال المقتل بقدر دينهم (ماعد الزوجين) أى الزوج
 والزوجية (فلا رد عليهم) نقله الجماعة لانهم ليسوا من ذوى القرابة (من حيث الزوجية) بل قد
 رد عليهم ما ككونه ولدخاله اذا قسده أهل القرض والعصبه (فان لم يكن) للميت (الاصحاب
 فرض) كالموت يرث الميت عن يرثه بالقرض الا اخلاص أو أم أو جده أو بنتا أو أختا (أخذ الكل
 فرضا ورثا) لان تقدير القرض انما شرع لكامل الزاوجة ولا من احدها (وان كان جماعة من
 جنس كائيات) والجدات والاشوات (فاعطهن بالسوية) لاستوائهن في موجب الارث
 كما عصبته من البنين والاشوة والاعام (وان اختلف جنسهم) أى محملهم من الميت كبنات مع
 بنت ابن (فخذ عددهم امهم) أى سهام الرد ودعاهم (من أصل ستة دائما) اذ ليس في القروض
 كلها ما لا يوجد في الستة الا الربع والنصف ولا يكونان لغير الزوجين وليس من أهل الرد واجعل
 عند السهام المأخوذة أصل مستأنهم كما صارت السهام في المسئلة العائلة هي المسئلة التي يقترب
 بها أو تعدد فان انكسر شئ من السهام على فريق من أهل الرد صحت المسئلة وشربته الذي
 تنكسر على سهمه في عدد مستأنهم وهو عدد السهام المأخوذة من الستة لاف الستة لان العدد
 المأخوذ صار أصل مستأنهم وينحصر ذلك في أربعة أصول اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة (خجدة
 وأخلام تصح من اثنين) لان فرض كل شخص منهم ما السدس والسدسان من الستة اثنان
 فيكون المال بينهم - مائة ثمانين لاستواء فرضهم ما ومع كون الجذات ثلاثا ينكسر عليهم السهم
 ما شرب عددهن في أصل المسئلة وهو اثنان تبلغ ستة لادخ من الام نصف ثلاثة وكل جذوة
 ٣٣ (وأم وأخلام من) أصل (ثلاثة) لان فرض الام الثلث وهو اثنان من الستة وفرض الاخ
 ادم السدس وهو واحد فيكون المال بينهم - مائة ثمانين لادخ من الام الثلث

(وأم وبنت من) أصل (أربعة) لأن فرض الام مع البنت السدس وهو واحد من الستة وفرض البنت النصف وهو ثلاثة فيكون المال بينهما أربعة بالام ربعه واحد والبنت ثلاثة أرباعه ثلاثة (وأم وبنتان من خمسة) لأن فرض الام السدس وهو واحد من الستة وفرض البنتين الثلثان أربعة فيكون المال بين البنتين والام على خمسة للام خمسة ولكل واحد من البنتين شهادتان (ولتزيد) مسائل الرد (عليها) أي على الخمسة أبدا (لأنه لو زادت سدسا آخر لاستغرقت الفروض) التركة (وان كان هناك) أي في المسئلة (أحد الزوجين) أي الزوج أو الزوجة (فاعل مسئلة الرد) أولا (ثم) اعمل (مسئلة الزوجية ثم تقسم ما فضل عن فرض الزوجية على مسئلة الرد فان اتسعت) ما فضل من مسئلة الزوجية على مسئلة الرد (صحت مسئلة الرد من مسئلة الزوجية) كزوجة وأم وأخوين لأم للزوجة ربعها وهو واحد والباقي بين الأم والأخوين اثلا ثلثان فرضهم ما مثلا فرض أمهم ما فيكون لكل واحد منهم ما سهم (والا) أي وان لم يتقسم الباقي بعد فرض الزوج على فريضة أهل الرد (فانضرب مسئلة) أهل (الرد في مسئلة الزوجية) لأنه لا يمكن أن يكون بينهما ما وافقه لأن مسئلة الزوج ان كانت من اثنين فالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئا وان كانت من أربعة فالباقي بعد فرضه ثلاثة ومن ضرورة كون الزوج له الربع أن يكون للأميت ولد ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد مع الولد من ثلاثة وان كانت زوجة مع ولد فالباقي بعد فرضها سبعة ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد أكثر من خمسة (ثم من له شيء من مسئلة الزوجية أخذ مضر وباقي مسئلة الرد ومن له شيء من مسئلة الرد أخذ مضر وباقي في التفاضل عن مسئلة الزوجية فزوج وجمدة وأخ لام مثالا) أصل مسئلة الزوج من اثنين له نصفها سهم يقي سهم على مسئلة الرد فان أردت التصحيح (فانضرب مسئلة الرد وهي اثنان في مسئلة الزوج وهي اثنان فصح من أربعة) مسطح الاثنان في الاثنان للزوج نصفها اثنان وللجمدة سهم وللأخ لام سهم ولا يقع الكسر في هذا الأصل الأعلى فزوج واحد ومن الجدات (وهكذا) لو كانت الزوجة مكان الزوج فانك تضرب مسئلة الرد في مسئلة الزوجية تكون ثمانية للزوجة ربعها اثنان وللجمدة ثلاثة وللأخ لام ثلاثة

• (فصل في) تعيين ارث (ذوي الارحام) وتعيين كيفية توزيعهم قال في القاموس والرحم بالكسر ككتف بيت منبت الولد وعاقبه والقربة أو أصلها أو أسبابها الجع أرحام انتهى (وهم) أي ذوي الارحام في اصطلاح الفقهاء في باب الفرائض (كل قرابة ليس بدى فرض ولا عصبة) واشتد العلماء في توزيعهم قال في المغني وكان أبو عبد الله الامام أحمد يورثهم اذ لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا أحد من الورثة الا الزوج أو الزوجة (وأصنافهم) أي ذوي الارحام (أحد عشر) صنفها الاول (ولد البنات) سواء كن بنات (أصلب أو) بنات (لابن) الثاني (ولد الاخوات) سواء كن لابوين أو لأب (و) الثالث (بنات الاخوة) سواء كن لأبوين أو لأب (و) الرابع (بنات الاعمام) لأبوين أو لأب (و) الخامس (ولد ولد الأم) سواء كان ولدا لأم ذكر أو أنثى (و) السادس (العم لأم) سواء كان عم الميت أو عم أبيه أو عم جده (و) السابع (العمات) سواء كن عمات للميت أو عمات لأبيه أو عمات لجده (و) الثامن (الاخوال والخالات) أي اخوة الأم سواء كانوا ذكورا أو إناثا (و) التاسع (أبوالأم) وان علا

(و) النصف العاشر (كل جدة أدلت باب بين أمين) كأم أبي الأم أو باب أعلى من الجد (و) النصف
الحادي عشر (من أدلى بنصف) من هؤلاء كعممة العممة وحالة الحالة وعم الأم لام وأخيه وعمه لأمه
وأبي أب الأم وعمه وحالة ونحو ذلك (ويؤثر بنزولهم من منزلة من أدلوا به) قال في الانصاف
هذا المذهب وعليه الأصح أب وعليه التصريح بقدر ولد بنت لصلب أولاد من فولد أخ
كأم كل منهم وصحات وعم من أم كأم وأبو أم أب وأبو أم أم وأختها وأختها وأختها وأختها
عزلاتهم ثم تجعل نصيب كل وارث من أدلى به (وإن أدلى جماعة منهم) أي من ذوي الأرحام
(بوارث) بقرض أو نصيب (واستوت عزلاتهم منه) كأولاده أو اختلف كأخوته المتفرقين
وأولوا بأقربهم بأمر لم يكن بينهم وبين الوارث واسطة (فصية لهم) كانوا منهم من له لكن هما
(بالسوية المذكورة كالأخت) احتاروا الأكثر ونسبوا الأثر وحسبوا وأمرهم من الخثرة في الحال
والحالة يعطون بالسوية ووجه ذلك أنهم يرون بالرحم المحرمة ما تنوي ذكرهم وأختهم كولد
الأم فقت أخت وأب وفت أخت أخرى فليفت الأخت الأولى النصف وللأخرى وأختها
النصف بينهما بالسوية فتصح من أربعة فالجهاث ثلاثة أبوة وأمومة وبنتوة (ومن لا وارث له)
معلوم (فحالة لبيت المال) يحفظه من الصبيح لأن كل ميت لا يحل من ابن عم أعلى إذا لم يمس
كاهم بنو آدم (وليس) بيت المال (وارثا) بما يحفظ المال الضائع وغيره فهو وجهه ومنه
قال في الانصاف هل بيت المال وارث أم لا فيه روايتان والصحيح من المذهب والمشهور أنه ليس
لوارث وأما يحفظ فيه المال الصانع قاله في القاعدة السابعة والتسعين انتهى

• (باب سبع) (أصول المسائل) •

المراد بأصول المسائل الخارج التي تفرع منها أفرصها والمسائل جمع مسألة مصدر سؤال
ومسئلة والمراد بها المال - وقلة من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (وهي) أي أصول
المسائل (سبعة) لأن القروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة النصف والثلاثان والثالث والرابع
والخمس والسادس وتفرع هذه القروض مقررة خمسة لأن الثالث والثلاثين يخرجهما واحد
والنصف من اثنين والثلاثان من ثلاثة والرابع من أربعة والسادس من ستة والخمس من
خمس والرابع من ستة والثلاث من ثمانية والخمس من عشرة والنصف من عشرة أو الثلث من
أربعة وعشرين فصارت سبعة (اثنا وثلاثة وأربعة وستة وسبعة وأثنا عشر وأربعة
وعشرون ولا يعول من الأربعة وستة) أي الاثنا عشر (وصفحة) أي الأربعة
والعشرون (فالسعة تعول متوالية) أو تارة أو ثمانية (إلى عشرة) فتعول إلى سبعة كزوج وأخت
لغيرهم (أي لأبوين أو لأب (وجدة) للروح النصف وللأخت النصف وللجددة السادس
ومن أمثلة ذلك زوج وأختان لأبوين أو لأب (والى غناية كزوج وأم وأخت لغيرهم) وهي
أول قرينة عالت في الإسلام للروح النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنا عشر وللأخت النصف ثلاثة
(وتسمى) هذه المسئلة (بالمسئلة) لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهم من شأنها عالتان
المسائل لا تعول أن الذي أحصى رمل عالم عددا عدل من أن يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً
هذان نصفان ذهباً بمال فأمر موضع الثلث (و) تعول أيضاً إلى تسعة كزوج وولدي أم
وأختين لغيرهما (أي لأبوين أو لأب للزوج السبع ثلاثة وللأخت النصف الثلث اثنا عشر

وللاختين الثلاث أربع (وتسمى) هذه المسئلة (الغراء) لانها حدثت بعد المباشرة فاشهر
العول بها (و) تسمى أيضا (المرواية) لحدوثها في زمن مروان (و) تقول أيضا (لعشرة كزوج
وأم وأختين لأم وأختين لغيرها) للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأختين للأُم
الثالث اثنان وللأختين للثلاث أربع ومجموع السهام عشرة (وتسمى) هذه المسئلة (أم
الفروخ) بالخاء المججمة لكثرة ما فرخت في العول ولا تعول مسئلة أصهار من ستة إلى أكثر من
عشرة لأنه لا يمكن أن يجتمع فيها فروض أكثر من هذه ومعنى عالت إلى ثمانية وإلى تسعة وإلى
عشرة لم يكن الميت فيها إلا امرأة لأنه لا بد فيها من زوج (والاثناعشر تعول افرادا) لا أزواجا
(إلى سبعة عشر تعول إلى ثلاثة عشر كزوج وبنتين وأم) للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان
ثمانية وللأم السدس اثنان وكزوجة وأخت لابوين أو لأب وولدى أم لازوجة الربع ثلاثة
وللاخت النصف ستة ولولدى الأم الثلث أربعة (و) تقول أيضا (إلى خمسة عشر) إذا اجتمع
مع الربع ثلثان وثلث (كزوج وبنتين وأبوين) للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان ثمانية
وللابوين الثلث أربعة لكل واحد منهم السدس اثنان (و) تقول أيضا (إلى سبعة عشر) إذا
اجتمع مع الربع ثلثان وثلث وسدس (كثلاث زوجات وبعدين وأربع أخوات لام وغان
أخوات لغيرها) للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة واحد وللبعدين السدس اثنان لكل
واحدة واحد وللأربع أخوات الأم الثلث أربعة لكل واحدة واحد وللثلاث أخوات
لابوين الثلثان ثمانية لكل واحدة واحد (وتسمى) هذه المسئلة (أم الارامل) لا ثوبية يجتمع
الورثة الخو كانت الزكة سبعة عشر ديناراً حصل لكل واحدة منهم دينار فيعالي بها فيقال
سبع عشرة امرأة من جهات مختلفة اقتسمن مال الميت حصل لكل واحدة منهم سهم ونظمه
بعضهم فقال

قل إن يقسم الفرائض وأسأل * إن سألت الشيوخ والاحداثا
مات ميت عن سبع عشرة اثني * من وجوه شتى في وزن التراثا
أخذت هذه كما أخذت تلك عقاراً ودرهماً واثناً

ولا تعول إلى أكثر (والاربعة والعشرون تعول حرة واحدة إلى سبعة وعشرين) إذا اجتمع
مع الثمن ثلث وثلثان (كزوجة وبنتين وأبوين) للزوجة الثمن ثلاثة وللبنين الثلثان ستة عشر
وللابوين الثلث ثمانية لكل واحد منها السدس ولا تعول إلى أكثر من ذلك ولا خلاف في
هذا العول لأن أربعة وعشرين لا يمكن أن يكون فيه فروض وفق يخرج به لأن نفسه ثلاثة يبقى
أحد وعشرون لا يمكن أن يجتمع فرضين أو أكثر من النوع الآخر (وتسمى المنبرية) لأن علياً
رضي الله تعالى عنه مثل عمه أو هو على المنبر يطلب يقول الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى
كل نفس بما تسعى . وإليه المآب والرجعى صار عن المرأة تسعاً ومضى في خطبته (و) تسمى
(المنبرية) أقله عولها) * (فائدة) * إنما انحصرت مسائل العول في أصل ستة وأصل اثني عشر
وأصل أربعة وعشرين لأن عددها تام ومعنى كونه تاماً أن أبراءه الصحيحة غير المكررة لوجعت
لأوليه أو زادت عليه فالسبعة لها نصف وثلث وسدس فساوت والاثناعشر لها نصف وثلث
وربيع وسدس فزادت والاربعة مع العشرين لها نصف وثلث وربيع وسدس وعن فزادت

وانما لم يدخل الدول في اصل اثنين واصل ثلاثة واصل أربعة واجل ثمانية لان عدد ما قس
 لا يكونه لو نجحت ابر او العديعة كانت اقل منه فاصل اثنين ليس له الا النصف وهو واحد
 واصل ثلاثة ليس له جزء صحيح الا الثلث وهو واحد واما الثلثان فثلث مكر واصل اربعة ليس له
 الا النصف وربع وذلك لثلاثة واصل ثمانية ليس له الا النصف وربع وعن ذلك سبعة

• (باب ميراث الحمل) •

يقع الحيا ويطلق على ما في بطن كل حلي والمراد به هنا ما في بطن الادمية من ولد ويقال امرأه
 حامل وسأله اذا كانت حلي فاذا جاءت شيئا على رأسها سميت حاملا لا غير (من مات عن حمل
 يرثه) ومع الحمل من يرث ايضا (فطالب بقية ورثته) أي المثلث (فسمي التركة قيمت) ولا يجبروا
 على الصبر (ووقف له) أي للعمل (الاكثر من ارث ذكرين أو اثنتين) وبهذا قال جمهور من الحسن
 واللولوي وقال شريك ومن واقفه يوقف نصيب أربعة وروى ابن المبارك هذا القول عن أبي
 حنيفة ورواه الربيع عن الشافعي وقال المثلث وأبو يوسف يوقف نصيب غلام ويؤخذ شعين
 من الورثة ووجه الأول كون ولادة التوأمين كثيرة (ودفع ان لا يجبه الحمل ارثه كملاد) يدفع
 (من يجبهه يجب نقصان اقل ميراثه) فمن مات عن زوجة وابن وحمل فانه يدفع للزوجة ثلثا
 ويوقف للحمل نصيب ذكرين لان نصيب ما هنا أكثر من نصيب أنثيين فتصح المسئلة من اربعة
 وعشرين للزوجة ثلثا الثلاثة ويدفع الابن سبعة ويوقف للحمل اربعة عشر (ولا يدفع ان
 يسقطه) الحمل (ثني) من التركة كن خاف زوجة ساءلا واخوة واخوات فانه لا يدفع الى الاخوة
 ولا الى الاخوات شي لان الظاهر خروج الحمل حيا مع احتمال كونه ذكر او هو يسقط الاخوة
 والاخوات فكيف يدفع لهم شي مع الشك في الاستمارة في (فاذا ولد) الحمل وتبين ان ارثه اقل
 مما وقف له (استنصبيه ورد ما بقي لمسخره) وان أعوز شيأ بأن وقف نصيب ذكرين فولدت ثلاثة
 ذكور يرجع على من هو في يده (ولا يرث) المولود (الا ان استمل صار خا) نص عليه في رواية أبي
 طالب (أو عظمى) أي أمه العظمى ويجوز في مزارعة ضم الممازكسرها (أو تضر أو) أن تضع
 (أو ويحد منه ما يدل على الحياة كالحركة الطويلة وضوؤها) كمال لان هذه الاشياء تدل
 على الحياة المسقرة (ولو ظهر ريضه) أي بعض الجنين (فاستمل) أي موت (ثم انفصل بميتا يرث)
 وان اختلف ميراث توأمين واستمل أحدهما واشكل أن يجرى بقرعة

• (باب حكم ميراث المفقود) •

اسم مفعول من فقدت الشيء أمقده فقد اوفقد اباكمس القام وضعا والتقدير ان تطلب الشيء
 فلا تجده وهو قسمان الاول (من انقطع خبره انسية ظاهرها السلامة كالانصر) فان الامير
 معلوم من حاله انه غير متمكن من الحي الى أهله (والخروج للتجارة) فان التاجر قد يستقل
 بتجارته عن العود الى أهله (والسياحة وطلب العلم) فان السائح قد يختار المقام ببعض البلدان
 الثانية عن يادته فالذي يقبل على القان في هذه الأحوال ونحوها سلامته (استظرفه نفسه من
 سنة متدولة) قال في الانصاف هذا المذهب وصحبه في المذهب لان الغالب انه لا يعيش أكثر من
 هذا فاقببه التعيين (فان فقد ابن تسعين سنة اجتمعت الحاكم) في تقدير مدة انتظار القسم الثاني
 من انقطع خبره لغيبة ظاهرها الهلاك وهو المراد بقول المتن (وان كان ظاهرها الهلاك كن فقد

من بين أهله) كن يخرج الى الصلاة فلا يعود أو الى حاجة قريبة فلا يعود (أو في مهلكة) وهي
 بفتح الميم واللام ويجوز كسرهما احكامهما أو السعادات ويجوز ضم الميم مع كسر اللام اسم
 فاعل من أهلكت فهي مهلكة وهي أرض يكثر فيها الهلاك قاله في المبدع (كدرب الحجاز أو
 فند من بين الصديقين حال الحرب أو غرقت سفينة ونجا قوم وعرق آخرون) فتي فقد انسان في هذه
 الاحوال الممثل بها أو نحوها (انتظرتة أربع سنين منذ فقدتم يقسم ماله في الحالتين) لانها
 مدة يسكر وفيها ترد المسافرين والتجار فانتفاع خبره عن أهله مع غيبته على هذا الوجه يغلب
 ظن الهلاك اذ لو كان باقيا لم ينقطع خبره الى هذه الغاية فلذلك حكم بموته في الظاهر فيجعل ماله
 لورثته لذلك ولان الصحابة رضى الله عنهم انتفقوا على اعتماد امر أنه بعد تربصها هذه المدة
 وحالها الا لزواج بعد ذلك واذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للابضاع ففي المال أولى وبزكي
 مال المفقود لما مضى قبل التسعة (فان قدم) المفقود (بعد التسعة) ماله (أخذ ما وجدته) منه
 (بعينه) لانه قد بين عدم انتقال ملكه عنه (ورجع بالباقي) على من أخذه بمثل مثلي وقيمة
 منقوض له بزرده بعينه (فان مات مورث هذا المفقود) أي من يرث المفقود منه (في زمن
 انتظاره) أي في المدة التي قلنا ينتظر به فيها (أخذ) من تركه الميت (كل وارث) غير المفقود
 (اليقين) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع بداية المفقود أو موته (ووقفه) أي للمفقود (الباقي)
 حتى يتبين أمره أو تنتضي مدة الانتظار لانه مال لا يعلم الا الآن مستحقة أشبه الذي ينقص نصيبه
 بالحل وطريق العمل في ذلك ان تعمل المسئلة على انه حي ثم على انه ميت ثم تضرب احدهما في
 الاخرى ان يتبين أو في وفاة ان انتقما وتجترى باحدهما ان تمانئتا أو باكثرهما ان تداخلتا
 وتندفع لكل وارث اليقين وهو أقل النصيبين ومن سقط في احدهما لم يأخذ شيئا (ومن أشكل
 نسبه) من عدد محصور والمراد ورجى ان تكشفه (فكالمفقود) في انه اذا مات أحد من
 الرأطين لاه وقف له منه نصيبه على تقدير الحاق به وان لم يرج زوال اشكاله بأن عرض على
 القافة فاشكل عليهم ويخوذ ذلك لموقف له شيء

(باب ميراث الخنثى)

وهو من له شكل الذكرو شكل (فزوج المرأة) زاد في المغنى والشرح أو ثقب في مكان الفرج
 يخرج منه البول (ويعتبر) أمر من كونه ذكرا أو أنثى في تورينه وغيره مع اشكاله (بيوله) من
 أحدهما فان كان يبول منهما (فيسبقه) أي سبق البول (من أحدهما) قال في المغنى قال ابن
 المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على ان الخنثى يورث من حيث يبول فان بال من حيث
 يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث يبول المرأة فهو امرأة (فان خرج) البول (منهما)
 أي من شكل الذكرو شكل الفرج (معاً) بان لم يسبق من واحد منهما (اعتبرا كثرهما) خرجا
 منه قال ابن جردان قدرا وعددا لان له تأثرا قال في المغنى فان خرجا معا ولم يسبق أحدهما
 فقال أجد في رواية اسحق بن ابراهيم يرث من المكان الذي يبول منه أكثر (فان استويا) أي
 استوى الحملان في قدر ما يخرج من كل واحد منهما من البول (فشكل) أي فالخنثى المنتصف
 بذلك يسمى مشكلا لانه قد أشكل أمره لعدم تمييزه بشيء مما تقدم (فان رجى كشفه) أي كشف
 اشكاله (بعد كبره) أي بلوغه (أعطى) الخنثى (ومن معه) من الورثة (اليقين) من التركة وهو

ما يرويه بكل تقدير (ووقف الباقي) من التركة حتى يبلغ (لتظهر ذكوره بيات لحية أو أمناه من ذكره) زاد في المعنى وكونه من رجل (أو) (لتظهر) أنوثته بحيث أو تثلاث ثدي) بأن يستدير قال في القاموس وثلاث ثديين أو ثلاث وثلاثين أسدرا انتهى (أو أمناه من فرج فان مات) الحق قيل بلوغه (أو يبلغ بلا مارة) تظهر بهما ذكوريته أو أنوثته (واحتمل أن يخذ نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى) فإذا كان ابن وبنات وولد حتى مشكل فمثله ذكوريته من خمسة عدد الرؤس ومثله أنوثته من أربعة فاضرب أحدهما في الأخرى لتباينهما تكن عشرين ثم اضرب العشرين في اثنين عددها الذكورية والاثنية تكن أربعين ومنها أنصح البنت سهم من أربعة في خمسة بخمسة وله سهم من خمسة في أربعة بأربعة فأعطاها تسعة وولد كرسها من أربعة في خمسة بعشرة وسهمان من خمسة في أربعة بغاية يجتمع له ثمانية عشر وللغنى من مثله الاثنية سهم في مثله الذكورية خمسة وله سهمان من خمسة في أربعة بغاية يجتمع له ثلاثة عشر

• (باب ميراث الفرقى ونحوهم) •

كن عم موتهم إذا ماتوا بهدم أو غرق أو حرق (إذا علم موت المتوارثين معا) أى في آن واحد (فلا يرث) أى فلا يرث هذا من هذا ولا هذا من هذا لأنه لم يكن أحدهما حيا حين موت الآخر بشرط الارث فتحق حيات الوارث بعد موت المورث (وكذا) الحكم (ان جهل الأسبق) من المتوارثين مونا (أو علم) أسبقهما (ثم نسي) أو علم ان أحدهما مات أولا وجهل عنه فتارة يدعى ورثة كل واحد من الميتين سبق موت الآخر وتارة لا يدعونه أشار للدعوى بقوله (وإذا دعى ورثة كل) أى ورثة كل ميت من الهدمى والفرقى (سبق) موت (الآخر ولا يشترط) لو أحدهم الفريقتين عمادعاء (أو) كان لكل واحد سنة (تعارضا) أى الميتان وتجا لقا أى حلق كل منهما على ما أنكره من دعوى صاحبه ولم يوارثا لعدم وجود شرطه وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وأشار لعدم الدعوى بقوله (وإن لم يدع ورثة كل سبق) موت (الآخر وورث كل ميت صاحبه) وهو قول عمر وعلى وشريح وأبراهيم والشعبي قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عواس فجعل أهل البيت يوتون عن آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر رضي الله عنه فأمر عمر أن يروى بعضهم من بعض قال أحمد أذهب إلى قول عمر قال في الانصاف انه من مفردات المذهب وانما يرث كل ميت من صاحبه من تلامذه أى ماله القديم الذي مات وهو ملكه دون المجدد له مما ورثه من مات معه لتلايد مثله الذور فبقدر أحدهما مات أولا ويرث الآخر منه (ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته) ثم يصنع في الثاني كذلك في الآخرين أحدهما مولى زيد والآخر مولى عمرو فيصير مال كل واحد منهما مولى الآخر

• (باب ميراث أهل المال) •

جمع ماله يكسب الميم وهي الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف الدين فمضى كان دين الميت مباحا للدين نسيبه أو زوجته أو زوجها فلا يرث (لأنوارث بين مختلفين في الدين الأباؤ لا يرثون به) أي الأولا (المسلم) المقتق (الكافر) العتيق (المسلم) العتيق (وكذا يرث الكافر ولو من نداء) قريبه المسلم (إذا أسلم قبل قسم ميراث مورثه المسلم) لقوله صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فله ورواه سعيد بن مسنه (والكفار ملئ شتى لا يتوارثون مع اختلافها) روى عن علي لقوله

صلى الله عليه وسلم لا يورث أهل ملتين شقي وزاده أبوداود قال يهودية ملة والنصرانية ملة
والجوسية ملة وعبدية الاوثان ملة وعبدية الشمس ملة وهكذا فلا يرث بعضهم بعضا (فان انقضت
أديانهم فوجدت الاسباب) الرجم والنكاح والولاء (ورث بعضهم بعضا ولو ان أحدهما ذى
والا تسرى أو أحدهما) مستأمن والا تسرى أو سري فاختلف الدارين ليس بمائع
لان العمومات من النصوص تقتضى قوريتهم ولم يرد تخصيصهم نص ولا إجماع ولا يصح فيهم
قياس فيجب العمل بعمومها (ومن حكم بكفره من أهل البدع) الفلانة (وارتدت والزندق وهو
المنافق) ولا تقبل قوته ظاهرا وهو ستر الكفر واطهار الایمان (فقال في) يصرف مصرف
التي (لا يورثون) أحدا (ولا يورثون) أحدا (ورث الجوسى ونحوه) بمن يرى حل نكاح الخمار
(بجميع قرباته) اذا سلم أوحاكم البناء وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن
الاصمغين عنه (فلو خلف) الجوسى (أمه وهى أخته من أبيه) لكون أبيه تزويج بنته فولدت له هذا
الميت وخلف عما (ورثت الثلث بكونها أمأورث) (النصف بكونها أختا) والباقي بعد
النصف والثلث للعم

• (باب ميراث المطلقة) •

طلاق رجعية أو ثنائيتهم فيه بقصد الحرامان (يثبت الارث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعى)
سواء كان في المرض أو في الصحة قال في المغنى بغير خلاف نعم له روى ذلك عن أبي بكر وعمر
وعثمان وعلي وابن مسعود رضى الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره
وبلائه ويملك أمسا كما بالاربعة بغير رضاها ولاولى ولا شهود ولا صداق جديد (ولا يثبت)
الارث (في) الطلاق (البائن الا لها) أى لا المطلقة من مطلقها (ان اتهم) أى الزوج (بقصد
حرمانها) الميراث (بان طلقها في مرض موته المخوف ابتداء) يعنى من غير سؤاها (أو سألته)
أن يطلقها اطلاقا (رجعيا فطلقها) طلاقا (بائنا أو علق في مرضه مطلقها) لا نأوا وطلاقا اثنين
به (على ما) أى فعل (لا غنى لها عنه) شرعا كالصلاة والمنزوعة والزكاة والصوم المقرض قال في
الاقناع وليس منه كلام أبو يونس انتهى أو عقلا كالاكل والنوم (أو أقر) في مرضه (انه طلقها)
سابقا في حال صحته أو وكل في صحته من بينهما) أى يطلقها اطلاقا (متى شاء فأبانها في مرض
موته) أو قد ذهبا في صحته ولا عنه في مرضه أو وطئ زوج عاقل جهل بمرض موته المخوف ولو لم
يمت (فترث في الجميع) أى جميع الصور المذكورة (حتى لو انقضت عدتها) قبل موته فأنما
ترثه (مالم تزوج) فان تزوجت زوجا غيره لم ترث من الاول أبانها الثاني أولا (أو ترثت) عن
الاسلام ولو أسلت بعد ان ارتدت (فلو طلق المتهم) بقصد حرمان الميراث (أربعا) كن معه
(وانقضت عدته) منه (وتزوج أربعا سواهن) ثم مات (ورث) منه (الثمان) وهن الاربع
المطلقات والاربع المنكوحات (على السواء) لان المطلقة وارثة بالزوجة فكانت أسوة من
سواها (بشرطه) المتقدم (ويثبت له) أى للزوج الميراث من زوجته ذواتها (ان فعلت بمرض
موته المخوف ما ينسخ نكاحها ما دامت معتدة ان اتهمت) بقصد حرمانها الميراث كما لو أدخلت
ذكر ابن زوجها في فرجها أو أبيه وهو نائم أو نحو ذلك لان أحد الزوجين ولم يسقط فعلاها ميراث
الا تسرى (والا) أى وان لم تتم الزوجة بقصد حرمانها الميراث بان دى زوجها فارتفعها

وهي بائنة أو نحو ذلك (مفط ميراثه) أيضا كفتح معتقة فتحت عبد فتشق ثم مات

• (باب حكم تقديم المستقلة) •

مع (الأقارب) من بعدهم (بشارك في الميراث) وأما مع أقارب الجميع فلا يحتاج إلى ٤-٥-٦ سوى ما تقدم (إذا أقر الوارث) المكلف (بمشاركه) أي المقر (في الأثر) كإير الميراث بغير ما بين الميراث (أو) بغير (بغيره كالح) ثبت (أقر ما بين الميراث) ولو كان الابن المقرب من أمه الميراث نص عليه في رواية الجماعة (مع) الأقارب (وثبت الأثر) من الميراث (و) ثبت (الحجب) فإذا أقر الورثة (المكفون) كالم (بشخص مجهول التسبب وصدق) المقرب الميراث كان مكفوا (أو) لم يصدق (و) كان صغيرا أو مجنون فثبت نسبه وارثه) في شرط لثبوت التسبب أربعة شروط وهي أقارب الجميع وتصدق المقرب أن كان مكفوا أو كان كونه من الميراث وعدم النازع وحيث ثبت نسبه فانه يثبت أثره ما لم يقم به مانع من موانع الأثر فان كان به مانع ثبت نسبه ولم يرث لمانع (لكن) يعتبر لثبوت نسبه من الميراث أحد شيئين إما (أقر جميع الورثة) حتى الزوج وولد الأم أو شهادة (رسولين عدلين) فلا تقبل شهادة السامع ولا شهادة السامع مع الظاوي أو لا فرق بين أن يكون الشاهدان (من الورثة أو من غيرهم فان لم يقرب جميعهم) بل أقر به بعضهم (ثبت نسبه وارثه) من أقر به (نقط دون الميراث) وبقيّة الورثة وقبل لا يثبت نسبه أيضا من أقر به جرم به الأجنبي وغيره وقدم الأول في القروع والعايق والمأوى الصغير وغيرهم (و) في هذا (بشاركه) أي المقرب المقر (في ما يده) من التركة فإذا أقر أحد ذابته باخ أو ما للمقرب ثلث ما يده المقر له بكر من محمد لأن أقاربه تضمن أنه لا يصدق أكثر من ثلث التركة وفي يد دفعة هافه كون السامع الرائد للمقرب وهو ثلث ما يده فله من دفعه اليه (أو يأخذ) المقرب (الكل) أي كل ما يده (أن أسقطه) يألو أقر أخ تحقيق للميراث بغير الميراث فانه يرث الابن ولا شيء لآخر

• (باب ميراث القاتل) •

وأن ميراث القاتل المقتول إذا لم يضمنه على ما يأتي (لا يرث من قتل مورثه بغير حق) مثل أن يكون القاتل • وهو نافع ماص أو دية أو كفارة (أو يشارك في قتله) لأن شريك القاتل قاتل بذليل أنه يقتل به ولو أوجب القصاص (ولو) كان القاتل (خطأ ولا يرث من سقى ولده) ونحوه ممن في صوره (دواء) ولو بغير (غيات أو أذية) أي أدب ولده أو زوجه بنت غيات أو ماتت (أو فسد) أو جرمه (أو بطل سلعته) لحاجة غيات من ذلك لم يرثه لانه قاتل (وتلزم القرة) وهي عداوة أو أمة فيمتا خمس من الأهل (من شرت دواء فامقتل) بغيرها (ولا يرث منها) أي العدة (شأوا وارتد) أي نسل الإنسان مورثه (بحق ودره) كالقتل قصاصا أو (القتل) (حدا) كحد النار قطع الطريق (أو) قتله (دعاه عن نفسه) أن لم يندفع إليه (وكذا) لا يمنع من الأثر (لو قتل الباغي العادل) في الحرب (كفككه) بأن قتل العادل الباغي لانه فعل ما ذون فيه شرعا لم يمنع الميراث

• (باب ميراث المعتق بعهده) •

(الريق من حيث هو) أي بجميع أنواعه كالمديرو والمكاتب وأم الولد والمعتق عتقه على حصة (لا يرث) غيره (ولا يرث) أحد إلا فيه قصاص كونه مورثا مع كونه وارثا أبوجه وأعلى أن

المملوك لا يورث لانه لا مال له فيورث فانه لا يملك ومن قال يملك بالتملك فذلك ناقص غير مستقر
يزول الى سيده بزوال ملكه عن رقبته (لكن البعض يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من
الحرية وان حصل بينه) أي البعض (وبين سيده مهايأة) فكان يخدم سيده بنسبة ملكه
ويكتسب بنسبة حرية (فكل تركته) التي جعلها يورثه الحر (لوارثه والا) بأن لا يكن بين السيد
والمبعوض مهايأة (فتركته) أي وارت المبعوض (وبين سيده) أي سيد المبعوض (بالخصص)

باب الولاء

الولاء ثبوت حكم شرعي يعتق أو تعاطى سيده (من أعنت رقيقاً أو) أعنت (بعضه فسرى الى
الباقى أعنت) الرقيق (عليه برحم) كالو ملك أباه أو أخاه أو عمه ونحوهم فعنت عليه بسبب ما بينهما
من الرحم (أو) (فقل) كتمثيل به (أو) بسبب (عوض) كالو قال لعبدك أنت حر على أن تخدمني
سنة وكالو اشترى العبد نفسه من سيده بعوض حال فانه يعتق ويكون الولاء لسيده نص عليه
(أو) بسبب (كتابة) كالو كاتبه على مال فأداه (أو) بسبب (تدبير) كالو قال له إذا أنامت فأنت
حر (أو) بسبب (إيلاد) كالو أنت أمته منه بولد ثم مات أبو الولد (أو) بسبب (وصية) كما
لو وصى بعنت عبده فلان وأعتقه الورثة (أو أعتقه في زكاته أو) في (نذره أو) في (كفارته
ف) انه في جميع هذه الصور (له عليه الولاء) لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعنت متفق
عليه (و) يكون له أيضاً الولاء (على أولاده) أي أولاد العتق (بشرط) كونهم أي أولاد
العتق (من زوجة عتيقة) للعتق ولغيره (أو أمة و) يكون له الولاء أيضاً (على من له) أي
العتق ولاؤه (اولهم) أي لأولاد العتق (عليه الولاء) ومن لم يسه رفق وكان أحد أبويه عتيقاً
والآخر حر الأصل أو الآخر يجهر بالنسب فلا ولأيه عليه واحد (وان قال شخص مكلف
رشد لثلاث عبيد (اعتق عبدك عني مجاناً) أي بلا عوض (أو) اعتق عبدك (عني) فقط
(أو) اعتق عبدك (عني) فلا يجب عليه ان يجيبه (فان أعتقه) ولو بعد ان اذترقا
(صح) العتق (و) كان (ولاؤه للعتق عنه) كالو قال له اطعم أو اكس عني (ويلزم التأكل)
للمقول له (عنه) أي عن العبد (فيما اذا التزم به) أي بالثمن بقوله وعلى عنه (وان قال الكافر)
للمسلم (اعتق عبدك المسلم عني) وعلى عنه (فأعتقه صح) في الاصح لانه انما يملكه زمن يسيراً
ولا يتسلمه فاغتفر هذا الغرر اليسير لاجل تحصيل الحرية لا لادب التي يحصل بها نفع عظيم لان
الانسان يصير متمياً به الاطاعات وكمال القربات (و) يكون (ولاؤه للكافر) ويرث به المسلم
وكذا كل من باين دين معتقه

فصل ولا يرث صاحب الولاء أي من له الولاء (الا عند عدم عصبات النسب) كالاب
والابن وابن الابن والاخ مطلقاً ونحوهم (وبعد أن يأخذ أصحاب القروض فروضهم فبعد
ذلك يرث المعتق ولو أثنى) فن مات عن بنت حرة وعن معتق كان النصف للبنت والباقي
للمعتق ومن مات عن أم حرة وشقيقتين حرتين وزوجة حرة ومعتق فاصل المسئلة من اثني عشر
وتقول الى ثلاثة عشر للاثم سدس سدس وللشقيقتين ثمانية أمهم وللزوجة ثلاثة أمهم
ولأثنى للمعتق (ثم) يرث بعد فقد المعتق (عصبته) المتعصبون بانفسهم يقدم (الاقرب
فالاقرب) فابن وابن الابن والكل للابن وأخ شقيق وأخ لاب الكلى للشقيق وهكذا (وحكم الجد

مع الاشارة) الاشارة الى الارب (الى الولاة) كحكمهم في السب) وتقدم الكلام على ذلك
 (والولاة لا يباع ولا يوب ولا يوق ولا يؤمى به) لانه كالسب وهو لا يرد عليه عقاب
 ولا جبة ولا وقت ولا وصية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاة كلمة السب لا يباع
 ولا يوب (ولا يورث ولا يمارى به) اقرب عصابات المعتق يوم موت العتق (لا يوم موت العتق
 لكن ثباتي استقاله) اى الولاة (من جهة الى جهة) اخرى فلا تزوج عبده امرأه (معتقة)
 لريد (فولاة من نلده) من ذوبها العبد (من اعنتها) وهو زيد (فان عتق الاب المير الولاة
 لارالبه) اى موالى الاب

• (كتاب العتق) •

وهو لغة الخلوص ومنه عتاق الخليل ومعنى البيت الحرام عتقا لخلوصه من ايدي الجبابرة وشربها
 تخوير الرقة وتخليصهم من الرق وتخص به الرقة وان تناول العتق جميع البدن لان ملك
 السيد كالمثل في رفته المانع من التصرف فاذا عتق صار كن رفته اطلقت من ذلك
 (وهو من اعظم القرب) لان الله حل وعلاجه له كفارة لقتل والوطء في شهر رمضان وكفارة
 للإيمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكما كالعنته من النار ولان فيه تخلص الاوى
 المعصوم من ضرر الرق وانفسها انفس اعبد اهلها واعلاها غناها له الجماعة عن احمد وذكر
 وتعدد افضل (ومن عتق) وكناية (وقيق له كسب) لاستعانه به لك كسبه بالعتق (وبكره)
 العتق والكناية (ان كان) العتق (لا قوله ولا كسب) لانه لو تفتت باعتاقه فبغير كلاء على
 المالك ويحتاج الى المسئلة (او) كان (بصاف منه) اذا عتق (الزنا والفساد) يعنى فاه
 يكره عتاقه وكذا الوخيف رجوعه الى دار الحرب وترك اسلامه (ويحرم ان علم ذلك) او طه
 (منه) لان التوصل الى المحرم حرام وان اعاقبه مع علمه ذلك او طه صبح العتق (وهكذا
 الكناية) في المسلك المذكور (ويجوز العتق) باحد شيئين (بالقول) او بالملك وزادى الكمال
 والاستيلاء ولا يجوز عتق العتق لانه ازالة ملكه وينقسم من اجل كونه ازالة ملك الى صريح
 وكناية كالملاق (وصريحه) اى صريح القول (لغة العتق) لقط (الحرية) لانهم ساءلوا
 ورد الشرع مما فوجب اعتبارهما (كيف صرفا) من قال لرقبه أنت سراح وراود
 سرونك او عتق او معتق او قد اعنتك عتق ولو لم يوعقه به ذلك قال احمد في رجل اتى امرأه
 في الطريق فقال تقصى باخرة فاداهى جاريته قال عتقت عليه (غير أمر ومضارع واسم فاعل)
 من قال لرقبه سرح او اعنته او حرره او هذا سرح بكسر الراء وهذا معتق بكسر التاء لم يعتق
 بذلك لان ذلك طلب ورعد وشعر عن غيره فلا يكون واحدا من اصالح الاشياء والاخبار عن
 انه سرح فواخذ به ويقع من هازل كالطلاق لامن باثم ومجنون وهرم لانهم لا يعقلون ما
 يقولون ولا يقع ان نوى بالحرية عقده وكرم خلقه ونحوه (وكنايته) اى كناية العتق التي يقع بها
 (مع البسة) اى بسة العتق (ست عشرة) لقط (خليتك وأطاعتك والحق باهلك واذهب حيث
 شئت ولا يميل لي) عليك (أو لاسلطان) لي عليك (أو لملك) لي عليك (أو لارق) لي عليك (أو لولا
 خدمة لي عليك أو وجهك لله وأنت لله ورفعت يدي عليك الى الله وأنت مولاي أو (أنت) سانية
 وملكك منك وتزيد الامة) على الذكر (أنت طالق أو) أنت (حرام ويعتق حل لم يستد) اى

لم يستأنف العتق عند عتق أمه (يعتق أمه) لانه يتبعها في البيع والهبة ففي العتق أولى (لا عكسه)
 أى لا تعتق الأمة بعتق جملها إلا أن الأصل لا يتبع الفرع (وإن قال) السيد (إن) أى رقيق (يمكن
 كونه أباه) من رقيقته كالأول كان السيد ابن خمسة عشر عاماً والرقيق ابن ثلاثين عاماً (أنت أبى أو
 قال) السيد (إن) أى رقيق (يمكن كونه أباه أنت أبى عتق) بذلك ولو كان له نسب معروف و (لا)
 عتق (إن لم يمكن) كونه أباه وأبائه لكبراً وصغر (الابلية) أى يثبت به هذه الألفاظ العتق
 * (فصل) ويحصل العتق (بالفعل) كما يحصل بالقول (فمن مثل) بتشديد المثلثة قال أبو
 السيد عادات مثأت بالحيوان أمثل تمثيلاً إذا قطعت أطرافه وبالعبد إذا جذعت أنفه وأذنه
 ونحوه (برقيقه) ولو بلا قصد (بجذع أنفه أو أذنه أو شحوهما) كالأخصاء (أو خرق) عضو أو ضمه
 كالخرق كفه (أو خرق عضو أو ضمه) كاصبعه بالنار عتق بلا حكم حاكم (أو استكرهه) أى استكره
 السيد عبده (على الفاحشة) أى فعلها به مكرها قال الشيخ لو استكره المالك عبده على
 الفاحشة عتق عليه (أو وطئ) السيد (من) أى أمة مباحة (لا يوطأ مثلاً الصغرى فاضاًها) أى
 خرق ما بين سبيلها يعنى فأنه سأل عتق عليه قال ابن حنبل ولو فعل بعد مشترك بينه وبين غيره عتق
 نصيبه وسرى العتق إلى باقيه وضمن قيمة حصصة الشريك بشرطه وهو أن يكون موثقاً ذكره
 ابن عقيل وجزم به في الاقتناع (عتق في الجميع) أى جميع ما ذكر (ولا عتق) حاصل (بمخدش) أى
 جرح (وضرب ولعن) رقيقه لأن ذلك مخالف للقياس ولا نص فيه ولا في معنى المنصوص عليه
 فلم يعتق بذلك كالأول (ويحصل) العتق أيضاً (بالمالك من ملك لذي رحم محرم) كإيه وأبائه
 وأخيه وعمه والرحم المحرم هو الذى لو قدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم نكاحه عليه. لكن
 لما كان ذلك شاملاً للمحرم بالرضاع أخرجه بقوله (من النسب) وأنته في دينه أولاً (عتق
 عليه) وأب وابن من زنا كجنبيين (ولو) كان المملوك (جلاً) كالأول شترى زوجة أباه الأمة التى هي
 حامل من أباه (وإن ملك بعضه) أى بعض من يعتق عليه بشراء أو هبة أو شحوهما (عتق البعض)
 الذى ملكه (و) عتق (الباقى) أى باقى الرقبة (بالسراية) إن كان موثقاً وبغرم (أى يدفع عن
 حصته شريكه) وإن لم يكن موثقاً بقيته باقية كله عتق منه بقدر ما هو موثق به والموسر هنا القادر
 حالة العتق على قيمته وإن يكون ذلك كفطرة * (تنبيه) * أن كان الذى ملك جراً من رحمه المحرم
 معسراً أو ملكه بالبراث ولو كان موثقاً بقيته لم يعتق عليه إلا ماله (وكذا حكم كل من اعتق
 حصته من) عبد (مشترك) سواء كانت قدر نصيبه أو أقل فى أنه يعتق عليه جميعه عتقاً وسراية
 (فلو ادعى كل) واحد (من) شريكين (موسرين) أن شريكه اعتق نصيبه عتق (المشترك) عليهم
 (لا عتاف كل) منهم (بجريمته) وصاد كل مدعى على شريكه بنصيبه من قيمته (ويختلف كل) منهم
 (لصاحبه) لأجل سراية عتقه إلى نصيب شريكه فإن نكل أحدهما قضى للآخر وإن نكلا جميعاً
 تساقطت حقهما (لثانلهما) (و) لا ولا عليه لو أحدهما ماله لا يدينه بل يكون (ولا وليت المال)
 اسمه المال الضائع (مالم يترف أحدهما بعتقه) كاه أو جزئه (فيثبت له) ولاؤه (ويضمن حق
 شريكه) أى قيمة حصته شريكه لا عتافه ولا فرق فى هذه الحالة بين العداين والناسقين والمساكين
 والكافرين للتساوى فى الاعتراف والدعوى
 * (فصل) ويصح تعليق العتق بالصفة (كقوله) (إن فعلت كذا) كذا صحت عند اليوم الخميس أو

اعطيتي القا (فات حر) وكذا يصح تعليقه على دخول الدار وصبي الامطار وغير ذلك لانه يعتق
بصفة فيصح كالتدبير وللسيد وطء الامة التي علق عتقه ما على صفة قبل وجودها (وله) اي السيد
وقفه (اي الرقيق الذي علق عتقه على صفة (وكذا يصح وقفه) كهبته والوصية به (قبل وجود
الصفة) ثم ان وجدت وهو في ملك غير المعاق لم يعتق (فان عاد) المعلق عتقه على صفة (للملك) اي
ملك المعاق ولو بعد وجودها حال زواله (عادت) الصفة (فتى وجدت) وهو في ملكه (عتق) لان
التعليق والشرط وجداني ملكه فاشبه ما لو لم يتخلله ما زال ملكه ولا وجود صفة حال زواله ولا
يعتق قبل وجود الصفة بكمالها كالمحل في الجملة ولو قال لعبد اذ ادبت الشافات حر لم يعتق
حتى يؤدي جميعه (ولا يبطال) التعليق (الا يونه) اي موت المعاق لزوال ملكه رواه الاخير قابل
للهود (وقوله) اي السيد لعبد (ان دخلت الدار بعد موتي فأت حر لغو) كقوله لعبد غيره ان
دخلت الدار فأت حر ولانه علق عتقه على صفة توجد بعد موته ورواى ملكه فلم يصح كقوله ان
دخلت الدار بعد بيعي لك فأت حر ولانه اعتاق له بعد استقراره بالغيره عليه (ويصح) من مالك
قوله لعبد (أنت حر بعد موتى بشر) ذكره القاضي وابن ابي موسى كالأوصى باعتاقه وكألو
وصى أن تباع سلعة ويتصدق بمقتضاها (ولا يملك الوارث بيعه) أي يبيع العبد الذي قيل له ذلك قبل
مضى الشهر وكبه بعد موت سيده وقبل انتضاء الشهر للورثة (ويصح) لامن قن (قوله كل
عقودك املكه فهو حر فكل من ملكه عتق) ويصح ان ملكك فلا فهو حر وروى أبو طالب عن
أحمد انه قال ان اشتريت هذا العلام فهو حر فاشترى عتق بخلاف ما لو قال ان تزوجت فلا
فهى طالق لان العتق مقصود من المالك والكساح لا يتصد به الطلاق وفوق أحمد بان الطلاق
ليس لله تعالى ولا فيه قرينة (و) ان قال مكلف حر (أول) قن املكك (أو) قال (آخر قن املكك أو)
قال (أول أو آخر من يطلع من رقبتي حر فليذلك) الا واحدا (أو) لم (بطلع الا واحد عتق) لانه
ليس من شرط الاول أن يأتي بعده ثان ولا من شرط الآخر أن يأتي قبله أول (ولو ملك اثنين معا
أو طلع امة عتق واحد) منهم ما أخرج (بقرة ومثله الطلاق)

• (فصل وان قال) سيد (لرقيقه أنت حر وعليك ألف عتق في الحال بالاشي) لانه أعنته بغير
شرط وحمل عليه عوضا لم يقبله فعتق ولم يلزمه شي (و) ان قال أنت حر (على ألف أو) أنت حر
(بالف) أو أنت حر على أن تعطيني ألفا أو بعثك نفسك بالف فانه (لا يعتق حتى يقبل) لانه اعنته
على عوض فلم يعتق بدون قبوله ولأن على نفسه حمل للشرط والعوض قال الله تعالى قال له
موسى هل أتبعك على أن تعالني فاعلمت رشدا (وبلزمه الاثنا) من قال لثلاثة أنت حر (على أن
تخدمني سنة) أو شهر فانه (يعتق) في الحال (بالقبول) من القن (وتلزمه الخدمة) على الاصح
(ويصح أن يعتقه ويستثنى خدمته مدة حياته أو مدة معلومة) كمن رآه سنة وللسيد فيما إذا
استثنى خدمته أو منفعة مئة معلومة يبيع هذه المدة المعلومة من العبد ومن غيره قبل حرب
انه لا بأس ببيعهما من العبد أو من شاء وان مات السيد في اثنا ثم ارجع ورثة السيد على العبد
بقية ما بقي من مدة الخدمة ولو باع السيد له بدنه بعهده فباعه وعتق وللسيد ولاؤه (ومن
قال رقيقى حر أو زوجتى طالق وله متدد) من رقيق أو زوجة (ولم ينومعينا) من عبده
أو زوجاته (عتق) الكل من عبده (وطاق الكل) من زوجاته (لانه) أي لفظ عبدي أو زوجتي

* (باب التدبير وهو)

أى التدبير (تعليق العتق بالموت) أى موت المعلق فلا تصح وصيته به (كقوله لرقية إن مت فانت حر بعد موتى) لكن (يعتبر) أهمية التدبير (كونه من نصص وصيته) فيصح من منجور عليه القتل وسفه ومن عجز به قتله (وكونه) أى التدبير فى الصحة والمرض (من الثلث) أى ثلث مال السيد يوم موته نص عليه لأنه تبرع بعد الموت فاعتبر من ثلث ماله كالوصية وينتدق العتق فى الصحة فإنه لم يمتعاق به حتى قد نفذ من جميع المال كاهبة المنجزة وأما الاستيلاء فإنه أقوى من التدبير لأنه ينفذ من الجنون بخلاف التدبير فإن اجتماع العتق فى المرض والتدبير قدّم العتق لأنه أسبق وإن اجتمع التدبير والوصية بالعتق تساوى لأنهما جميعا عتق بعد الموت (وصريحه) أى التدبير (وكذا يأنه كالعتق) قال فى المنتهى وصريحه أفظ عتق وصريحه معلقين بعونه وإفظ تدبير وما تصرف منه غير أمر ومضارع واسم فاعل وتكون كليات عتق لتدبير إن عانت بالموت كقوله إن مت فانت لله وفانت مولاي أو فانت سائبة (ويصح) التدبير (مطلقا) أى غير مقيد ولا معاق (كم) قوله (أنت مدبر) يصح (مقبدا) كان مت فى عامى (هذا) (أو) فى (مرئى) هذا فانت مدبر) فيكون ذلك جائزا على ما قال إن مات على الصفة التى قالها عتق والا فلا (و) يصح التدبير أيضا (معاقا) كقوله (إذا قدم زيد فانت مدبر) وإن شق الله عليّ فانت حر بعد موتى فهذا لا يصح مدبر حتى يوجد الشرط فى حياته سيده (و) يصح (موقتا) كأنك مدبر اليوم (أو) أنت مدبر (سنة) فالله ما سألت أجد عن قال أعبدك أنت مدبر اليوم قال يكون مدبر ذلك اليوم فإن مات سيده فى ذلك اليوم صار حرا (ويصح بيع المدبر وحبته) ولو أمة أو كان يهيمه فى غير دين (فإن عاد) المدبر (المسك) أى ملك من دبره (عاد التدبير) لأنه علق عتقه بصفته فإذا باعه ثم عاد إليه عادت الصفقة كما لو قال لرقية أنت حر إن دخلت الدار فباعه ثم اشتراه ودخلها أو يصح أيضا وقف المدبر وإن بيع أو وقف أو وهب بعضه فباقيه مدبر (ويطّل) التدبير (بثلاثة أشياء) أشار للاول بقوله (بوقته) أى وقف المدبر وأشار للثاني بقوله (وبقتله) أى المدبر (لسيده) لأنه يستعمل بقتله فعوقب بثبته حتى قصده كما حرم النازل الميراث ولأن ذلك مما يتخذ وسيلة إلى القتل المحرم لأجل العتق وأشار للثالث بقوله (وبإياد الأمانة) يعنى إن الأمانة المدبرة متى ولدت من سيدها بطل تدبيرها وصارت أم ولد لأن مقتضى التدبير العتق من الثلث ومقتضى الاستيلاء العتق من رأس المال وإن لم يملك غيرها ولا يمنع الدين عتقها وحيث كان الاستيلاء أقوى وجب أن يطّل به (الأضغف) (وولد المدبرة) من غير سيدها (الذى يولد بعد التدبير كهي) سواء كانت حاملا به حين التدبير أو جعلت به بعد التدبير فالبيع الأم لم يطّل التدبير فى ولدها (وله) أى ولدها المدبرة (وطورها) وإن لم يشترطه أى يشترط وطورها وسواء كان يطلمها قبل تدبيرها أولا (و) للسيد أيضا (وطها) بأنها إن جاز له وطورها بان لم يكن وطى أمها (ولو لم مدبر) الكافر (أو قن) الكافر (أو مكاتب) الكافر الزم بإزالة ملكه عنه ببيع أو هبة (فإن أبى) البيع أو الهبة (بيعه عليه) أى باعه عليه حاكم

* (باب الكتابة)

(وطى) اسم مصدر يعنى المكتوبة وأصلها من الكتب وهو الجمع لأنهم اتجمع بجوارحه ومنه يسمى

المرار كاتبا وشرا (بيع السبد رقيقه) أو بعضه يشمل الذكر والاتي (نفسه) أي نفس الرقيق
 (عمال) فلا تصح على نحو ونحوه (في ذمة) أي ذمة الرقيق (مباح) فلا تصح على آنية ذهب أو
 فضة ونحو ذلك (معلوم) ولا تصح على مجهول لأنها بيع ولا يصح مع بهيمة النتن (بصح السلم فيه)
 فلا تصح بجوهر ونحوه لأن فضائه إلى التنازع (مضمون بجميع فضاء) أي ما كثر من تخمين (يعلم)
 قدر كل تخمين ومدته) أما اشتراط الجميع فما كثر فلا يمتنع من الكتب وهو الضم فوجب
 افتقارها إلى تخمين لا ضم أحدهما إلى الآخر وأما كونه يشترط العلم بعمل كل تخمين من القسط
 والمدة فلا يؤدي جهل ذلك إلى التنازع ولا يشترط التساوي فلوجهل أحد التخمين شمرا
 والآخر سنة أو على قسط أحد التخمين عشرة والآخر خمسة جازان القصد العلم بقدر الاجل
 وقسطه وهو حاصل بذلك والمراد بالجمعها الوقت لأن العرب كانت لا تعرف الحساب وإنما
 تعرف الاوقات بالأنواع الخموم (ولا يشترط) لجهة الكتابة (أجل له وقع في القدرة على الكسب)
 فيه فبصح توقيت تخمينين بساتين قاله في المنهى وشرحه وقال في الاقتناع فلا تصح حالة ولا على
 عبده مطلق ولا توقيت التخمينين بساتين ونحوه بل به تبرمالة وقع في القدرة على الكسب صوبه
 في الانصاف وإن كان طاهر كلام الاصحاب خلافه انتهى (فإن نقدتني من هذا) الذي ذكر من
 الشروط (ف) الكتابة (فائدة) رباي حكمها (والكتابة في الصحة والمرض من رأس المال) لأن
 معاوضة فحى كالبيع والاجارة واختارا موافق وجع انما في المرض المخوف من الثالث وقدم في
 الاقتناع ما في المتن (ولا تصح) الكتابة (الابالقول) بأن ية قول السيدان يريد أن يكتبه كاتبك على
 كذا لأنها إما يبيع أو تعليق للعقود على الاداء وكلاهما يشترطه القول إذ لا مدخل للمعاطاة
 (من جازا التصرف) مع قبول المكاتب لأنهما معاوضة كالبيع (لكن لو كوتب الميرصم)
 العقد لأنه يصح تصرفه ويبيعه باذن وليه فصحت اذا كاتبته كللكاف لأن تعاطى السيد العقد
 معه اذن له في قبوله (تم) لو كاتب المير رقيقة باذن وليه صح العقد (ومنى أى المكاتب ما
 عليه لسيده) من مال الكتابة فقبضه منه سيده أو وليه فحجور عليه (أو أبرأه) أى السيد (منه) أى
 من مال الكتابة أو أبرأه وارثه وسر من حقه من مال الكتابة (عنى) لأنه لم يبق لسيده عليه شيء
 الا أنه لا يعتق حتى يؤدي جميع الكتابة (وما فضل بيده) أى ييد المكاتب بعد أدائه ما عليه من
 مال الكتابة (فله) لأنه كان له قبل ان يعتق فدى على ما كان (وان اعتقه) أى اعتق المكاتب
 (سيده و) بقى (عليه شيء من مال الكتابة أو مات) المكاتب (قبل وفائها) أى قبل وفاء فحوم
 الكتابة كلها (كان جميع ما عليه لسيده ولو أخذ السيد منه) من المكاتب (ظاهرا) يعنى عملا
 بالظاهر في كون ما يسيده الانسان ملكه (ثم قال) سيده (هو سر) يعنى يعقضى أدائه مال الكتابة
 (ثم بان العوض) الذى دفعه له (مستحقا) لغيره بأن كان قد سرقه أو غصبه أو نحو (لم يعتق)
 لقصد القبض ويكون قوله هو سرا غمالة اعتماده على صحة القبض

• فصل • ويملك المكاتب كسبه ونفسه • (و) يملك أيضا (كل تصرف يصلح ماله كالبيع والشراء
 والاجارة والاستدانة) وتتعلق الاستدانة بكتابة المكاتب يتبعها ابدعته أما كونه يملك مناقته
 واكتسابه فلان عقد الكتابة موضوع لتحصيل العتق ولا يحصل الا بإداء عوضه ولا يملكه الاداء
 الا بالتكسب والبيع والشراء من أقوى جهات الاكتساب فانه قد باقى بعض الامور ثمانية

أعشار الرزق في التجارة وأما كونه ملك الاستدانة فلا نه لمالك الشراء بالنقد لم يكد بالنقد
أي بالدين (و) ملك (النقد) على نفسه (على) (مملوكه) من كسبه فان عجز المكاتب عن أداء مال
المكاتب وعن نفقة من ذكر ولم يفسح سيده كتابته لعجزه لم تمت السيد النفقة على من ذكر لانهم
كلهم في الحكم أرقاء لا سيد وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده (لكن ملكه) أي
المكاتب (غير تام) يتقرر على ذلك انه (لا يملك أن يكثر عيال) الا باذن سيده لانه في حكم
المعسر يدل ان لا يلزمه زكاة ولا نفقة ويباح له أخذ الزكاة لحاجة (او بساير طهاد) لتقويت
حق سيده (أو يتزوج) يعني انه ليس للمكاتب أن يتزوج الا باذن سيده لانه عبد (أو يتسرى) يعني
انه ليس للمكاتب أن يتسرى الا باذن سيده (أو يتبرع) الا باذن سيده لان ذلك اطلاق للمال
باجتهاره فنع منه لتعلق حق السيد به (أو يقرض) الا باذن سيده لانه ربما أفلس المقرض أو مات
ولم يترك شيئاً أو هرب ولم يرجع (أو يهب) الا باذن سيده لان الهبة في معنى التبرع (أو يرهق) أو
يسارب أو يبيع مؤجلاً ولو برهن أو يهب ولو بعوض (أو يزوج رقيقه أو يحمده أو يعتقه) ولو
عالم (أو يكتبه الا باذن سيده) لان حق السيد لم ينقطع عنه لانه ربما يعجز فعود اليه جميع مافي
ملكه ولانه انما منع من جميع ما ذكر حتى السيد فاذا أذن له زال المانع (و) متى كاتب أو أعتق
باذن سيده كان (الولاء للسيد) لانه كوكيله في ذلك (وولد المكاتبه اذا وضعته بعدها) أي بعد
كاتبها (يتبعها) أي يتبع أمه المكاتبه (في العتق بالاداء) أي باعطائها السيد مال المكاتبه
(أو) عتقها (بالإبراء) من مال المكاتبه لان الكتابة سبب قوى للعتق لا يجوز ابطاله من قبل السيد
بالاختيار ففسرى الى الولد كالأستيلاد ومفهومه ان ما ولدته قبل الكتابة لا يتبعها وهو صحيح
(لا يتبعها) (باعتناقها) بدون أداء أو إبراء كما لو لم تكن مكاتبه (ولا) يعتق ولد المكاتبه (ان ماتت)
قبل أداء مال المكاتبه أو إبراءها منه كغير المكاتبه (ويصح) في عقد المكاتبه (شرط وطه مكاتبته)
نصف عليه لبقاء أصل الملك كراهن بطأ بشرط ذكره في عيون المسائل ولان بضعها من جملة
منافعها فاذا استثنى نفقه صح كالأستثنى من نفقة أخرى وجاز وطؤها لانها أمتة وهي في
جواز وطئها لها كغير المكاتبه لاستثنائه (فان وطئها) أي وطئ مكاتبته (بلا شرط) عليها عند
عقد الكتابة (عز) ان علم التحريم (ولزمه) أي السيد المكاتبه بوطئه اباعها (المهر) أي مهر مثلها
(ولو) كانت (مطارعة) لانه وطئه شبهة كالأوطئ أمتها وتحصل المقاصة ان حصل النجم وهو
بذمة بشرطه ولا حد عليه فان تكرر وطؤه قبل أن يؤدي مهرها فمهر واحد متى أدى مهر وطئه
لزمه مهر ما بعده (وتصير له ان ولدت) من وطئه بشرط او غيره (أم ولد) لانها أمة له ما بقي عليه ادرهم
(ثمان أدت) مال المكاتبه (عتقت) وكسبها الهالان كتابته لم تنسخ باستيلادها (والا) بان لم
تؤد مال كاتبها (ف) انما تعتق (بعونه) اسكونه أم ولد وكان ما سيدها الورثة ولو لم يعجز لانها عتقت
من غير عوض (ويصح نقل المالك الى المكاتب) ذكر اكان أو اتى لان المكاتب عبد فخاز يبعه
كالفن وقوله نقل المالك يشعل البيع والهبة والوصية به (واشتر) مكاتباً (جهل) الكتابة الرد
أو الارش) بسبب ما يحتاجه المشتري لان الكتابة عيب في الرقيق لانها ناقص فيه لمنعه من
منافعه بفرض ان يعتق (وهو) أي المشتري اذا أمسك (كالأبع في انه اذا أدى ما عليه يعتق)
وعوده فبايعه (وله) أي المشتري عليه أي على المكاتب (الولاء) ويصح وقفه) أي وقف المكاتب

العبد وفيه مال الكتابة وعقبت وانكر السيد (فقول السيد) أي بيئته لان الكتابة عقد
مساواة وكذا لو ادعى العبد ان السيد أبرأه من مال الكتابة وانكر السيد فان القول قول
السيد بيئته (والكتابة الفاسدة ك) ما لو كاتبه (على خراو) كاتبه على (خنزراو) كاتبه على
شيء (تجهول) كمالو كاتبه على ثوب او خمار او نحوهما (يقاب فيها حكم الصفة في انه) أي ان
العبد (اذا ادعى) ما سمى في الكتابة (عق) سواء صرح بالصفة بان يقول اذا اذيت الى فانت
سراولم يقل ذلك لان معنى الكتابة يقتضي هذا فيصير ~~مصر~~ مصرح به فيعتق بوجوده
كاليكابة الصحيحة واذا عتق بالاداء لم يلزم قيمة نفسه ولم يرجع على سيده بما اعطاه (لان
ايرئ) العبد من العوض الفاسد فانه لا يعتق لعدم صحة البراءة لانه غير ثابت في الذمة
(والصكل) من السيد والعبد (فسخها) لانها عقد بائع وحاصل الكلام ان الكتابة الفاسدة
تساوي الصحيحة في أربعة أحكام أحدها انه يعتق باءا ما كوتب عليه مطلقا الثاني اذا عتق
بالاداء لم يلزم قيمة نفسه ولم يرجع على سيده بما اعطاه الثالث ان المكاتب تلك التصرف
في كسبه وبعث أخذ الصدقات والزكوات الرابع اذا كاتب جماعة كتابة فاسدة فادى الى
أخذهم حصته عتق على قول من قال انه يعتق في الكتابة الصحيحة باءا حصته ومن
لا فلا وتفسر في الصحيحة في ثلاثة أحكام أحدها اذا أبرئ من العوض لم يصح الابراء ولم يعتق
الثاني ان لكل واحد من السيد والعبد فسخها سواء كان ثمرة أو لم يكن لان التماس لا يلزم
حكمه والصفة ههنا مبنية على المعاوضة وتابعة لها لان المعاوضة هي المقصودة فلما بطلت
المعاوضة التي هي الاصل بطلت الصفة المبنية عليها بخلاف الصفة المجردة الثالث انه لا يلزم
السيد أن يؤدى اليه ربيع الكتابة ولا شيئاً منها (وتنسخ) الكتابة الفاسدة (بعوت السيد
وسخونه وانحجر عليه) لسنه

* (باب أحكام أم الولد) *

وأصل الام أهمية ولذلك جعت على أمهات باعتبار الاصل (وهي) أي أم الولد شرعا (من ولدت
من المالك) لملكها أو بعضها ولو لم يكتبها ولو كانت محترمة عليه كبنته وعمته من رضاع (ما فيه
ضرورة ولو) كانت الصورة (خفية) فلا تصير أم ولد بوضع جسم لا تخطيط فيه كالمضمة والعلاقة
(فتمتق بعوت وان لم يملك غيرها) اما كونه اعتق وان لم يملك غيرها فلنظروا في الاساديت ولان
الاستيلاء انلاف حصل بسبب ساجدة أصلية وهو الوطء فكان من رأس المالك كالاكل ونحوه
(ومن ذلك) أمه (حامل) من غيره (فوطئها) قبل وضعها (حرم) عليه (يسع ذلك الولد) ولم يصح
(ويلزمه عتقه) نصا قال أحمد ورضي الله تعالى عنه فحين اشترى جارية حامل من غيره فوطئها قبل
وضعها فان الولد لا يلحق بالاشترى ولا يبيعه لكن بيعته لانه قد شره فيه لان الماير يندى في الولد نقله
مسالح وغيره وان أمها ابى ملك غيره بشكاح أو شبهة لا يرثا ثم ملكها احاملا عتق الحمل ولم تصر
أم ولد نص عليه (ومن قال لامته أنت أم ولدي أو يدك أم ولدي ما رث أم ولد) لانه اذا اقتران جراً
منها مسنة ولد مسرى اقراره بالاستيلاء لا يبيعه كمالو قال لعبد يدك مسنة فان العتق يسرى
الى جميعه (وكذا) المسك (لوقال لابنتها) أي ابن أمته (أنت ابني أو) قال له (يدك ابني) ذكر ذلك
في الانتصار (ويثبت النسب فان مات) القاتل (ولم يبين هل حملت به في ملكه أو) حملت به في (غيره)

أى غير ملك (لم تصر أم ولد له الا بقرينة ولا يطل الابن بحال ولو بقائها) أى أم الولد (السيدة)
 وولدها) أى وحكم ولدها (الحادث بعد ايلادها) أى بعد ان صارت أم ولد (كسوء) تبوء
 أنت به من نكاح أو شبهة أو زنا وسواء عقت بموت سيدها أو ماتت قبل سيدها ويحوز فيه
 من التصرفات كل ما يحوز في أم الولد ويمتنع فيه من التصرفات كل ما يمتنع في أم الولد وذلك
 لأن الولد يتبع أمه في المزية والرقبة لك في سبب الخربة (لكن لا يمتنع) ولدها (باعتنائها)
 يعنى ان السيد اذا أعتق أم ولده وكان له ولد أنت به سيدا مستيلا داه من غير سيدها لم يمتنع
 باعتنائها الا انما باعتقت بغير السبب الذى يتبها فيه ويبقى عتقه موقفا على موت سيدها كالمولى
 أعتق ولدها فان لم يمتنع بعتقه ويبقى عتقه موقفا على موت سيدها (أو موتها قبل السيد)
 يعنى انه لو ماتت أم الولد قبل سيدها لم يمتنع ولدها بموتها كالمولى عتقت قبل ولا يطل تبعية ولدها
 لها فى الحكم (ول) يمتنع (بموت) أى يبقى عتقه موقفا على موت سيدها (وان مات سيدها رعى
 حامل) منه (فقتلها مدة الحمل من ماله) أى مال سيدها على الاصح لان الحمل له نصيب من الميراث
 وتجب نفقته في نصيبه ومحل ذلك (ان كان) له مال (والا) أى وان لم يخلف السيد شيئا يرب منه
 الحمل (ف) نفقة الحمل (على وارثه) ويتعلق أرض جناية أم الولد برقتها (وكما جنت أم الولد) على
 غير سيدها (لزم السيد) أوها بالقل من الارض) أى أرض البداية (أو) بالقل من (قيمة يوم
 الفداء) على الاصح لانه الوقت الذى تعلق الارض برقتها فيه فلو كانت يوم الفداء مريضة أو
 حرة أو جنة أو نحو ذلك أخذت قيمته بامعية بذلك العيب قال فى شرح المتن من قال فى شرح المتن
 ويغيب ان تجب قيمته بامعية بعب الامية لادان ذلك ينقص ما اعتبر كالمريض وغيره من العيوب
 انتمى الى ما كونه يلزمه فدأوها فلا تملكها لملك كسبها وقد تعلق أرض جنايتها برقتها فلو كان
 ودأوها كالقن وأما كونه يلزمه فدأوها كلما جنت قال أبو بكر ولو ألد مرة فلا تملكها أم ولد جنت
 جناية تلزمه فدأوها وأما كونه لا يلزمه أكثر من قيمته اذا كان أرض الجناية أكثر من الجناية
 يمتنع من تسليمها وانما الشرع منع من ذلك لكونه لم يبق محلا للبيع ولا يملك المالك فيها بخلاف
 القن (وان اجعقت أرض) بجنايات صدرت منها (قبل اعطاء نكاح منها) أى من الارض
 (تعلق الجميع) أى جميع الجنايات (أو) القن من (قيمتها) يشترك فيه جميع أرباب الجنايات (و) ان لم
 يبق الواجب بأرباب الجنايات فانهم (يتصامون بقدر حقوقهم) لان السيد لا يلزمه أكثر من
 ذلك كالمولى كانت الجنايات على شخص واحد (وان أسلمت أم ولد للكافر منع من غشها) أى
 من وطئها واللعن للذي يفعل الكافر ذلك بالمائة (وحيل منه وبينها) لئلا يفنى عدم المحلولة
 الى الوطأ المحرم ولم يمتنع بذلك بل يبقى ملكه على ما كان عليه قبل اسلامها (وأجبر) سيدها
 (على نفقة ان عدم كسبها) اما وجوب نفقتها عليه ان لم يكن لها كسب لانه ماله او نفقة
 ام الولد على ماله فان كان لها كسب نفقتها فيه الا لا يبق له عايم او لا يباخذ كسبها ولا ينفق
 عليها ومتى فضل من كسبها شئ عن نفقتها كان له سيدها ذكره القاضى وذهب جماعة (فان أسلم
 حلت له) أى حلت له ما يحل له - لم من أم ولده لان المانع من ذلك بقاؤه على الكفر وقد زال (وان
 مات) حال كونه (كافرا عتقت) لانها أم ولده وان أم الولد أعتق بموت سيدها

* (كتاب النكاح) *

وهو حقة في انه قد يجازى الوطء والانه رمش شرك واء لم ان الناس في النكاح على ثلاثة
اقسام أحدها ما أشار إليه بقوله (يسن لذى شهوة لا يخاف الزنا) من الرجال والنساء ولو فقيرا
بجزا عن الاتفاق نص عليه واشتغال ذى الشهوة بالنكاح افضل له من الفخلى او اقل العبادات
التقسيم الثاني ما أشار إليه بقوله (ويجب على من يخافه) أى لزنا ترك النكاح ولو ظن ان رجل
أو امرأة قد تم منه نكاح على حج واجب زواجه ثلاث مرة الوقوع في المحذور متأخر بخلاف الحج
ولا يكتفى بمرة بل يكون في مجموع العسر التقسيم الثالث ما أشار إليه بقوله (ويباح) النكاح
(لن لا شهوة) أصلا كالعين أو كانت له شهوة وذهبت لعارض كمرض والكبر لان الهلة
التي يجب لها النكاح أو يستحب وهو خوف الزنا أو وجود الشهوة غير موجودة فيه ولان
المقصود من النكاح الولد وتكثير النسل وذلك فين لاشهوة غير موجودة فلا ينصرف إليه
الخطاب به الا أنه يكون مباحا في نفسه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه (ويحرم)
النكاح (بدار الحرب اغير ضرورة) ويجوز بدار الحرب اضرورة اغير اسير وعزل وجوبان
حرم نكاحه والا استحب قال في المغنى في آخر الجهاد وأما الاسير فظاهر كلام الامام أحمد
لا يهل له التزويج مادام أسيرا (ويسن نكاح ذات الدين الولود) ويعرف كون البكر ولودا
بكونها من نساء يعرفن بكثرة الاولاد (البكر) الآن تكون مصطلحة في نكاح النيب أريج
فيتمدها على البكر (الخصية) وهى السبيبة أى طيبة الأصل ليكون ولدها يتجيبا من بيت
معروف بالدين والصلاح (الاجنبية) فان ولدها يكون أنجب ولانه لا يؤمن طلاقها فيفضى
مع القرابة الى قطعة الرحم المأمور بصلتها والعداوة ويسن له أيضا أن يتنكح بالجميلة (ويجب
غض البصر عن كل ما حرم الله تعالى) أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضى الله تعالى
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كتب على ابن آدم حفظه من الزنا مدرك ذلك لا محالة
العينان زناهما النظر والأذنان زناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليدان زناهما البطش
والرجل زناهما الخطا والقلب يموى الحديث (فلا ينظر) الانسان (الاما) أى الذى (ورد
الشرع بجوارحه والنظر) من حيث هو (غمانية) أقسام الأول نظر الرجل المبالغ ولو كان الرجل
(شجوبا) قال الاثرم استغفام الامام أحمد رضى الله تعالى عنه ادخال الخصيان على النساء قال
ابن عقيل لا يباح خلو النساء بالخصيان ولا بالمجبوبين لان العضوان تعطل أو عدم فشهوة
الرجال لا تزول من قلوبهم ولا يؤمن القمع بالتبلة وغيرها فهو كفعل ولذلك لا تباح خلوته النبل
بالزنا من النساء (للحرة لباغية) استتر بدهن الرقيقة (الاجنبية اغير حاجة فلا يجوز له) أى
للرجل (نظر شئ منها حتى شعرها المتصل) أما الشعر المنفصل من الاجنبية فيجوز لسه والنظر
إليه وان كان من شعر العورة لزال حرمته بالاتصال (الثاني نظره) أى الرجل (لن) أى
لامرأة (لن) شئ كيجوز وبجعة وبرزة ومريضة لا يربح برؤها (فيحوز) نظره (لوجهه) خاصة
الثالث نظره) أى الرجل المرأة (لشهاد عاها) تحملا وأداء (أو ما ملته) فيجوز لوجهها قال
أحمد رضى الله تعالى عنه لا يشهد على امرأة الا أن يكون يعرفها بغيرها (وكذا) لأن ينظر الى
(كفها) أيضا (لحاجة) روى كراهة ذلك عن أحمد في حق الشابة (الرابع نظره) أى الرجل

(مازى بالهـ يخطها) ١. اغلب الى طسه ابائسه (فيجوز) أى يباح له الى الصحيح قاله في شرح
المنتهى وقال في الاقتاع يست (لوجه والرقبة واليد والقدم) ويكثر النظر ويتأمل المحاسن
ولو بلاذن ان أن توران الشمرة من غير خلوة (المحاسن قلوه) أى الى الرجل (الخدوات
محاربه) ومن من يحرم عليه أبا ينسب كآخته وعمته ونسائه أو يسب باح كآخته من
رضاع وأم زوجته وربيعة دخل بآه أو حليله أب أو ابنه (قبيلة) يحرم على ذان السطر الى أم
الزلي بها واجتنب الان يتزوج من بسب محرم وكذا المحرمه بالامعان على الملاص وبنت الموطوءة
بتمه وأماها (أوليت نس) قال في المنتهى وبنت تسع مع رجل كحرم انتهى لان عورتها
مخالصة لعورة البالعه (أوامة لا يملكها) سواء كانت مستامة أولا (أوامة لك بعضها أو كان
لاشهوة له كعقير وكبير) وعنت أى شديد الشائث في الخلقة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام
والنفسه والنظر والعقل فإذا كان كذلك لم يكن له في النساء أب أى حابة (أو كان عسراؤه
شهرة) قال في الاقتاع وشربه والمم يردو الشهوة كذى وحرم محرم (أو) كان رقيقا غير
مبعض ومشاركه وتساو ليدته (انه) يجوز له أن يطر الى ستة أعضاء (لوجه والرقبة واليد
والقدم والرأس والباقى السادس نظره) أى الرجل المرأة (للمداواة فيجوز) له النظر (للمواضع
التي يحتاج اليها) ولمس باقى الفرج وطاهره ولو ذميا قاله في المبدع وليكن ذلك مع حضور محرم
أو ذبح ويستتره نهالاعدا الحاجة ومثل الطبيب من يلى خدمة مريض أو مريضة في وضوء
واستقاء وغيرهما وكفيلهما من غرق وحرق ونحوه ما وكذا الوفاق عانة من لا يحسن سلق
عائته أيضا (السابع نظره) أى الرجل (لامته المحرمة) كالزوجة (و) نظره (لحرة مبردة دون
نس) شين (وتنظر المرأة لمرأه) ولو كانت مع مسالة (و) تنظر المرأة (لزوجها الاجنبى) وتنظر المغير
الذى لا شهوة له للمرأة وتنظر الرجل للرجل ولو أمر فيجوز الى ما عدا ما بين السرة والركبة
للمس نظره) أى الرجل (لزوجته وأمه المباحة) دون المحرمه عليه ~~لكن~~ كونه ساقية
أو مرقبة (ولو) كان تنظره هما (لشهوة ونظر من دون سبع فيجوز لكل ينظر سبع تن
الاخر) ولله بلا كراهة حتى الفرج لان الفرج محل الاستمتاع بخاذا النظر اليه كقبية
البدن والسنة أن لا يظركل منهما الى درج الاخر قال القاضى يجوز تقبيل فرج المرأة قبل
الجماع ويكره بعده وكذا سيد مع أمته

• (مسـ) ويحرم النظر لشهوة) ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر الى الشيء (أو مع خوف
بوانها) أى الشهوة منه يحرم النظرى هاتين الحالتين (الى أحد معنى ذكرها) من ذكر أو أنى غير
زوجته أو مريضه (ولس كظفر وأرى ويحرم التلذذ بصوت الاجنبية) مع انه ليس بعورة
(ولو بقرارة) قاله فى الفروع وقال الامام أحمد فى رواية مهنا يفتى لامرأة أن تنظر من مروتها
إذا كانت فى قرائتها إذا قرأت بالليل (وتحرم خلوة رجل غير محرم بالنساء وعكسه) أى يحرم خلوة
امرأة غير محرم بالرجال (ويحرم التعريج) وهو ما لا يحتل غير السكاح (بخطبة المعتدة الباتية)
كقوله انى أريد أن تزوجك أو إذا انقضت عدتك تزوجتك وزوجى نفسك (لا التعريض)
أى لا يحرم التعريض فى عدة وفاة (الاجنبية الرجعية) فإنه يحرم لانها فى حكم الزوجات أشبه
التي فى صلب السكاح (وتحرم خطبة) بكسر الخاء الأجمة (على خطبة مسلم أجنبي) ولو كانت

أجابته تعريضا ان علم الثاني باجابة الاول وان لم يعلم الثاني باجابة الاول أو ترك الاول أو اذن
 الاول جازا للثاني أن يختطب وان تعذر في رد واجبة على ولي يجبر والا فلهما (و يصح العقد) مع
 سرية الخطبة * (تنبيه) * يستأن أن يكون عقد النكاح مساء يوم الجمعة وان يختطب قبله
 بخطبة عبد الله بن مسعود وهي ان الحمد لله فحمده ونسبته عليه ونسبته فخره ونعوذ بالله من
 شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأنهم قد
 أن لا اله الا الله وأنهم قد أن محمدا عبده ورسوله ويجزئ عن الخطبة أن يتشهد ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم

* (باب ركني النكاح و) (باب شروطه) *

أي شروط النكاح أركان النكاح أجزاؤه ما هيته وما هيته لا تتم بدون جزئهما فكذا الشيء لا يتم
 بدون ركنه (ركاه) أي النكاح ثلثان أحدهما (الايجاب) وهو اللفظ الصادر من الولي أو من
 يقوم مقامه بلفظ النكاح أو التزويج (و) الركن الثاني (القبول) بلفظ قبلت أو رضيت هذا
 النكاح أو قبلت أو رضيت فتعا أو تزوجتها (مرتبة) فلا يصح النكاح ان تقدم قبول على
 ايجاب وان تراخي القبول عن الايجاب حتى تفرقا أو تشاغلا بما يقطع عنه عرفا بطل الايجاب
 (ويصح النكاح هزلا) أي يصح الايجاب والقبول من هازل (و) يصح النكاح (بكل لسان)
 بلفظ يردى معناه ما انما (من عاجز عن) الاتيان به ما بال (عربي لا) يصح ايجاب ولا قبول
 (بالكتابة ولا بالاشارة) النهوة (الامر أخرى) فيتحقق منه بالاشارة نص عليه لان النكاح
 معق لا يستأناد الامن جهته فتصح باشارته كسعيه وطلاقه (وشروطه) أي شروط صحة النكاح
 (الخمس) واحد هاشترط باسكان الرأ وهو ما يلزم من اتفاقا اتفاقا المشروط بمعنى انه يلزم من
 عدمه عدم صحة النكاح أحد الخمسة (تعيين الزوجين) لان النكاح عقد معاوضة أشبهه تعين
 المبيع في البيع ولان المقصود في النكاح التعيين فلم يصح بدونه اذا تقرر هذا (فلا يصح) النكاح
 ان قال الولي (زوجتك بنى ولد) بنات (غيرها ولا) يصح النكاح ان قال (قبلت نكاحها) أي
 نكاح موليتك فلائة (لابن ولد غيري حتى يميز كل منهما) أي من الزوج والزوجة (بأسمه)
 كفاطمة وأحمد (أو دنته) التي لم يشارك فيها غيره من أخوته كقوله الكبرى أو الصغرى أو
 الوسطى أو البيضاء أو الحمراء أو السوداء أو الكبير أو الصغير أو الأبيض أو الأسود (الثاني) من
 شروط صحة النكاح (رضا الزوج مكاف) وهو البالغ العاقل (ولو) كان المكاف (رقيقا) فلا يملك
 سيده اجبارا لانه يملك الطلاق فلا يجبر على النكاح (فيخير الاب لا ابنة غير المكاف) من أولاده
 (فان لم يكن أب فوصيه) أي وصي الاب لقيامه مقامه (فان لم يكن الاب وصي) (فالخالكم) يزوج
 (الحاجة ولا يصح من غيرهم) أن يزوج غير المكاف ولو رضى (لان رضاه غير معتبر) (ورضا زوجة
 حرة عاقله) يثبت تم لها (تسع سنين) ولها اذن صحح معتبر فيشترط مع ثبوته اربعين مع بكارته اقال
 في الانصاف (لله غيرة بعد تسع سنين اذن صحح معتبر) (فيخير الاب) لا ابنة (ثبادهون ذلك) أي دون
 من تم لها (تسع سنين) لانه لا اذن لها (معتبر) (و) يجبر الاب (بكر ولو) كانت (بالغة) لما روى ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسه من وليها وبكرتها أن لا تأخذها
 منها أي سكوتها روادا أو دودا أو دافسها قسم النساء قسمين وثابت الحق لاحدهما دل على نفسه من

الا تروى البكر فيكون وليه الحق منهم ايم اول الحديث على أن الاستمارة هي أو الاستمارة
 في حديثهم مستحب غير واجب لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا
 التسامح في بناتهن رواء أبو داود (ولكل ولي تزوج بغيره بغيره) لأنهم انصاع بناتهم
 التسع غير للتكاح وتنتاح اليه فأنشئت البالغة (الأم دونها) أي دون تسع سنين (بجمال) أي
 سواء أذنت أم لا (الأوصى أيها) قال في شرح المنتهى بصير الوصي من بغيره الموصى لو كان ساء
 من ذكر أو أنثى انتمى (واذن النيب) أي من صارت يد ابوط في قبل ولو كان وطؤها برزنا أو مع
 عود بكارتمها بعد ازالتها (الكلام) لقوله صلى الله عليه وسلم النيب تعرب عن نفسها أي غير
 ولأن قوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وأذنهما
 سكوتهم ابدل على أنه لا يدين نفاق النيب لأنه قد تم التسامح في حال السكوت إذ نالوا أحدهما
 فوجب أن يكون الاخر بخلافه والموطوءة برزنا نيب موطوءة في القبيل لأنه لو روى لليب
 دخلت في الوصية ولو روى للابكار لم تدخل (واذن البكر) ولو وطئت في دبر (الصمات) ولو
 تنكحت أو بكت ونطقها بالاذن أبلغ من صماتها (وشروطي استئذانها) أي في استئذان من
 بشرط استئذانها (تسمية الزوج) بحيث تكون تلك التسمية (على وجه تقع به المعرفة) أي
 معرفتها بان يذكراها بالنسبة ومنصبه ونحو ذلك لتكون على بصيرة في اذنها في تزوج بغيره قال
 في الاقتناع وشروطه ولا يشترط في استئذان تسمية المهر (ويجبر السيد ولو كان فاه قاعده غير
 المكف) أي الصغير والمجنون لأن الانسان إذا ملك تزوج ابنته الصغير والمجنون تعبد
 الذي كذلك مع ملكه اباه وتسام ولا يتسه عليه أولى (ويجبر السيد أيضا) أمته ولو كانت
 (مكنته) سواء كانت بكر أو ثيبا وسواء كانت قنأ أو مدبرة أو أم ولد لأن منافعتها مملوكة له والتكاح
 عقد على منافعتها فاشبه عقد الاجارة ولا فرق بين كونها امساحدة أو محرمه عليه كما لو كانت
 أمه أو اخته من رصاع أو محبوسية قاله ترويه ما وان كانتا محرمين عليه لأن منافعتها
 مملوكة له وانما حرمها عليه لعارض (الثالث) من شروط صحة المكاح (الولي) الأعلى الذي على
 الله عليه وسلم (وشروط فيه) أي في ثبوت الولاية له سبعة شروط على خلاف في بعضهم الاول
 (ذكورية) لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها فاعلى غيرها أولى (و) الثاني (عقل) لأن
 الولاية اعطيت ظر الامولى عليه عند مجزؤه عن الطرقة له ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلى
 نفسه فغيره أولى وسواء في ذلك من لا عقل له أصغر أو ذهب عقله مجنون أو كبر فاما الانعاش فلا
 تزول الولاية به لأنه يزول عن قرب فهو كالنوم ولذلك لا تثبت الولاية على المغمى عليه ويجوز على
 الاتياناء عليهم الصلاة والسلام ومن كان يفتحق في الاسيان لم تزول ولايته (و) الثالث (الخروج) لأن
 الولاية يعتبر لها كمال الحال لأنها تفيد التصرف في حق غيره والصبي مولى عليه فمجرد فلا
 تثبت له ولاية كالمرأة (و) الرابع (حرية) يعني كماله الان العبد والمبعض لا يستقلان بالولاية
 على أنفسهم ما فعل غيرهما أولى ويستثنى من ذلك صورة وهي ان المكاتب يزوج أمته وتقدم
 (و) الخامس (اتفاق دين) أي اتفاق دين الولي والمولى عليهم الا لا يثبت لكاد ولاية على مساة ولا
 لنصراني على مجوسية ونحو ذلك ويستثنى من ذلك ثلاث صور الاولى أم ولد الكافر أملت
 الثانية أمة كاتبة لمسلم الثالثة الباطن (و) السادس (عدالة) لأنها ولاية نظرية لا يستبد

بما القاسق كولاية المال لكن لا يشترط كون الولي عدلا باطنا وظاهرا فلهذا قال (ولو ظاهرا)
 وبـ... تنى من ذلك صورتان الاولى منهما السلطان الثانية السيد فلا يشترط فيه - ما التزو ويجهما
 اعمالة (و) السابع (رشد وهو) أى الرشد هنا التزوجهما (معرفة الكف ومصالح النكاح)
 قال الشيخ تقي الدين الرشد هنا هو المعرفة بالكف ومصالح النكاح وليس هو حفظ المال فان
 رشد كل مقام مجسم به وظاهر ما تقدم انه لا يشترط في الولي كونه بصيرا وهو كذلك ولا يشترط
 في الولي ان يكون متكاما اذا فهمت اشارته (والاحق) من الاولياء (بترجيح الحرة أبوها)
 وانما قد بالحرة لانه لا ولاية لاب الامه عليها اتفاقا لان الاب أكمل نظر او أشد شفقة فوجب
 تقديمه في الولاية (وان علا) يعنى ان الجد أبو الاب وان علت درجته أحق بالولاية من الابن
 والاخ لان الجد له ايلاد وتخصيص تقدم عليه - ما كلاب فعلى هذا يكون الجد أولى من جميع
 العصباء غير الاب واذا اجتمع اجداد كان أولاهم أقربهم كالجدة مع الاب (فانها) يعنى ان ولاية
 الحرة بعد جددها وان علا لابنها (وان نزل) بتقديم الاقرب فالأقرب (فالاخ الشيخ تقيي فالاخ
 للاب) لان ولاية المتكاح حق يستند بالتعصيب فتقدم فيه الاخ من الابوين (ثم الاقرب
 فالأقرب كالارث) ووجه ذلك ان الولاية بعد الاخوة تترتب على ترتيب الميراث بالتعصيب
 فأحقهم بالميراث أحقهم بالولاية فعلى هذا لا يلى بنو أب أعلى مع بنى أب أقرب منه وعلم بما
 تقدم انه لا ولاية لغير العصباء كالاخ من الام والعم من الام والخال وأبى الام وشيوخهم نص
 عليه ثم يلى نكاح الحرة عند عدم عصبية نسب المولى المنعم ثم عصبية الاقرب فالأقرب
 (ثم السلطان) وهو الامام الاعظم (أو نائبه) قال أحمد والقاضي أحب الى من الأمير في هذا
 ولون بغاذا استولو على بلد (فان عدم الكل) أى عدم عصبية المرأة من النسب والولاء
 وعند السلطان والقاضي من المكان الذى به المرأة (زوجها ذوساطان في مكانها) كعزل
 الولي (فان تعذر) ذوساطان في مكانها (وكانت من) أى رجلا عدلا في ذلك المكان (يزوجهها) فان
 أجد قال في دهنان قرية أى شيخها يزوج من لاوليها اذا احتاط لها في الكف والمهر اذالم
 يكن في الرشد ناقض انتهى (فلوزوج) المرأة (الحاكم أو) زوجها (الولى) لا بعد بلا عذر
 للأقرب (اليها منه) (لم يصح) النكاح لان الابدع والحاكم لا ولاية له ما مع من هو أحق منهما
 أشبه ما لوزوجهما أجنبي ليس بجاكم (ومن العذر غيبة الولي فوق مسافة قصر) لان من دون
 ذلك في حكم الحاضر (أو تجهل المسافة) بان لا يعلم أقرب هو أم بعيد (أو يجهل مكانه مع قرب
 أو يمنع من بالغت تسعا كنه أو وضيت به) ورضيت بما صح مهرا

(فصل في زكول الولي) أى كل ولي (يقوم مقامه) غائبا أو حاضرا سواء كان مجبرا
 وغير مجبر (وله) أى للولي ان لم يكن مجبرا (ان يוכל بدون اذنها) أى اذن موليته لانه اذن من
 الولي في التزويج فلا يشترط الى اذن المرأة ولا الانهاء عليه كاذن الحاكم ولان الولي ليس بوكيل
 المرأة بل انما لا تغلظ عزله من الولاية ويثبت لو كسب الولي ما للولي من اجبار وغيره (لكن
 لا بد من اذن) مولية (غير المجبرة لو وكيل) أى وكيل وليها فلا يكتفى اذنها بالولاية بالتزويج
 أو وكيل في تزويجها بالامه اجمعه وكيل غير المجبرة واذن المولية غير المجبرة لو وكيل وليها انما
 يكون (بعد تزويجها) أى لو وكيل وليها لانه قبل ان يوكله الولي أجنبي وبعد تزويجها لو (ويشترط

في وكيل الولي ما شرطه فيه) أي في الولي من ذكورية وبالعوض وغيرهما لانتم اولا به فلا يصح
 أن يباشرها غير أهلها (ويصح توكيل الناس في القبول) للسكاح لانه يصح قبوله للسكاح
 لنفسه فيصح له بغيره ومن نحو ذلك المسلم يوكل البصري في قبوله كاح زوجته الكفاية لحدته
 قبوله له - فانه في شرح المتهى (ويصح التوكيل) أي توكيل لولي في ايجاب السكاح
 توكيلا (مطلقا كما) قوله لو كبله (فروح من ثقت) روي ان رجلا من العرب ترك ابنته عند
 عمر رضى الله عنه وقال ادا وجدت كفوًا فزوجها ولو بشر المنة له ووجهها عثمان بن عفان
 رضى الله عنه ففهمى ثم عروس عثمان واشترى ذلك فلم يشكر ولانه اذن في السكاح بجازا مطلقا
 (ويقتيد) أي هذا التوكيل المطلق (بالكف) ولا يملك به أن يزوجها من نفسه ومن غير اذن
 الموكل (و) يصح توكيله توكيلا (مقبدا كره زيدا) أو زوج هذا (ويشترط) ائحة السكاح
 مع وجود التوكيل في الايجاب والفة ولأوفى أحدهما (قول الولي) لو كبل زوج (أو) قول
 (وكبله) أي وكيل الولي لولي زوج (زوجت لانة لاما أو) زوجت لانة (لقلان) يشترط
 (قول وكيل الروح قبلته) أي قبلت السكاح (لموكلي قلان أو) قبلته (لقلان) ولا يصح ان لم
 يقل لقلان في الأصح (ومضى الولي) أبا كان الولي أو غيره (في السكاح) أي في ايجاب السكاح
 (بغيره) أي بغيره الموصى اذا نص الموصى له عليه (فيجبر) الموصى (من يجبره) الموصى لو كان
 حيا (من ذكر وأشي) وقال مالك ان عبد الاب الروح لك اجبارها - صغيرة كانت أو كبيرة
 وان لم يغير الروح وكانت ثيبا كبيرة صححت الوصية واعتبر اذنها وان كانت صغيرة
 اطربا بلوغها فاذا أدنت جاز أن يزوجها باذنها ولما كان من ذلك التزوج ذاعيره الروح
 ملكه مع الاطلاق (وان استوى وليان فأكثر) لامرأة (في درجة) كاخوة لها كلهم لا يوزن
 أو كلهم لا يوزن (واعمام كذلك) أو بنى اخوة كذلك (صح التزوج من كل واحد) من المستويين
 لان باب الولاية موجود في كل واحد منهم (ان أدت لهم) أي لكل واحد منهم (فان أدت
 لاحدهم تعين) للتزوج من أدت له (ولم يصح سكاح غيره) أي لا يصح ان يزوجها من لم تأد له
 (ومن زوج بغيره شاهدين عبده الصعير بانه) جاز أن يتولى طرفى العقد بلا نزاع لانه عقد
 يحكم المالك لاجلهم الاذن (أو زوج ابنه بغيره أخيه) أو زوج وصى في سكاح مسعيا
 بغيره تحت مجرة ونحوه صح أن يتولى طرفى العقد وكذا ولي امرأة عاقلة فتحل له كإبنتهم
 ومولى وحكم إذا أدت له في تزويجها (أو وكل الزوج الولي) أي ولي الخاطوبة في قبول
 سكاح الزوج من نفس الولي معنى فانه يجوز للولي ان يتولى طرفى العقد (أو عكسه) وهو ان
 يوكل الولي الروح في ايجاب السكاح لنفسه فاذا فعل ذلك جاز للزوج ان يتولى طرفى العقد
 (أو وكل) أي الولي والروح رجلا (واحدا) بان يوكله الولي في الايجاب ويوكله الروح في
 القبول فاذا فعل ذلك (صح) للوكيل منهما (ان يتولى طرفى العقد) قال في شرح المتهى ويمكن
 ان يقال ونحو السكاح من العقود كما لو وكل البائع والمشتري واحدا والمزجر والمستهجر واحدا
 فانه يجوز له أن يتولى طرفى العقد ولا يشترط فيمن يتولى طرفى العقد أن يأتي بالايجاب والقبول في
 الأصح (ويصح) قوله (زوجت فلانا فلانة) من غير أن يقول قبلت له نكاحها (أو) يقول
 (زوجتها) أي تزوجت فلانة (ان كان هو الزوج) من غير أن يقول ونكاحها النفسى ويستثنى

من ذلك صورتان الابنت عنه وعقته المجنوتين فيشترط صحة النكاح اذا اراد ان
 يتزوجهما ولى غيره أو حاكم (ومن قال لامته) التي يحل له نكاحها لو كانت حرة من قن
 أو مدبرة أو مكاتبه أو هملق عتقها بشفقة أو أم ولد (أعتقتك وجعلت عتقك صدقك) أو جعلت
 عتق أمي صدقها أو جعلت صدق أمي عتقها أو قال أعتقتها وجعلت عتقها صدقها أو قال
 أعتقتها على ان عتقها صدقها أو قال أعتقتك على ان أزوجك وعتق صدقك (عتقت
 وصارت زوجة له ان توفرت شروط النكاح) منها ان يكون الكلام متصلا وان يكون بحضرة
 شاهدين فالوقال أعتقتك وسكت سكتا يمكنه الكلام فيه أو تكلم بكلام أجنبي ثم قال
 وجعلت عتقك صدقك لم يصح النكاح لانها صارت بالعتق حرة فيحتاج ان يتزوجها برضاها
 بصدق جديد (الرابع) من شروط صحة النكاح (الشهادة) عليه احتياط للنسب خوف
 الانتكار ولان الغرض من الشهادة اعلان النكاح وأن لا يكون مستورا ولهذا ثبت بالتسامع
 (فلا ينعقد) النكاح (الابتهاد) ذكرين مكلفين اى بالغين عاقلين (ولورقيقين متكاملين جميعين
 مسلمين) ولوان الزوجة ذمية (عدلين ولو) كانت عدلتها (ظاهرا) لان النكاح يكون في القرى
 والبادى وبين عامة الناس بمن لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فاكفى بظاهر
 الحال فيه فلا ينعقد ولو بانافاسقين (من غير أصلى الزوجين وفروعهم) كإبى الزوجة والزواج
 أو أبنائهما لانهم لا تقبل شهادتهم للزوجين سواء كانوا آباءهم أو أبناءهم ولا يشترط كون
 الشاهدين بصيرين فيصح ولو انهما ضريان أو عدا الزوجين أو أحدهما أو الولي (الخامس)
 من شروط صحة النكاح (خالو الزوجين من الموانع) الآتية في باب المحرمات (بأن لا يكون
 بهما) اى الزوجين (أو بأحدهما ما يمنع التزوج من نسب أو سبب) كزنا ومصاهرة أو
 اختلاف دين بأن يكون مسلما وهى مجوسية أو كونهما فى عدة أو أحدهما محرما (والكفاءة)
 فى الزوج (ليست شرطا لصحة النكاح) بل شرط لازمه قال فى شرح الاقناع هذا المذهب
 عند أكثر المتأخرين قاله فى المقنع والشرح وهى أصح فهذا قول أكثر أهل العلم فعلى هذا
 يصح النكاح مع فقدها وقدم فى المنتهى ان الكفاءة شرط للصحة قال فى شرحه وهى المذهب
 عند أكثر المتقدمين (لكن لمن زوجت بغير كف) بعد أن عقد العقد (ان تفسخ نكاحها ولو)
 كان الفسخ (مترادفا) لانه خيار نكاح فى المعقود عليه شبه خيار العيب (ما لم ترض) اى
 الزوجة (بقول أو فعل) كما لو مكنته عالة بأنه غير كف (وكذا) يكون (لاولياتها) كاهم
 القريب والبعيد الفسخ حتى من يحدث منهم بعد العقد تساويهم فى حقوق العار بفقده الكفاءة
 (ولورضيت أو رضى بعضهم فلان لم يرض الفسخ) ويملكه الابد مع رضا الاقرب (ولوزالت
 الكفاءة بعد العقد فلها) اى الزوجة (فقط الفسخ) دون أولياتها كعتقها تحت عتق
 حتى الأولياء فى ابتداء العقد لا فى استدامته (والكفاءة) لغة المماثلة والمساواة (معتبرة
 فى خمسة أشياء) الاول (الديانة) فلا يكون الفاجر ولا الفاسق كفى بالعقوبة عدل لانه
 مردود الشهادة والرواية وذلك نقص فى انسانيته فلا يـكون كفو العدل (و) الثانى
 (الصناعة) فلا يكون صاحب صناعة ذنبية كالخجاء والمائل والزبال والنقاط كفو البنت من
 هو صاحب صناعة بليغة كالنابج والبزاز وهو الذى يتجرف فى القماش (و) الثالث (الميسرة)

بالمال يجب ما يجب لها من المهر والثقة وقال ابن عتيق بحيث لا يتغير عاداتها عند أبيه إلى متى
 فلا يكون المعسر كدو الموسر وليس. ولي القوم كزوالهم (و) رابع (الحرية) فلا يكون
 العبد والمعتق كقوله الحرة ولو عتيقة (و) الخامس (النسب) فلا يكون الجني وهو من ليس
 من العرب كقوله العربية ويحرم على ولي المرأة تزويجها بغير كف. بغير رضاها ويقضى به الولي
 * (باب المحرمات في السكاح) *

المحرمات ضربان ضرب على الأبد وهن أنفسهن خمسة الأول ما أشار إليه بقوله (تحرم أبدا
 الأم) وهي الوالدة (والجد من كل جهة) أي لأب وأولام وان علت (والبنت ولو) كانت (من
 زنا) أو شبهة ويكفي في التحريم أن يعلم أنها بنته ظاهرا وإن كان النسب نسيه (وبنت الولد)
 ذكرها كان أو أنثى وإن ذل أبوها (والأخت من كل جهة) أي سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم
 (وبنت ولدها) ذكرها كان أو أنثى (وبنت كل أخ) أي سواء كان شقيقا أو لأب أو لأم (وبنت
 ولدها) ذكرها كان أو أنثى (والعمة) من كل جهة (والخالدة) من كل جهة الثاني من المحرمات
 على الأبد ما أشار إليه بقوله (ويحرم بالرضاع) ولو محرما كن غسب امرأة على إرضاع طفل
 (ما يحرم بالنسب) يعني أن كل امرأة حرمت من النسب حرم مثلها من الرضاع حتى
 في مصاهرة فحرم زوجة أبيه وولده. من رضاع كمن نسب (الا) أنه لا يحرم على الرجل (أم أخيه)
 من رضاع (و) (الا) أخت ابنه من الرضاع فتحل (ك) ما تحل (بنت عمته و) بنت (عمه و) بنت خاله
 (و) بنت (خاله) الثالث من المحرمات على الأبد ما أشار إليه بقوله (ويحرم أبا المصاهرة وأب
 ثلاث) يحرم من (بجود العتق) قال في حاشية الاقتع مقتضى كلام القاضي في الجرد لا فرق
 في ذلك بين العتق الصحيح والقاسد فإنه قال يثبت به جميع أحكام السكاح الإحل والاحلال
 والاحصان والارث وتنصف الصداق بالفرقة قبل الميسر وظاهر كلامه في التعليق خلافه
 انتهى الأولى (زوجته أبيه وإن علا) الثانية (زوجته ابنه وإن ذل و) الثالثة (أم زوجته)
 وان علت من نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات نسائكم والمعة ودعاهن من نسائه قال ابن
 عباس أيهم وأما بهم القرآن أي عموما حكمها في كل حال ولا تنص لواحد المدخول بها وغيرها
 (فان وطئها حرمت عليه أيضا بناتها) فلا يحترم الرتبة إلا الوطء دون العقد والخلوة والمباشرة
 دون الفرج للآية (و) حرمت عليه أيضا (بنات ابنتها وبغير العقد) فيما ذكر (لاحرمه إلا بالوطء
 في قبل) أصلي (أو دبر) لأنه فرج يتعلق به التحريم إذا وجد في الزوجة أو الأمة (إن كان) الذي
 غيب ذكره الأصلي (ابن عشر في بنت تسع) فلما أدخل ابن تسع تسع حشفته في فرج امرأة أو
 أدخل كبير حشفته في فرج بنت تسع سنين لم يؤثر في تحريم المصاهرة أما ثبت تحريم المصاهرة
 بالوطء لال فاجماع وأما بوطء الشبهة والزنا فعلى الصحيح من المذهب (وكأنا) أي الواطئ
 والموطوءة (حين) فلما ولى الرجل حشفته في فرج مبيته أو أدخلت امرأة حشفته في
 في فرجها لم يؤثر في تحريم المصاهرة (ويحرم بوطء الذكر ما يحرم بوطء الأنثى) فلا تحل لكل من
 لاطئ وموطوءة أم الآخر ولا بنته ورجله أنه وطئ في فرج فتشتر الحرمه كوطء المرأة (ولا تحرم
 أم) زوجة أبيه (ولا بنت زوجة أبيه و) لا تحرم أم زوجة ابنه ولا بنت زوجة (ابنه)
 * (فصل في ما يحرم الجمع بين الأخنتين) سواء كانتا من نسب أو من رضاع حرتين كلتا

أو أمتهن أو حرة أو أمة وسواء في هذا ما قبل الدخول أو بعده لعموم قوله تعالى وإن تجمعوها بين
الاستمنين (و) يحرم الجميع أيضا (بين المرأة وعمتها وأخالتها) وإن علمنا من كل جهة من نسب
أو وصاع وبين خاتمتين أو عمتهن أربع وخمسة وخمسة وأربعون بين خاتمتين أن يتزوج كل من رجلين
بنت الآخر وتلدله بنتا فالولدون ثلثان كل منهما خالة الأخرى وصورة الجميع بين العمتهن أن
يتزوج كل من رجلين أم الآخر وتلدله بنتا فالولدون ثلثان كل واحدة منهما عمدة الأخرى وصورة
الجميع بين العمدة والخالة أن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنته أو تملكها واحدة بين العمتهن أن
الابن خالة بنت الأب وبنت الأب عمدة بنت الابن ويحرم الجميع بين كل امرأة أو اثنين لو كانت
أحداهما ذكرا والأخرى أنثى حرم نكاحه إلهما القرابة أو رضاع (فمن تزوج نحوواختين في عقد
واحد أو عقدين معا) أو تزوج نسبا في نكاح واحد (لم يصح) في الجميع (وإن جهل) أسببتهما
فلهما به فرقتهما باطلاق فإن لم يطلق (فمنعهما ما حكم) دخل بهما أو بأحدهما أو لم يدخل بهما واحدة
منهما (و) عليه (لأحدهما نصف مهرها بقرعة) وإن كان دخل بأحداهما أقرع بينهما فإن
وقعت القرعة لغير أصابة فلهما نصف المهر وللهما بقرعة (وإن وقع العقد مرتباً) واحدا
بعد واحد وعلم السابق (صح الأول فقط) أي دون الثاني (ومن ملك أختين أو نحوهما)
كأمرأة وعمتها وأخالتها في عقد واحد (صح) العقد قال في شرح الاقتناع ولا نعلم خلافاً في ذلك
انتهى وكذا لو اشترى ببارية ووطئها حل له شراء أختها وعمتها وأخالتها كما يحل له شراء المعتدة
من غيره والمزوجة مع كونها لا يتحلل له (وله أن يطأ أيها ما شاء) لأن الأخرى لم تنصرف راشدا
كما لو كان في ملكه أحداهما وحدها (وتحرم) عليه (الأخرى) أي التي لم يطأها (حتى يحرم
الموطوءة) منها (بإخراج عن ملكه) ولو يبيع لحاجة التزويج لأنه يحرم الجميع في النكاح
ويحرم التزويج فلا بد من تقدم أحدهما وكلام الصحابة والفقهاء بعدهم ومعه يقتضى هذا
قوله الشيخ وابن رجب (أو تزويج بعد الاستبراء) قال في الاقتناع وشروطه حتى يعلم بعد البيع
ونحوه أنهم ليست بحامل ولا يكتفى باستبرائها بدون زوال الملك ولا تحريمها ولا زوال ملكه
بدون استبرائها ولا كتابتها ولا زوالها ولا يكتفى ببيعها بشرط خيار أو مثله هيبتها لمن يملك استبراءها
منه كهيبتها لولده فلو خالف ووطئها واحدة بعد واحدة فوطئ الثانية محرم لأحدهما ولزمه أن
يستبرأ عنهما حتى يحرم أحدهما ويستبرأ عنهما فإذا عادت الملكة ولو قبل وطأ الباقية لم يصب
واحدة منهما حتى يحرم الأخرى قال ابن نصر الله هذا إن لم يجب استبراء فان وجب لم يلزم ترك
أختها فيه وهو حسن انتهى (ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا حرم في زمن عدها نكاح أختها)
وكذا عمتها وأخالتها (و) كذا يحرم عليه (وطئها إن كانت زوجة أو أمة) له (وحرم) عليه أيضا
(أن يزيد على ثلاث غيرها) أي غير الموطوءة بشبهة أو زنا (بعقد) فإن كان معه ثلاث زوجات
لم يحل له أن يتزوج رابعة حتى تنتقض عده موطوءة بشبهة أو زنا (أو وطئ) يعني أنه لو كان معه
أربع زوجات ووطئ امرأة بشبهة أو زنا لم يحل له أن يطأ أكثر من ثلاث منهن حتى تنتقض
عده موطوءة بالشبهة أو الزنا لا يجمع ماؤه في أكثر من أربع نسوة (وليس لمرجع أكثر من
أربع) أي يحرم عليه جميع أكثر من أربع زوجات وقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث ورباع أي يذهب التخيير بين اثنتين وثلاث وأربع كما قال تعالى أولى أجنبية

مثنى وثلاث ورباع ولم يردان لكل نكحة واحدة ولو أراد ذلك انقال تسعة ولم يكن لادخل
معنى ومن قال غير ذلك فقد جهل اللغة العربية (ولا العبد) يعنى وليس لعبد (جمع أكثر من
ثنتين) اى من زوجتين وقا قال الشافعى (ولن يصفى حراً كجمع ثلاث) اى ثلاث زوجات
(ومن طلق واحدة من نهاية جمعه) كما يطلق واحدة من أربع والعبد يطلق واحدة من
ثنتين والمبعض يطلق واحدة من ثلاث (حرم نكاحه بدلها حتى تنقضي عدتها) نص عليه
لان المعتدة فى حكم الروبة لان العدة أثر النكاح وهو باق فلولا جازله أن يتزوج غيرها لكان
بها ما بين أكثر مما يحل (وان ماتت) واحدة من نهاية جمعه (فلا) اى فلا يحرم عليه أن
يتزوج بدلها الى الحلال فلو قال أخبرتنى بالقضاء عدتها فى مدة يمكن اقتضاؤها فيه فكذبته لم يتبل
قوله عليه فى عدم جواز نكاح غيرها فله نكاح آخر او دلها فى الظاهر ولا يقطع الكسوة
والنفقة عنه بدعواه انبارها بالقضاء عدتها مع اسكارها

• (فصل فى تحريم الرأسة على الرأى وغيره حتى تتوب) بأن تراود على الزنا فتنتهز
(وتنقضى عدتها) فان كانت حاملا من الرأى يحل نكاحها قبل الوضع فاذا انابت وانقضت
عدتها حل نكاحها للرأى وغيره (وتحرم) أيضا على الرجل (مطلقته ثلاثا حتى تلج زواجا
غيره) وتنقضى عدتها من الزوج الذى نكحته (و) تحرم (الحرمة حتى تحل من احوالها)
الما روى عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسكن
الحرم ولا ينكح ولا يختبئ رواء الجماعة الا البضارى (و) تحرم (المسلة على الكافر) حتى يسلم
لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات
فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (و) تحرم (الكافرة غير الكائنة
على المسلم) ولو عيدا فان قيل قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن عام فيقتضى
التحريم مطلقا قلنا يخص بقوله تعالى والمحصنات من الذين أوثوا الكتاب من قبلكم
(ولا يحل الحر) مسلم ولو خصيا أو ثوبا (كامل الحرية نكاح أمة) مسلمة (ولو) كانت الإمة
(مبعدة الا ان عدم الطول) اى المهر اى كان لا يجرد ولا لنكاح حرّة ولو كانت كائنة بأن
لا يكون معه مال حاضر يكتفى لنكاحها ولا يقدر على غنى أمة ولو كائنة فحل له اذن (وضاف
العتق) اى عنت العزوبة اما الحاجة متعة واما الحاجة خدمة لكبرا وسقم ونحوهما فلها
والصبر عن نكاح الإمة خير وأفضل (ولا يكون ولد الإمة) الذى ليس بذي رحم محرم من
مالكها (حرّا الا بشرط الحرية) من الزوج على مالكها حرية ولدها القول عر رضى الله عنه
مقاطع الحقوق عند الشروط ولان هذا لا يمنع المقصود من النكاح فكان لازما كشرط
سيد هازي زيادة فى مهرها (أو العرو) للزوج (وان ملك أحد الزوجين) الزوج (الأخر) بشراء
أو هبة أو ارث أو نحو ذلك أو ملك ولده أحد الزوجين الحر الزوج الآخر (أو) ملك (بعضه)
اى بعض الزوج الآخر (انتسخ النكاح) قال فى القروع وان ملك أحد الزوجين وعلى
الأصح أو ولده الحر وفى الأصح أو ملكه الزوج الآخر أو بعضه انتسخ النكاح فلو بعثت البتة
زوجته حرمت عليك ونكحت غيره وعليك نفقة ونفقة زوجي فقد ملكت زوجها
وترجعت ابن عمها انتهى (ومن جمع فى عقد) واحد (بين مباحة ومحرمة) كالم ومن زوجته (مع)

في المباحة) وهي الایم في المال وبطل في المزوجة وفارق العدة على الاختمين لانه لا مزية لاحدهما على الاخرى وهما قد تعينت التي بطل النكاح فيها ولاتي صح نكاحها من المسمى او ما يشبهه مهر مثله امنه (ومن حرم نكاحها) كالبحرسية والوثنية والدرزية ونحو ذلك (حرم وطؤها بالملك) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطء فليحرم الوطء نفسه بالطريق الاول (الا لامة السكانية) ادخلوها في عموم قوله سبحانه وتعالى او ما ملكت ايمانكم ولان نكاح الاماء من اهل الكتاب انما حرم من اجل ارفاق الوداد بقاءه مع كافره وهذا مذهب مدرم في وطنهم بملك اليمين * (تمة) لا يصح نكاح شنتي مشكل حتى يتبين امره.

* (باب الشروط في النكاح) *

والمراد بالشروط في النكاح ما يشترطه أحد الزوجين على الآخر مما له فيه غرض صحيح وليس بمناف لمقتضى النكاح. وشمل الصحيح منها صلب العقد المنتهج وكذا الواتفاق عليه قبله (وهي) أي الشروط في النكاح (قسمان) أحدهما (صحيح لازم للزوج ليس له فكه) أي ذلك ما اشترطت عليه زوجته من الشروط الصحيحة بدون ابائنه ويسن وفاء الزوج بالشروط حال في الانصاف وهو ظاهر كلام أحد في رواية عبد الله ومال الشيخ في الدين الى وجوب الوفاء ومن أمثلة الشرط الصحيح قوله (كزيادة مهر) يعني كاشتراطها على الزوج زيادة قدر معين على مهرها (أو) اشتراط كون مهرها من (نقد معين) فيعين كالنق في البيع (أو) اشترطت عليه أن لا يخرجها من دارها أو بلدها أو لا يتزوج عليها أو لا يتسرى عليها (أو لا يتزق بينها وبين أبيها أو) لا يتزق بينها وبين (أولادها) وفي المستوعب (أو أن ترضع ولدها الصغير أو يطلق ضرتها) أو يبيع أمته لان لها في ذلك قصدا صحيحا كالوشرط أن لا يتزوج عليها وفي القاعدة الموافقة للسبعة لا بن رجب لو شرطت عليه نفقة ولدها وكسونه صح وكانت من المهر انتهى قال ابن نصر الله وظاهره أنه لا يشترط مع ذلك تعيين مدة كنفقة الزوجة وكسوتها فانه ذكرها بعدها انتهى كلام ابن نصر الله (فتي لم يف) للزوجة (بما شرط) عليه (كان لها الفسخ) لانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ بترك الوفاء كالأهن والضمين في البيع (على التراخي) لانه شيار ثبت لدفع الضرر فكان على التراخي تحصيلا لما تصودها كخيار القصاص * (تقيمه) * انما يثبت الخيار اذا فعل ما اشترطت عليه أن لا يفعله لا عزمه على فعله خلافا للقاضي (ولا يسقط) ما كسها الفسخ بعدم وفائه بما اشترطته (الاجماد على رضاها من قول أو تمكين) أي بأن تمكينه من نفسها (مع العلم) أي مع علمه بعدم وفائه بما اشترطت عليه لان لم تعلم لان الاستمرار والاستمتاع والتمكين منه قبل العلم بعدم وفائه لا أثر له لان موجبها لم يثبت فلا يكون له أثر كالسقط للشفعة قبل البيع ومن شرط أن لا يخرجها من منزل أبيها فبات أحدهما بطل الشرط (و) القسم الثاني من الشروط في النكاح (الناسد) وهو (نوعان نوع) منهم (بطل النكاح) من أصله (وهو) أي النوع الذي يبطل النكاح من أصله أحد ثلاثة أشياء نكاح الشغار مثاله (أن يزوجه) أي يزوجه رجل رجلا (مواثمه بشرط أن يزوجه الآخر مواثمه ولا مهر بينهما) قيل انما هي هذا النكاح شغارا تشبها في التبع برفع الكلب رجلا ليقول يقال شغار الكلب اذا رفع رجلا يسول ولا تختلف الرواية عن أحمدان نكاح الشغار

فاسد رواد عنه جماعة (أو يجعل بضع كل واحدة منهم مع دراهم معلومة مهر الأخرى) قال
 في الانصاف لو جعل بضع كل واحدة ودراهم معلومة مهر الأخرى لم يصح على الصحيح وقبل
 يبطل الشرط وحده انتهى فمن هو مهر أمه متعلا ولا يملكه بضع السكاح وإن سُمي بالأخذ عما
 صح نكاحها فتمت الثاني من الثلاثة أشياء المصلحة للسكاح نكاح المحال وهو ما أشار إليه بقوله
 (أو يتزوجها) أي المصلحة ثلاثا (بشرط أنه إذا أحاطها بطلاقها) أو إذا أسأله إعلان نكاح بينهما
 وهذا باطل حرام في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والعمري وقتادة ومالك والليث والثوري
 وابن المبارك والشافعي (أو يزوجها) أي ينوي الزوج التحليل (بقلبه) ولم يذكر في المتن شيئاً
 متى نوى الزوج التحليل من غير شرط في العقد فالنكاح باطل أيضا على الأصح قال ابن عجلون
 بعد سأل أحد عن الرجل يترجى المرأة في نفسه أن يحللها الزوجها الأول ولم تعلم المرأة بذلك
 قال «وخلل إذا أراد بذلك الإحلال فهو ملعون وقال ابن مسعود والنخعي والمحال للملعونان
 على إسان محمد صلى الله عليه وسلم (أو يتنقأ عليه) أي على أنه نكاح محال (قبل العقد) ولم يذكر
 حال العقد ومحل ذلك أن يرجع عن هذا الاتفاق على أنه محال حين العقد فان رجع عن ذلك
 ونوى عداها قبل أن ينكحها رغبة صح العقد لأنه لا عن نية التحليل وشرطه فصيح كما لو لم يتنقأ
 عليه قبله الثالث من الثلاثة أشياء المصلحة للسكاح المتعة وهو ما أشار إليه بقوله (أو يتزوجها)
 أي يترجى الرجل المرأة (إلى مدة أو) يتزوجها أو (بشرط طلاقها في العقد) متعلق بشرط
 (وقت كذا) كزوجتك بتي شهر أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو إلى قدوم الخراج أو إلى قدوم زيد
 فإن السكاح في هذه الصور باطل (أو يزوجها) أي ينوي الزوج طلاقها في وقت (بقلبه) أو يترجى
 الغريب بنية طلاقها إذا خرج قال في الانصاف لو نوى بقلبه ففعل وكالو بشرطه على الصحيح من
 المذهب نص عليه وعليه الأصحاب (أو يعلق نكاحها) على شرط غير زوجية وقبلت إن شاء
 الله (كقوله) (زوجتك إذا جاء رأس النمر أو أن رضيت أمها) وإن وضعت زوجتي ابنة
 فقد زوجتكها) فهذا كله باطل من أصله لأنه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مبني على
 كالمبيع ولأن ذلك وقف للسكاح على شرط وهو لا يجوز ويصح تعليق النكاح على ما مضى
 وحاضر كأن كانت بنتي وكنت وليها أو انقضت عدتها والزوج يعلمان أنها بنته وأمه
 وليها وأن أمها انقضت أو زوجتكها إن شئت فقال شئت وقبلت ونحوه النوع (الثاني) من
 الشروط الفاسدة وهو ما يصح معه السكاح ولا يملكه كان بشرط أن لا مهر لها ولا نفقة (لها)
 (أو أن يقسم لها أكثر من ضررها أو) أن يقسم لها (أقل) من ضررها (أو أن يشترط عدم الوطء
 أو أن يشترط أو أحدهما عدم الوطء) ونحو ذلك (أو أن يفارقه أجمع أو أنفق) أو خيارا
 في عقد أو خيارا في مهر أو أن جاءها بالهر في وقت كذا ولا فلا نكاح بينهما أو شرطت عليه
 أن يسافر بها ولو إلى بلد معين أو أن تستدعيه للجماع عند إرادته أو أن لا تسلم نفسها إلى مدة
 كذا ونحوه (فيصح السكاح دون الشرط) ومن طلق بشرط خيار وقع طلاقه

(فصل في أن شرطها) أي شرط الزوج الزوجية (مسألة) وقال الولي للزوج زوجتك
 هذه المسألة أو ظن الزوج مسألة ولم تعرف بتقديم كفر (فيما كانت كفاية أو شرطها) الزوج (بكر أو
 أوبى له أو ثيبية) أي ذات نسب (أو شرط) الزوج في العقد (في عيب) في الزوجة لا يفسخ به

النكاح كما لو شرطها مائة أو بصيرة أو طوبى له أو بياض (فبانت بخلافه فله) أى فلا زوج
 (الخيار) فى الأصح لأنه شرط صفة مقصودة فبانت بخلافها فثبت له الخيار أشبهه ما لو شرطها
 حرة فبانت أمة وكذا لو شرطها حسناء فبانت شوهاء ولا يصح فسخ خيار الشرط إلا بحكم
 الحاكم (ولا يملك الزوج الفسخ) (إن شرطها أدنى فبانت أعلى) كما إذا اشترطها كتابية
 أو أمة فبانت مسلمة أو بانت حرة أو ثيباً فبانت بكر (ومن تزوجت رجلاً على أنه حر)
 أو تظنه حراً (فبان عبداً فلها الخيار) إن صح النكاح بأن كملت شروطه وكان باذن
 سيده وإن كانت المرأة حرة وقلنا الكفاية شرط للزوم لا للصح فإن اختارت الحرة الأمضاء
 فلا ولياً لها إلا اعتراض عليها لعدم الكفاية وإن كانت أمة فينبغى أن يكون لها الخيار أيضاً
 لأنه لما ثبت الخيار للعبد إذا غرّب بأمة ثبت للأمة إذا غرّت بعبد (وإن شرطت) الزوجة (فيه)
 أى الزوج (صفة) ككونه نسبياً أو عفيفاً أو جليلاً أو شحواً (فبان أقل) مما شرطته (ولا يفسخ لها)
 لأن ذلك ليس بمعتبر فى صحة النكاح أشبهه ما لو شرطته طويلاً أو قصيراً (وتلك الفسخ من) أى
 أمة أو مبيعة (عقدت كلها تحت رقيق كله بغير حكم حاكم) بلانزاع فى المذهب فإن لم تعق
 كلها تحت رقيق كله فلا يفسخ وكذلك إذا عتقها فاقول فسخت نكاحاً أو أخذت نفسى
 (فان مكنته) أى مكنت المعتقة زوجها العبد (من وطئها أو مباشرتها أو) مكنته من
 (قبلتها ولو جهات عتقها أو) جهلت (ملك الفسخ بإل خيارها) ويجوز للزوج وطؤها بعد
 عتقها مع عدم علمها بالعق ولينت تسع أودونها إذا بلغت أامة وبجملته إذا عقلت الخيار
 حينئذ دون ولي

* (باب حكم العيوب فى النكاح وأقسامها) *

أى أقسام العيوب (المنبئة للخيار ثلاثة) منها (قسم يختص بالرجل) ومنها قسم يختص بالمرأة
 ومنها قسم مشترك بين الرجل والمرأة ويروى ثبوت الخيار لكل من الزوجين إذا وجد بالآخر
 عيباً فى الجملة عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس وبه قال جابر بن زيد
 والشافعى وإسحق (وهو) أى القسم المختص بالرجل ثلاثة أشياء أحدها (كونه) أى كون
 الرجل (قد قطع ذكره) كله أو بعضه ولم يبق منه ما يمكن به جماع متى ادعى الزوج إمكان
 الجماع بجانب من ذكره وأنكرت المرأة فإنه يقبل قولها فى عدم إمكانه الثانى ما أشار إليه بقوله
 (أو) قطعت (خصيمته) أو رضى بيضته أو ساقاً (أو) وجدت زوجها (أشله) فلها الفسخ
 فى الحال الثالث ما أشار إليه بقوله (وإن كان عنيذاً) لا يمكنه الوطء ولو اكبراً ومريض والعين
 هو العاقر عن إيلاج ذكره فى النرج مأخوذ من عريين إذا اعترض لأن ذكره يعنى إذا أراد
 أن يوطئ أى يعترض ويكون ثبوت العنة (بإقراره أو ببينة أو) عدم الإقرار واليمنية (طلبت
 عينه فمكّل) عن اليمن (ولم يدع وطأ) سابقاً على دعواها (أجل سنة هلالية منذ رافعه إلى
 الحاكم) لأن هذا العجز قد يكون لعنة وقد يكون لمرض فضررب لسنة لتزويج الفصول الأربعة
 فإن كان من يمس زال فى فصل الرطوبة وإن كان من رطوبة زال فى فصل الميس وإن كان من
 برودة زال فى فصل الحرارة وإن كان من احتراق مزاج زال فى فصل الاعتدال (فانقضت)
 الفصول الأربعة (ولم يباها فلها الفسخ) أى فسخ نكاحها منه وإن قال وطئتم وأنكرت

أرمن المرأة لأن الفسخ إذا كان منها فالفرقة من جهتها فيستطهرها كالموت فصح نكاحها
برضاع زوجها أخرى وإن كان منه فاعاد فسخ بهيبم اداسته بالاخذاء فنصار الفسخ كائنه
منها فان قبل فهل لا يجعالم فسخ العتمة كانه منه لحصوله بتدليس فلهذا العوض من الزوج
في مقابلة منافعها فاذا اختارت فسخ العقد مع سلامة ماعده عليه رجع العوض الى العاقد
معها. ولين من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وانما ثبت لها الخيار لاجل ضرر يلقها
لا تدمر ما استحدثت عليه في مقابله عوضا فاقترقا (وبعد الدخول أو التلوي يستقر المسمى)
في العقد كالموطأ العيب لانه يجب بالعقد ويستقر بالدخول فلم يقط بحدوث بعده ولذلك
لا يقطع برقتها (ويرجع) الزوج (به) اى بنظير المسمى الذى يجب عليه (على المهر) وهو من
علم بالعيب وكتمه من زوجة عاقلة وولى ووكيل وذلك لانه غره في النكاح بما ثبت الخيار فكان
المهر عليه كالغره بحرية آسة واذا ثبت ذلك فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علم فالغريم من
الرافع يرجع عليهم بجميع الصداق ويقبل قول ولي ولو محرم ما في عدم علمه به فلو وجد من زوجة
ولى فالغيمان على الولي وحده (وان حصلت الفرقة من غير فسخ بموت) من أحدهما (أو طلاق
فلا رجوع) به على غار ولا غيره قال في المنتهى وشرحه وان طلق المعبية قبل دخول به او قبل
علم بالعيب ثم علم به بعد طلاقها فعليه نصف الصداق ولا يرجع به على أحد لانه قدرضى بالتزامه
بطلاقه فلم يكن له ان يرجع على أحد أو مات أحدهما أى أحد الزوجين مع عيبه ما أو عيب
أحدهما قبل العلم به أى بالعيب استقر الصداق بالموت وأما الرجوع فلا رجوع (وليس لولى
صغير) أو صغيرة (أو مجنون) أو مجنونة (أو سيمد) (رقيق تزويجه بهيب) عيبا ربه في النكاح
لانه ناظر لهم بمافيه الخطأ والمصلحة ولا حظا لهم في هذا العقد ولا لولى حرة مكفوفة تزويجه به
بلا رضاها (فلو فعل) أى زوجها بهيب (لم يصح) النكاح (ان علم) انه معيب لانها تلك الفسخ
اذا علمت بعد العقد فامتناع صحته أولى (والا) أى وان لم يعلم الولي انه معيب (صح) العقد (ولزمه
الفسخ اذا علم) قال في الاقناع ويجب عليه الفسخ اذا علم قاله في الغنى والشرح وشرح ابن المنجا
والزحكاى في شرح الوجيز وغيرهم خلافا لما في التقيج انتهى فانه قال وله الفسخ واللام
للاباحة وتبعه في المنتهى

(باب نكاح الكفار)

وهو صحيح وحكمه كنكاح المسلمين فيما يجب به من وقوع الطلاق والظهار والابلاء ووجوب
المهر والتسليم والاباحة للزوج الاول والاخصان وتحريم المحرمات (بقرون) أى الكفار (على
أنكحة محرمة) بشرطين أحدهما ما أشار اليه بقوله (مادامو معتقدين حلها) أى اباحتها الآن
ملايعة قدون - له ايس من دينهم فلا يقررون علمه كالزنا والسرقه الشرط الثانى ما أشار اليه
بقوله (ولم يرتفعوا اليها) لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض فإن
يضرولك شيئا فبدل - هذا على انه - يحلون واحكامهم اذ لم يجزوا اليها (فان اتوا قبل عقد
عقدناه على حكمنا) يعنى لم نغضه الاعلى الوجه الصحيح مثل أنكحة المسايين بالايجاب والقبول
والولى والشهود لانه لا حاجة الى عقد فيخالف ذلك (وان أسلم الزوجان) النكاحان (معها)
بان نطقا بالاسلام دفعة واحدة بان لا يسبق أحدهما صاحبه فيفسد النكاح فهو اعلى نكاحهما

(أو لم زوج الحكية) - وأركان كايما أو غير كايما (ما على نكاحها) لأن المسلم الجديد ينكح
 الحكية خاصة بمقتضى أول (وإن كانت الحكية تحت زوجة اليكاف) فيسأل المفسر فيفسح
 نكاحها سواء كان زوجها كايما أو غير كايما (أو أسلم أحد الزوجين غير الحكيمة) كقوله
 والمفسرين (وكان قبل المفسر انفسخ النكاح) إما إذا كانت الزوجة في المسلمة فتقوله تعالى
 ولا ترجعوا من إلى المكفرا ولا من إلى من لا هم ولا هم يعلمون إياهم وإنما إذا كان الزوج هو المسلم
 وأبست الزوجة كايما فتقوله جل من قاتل ولا تمكوا بهنكم الكوافر ولا في اختلاف الدين
 - بيلعداوة واليهنساء والمقصود من النكاح الاتفاق والاختلاف (ولهذا) أي الزوجة نصف
 المهر (أن أسلم) الزوج (فقط) أي وحده دونه لأن الشريعة جاءت من قبله بإسلامه فيكون إياه
 نصف المهر كما لو طلقها (أو سبقها) الروح للإسلام وكذلك إذا أسلمت ما وادعت سبقه أو لا
 - في أحدنا ولم يعلم غيره فانه يكون له نصف المهر (وإن كان) أسلام أحدهما (بعد المفسر)
 وقف الأمر إلى اقتضاء العدة لما روى مالك في وعظه عن ابن شهاب قال كان بين أسلام
 صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المغيرة فمروا شهر وأبست يوم الفتح وبقي صفوان حتى
 شهديننا والطائف وهو كافر ثم أسلم فلم يفرق الذي صلى الله عليه وسلم بين ما وادعت سبقه
 أمر أنه بذلك النكاح (فإن أسلم المتخلف) أي المتأخر عن الإسلام (قبل اقتضاءها) أي العدة
 (ة) وما على نكاحها والالا) أي وإن لم يسلم المتخلف قبل اقتضاء العدة (بين نفسه) أي فدية
 النكاح (عند أسلم الأول) من الزوج أو الزوجة (ويجب المهر بكل حال) لأنه استقر بالمفسر
 ولم يستطع بشي فإن كان مسمى صحبها فله مهرها وإن كان محرما وقد قبضته فليس له مهر إلا
 لا تعرض لها متى مما انفصلا وألم تكن قبضته فله مهر المثل ولا فرق بين كونها ماله دار
 الإسلام أو دار الحرب أو كان أحدهما في دار الإسلام والآخر في دار الحرب

• (فمفسر) • وإذا أسلم الكافر وتحتة أكثر من أربع من النساء (فالمسلم) في عدة
 (أولا) أي أولي يلى (وكي كايما) لم يكن له ما كان به من كاهن بغير خلاف (اختار منهن أربعاً)
 ولومن يمتات (إن كان مكافواً والالا) أي وإن لم يكن مكفلاً (ة) بوقف الأمر (حتى يكلف) سواء
 تزوجهن في عقد واحد أو في عقود وسواء اختار الأول أو الآخر (فإن لم يختار) من نسائه
 ما للفسح وما للإمسالك (أجبر) على الاختيار (بجبر ثم تعزير) لأن الاختيار في عليه فإلزام
 بالمزوج منه إن امتنع كسائر الحقوق (وعليه فمفسر) أي عدة جميعه (إلى أن يختار) لأن
 نفقة زوجها واجبة عليه وقيل الاختيار لم ينعين زوجاً من غيرهن فيفرضه فيلزمه نفقة شهر
 جميعاً لأنه أبست أحدهن أولى بالنفقة من الأخرى (ويكفي في الاختيار) أن يقول (أمسكت
 هؤلاء وترك هؤلاء) أو اخترت هذه لفسخ أو أمسكته وأبست هذه وباعدت هذه (ويجوز
 الاختيار بالوطء فإن وطئ الكل) قبل التعمين بالقول (فيعين الأول) أي الموطوءة أولاً
 للإمسالك ونعمت الموطوءة بعد أربع وما بعد ذلك ترك (ويجوز) الاختيار (بالطلاق)
 لا بالتلها أو الإيلاء (من طلقها فمفسر) لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة (وإن أسلم المهر
 ونفقتها) زوجات (أما) أكثر من أربع (فالمسلم) معه أو كى مدخلها من أو خلاها من فإلزام
 (في العدة) لأن المسلمين في العدة كالإسلاميين معه سواء كان إسلامه من قبله أو بعده لأن

العدة مبيت وجبت لا تشترط المعية في الاسلام (اختار ما يعنه) منهن (ان جازله: نكاحهن) أى
نكاح الاماء (وقت اجتماع اسلامه باسلامهن) بان كان حيفاً عاد ما لاطول خاتنا لعنت (وان
لم يجز) لانه نكاح واحد منهن وقت اجتماع اسلامه باسلامهن (فسد نكاحهن) لانهم لو كانوا
جميعاً مسلمين لم يجز ابتداء نكاح واحد منهن فكذلك اسند امته (وان ارتد أحد الزوجين
أو هما) أى الزوجان (معاقبل الدخول انفسخ النكاح) في قول عامة أهل العلم لقوله تعالى
ولا تمسكوا بهصم الكوافر وقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون
لهن ولان الارتداد اختلاف دين وقع قبل الاصابة فوجب فسخ النكاح كالأوسات تحت
كانر (واها) أى للزوجة (نصف المهران سبقتها) زوجها بالارتداد أو ارتدت وحده لان الفرقة
من قبل الزوج فتتصف المهر بها كالأطلاق وعدم منه انما كانت هي السابقة بالارتداد
أو كانت هي المرتدة وحدها المهر لها لان الفرقة جاءت من قبلها فسقط بذلك مهرها كالأ
أرضعت قبل الدخول من ينفسخ به نكاحها (و) ان ارتد أحد الزوجين أو هما معا (بعد
الدخول تنقث الفرقة على انقضاء العدة) وتسقط نفقة العدة بردها وحدها

* (کتاب الصداق) *

هو العوض المسمى في عقد النكاح وبعده والصداق تسعة أسماء الصدق والصدق والمهر والنحلة
والفرصة والاجر والعلائق والعقر والحباء (تسن تسميته) أى الصداق (في العقد) لأن
تسميته أقطع للزواج فيه ويستحب تسميته وكونه من أربع مائة درهم فضة الى خمسة مائة فان
إد فلأباص (ويصح بأقل متول) وقال في الاقتناع ويجب أن يكون له نصف بتول عادة ويعدل
العوض في مثله عرفا والمراد نصف القيمة لأن نصف عن الصدق فانه قد يصدقها ما لا ينقسم
كعبد انتهى (فان لم يسم) الزوج للزوجة صداقا (أو مسمى) صداقا (فاسدا) كخمر وحر (صح
العقد) أى عقد النكاح (ووجب) لها عليه (مهر المثل) بالغاما بالغ لأن فساد العوض يقتضى
رد عوضه وقد تعذر رده لصحة النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل (وان أصدقها) أى أصدق
رجل امرأته (تعليم شئ من القرآن) ولومعنا (لم يصح) وفاقا لابي حنيفة (و) ان أصدق
منكوسته (تعليم) شئ (معين من فقه أو حديث أو شعر أو مجاز) أو أدب (أو صنعة) أو كتاب (صح)
ولو لم يعرف العمل الذي أصدقها تعليمه لانه يتعلم ثم يعلمها وان تعلمته من غيره لم يمتد أجره تعليمه
كما لو عذر عليه تعليمها (ويشترط علم الصداق فلو أصدقها دارا) مطابقة (أو دابة) مطابقة
(أو ثوبا مطلقا) أو عبدا مطلقا (أو) أصدقها (ردت عبداها أين كان أو) أصدقها (خدمتها)
أى ان يخدمها (مدة فيما شاءت أو) أصدقها (ما ينثر شجره) في هذا العام أو مطلقا (أو) أصدقها
(جل أمته) أو مات حمل به (أو) أصدقها حمل (دابة) أو ما في بيته من متاع ولا تعلمه (لم يصح)
ما تقدم من التسمية لأن هذه الاشياء شبهة وقد رאו صدقة والغرر والجهالة في ذلك كثير ومثل
ذلك لا يثبت فان الدار والدابة والثوب كل واحد منها على أنواع مختلفة بالكبيرة والصغيرة
الجودة والرداء واسم الدابة يقع على كل ما يربط وهو مختلف الجنس وسهل البطلان
لأنه لا يولد شيئا والشجرة قد لا تثمر والعبد قد لا يصلح لانه لا يعلم أين هو والخدعة لم يعرف جنسها فقد
كافه ما لا يثبت منه ومتاع البيت لم يعلم ما هو (ولا يضر حمل به) معرفة الصداق (فلو

أصدقوا عبدا من عبده أو داية من دوايه أو قبا من قبايه أو شاعا من جوارحه وقوم
 (صح) وإله أو أحدهم بقرعة في المصوح فانه روى عن أحمد رحمه الله تعالى في روايته ما بين
 تزوج على عبد من عبده جائز فان كانوا عشرة عبدة تعلى من ودايه فان شاعا أقرع بينهم
 ولت وتقيم القرعة في هذا قال نعم انتهى وبشرط للثقة فيما إذا صدقها داية من دوايه فغير
 النوع كقرص من خبيله أو جبل من جماله أو جار من حيرة أو بقل من بعلاله أو بقرعة من بقره
 وشعور ذلك (وان أصدقها اعتق قبه صح) قال في الانصاف لو أصدقها عتق أمته صح بلا نزاع
 انتهى (لا طلاق زواجه) أي جعل طلاق من في عصمته الى التي يريد ان يتزوجها صدقا
 لم يصح ذلك (وان أصدقها خيرا أو خيرا أو مالا أو مولا أو مولا) أي بعلم الروح والروحة انه
 غصب صح السكاح و (لم يصح المسعى) ويجب عليه أن يدفع لها مهر والمثل (وان لم يعلم) أي
 لم يعلم الروح والروحة كونه غصبا (صح) السكاح (ولها قيمته يوم العقد) لان العقد وقع على
 المسجعة فكان لها قيمته ولانها رضىت بما سمى لها وتسلمه تمتع لكونه غير قابل بعلمه صدقا
 موجب الانتقال الى قيمته يوم العقد لان ما بدله ولا تستحق مهر المثل لعدم رضاها به وان أصدقها
 مثليا فخرج مفسوخا بادلها مثله (و) ان أصدقها (عصرا فان خرا صح) العقد (ولها مثل المعسر)
 لانه من ذوات الامثال والمثل أقرب اليه من القيمة ولها ما يضمن به في الاتلاف وكما لو أصدقها
 مثليا فان خرا فان لها مثل الخلل

• (فصل في ولايه تزويج بنته مطلقا) يكره أن يبا (بدون صداق مثاها) ولو كبيرة
 (وان كرهت) ذلك نص عليه وبه قال أبو حنيفة ومالك وقال الشافعي ليس له ذلك ولما ان سعيد
 ابن المسيب تزوج ابنته بدرهمين وهو من اشرف قريش شرفا وعلا ودينارا ومن المعلوم انه لم يكن
 مهر مثلها ولا به ليس المقصود من السكاح العرض وانما المقصود السكن والازدواج ووضع
 المرأة في منصب عنده من يكتفي او بصوم او بحس عسرتها والطاهر من الاب مع قيام ثقته
 ويبلغ نظره انه لا ينقصها من صداقها الا التحصيل المعاني المقصودة بالسكاح (ولا يلزم أحد
 تمت) أي تمت مهر المثل ان زوجها الاب بدونه لا الاب ولا الزوج على الصحيح (وان فعل ذلك
 غير الاب) أي زوجها بدون صداق مثلهما غير الاب من أولياتها (بأنهم مع رندها صح)
 ولم يكن لغيرها الاعتراض لان الحق لها وقد أسقطته أشبه ما لو أذنت في بيع سلعة لها بدون قيم
 المثل (و) ان زوجها (بدون اذنها) صح السكاح و (يلزم الزوج تمته) أي تمته مهر المثل لان
 التسعة فاسدة ههنا لكونها غير مأذون فيها فوجب على الزوج مهر المثل ويرجع الروح على
 الولي بما عزمه اياه لانه المهر ط كالمواص ما لها بدون غنى مثله (فان قدرت لوليها ماعلا) يرتجها به
 (فزوجها بدونه ضمن) النقص (وان تزوج) أب (ابنته قبيل له) أي لا الاب (ابنته فقير من أين
 يؤخذ الصداق فقيل عندي) وليرد على قوله ذلك (لزمه) ولو قضى الاب الصداق عن الابن ثم
 طلق ولم يدخل ولو قبل بلوغ نصفه لا ابن (وليس لا بقبض صداق بنته الرشيدة ولو) كانت
 (بكر الا باذنها) لانها المتصرفه في مالها فاعتبر اذنها في قبضه كمن يبيعها (فان قبضه) أي
 الصداق (الزوج لا يبا) بغير اذنها (لم يبرأ) الزوج من صداق زوجته (ورجعت)
 الزوجة (عليه) أي على زوجها (ورجع هو) أي الزوج (على أبيها وان كانت) الزوجة

(نمبر سيدة سلمه) أى سلم زوجها صداقها (الى وليها) الى مالها وان تزوج العبد باذن سيده (على صداق مسمى) (صح) قال فى شرح المنع بغير خلاف علماء وله نكاح أمة ولو أمكنه حرية ومضى اذن له سيده فى النكاح وأطلق نكح واحدة فقط (وعلى سيده المهر والنفقة والكدسة والمسكن) سواء من السيد ذلك أو لم يضمنه وسواء كان العبد أم ذناله فى التجارة أو محجورا عليه على الأصح نص على ذلك لأن ذلك حق تعاق بعقد باذن سيده فتعلق بذمة السيد وجاز بيعه فيه كالأورثه بدین فعلى هذا لو باعه سيده أمة لم يسقط عن السيد نص عليه لأنه حق تعاق بذمته فلم يمتد ببيعته وعقده كارش جنسية (وان تزوج) العبد (بلاذنه) أى اذن سيده (لم يصح) النكاح ووجه كونه غير صحيح ما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيماعبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر وراه أحمد وأبو داود والترمذى وقال حديث حسن (فلو طوى) فى النكاح الذى لم ياذن فيه سيده (وجب فى رقبته) أى رقبته العبد (مهر المثل) لأنه بضع أثله بغير حق فوجب فيه قيمته وهى مهر المثل

*(فصل * وعك الزوجة بالعقد) أى بعقد نكاحها (جميع) مهرها (المسمى) وعنه لاغلاك بعقد الانصافه وفاقا لما لك لأن النكاح عند عكك به العوض بالعقد فيملك فيه العوض كاملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه بالعقد الا ترى انها لو ارتدت سقط جميعه وان كانت قد ملكت نصفه (واها) أى وللزوجة (عماؤه) أى غناهم مهرها (ان كان معينا) كعبد معين ودار معينة من حين عقد فيكون كسب العبد ومنفعة الدار لها لان ذلك غنا ملكها (واها) ايضا (التصرف فيه) أى فى الصداق المعين بكل ما يجوز فيه من التصرفات لأنه ملكها (وضمانه) ان تلف (ونقصه) ان نقص (عليها) كالبيع المعين اذا تلف أو نقص فى يد البائع ولم يمنع المشتري من قبضه (ان لم يمنعها قبضه) فان منعها قبضه فضمائه ان تلف ونقصه ان نقص عليه لأن الزوج اذا منعها من قبض مملكتها كان بمنزلة الغاصب (وان أقبضها) أى أقبض الزوج زوجته (الصداق ثم طلق) الزوجة (قبل الدخول) بها (رجع عليها بنصفه) أى بنصف عينه (ان كان باقيا) بجماله ولو النصف فقط ولو مشاعا فيدخل فى ملكه قهرا ولو لم يحتتره كالميراث (وان كان قد زاد) الصداق (زيادة منفصلة) كالأول كان الصداق غنا أو نحوها فحملت عندها وولدت (فالزيادة لها) أى للزوجة لانها غنا ملكها حتى ولو كانت ولادة وان كانت متصلة كالسمن وهى غير محجور عليها اخيرت بين دفع نصفه زائدا وبين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان متبرا وغير المتميز للزوج قيمة نصفه يوم فرقة على أدنى صفة من وقت عقد الى وقت قبض والمحجور عليها الا تعطيه الا النصف القيمة حال العقد (وان كان) الصداق (تالفا رجع) لزوج (فى) الصداق (المثل بنصف مثله) رجوع (فى المتقوم بنصف قيمته) وقيمة قيمته (يوم العقد والذى بيده عقد) (النكاح) فى قوله تعالى الآن يعقون أو يعقوا الذى بيده عقد النكاح (الزوج) لأولى الصغير على الأصح يروى ذلك عن على وابن عباس وجب بغير بن مطعم وبه قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر ومجاهد وإياس بن مهابرة وجابر بن زيد وابن سيرين والشعبي والثوري وأصحاب الرأى والشافعى فى الجديد (ف) على هذا (اذا طلق) الزوج (قبل الدخول) فأى الزوجين عتقا صاحبه (أى الزوج الآخر) (عما وجب له) أى عتامة تترملكه

عليه بسبب انقلاق (من) نصف (المهر وهو) أى العاق (بما تصرف) فى ماله بان كان
مكنا رشيدا غير محجور عليه (برئ منه صاحبه) لقوله سبحانه وتعالى فان طعن لكم من شئ منه
تخاصموا فكلوه هنيا مريثا قال احمد فى رواية المروزي ليس شئ قال الله الى كاره هنيا مريثا
حما غير المهر بجهة المرأة للزوج وقال علقمة لاهر انه هب لى من الهنى المرى بهنى من صداقها
(وان وهبته) أى وهبت المرأة (صداقها) لزوجها (قبل الفرقة ثم حصل ما يصفه) أى نصف
الصداق (كطلاق رجوع) الرجوع (عليها بدل نصفه وان حصل ما يستطه) أى الصداق (رجوع)
الزوج عليها (يدل بجمعه) أى الصداق

• (فصل فيما يستطه الصداق ويصفه ويقرره يستطه) الصداق (كما قبل الدخول حتى المتعة)
يعنى انه لو تزوجها ولم يسم لها مهر اتم حصلت فرقة مستطه لاهر الذى لم يسم فانه يستطه ولم
تجب متعة (بفرقة العان) قبل تنزيره لكون الفرقة من قبلها لان الفسخ اعقاب يقع اذا تم لها المهر
(ويصفه) أى مسح الرجوع النكاح (عليها) أى عيب المرأة لكونها ارتضا أو وقتا أو جذا
أو برصا أو نحو ذلك قبل تنزيره تلف المعوض قبل تسلمه فسطه المعوض كله كالبايع يتلف
المبيع يده قبل تسليمه (وبفرقة يات من قبلها كفسخه اليه) أو عساره أو عدم وعائه
بشرط شرطه عليه فى النكاح واختياره النفس ما يجعل الزوج له ما للزوج والى اياه قبل
دخول (واسلامها تحت كفر) قبل تنزيره (و) كارتها تحت مسلم ورضاها من ينسخ فيه
نكاحها) قبل تنزيره لانها تلفت المعوض قبل تسليمه أشبهه ما لو تلفت البائع المبيع قبل بيعه
(ويستصف) صداقها (بالفرقة من قبل الزوج كطلاقه) الزوجة ولو بوالها (وخلفه) اياه
ولو بوالها لان الفرقة اعمتت فى دورته والى ما عو اب الزوج (واسلامه) أى اسلام
الزوج قبل وجود ما يقرره من الدخول أو الخلو اذا كانت الزوجة غير كانية (ورقته) قبل
وجود ما يقرره لغيره (الفرقة من قبله) (و) يتصف صداقها (بذلك أحدهما الآخر) أى بشرائه
الزوجة الروح أو الروح الزوجة قبل الدخول (أو قبل أجنبي) يعنى ان المهر يتصف اذا ايامت
الفرقة من قبل أجنبي (كرضاع) أى كالأرضعت أخته أو نحوها وزوجته الصغيرة رضاعا محرما
(ونحوه) أى نحو الرضاع كالوطى ابن الزوج الزوجة قبل دخول (وبقرره) أى يقرره المهر
(كامل الموت أحدهما) أى موت أحدهما الزوجين ولو يقتل أحدهما لا أثر أو قل أحدهما
نفسه لان النكاح بلغ نهايته فقام ذلك مقام الاستيفاء فى تقرير المهر ولانه أو جب العدة على
المرأة فأوجب كمال المهر كالدخول (و) يقرره كاملا (أو طوعا) أى وطى الزوج الزوجة حية فى
فرح ولودبرا أو فى غير خلو لانه قد وجد استيفاء المقصود باستقرار العوض (و) يقرره المهر كاملا
أيضا (لمسها) أى لازوجة لشهوة (ونظره الى فرجها الشهوة) ولو لم يحل به اقيم ما قال فى التروع
ويقرره لمس ونحوه لشهوة نص عليه انتمى ووجه ذلك قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
أن يمسوهن فعدنهم لهن فريضة نصف ما فرضتم وحققة الممس التمس البشريين (و) يقرره
كاملا (تقبلها ولو بحسرة اللبس) لان الشهادة أجزبت مجرى الوطى فى قطع خيار المشتري فيجب
أن تكون فى تقرير الصداق كذلك قال أحمد اذا أخذها من اقبض عليها من غير أن يحلها
لها الصداق كاملا اذا مال منها شيئا ليحل غيره وقال فى رواية هنا اذا تزوج امرأة فنظر اليها

وهي عريانة تغتسل وجوب عليه المهر (و) يتقرر كماله (ب) طلاقها في مرض موت ترث فيه (قال في المنتهى) أو موته بعد طلاق في مرض موت قبل دخول ما لم يتزوج أو ترث انتهي (و) يتقرر (بجملته) بها (أي خلوة الزوج بالزوجة وان لم يطأ روى ذلك عن الخلفاء الأربعة الراشدين وزيد وابن عمرو بهذا قال علي بن الحسين وعروة وعطاء والزهرى والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي وهو قول الشافعي في القديم ويستترط للخلوة المقررة للمهر كماله أن تكون (عن مير) ولو كان كافرا أو أعمى نكاحا أو أعمى عاقلا أو مجنونا وسواء كان الزوجان مسلمين أو كافرين أو الزوج مسلما والزوجة كنية ولو كان الزوج أعمى أو نائما مع علمه بأنها عنده لم تمنعه الزوجة من وطئها وانما تكون الخلوة مقررة (ان كان) الزوج (باطماثلها) كانت الزوجة (يوطأ مثلها) كابن عشر يخلو يثبت تسع ولا تقبل دعواه عدم علمه بها

*(فصل - وإذا اختلفا) أي اختلف الزوجان أو ورثتهما أو زوج وولي صغيرة (في قدر الصداق) أو في عينه (أو) في (جنسه) أو في صفته (أو) فيه (ما يستقر به) الصداق (فقول الزوج) يمينه (أو وارثه) يمينه أما كون القول قوله في عين الصداق كما لو ادعت أنه أصدقها هذه الأمة وقال هو بل هذا العبد وفي صفته كما لو قالت أصدقني عبد الله ومياف قال بل زنيجا وفي جنسه كما لو قالت أصدقني كذا من البر فقال بل من الشعير وفيما يستقر به المهر كما لو قالت خلوت بي فقال لم أدخل بك فلأنه منكر والقول قول المنكر يمينه لأن الأصل براءة ذمته مما لم يجب باقراره ولا يمينه (و) إذا اختلف الزوجان أو ورثتهما (في القبض) للصداق (أو تسمية المهر فقولها) ان وجدت (أو وارثها) يمين من قبل المنكح لأن الأصل عدم القبض وعدم التسمية (وان تزوجها) أي تزوج رجل امرأة (بعقد ين على صداقين سرا وعلاية أخذ) الزوج (في الصداق) (الزائد) سواء كان الزائد صداقا السرا أو كان الزائد صداقا العلانية ويلحق بالمهر زيادة بعد عقد ما دامت في حباله فيما يقرره أو ينصفه قال أحمد في الرجل يتزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز فان طلقها قبل الدخول فلها منه ف الصداق الأول ونصف الزيادة انتهي (وهديته الزوج ليست من المهر) نص عليه (فما) أهدها الزوج (قبل العقدان وعدوه) بأن يزوجه (ولم ينوا) بأن تزوجه وغيره (رجع بها) أي بالهدية قال في الانصاف قاله الشيخ في الديبر واقترع عليه في القروع فالت وهذا مما لا شك فيه انتهي وما قبضه أخواله ووجهه ونحوه سيكتفي بكمه حكم المهر فيما يقرره وينصفه (وترد الهدية) على زوج (في كل فرقة اختيارية مستقلة للمهر) كمنهخ للقد كفاءة ونحوه قبل الدخول (وتثبت) الهدية (كاهتمام) أمر (مقرره) أي للمهر (أو لنصفه) ومن أخذ شيئا بسبب عقد كدلال في بيع ونحوه كجارية فان فسخ بيع باقالة ونحوها مما يقف على تراض لم يرد والأردق وقياسه نكاح فسخ للقد كفاءة أو عيب فبرده قال في المنتهى

*(فصل - ولن تزوجت) أي تزوجه أبوها مجبرة أو لابانها ابلا مهر أو تزوجه غيرها لابانها (بلا مهر) صح العقد مع عدم تسمية صداق ويجب لها مهر المثل (أو) تزوجت (بمهر فاسد) كما لو تزوجه على خرا أو كلب صح العقد (فرض مهر مثلها عندها المالك) أي فرضه الحاكم بقدرة ويلزمه ما فرضه حكمه (فان تراضيا) أي الزوجان (فيما بينهما) ما ولو على قليل صح ولزم

وصار حكمكم المحرم في العقد قبل كان أو كثيرا سواء كانا عاقلين أو غير المثل أو لا لأنه ان مرض
أيا كبيرا فقد بدل له من ماله فوق ما يلزمه وار فرض لها يسيرا مقدور ميتة ومن ما يجب لها
(نسية) عبارة المترجمة لما في المثنى قد عدا وأخيرا فان صارت فان تراصيا ولو على دليل
صح والأمر منه حكم بقدره وعبارة الاصناع مرتبة كالمثنى (هنا حصلت لها مرة منصفة
لصادق) من طلاق أو غيره (قبل مرض أو تراخيها) وارتدت لها المنعة وهي ما يجب لزوجة
أو سيادة على زوج بالطلاق قبل دخول لم يسلم لها مهر مطلقا (على الموسع قدره وعلى المتقصر
قدره) وذلك لان المنعة معتبرة بجمال الروح في بسان واعساره نفس عليه (فاعلا فاحادهم) اذا
كان الزوج موسرا (وأدناها كزوجة تزوا) أي تترى المرأة (في صلاتها) وهي درع وجوار
وثوب تصلي فيه (إذا كان) الروح (معسرا

فصل ولا مهر في السكاح الناحية بالباطل أو الوطء) فان طلقها أو مات عنها قبل الدخول
أو الخلو فلا مهر لها (فان حصل أحدهما أي الدخول أو الخلو) (استتر) عليه (المسمى ان
كان) فرض لها مسمى (والا) أن لم يفرض لها شيء فبقت عليه ان دخل أو خلوها (مهر
المثل ولا مهر في السكاح الباطل) كسكاح زائدة على أربع (الباطل في القبل) ولا مهر يوطئها
في الدبر (وكذا) يجب عليه مهر المثل إذا كانت (الموطوءة) موطوءة (نسية) كمن وطئ امرأة
ليست زوجة له ولا مملوكة يطهرها ورجته أو مملوكة قال في النسخ والمبدع بعد دخوله عليها
كعدل متاف (و) كذا حكم (المكرهة على الرضا) ولو كانت من محارمه كآخته وعمته من نسب
أو رضاع كعدل متلف أو ميتة ولو من مجنون قال في الاقناع ومن طلق امرأة قبل الدخول
طائفة وطئ أمها لاثنين أو موطئها مرة به المثل فأنصف المسمى انتهى وأما واجب النصف
أيصاله طائفة قبل الدخول (لا المطاوعة) على الرأيه أقلاف البعوض رضا صاحبه كالأودق له
في قطع شهاقة طهها (ما لم تكن) المرفق بالمطاوعة (أمة) فانه لا يستطهرها بطاوعة أو غير
استطها والمبعضة ينقطع ما يقابل حرمتها والباقي لا يذهب (ويعتقد المهر بتعدد الشبهة)
كالوطئ انظم أزواجه فاطمة ثم وطئها طائفا منها زوجة عائشة ثم وطئها طائفا منهم أزواجه فزف
لزمه ثلاثة مهود (و) يعتقد المهر أيضا بتعدد (الأكراه) على الرأيه أكثر الرأيه في الشبهة
الواحدة كأن اشتمل على زوجة ودامت تلك الشبهة حتى وطئ غيرها (وعلى من أدلى
بكارة أجنبية) أي غير زوجة (بلاوطه) أو ش البكارة لا مهر مثل له إلا لف بجره ولم يرد
النسء بتقدير عوصه أو رجع فيه إلى أرضه كالمثلقات (وإن أزالها) أي البكارة (الزوج)
بلاوطه (ثم طلق) من أزال عدوتها غير الوطء (قبل الدخول) بها (لم يكن عليه الإنصف
المسمى) لتولية له إلى وان طلقته من قبل أن تغسوه وقد فرضت لها فريضة فمفسا منهن
وهذه معانة قبل المسيس والخلوة ولا يكون لها سوى نصف الصداق المسمى (ان كان والام) أي
وان لم يكن لها مسمى (فالمنعة) لها (ولا يصح تزويج من نكحها ما سبق قبل الفقرة) بطلاق
أو صريح (فان أباها) أي الفقرة بالطلاق أو الصريح (الروح فصحها الحكم) نص عليه

(باب الوليعة وآداب الاكل) والشرب وما يتعلق بذلك

والوليعة إجماع الطعام عمن خصه وحدائق الطعام من صدقات صبي وتعديرة واعذار الطعام

ختان وخرسه وخرس الطعام ولادة وكثرة الدعوة ببناء وتعبه اقدوم غائب وعمية الذميج اولود
 ومأذبة اسم لكل دعوة اسبب وغيره ووضعية اسم الطعام ماتم وهو العزاء وتحنس الطعام فادام
 وشدة حمية الطعام املال على زوجة ومشد اخ الطعام مأ كول في خفة القاري وكل هذه الدعوات
 مباحة لا تكرر ولا تستحب والاجابة اليها المستحبة الا (وليمة العرم) فانها (سنة مؤكدة) لانه صلى
 الله عليه وسلم أمرهم اوفعلها ويسن ان لا تنقص عن شاة والاولى الزيادة عليهم وان تنكح أكثر
 من واحدة في عقد أو عقود أجزائه وليمة واحدة اذا نواها عن الكل (والاجابة اليها) أي الوليمة
 في المزة الاولى واجبة) لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما امر فوعا أجيبوا هذه الدعوة اذا
 دعيت اليها (ان كان لا عذر) له فان كان المدعو مريضاً أو مريضاً أو مشغولاً بحفظ مال أو كان في
 شدة حر أو برد أو مطر يزل النياب أو وحل أو كان أجيراً خاصاً ولم يأذن له المتأجر لم تجب الاجابة
 (ولا منكراً) فان علم ان في الدعوة منكراً كرم ونحوه أو ممكنه الانكار حضر وأنكره والالم
 بحضور ولو حضر فشاهاه أزاله وجلس فان لم يقدر انصرف وان علم به ولم يره ولم يسمعه أبيع
 بالولس (و) الاجابة الى الوليمة اذا دعي (في) المزة (الثانية سنة) كالدعي اليها في اليوم الثاني
 (وفي الثالثة مكروهة وانما تجب) الاجابة الاولى (اذا كان الداعي مسلماً بحرم حججه) ومنع ابن
 الجوزي في المنهاج من اجابة ظالم وفاسق ومبتدع ومفانر بها أو فيها مبتدع يتكلم ببدعته
 الا اذ علمه (وكسبه طيب فان كان في ماله حرام كرهت اجابته ومعاملته وقبول هديته) وقبول
 هبته وصدقته (وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقتله) حزم به في المغنى والشرح
 وقاله ابن عقيل في فصوله وغيره وقدمه الازبي (وان دعاه انسان فأكتر وجب عليه اجابة الكل
 ان أمكنه الجمع) بأن اتسع الوقت لاجابتهما (والا) بأن لم يمكن الجمع (أجاب الاسبق قولاً) لان
 الاجابة وجبت بدعاه الاول فلم يرل الوجوب بدعاه من بعده ولم تجب اجابته لانه ساعه بممكنة مع
 اجابة الاول فان استويا (فالادين) أي أجب الادين من الداعين لانه الاكرم عند الله تعالى فان
 استويا في الدين (فالاقرب رجلاً) لما في تقديمه من صله الرحم فان استويا في القرابة (ف) الاقرب
 (جواراً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع داعيان أجب اقربهما بابا فان أقربهما
 باباً أقربهما جواراً رواه أبو داود (ثم يقرع) يعني أنه اذا دعاه أكثر من واحد واستوى في هذه
 المعاني أقرع بينهم ما أويينهم لان القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق (ولا يقصد) المدعو
 (بالاجابة نفس الاكل بل ينوي) بالاجابة (الاقتداء بالسنة) المظهرة على من سنها ألف ألف
 صلاة وألف ألف تحميدة (و) ينوي (اكرام أخيه المؤمن والمؤمنين به التكبر) ويكره لاهل
 الفضل والعلم الاسراع الى الاجابة الى الولا ثم غير الشرعية والتباهل فيه لان فيه بذلة ودناءة
 وشرها لاسيما الخاكم (ويستحب) ان دعي اذا حضر الطعام (أكله) لانه أبلغ في اكرام الداعي
 وجدير قلبه وان أحب دعاه وانصرف (ولو) كان (صائماً) تقواً وان كان في ترك الاكل كسر قلب
 الداعي وان لم يكن في ترك الاكل كسر قلب الداعي كان اتمام الصوم أولى من التطهر (لا) ان
 كان صائماً (صوماً واجباً) فلا يضر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولان التطهر محرم والاكل غير
 واجب (وينوي) الاكل (بأكمله) وشربه التقوى على الطاعة) لتقلب العادة عبادة (ويحرم
 الاكل) من طعام غيره (بالاذن صريح أو قرينة) تدل على الاذن سق (ولو) كان أكله (من)

بيت قريه أو صديقه) حتى ولو لم يحضره عنه قال في الآداب الكبرى بإباح الأكل من بيت
 القريب والصديق من مال غير محرم عنه إذا علم أو طهر صاحب البيت (والدعاء إلى الواجبة
 وتقديم الطعام أذنى الأكل) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا دعى أحدكم إلى طعام فجامع الرسول ذلك أذن رواء الامام أحمد وأبو داود وقال عبد الله
 ابن مسعود إذا دعيت فقد أذن ذلك رواء الامام أحمد بإسناده وليس الدعاء أذناً في الدخول وفي
 العنية لا يحتاج بعد تقديم الطعام إلى اذن إذا جرت العادة في ذلك الباب بالكلية بل ذلك فيكون
 العرف إذا انتهى ولا يملك الطعام من قدم إليه بل يملك على ملك صاحبه (ويقدم) رب
 الضيافة (ما حضر) عنه (من الطعام من غير تكاف) قال في الاقتراع ومن التكاف ان يقدم
 جميع ما عنده قال الشيخ إذا دعى إلى الأكل دخل بيته فأكل ما يشاء من ماله قبل دهايه
 انتهى (ولا يشرع تقبيل الحبز) ولا الجذبات إلا ما استثناء الشرع كقبيل الخبز له سود
 ويكره أن يأكل ما تنفع من الحبوب وجهه ويترك الباقي منه لأنه كبر (ويكره اهاتته) أي
 الحبز لقوله عليه السلام أكرموا الخير (ويكره مسحه بيده) والسكين (به) أي بالخبز (و) يكره
 (وضعه) أي الحبز (تحت القصة) وتحت المعطاة بل يوضع الملع وحده على الحبز
 * (فصل) ويستحب غسل اليدين قبل الطعام) بتقديم ما به ربه (و) غسلهما (بعده) متى أخرا به
 ربه ولو كان الآكل على رصوفه وان يتوضأ الخبز قبل الأكل ولا يكره غسل يديه في الأمان الذي
 أكل فيه (وتس التسمية بهراً) بدليله غيره عليها فيقول بسم الله قال الشيخ ولو زاد الرحمن
 الرحيم لكان حسناً فإنه أكل بخلاف الذي (على الطعام والشراب) الحديث عائشة رضي الله
 عنها مرة إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله
 أوله وآخره والشراب مثله (و) يستحب لا كل (أن يجلس على رجليه اليسرى ويستحب اليمنى
 أو يتربع) ويجعل بعضهم التربع من الانكسار (و) يس أن (أكل يمينه) ويس أن يأكل
 (ثلاث أصابع) (و) محابيه) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة يا غلام سمع الله وكل
 محابيلك (و) يس أن (بصغر اللقمة) ويطبل المصغ) لأنه أجود هضمًا قال الشيخ إلا أن يكون
 هناك ما هراهم من الاطالة (و) يس أن (يجمع الحقة) التي يأكل فيها (و) ان (يأكل ما تناثر)
 منه أو سقط منه من اللقمة بعد أكله ما عليه من أذى (و) ان (بعض طرقه عن جليسه) قال الشيخ
 عبد القادر قدس الله سره من الآداب أن لا يكثر السطر إلى وجوه الآخرين (ويؤثر المحتاج)
 على غيره لمدحه تعالى فاعل ذلك بقوله جل من قائل ويؤثر من على أنفسهم ولو كان بهم
 خصاصة (و) يستحب ان (يأكل مع الروحة والمملوك والولد ولو طفلاً) وان تمكث الأيدي على
 الطعام ولو من أهله وولده لتكثر البركة ولعله يصادف صاحباً كل معه فيعقر له سببه (و) يس
 أن (يلقى أصابعه) قبل العسل والسمح أو ما فيه غيره (ويحال أسنانه) ان علق شيء من
 الطعام (ويبقى ما أخرجه الحلال ويكره ان يتناوله فان قلعه بلسانه لم يكره) بانه (ويكره تنفخ
 الطعام) ليس برد قال في الانصاف على الصحيح من المذهب زاد في الرعاية والآداب وغيرهما
 والشراب قال في المستوعب التنفخ في الطعام والشراب والكباب منه حتى عنه وقال الأمدى
 لا يكره التنفخ والطعام حارقات وحواله وأب ان كان ثم شربة إلى الأكل حيثما انتهى (و) يكره

آكل الطعام حال (كونه حاراً) قال في الانصاف قلت عند عدم الحاجة (و) يكره (أكله بأقل)
 من ثلاثة أصابع لأنه كبير (أو أكثر من ثلاثة أصابع) لأنه شره مالم يكن حاجة ولا بأس بالأكل
 بالمعلقة (أو) أكله (بشماله) بلا ضرورة قال في الانصاف ويكره ترك التسمية والأكل بشماله
 الا من ضرورة (و) يكره أكله (من أعلى الصفقة أو وسطها) وكره لمن حضر مائدة فعل ما يستقذره
 من غيره وودح طعامه وتقويمه (و) يكره (تفض يده في القصة) لما فيه من الاستقذار
 (و) يكره (تقديم رأسه اليها) أي القصة (عند وضع اللقمة في فيه) لأنه ربما سقط من فيه شيء
 فيها فيستقذرها (و) يكره لمن أكل مع غيره (كلامه بما يستقذر) أو يضحكهم أو يحزنهم فإله
 الشيخ عيب القادر (و) يكره (أكله مستكناً أو مضطجعا) أو مضطجعا وفي الغيبة وغيرهما على
 الطريق (و) يكره (أكله كثيراً بحيث يؤذيه) ويجوز بحيث لا يؤذيه قال في الاقتناع ومع خوف
 أذى وتخمة يحرم انتهى وهذا القول نقل في القروع عن الشيخ تقي الدين بعد أن نقل عنه
 الكراهة (أو قليلاً بحيث يضره) قال أحمد في أكله قليلاً لا يعجني قال في الانصاف ولا يقال من
 الأكل بحيث يضر بذلك (و) يأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالادب والمروءة (وزن سهولة) (في) يأكل
 (مع الفقراء بالائثار) (بأكل) (مع العلماء بالعلم) (بأكل) (مع الأخوان بالانساب) ويتكلفه
 ولا يكثر النظر إلى المكان الذي يخرج منه الطعام (و) يستحب أن يياسط الأخوان
 (بالحديث الطيب والحكايات التي تليق بالمال) إذا كانوا من قبضين فيحصل لهم الانبساط
 ويقول جالسهم ولا يجمع بين النوى والترف في طبق واحد وكذا الزمان وماله كقشر كالتصيب
 ولا يجمعه في كفه بل يضعه من فيه على ظهر كفه وكذا كل ما فيه عجم ونقل قال أبو بكر بن حماد
 رأيت الامام أجدياً كل القرو يأخذ النوى على ظهر راحتيه السبابة والوسطى ويكره القرآن
 في الترويح ويحرم مما جرت العادة بتناوله افرادوا إذا شرب ابناً قال اللهم بارك لنا فيه ورتنا منه
 فإنه يشبع ويروى وإذا وقع البهوض أو الخلل أو الزنا بغيره وضوحاً في طعام أو شراب سن غسه
 كله فيه ثم ليطرحه ويغسل يديه وفيه من نوم وبه لوزهومة ورائحة كريهة وبتاً كدعده النوم
 (وما جرت به العادة من اطعام السائل ونحوه) (ترقى جوارزه وجهان) قال في الاقتناع قال
 في القروع وما جرت العادة به كاطعام سائل وسنور ونحوه وتلقيم وتقديم بعض الضيفان
 إلى بعض فيحتمل كلامه وجهين وجوازهما أظهر حديث أنس في الدباء
 (فصل) ويسن أن يحمد الله تعالى إذا فرغ) الأكل أو الشراب من أكله أو شربه
 (ويقول الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة) لما روى عن
 معاذ بن أنس الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل طعاماً قال الحمد لله الذي
 أطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما بين ما جبه
 (ويدعو) الضيف (صاحب الطعام ويقتل) الضيف (منه) أي من الطعام (شيئاً) استحباباً
 (لأسيما) ان كان ممن يتبرك بقضائه أو كان ثم حاجة إلى ابقاء شيء منه وفي شرح مسلم يستحب
 لصاحب الطعام الأكل بعد فراغ الضيف (ويسن إعلان الشكاح والضرب فيه) أي الشكاح
 (بندف لاساق فيه ولا صنوج للانساء) قال أحمد يستحب ضرب الدف والبوت في الاملاك
 فقيه لئلا يصوت قال يتكلم ويتحدث ويظهر (ويكره) الضرب بالدف (للرجال) مطلة قال

في الرعاية وقال الموفق ضرب الدف بمصومين بالنساء قال في الفروع وطاهر قصره وكلام
 الاصحاح التسوية (ولا بأس بالفزل في العرس) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تضار أنثىكم
 أنثىكم بحبوا شحبيكم لولا الذهب الأحمر لما حلت بوايديكم ولولا الحية السوداء ما سرت
 عذاريتكم لأعلى ما يصفه الناس اليوم (وضرب الدف في الخنثان بقدوم الدائب) والولادة
 ونحوهم (كالعرس) لما فيه من السرور (تمه) تحرم كل ما هيأت - وى الدف - كمن يمار
 وطنبور ورياب وبنك ونأى وسعفة وجفلة وعود وزمارة الراعى ونحوها سواء استعملت
 لحزن أو سرور وبأنى لهذا تمه في كتاب الشهادات أن شاء الله تعالى

• (باب عشرة النساء) •

والعشرة بكسر الهمزة أصلها الاجتماع وهي ما يكون بين الزوجين من الالة والافضل إذا
 عرفت ذلك فإنه (يلزم كلاً من الزوجين معايشة الآخر بالمعروف من العشرة الجيلة وكف
 الأذى وأن لا يعطيه جمعة) مع قدرته ولا يطره الكرامة ليلته بل بشرط لاقه وجهه ولا يتبعه
 أذى ولا منة لأن هذا من المعروف المأمور به (ورق الزوج عليها) أى على الزوجة (أعظم
 من حقها عليه) لقوله تعالى وللرجال عليهن درجة ويسن لكل واحد منهما تقصين الخلق
 لصاحبه والرفق به واحتمال أذى قال ابن الجوزي معايشة المرأة بالتلف مع إقامة هيئته إلا
 تسقط حرمة عندها (وليكن) الزوج (غيراً من غير افراط) لتلازم بالشهر من أجله وينبغي
 أمساكها مع العشرة (وإذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها لبيت زوجها إذا
 طلبها) لا بد بالمقدور تحقق الزوج تسليم الموضع كالتسليم المرأة تسليم الموضع وقوله (وهي
 حرة) لأن الأمة لا يجب تسليمها إلا بالاقول (يكن الاستمتاع بها) لأنها إذا لم يكن الاستمتاع بها
 لم يجب على أهلها تسليمها إليه ونفسه (كبت نسج) فأكثروا لو كانت نضوة الخلقة ويستمتع به
 يحصى عليها كحائض وقوله (أو لم تشرط دارها) أو بلدها لأن ما إذا اشترطت دارها أو بلدها
 لم يكن للزوج طلبها إلى بيته أو بلده (ولا يجب عليها) أى الزوجة ولا على وليها قبل الدخول
 (التسليم أن طلبها وهي محترمة) بجمع أو عورة (أو مريضة) لا يمنع الاستمتاع بها (أو صغيرة
 أو ماض ولو قال لا أطأ) لأن كلاً من ذلك مانع من دونه ويمنع الاستمتاع به لمعه أشبه
 ما لو طاب أن يتسلها في نهار رمضان بخلاف ما إذا بطلت نفسها وهي كذلك فإنه يلزمه تسليم غير
 الصغيرة قاله في شرح المنهى • (جنبه) • من استعمل منه ما لم يمهله زمان جرت عادة بإصلاح
 أمره فيه لا لعمل به زماناً

• (فصل) • وللزوج أن يستمتع بزوجته في كل وقت على أى صفة كانت إذا كان الاستمتاع في
 القبل ولو من جهة غيرتها (مالم يضرها أو يشعلها من القرائض) فليس له الاستمتاع بها إذا ن
 لا ذلك ليس من العاشر قبل المعروف وحديث لم يشعلها من ذلك ولم يضرها منه الاستمتاع ولو كانت
 على النور أو على ظهر قتب (ولا يجوز لها) أى للمرأة (أن تتجاوز بصلاة أو صوم أو حاض
 إلا بآذنه) ولا تأذن في دخول بيته إلا بآذنه (وله الاستمتاع بيدها) فإن زاد عليها في الجماع صولج
 على شئ منه • (فائدة) • لا يكره الجماع في يوم من الأيام ولا في ليلة من الليالي وكذلك السفر
 والتفصيل والخطاطة والفزل والمناجات كلها حيث لا تؤدي إلى إخراج فرض عن وقته (و) •

(الشرع بلاذنها ويحرم وطؤها في الدبر ونحو الحيض) فان قيل عزوان علم تحريمه وان تطاوعا عليه أو أكرهها فمنى عنه فلم ينته فرق بينهما قال الشيخ كما يفرق بين الرجل الناجر ومن يشرب به انتهى (و) يحرم (عزله) أي الزوج (عنها بلاذنها) ان كانت حرة ويحرم عزله عن زوجته الامة بلاذن سيدها (ويكره أن يتبناها) أي زوجته أو سيرته (أو يباشرها عند الناس) لانه دناءة ويكره لزوجه أو سيرته بحيث يراه غير طفل لا يعقل أو بحيث يسمع حدهم أو لورضه ما ان كانا مستوري العورة والاحرام مع رؤيتهما (أو يكثر الكلام حال الجماع) لانه يكره الكلام حال البول وحال الجماع في معناه (أو يمتدحها بما يجري بينهما) ولو لضرته أو حرمة في الغيبة لانه من السرور وإشياء السرور (و) يسن أن يلاعها قبل الجماع) التمهض شهرته وانتقال من لذة الجماع مثل ما يناله (و) يسن (أن يغطي رأسه) عند الجماع وعند الخلاء (وان لا يستقبل القبلة) عند الجماع لان عمر بن حزم وعطاء كره ذلك قاله في الشرح (و) يسن لمن أراد وطأ (أن يقول عند الوطأ بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقدموا الانفسكم قال عطاء هي التسمية عند الجماع قال ابن نصر الله وتقول المرأة أيضا روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود وقوفه اذا أنزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيمارزقنا نصيبا قال في الانصاف فيستحب أن يقول ذلك عند انزاله (و) يستحب (أن تتخذ المرأة خرقه تتأوله الزوج بعد فراغه من الجماع) استمع بهما وهو روى عن عائشة رضي الله عنها قال الحلواني يكره أن يمسح ذكره بالخرقة التي تمسح بها فرجها وقال ابن القطان لا يكره فخرها بالجماع وحال الجماع ولا يخرجه وقال مالك لا بأس بالخرقة عند الجماع وأراه سفها في غير ذلك يعاب على فاعله

*(فصل في وليس عليها) أي الزوجة (خدمة زوجها في عين وشيز وطبخ ونحوه) ككأنس لدار وولء الماء من البئر وطحن الحب (لكن الاولى اها فعل ما يكره به العادة) بقيامها به وأوجب الشيخ بالعرف من مثلها المثل وأما خدمة نفسها في العجن والخبز والطبخ ونحوه فهي عليها الآن يكون مثلها لا يخدم نفسها (وله) أي الزوج (أن يباشرها) أي الزوجة (بفعل نجاسة عليها) لا عليه (وبالفعل) من الحيض والنفاس والجنابة واجتناب المحرمات قال في الانصاف فله اجبارها على ذلك اذا كانت مسلمة برواية واحدة وعليه الاحتجاب (و) له الزامها أيضا (بأخذ ما يعاب من شعره ونظيره) قال في شرح المقنع وله اجبارها على إزالة شعر العانة اذا خرج من العادة برواية واحدة ذكره القاضى وكذلك الاظفار فان طال الاظفار بحيث تعافه النفس فتمسه وجهان وعمل له منه ما من أكل ماله رائحة كريهة كبصل ونوم وتكرات على وجهين قال في الانصاف أحدهما منع جرمه المنذور وجميعه في النظم وتجميع المحذور وقدمه ابن رزين في شرحه والوجه الثاني لا تمنع من ذلك (ويحرم عليها) أي الزوجة (الخرج بلاذنها) أي الزوج لان حق الزوج واجب فلا يجوز تركه باليسر أو واجب (ولو لموت أيتها) فان مرض بعض مبرها أو مات لا غيره من أجازبه استحب له أن يأذن لها في الخروج الى عمرضة أو عبادته أو شهود جنازته لما في ذلك من صلة الرحم وفي منها من ذلك قطيعة رحم وربما جعله اعدامه على مخالفة ولا يستحب له أن يأذن لها في الخروج لزيارة أبويها مع عدم المرض (لكن اها) أي الزوجة (أن تخرج لفضاح أو نكاحها) التي لا بد لها منها (حيث لم يقم بها) للضرورة فلا تسقط

مقتنيه (ولا يملك) الروح (منها من كلام أبيه) (ولا يملك) (منها من زيارتها) لانه لا طاعة
 للمخلوق في معصية الخالق (ما لم يمتص منها الضرر) بسبب زيارتها ما لم يمتص منها اذا من زيارتها
 دعوا للضرر (ولا يلزمها طاعة أبيه) في رواقه ولا في زيارة وجوها (بل طاعة زوجها) (أو
 لزوجها عليها
 فصل • ويلزمه) أي الروح (ان يبيت) في المتنجس (عند الحرة بطلبها) لان الحق لها ولا
 يجب بدون الطلب (ليلة من) كل (أربع) من الليالي (و) يلزمه ان يبيت في المتنجس عند
 (الامه ليلة من سبع) لئلا لا أكثر ما يمكن ان يجتمع معه ثلاث حرائر من ست ولها الساعة
 (و) يلزمه (أن يراها في كل ثلث سنة مرة) (أو في كل أربعة أشهر مرة) ان لم يكن عذولاً
 لو لم يكن واجباً لم يصبر باليمين على تركه واجباً كسائر ما لا يجب ولان الحكاح شرع لمصلحة
 الزوجين ودفع الضرر عنهما (قال أبي) الوطء بعد انقضاء الاربعة أشهر والبيتوتة في اليوم
 المتر حتى مضت الاربعة أشهر بلا عذر ولا حدهما (فرق الحاكم بينهما ان طلبت) ذلك ولو قبل
 الدخول نص عليه في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها يتول عدا أدخل بها غداً أدخل بها إلى
 شهر هل يجبر على الدخول قال اذهب إلى أربعة أشهر ان دخل بها والفرق بينهما هاهنا في الاماع
 (وان سافر) زوجه امرأة (فوق نصف سنة في غير أمر واجب) كمن أو غرو واجبر (أو) في غير
 (طلب رزق يحتاج اليه وطلبت) زوجته (قدومه لزمه) القدوم فان أبي بلا عذر فرق بينهما
 بطلبها (ويجب عليه) أي على الروح ان كان غير طحل (التسوية بين زوجاته) ان كن ثنتين فما أكثر
 (في الميت) ويكون ليلة وليلة) لانه ان قسم لثنتين والميت أو أكثر من ذلك كان في ذلك تأخير في
 حق من لها الليلة الثانية للتي قبلها (الا ان برصاً أكثر) من ليلة وليلة لان الحق لها لا بعدد وقت
 ومعاد القسم الليل ويخرج في نهاره لعائته وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به
 وللسلاة العشاء والفجر ولو قبل طلوعه كصلاة النهار قال في شرح الاتعاق قلت لكن لا يعتاد
 الخروج قبل الاوقات اذا كان عند واحدة دون الاخرى لانه غير عدل منه اما لو اتفق ذلك بعين
 الاحيان أو لعارض فلا بأس (ويحرم دخوله) أي الروح (في نوبة واحدة) من نساءه (إلى غيرها
 الا للضرورة) مثل ان تكون مغرولاً فيريد ان يمسرها أو توصي اليه أو نحو ذلك (و) يحرم ان
 يدخل اليها (في نهارها) أي في نهار ليلة غيرها (الالحاجة) أو سؤال عن أمر يحتاج الى معرفته فان
 لم يطلب يقض (وان لث أو جامع لزمه القضاء) أي قضاء لبيت ورجاع لافضاء قلبه ونحوها (وان
 طلق واحدة) من معها أكثر (وقت نوبتها) مثل ان يكون في الثانية في القسم فطلعه في آخر
 نوبة الاولى فقد (انتم) لانه تيسر بالطلاق الى ابطال حقها من القسم لان الاولى لما استوفت
 التوبة وجب للثانية مثل ذلك فاذا طلقها فقد ابطال بذلك حقها من القسم فلا يجوز كإبطال سائر
 حقوقها (ويقتضيها) لها (متى نكحها) وجوباً لانه قد روي في إقامتها ولزمه كلامه اذا أيسر
 بالدين (ولا يجب عليه) أي الروح (ان يسوي بين في الوطء ودواعيه) لان ذلك شرط بقاء الشهوة
 والميل ولا سبيل الى التسوية بين في ذلك (ولا) يجب عليه أيضاً التسوية بينهن (في الدعوة)
 والنهية (والكسوة حيث قام بالواجب) عليه من عفة وكسوة (وان أمكنه ذلك) وقوله
 (كان حسناً) وأولى لانه أبلغ في العدل بين روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسوي بين

زوجاته في القبلة ويقول اللهم هذا قبتي فيما أمك فلا تلني فيما لا أمك

(فهـ سل وان تزوج بكراً) * ولو أمة ومعه غيرها ولو حرار (أقام عندها سبعة) ثم دار (و) ان تزوج (ثيباً) ولو أمة أقام عندها (ثلاثاً) لأنه يراد بالانس وإزالة الاحتشام والحياء والأمة والحرة سواء في الاحتياج الى ذلك فاستوفاه كالنقطة ولا يحتسب عليه ما أقام عندها (ثم يعود الى القسم بينهن) كما كان قبل ان يتزوج الجديدة ودخلت الجديدة بينهن فصارت آخرهن نوبة (وله) أي للزوج (ناديهن) أي تاديب زوجاته (على ترك الفرائض) كالصلاة والصوم والواجبين لا تعزيرها في حادث متعلق بحق الله تعالى كاتيان المرأة المرأة (ومن عصته) زوجته بأن خرجت من بيته بغير إذنه أو امتنعت من إجابته الى الفراش ونحو ذلك (وعظها) بأن يخشعها الله سبحانه وتعالى ويذكرها ما أوجب الله عليه من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالخلاف والمعصية وما يسلط بذلك من العفة والكسوة وما يباح له من هجرها وضربها (فان أصرت) على التشويز بعد وعظها (هجرها في المضجع) أي ترك مضاجعتها (ماشاء) من الزمان مادامت كذلك (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام فقط) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يهجر أهله أربعين يوماً (فان أصرت) مع هجرها في المضجع وهجرها في الكلام على ما هي عليه من التشويز (ضربها ضرباً غير شديد بعشرة) أي عشرة (أسواط لا فوقها ويمنع) الزوج (من ذلك) أي من هذه الاشياء المذكورة (ان كان مانعاً لحقتها) لانه يكون ظالمًا بطايعه حقه مع ماله حقهها وينبغي للمرأة ان لا تعضب زوجها

* (كتاب الخلع) *

وهو فراق امرأته بعوض يأخذ به الزوج بأقفاط مخصوصة وإذا كرهت المرأة زوجها خلقه أو خلقه أو لنقص دينه أو لكبره أو وضعفه ونحو ذلك وخافت ان يترك حقه فيباح لها ان تخلعه على عوض تنقذ به نفسها منه وتسبب اجابته الآن يكون له اليها ميل ومحبة فيستحب صبرها وعدم افتدائها وان خالعه مع استقامة الحال كره ووقع الخلع (وشروطه) أي الخلع (سبعة) الاول ان يقع من زوج يصح طلاقه (والثاني) ان يكون على عوض ولو كان العوض (بشئ ولو) كعلي ما يدها أو بيتها من دراهم أو مناع فإن لم يكن فله ثلاثة دراهم أو ما يسمى متاعاً كالوصية وان يكون العوض (من يصح تبرعه) لانه بذل مال في مقابلته ما ليس بمال ولا منقعة فصارت كال تبرع به هذا الوجه وإذا أشبه التبرع اعتبر فيمن يبذله ما يعتبر في التبرع من البلوغ والعقل وعدم التجبر ولا فرق في ذلك بين كون بذل العوض (من أجنبي أو) من (زوجة) لكن لو عضها (بأن ضربها بالضرب والتصديق عليها ومنعها حقوقها من القسم والنقطة ونحو ذلك) (ظلم الخلع) منه (لم يصح) الخلع والعوض مردود الى الزوجية بحالها وان أديها بالتشويزها أو تركها فرفض الخلع لذلك صح الخلع ولم يحرم (الثالث) من شروط الخلع (ان يقع متبرعاً) فلا يصح تعليق الخلع على شرط كأن بذلت كذا فنفذ خلعك (الرابع) من شروط الخلع (ان يقع الخلع على جميع الزوجية) بأن يقول خلعك أو خلعت زوجتي (الخامس) من شروط الخلع (أن لا يقع حيلة لاسقاط عين الطلاق) قال في المنتهى وشرحه ويحرم الخلع حيلة لاسقاط عين

طلاق ولا يصح به في ولا يقع والحبل خداع لا يحل ما حرم الله تعالى قال المشيخ في التنتيخ ومقال
 الناس واقع في ذلك وفي وانتم ابن عقيل يستحب اعلام المستفتى عذهب غيره ان كان احلا
 للرخصة كطالب الفلوس من الريا فبرقه الى من يرى اتصال الملاحة منه والخلع به بدور
 الطلاق أي تعليقه انتهى (السادس) من شروط الخلع (أن لا يشع باقتطاع الطلاق) ويقع بلفظ
 طلاق أو بنيتة ربعا ان كان دون الثلاث (بل بصيغته الموضوعة) من المتخالفين فلا يحصل
 الخلع بغير بذل المال وقبوله من غير تنظيم الزوج (السابع أن لا ينوي به) أي بالخلع
 (الطلاق في وقت) هذه (الشروط) المذكورة (كان) الخلع (فحصا بالمال لا ينقص به عدد
 الطلاق) ولو لم ينو شاعا روى كونه فصحا لا ينقص عدد الطلاق عن ابن عباس وطاوس وعكرمة
 واحمد وأبي ثور وهو أحد قول الشافعي (وصيغته الصريحة لا تحتاج الى نية وهي) أي صيغته
 الصريحة (خلعت ونسخت وفاديت والكتابة) أي كتابة الخلع (باريتك وأبرأتك وأجنتك) لأن
 الخلع أحد نوعي القرعة فكان له صريح وكتابة كالطلاق (فع مؤال الخلع وبذل العوض بسم)
 ان أجاب بصريح الخلع أو كتابته (بلاية) لاندلالة المال من - وال الخلع وبذل العوض صارفة
 اليه فاشتق عن النية فيه (والا) أي وان لم تكن دلالة حال (فلا بد منها) أي من النية من أي
 بكتابة (ويصح) الخلع (بكل لغة من أهلها) أي أهل تلك اللغة قال في الرعاية يصح ترجمة الخلع بكل
 لغة من أهلها انتهى (كالطلاق) فانه يصح بكل لغة من أهلها

• (كتاب الطلاق) •

وأصل في اللغة التحلية قال ابن الأثير من قول العرب أطلقت الناقة فطلقت اذا صكت
 مشدودة فزال الشدة عنها وخليتها فنبه ما يقع بالمرأة بذلك لانها كانت مشددة الاسباب بالزوج
 وهو حل قيد النكاح أو بعضه (بإباح) الطلاق (لشدة عشرة الزوجية) كسوف خلعها
 (ويسن) الطلاق (ان تركت) الزوجية (المصلحة وشعوا) لتفريقها في حقوق الله تعالى
 الواجبة عليها ولا يمكنه إجبارها عليها وهي كره وفي سن له ان تحال نسيها منه ان ترك حقيقته
 تعالى ولا يمكنه إجبار عليه (ويكره) إيقاع الطلاق (من غير حاجة) لا بد من بل النكاح المشق
 على المصالح المتدوب اليه فيكون مكروها (ويحرم) إيقاع الطلاق (في الحيض وشعوه) كطهر
 أصابها فيه ومنى هذا الطلاق طلاق البدعة قال في شرح المقنع وقد أجمع العلماء في جميع
 الأحصاء على تحريمه (ويجب) الطلاق (على المولى بعد التبرص) اذا أبي القسمة (قيل و) يجب
 الطلاق (على من علم بفجور زوجته) قال الشيخ ان كانت تزني لم يكن له ان يسكها على تلك الحالة
 بل يفارها والا كان ديونا انتهى وقد بين مما ذكر انقسام الطلاق الى اقسام التكليف
 الحسية (ويصح طلاق) الزوج (الميراث عقل الطلاق) وكان محتمرا (و) يقع (طلاق السكران
 عيان) ان كان مختارا عالما به ولو شاط في كلامه وقراءته وسقط تغييره بين الاعيان فلا يعرف
 الطول من المرض ولا السهام من الارض ولا مناعه من مناع غيره ولا الدكر من الاثني ويؤاخذ
 بأقواله وأفعاله وكل فعل يعتبره العقل من قبل وقذف وزنا ومرة وظها رواه الاموي مع وشراء
 وردنوا سلام ووقف وعارية وبض أمانة قال جماعة من الاصحاب لا يصح عبادة السكران

أربعين يوما حتى يتوب وقاله الشيخ والحشيصة الخليفة ~~الشيخ~~ والشيخ يرى أن حكمها حكم
 الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد (تنبية) الفضمان مكلف في حال غضبه بما يصد عنه من
 كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح الأربعين النووية
 ما يقع من الغضب من طلاق وعتاق أو عين فانه يؤخذ بذلك كله بغير خلاف واستبدل لذلك
 بأدلة صحيحة وأنكر على من يقول بخلاف ذلك (ولا يقع) الطلاق (من نام أو زال عقله بحبشون
 أو غشام) أو برسام أو نشاف ولو بضربه نفسه ويقع من أفاق من جنون أو غشام فذكر أنه طلق
 قاله في المنتهى (ولا يقع الطلاق) (من أكرهه) قادر ظالمه قوية مؤلمة كالضرب والخذق
 وعصر الساق والحبس والغف في الماء مع الوعد بطلاق بعد القول بكرهه لم يقع وفعل ذلك
 بولده أكرهه لو لده بخلاف باقي أقاربه (أو تمديد له أو لولده) من قادر على إيقاع ما يهدده بما يضربه
 ضربه كثيرا كقتل وقطع طرف وضرب شديد وحبس وقيد طويلين وأخذ مال كثير وإخراج
 من ديار ونحوه أو تهذيب ولده بساطان أو تغلب كص ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما يهدده به
 ويجزئه عن دفعه وعن الهرب والاختفاء فهو أكره

• (فصل) • ومن صح طلاقه صح أن يوكل غيره فيه وإن يتوكل عن غيره) لأن من صح
 نصيره في شيء مما يجوز أو كاله فيه بنفسه صح توكله وتوكله فيه ولأن الطلاق إزالة ملك فصح
 التوكل والتوكيل فيه كالعق (ولو كدل أن يطلق متى شاء) لأن انفا التوكيل يقتضي ذلك
 ليكون توكله مطلقا أشبه التوكيل في البيع (مالم يحسد) الموكل (له) أي لاوكيل (حدا) كأن
 يقول طاقها اليوم أو نحوها فلا يملك في غيره لأنه إنما ثبت له الوكالة على حسب ما يقتضيه انفا
 الموكل (ويملك) الوكيل (طاعة) واحدة فقط (مالم يجعل له أكثر) وليس للوكيل أن يطلق زمن
 بدعة قال في الانصاف ليس للوكيل المطلق الطلاق وقت بدعة فإن فعل حرم ولم يقع صحته
 الناطم (وان قال لها) أي قال زوج لزوجته (طلق نفسك) كان لها ذلك متى شاءت) كوكيل
 أجنبي ولائها به أكثر من واحدة إلا أن يجعلها (وعملا) الزوجة (الثلاث) أي أن يطلق
 نفسها ثلاثا (ان قال) لها زوجها (اطلاقك) بيدك (أو أمر لبيدك أو) قال لها (وكذلك في
 طلاقك) أي في طلاق نفسك (ويطل التوكيل) في الطلاق (بالرجوع) أي رجوع
 الموكل عن الوكالة (وبالوظم) للزوجة التي وكل في طلاقها فتنسخ الوكالة لدلالة الحال على
 ذلك

• (باب سنة الطلاق) •

أي يعرف منه حكم سنة الطلاق (و) حكم بدعته) ومعنى سنة الطلاق ما أتى به المطلق من
 الطلاق على الوجه المشروع ومعنى بدعته ما أتى به على الوجه المحرم المنهى عنه ثم (السنة لمن أراد
 طلاق زوجته أن يطلقها) طاعة (واحدة) لأن جرح الطلاق بدعة (في طهر لم يطأها فيه) أي في ذلك
 الطهر ثم بدعها حتى تنقض عدتها إلا في طهر متعقب لرجعة من طلاق في حيض فبدعة (فان
 طلقها ثلاثا ولو بكلمات) في طهر لم ينصبها فيه أو طلقها ثلاثا في طهر قبل رجعة (مفرام) نصا
 لا اثنتين (و) ان طلق زوج زوجته مدخولا (في الحيض أو في طهر وطئ فيه) ولم يستبين جملها
 أو غلظه على أكلا ونحوه محال لم وقوعه حاله ما (ولو بواحدة فبدعي) أي فذلك طلاق بدعة

(حرام ويقع) الطلاق (ولامة ولا بدعة) لا في زمن ولا في عدد (ان لم يدخل بها اولاً) زوجة
(مفسدة وأبسته وسامل) بين جماعها به ذاقيد في الاقناع والمنتهى لان غير المدخول به الاعددة
عليها والصغيرة والا تامة عدتها بالاشهر وثلاثة حمل الرينة والحامل التي استبان جماعها عدتها
بوضع الحمل فلورية لان جماعها قد استبان بخلاف من لم يستبان جماعها وطاعتها طاماً انتم احاطت ثم ظهر
جماعها بعد ذلك (ويباح الطلاق) بياح (الطلع سواها) أي سوا الزوجة قال في
المنتهى على عرض (زمن البدعة) لان المنع من الطلاق زمن البدعة انما شرع لحق المرأة فاذا
رضيت باسقاط حقها زال المنع وأباحت

• (باب صريح الطلاق) (باب كايته) •

يعني ان المعتبر في الطلاق اللفظ دون النية التي لا يقارنهما اللفظ هو العمل المعبر عن
النفس من الارادة والعزم والقطع بذلك انما يكون بعد مقارنة القول للارادة فلا تكون
الارادة وحدها من غير قول فعلاً ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تجارز لامي
عن الخطا والتسليان وما عدت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به فلذلك لا تكون النية وحدها
أثر في الوقوع وانقسم اللفظ الى صريح وكايته لانه ازالة ملك السكاح فكان له صريح وكايته
كالنفي والجماع بينهما الازالة (صريحه لا يحتاج الى نية) الصريح ما لا يحتمل غيره من كل شيء
والكايته ما يحتمل غيره ويدل على معنى الصريح (وهو) أي الصريح (لفظ الطلاق) أي اللفظ
المصدر (وما تصرف منه) فقط كطالق ومطاعة وطلقتك (غيراً) كطالق (وغيره) (مضارع)
كتطلقين (وغيره) (مطابقة اسم فاعل) أي بكسر اللام مشددة (فاذا قال) الرديح (لزوجته) أنت
طالق طلقت هازلان كان أو لا عبا) أوقع الفاء قال ابن المذوأ جمع كل من أسقط منه من أهل
العلم ان هزل الطلاق وجد سواء (أو) كان (لم ينو) الطلاق لان النية ليست بشرط في الصريح
لانه لفظ أتى به مع العلم بمعناه مع عدم احتمال غيره فلم تكن النية شرطاً فيه كالبيع (حتى ولو قيل
له أطلقت امرأته فقال نعم) أو قيل له امرأته طالق فقال نعم (يريد الكذب بذلك) فانه اطلاق
وان لم ينو لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح لفظ الصريح صريح لا ترى انه لو قيل
له لفلان عليك ألف فقال نعم وجب عليه (ومن حال حلفت بالطلاق وأراد الكذب) لم يصح حالها
(ثم ان فعل ما- لف عليه وقع الطلاق حكماً) لانه خالف ما اقربيه ولانه يتعاقب به حتى انما لم يقبل
يقبل في الحكم كافراره له بما لم يقول كذبت (ودين) فيها بينه وبين الله تعالى لانه لم يخلف واليمين
انما تكون بالخلف (وان قال على الطلاق أو يلزمني الطلاق) أو المطلق لازم (فصريح) في
المنصوص لا يحتاج الى نية سواء كان (منجزاً أو معلقاً) بشرط (أو بخلافه) أي بالصريح قال
القاضي لا يختلف الرواية عن احمد فيمن قال لامرأته أنت الطلاق انه يقع فواء ولم ينو ويقع به
واحدة ما لم ينو أكثر (وان قال على الحرام) أو يلزمني الحرام أو الحرام يلزمني (ان نوى امرأته)
أو دلت قرينة على ارادة ذلك (فهو) (طهاراً أو اقله) لاشئ فيه (ومن طلق زوجة) من زوجاته
(ثم قال عقبه لضرتهما كذا) معها (أو أنت شريكتي أو أنت ما وقع عليه ما) الطلاق (وان
قال على الطلاق أو امرأتى طالق ومعه أكثر من امرأتين نوى مبعنة) من زوجاته (أنصرف
اليها) وان كان هنالك سبب يقتضي تعميماً أو تخصيصاً عمل به (وان نوى واحدة) من زوجاته

(مبهمة أخرجت بقرعة وان لم يوثق) ولم يكن يجب يقتضي تعميما او تخصيصا (طابق البكل ومن طلاق) زوجته (في قلبه لم يتبع) طلاقه (فان تلفظ به أو حرل لسانه وقع) نقل ابن هاني عن أحمد اذا طاق في نفسه لا يارزعه ما لم يلفظ به أو يعزل لسانه قال في القروع وظاهره أي ظاهر النهي (ولو لم يسمه) أي من حرل به لسانه بخلاف قراءة تفسيرية الصلاة قائم لا تجزئه حيث لم يسمع نفسه (ومن كتب صريح طلاق زوجته) بما بين (وقع) وان لم ينو على الاصح لانها صريحة فيه لان الكتابة صريحة في الطلاق ووجه كونها صريحة فيه ان الكتابة حروف يفهم منها الطلاق (فلو قال لم أرد الانجويد خطي أو) لم أرد الا (غم أهلي قبل) منه (حكما) أي في الحكم أو قرأ ما كتبه وقال لم أقصد الا القراءة قبل منه (حكما) (ويقع) الطلاق (بشارة الاخرس فقط) حيث كانت منهومة ويكون حكمها كالصريح من غير الاخرس

• (فصل — ل • وكذا) أي كناية الطلاق (لا بد فيها من نية الطلاق) سواء كانت الكناية ظاهرة أو خفية لان الكناية لما قصرت رتبتهما عن الصريح وقف عملها على نية الطلاق تقوية لها والحا قالها بعمل الصريح ولان الكناية لفظ يحتمل غير معنى الطلاق فلا يتعين له بدون النية (وهي) أي الكناية (قسمان ظاهرة وخفية فالظاهرة يقع بها الثلاث) أي الطلاق الثلاث حتى وان نوى واحدة على الاصح لان ذلك قول علماء الصحابة منهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة (و) الكناية الخفية يقع بها (طلقة واحدة) رجعية في مدخول بها (مالم ينو أكثر) فان نوى أكثر وقع ما نواه لانه لفظ لا ينافي العدد فاذا نوى عددا وجب انه يقع ما نواه لانه لا ينافيه (فالظاهرة) خمسة عشر (أنت خلية و) أنت (برية و) أنت (بائن و) أنت بنته وأنت بتله و) أنت حرة وأنت الخرج ويجب لك على غار بك وتزوجي من شئت وحلات للأزواج اولاسيدل لي عليك أو لاسلطان لي عليك (وأعقبك و أعطى شعرك وتغنني والخفية) عشرون وهي (الخرجي و اذهبي وذوق وتجرعي وخليت وأنت مخلقة وأنت واحدة واست لي بامرأة واعتدي واسمعي واسمعي وأعتزلي وألحق بأهلك ولا حاجة لي فيك وما بقي شيء وأغناك الله وان الله قد طلقك والله قد أراحك مني وجرى القلم) ولفظ فراق ولفظ سراح (ولا تشترط النية) للطلاق (في حال الخصومة أو) في حال (الغضب و اذا سألته) أي سألت الزوجة زوجها (طلقة) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية بدون نية (فلو قال في هذه الحالة) أي في حالة الخصومة أو الغضب أو سؤال الطلاق (لم أرد الطلاق دين) فيما بينه وبين الله تعالى (ولم يقبل حكما) على الاصح لان دلالة الحال لها تأثير في حكم الانفاط فان اللفظ الواحد يحصل على الذم نارة وعلى المدح أخرى كما في قول الشاعر

قبيلة لا يغدرون بذمة * ولا يظلمون الناس حبة خردل

فان ظاهر هذا المدح لولا البيت الاول وهو قوله

اذا الله عادى أهل أوم وذلة * فعادني العجلان رهط ابن مقبل

فعلم بذلك انه أراد بهم ذلتهم وقتلهم

• (باب ما يختلف به عدد الطلاق) •

ويعتبر ملك عنده بالرجل روي ذلك عن عمرو وعثمان وزيد وابن العباس وبه قال مالك والشافعي

وعنه ان الطلاق بالنسبة والاول المذهب (بذلك الحرف) ثلاث طلاقات (و) بذلك (المبعض) أيضا
 (ثلاث طلاقات) ولو فوجى أمة (و) بذلك (العبد) ولو مكاتباً أو مدبراً أو طراً رقه أو معه حرة
 (طائفتين) فقط فالوعلى عبد الثلاث بشرط فوجد بعد عقته وقع الثلاث وان علمه بابعثه فعنق
 امت الثالثة (ويصح الطلاق بأثنائي أربع مسائل) الاولى (اذا كان) الطلاق بعد الدخول
 (على مومن) قال في الاقاع وشربه وطلاقه معلق بمومن أو مجزئ بمومن كعلم في ابائه لان
 التصد ازالة الضرر عنها ولو جازت رجعت المهاد الصبر انتهى وأشار للنائية بقوله (أو قبل
 الدخول) والمخالف وأشار للثالثة بقوله (أو في نكاح فاسد) لان من نكاحها فاسدين بالطلاق
 فلا يمكن رجعتا فاذا تم قبل بالنكاح لعدم صحته وجب ان لا تحمل بالرجعة ولا يحل نكاحها في
 هذه المسائل الثلاث الا بعدة جديد بشرطه وأشار للرابعة بقوله (أو طلقها) (بالثلاث) دفعة
 واحدة أو دفعات ان كان حراً أو طلقها اثنتين دفعة واحدة أو دفعتين ان كان عبداً (ويصح ثلاثاً
 اذا قال أنت طالق بلا رجعة أو) قال طالق (البينة أو) طالق طلاقاً (بأثنا وان قال) الزوج
 زوجتي (أنت الطلاق) أو أنت طالق أو يلزمي المطلق أو الطلاق لأزمتي أو على الطلاق
 سريع في المذموم ولا يحتاج الى نية سواء كان منجزاً أو معلقاً أو مشعلاً فاب (وقع) به (واحدة)
 لان أهل العرف لا يهتمونه ثلاثاً وان نوى ثلاثاً أو اثنين (وقع ما نواه) وكما لو نوى بأن طالق
 أكثر من واحدة فانه يقع ما نواه (ويصح ثلاثاً اذا قال) لزوجتي (أنت طالق كل الطلاق أو أكثره
 أي أكثر الطلاق) (أو جميعه) أو متناه أو غايته أو أقصاه (أو) أنت طالق (عدد الحصى ونحوه)
 بما يتعدد كعدد النظر أو الرمل أو الريح أو التراب أو عدد النجوم أو عدد الجبال أو السفن
 أو البلاد (أو قال) يا مائة طالق ثلاثاً ولو نوى واحدة (وان قال) لزوجتي (أنت طالق
 أشد الطلاق أو أعظمه أو أطوله أو أعرضه) أو مل البيت (أو مل الدنيا أو مل الجبل) أو غطته
 أو أنت طالق عظم الشمس أو ألقم القمل أو ألقم الجمل ونحوه (أو) قال لزوجتي أنت
 طالق (على سائر المذهب وقع) طلاقاً (واحدة ما لم ينو أكثر) فيقع ما نواه ومن طلقه على ثلاث
 ثلاثان

• (فصل في الطلاق لا يفيض بل جزء الطلقة كهي) قامت طالق ثلاث أو خمس أو نصف وثلاث
 وسدس فطلقة واحدة (وان طلق به من زوجته) بان قال له انصفك وربك وتحتك طالق
 أو بعضك طالق أو جزء منك طالق (طلقت كله وان طلق منها ابناً لا يتصل كيدها) وأصبعها
 ودمها (وأذن وأنفها طلقت) كلها (وان طلق) من زوجته (برأ يتصل كشرها وطهرها
 وسنمها لطلق) قال أبو بكر لا يختلف قول أحداه لا يقع طلاق وطهر وعرق وحرام يذكر الشعر
 والقفر والسن والروح وبذلك أقول انتهى

• (فصل في راداً قال) لامرأته الواحدة (أنت طالق لايل) أنت طالق فواحدة (أي طلقت
 طلاقاً واحدة قال ابن رجب في القاعدة التاسعة والحسين بعد المائة وهما مسألة حسنة نص
 عليها أحد في رواية ابن منصور اذا قال لامرأته أنت طالق بل أنت طالق قال هي طلقتان هذا
 كلام مستقيم وان قال أنت طالق لايل أنت طالق هي واحدة ثم ذكر توجيه حكم الأولى ثم قال
 وأما اذا قال أنت طالق لايل أنت طالق فواحدة صريح في الأولى ثم اثبت به بعد تنبيهه فيكون المنية

هو المثنى بعينه وهو الطلاق الاول فلا يقع به طلاق ثانية (وان قال لها) أنت طالق طالق طالق (واحدة) أى طالقت طلاق واحدة لانه لم يثبته باللفظ يقتضى المغايرة (مالم ينو أو كثر) من واحدة فيقع ما نوأه ومعاق في هذا كثير (وأنت طالق أنت طالق) مرتين (وقع ثنتان) ان كان مدخولا بها (الان ينوي) بسكرانه (تأكيدا متصلا أو افهما مالها) أن الاولى وقعت بها وانما يقع عليه طلاقان اذا لم ينو توكيدا ولا افهما لان هذا لا يقع ويقتضى الوقوع بدليل لولم يتقدم مثله وانما يصرف عن ذلك بنية التاكيد والافهام فاذا لم يوجد شي من ذلك وقع مقةضاه (و) ان قال (أنت طالق فطالق أو) قال أنت طالق (ثم طالق) أو قال أنت طالق بل طالق أو بل أنت طالق أو طاقسة بل طلقين أو طاقعة بل طلاق (ف) يقع عليه (اثنتان) أى فانه يقع عليه طلاقان وهذا كله (في المدخول بها وتبين غيرها بالاولى) ولا يلحقها ما بعدد لانها اذا بان بالاولى صارت كالاجنبية فلا يلحقها طلاق بعدها (و) ان قال لها (أنت طالق وطالق وطاق (ف) يقع عليه (ثلاث) طلاقات (معاً) لان الواو تقتضى الجمع ولا ترتيب فيها فيكون موقعا للاثلاث جميعا (ولو) كانت الزوجة (غير مدخول بها)

* (فصل في حكم الاستثناء الاستثناء من المثنى وهو الرجوع يقال ثنى رأس البعير اذا طلقه الى ورائه فكان المستثنى وجع في قوله الى ما قبله وهو اخراج بعض الجملة بالاولى ما قام مقامها من متكلم واحد (ويصح الاستثناء في النصف فأقول) منه في المنصوص لانه كلام متصل بأن به ان المستثنى غير مراد بالاول فصح (من مطلقات) كقوله زوجاني طالقات الاعداء اما أو قال زوج أربع نسائي طوائى اثنتين أو زوج ثلاث نسائي طوائى الواحدة (و) يصح استثناء النصف فأقول من عدد (طلقات) في الاصح (ف) يتفرع على المذهب (لو قال) لزوجته (أنت طالق ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين) أى طلقين (و) ان قال لها (أنت طالق أربعاً اثنتين) فانه (يقع) عليه (ثنتان) بناء على صحة استثناء النصف فان قيل كيف أجزتم استثناء اثنتين من الثلاثة وهي أكثرها في قوله أنت طالق ثلاثا لاثنتين الواحدة قلنا لانه لم يسكت عليها بل وصلها بأن استثنى منها طلاقه فصارت عبارة عن واحدة (و) من له أربع نسوة فقال (نسائي الأربع طوائى اثنتين طالق اثنتان) لانها نصف الأربع (وشروط) بالبناء للمفعول (في الاستثناء اتصال معتاد) لان غير المتصل لفظ يقتضى وقوع ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ولو لا ذلك لما صح التعاقب ثم ان الاتصال قد يكون (لفظا) كالأقنى به متواليا (أو) يكون متصلا (حكما) كاتقطاعه) أى اتقطاع به لانه ذلك (بعطاس ونحوه) كنقص وسعال بخلاف ما لو كان انقطاعه بكلام معترض أو زمن طويل فانه يمنع صحة الاستثناء وشروطه أيضا بنية الاستثناء قبل تمام مستثنى منه وكذا شرط ملحق كما قال أنت طالق ان دخلت الدار

* (فصل في حكم (طلاق الزمن) الماضي والمستقبل) (اذا قال) لزوجته (أنت طالق امس أو) قال لها أنت طالق (قبل ان أتزوجك ونوى) بذلك (وقوعه) أى وقوع الطلاق (اذن) أى اتباعه الآن (وقع) في الحال لانه مقرر على نفسه بما هو أغلظ في حقه (والا) أى وان لم ينو وقوعه في الحال (فلا) أى فلا يقع لما روي عن أحمد بن حنبل قال لزوجته أنت طالق امس وانما

ترويه اليوم ليس بنى (و) ان قال الزوج لزوجته (انت طالق اليوم اذا غدا فله) لا يقع به
شئ لعدم تحقق شرطه لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا غدا ولا يتأتى غدا لانه مذحباب اليوم
وذهاب محل الطلاق (و) ان قال لزوجته (انت طالق غدا او) أنت طالق (يوم كذا وقع) الطلاق
(باقاها) لانه جعل العدة ويوم كذا طرفا لملاق فاذا وجد ما يكون طرفا له طلقت ولا يدبر
(ولا يقبل) منه (حكم) اى فى المصمم (ان قال أردت آخرهما) لان لفظه لا يحتمل (و) ان قال
(انت طالق فى غدا) وى وجب يقع باوله (و) ذلك فى رجب ونحوه من حين تغرب الشمس من
آخر الشهر الذى قبله لانه جعل الشهر طرفا لملاق فاذا وجد ما يكون طرفا له طلقت فيه وله وطور
للملاق من قبل وقوع (ان قال أردت) ان الطلاق اعلى يقع (آخرهما) دين فيما بينه وبين الله
تبارك وتعالى و (قبل حكم) لان آخر هذه الاوقات وأوسطها امنها فأرادته لذلك لاختلاف طاهر
لفظه فان قال أنت طالق أول شهر كذا أو غرضه أو فى رأسه أو استقباله أو يجنبه فانه لا يقبل قوله
أردت وسطه ولا آخره لان لفظه لا يحتمل (و أنت طالق كل يوم) وأنت طالق اليوم وغدا أو بعد غد
(أو احدى وأنت طالق فى كل يوم فتطلق فى كل يوم واحدة) وأنت طالق يوم يقدم زيد يقع يوم
قدمه من أوله (و) ان قال لها (أنت طالق اذا مضى شهر) انما تطلق (بعضى ثلاثين يوما) ان
قال أنت طالق (اذا مضى الشهر) انما تطلق (بعضه وكذلك) أى وكالتفصيل المذكور اذا قال
لها أنت طالق (اذا مضت سنة او) اذا مضت (السنة)

• (باب تعليق الطلاق) •

(اذا علق) الرجل (طلاق زوجته) أو علق عبده (على وجوده) فعل مستحيل (عادة) كان صعدت
السماء أو شاء الميت أو شاءت البهيمة أو طرت (فانت طالق لم تطلق) ولم يمتق (وان علقه) أى
علق الطلاق وكذلك العلق (على عدم وجوده) كان لم تصعدى السماء وان لم يشأ الميت
ونحوهما (فانت طالق طلقت فى الحال) وعلق الرقيق كالقول أنت طالق ان لم أبيع عبدى تحت
العبد ولانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم فى الحال وما بعده (وان علقه)
اى الطلاق (على) فعل (غير المستحيل) كان لم أمت من زيد عبده فانت طالق (لم تطلق الا باليأس
مما علق عليه الطلاق) وهو موت العبد أو علقه (مالم يـ) كن هناك ليلة أو قرينة تدل على
الفور أو يشهد برزمن (كقوله اليوم أو الشهر) (فيعمل بذلك) اى بالية أو القرينة أو التقيد
برزمن

• (مصل) • ويصح التعليق مع تقدم الشرط (بصرف طلاق) كان دخلت الدار فانت
طالق وبكتابة الطلاق مع قصده كان دخلت الدار فانت خلية وينوى بخلط خلية الطلاق (و) يصح
التعليق أيضا مع (ناخه) أى تاخر الشرط بصرف كقوله أنت طالق ان دخلت الدار وبكتابة مع
قصده كقوله أنت خلية ان دخلت الدار ثم مثل المصنف للتقدم والتأخر بقوله (كانت فانت
طالق) هذا مثال تقدم الشرط (وأنت طالق ان قت) وهذا مثال تأخر الشرط (ويشترط اجماع
التعليق أن ينويه) أى الشرط (قبل فراغ التلقظ بالطلاق) يشترط لصحة التعليق أيضا (ان
يكون) الشرط (متصلا لفظا وحكما فلا يضر لو عظم ونحوه) بشرط وحكمه (أو قطعه بكلام
مستطعم) كانت طالق يا زانية ان قت) أو ان قت يا زانية فانت طالق (ويضر ان قطعه) اى التعليق

(بتكوت) بين شرط وحكمه سكو تا يمكنه فيه الكلام (او كلام غير منتظم كقوله) انت طالق
(سبحان الله) ان قت (وتطلق في الحال) لقطع التعليق

* (فصل) في مسائل متفرقة. يعلق فيها الطلاق * (اذا قال) لزوجه (ان خرجت بغير
اذني) او الا باذني او حتى اذن لك (فانت طالق فاذن لها) في الخروج (ولم تعلم) فخرجت طلقت
لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها (او) اذن لها (ومات) ونخرجت ثم خرجت ثانيا بلا اذنه طلقت
لانها خرجت بغير اذنه (مالم ياذن) الزوج (لها في الخروج ككلمات) فلا يحث بخروجها بعد
ذلك بدون حلف متجدد (و) ان قال الزوج (ان خرجت بغير اذن فلان) رجل معين ظاهره ايجابا
كان او غير (فانت طالق فانت) فلان (ونخرجت لم تطلق) قال في الانصاف على الصحيح من
المذهب وحسنه القاضي وجعل المستثنى محلو فاعليه انتهى فعلى هذا يكون المسمى على قول
القاضي ان حصل منك خروج بدون اذن زيد فانت طالق فيقوت المخلاف عليه بهونه (و) ان
قال لها (ان خرجت الى غير الحام) بلا اذني (فانت طالق فخرجت له) أى للحام ولغيره وله (ثم
بداها غير طالق) أيضا لان ظاهر هذه اليمين المنع من غير الحام فكيف ما صارت اليه حث كما
لو كانت للنظرة (و) ان قال رجل (زوجتي طالق او) قال مالك عبد (عبدى حر ان شاء الله والا
ان يشاء الله) او ان لم يشأ الله او مالم يشأ الله (لم تنفعه المشيئة شيئا ووقع) الطلاق والعتاق
لقصد بقوله ان شاء الله تا كيد الوقوع وقد نص أحمد على وقوعه (و) ان قال (أنت طالق
ان شاء فلان فتعلق) على مشيئة فلان (لم يقع الا ان يشاء) فلان (وان قال) لزوجه (أنت طالق
الا ان يشاء زيد) الطلاق (موقوف فان أبى) زيد (المشيئة) أوجن اومات وقع الطلاق اذن لانه
أوقع الطلاق وعاق رفعه بشرط ولم يوجد (وأنت طالق ان رأيت الهلال عيانا) بان لم يحصل
دون رؤيته غير اوقتر (فإنه في قول) ليله (او ثانی) ليله (او ثالث ليله وقع) الطلاق (و) ان
رأته (بعدها) أى بعد الليل الثالثة (لم يقع) الطلاق لانه يسمى بعدها قرا في الاصح (و) ان قال
لزوجته (أنت طالق ان فعلت) أنت (كذا او) قال أنت طالق (ان فعلت أنا كذا ففعله) هي
(أو فعله) هو حال كون الفاعل منهما (مكرها او) فعله حال كونه (مجنونا او) حال كونه (مغمى
عليه أو) حال كونه (نائما لم يقع) الطلاق لكونه مغطى عقله في هذه الاحوال (وان فعلته) هي
(أو فعله) هو حال كونه (ناسيا) الخلف (او) حال كونه (جاهلا) وجود الخلف بفعله أو جاهلا لانه
الفاعل المخوف عليه مكن حلف لا يدخل دار زيد ثم دخالها جاهلا انها دار زيد (وقع) الطلاق
(وعكسه) أى عكس ما ذكر (مثله) أى في التخصيص المذكور (كان لم تفعل) أنت (كذا
او ان لم افعل) أنا (كذا فلم تفعله) هي (او لم يفعله هو) نسبانا وغيره

* (فصل) في الشك في الطلاق وهو هنا مطلق التردد ولا يقع الطلاق بالشك فيه أو فيما علق
عليه وان كان عدمه يابان قال ان لم أدخل الدار يوم كذا فزوجتي طالق ومضى اليوم وشك هل
دخل الدار فيه أولا لانه شك طرأ على يقين فوجب طرحه كالوشك المتطهر في الحدث وتقدم
قال الموفق والورع التزام الطلاق (فن حلف لا يأتى كل مرة) مثلا (فاشتمت) المخوف على عدم
أكاه (بغيرها أو) كل الجميع الا واحدة لم يحث لان الباقية بعد الماكول يحتمل أن تكون
المخوف على عدم أكاه (ومن) طلق زوجته (وشك في عدم ما طلق بنى على اليقين) وقال الخري

إذا طلق في يد راء - وطلاق أم ثلاث طاميل له وطوطا حتى يتبين (وهو) أي اليقين (الاقول ومن
 أوقع مروجت كلمة وشك حل هي) أي الكلمة (طلاق أو طلاء لم يلزمه شيء) وإن شئت من له زوجة
 أهل طاهر منها أو حلت به لم يلزمه بحث أدنى كما مر في ما لا يهين اليقين

• (باب) • أحكام (الرجعة)

(وهي) أي الرجعة في الشرع (إعادة زوجته المطلقة) طلاقاً غير بائن (إلى ما كانت عليه) قبل
 الطلاق (بغير عقد) أي عند نكاح قال الأزهر في الرجعة بعد الطلاق أكثر ما تنال بالكسر
 والفتح جاز وهي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فتقوله تعالى وبه ولئن أحق
 ردهن الآية وأما السنة فكأن حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما حين طلق امرأته قال
 النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعه أو راء الجماعة إلا الصاري وقد طلق النبي صلى الله عليه
 وسلم حصة ثم راجعه أو راء أبو داود والنسائي وابن ماجه وأما الاجماع فنقال ابن المنذر أجمع
 أهل العلم على أن المراد بالطلاق دور الثلاث والعبد دور اثنتين إن له الرجعة في العدة (من
 شرطها) أي الرجعة (إن يكون الطلاق غير بائن) لأن من استوفى عده طلاقه لا يتحل له حتى
 تنكح زوجاً غيره فرجعت لا تنكح لذلك (و) من شرط الرجعة (أن يكون في العدة) ولو كرهت
 الرجعة • (فائدة) • إما منع الرجعة بأربعة شروط الأول أن يكون دخل أو خلاها إلا أن
 الرجعة لا تكون إلا في العدة وغير المدونة ولها الأربعة عليها الثاني أن يطلق في نكاح صحيح لأن
 الطلاق حل للسكاح وهو فرع عليه فإذا لم يصح السكاح لم يصح الطلاق لأنه فرع ولا الرجعة
 إعادة لم يكاح فإذا لم يتحل بالسكاح وجب أن لا يتحل بالرجعة الثالث أن يطلق دون ما يحل له من
 عدد الطلاق وهو الثلاث للزوج والاثنتان للعبد الرابع أن يكون الطلاق بعينه ومن لا ي
 العوض في الطلاق إجماعاً لا يقتضي به المرأة شتم من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت
 الرجعة فلذلك امتنع الرجعة مع العوض في الطلاق فإذا وجدت هذه الشروط كان له
 رجعتها ما دامت في العدة لانه إجماع المسامحة (وتصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة
 حيث لم تغسل) وإن فرط في العسل عشرين سنة وذلك لأن وطء الزوجة قبل الاغتسال
 حرام لوجود أثر الحيض الذي يمنع الروح الوطء كما يمنع الحيض فوجب أن يمنع ذلك ما منعه
 الحيض ويوجب ما وجبه الحيض كما قيل انقطاع الدم فإما بقية الأحكام من قطع الأثر
 والطلاق واللعان والنفقة وغيرها فيحصل بانقطاع الدم رواية واحدة قال في شرح المنهاج
 وشرح الإقناع قاله المهر رتبة التامس وغيره (وتصح) الرجعة أيضاً (دول وضع ولد متأسر) أي
 إذا كانت حاملاً بأكبر من واحد لقاء العدة لافي ردة ولا تعلقه بشرط وتتحل الرجعة بالقول
 والفعل (وألقاها) أي الرجعة (راجعتها) أي راجعت زوجتي (ولرجعتها أو رجعتها) إلى
 نكاحي (وأمكنتم أو رددتم أو نحو) مثل أعدتم أو لوزاد للعبية أو زاد للإهانة ولا تشترط هذه
 الألساط بل تحصل رجعتها بأوطئها (ولا) تصح الرجعة (في قول الروح) (تكتمها أو تزوجتها)
 لأن ذلك كناية والرجعة استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية كالسكاح (ومني اغتسلت)
 الزوجة (من الحيضة الثالثة ولم يرغبتها بائناً) منه (ولم تقل له إلا بعدة جديد) مستكمل
 للشروط (وأنه على ما ذكر من طلاقها) ولو بعد مد وطء فزوج آخر قاله في المنهاج • (تلبية) •

إذا طلق الرجل زوجته ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت بغيره يشكح صحيح ثم طلقها الثاني بعد أن وطئها وعادت لزوجها الأول فانما تعود على طلاق ثلاث بإجماع أهل العلم وإذا طلقها دون ثلاث وانقضت عدتها وتزوجت من أصابها أو من لم يصيبها وبأن منه وعادت إلى الأول فالذهب أنه ساعد الله على ما بقي من طلاقها هذا قول أكابر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وعلي وآبى ومعاذ وعمران بن حصين وأبو هريرة وزيد وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم وعنهم

• (فصل وإذا طلق) • الزوج (الحرة ثلاثا) دفعة أو دفعات (أو طلق) الزوج (العبد ثنتين) ولو عتق قبل انقضاء عدتها (لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا) لقوله تعالى الطلاق مهران إلى قوله سبحانه وتعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (ويطأها) الزوج (في قبائها) لأن الوطء المعتبر في الزوجة لا يكون في غير القبل (مع الانتشار) قاله الأصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم لا حتى تذوق عسلته ويذوق عسلتك وإنما يكون ذلك مع الانتشار فميكنتي بذلك (ولو) كان الزوج (مجنونا) أو مقطوع الخصيتين دون الذكر (أو أنثى) أو مغمى عليه وأدخلت ذكره في فرجها) مع انتشاره لأنه وطئ من زوج وجد فيه حقيقة الوطء فأصلها كما لو وطأها حال إفاقته ووجود خصيتيه (أو) كان الواطئ (لم يبلغ عشرين) كان (لم ينزل) أو ظن أنبىة (ويكنى) في هذا الوطء (تغييب الحشفة) كالأ (أو) تغييب (قدرها) أي قدر الحشفة (من محبوب) أي مقطوع الحشفة لمصول ذوق العسل به بذلك ويكنى أيضا وطء محرم لمريض وضيق وقت صلاة وفي مسجد وفي حال منعها نفسها القبض وهو حال وقصد اضرامها بالوطء لعلة ذكره وضيق فرجها (ويحصل التحليل بذلك) أي بوطئها (مالم يكن وطئها في حال الحيض أو النفاس أو الإحرام أو في صوم الفرض) أو في الدبر أو في نكاح باطل أو فاسد أو بشبهة أو عقلايين وإن كانت أمة فاستراها مطلقا لم تحل لاحتي تنكح زوجا غيره ويطأها (فالو) تزوجت المطلقة ثلاثا بانحرث ثم طلقها الثاني وادعت أنه) أي زوجها الثاني (وطئها) وأنه يجوز الأول فنكاحها (وكذبها) الثاني في وطء (فالقول قوله) أي قول الثاني (في تنصيف المهر) إذا لم يقر بالخلوة بها (و) القول (قرواها) في وجود الوطء (في إباحته الأول) فإن قال الزوج الأول أنا أعلم أنه ما أصاب الميحل له نكاحها لأنه مقرر على نفسه بخبرها عليه فإن عادفا كذب نفسه وقال قد عات صدقها دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه إذا علم حلها لم يحرم بكذب ولا أنه قد علم في المستقبل مالم يكن علمه في الماضي ولو قال ما أعلم أنه أصاب الميحل لم يحرم عليه بهذا

• (كتاب الإيلاء) •

وهو لغة الخلف (وهو حرام كالظهار) قال في القروع في ظاهر كلامهم لأنه يمين على ترك واجب وكان الإيلاء والظهار طلاقا في الجاهلية (ويصح من زوج) فلا يصح من غيره لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم (يصح طلاقه سوى عاجز عن الوطء أما المراض لا يرعى برؤه أو يلجب كامل أو شال) لأن الجماع لا يطلب منه لامتناعه بهجزة (فإذا حلف الزوج بالله) تبارك و (تعالى أو بصفة من صفاته) سبحانه وتعالى (أنه لا يطأ زوجته) الممكن جماعها في قبل (أبدا) أو يطلق (أو مدة تزيد على أربعة أشهر) ينكحهم بها أو يتوبها (صاره واما) ولا فرق في ذلك بين

أن يحلف في حالة الرضا أو التمسك ولا يمين أن تكون الزوجة مدخولاً لها ولا نصراً على ذلك
(ويؤجل له) أي لله ولي ولو قلنا (الحاكم أن سأل زوجته) الحاكم و(ذلك أربعة أشهر من حين
عيته) قال في المنتهى وشربه وبضرب لمول ولو قئاً مدة أربعة أشهر من حينه ويجب عليه زمس
عذره فيها كغيرها حرام ومرفق وهو ذلك لأن المانع من جهته وقد وجد التمسك الذي
عليه الاعتذار يعني أنه لا يحتسب عليه من المدة زمس عذرها كغيره وجنون ونشوة وحرام
ونفاس ومرفق واجبها بخلاف حيف انتهى (فائدة) فهم من المثلث لا يلا أربعة شروط
الاول أن يحلف الزوج على ترك الوطء في القبل فإن تركه بغير عيب لم يكن - ولما الثاني أن يحلف
بأنه تعالى أو معة من صفاته الثالث أن يحلف على أكثر من أربعة أشهر الرابع أن يكون من زوج
يملكه الوطء (ثم يخبر بعدها) أي بعده في الأربعة أشهر (بين أن يكفر) كفارة عيب (وطءاً أو
يطلق فإن امتنع من ذلك) أي من السكينة والوطء أو الطلاق (طلق عليه الحاكم) طلقه أو لا
أوصى وليس للحاكم أن يأمر بالطلاق ولا أن يطلق عليه إلا أن تطلب المرأة ذلك من الحاكم

• (كتاب الطهارة) •

مشق من الطهارة وأما خص به الظاهر من بين سائر الأعضاء لانه موضع الركوب ولذا يسمى
الركوب طهراً وأما ركوبة إذا غشيت فيه من قال لزوجه أنت على كطهاري أي كان معناه
أنه شبه امرأته بظهور رأسه في التحريم كأنه يشير إلى أن ركوبه الوطء حرام كركوب أمه لذلك
(وهو) أي الظاهر شرعاً (أن يشبه) الروح (أمر أنه أو) يشبهه (عشوائها) أي من أمر أنه
(عن) أي شخص (يصرم عليه من رجل أو امرأة) كأمه وأخته وبنته وكذلك يكون مطهراً إذا
شبه امرأته بذكر (أو بعض منهن) ولو بغير عربة (من قال لزوجه أنت أويديك) أو بوجهك أو
أذنك (على كطهاري) أي (أويدي) أو بلسان أي أو كطهاري (أو كطهاري) زيد (أويديك) أو قال
لزوجته (أنت على كذا لانه الأجنبية) أو كطهاري راحة زوجتي أو عني أو خالتي (أو) قال لزوجته
(أنت على حرام) ظهروا نوى طلاقاً أو عينا لأن زادن شاء الله أو سبق به أنصا (أو قال الحل
على حرام أو) قال (ما أحل الله لي) حرام (ما مضى طهاري أو) قال (لزوجته) أنت على كذا أو مثل
أي) أو أنت على مثل أي أو كذا أي أو أنت على كذا أي أو مثل أي (واطلاق) في جميع ذلك (كطهاري)
على الأصح لانه الظاهر من اللفظة عند الإطلاق (وأن نوى) يقوله أنت على أو عني أو عني
أو عني كذا أي أو مثل أي في الكرامة ونحوها) كالعبية (ولا) يكون ظهراً إلا بهيمة فزيد
و يقبل منه في الحكم (و) أن قال لها (أنت أي أو) أنت (مثل أي) دون أن يقول على أو عني
أو في أو عني (أو) قال لها (على الطهارة أو يميني) الطهارة (إس) ذلك (بظهار الامعية)
لما طهارة (أو قرينة) تدل عليه لأن احتمال هذه الصور لغير الطهارة أكثر من احتمال الصور التي
فيها والله وكثرة الاحتمالات توجب اشتراط التنية في المحتمل الأقل لتعين لانه يصير كناية فيه فنشترط
التنية فيه كسائر الكليات وتقوم في ذلك القرينة مقام التنية (و) أن قال لزوجته (أنت على
كالبينة أو) كزالدن أو) كزالمزير يقع مانؤه من طلاق لانه يصلح أن يكون كناية فيه فإذا
أقررت به التنية وقع مانؤه من عدي وان لم يوعدها فطاعة (و) من (طهارة) كقولها أنت على
حرام (و) بن (عيب) وهو أن يترك وطئها لا يشرعها ولا طلاقها ويكون عينا في الكفارة

بالسنت (فان لم يشوفا) من هذه الثلاثة (فظهار) اى فيكون ظهرا لان معناه أنت على حرام كالبيعة والدم

«(فصل وبيح الناه من كل من) أى زوج (يصح طلاقه) مسلما كان او كافرا حرا كان او عبدا كبيرا كان او ميذا يه بقل الظهار لانه شعريم كالطلاق فحرى مجراه وصح عن يصح منه وبيح الظهار (منجزا ومعلتا) بشرط (وشروطه) فن حلف بالظهار او بالطلاق او بالعتيق وحنث لمنعه ما انت به (فان تجزئه) اى يجزئ الظهار رجل يصح طلاقه (الاجنبية) بان قال لغير زوجته انت على كظهر راحى (او علقته بتزوجها) بان قال لها ان تزوجتك فانت على كظهر راحى سواء فى ذلك ما اذا قاله لغيره كجاءت او عم فقال النساء على كظهر راحى او كل امرأة تزوجها فهمى على كظهر راحى قوله فى شرح المنع (او قال لها) اى الاجنبية (انت على حرام وفوى ابد اصح) كون قوله ذلك (ظهارا) لان ذلك ظهرا فى الزوجة فكذلك فى الاجنبية فان تزوجها لم يبطاها حتى يكفر (لان اطلاق) بان لم يوايدا (وفوى اذن) لانه صادق فى حرمها عليه قبل عقد التزويج ويقتل دعوى ذلك منه كجاءت الاصل (ويصح الظهار) مطلقا كانت على كظهر راحى (وموقعا) كانت على كظهر راحى شهر رمضان فان وطئ فيه (اى فى شهر رمضان (فظهار) أى يكسر كفاية ظهرا (والا) بان لم يوطئه (فلا) يكون مظاهرا فلا تلزمه كفارة لانه زال عنه حكم الظهار بضميه (واذا صح الظهار حرم على المظاهر) والمظاهر منها (الوطء ودواعيه) كالقبلة والاسقامت معادون الفرج (قبل التكفير) ولو باطعام فيلزمه اخرجه اقبل الوطء بخلاف كفارة عين (فان وطئ) المظاهر المظاهر منها (ثبتت الكفارة فى ذمته) اى ذمة المظاهر (ولو) كان الواطئ (مجنونا) بان ظاهر ثم جن لان كان الوطء من مكروه (ثم لا يبطا) ثانيا (حتى يكسر وان مات أحدهما) اى احد الزوجين بعد الظهار (قبل الوطء) وقبل التكفير (فلا كفارة) عليه سواء كان ذلك متراخيا عن ظهاره او عقبه

«(فصل والكفارة فيه)» اى فى الظهار والكفارة فى الوطء فى شهر رمضان (على القريب) وشى (عتق رقبة مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتله مؤمنا خطأ فخرير رقبة مؤمنة وأطلق بدلات سائر الكفارات سجدة للاثم طلق على المتبد كما حل مطلق قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المتبد فى قوله تبارك وتعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وان لم يجمل عليه من جهة اللغة حل عليه من جهة القياس والجماع بين كفارة القتل وغيره من الكفارات أن الاعناق يتقضى تقرير المعنى المسلم لعبادة ربه وتكميل احكامه ومعرفة المسايين فناسب ذلك شرع اعتناقه فى الكفارة تحصيل هذه المصالح والحكم مقررون به اى كفارة القتل المنصوص الى الايمان فيه سابقة «مدى ذلك الى كل عتق فى كفارة فيقتصر بالمؤمنة لا بغيره هذه الحكمه (مسلمة من العيوب المضرة فى العمل) ضررا يبين لان المقصود بذلك العبد منافعه وتمكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يقتضيه العمل ضررا يبيننا كرمى وشال يدا رجل او قطع احدهما او سبابة او بطل او اياه من يدا رجل او ختمه بنصر من يدا ويجزى مدبر وصغير وولد زنا او ربح عمر جالس بر او محبوب وخصى واحد واخرى تهم اشارته واعور ومهرهون ومؤجر (ولا يجزى عتق لآخر من الادم) ولو فته مت اشارته ومن جبرونه مطبق (ولا) يجزى عتق

(البلنين) ولا الرمس ولا المسجد (وان لم يجد) الرقبه بان يحزن عنها الجزاء الشرعي (ة) لرمه (صلياً)
 شهرين متتابعين) حوا كان او قما (ويلزمه تبيت البية من الليل) لصومه لكونه واجباً ويلزمه
 تعيبن من جهة الكفارة ويقطع التسابع بوطاً مظاهرها منها ولو بأسياً اومع عند ذكره حتى وسفر
 يبيع القطار اولاً لا غيرها في الثلاثة ويقطع بصوم غير رمضان وبسفر الا عذر (فان لم يستطع
 الصوم لكبراً او مرض لا يرجى برؤه) قال في المنتهى ولو يرجى برؤه (اطعم مسكيناً لكل
 مسكين مديراً ونصف صاع من غيره) ويشترط في المسكين الذي يجوز اطعمته كونه مسلماً
 حراً ولو اتقى ولا يصر وطاً مظاهرها منها اثناء الطعام ويجوز دفعها الى صعيبر من اهله او لوليا كل
 الطعام (ولا يجوز - بن) لانه خرج عن حالة المكال والادخار فاشبه الهريسة (ولا) يجوز في
 الكفارة (غير ما يجزى في الفطرة) ولو كان ذلك قوت ببلده ولا يجوز في الكفارة ان يقضى
 المساكين أو بعتهم بخلاف نذر اطعامهم - م ولا تجزى التوبة (ولا يجوز العتق ولا الصوم ولا
 الاطعام الابالية) وهوان ينوي ذلك من جهة الكفارة

• (كتاب اللعان) •

واشتقاقه من اللعن لان كل من الزوجين يلعن نفسه في الخيانة وهو شر عاشر اذات معز كذات
 بايعان من الجانبين مقرونه بدين أو غضب قائمة بقيام حد ذنوب أو تعزير في جانبه وخاتمة مقامه يس
 في جانبها (ادارعى الرجل زوجته بالزنا) في قبل أو دير (فعليه حد القذف) ان سكنت محضنة
 (أو التعزير) ان كانت غير محضنة وباني تعزير الاصح ان في القذف (الأن يقسم اليانة) عليها بما
 قاله (أو بلاع وصفة اللعان ان يقول الزوج أربع مرات) أو لا (أشهد بالله اني لمن الصادقين
 فيما رويتها) من الزنا وبشير اليها) ولا حاجة لان تعزير أو تذب الامع طيبته (ثم يزيد في الخيانة
 وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ولا يشترط على الاصح ان يقول فيما رويتها به من الزنا
 فانه في شرح المنتهى قال ابن هبيرة لأراه يحتاج اليه لان الله تعالى أنزل ذلك ويخبره ولم يذكر
 هذا الاشتراط (ثم تقول الزوجة أربعة أشهاد بالله اني من الكاذبين فيما رويتها به من الزنا)
 وتشير اليه ان كان حاضر اباً بالجلس واركان غائباً عنه سمعته ونسبته ونكر ذلك (ثم تزيد في
 الخيانة وان تذب الله عليه ان كان من الصادقين) ولا يشترط على الاصح ان تقول فيما رويتها
 به من الزنا فان نقص لفظها كقولها لا أكثر وحكمها كما به أو بدأت به أو دعت الغضب
 أو بدلتها باللعنة أو السخط أو قدم اللعنة أو بدلتها بالغضب أو بالابعاد أو بدلت لفظاً أو بدلتها
 أو حلف أو أقر به قبل الشانه عليه أو بلا حشور أو حاكم أو نائبه أو بغير العربية عن محضتها
 ولا يلزمه تعانها ان يحزن عنها أو عاق اللعان بشرط أو عدت موالاته الكلمات لم يصح لانه
 مخالفاً لنص (ومن تلاعنهما قايماً) لان في حديث ابن عباس في خبره لال ان خلا لاجاء فشهد
 ثم قامت فشهدت وهذا يدل على أنهما تلاعنهما قايماً (بمحضرة جماعة و) يس (أن لا ينقصوا عن
 أربعة) من الرجال لان الروجة ربما تصدق على الرافق فشهد دون على اقرارها عند الحاكم ويس
 أن يكون اللعان في الاوقات والاماكن المعظمة في مكاتيب الركن والمقام وفي المدينة عند منبر
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلدان عند منابر جوامعها
 وقف الحائض عند باب المسجد وفي الزمان بعد العصر (و) يس (أن يأمر الحاكم من أي

رجلا (يضح يده على فم الزوج) امرأة تضع يدها على فم (الزوجة عند الخامسة ويقول اني
الله فانها المريحة وعذاب الدنيا هون من عذاب الآخرة) أما كون الخامسة هي الموجهة
فانه اذا كان كاذبا وجبت عليه اللعنة لالتزامه اياها في الخامسة وان كانت كاذبة وجب عليها
الغضب بالتزامها اياه في الخامسة فينبغي التخويف عندها والاعلام ان عذاب الدنيا هون من
عذاب الآخرة لان عذاب الدنيا مقطوع وعذاب الآخرة دائم لينوب الكاذب منها ويرتدع
عما عزم عليه ويبحث الحاكم الى خفة من يلاعن بينهما

• (فصل في شروط اللعان ثلاثة) الاول (كونه بين زوجين) ولوقبل الدخول
(مكافئين) ولوقنين أو فاسقين أو ذميين أو أحدهما (الثاني أن يتقدمه) أي اللعان (قدفها
بازنا) ولو في دبر كقولها زنت أو يازانية أو رأيتك تزني وان قال وطئت مكرهة أو ناعة أو بشبهة
فلا لعان (الثالث أن تكذبه) الزوجة في قدفها اياها (ويستمر تكذيبها الى انقضاء اللعان) لانها
اذ لم تكذب لالة لعنه والملاعنة اعما تتظم من الزوجين (ويثبت بقام تلاعنهما أربعة أحكام)
الحكم (الاول سقوط الحد) عنه ان كانت الزوجة محصنة (او التعزير) ان كانت غير محصنة
الحكم (الثاني الفرقة) بين الملاحين (ولو بلا فعل الحاكم) يعني ولو لم يفرق الحاكم بينهما على
الاصح الحكم (الثالث التحريم المؤبد) ولو أكل كذب نفسه أو كانت أمة فاشتترها بعد الحكم
(الرابع انتفاء الولد) عن الملاعن (ويمنع ميراثه) أي الولد (ذكره صريحا) في اللعان (كاشهد
بالله لقد زنت وماخذ اولدي) وتقول هي أشهد بالله لقد كذب وهذا الولد ولده

• (فصل في ما يلحق من النسب) اذا أنت زوجة الرجل بولد بعد نصف سنة منذ أمكن
اجتماعهم او لمع غيبته فوق أربع سنين) قال في القروع ولومع غيبته عشرين سنة قاله في
المعنى في مسألة الشافعية وعامة النصوص الامام أحمد والعلل المرادو يخفى سيرة والا فالخلاف على
ما بان انتهى ولا ينقطع الامكان عن الاجتماع ببعض (حتى ولو كان) الزوج (ابن عشر)
سنتين (ملقة نفسه) على الاصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد لا قرأش ولان مع ذلك يمكن
كونه منه وقدرناه بعشر سنين فما زاد لقول النبي صلى الله عليه وسلم واضربوهم عليهم العشر
وفرقوا بينهم في المضاجع ولان تمام عشر سنين زمن يمكن فيه البلوغ فيلحق فيه الولد كالبالغ
وقد روى ان عمر بن العاص وابنه لم يكن بينهما الا اثني عشر عاما وأمر النبي صلى الله عليه
وسلم بالتفريق بينهم في المضاجع دال على امكان الوطء الذي هو سبب الولادة (ومع هذا) أي مع
الحقوق التي يربطها (لا يحكم ببلوغه) لان الحكم ببلوغه يستدعي يقينا لارتب الاحكام عليه من
التكاليف وجوب الغرامات فلا يحكم به مع الشك وانما الحقة الواجبة حفظا للنسب واحتياطاً
(ولا يلزمه) أي بالحاقه بالنسب (كل المهر) لان الاصل براءة ذمته فلا يثبت عليه بدون
ثبوت سببه الموجب له (ولا تثبت به عدة ولا رجعة) لان السبب الموجب لهما غير ثابت فلا
يثبتان بدون ثبوت سببهما (وان لم يمكن كونه من الزوج) مثل لو (أنت به بدون نصف سنة منذ
تزوجها) وعاش أو أنت به لاكثر من أربع سنين منذ ابانها أو فارقتها لافوضت ثم وضعت
آخر بعد نصف سنة (أو علم انه لم يجتمع بها) زمن الزوجية (كالموت زوجها بحضور جماعة) ولا فرق
بين ان يكون مع الجماعة كما هو الا (ثم ابانها في المجلس أو مات) الزوج بالمجلس أو كان بين

الرومين وقت عقد مائة لاية طاعة الى المادة التي ولدت في الكنيسة تزوج بعزيرة ثم مضت
سنة أنهر وأنت ولد لم يلته نسبة لان الولد اعيا بطه به بالعقد ودية الحمل او كان الزوج لم
يكمل له عشرين السنين او طلع ذكره مع انثيه (الم يلته نسبة) أي لم يلحق الولد الزوج في هذه
المسائل كلها

(فصل ١٠ من ثبوت) انه وطى أمته في الفرح اودنه (او اقرا نه وطى أمته في الفرح
 اودونه ثم ولدت نصفه) فاكتر (لحقه) ذب ما ولدته لان أمته بوطنه صارت فراشها فاذا
 أت بولد لولد الحمل من يوم الوطى لحقه نسب به ولو قال عرت او قال لم أنزل لان ادعى استيراء بعد
 الوطى بحقيقة ويختلف على الاستيراء ثم قلد نصفه بولدته (ومن اعتق) أمة أقر بوطنها (أو باع
 من أقر بوطنها فولدت لدون نصفه) من - بين عتقه أو ولدون نصفه من حين - بها (لحقه)
 أي خلق المعتقد أو البائع ما ولدته لان أول الحمل ستة أشهر فاذا أنت به لدونها وعاش علم ان جاهها
 كان من قبل عتقه أو قبل به ما حين كانت فراشها (والبيع باطل) لانها صارت ثم ولدته حتى ولو
 كان استيراء قبل ان يدها (و) ان أنت به (لصاحبها كتر خلق) لولد المشتري (ويبيع الولد
 أباه في النسب) اجاعا قال في شرح الماتى في ما لم يمت عنه كابن ملاءمه فولد فرشى من غير قرشيه
 فرشى بخلاف ولد فرشية من غير قرشى فانه لا يكون قرشياً (و) يقع الولد (أمة في الحرية وكذا)
 يبيع الولد أمة (في الرق الا مع شرطاً) بأن يشترط ووج الإمة في سبها عتد وبيعها ان سبها في
 هذه بولد يكون سراً (او مع غرور) بأن يتزوج امرأة على انها حرة فتبين أمة فان ولدها في
 الصدوقين يكون سراً (و يبيع) الولد (في الدين خيرهما) أي - يرأبويه ديناً ولو تزوج - مسلم حرة
 ككيسة او تسرى مسلم بأمة ككيسة فمات له منه يكره ما اذا تزوج ككيسة بجموسة
 او تسرى بأمة مجوسية فمات له منه يكون ككيسة (و) يبيع الولد (في العجاسة وتحريم النكاح
 والدكاة والاكل اخيهما) أي اخنث الابن من قال بغيره يكره محرم الاكل لتبعينه لاختيه
 أبويه وهو الحمار الذي هو نجيح محرم الاكل دون أطيها الذي هو الفرس من الظاهر
 المساح الاكل

• (كتاب العدد) •

ما خوذ من العدة دلالة أرمضه العدة صحه ورة مدبره دد الارمان والاحوال كالخبر
والاشهر ونحوه (وهي) اى العدة (خبر من فارقت زوجها ابوفاة) دخل بها الاول (او مائة)
ان دخل او خد لا بها (ما تقاوة بالوفاة) اى التى مات زوجها عام (العتد مطلقا) اى سواء كان
المتوفى يولد له اولاد ام لم يولد له اولاد (ما كان) المتوفى عنها زوجها (حامل من
البيت فعدها حتى تضع كل الحمل) مرة كانت او امة ولو لم تغار من نفاسه اقبل او تمه لكن ان
تزوجت في مدة النفاس حرم وطؤها حتى تغار ولو ظهر بعد من النفاس حتى تقبل باقية
ان كان الحمل واحدا وان كان اكثر حتى يتصل باقى الاشهر والحمل الذى تنصى به العدة ما نصيره
الامة أم ولد وهو ما يتبين به خلق الانسان كراس وربل (وان لم تنكس حاملا) منه فان كانت حرة
وعدها اربعة اشهر وعشرين ليل بآيامها) لان الهار ربع الليل والاجماع منعقد على ذلك (وهو
قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسن اربعة أشهر وعشرا وان

النكاح عند عمر فإذا مات انتهى والنسب إذا انتهى تقررت أسكامة ~~ككتروا~~ أحكام الصيام
 بدخول الليل وأسكامة الابارة بانتهاء مدتها أو العدة من أسكامة النكاح ولا ينعى بها الحيض في
 عدة الوفاة في قول عامة أهل العلم (وعدة الامة) المتوفى عنها زوجها (نفسها) أي نصف
 عدة الطرة وذلك شهران وخمس ليال بخمسة أيام (والنذارة في الحياة لا تعبد إلا أن نذرا لها
 أو وطنها) بشرط وجوب العدة للخلوة طوارعها أو عاهلها فان طلقها سا قبل الدخول أو الخلوة فلا
 عدة عليها أقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقنوهن من قبل أن يمسوهن
 فمألكم عليهن من عدة تعتدونها (وكان من بطلان مثلها ويوطأ مثلها أو هو ابن عشر وبنت تسع)
 وإنما اشترط ذلك لأن العدة ترا دلالة البراءة الرحم من الحمل فان كانت الموطوءة لا يوطأ مثلها أو كان
 الواطئ لا يوطئ به الولد لصفه فلا فائدة في العدة لتحقيق براءة الرحم من الحمل (وعدها) أي عدة
 المدة في الحياة المدخول بها (ان كانت حاملا يوضع الحمل) كله (وان لم تكن حاملا فان كانت
 تحيض فعدها ثلاثين يوما) (ان كانت حرة) أو مبعوضة بغير خلاف بين أهل العلم لقوله تعالى
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والفرء الحيض على الأصح والقروء في كلام العرب يقع
 على الحيض والاطهر جميعا أنه من الأسماء المشتركة (و) عدتها (حيضتان ان كانت أمة) وإيس
 الطهر عدة ولا تعدد بمبعضة طلقت فيها حتى تأتي بثلاث حيضات كواحد بعد هاتان كانت حرة
 أو مبعوضة وثنتين بعدهاتان كانت أمة (وان لم تكن) من طلقت بعد الدخول أو الخلوة (تحيض
 بأن كانت صغيرة أو بالغة ولم تر حياضا ولا نفاسا) أو كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها
 أو مستحاضة متدأة (أو كانت أيسة وهي) أي الأيسة (من بلغت خمسين سنة) وتقدم (فعدتها
 ثلاثة أشهر ان كانت حرة) أجماعا لقوله سبحانه وتعالى واللاتي ينسن من الحيض من نساءكم
 ان ارتبتم فعدهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن يعني كذلك وابتداء العدة من الساعة التي فارقتها
 فيها في الأصح فلو فارقتها نصف الليل أو نصف النهار اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله في قول
 أكثر العلماء (و) عدتها (شهران ان كانت أمة) لا تحيض أصغر أو إياس أو مبعوضة بالحساب
 (ومن كانت تحيض ثم ارتفع سببها قبل ان تبلغ سن الإياس ولم تعلم ما رفعه فتتربص تسعة
 أشهر) وهي غالب مدة الحمل لعدم البراءة رجحانها فإدماضت ولم يتيقن حمل عدلم براءة رجحانها ظاهر
 (ثم تعد عدة أيسة) وإنما وجبت العدة بعد القعدة لاشهر التي علمت براءتها من الحمل فيها لأن عدة
 الشهر وراثة ما يجب بعد العلم ببراءة الرحم من الحمل أما بالاصغر أو الإياس وهما لما احتل انقطاع
 الحيض للحمل واحتل انقطاعه للإياس اعتبرنا البراءة من الحمل بمضي مدته فتعين كون
 الانقطاع للإياس فأوجبنا عدة عدة مدته ولم نعتبر ما مضى كالمدة بمرامضى من الحيض
 قبل الإياس لأن الإياس طارأ عليه (وان علمت) المدة (ما رفعه) أي ما رفع الحيض (من مرض
 أو رضاع ونحوه) كنفاس (فلا تزال متربصة) في عدة (حتى يعود الحيض قعدة عادية) وان طال الزمن
 لان إطلاقه لم يباين من الدم فيجب عليها العدة بالأقراء وان تبادت كما لو كانت ممن بين حيضتيها
 مدة طويلة (أو نصير أيسة) يعني أو نصير إلى سن الإياس (قعدة عدة آيسة) نص على ذلك في رواية
 صالح وأبي طالب وابن منصور (تنبيهه) فهم من المتن ان المفسدات خمس الأولى
 الحامل وعدتها من موت وغيره إلى وضع الحمل كله الثانية المتوفى عنها زوجها بالاحل منه

الثالثة ذات الاقرار المفارقة في الحياة الرابعة من لم تتحضر المفارقة في الحياة الخامسة من ارتفع
حيثها ولم تدريه رتبة زادت في الاقناع والمنتهى سادسة وهي امرأة المقتودة وقد ذكرها المؤلف في
القرائض

• (فصل) وان وطئ الاجنبي بشبهة أو نكاح فاسد أو زمان هي في عدتها اثنتي عشرة
لأول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح أو فاسد أو من وطئ شبهة ما لم تشمل من الثاني
قنينة في عدتها بوضع الحمل قبل ان تتم عدة الأول ولا يحتسب من عدة الأول مقامها عند الثاني
والزواج الأول ان كان طلاقا رجعيًا رجعتا في النكاح (ثم تعدل الثاني) لانها واحدة ان اجتمعا
لرجلين فلم يتداخلا وقدم اسبقهما كالنكاح أو باق مباح غير ذلك (وان وطئ اعدا) من غير شبهة
من أباها) في عدتها منتهى (فكالاجنبي) أي فكو طء اجنبي تتم العدة الأولى ثم تبدى العدة
الثانية للزنا لانها ماعدتان من وطئ يلقى التسبب في احد هما دون الآخر لم يتداخلا كما لو كانا
من رجلين (و) ان وطئها مسببا (بشبهة) في عدتها منتهى (استأنفت العدة من اولها) لانها
عدتان من وطئ فتداخلا ومن وطئت زوجها بشبهة ثم طأها اعتدت له ثم يتم للشبهة (وتتعد
العدة بتعدد الوطء بالشبهة) لانها محققان مقصودان لا دميين فلم يتداخلا كالدينين لان كل
واحد من الواطئين له حق في عدته للوقوع التسبب في وطئ الشبهة (لا) ان تعدد الواطئ (زنا) فان
العدة لا تعد في الاصح (ويحرم على زوج) المرأة (الموطوءة شبهة أو زمان) بطأها في فرج
مادامت في العدة (أي عدة الواطئ) لانها ماعدتة تقدمت على حق الزوج فخرج من الوطء قبل استئناسها
• (فصل) • يحرم الاسداد فوق ثلاث على ميت غير زوج (ويجب الاحداد على) الروبية
(الموتى عنها زوجها) ان كانت (بنكاح صحيح) لان النكاح ان كان فاسدا فهو ليست روية
على الحقيقة الشرعية والمسلّة والمذمبة والمكذبة وغيرها به سواء (مادامت في العدة ويجوز)
الاحداد (للباش) قال في القروع اجماعا لكن لا يسر لها قاله في الرعاية انتهى (والاحداد ترك)
الزينة (و) ترك (الطيب) وكل ما يدعوى الى جاءها ويرغب في القرائن او يحسن (كزهران)
ولو كان بها حق (و) ترك (لبس الحلى ولو خافا) وحاقة في قول عامة أهل العلم لان الحلى يزيد حسنها
ويدعوى الى مباشرتها (و) ترك (لبس المألوس والنياب) لزينة (كلاجور والاصفر والاضفر)
والازرق الصاميين والمطرز وما صبغ غزله ثم نسج فكحسب غبه ونسجه (و) ترك (التحسين
بالحناء) لانه يدعو الى الجماع أشبه الحلى بل أولى (و) ترك (الاستعداد) وهو شيء يعمل من
الرماس اذا دهن به الوجه يربو ويرى (و) ترك (الاكتمال) (التكحل) (الاسود) بلا حاجة ولو
كانت سودا (و) ترك (الادهان) (الدهن) (الطيب) فلا يحل لها الاستعمال الادهان المطيبة
كدهن الورد والمنسج والياسمين واليان وما أشبه ذلك لان الادهان بذلك استعمل للطيب
(و) ترك (تجميل الوجه وحنه) وثمة وتقطيعه والتخليط (ولها لبس) الثوب (الايض ولو) كان
(حريرا) لان حبه من أصل خلقته فلا يلزم تغييره كما ان المرأة اذا كانت حنة الخلق لا يلزمها
ان تغير نسجها في عدة الوفاة وتشبه نفسها ولا تمنع من ملون لدفع وسخ ككحل ونحوه كالا سود
والاخضر الذي ليس بالصافي ولا تمنع من ثياب ولا أخذ ظفر وتقباط وأخذ شعر مندوب الى
أخذها وغسل (ويجب عدة الوفاة في المزل الذي ماتت زوجها) وهي ساكنة (فيه) سواء كان

لزوجها أو باجاة أو عارة إذا انطوع الورثة باسكانها فيه أو السلطان أو أجنبي وان انتقلت الى غيره لزومها العود اليه (ما لم يغير) بان تدعو ضرورة الى خروجهامنه (وتنقضي العدة) أى عدة المتوفى عنها زوجها (بعضى الزمان) الذى تنقضى به العدة (حيث) فى أى فى مكان (كانت) لان المكان ليس شرطاً لعدة الاعتماد

* (باب استبراء الاماء) *

الاستبراء استفعال من البراءة وهى التميز والانتفاع يقال برئ اللحم من العظم اذا قطع عنه وفصل منه (وهو) أى الاستبراء (واجب فى ثلاثة مواضع) لا أكثر (أحدها اذا ملك الرجل ولو) كان المالك (طفلاً) بأى نوع من أنواع التلذذات (أمة يوطأ مثلها) بكراً كانت أو ثيباً ولو مسبية أو لم تحض (حق ولو) كان (ملكها من) طفل أو (أنثى) أو كان بائعها قد استبرأها أو باع أو وهب أمته ثم عادت اليه (الامة) (بفسخ) أو عيب أو فالة أو خيار (أو غيره) كبيع أو هبة ولو قبل نفقة شاعر الجاهل على الأصح وقال فى الاقتناع ان اقترفاً وحيث استقل المالك لم يحل استناعه بها ولو بالتبذلة حتى يستبرئها (الثانى) من الثلاث مواضع التى يجب فيها الاستبراء (اذا ملك أمة) ووطأها ثم أراد ان يزوجه (أو) وطأها ثم أراد أن (يبيعها قبل الاستبراء فيحرم) عليه أما اذا أراد ان يزوجه فانه يجب عليه استبرأؤها ووجه واحد الان الزوج لا يلزمه استبراءه فيفضى الى اختلاط المياه واشتباها الانساب وأما اذا أراد بيعها فانه يجب استبرأؤها على الأصح لانه يجب على المشتري الاستبراء لحفظ مائه فكذلك البائع ولانه قبل الاستبراء مشكوك فى صحة البيع وجواز الاحتمال أن تكون أم ولد فيجب الاستبراء لازالة الاحتمال ولانه قد يشتريها من لا يستبرئها فيفضى الى اختلاط المياه واشتباها الانساب (فلو خالف) بان زوجها أو باعها قبل استبرائها (صح البيع) فى الظاهر لان الأصل عدم الحيل (دون النكاح) يعنى ان النكاح لا يصح لان استبرأها واجب حفظ مائه فلم يصح تزويجها فى زمن الاستبراء كالمتمدة (وان لم يوطأ) ها (جاء) البيع والنكاح قبل الاستبراء (الثالث) من المواضع الثلاثة التى يجب فيها الاستبراء (اذا أعققت أمته) التى كان يوطأ قبل استبرائها أو مات عنها (أو) أعقت (أم ولد) ومات عنها الزمها استبراء نفسها ان لم تستبرأ قبل لانها فراش لسيدها وقد فارقتها بالعتق أو الموت فلم يجز ان تنتقل الى فراش غيره قبل الاستبراء

• (فصل و) يحصل (استبراء الحامل بوضع الحمل) أى بوضع ما تنقضى به العدة (و) استبراء (من) تنحيز بحيضة) كاملة (و) يحصل استبراء (الآيسة والصغيرة) التى يوطأ مثلها أما اذا كانت لا يوطأ مثلها فلا تستبرأ لان براءة زوجها ثابتة بالحس فلا فائدة فى استبرائها (و) استبراء (البالغة) التى لم تر حيضاً بشهر) لان الله تعالى جعل الشهر مكان الحيضة ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات فكانت عدة الحرة الآيسة ثلاثة أشهر مكان ثلاثة قرو وعدة الامة بشهرين مكان قرأين (و) أما استبراء (المترفع حيضاً) فلم تعلم ما رفعه (فعشرة أشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء ببدل الحيض) (والعامة ما رفعه بخمسين سنة وشهر) قال فى المنتهى وشهره وان علمت ما رفع حيضها فكبره يعنى انه لا تزال فى استبراء حتى يعود الحيض فتستبرئ نفسها بحيضة الا ان تستبرأ آيسة فتستبرئ نفسها الاستبراء الآيسات انتهى وعبارة الاقتناع معناها كالمتمنى وشهره (ولا يكون

الاستبراء الا بعد تمام تلك الامة كلها او لم يقبضها) لانه صدق عليه انه ملكها وباراها هبما
 ووقفها وعندها وتديرها ولو كانت بعد تمام اتم ملك اجمع الى استبراء الامن حين ملكها كلها
 (فان ملكها احاطا لم يكنف بذلك الحبيسة) التي ملكها اتم ابل لا بد من حبيسة مستقبلة كحلولتها
 وهي حائض (وان ملك) نخص (من) أي أمة (تلمها عدا كتي بها) لان الاستبراء لم يعرفه
 الرحم والبرائة قد حصلت بالعدة فلا قande في الاستبراء بعد العدة بل خوشر على السيد ينجمه من
 أمته بالضرورة (وان ادعت الامة الموروثة تخبر بها على الوارث بوطء مورثه) كالورث أمة
 عن أبيه فقالت أبوك وامنتى صدقت (أو ادعت) الامة (المشتركة ان له أزواج صدقت) لان ذلك
 لا يعرف الامن جهتها

• (كتاب الرضاع) •

وهو شرعاً من لبن أو شربه ونحوه ثلث من حل من أدنى امرأته (بشكله) استرضاع القابضة
 والكافرة) والتمية والمشاركة والمقام (وسبعة الخلق) فاقم في معنى الخفاء (والجذماء والبرصاء)
 حسيمة وصول أثر ذلك إلى الرضيع وفي المجرى والتمية لانه قد يكون في بلد التيمية وفي الترغيب
 وعيائه فانه يقال الرضاع بغير الطباع لتول النبي صلى الله عليه وسلم لا تروجا والخفاء فان حبسها
 بلاء وفي ولدها ضباع ولا تسترضعها فان لبن ابيها الطباع (واذا أرضعت المرأة) ولو مكرهه على
 الاوضاع (ماتة لا) ذكر اكان أو أنثى أو رخى (بل من حل لاسق بالواطن) يعني يلحق الواطن لسبب
 ذلك الحلق (صار ذلك الطفل ولدها) أي ولد المرضعة ولد صاحب اللبن (و) صار (أولاده) أي
 أولاد النفس (وانما هو الأولاد ولد همار) صار (أولاد كل منهما) أي من المرأة ومن الواطن
 التي ثاب لبنها من حل (من الاستبراء) من (غيره) كالورث وحت بغيره ثاب لها لبن من حل من
 تزويج أو تزوج بامرأة غيره فان ثاب اليه لبن من حل منه فارضعت له أطفالا وأتت بأولاد فأت
 الذكور منهم بصبرون (أخوته) الشات (أخواته) وقصر على ذلك) فتقول ويصير أباهما الجداده
 وجدانه وأخوتهما وأخواتهما أعمامه وعامه وأخواله وحالاته • (تبيه) • لا تتشتر حرمه
 الرضاع إلى من بدرة مرفوع أو روقه من أح وأخت وأب وام وم وعمة وشال وشالة من نسب
 أهل مرضعة لاني مرضع وأخيه من نسب وتقول أم المرضع لاني مرضع وأخيه من نسب
 وتقول أم المرضع وأخته من نسب لأخيه وأخيه من رضاع كيجعل لأخيه من أبيه أخت أختيه من
 أمه (وتعريم الرضاع في النكاح وثبوت الحرمة كالسب) بالحرمة بالرضاع شرطان أشار الأول
 مهم ما بقوله (بشرطان يرتفع خمس رضعات) فصاعداً وعنه ثلاث يترس وعنه واحدة وأشار
 الثاني بقوله (في العامين) قلوا وتصح بعدهما بالجملة لم تثبت الحرمة لقول الله تعالى والوالدات
 يرضعن أولادهن حولين كاملين ان أراد ان يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاع حولين قبل على أنه
 لاحكم للرضاعة بعدهما (فلو ارضع) في الحولين أقل من خمس رضعات ثم ارضع (بقية الحرس)
 بعد العامين بليلة) ولو قبل نظامه لم تثبت الحرمة) لان شرط التعريم أن يكون في الحولين ولم
 يوجد منه أنه لو شرع في النكاح مثلاً الحول قبل كالأهل كتي بما وجدتهما في الحولين
 وأما حديث عائشة رضي الله عنها وعن أبيها ان سمته بنت سهيل بن عمرو جاءت إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان سماً لمولى أبي حذيفة مضي في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال

وعلم ما يعلم الرجال فقال أرضه عليه تحريم عليه رواه مسلم فهو خاص به دون سائر الناس جفتا بين
الأدلة (ومضى امتص) الطفل (الذى ثم قطعه) أى قطع المص (ولو) كان قطعه له (قهر) أو كان
قطعه له لتنفصم أو لاله عن المص أو لا تنقل عن ثدى إلى ثدى آخر (ثم امتص) الثدي (ثانيا
فرضة ثانية) لأن المصبة الأولى زال حكمها بترك الارتضاع فإذا عاد فامتص فهي غير الأولى
وانتقل من ثدى إلى آخر يصيرهما رضعتين وهذا ظاهر كلام أجد رضى الله تعالى عنه في رواية
حنبل فإنه قال أما ترى الصبي يرضع من الثدي فإذا أدركه النفس أمسك عن الثدي لنفسه
واستراحه فإذا فعل ذلك فهي رضة (والسقوط في الانتف والوجور في القم كالرضاع) لأنه يحصل
به ما يحصل به بالرضاع من الغذاء والسقوط أن يصب اللبن في أنفه من أنف أو غيره فيدخل حلقه
والوجور أن يصب لبن المرأة في حلقه من غير الثدي (وأكل ما جبن) يعنى أنه لو جبن لبن المرأة ثم
أطعم لطفل ثبت به التحريم لأن ذلك وصل إلى الجوف يحصل نبات اللحم وانتشار العظم فيحصل به
التحريم كالمشربه (أو خلط بالما وصفاته باقية) حرم كما يحرم غير المشوب لأن الحكم للأغلب ولأنه
مع بقا وصفاته لا يزول به اسمه ولا المعنى المراد به فاما أن غلب ما خلط به لم يثبت به تحريم لأنه
لا يحصل به نبات اللحم ولا انتشار العظم وحكم ما حلب من ممتدة (كالرضاع في الحرمة) فإن وصل
اللبن إلى فمه ثم انتفاء واحتقن به أو وصل إلى جوف لا يغذى به كالكرو والماناة لم ينشأ الحرمة لأنه
ليس برضاع (وان شئت) بالبناء للمتعول (في الرضاع) يعنى هل وجد رضاع أو لا بنى على اليقين لأن
الأصل عدم الرضاع (أو) شك في (عدد الرضعات بنى على اليقين) لأن الأصل عدم الرضاع في
المسئلة الأولى والأصل عدم وجود الرضاع المحرم في المسئلة الثانية لكن تكون من الشبهات
تركها أولى قاله الشيخ (وان شئت به) أى بالرضاع المحرم امرأة مرضية ثبت التحريم بشهادتها
ولا يمين على المشهود له ولا على الشاهدة قال الزهرى فرق بين أهل آيات في زمن عثمان بشهادة
امرأة واحدة لأن هذه شهادة على عورة فتقبل شهادة النساء منفردات عن الرجال كالولادة
ويؤيده ما رواه محمد بن عبد الرحمن السلمي عن أمه عن ابن عمر قال مثل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما يجوز في الرضاع من الشهود فقال رجل وامرأة رواه أحمد (ومن حرمت عليه بنت
امرأة) من النسب (كامه وجدته وأخته) وكذا من حرمت عليه بنت امرأة بالماهرة مثل
ربة التي دخل بامها (إذا أرضعت طفلة) خمس رضعات (حرمتا عليه أبدا) لأنها صير بنتها
(ومن حرمت عليه بنت رجل كأمه وجدته وأخته وابنة إذا أرضعت زوجته) أو أمته (ببنته
طفلة) خمس رضعات (حرمتا عليه أبدا) لأنها صارت ابنة من تحرم ابنته عليه وينفخ فيها
النكاح إن كانت المروضة زوجة * (تنبيه) * إن قال زوج عن زوجته هي ابنتي من الرضاع
وهي في سن لا يتحمل كونها ابنته لم تحرم لتيقن كذبها وإن احتمل صدقه ونكحها قال هي اختي من
الرضاع ولزادى به ذلك خطأ لم يقبل منه ما يدعيه من ذلك

(كتاب النفقات)

جمع نفقة وأصلها الإخراج من النافق وهو موضع يحجبه له البرع في مؤخر الحجر رقية قابله
النزوح إذا أتى من باب الحجر دفعه برأسه وخرج منه ومنه معنى التفارق لأنه خروج من الإيمان
أو خروج الإيمان من القلب فسمى الخروج نفقة كذلك والمفقه ودمن هذا الكتاب بيان ما يجب

على الانسان من النفقة في السكاح والقرابة والمثلث وغير ذلك (يجب على الروح ما لا غنى لزوجته عنه) اجمع المملون على وجوب نفقة الزوجة على الروح اذا كانا بالعين ولم تكن النكاح ذكره ابن المدد وغيره لان الزوجة محدودة حق الروح وذلك لمعها من التصرف والمكسب وجب عليه نفقة المثلث اذا انقر روح الزوج نفقة الزوجة على الروح فانه ما يجب عليه ولو كانت الزوجة معتقة ومطهنة غير ما وهه للواطئ وقوله لا غنى لزوجته عنه يعني (من ما كل ومشرب وملبس ومسكن بالهروفي) لدوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر رواه ابن علقم وزهني وكسوتهن بالهروفي (ومعتبر الحاكم) تقدير (ذلك ان تنازعا) أي الروح والزوجة في قدر ذلك او صفته (بجاءهما) أي حال الزوجين في بداره او اعماره او عماره او عماره او عماره الاخر وكان النظر يقتضي ان يعتبر ذلك بحال الزوجة دون الزوج لان النفقة والكسوة اها بحق الزوجة فكانت معه بمرءته كما رها لئلا قال الله سبحانه وتعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله فاهم الامر بالنفقة في النفقة ورد القدر الى استعاضته فذلك اعتبرنا حال الزوجين في قدر الواجب وجسه رعاية لكلا الجانبين واما كون ذلك موكولا الى اجتماعهما لهما كما قلنا امر يختلف باختلاف حال الزوجين فراجع فيه الى اجتماع الحاكم كسائر الخلافات فيفرض للموسرة مع موسر كفايتهما بخلافه ابادمه المقصد لئلا في تلك البلدة يفرض له ايضا إعادة الموسر من جادة الروح والزوجة التي هما في او تغفل زوجة معتقة من آدم الى غير من الادم ولا بد للزوجة من معاون الدار ويكتفي منه بخبز وخشب والعدل ما يليق به ما يليق منها من حرير ونز وجيد كان وجيد قطن على ما جرت به عادة مثله من الموسرات في ذلك البلد واقبل ما يفرض من المكسوة للزوجة والبرص والبرص وطرفة ومقنعة ومرداس ولثنا خبيثة واللبوس فراش وحلاف ومخدة وللباوس بساط ورفيع الحصى ولقنعة مع قنبر كفايتهما بخلافه ابادمه وتزيتهم صياح ولحم العادة ويقترض له من المكسوة ما يليق مثله ما ونام فيه ويجلس عليه ويقترض للموسرة مع موسر وموسرة مع فقير وعكسه ما ما يرد ذلك (وعليه) أي على الروح (مؤنة ثقافتها) أي ثقافة الزوجة (من دهن وسدر وثمن ماء الشرب والعاهارة من الحداث والحيت وغسل الثياب) وفي المنط وأجرة القيمة وعليه كس الدار وتنظيفه والادواء له أو اجرة طبيب وغنى طبيب وحمام وخضاب وشعوه وان ارادته سائر بيها به او ارادته اطعم ورائحة كريهة واني عاير يدهم بالقرين به او بما يتسلع الرائحة الكريمة (لها السعة) أي على الروح (عليه) أي على الروح (لها) أي لزوجته (خادم اذا كانت عن يخدم) باللباس المصفول (مثلهما) كاللوسرة والصغيرة (ونزله) لزوجته (مؤنة الحاجة) الى ذلك بان كانت بمكان مخوف أو اواءا عدا وتحاف على نفسه لانه ليس من المعاشرة بالمعروف ان تقيم وسدها مكان لا تافن على نفسها به ولا يلزمه أجر من يوضي زوجهه مرضية بخلاف رقبته المريض الذي لا يمكنه الوضوء بنفسه

• فصل في الواجب عليه أي على الروح (دفع الطعام) أي الأقوت من الحل والادام ونحو ذلك الى زوجته وخادمها (في أول كل يوم) لانه أول وقت الحاجة فلا يجوز تأخير عنه ويجوز له ما تهل ما انتفاع عليه من تعجيل أو تأخير عن وقت الوجوب (ويجوز دفع عوضه) أي الواجب

(ان تراضيا) لان الحق لا يمدوهم ولا يجبر من أي ذلك لان الانسان لا يجبر على ما لم يرض عليه
(ولا تلك الحالك) اذا ترفع اليه الزوجان (ان يفرض عوض الثبوت دراهم مثلا الا تراضيهما)
أي بتراضي الزوجين على فرض فلا يجبر من امتنع منهم ما قال ابن التيم في الهدى وأما فرض
الدراهم فلا أصل له في كتاب ولا سنة ولا نص عليه أحد من الأئمة لانهم ما عاوضه بغير الرضا عن
غيره مستقروا في القروع وهذا متجه مع عدم الشقاق وعدم الحاجة فاما مع الشقاق والحاجة
كما غائب مثلا فيسوجه الفرض للعاجلة على ما لا يخفى فلا يتبع الفرض بدون ذلك بغير الرضا
ولا تنعاض عن الواجب الماضي برؤى كالأعوضه سالطة عن النسيئة فانه لا يصح ولو تراضيا
عليه (وفرضه) أي السلامكم عوض الثبوت دراهم (ليس بالزوم ويجب لها) أي للزوجة (الكسوة)
والغذاء والوطاء ونحوه ما (في أول كل عام) وقال الحلواني وابنه وابن جدان في أول الصيف
كسوة وفي أول الشتاء كسوة (وعملها) أي الكسوة وكذلك النفقة (بالقبض) كما يكمل رب
الدين الذي يقبضه (فلا بدل) على الزوج (لما سرق) منها من ذلك (أو بلى) لانها قبضت حقه فلم يلزم
غيره كالدين اذا أوفاه اياه ثم ضاع منها وقتك التصرف فيما قبضته من الواجب لها على الزوج من
نفقة وكسوة وعلى وجه لا يضربها ولا يملك بدنها من بيع وهبة وغير ذلك كسائر مالها اما اذا عاد
ذلك عليها بضر في بدنها او نقص في الاسقامعها فانها اتملكه لتقويت حق زوجها بذلك (وان
انقضى العام والكسوة) التي قبضت ذلك العام (باقية فعليه كسوة للعام الجديد) لان الاعتبار
بعضي الزمان دون حقيقة الحاجة بدليل انه لو بليت قبل ذلك لم يلزمه بدلها ولو اهدى اليها كسوة
لم تسقط كسوتها وكذلك لو اهدى اليها طعاما فأكته وبقي قوتها إلى الغد لم يسقط قوتها فبعض
بخلاف ما عاون ونحوه (وان) قبضت كسوتها من زوجها أول كل عام ثم (مات) الزوج قبل
انقضاء العام (او ماتت) الزوجة قبل انقضاء العام (او باتت قبل انقضائه رجع عليها بالتسقط ما بقي)
من العام كما لو دفع اليها نفقة مدة مسقة له ثم وقع شيء مما تقدم قبل مضيا (وان) أكلت معه (أي
أكلت الزوجة مع الزوج (عادة) أي كما هو العادة) أو كساهها بلا إذن) منها أو من وليها الكسوة
المقدرة في الشرع (سقطت) عملا بالعرف ومتى ادعت انه تبرع بذلك حلف (تنبه) اذا غاب
الزوج عن زوجته مدة ولم ينفق عليها افي الزمة نفقة الزمن الماضي ولو لم يفرضها حكم على الاصح
(فصل في الرجعية مطلقة) أي سواء كانت حاملا أو لا (والباقي) الحامل ينسخ او يطلق
(والناشر الحامل والمتوفى عنها زوجها) حال كونها (حاملًا) حكمها (كالزوجة في النفقة
والكسوة والمسكن ولا شيء افسير الحامل منهن) قال في الاقتناع ولا تنسقة من التركة المتوفى عنها
زوجها ولو حاملا ونفقة الحمل من نصيبه ولا لام ولد حاملا وينفق من مال جهلها انصا ولا سكنى لها
ولا كسوة انهن ونسقط نفقة الحمل عضي الزمان المنتفع ما لم تنسدة من باذن حاكم أو تنفق بنية
الرجوع ولا نفقة لناشر ولو كان نشوؤها بسكاح في عدة قال في المستوعب واذا تزوجت الرجعية
في عدتها في نسكاحها باطل ولا نصير به فراسا الثاني ولا تنقطع به عدة الاول ولا سكنى لها ولا نفقة
على الاول لانها ناشر بزوجه اذ كره في الوحي (ولا) نفقة (لن) أي زوجة (سافرت لحاجتها)
ولو باذن الزوج (أو) سافرت (لنفسه) ولو باذن الزوج (أو) سافرت (لزيارة ولو) كان سفرها
(باذن الزوج) لانها فوتت التمكين لحظ نفسها وقضاء أمرها فاشبه ما لو استنظرته قبل الدخول مدة

فانظرها الآن يكون مسأرا معهما متكاملا من الاستمتاع بهما فلا يسهل عليهما انهما تقوت المحبة فاشبهت
غير المسافرة وكذلك قد تفتتها اذا زنت قل ان يطاها زوجها فقوت أو حبست ولو طالت أو
صامت للكفارة أو قضاهم مشدود وقتها منع أو صامت أو حبست فتلا أو بدت راعيا فتلا وقتها
الصوم والحب بلا اذنه ولو ان تدومها بانه بخلاف من أسمرت بغيره أو مكتوبة في وقتها بدت
قال في المنهي وشرحه (وان ادعى نشوزها) أي نشوز زوجته واسكرت (أو) ادعى (انها) أخبرت
نذقتها (أو) ادعى الاتفاق عليها (واسكرت) أي (قولها) أي بينهما (لأن الأصل عدم ذلك واختار
الشيخ وابن القيم في النكحة قول من يشهد له العرف لانه تعارض الأصل والطاهر والغالب أنها
تكون راضية وانما اتفاليه عند الشقاق وان ادعت الزوجة يسأرا الزوج لغيره لاه الحاكم
بنفقة المورس من أو قالت كنت مورسا فإلزامك للمأوى نفقة المورس من فأكفر فان عرفه مال
فتقواهما والافتقار لانه مشكروا الأصل عدمه (ومتى أعسر) الزوج (بنفقة المعسر) بان لم يجد
القوت (أو كونه) أي كسوت المعسر أو أعسر يعسر نفقة المعسر أو يعسر كسوته (أو)
أعسر (مسكنه أو صار) الزوج (لا يجد النفقة) أي نفقة الزوجة (الايومادون يوم) فلها الصبح
فورا ودمت لزوجها ولو لم يقيم معه مع منعها انفسا عنه وبدونه ولا ينفقها تكسبا ولا يوجبها ولو لم
الصبح به (أو غاب المورس) أي عن زوجته (وتدوت علم النفقة) بان لم يتركها ما تنفقه على
نفسها ولم تقدر له على مال ولا أمكنها تصحيح نفقتها (بالاستدانة) عليه (ولا) غيرها (أو) الصبح
فورا ودمت لزوجها) قال في الاتصاف هذا المذهب بزمه في الوجبر والطمع ومقتضى الأدعي وتذكر
ابن عسديس وغيرهم وقدمه في المعنى والشرح والمروغ وغيرهم انتهى وقال القاضي لا تملك
النفس الا اذا ثبت اعداءه بزم عافي المتن في الافقاع والمنهي (ولا يصح) الصبح في ذلك كله
(بلا) حكمه (حاكم فيفسخ بطلب أو تفسخ بامره) لانه فسخ مختلف فيه فاذنر الى حكم الحاكم
كالفسخ بالعنة وانما لم يجب الحكم بالطلب لانه ملحقها بالمجز من غير طلبها كالفسخ للعنة فاذا
فرق الحاكم بينهما ففسخ لا رجعة فيه لانه افرقة الجزء من الواجب عليه أشبهت فرقة العنة
وللحاكم بيع مختار وعرض له ان يترك زوجته بلا نفقة ولا منفق ان لم يجد غيره ومنفق عليها
يوما يوم ولا يجوز اكثر ثم ان بان ميتا قبل ايقاعه سبب عليها ما أفقته بغيرها أو بامر
حاكم (وان امتنع المورس من النفقة أو الكسوة) أو بغيرها (وتدوت على) أخذت من
من (ماله) فلها الاخذ منه بلا اذنه بقدر كفايتها وكفاية ولدها الصغير) لقوله صلى الله عليه وسلم
له تدبت عتبة حين قالت له اربأشيان ريدل شعيم وابس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي
خسني ما يكفيني وولدي بالعروف فلهذا اذن لها منه صلى الله عليه وسلم في الاخذ من ماله
بغير اذنه ورد لها الى ابيها ادها قد وكفايتها وكفاية ولدها وهو مسأول لاخذ تمام الكفاية بان
ظاهر الحديث دل على انه كان يعطي بعض الكفاية ولا ينفقها لغيره الذي صلى الله عليه
وسلم في اخذ تمام الكفاية بغير علمه ولان النفقة تحيد بتجدد الزمان شيئا فشيئا تنفق المرافعة بها
الى الحاكم والمطالبة بها في كل يوم فلذلك رخص لها في اخذها بغير اذن من هي عليه ولانه
موضع حاجة فان النفقة لا غنا عنها ولا قوام الاية فاذا لم يدنعها الزوج ولم ينفقها بغير ذلك
الى شياءها او هلا كسافر رخص لها في اخذ قدر نفقتها حقيقة عائلتها دفعها لطلبها

(باب نفقة الأقارب و) نفقة (المساكين)

من الأكديمين واليهام قال ابن المنذر ارجع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد واجبة على كل من تحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولاده الاطفال الذين لا مال لهم (ويجب على القريب نفقة أقاربه وكسوتهم وسكاكهم بالمعروف) لقوله سبحانه وتعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال وعلى الوارث سد ذلك فاوجب على الاب نفقة الرضاع ثم عطف الوارث عليه فاوجب على الوارث مثل ما أوجب على الاب (بثلاثة شروط الاول ان يكونوا) أي من تجب لهم النفقة (فقرا لا مال لهم ولا كسب) لان النفقة انما تجب على سبيل المساواة والغنى يملكه والقادر على التكسب مستغن عن المساواة ولا يعتبر نقص خلقة فقير أصحح مكلف لآخر فله الشرط (الثاني ان يكون المنفق غنيا) ادا (عالة) كجربة مملكة (أو كسبه) كصناعة وتجارة (وان يفضل عن قوت نفسه وزوجته ورقبته يومه وليلته) وكسوة وسكنى لامن رأس المال وثمان مائة عمل الشرط (الثالث ان يكون) المنفق (وارثا لهم) أي من تجب لهم النفقة (بقرض) كاخيه لأمه (أو تعصيب) كابن عمه لابن عم كخاله (الا الاصول والقروع فتجب لهم وعليهم) حتى ذى الرحم منهم (مطلقا) أي سواء تجب الغنى منهم معسرا بحد معسر أو بحد معسر لغنى فانه محجوب عن جده بابه المعسر فيلزم الغنى نفقة أبيه المعسر وسد المعسر ولم يجبه معسر كمن له جده فقير مع عدم أبيه الذي هو ابن الجد فان ابن الابن ليس بمحجوب عن الجد مع عدم الاب (واذا كان للفقير ورثة دون الاب) يعني ولو كان وارثه غير أبيه (نفقته) عليهم (على قدر أرثهم) من الحاجة الى النفقة لان الله سبحانه وتعالى رتب النفقة على الارث بقوله سبحانه وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك فيجب ان يترتب مقدار النفقة على مقدار الارث والاب ينقرد به الجد واخيه بينهما مساواة واما وجدوا وابن بنت أو أبا وجددة وبنت ارباعا وجددة وعاص غير أب اجداسا وعلى هذا حساب النفقات (ولا يلزم المورس منهم مع فقر الآخر سوى قدر أرثه) فقط كمن له ابنا أحدهما مورس والآخر معسر لان المورس منهم ما انما يجب عليه مع يسار الآخر ذلك القدر فلا يحمل عن غيره اذ لم يجد لغير ما يجب عليه (ومن قدر على التكسب) وكان بحيث اذا اكتسب فضل عن كسبه فضل للمواصلة (أجبر) على التكسب (لنفقة من تجب عليه من قريب وزوجة) للاحراق على نكاح (ومن لم يجد ما يكفي الجميع) أي جميع من تجب نفقته عليه لو كان مورس اجبه بها (بدأ بنفسه) لخديث ابدأ بنفسك (فزوجته) لان نفقة الزوجة تجب على سبيل المعاوضة فتقدمت على مجرد المواصلة وانما تجب مع اليسار والاعسار بخلاف نفقة القريب (فرقيقه) بعد زوجته لانهم لا تجب مع اليسار والاعسار فتقدمت على مجرد المواصلة (فولده) لوجوب نفقته بالنص (فأبيه) لانقراده بالولاية على ولده واستحقاق الاخذ من ماله (واضافة النبي صلى الله عليه وسلم الولد وماله لايه بقوله أنت ومالك لأبيك) فامه (لما لها من فضيلة الحمل والرضاع والتربية) فولد ابنة (لان ابن الابن يرث ميراث ابن ولان وجوده يستقط تعصيب الجد فتقدم عليه) (بخسده) أي جده الميت لان له منزلة الولادة والابوة (فأخيه) ثم الاقرب فالأقرب) فيقدم أب على ابن ابن وجد على أخ فله في الاقتباع (ولاستحقاق النفقة ان يأخذ ما يكفي من مال من يجب عليه بلا إذن) أي اذن من هي عليه (ان

امتنع من دفعه الى زوجته (وحيث امتنع منها) أي من النفقة (روح أو فريسة)
 بأن قلب منه تمتنع (وأنفق أبني) أي غير من وجبت عليه (بأنه الرجوع ربيع) لأنه قام
 عنه بواجب كفها من ربه (ولا نفقة مع اختلاف الدين) بقراءة ولو كان من عمودي التبع على
 الأصح لأنها مواساة على سيد البر والصلة ولم يجب مع اختلاف الدين أصغر عمودي النسب
 ولا تم إلا تراواناً فلم يجب لأحدهما على الآخر نفقة القرابة كما لو كان أحدهما رقيقاً
 (الأبوالأولاد) لذواتهم من نفقة مع اختلاف دينهما عموم قوله تبارك وتعالى وعلى الوارث
 مثل ذلك

• (نصلو) يجب (على السيد نفقة عمه لو كره) ولو كان أباً أو ابن أخته من حرة (وكسوته
 ومكنته) سواء كان المالك غنياً أو فقيراً أو متوسطاً قال في المبدع وحمله المالك بكن الرقيق صنعة
 يتكسبها التمس (و) يجب (تروجه) أي المملوك (ان طاب) ان يزوجه غير أمة يستمتع بها
 سيدها ولو كانت مكانة بشرطه (وله) أي السيد (ان باور بعده للزوج) (له) (ان يستخذه
 ثمراً) قال في الإقناع وإذا كان للعبد زوجة فعلى سيده تحكيمه من الاستمتاع به (إلا) (وعليه)
 أي السيد (اعفاف أخته) إما بوطئها أو تزويجها أو بيعها (ويحرم) على السيد (ان يشترج) أي
 أن يشتر برفيقته (على وجهه) (لحديث ابن عمر) فروعاً من لعنه فكماله نفقة زوجته
 (أو بنته أو بوه ولو كان من) لا يورد الله الخطأ والقبح ولا يدخل الجنة سي المملوك وهو الذي
 يسمى إلى مالكيه (أو يكفاه من العمل ما يليق ويجب) على السيد (ان يريحه) أي ان يريح عهده
 (وقت القبلولة ووقت الصوم) لتأديته (المدة المقررة) لأن العادة جارية في ذلك ولأن عليهم
 في ترك ذلك ضرراً ولا يحمل الأمر عليهم ويركهم عقبه لحاجة إذا سافرهم (وقس مداواة)
 أي يس السيد ان يداوى رقيقه (ان مرض) قال في الفروع ويدأوه ويؤوا قاله جماعة ثم قال
 وطاهر كلام جماعة ينصب وهو أظهر (و) يس السيد (ان يطعمه من طعامه) (ويؤويه) (وليبة) أي
 أومته ولا ياكل العبد شيئاً من طعام سيده بلا إذنه نص عليه (وله) أي السيد (تقيده) أي تقيده
 رقيقه (ان خاف عليه) من الأباقة فله حرب ونسل غيره لا يتبده ويبيع أسب إلى (و) (ان
 تأديته) على فرائض الله تعالى من الصلاة والصوم وعلى ما إذا كلفه ما يليق فامتنع من أمثاله
 ولا يصح نقضه (ان أبى) ويحرم إفساده على سيده وإفساد المرأة على زوجها (ولا أنسار
 تأديت زوجته وولده ولو مكلفا صرب غير مبرج) قال في الإقناع قال ابن المنوري في كتابه
 السر المصون معاشرة الزليلا للطف والتأديب والزميل وإذا احتج إلى صريه شراباً ويحول
 على أحسن الأخلاق ويحتج به إذا كبر فالخدر منه ولا يطلع على كل الأمرار ومن العاطا
 ترك تزويجه إذا بلغ فأنك تدرى ما هو فيه بما كانت به نصته عن لزال عاجلاً خصوصاً
 البنات وإياك أن تزوج الميت بشيخ أو شخص مكروه وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن إليه
 بحال بل كن منه على حذر ولا تدرج الدار منهم من اعتاد لإفساد ما فهم رجال مع النساء
 مع الرجال وربما امتدت عين امرأة إلى غلام محقر أنتن (ولا يلزمه) أي السيد (بيع رقيقه)
 ذكرنا كان أو أثنى (مع قيامه بحقوقه) أي حقوق المملوك لأن المالك لا سيد والحق له فلا يجر على
 إزالته من غير ضرر بالعبد كما لا يجب عليه طلاق زوجته مع القيام بما يجب لها ولو غفرت

• (فصل • وعلى مالك البهيمة اطعامها وسقيها) ولو عطبت اما بعائنها أو باقامة من
 رعاها (فان امتنع) من اطعامها وسقيها (أجبر فان أبي أو جاز) عن نفقتها (أجبر على بيعها
 أو اجارتها أو ذبحها ان كانت تؤكل) لان بقاءها في يده بترك الاتفاق عليها ظلم والظلم تجب
 ازالته ولان ذلك مما تتألف به ولا تجوز اذاعة المال انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فوجب
 الزامه بما يزيل ذلك فان أبي فعل الحاكم الاصلح من هذه الامور الثلاثة أو اقترض عليه
 وأشق على بهيمته (ويحرم لعنها) أي لعن البهيمة (و) يحرم (تحملها) أي تحميل الدابة شيئاً
 (مشقاً) لما في ذلك من تعذيب الحيوان (و) يحرم (حلبها) أي شيئاً (بضر ولدها) لان
 كفايته واجبة على مالكه ولان لبنها مخلوق له فأشبه ولد الامة (و) يحرم (ضربها في وجهها
 ووجهها فيه) أي في الوجه قال في القروع وامن النبي صلى الله عليه وسلم من وسم أو ضرب
 الوجه ونهى عنه فحرم ذلك ظاهر كلام الامام والاصحاب ويجوز الوسم في غير الوجه لغرض
 صحيح ويكره خصاً وبجر معرفة وناصية وذنب وتعاقب جرس ونزق حمار على فرس (و) يحرم
 (ذبحها ان كانت لا تؤكل) لاراحتها كالا دى المصلوب والماتلم بالامراض العنيفة (ويجوز
 استعمالها في غير ما خلقت له) كبت الرحل وركوب وابل وحمل حث وشحوه * (نبيه) * يباح
 تصفيف دود القز بالشمس اذا استكمل وتدخين الزناير فان لم يندفع ضررها الا باسرها جاز
 خرجه الشيخ موسى في شرحه على منظومة الآداب على القول في النمل والقمل وغيرها ما
 اذا لم يندفع ضررها الا بالخرق جازيلاً كراهة على ما اختاره الناظم وقال انه سأل عنه الشيخ
 شمس الدين شارح المقنع فقال ما هو يبعد ما اذا اندفع ضررها بدون الخرق فقال الناظم يكره
 وظاهر كلام الاصحاب التحريم

• (باب الحضانة) •

ما خوزة من الحضان وهو الخنب لان المربي والمكافل يضم الطفل الى حصنه وتجب لان الطفل
 بهلك بتركه ويضيع فلذلك وجبت كفايته حفظاً له وانجاءه من الهلكة والضياع (وهي) أي
 الحضانة (حفظ الطفل غالباً) وقد لا يكون طفلاً ويكون كالمافل وهو المجنون والمختل العقل
 (عما) متعلق بقوله حفظ (يضرم والقيام بعصا له كغسل رأسه وثيابه ودهنه وتكحيله وربطه
 في المود وشحوه وتحميكه ليضام) ويخوذ ذلك مما يتعلق بعصا له (والاحق بها) أي بالحضانة
 (الام) لانهم أشدق عليه وأقرب ولا يشاركها في القرب الا الاب وليس له مثل شدة قتها ولا يتولى
 الحضانة بنفسه وانما يندعه الى امراته أو غيرها من النساء أو أمه أولى ممن يدفعه اليها فتقدم
 على غيرها (ولو بأجرة مثلها مع وجود متبرعة) كرضاع ولو امتنعت لم تجبر (ثم) الاولى بالحضانة
 بعد الام (أمهاتها القربى فالقربى) لانهن نساء ولادتهن متحقة فهن في معنى الام (ثم) الاولى
 بالحضانة بعد الام وأمهاتها (الاب) لانه أصل النسب الى الطفل وأحق بولاية ماله فكذا
 في الحضانة (ثم) الاولى بالحضانة بعد الاب (أمهاته) القربى فالقربى (ثم) الاولى بالحضانة بعد
 الاب وأمهاته (الجد) لانه في معنى ابته الذي هو أبو المحضون يقدم فيه الاقرب فالاقرب من
 الاباء (ثم أمهاته) أي أمهات الجد القربى فالقربى (ثم) الاولى بالحضانة بعد أمهات آباء الاباء
 (الاخت لا يوزن لقوة قرابتها) (ثم) أخت (لام) لان هو لا ينسب لابن بالأم فيكون من يدلي بمن

بالأم أولى محر يدي بالاب كالمخدرات (ثم) أخت (لاب ثم) الأولى بالحضانة بعد الاخوات حالات
 المحضون فتقدم (الحالة لا يورس) يعني أخت أم المحضون لا يورسها (ثم) حالة (لام ثم) حالة (لاب) لأن
 الحالات يدين بالأم (ثم) الأولى بالحضانة بعد الحالات (العامة كذلك) يدهن تقدم عمه لا يورس
 ثم عمه لام ثم عمه لاب (ثم) حالات أمه ثم حالات أبيه ثم عمات أبيه ثم بنات أخوته وأخواته ثم بنات
 أعمامه وعماته (ثم) تنقل الحضانة (للباقى العصبية) أي عصبية المحضون (الأقرب فالأقرب) فتقدم
 الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم أعمام الاب ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم وشرط كون
 العصبية محر ما ولو برضاع ونحوه كصاهرة لا تقي بغير سببها (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل
 لأنم اولادة لا تثبت له فيه رق كولاية النكاح (ولا) حضانة (القاسق) لانه لا يورس الحضانة
 - قها (ولا) حضانة لكافر على مسلم (لام) اذ لم تثبت للقاسق فالكافر أولى ولا به ربعا فتنه عن
 دينه ولا محضون ولو غير محقق ولا معتوه ولا طفيل ولا عاجز عنها كاتمي وزمن قال الشيخ
 وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح انتهى وإذا كان بالأم برص
 أو جذام سقطت عنها من الحضانة أفنى به الشيخ (ولا) حضانة (ل) باهرأة (مترجمة بأجنبي) من
 المحضون من زمن عقد ولو فرضي زوج (ومتي زال المانع) من ككفر أو فسق أو ورق أو تزويج
 ولو بطلاق رجعي ولم تنفس عذتها (أو أمة سقط الا حق حقه ثم اثم عا دة الحق له) في الحضانة
 لأن سببها قائم وهو القرابة وإنما امتنع لم تنفع فإذا زال المانع عاد الحق بالسبب السابق للملازم
 (وان أراد أحد الابوين) أي أبوي المحضون (السقور ويرجع فالقاسم) من الابوين (أحق
 بالحضانة) للولد لأن في السفر بالولد اضراياه فتعين المقيم منهما (وان كان) سقرا أحد أبويه
 (للسكنى وهو) أي المحل الذي يريده للسكنى (مسافة قصر) فأكثر (فالاب أحق) بالحضانة لأن
 الاب في العادة هو الذي يقوم بتاديب الصغير وحفظ نسله فإذا لم يكن الولد في بلد الاب ساع
 نسيه وحمل ذلك اذ لم يرد مسافة الام أو امتزاع الولد منها فإذا أراد ذلك لم يجز اليه قاله
 في الهدى (و) ان كان المملوك الذي أراد أحد أبويه المقتولا اليه (دونها) أي دون مسافة القصر
 (فالام أحق) يعني انها تكون باقية على حضانة الأم أتم ثقة

(مسألة) في (و) اذ بلغ الهبي المحضون (سبع سنين) أي غفلت له سبع سنين حال كونه
 عاقلا غير بين أبويه) **مسألة** ان عند من اختاره منهم على الاصح قضى بذلك عرو على وشرع
 الحديث ولأن التقديم في الحضانة لحق الولد فيقدم من هو أشفق ومن حفظ الولد عنده أكثر
 واعتبرا للثقة بطنها اذ لم يمكن اعتبارها بنفسها فاذا بلغ العلام حد يعرب فيه عن نفسه
 ويعبر بين الاكرام وضده جمال الى أحد الابوين دل على أنه أرقق به وأشفق عليه فتقدم بذلك
 وقيدناه بالسبع لأنها أول حال أمر الشارع فيه بمحاطبته بالامر بالمسالة ولأن الام قدمت
 في حال السفر لحاجة اليه من محله ويباشر خدمته لأنها أعرف بذلك وأقوم به فإذا استعفى
 عن ذلك نسأوى والداه اقربهم حاضرا فربح باختياره (فان اختار أباه كان عنده ليلاً ونهاراً) لأن
 الاب مستحق فالزمان كله متعبر له كأي الطفل (ولا يجمع من زيارة أمه) لأن في مسعه من دليل
 اغتراله بالعقوق وقطعية الرحم (ولا) تجمع (هي) أي أمه (من زيارته) وتقريره (وان اختار)
 المصبي (أمه كان عنده ليلاً) فقط لانه وقت السكن واختيار الرجال الى المازل (و) كان

الاي لم يرمهم أكثر من دية كما لو قتلوه خطأ (وان جرح واحد) من قاتلين (جرحاً) واحداً وكان يصيب
 لواحد لقتل (و) جرحه (آخر مائة) هما (سواء) في القصاص أو الدية لأن كل واحد منهما ما هو
 فملاً أرهق به نفس المقتول فكان على كل واحد التودد كما لو أقرضه وكذلك في الدية لأن زهوق
 نفسه حصل بفعل كل واحد منهما وزهوق النفس لا يتبع بعضه ليقتسم على الفعل فوجب
 تساويهما في وجبه (وس قطع) أي أبان - أعة خطيرة من آدمى مكاف بلاذنه مات (أو بطل)
 أي شرط (ساعة خطيرة) ليخرج ما فيها من التبع أو نحوه (من مكاف بلاذنه) مات (أو) قطع أو
 بطل ساعة خطيرة (من غير مكاف بلاذن وإيه مات) في الصور الثلاثة (فعليه التودد) القسم
 (الباني شبه العمد) وهو المسمى بخطأ العمد وخطأ الخطأ (وهو أن يعمد بجناية لا تقتل غالباً ولم
 يجرحه بها) أي به ذمة الجناية كمن شرب غيره بوط أو عصاً أو حجر صعباً أو لكر أو لكم غيره في غير
 مقتل أو ألقاه في ماء قبل أو حصره بما لا يقتل غالباً مات أو صاح بعد اقل في حال غفلة مات أو
 صاح بصعيراً أو معنوداً على سطح فسقط مات في ذلك كله إن وجد واحد منها الكفارة في مال جان
 والدية على عاقبته (فإن جرحه) به أي به ذمة الجناية التي لا تقتل غالباً (ولو كان الجرح صغيراً
 قتل به) القسم (الثالث الخطأ) وهو ضربان شرب في الفعل (وهو أن يفعل ما) أي فعلاً (يجوز
 له فعله من دق) كشيء (أو رمي صيد وشبهه) كهدف فيصيب آدمياً معصوماً لم يصد أو يتقلب
 ما ثم وهو على إنسان فيوت وضرب في الفصد وهو ما أشار إليه بقوله (أو بطلته) أي بطلان ما يرميه
 (مباح الدم) أو صيداً (فتبين آدمياً معصوماً) كمن أراد قطع لحم أو غيره مما له فله فستقطعت
 منه السكين على إنسان فقتله أو تعمد القتل صغيراً ومجنوناً (في القسمين الآخرين) وهما
 شبه العمد والخطأ (الكفارة على القاتل والدية على عاقبته) من قال لإنسان اقتلني أو قال
 لإنسان (اجرحني فقتله) أي فقتل من قال له اقتلني (أو جرحه) أي جرح من قال له اجرحني
 (لم يلزمه شيء) لأن ذلك جناية أذن له المجني عليه فيها فذمت عنه صماً كما لو أمره بالقضاء متابعاً
 في البصر ففعل (وكذا لو دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمر به) أي بالقتل فقتل قال في المقتول
 وشرحه ومن دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمر به أي بالقتل فقتل بالآلة أنما لم يلزم المذنب
 إلا أنه نهي لأن الدافع ليس بأمر ولا مباشر انتهى

• (باب شروط القصاص في النفس) •

أي ما يشترط لوجوب القود (وهي أربعة أحدها تكليف القاتل) وهو أن يكون باخاً عاملاً
 لأن القصاص عقوبة - غفلة (فلا قصاص على صغير) لأعلى (مجنون) ومعنود لأنهم ليس لهم
 قصد صحيح (بل الكفارة في ماله ما والدية على عايلته - ما) كالمقاتل خطأ وفي قال الجاني كمت
 صغيراً حال الجناية وقال وإيما يبل كسب بالعار أو مكن وأقام بدلات ينتهي تعارضنا (الثاني) من
 شروط القصاص (عصمة المقتول) ولو كان من جنس آدمي يقتل لغير قاتله لانه لا سب فيه يباح به
 دمه لتقاتله إذا انقرض هذا (فلا كفارة ولا دية على قاتل حربي أو قاتل مرتد) قبل توبته إن
 قبلت توبته ظاهراً (أو) قاتل (زنا محص) ولو قبل ثبوت عند الحاكم (ولو أنه مثله) أي ولو أن
 قاتل المرتد مثله أو أن قاتل الزاني المحص زان محص مثله أو أن قاتل واحد من هؤلاء نهي
 ويعزى لأقرباته على ولي الأمر (الثالث) من شروط القصاص (المكافأة) أي مكافأة مقتول

للقاتل والمكافأة (بأن لا يفضل القاتل المقتول سال الجناية بالاسلام أو) يفضل (بالحرية أو) يفضل (بالملا فلا يقتل المسلم ولو) كان (عبد بالكافر ولو) كان (الكافر حراً) روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاوية وبذلك قال عمر بن عبد العزيز وعطاء والحسن وعكرمة والزهرى وابن شبرمة والثوري وإسحق وأبو عبيدة وأبو ثور وابن المنذر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقتل مسلم بكافر (ولا) يقتل (الحر ولو ذمياً بالعبد ولو) كان العبد (مسلياً ولا) يقتل (المكاتب بعبد) لانه مال لا رقبته فلا يقتل به كالحرسى (ولو كان) عبد المكاتب (ذا رحم محرم له) لانه ملك فلا يقتل به كغيره من عبيده في الاصح (ويقتل الحر المسلم ولو) كان (ذكراً بالحر المسلم ولو) كان (أنثى والرقيق كذلك) يعني يقتل الرقيق المسلم ولو ذكراً بالرقيق المسلم ولو أنثى (و) يقتل الانسان (؛) قتل (من هو أعلى منه) فيقتل الكافر الحر بالمسلم الحر (والذبح كذلك) فيقتل الذبح الرقيق بالذبح الحر (الرابع) من شروط القصاص (أن يكون المقتول ليس يولد) وان سقل (للقاتل) ولا يولد بنت وان سفلت للقاتل اذا تقرر هذا (فلا يقتل الاب وان علا) بالولد ولا ولد الولد (ولا) تقتل (الام وان علت بالولد ولا يولد الولد وان سفل ويورث القصاص على قدر الميراث فتي ورث القاتل) شيئاً من القصاص فلا قصاص لانه لو لم يسقط لوجب له على نفسه القصاص وهو ممنوع (أو) ورث (ولده) أى ولد القاتل (شيئاً من القصاص) وان قل (فلا قصاص) لانه لو لم يسقط لوجب للولد على الوالد وهو ممنوع ومن قتل انساناً لا يعرف بالاسلام ولا حرية أو مملوكاً لا يعرف هل هو حى أو ميت وادعى كفره أو موته وأنكر ولده ذلك أو قتل شخصاً فى داره وادعى انه دخل داره أو أخذ ماله فقط له دفعاً عن نفسه وأنكر ولده ذلك فالقول قول الولي بيمينه ووجب القصاص ما لم يأت ببينة تشهد بدعواه

«(باب شروط استيفاء القصاص)»

وهو فعل مجنى عليه أو وليه بيمين مثل ذله أو شبهه (وهى) أى شروط استيفاء القصاص (ثلاثة أحدها تكليف المستحق) لان غير المكاتب ليس أهلاً للاستيفاء لعدم تكليفه بدليل انه لا يصح اقراره ولا تصرفه (فان كان) المستحق للقصاص (صغيراً أو مجنوناً حبس الجاني الى تكليفه) يلوغ ان كان صغيراً أو عقلان كان مجنوناً لان معاوية حبس هذبة بن خنسر في قصاص حتى بلغ ابن القتييل وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر فيه كان كالأجماع ولا عليك استيفاءه للصبي والمجنون أب كوصى وحكم (فان احتاج) الصبي والمجنون (لنفقة فلولى المجنون فقط) أى لاولى صغير (العتوى الى الدية) لان المجنون ليست له حالة معتادة تنتظر فيها افاقته ورجوع عقله بخلاف الصغير وعلم منه انه اذا لم يحتج المجنون لنفقة لم يكن لوليه النفقة على مال فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثهما أو قطعاً قاطعهما من غير اذن من الجاني سقط حقهما (الثاني) من شروط استيفاء القصاص (اتفاق المستحقين) في القصاص (على استيفائه فلا يشترطه) أى بالاستيفاء (بعضهم) دون بعض لانه يكون مستوفياً لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية له عليه (ويستظر قدوم الغائب وتكليف غير المكاف) أى يلوغ وارث صغير وفاقته وارث مجنون لانهم شركاء في القصاص ولانه قصاص غير متهم ثبت لجماعة معينين فلم يجز لاحدهم الاستقلال به (ومن مات من المستحقين فوارثه) أى وارث من مات (كهو) أى كورثه فيملك ما كان يملكه مورثه

(العمد العمد وان فلاقصاص في غيره) أى لاقصاص في الخطا لانه لا يوجب التقصيص في النفس
وهي الامل فقيادونهم اولى ولا في شبه العمدة والاية مخصوصة بالخطا فكذلك شبه العمدة
(الثاني) من شروط وجوب القصاص فيمادون النفس (ان كان الاستفتاء) أى استفتاء
القصاص فيمادون النفس (بلا حيف) وذلك (بان يكون القطع من مفصل أو ينتهي الى حد
كارت الانف وهو ما لان منه) أى من الانف دون القصبة لان ذلك حد ينتهي اليه فهو كاليد
يجب القصاص فيما انتهى الى الكوع اذا عمت ذلك (فلاقصاص في جاذنة) وهي الجرح الواصل
الى باطن الجوف (ولا في قطع النسبة) أى قصبة الانف ولا في كسر عظم غير سن وشرس
(أرد) قطع (بعض ساعد أو) قطع بعض (عضد أو ساق أو) بعض (ورك) لانه لا يمكن استفتاء
من ذلك بلا حيف فانه رعيأيا خذا أكثر من الغاية أو يسرى الى عضو آخر أو الى النفس فلم يجوز
لان الواجب الاخذ بقدر المتلف لا أكثر منه فاذا أفضى الاستفتاء الى الحيف منع منه لتعذره
ولو قطع يده من الكوع ثم تأكلت الى نصف الذراع فلا قودله أيضا اعتبارا بالاستمقرار قاله
التاضي وغيره وقدمه في الرعايتين وصححه المناظم * (قائلة) * الامن من الحيف شرط لجوازه
(فان خالف فاقصص بقدر حقه ولم يسر وقع) القصاص (الموقع ولم يلزمه) أى المقتصص (شي)
(الثالث) من شروط وجوب القصاص فيمادون النفس (المساواة في الاسم) كالعين بالعين
والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن لان القصاص يقتضي المساواة والاختلاف
في الاسم دليل الاختلاف في المعنى (فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه) (و) المساواة أيضا (في الموضع
فلا تقطع العين بالشمال وعكسه) ولا تؤخذ ذراحة في الوجه بجراحة في الرأس ولا جراحة
في مقدم الرأس بجراحة في مؤخر الرأس اعتبارا للمماثلة قاله في شرح المنتهى ويؤخذ كل
من اصبع وكف وشرق ويمنى ويسرى من عين وأذن مثقوبة أولا ومن يد ورجل وخصبة
وأية وعليا وسفلى من شفة ويمنى ويسرى وعليا وسفلى من سن ووجه من عذلة (الرابع) من شروط
وجوب القصاص فيمادون النفس (مراعاة الصحة والكمال فلا تؤخذ) يد أو رجل (كاملة
الاصابع أو) كاملة (الاطفار بناقصتها) رضى الجاني أو لم يرض لان ذهاب بعض الاصابع
أو الاظفار ينقص في اليد أو الرجل ولا تؤخذ بها الكمال لزيادة المأخوذ على المقوت فلا تكون
مماصة بل تؤخذ ذات اظفار سليمة بذات اظفار رعية لحصول المقامة (ولا) تؤخذ (عين صحيحة
بقاعة) أى بعين قاعة وهي التي يبيضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها لا يصبرهما قاله
الزهري لان منفعتهما ناقصة فلا تؤخذ بها كاملة المنفعة (ولا) يؤخذ (لسان ناطق) لسان
(أنف) لضعفه (ولا) عضو (صحيح) عضو (أش) من يد ورجل واصبع (والشلل فساد العضو
وذهاب حركته لان المقصود من اللسان النطق ومن اليد والرجل البطش ومن الاصابع
امكان العمل فاذا فسد العضو ذهب منفعته لم يؤخذ به الصحيح لزيادة عليه فان الصحيح
طرف منفعته وجودة فيه فلا يؤخذ به لانه لا منفعة فيه كعين البصير بعين الاعشى (ولا) يؤخذ
(ذكر شلل يد كخصى) أو ذكر عني فانه لا منفعة فيه ما فان ذكر العني لا يوجد منه وط ولا انزال
والخصى وهو متطوع الخصيتين لا يولد ولا يكاد بقدر على الوط فلهما كالمذكر الاشل (ويؤخذ
مارن) أنف (صحيح عمارن أشل) وهو الذي لا يجدر ان تحصى لان ذلك لعلة في الدماغ والانف

صحیح (و) تؤخذ (اذن صحيحة بأذن سلام) ويؤخذ تعقيب من ذلك بصريح بلائق
 (سئل) ويشرط لجواز القصاص في الجروح أنها وها) أي أن تنتهي (التي
 علم بجرح العضد والساعد والقدم والساق والقدم وكا وضعة) في الوجه والرأس قال
 في شرح المنع ولا تعلم في جوار القصاص في الموضحة خلافاً انتهى (والهاضمة والمنقلة
 والمأمومة) قال في المنتهى وشرحه وطرح أعظم منها إلى من الموضحة كهاضمة ومنقلة
 وأمومة أن يختص موضحة وأن يأخذ ما بين دية وأدية ذلك الشبهة فيأخذ في هاضمة خسا من
 الأبل وفي منقلة عشر وفي أمومة ثمانية وعشرين بغيراً وثلاث بغيراً انتهى (وسراية القصاص
 هدر) يعني أنها غير مضمونة لأن جرحه وعليها فالأمن مات من حدة وأقصا من لادية إلى الحق قتله
 رواه سعيد بن مسعود لانه قطع بحق فكأنه غير مضمون فكذلك سراية كقطع الساق فكذلك لو قطع
 وفي الجنابة الجاني من غير اذن الأمام أو أتاه مع حر أو برد أو بالة كالة أو مضمومة ونحوه
 فبات بسبب ذلك لزوم القصاص ذية النفس متومة منها ذية ذلك العضو الذي وجب له القصاص
 فيه فلو وجب له في يد كان عليه نصف الدية وإن كان في جفن كان عليه ثلاثة أرباعها
 (وسراية الجنابة مضمونة) ولو بعد أن اندمل جرح وأقص ثم اتعض الجرح فصرية وقودية
 ودونها كالمقطع أصعباً قلت أكلت أخرى إلى جنبها أو اليد وسقطت من فصل فالقود (مالم
 يقتصر فيها) أي دية الجنابة (قبل برئه) أي برء جرحه (ة) سرايته (هدراً أيضاً) لانه باقصاصه
 قل الأندمال رضي بترك ما يريد عليه بالسراية فيبطل حقه منه كالأودي بترك القصاص

• (كتاب النيات) •

جمع دية وهي المال المؤدى إلى مجنى عليه أو وليه بسبب جنابة (من أناف انساناً أو أنثياً
 جراً منه بمباشرة أو سبب أن كان عمداً فالدية في ماله) أي مال النيات لأن الأصل يقتضي أن يدل
 النيات يجب على متلقه وأرض الجنابة على الجاني (وإن كان) الاتفاق (غير عمد) كالمطاطوشة
 العمدة (ة) الدية (على عاتقه) وحكمة ذلك أن جنابات الخطات كثرة ودية الأذى كثيرة فأيهاها
 على الجاني في ماله تحجب به فاقضت الحكمة إيجابها على العاقبة على سبيل الموائمة للقائل
 إذ كان مذكوراً به (ومن حفر نعتاً يثراً قصير فعمقه آخر فضعان تأف بينهما) لأن
 السبب أصل منهما (وإن وضع ثالث) فيها (سكيناً) فوقع انسان على السكين التي في البئر فبات
 (ة) الدية على عاتقه الثلاث (أثلاثاً) وإن حفرها بملكه وسترها ليقع قيمه أحسن من دية باذنه وتائب
 بالبئر فالقود على حافر البئر وإن دخل بغير اذنه فلا ضمان عليه ككثرة وجوب بئر راها ويقتل
 قوله في عدم اذنه لا في كشفها (وإن وضع واحد حجراً) أو نحوه (تعد باذنه ثم فيه انسان فوقع
 في البئر فالضمان على واضع الحجر) دون الحافر لأن واضع الحجر أو نحوه كالدافع لانه متى اجتمع
 الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده لأن الحافر لم يقصد بذلك القتل عايداً بلعنه وإن لم يكن
 التعدي منه ما جعاً فالضمان على متعمد منهما فقط فلو كان الحافر هو المتعدي بحفره دون
 واضع الحجر بأن كان وضعه لمصلحة كوضعه في وحل لتدوين عليه الناس كان الضمان على
 الحافر دون واضع الحجر (وإن تجاذب حيران مكلفان حبلاً) أو نحوه كنوب (فانقطع) ما تجاذباه
 (فقطاً ميتة على عاتقه كل) منهما (دية الآخر) سواء انكبا أو استلقيا أو انكبا أحدهما

وامتناع الاخر اركان نصف ذية المنسكب على عاقلة المستأق مغالطة ونصف ذية المستأق على عاقلة
 المنسكب مخففة قاله في الرعاية (وان اضطلعا) ولو كانا ضريرين أو كان أحدهما ضريرا والاخر
 بصيرا فانا (فكذلك) أي فعلى عاقلة كل واحد منهما ذية الاخر روى ذلك عن علي لأن كل واحد
 منهم مأمات من صدمة صاحبه وذلك خطأ فكانت ذية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه (ومن
 أركب صغيرين لا ولاية له على واحد منهما فاصطدما فانا فديتهما) وما نألفهما (من ماله)
 أي مال المركب لانه معتقد بذلك وانفق ماله ما بسبب تعديه على الاصح وقيل ان ذيتهما
 على عاقلة وان أركبهما ولي لمصلحة أو ربكاهن عند انفسهم ما فدية كل منهما على عاقلة الاخر
 (ومن أرسل صغيرا الحاجة فأنتلف) في إرساله (نفسا أو مالا فالضمان على مرسله) وان جنى عليه
 ضمه المرسل له قال في القروع ذكر ذلك في الارشاد وغيره ونقل ابن منصور لانه قال ما جنى فولي
 الصبي انتهى (ومن ألقى حجر أو) ألقى (عدلا لمأوأة فدية فقررت) السفينة بسبب ذلك (ضمن)
 الملقى (ببيع ما فيها) في الاصح لانه تلف حصل بسبب فعله فانه كان عليه ضمانه كالمأوأة بالشر لا تلف
 (ومن اضطر الى طعام) انسان (غير مضطر أو شرابه) فطلبه (فدفعه حتى مات) ضمنه نص عليه
 ونزح على ذلك أو الخطاب ان كل من أمكنه اشباع نفسه من هلكة فلم ينجه منها مع قدرته على
 ذلك انه يضمنه (أو أخذ طعام غيره أو) أخذ (شرابه) أي شراب غيره (وهو) أي المأخوذ طعامه
 أو شرابه (عجز) عن دفعه فأنف (أو أخذ دابة) ضمن ما تلف من ذلك لانه سبب هلاكه (أو) أخذ
 منه (ما يدفع به عن نفسه من سبع وشوة) كثير وذئب وحية (فأهلكه) ذلك المأكل عليه
 (ضمنه) الاخذ لما كان يدفع به عن نفسه ليكون ذلك صار سببا لهلاكه ومن أفرغ انسانا
 أو ضربه ولو صغيرا فاحسدت بغائط أو بول أو رج ولم يدم فعله ثلث دية (وان مات حامل أو)
 مات (حمله من رج طعام) وشوة كراثة الكبريت (ضمن ربه ان علم ذلك من عادتها) أي
 ان الحامل يموت أو يموت حملها من ذلك عادتها وان الحامل هناك والا فلا ضمان

• (فصل) • وان تلف واقع على ثائم غير متعدي فدية وان تلف الثائم فدية (وان
 وضع جرة على سطحه أو حائطه ولو متطورة أو وضع حجر على سطحه أو حائطه فدمته الرجح على
 انسان فقتله أو على شيء فأنقذه لم يضمنه (وان سلم بالغ عاقل نفسه أو) سلم (ولده الى ساجح خاذق
 لبعاله) السباحة (ففرق) لم يضمن الولد في الاصح ولا من سلم نفسه قولا واحدا (أو أمر) مكلف
 أو غير مكلف (مكفلا ينزل بئرا أو يصعد شجرة فهاك) بنزوله أو صعوده الشجرة لم يضمنه (أو تلف
 أجبر لحفر بئرا أو أجبر (بينا حائطهم وشوة أو أمكنه اشباع نفسه من هلكة فلم يفعل) لم يضمن
 لانه لم يفعل شيئا يكون سببا (أو أدب راده) ظاهره وان كان كبيرا أو يئده مائة قدم ان لا ادب
 ان يؤذبه ابنة وان كان كبيرا ولم أذن ذكر هذا البحث (أو أدب (زوجه في نشور) أو أدب
 معلم صبية (أو أدب سلطان رعيته ولم يسرف) أي ولم يزد على الضرب المعتاد في ذلك في العدد
 ولا في الشدة (فهو في الجميع) ووجه ذلك أنه فعل ماله فعلا شرعا ولم تعديه فلم يضمن سرايته
 كالمأكل كان له عليه قصاص فاقص منه فمضى الى نفسه فانه لا يضمن كذلك ما هنا (وان أسرف
 أو زاد على ما يحتمل به المقصود) فتلقت بسبب ذلك ضمنه (أو ضرب من لا عقل له من صبي) صغير
 (أو غيره) بما لا عقل له من مجنون أو متهو فتلقت (ضمن) تعديه في المسئلة الاولى بالاسراف

* قوله * ومن يتي على حامل * هذا أرحمنا وما يقوم مقام الجنابة كالأستسنة فزعا
 من استعداء بطليها إلى ذي سلطان (فألت جنينا) بسبب ذلك في الحال أو بقيت متأمة حتى سقط
 والجنين اسم للوليد في البطن مأخوذ من الاجتنان وهو التستر لانه اجنبه بطن أمه أي ستره (سرا
 مسماذا كرا كان أو أنق فديته غرة) وهي في الاصل الخبار يسمى به العبد والامسة لانهم مامن
 أنس الاموال والاصل في وجوب الغرة في الجنين ما روى أبو هريرة قال أقتات امرأتان من
 عذيل فرمت احداهما الاخرى فحجرا فقتلتها وفي بطنها جنين فاخته عمو إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها عسدا وامامة وقضى بديه المرأة على
 عاقلتها وورثها ولدها ومن معه متفق عليه (قيمتها عشرين دية أمه وهي خمس من الابل والغرة هي
 عسدا وامامة) ولو قال ودية الجنين الحرة المسلم غرة عسدا وامامة قيمتها خمس من الابل لكان أخصر
 (وتتعد الغرة ثمة سدس الجنين) وهي مورثة عن الجنين كانه سقط حيا فلا حق فيه بالقاتل
 ولا كامل ريق ولا يقبل فيه ما خصى وخائى ولا معيب عيبا رديا في بيع ولا من له دون سبع سنين
 (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنابة فقد لانه جنين آدمية وقيمة الامه بمنزلة دية الحرة
 ولانه جزء منهم افتد ريدله من قيمته كسائر أعضائها (ودية الجنين المحكوم بكنهه) بكنهه
 الذمية من زوجها الذي (غرة قيمته عشرين دية أمه) لان جنين الحرة المسامة متهمون بعشرين دية أمه
 فكذلك الجنين الكافرة (وان ألت الجنين حيا لوقت يعش ائله وهو نصف ستة فصاعدا) ولولم
 يستل ثم مات (ففيه ما في الحى فان كان حيا فقيمه دية) الحرة (كاملة) لانه حرمان بجنابة أشبهه
 ما لو باشره بالقتل (وان كان رقيقا ف) نفيه (قيمتها) لان قيمة العبد بمنزلة الدية في الحرة (وان اختلعا)
 أي الباطني وولي الجنابة (في خروجها) أي خروج الجنين (حيا أو ميتا) بان قال ولي الجنابة خرج
 حيا فقيمه دية وقال الباطني خرج ميتا فقيمه غرة ولا يئنه لواحد منهم ما يذكره (فقول الباطني)
 يئنه في ذلك لانه مشترك والاصل براءة فتمت من الدية الكاملة (ويجب في جنين الدابة ما ناقص
 من قيمة أمه) قال في التواعد وقياسه جنين الصبي في الحرم والاحرام ومتى ادعت امرأة على
 انسان انه ضربهم فاسقطت جنينها فأنكر الضرب فالقول قوله بيمينه لان الاصل عدمه وان
 أنكر الضرب أو قامت به يئنه وأنكر ان تكون أسقطت فالقول قوله أيضا بيمينه أنه لا يعلم انها
 أسقطت لا على البت لانها يمين على فعل الغير والاصل عدمه وان ثبت الاسقاط والضرب وادعى
 اسقاطها من غير الضرب فان كانت أسقطته عقب الضرب فالقول قولها بيمينها لان الظاهر
 انه من الضرب لو جوده عقب شيء يصلح ان يكون سبب له وكذا ان أسقطته بعده بأيام وكانت
 متأمة إلى حين الاسقاط وان لم تكن متأمة فنقله بيمينه

(فصل في دية الاعضاء * من ألت ما في الانسان منه) شيء (واحد كالاغصان) ولو مع عوجه
 (واللسان) ينطق به كبير أو يحركه صغير يكا (والذكر) ولو له غير أو شيخ فان (ف) يكون (فيه دية
 كاملة) لان في اتلافه اذهاب منقعة الجنس واتلافها كاذهاب النفس في جميع ما ذكر (ومن
 ألت ما في الانسان منه شيئا كاليد والرجل) لان في اتلافها اذهاب منقعة الجنس
 فكان فيه ما في الدية (والعينين) ولو مع عيش أو حول (والاذنين) وفاقا (والحاجبين) والنسدين
 والخصيتين فقيمتها (أي في اتلافها) (الدية وفي أحداهما نصفها) أي نصف الدية (وفي الاضخان

الاربعة الدية وى أحدها) أى أسد الايقان (ربها) لانها أسماء وى اجمال ظاهر ونفع كامل
 ة منهم تكلف العين وتحتماها من الحز والبرد ولولا ذلك أقع منظر العين ولو كانت الايقان ليعين
 أبغى لان ذهاب البصر يربى غير الايقان (وى أصابع اليدى) اذا قطعت (الدية) كاملة
 (وى أحدها عشرها) أى عشر الدية (وى الالة) ولوقطعت مع ظفر (ان كانت من ابرام
 نصف عشر الدية) لان الابرام فملان ويكون فى كل فصل نصف عقل الابرام (وان كانت)
 الالة (من غيرها) أى غير الابرام (فثلث عشرها) أى ثلث عشر الدية لان دية الاصبع وهو
 عشر الدية تقسم على الاصبع كما قسمت دية اليد على الاصابع والاصبع غير الابرام ثلاثة
 مفصل ويكون فى كل فصل ثلث دية الاصبع غير الابرام (وكذا) حكم (أصابع الرجلين
 و) يجب (فى السن) أو الباب أو الضرس قطع بفتحها بالسين المهمة وانها المهمة أى أصله أو
 الظاهر فقط لرمس صغير ولم يعد أو عاد أو سود واستمر أو أبيض ثم اودع الالة (نفس من الال)
 وكون فى جبهه هامئة وستون بغير الانم الثمان وثلاثون أربع شيا وأربع ربايات وأربع
 أنياب وعشرون ضرسا فى كل جانب عشرة خمسة من فوق وخسة من أسفل (وى اذهاب سبع
 عضوم من الاعضاء) كاليدى والرجلين والعينين (ديته) أى دية ذلك العضو (كأله) وفى
 شفتين صارنالا بنطيقان على أسنان أو استرختا لم يتصلاهم اديتهما
 (فصل فى دية المامع) المامع الكلام على ديات الاعضاء كالانف والاذن واليد والرجل وصور
 ذلك شرع يتكلم على ديات المامع وهى السمع والبصر والشم والذوق ونحوها فقال (يجب
 الدية كاملة فى اذهاب كل من سمع وبصر وشم وذوق) بيان للمامع (وكلام) فمن بقى على
 انسان فخرس وجبت عليه دية لان كل ما تعلق الدية بالثلاثة تعلق بالانف مدفوعة كالبصر
 (وعقل) قال بعضهم بالاجماع لانه أكبر المامع قدرا وأعظم الحواس ثم افانته بتعريف الانساب
 عن الابرام وتعرف به حجة حقائق المامع الحيات وى تدويه الى المصالح ويدخل به فى التكليف
 وهو شرط فى ثبوت الولايات وحجة التصرفات وأداء العبادات وكان أولى من بقية الحواس
 (و) يجب الدية كاملة أيضا (حديث) يفتح الله لئلا يذلل تذهب المنفعة والجمال لان
 استلحاق القائمة من الكمال والجمال وى يتصرف الا دى على سائر الحيوانات (ومنفعة
 مشى) لان منفعة مقصودة أشبه الكلام ويجب فى صور بأن يضرب الانسان قبضتين ووجهه
 فى جانب (و) يجب كاملة فى منفعة (مكاح) فاداكسر عليه فذهب نكاحه فنية الدية (و) فى
 منفعة (أكل) لانه شبع مقصود كالشم (و) فى اذهاب منفعة (صوت) كذا فى اذهاب منفعة
 (بماش) لان فى كل منهما مامع مقصودا (وان أزع انسانا وشربه) ولو صغيرا (فأحدث بغاطا أو)
 أحدث (بيولا) أحدث (بريح) وليدم فعلية ثلث الدية وان دام فعلية الدية (كاملة) وان
 جنى عليه (أذهب سمعه وبصره وعقله وشمه وذوقه وكلامه ونكاحه فعلية سبع ديات) لكل
 واحدة دية كاملة (و) عليه (أرض تلك الجملانية) التى جناها عليه (وان مات) الجنى عليه
 (من الجملانية فعلية) أى على الجانى (دية واحدة)
 (فصل فى دية الشجة والجائشة الشجة) واحدة الشجاح (اسم طرح الرأس
 والوجه) خاصة ببيت بذلك لانها قطع الجمل فامانى غير الوصل والرأس فيسمى برحا ولا يسمى شجة

وهي عشرة خمس فيها حكومة الحارصة التي تخرص الجلد أي تشقه ولا تدبمه ثم البارزة الدائمة
الدائمة وهي التي تدعى الجلد ثم الباضعة التي تنفع اللحم ثم المتلاصقة الغائصة في اللحم ثم
السمحاق وهي التي بين العظم وقشرة رقيقة تسمى السمحاق والحمكومة ان يقوم
بجني عليه كأنه قن لا جناقة به ثم يقوم وهي به قدر رت فاقص من القيمة فلا يبقى عليه على الخاني
كثبته من الدية ولا يبلغ بحكومة محل له مقدار قدره وخمسة فيم اعقدت وهي ما أشار اليه بقوله
(وهي خمسة أحدها الموضحة) وهي (التي توضع العظم وتبرزه) ولوليه قد رابرتن ينظر ذلك ذكره
ابن القاسم والقاضي واعتمده في المنتهى والوضع البياض يعني ابدت بياض العظم (وفيها نصف
عشر الدية) أي دية الحز المسلم وذلك (خمس بكرة) ولا فرق في ذلك بين كون الموضحة في الرأس
أو الوجه (فان كان بعضهم في الرأس وبعضهم في الوجه فوضعتان) لأنه أوضحة في عضوين
فكان لكل واحد منهما حكم نفسه (النائي الهاشمية) وهي (التي توضع العظم) أي تبرزه
(وتسمى شمة) أي تنكسره (وفيها عشرة بكرة) وتسوي الهاشمية الصغيرة والكبيرة كالوضحة
(الثالث المقلدة) وهي (التي توضع العظم) (وتسمى شمة) العظم (وتقل العظم وفيها خمسة عشر
بكرة) (باب جامع من أهل العلم) كاهن ابن المنذر (الرابع المأمومة) وهي الشجة (التي
تصل إلى جلد الدماغ) وتسمى الامة بالمتوسمي أيضا أم الدماغ (وفيها ثلث الدية الخامس
الدائمة) وهي الشجة (التي تخرق الجلد) يعني جلدة الدماغ (وفيها الثلث أيضا) يعني ثلث
الدية كالمأمومة

* فصل * وفي الجائفة ثلث الدية وهي كل ما (أي جرح (وصل إلى الجوف) وهو ما بطن
منه مما لا يظهر للراي (كداخل البطن) ولولم يخرق معي (و) داخل (ظهر و صدر و خاني) ومثاقفة
وبين خصيتين و داخل دبر (وان جرح جانب الخرج) السهم الذي جرح به أو نحوه (من الجانب
الآخر فاقنتان) نص عليه أحمد وقيل واحدة (ومن وطئ زوجة صغيرة لا يوطأ مثلها)
أو يحنقه لا يوطأ مثلها (تخرق) بوطئه (ما بين مخرج بول و) مخرج (مني أو) خرق بوطئه (ما بين
السيلين فعليه الدية) كالملة (ان لم يستسك البول) بسبب ذلك لأن البول مكانا من البدن
يجمع فيه الخرج وعدم امساك البول ابطال انفع ذلك المحل فيجب فيه الدية كالمول يستسك
العاقل (والا) بأن كان البول يستسك (ن) هي (جائفة) فيم ثلث الدية (وان كانت) الزوجة
(من يوطأ مثلها الملة أو) كانت الموطوءة (أجنبية) أي غير زوجة (كبيرة مطاوعة ولا شبهة)
للواطئ في وطئها (فوقع ذلك) بأن خرق ما بين السيلين أو ما بين مخرج بول ومني (فهو مدر)
لأنه ضرر حصل من فعل مأذون فيه فلم يضمه كارتها ودمها مثلها كالمول كانت أذنت
في قطع يدها فسرى القطع إلى نفسها

(باب العاقلة)

وماتحله وهي من غرم ثلث دية فأكثر بسبب جنابة غيره (وهي ذكر وعصبة الخاني نسبا وولاء)
حتى يعودى نفسه وحتى من بعد كابن عم أبي جد الخاني سواء كان الخاني رجلا أو امرأة
(ولا يتحمل العاقلة عمدا) سواء كان مما يوجب النصاص فيه أو لا يجب كالمأمومة والجائفة (ولا)

له لا يؤمن أن يحدث من المحدث ونحوه يتكثف به المتعبد فأن أقيم فيه لم يبدل المحصول المصروف
 بالاقامة وهو الرجز (وأخذه) أي أشد الجلد في الحدود (جلد الزنا) جلد (الزنا) جلد (الزنا) جلد
 (الشرب) نص على ذلك (د) جلد (التعزير) لأن الله تعالى خص الزنا بزيادة كيدته وقوة تعال
 ولا تأخذكم به أو أفد في دين الله فاقضى مزيداً كيداً ولا يمكن ذلك في الحدود فيكون في الصمة
 ولأن مادونه أخف منه في الحدود فلا يجوز أن يزيد عليه في إيلاؤه ووجهه وهذا يدل على أن
 ما خفف في عده كان أخف في صفته (وبسرر الرجل) الحدس كونه (فانما) على الأصح لأن
 قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حقه من الضرب (بالوط) قال في شرح المذهب للمنفقة
 السوط فوق التصيب ودون العصا وقال في المدع ومن الخمار استعمل سوطاً للثمة أي يابس
 فتعبد به أن يكون من غير الجلد أي ولا يبالغ في الضرب بحيث يشق الجلد (ويجب) في الجلد
 (المقاء الوحده) انتقاله (الرأس و) انصاف (المرج و) انتفاء (المستل) كالسواد والشمعة في لأه
 رناً في ضربه في شيء من هذه الأعضاء المذكورة هاهنا بثلاثة مائة (ويعزير) (ويعزير)
 المرأة الحدس كونه (إيالة) أقول على كرم الله وجهه قد ضرب المرأة جالساً والرجل قائماً
 (وتشد عليه أتياباً وقتئذ يدها) لتلا كشف لأن المرأة عورة وفعل ذلك استلها (ويجوز)
 بعد (اقامة) الحدس (وايذا بكلام) أي أن يجبر الحدود نص عليه أو يؤذى بكلام كالتعزير
 على كلام القاضي (والحد) المقتضى في ذنب (كسائر ذلك الذنب) نص عليه (ومن أتى حداً
 يستتر فيه ولم يستتر به عند الحاكم) نقله في ريل في ذنب فذهب إليه قال بل يستتر به
 واستحب القاضي الشافعي رفعه إلى الحاكم ليقبض عليه قال ابن حامد إن تعلقت التوبة بظاهر
 كالصلاة والزكاة طهر حاله أكرم والأمر (وان اجتمعت حدود الله تعالى من جنس) واحدان
 في مرارة أو سرق مرارة أو شرب مرارة (تداخلت) فلا يجزى مرة قال ابن المذهب إذا جئ
 على هذا كل من يحقق عنه من أهل العلم وذلك لأن العرض الرجز من أتياب مثل ذلك في
 المستعمل وهو حامل بالحد الواحد لأن الواجب هنا من جنس واحد فوجب الدخول
 كالكتابات من جنس واحد (و) ان اجتمعت حدود الله تعالى (من أجناس) ولم يكن في حق اقل
 من رزق وهو غير محرم أو شرب الخمر وسرق (فلا) تنداحل بل يجب أن يندأ بالاضع فلا تخفف
 فيحد للشراب أولاً ثم يحد للزنا ثم يقطع للسرقة وان كان فيها اقل استوفى رده وقتئذ في
 شقوق الأذى كما هو سواء كان فيه اقل أو لم يكن

• (باب حد الزنا) •

الزنا هو فعل القاحشة في قبل أو دبر) وهو من أكبر الكبائر وقد أجمع المسلمون على مجرمية أهوله
 ثم إلى ولا تنقضوا الزنا فإنه كان فاحشة ومقاراً مسيلاً وقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله
 الهة أخرى ولا يقتلون النفس التي حرم الله الإباحة ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ما يضاعف
 العذاب يوم القيامة ويحد فيه ما (فأذا نزل) المكلف (المحصن) وبب ربه حتى يموت (لأنه)
 ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم بقوله وقوله في أخبار كثيرة وأجمع عليه أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (والمحسن هو من وطئ زوجته في قبلها بشكاح صحيح) ولو كناية ولو في
 حبس أو صوم أو حرام أو في المسعد أو في القام (وهما) أي الزوجان (سوان مكانان) ولو

ذميين أو مستأمنين حال الوطء إذا علمت ذلك فيشترط للأحصان سبعة شروط أحدها الوطء في
 القبل الثاني أن يكون الوطء في نكاح ولا خلاف بين أهل العلم في أن وطء الزنا والشبهة والتسري
 لا يصير به الواطئ محصنا الثالث أن يكون النكاح صحيحا وفاقا لما لاك والشافعي الرابع الحرية
 الخامس البلوغ السادس العقل السابع أن يوجد السكال في الزوجين حال الوطء بان يطأ
 الزوج العاقل الحر زوجته العاقله الحرة وأما الاسلام فليس بشرط للأحصان على الأصح (وان
 في الحر غير المحصن بجملة مائة جملة) بالاختلاف (وغرب عاما) إلى مسافة قصر سواء كان الزاني
 مسلما أو كافرا لأنه حد مرتب على الزنا فوجب على الكافر كوجوب القود في القتل والقطع في
 السرقة (وان زنى الرقيق) أي كامل الرق (جملة خمسين) جملة لقوله تعالى فعليه نصف ما على
 المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة جملة لا غير في: نصف التخصيم أي به
 دون غيره بدليل أنه لا ينصرف إلى تنصيف الرجم لأنه مقرر تنصيفه (ولا يغرب) لأن التغريب في حق
 القن عقوبة أسيدته لأنه غريب في موضعه ويترفع أي يتنعم بتغريبه من الخدمة ويتفرض رسيده
 بتقويت خدمته والافتاق عليه مع بعده عنه فيصير الخدمة شر وعاقب في حق غير الزاني والضرر على
 غير الخاني والمبعض يجلد ويغرب بحسابه (وان زنى الذي يسلمة قتل) لأنه انتقض عهده وتقدم في
 الجهاد (وان زنى الحربي فلا شيء عليه) من جهة الزنا لأنه مهادر الدم ولأنه غير ملتزم بالأحكام (وان
 زنى المحصن بغير المحصنة) فلذلك (من المحصن وغيره) حمله ومن زنى بهيمة) ولو هيكة (عزير) نقط
 وقتا لكن لا تقتل إلا بالشهادة على فعله لم يكن يملكها ويحرم أكلها فبعضها بغيرها كالمدة
 (وشروط وجوب الحد ثلاثة أحدها تغيب الحشنة) الأصلية ولو كانت من خصي (أو تغيب
 قدرها) أي قدر الحشنة لعدم وجود الحشنة (في فرج أصلي أو دبر لا دمي حتى) لقوله تغيب
 استرا من لم يغيب كان أصاب يذ كره باب الفرج وقوله الحشنة احتراز عن غيب بعضها فان
 ذلك لا يسمى زنا إذ الوطء لا يتم بدون تغيب جميع الحشنة لأنه النذر الذي يثبت به أحكام الوطء
 في القبل وغيره وقوله أو دبر لم يدخل الاواط ووطء المرأة في الدبر لأنه فاحشة وعلم مما تقدم أن من
 وطئ أجنبية لا تحل له دون الفرج لم يلزمه حد (الثاني) من شروط حد الزنا (انقضاء الشبهة) فلو
 وطئ زوجته في: بض أو نفاس أو أمته المحرمة أبد ابرضاع أو غيره أو المزوجة أو المأتمنة أو أمة
 له أو ملكاته أو أيت المال فيها شرك أو في نكاح أو ملك مختلف فيه وهو يعتقد تحريره أو امرأة
 وجدها على فراشه أو في منزله ظن أزواجه أو أمته فلا حد عليه (الثالث) من شروط حد الزنا
 (ثبوته) أي ثبوت الزنا وله صورتان أشار الأولى بقوله (أما باقرار) من مكاف (أربع مرات) ولو
 كان الاعتراف في مجلس لأن ما عزا أقر عنده أربعين في مجلس واحد والغامضية أقرت عنده
 ثلاث في مجلس (و) يعتبران (يسفر على أقراره) حتى يتم الدلائل من شرط إقامة الحد بالاقرار
 البشاعية إلى تمام الحد وأشار الثانية بقوله (أو بشهادة أربعة رجال عدول) في مجلس واحد
 ولو كانوا متفرقين بزنا أو بدونه ثبوته ويعتبر في ثبوته بالشهادة عليه خمسة شروط الأول
 أن يكون الشهود أربعة الثاني أن يكونوا رجالا كلهم الثالث أن يكونوا عدولا فلا تقبل شهادة
 مستور الحال بلو أن يكون فاسقا الرابع أن يشهدوا في مجلس واحد الخامس أن يصف
 الشهود صورة الزانية ولون رأيا ذكره في فريجهما كالرود في السمكة (فان كان أحدهم غير

عدل حدوا القذف (كلهم) (واشهد أربعة برئانه) أي برئان كل واحد من الأربعة (بثلاثة قسمة أربعة أخرى
 ان الشهادة) الأربعة (هم الزنا بها) دون من شهدوا عليه (صدوا) ولم يحسد الرجل المشهود
 عليه لان الشهود لا يخبرون قدسوا قسما عليه ولهذا قال (وحدوا لا ولون فقط) أي دون
 من شهدوا عليه حامي فلان ولادة (للقذف والزنا) لان الزنا ثبت عليهم بشهادة الأربعة
 فوجب المد عليهم لذلك ويجب عليهم حد القذف لانهم شهدوا برئانه (وان حلت من)
 أي امرأة (لا زوج لها ولا سيد لم يدرها شيء) ولا يجب ان تسأل لان في سؤالها عن ذلك
 تشايع للمباحشة وذلك منهي عنه فان ادعت انها أكرهت أو وطئت بشبهة أو لم تعرف
 بالزنا لم تحسد

• (باب حد القذف) •

وهو الرمي بزا أو لواط أو شهادة بأحدهما ولم تكمل البينة (من قذف غيره بالزنا أو القذف
 عما بين ان كان حرا) حد القذف (أربعة إن كان رقيقا) وبالحداب ان كان معصرا (واعما
 يجب) الحد (بشروط تسعة أربعة منها) أي من التسعة (في القذف وهو ان يكون بالاعتداء فلا)
 قال في الأقايع وان كان المأذوف مجبونا أو مبرما أو ناعما أو صغيرا لا حد عليه بخلاف السكران
 (محذرا) أي غير مكره (ليس بوالد له تذوف وان علا) يعني انه لا يجب حد قذف على من قذف
 ولده أو ولد ولده أو ولد بنته أو بنته وان قتل أو سفلت كتفود (وخنة في المذوف وهو كونه
 حرا مع الاعتداء عفا عن الزنا) طاهرا (وطاويطا أمه) وهو من عشر وبنت تسع فأكثر أما
 اعتبار الحرية والاسلام فلان العبد والكافر حرمت ما فاضة فلا تنبش لإيجاب الحد والاية
 السكرية وردت في الحرمة المسئلة وغيره ليس في معناها وأما العقل فلان الجنون لا يعبر بالزنا
 لعدم تكليفه وغير العاقل لا يلحقه شيء بإضافة الزنا إليه لكونه غير مكلف وأما العفة عن الزنا فلا
 غير العفة لا يشبه القذف والحد اعما وجب لأجل ذلك وقد أقطقه تارك وتعالى الحد
 عن القذف اذا كان له بية بما قال وأما كونه يجامع مثله فلاز من دونه لا يعبر بالقذف لتحقيق
 كذب المأذوف ولا يشترط في المحصن العدة ولو كان فاسقا الشبهة الحرة وليدة ولم يعرف بالزنا
 وجب المد على قاذفه (لكن لا يحد قاذف غير البالغ حتى يبلغ) ويطلب اليه بعد بلوغه (لان
 الحق في حد القذف للادعي) أي المذوف (ولا يقام بلا طلبه) أي طلب المذوف ولا يلزم
 مطالبته قبل اللوع لا توجب المد لعدم اعتدائه كلامه وليس لولي المأذوف عنه لانه متى شري
 ثبت للمشي ولم يتم غيره فقامه في استيفائه كالمصاحص فاذا بلغ وطلب أقيم حينئذ (ومن قذف
 غير محصن عر) والمحصن هو الذي اجتمعت فيه الشروط الخمسة المتقدمة (وبنت الحدها) أي
 في القذف (وفي الشرب وفي التمتع) أي بحد أمر من اصاب اقاربه مرة أو شهادة) وجلي
 (عدين) ويأتي

• (فصل) • ويسقط حد القذف بأربعة أشياء (بشروط القذف) ولو بعد طلب لآخر بعتة
 كما لو كان المذوف جماعة بكلمة فان عليه حدا أو احدا لجمعه ولكل واحد منهم حق في طلب
 اقامته فلو كانوا خمسة مثلا وسقط أحدهم عن حقه لم يسقط حق الأربعة الباقين فلو طلب
 أحدهم منه طلبا لحد عشرين قال عقوبت عن باقي الحد لم يسقط حق الثلاث الباقين من قسمة

فأولها أحد الثلاث الباقيين فلما جلد عشرين أخرى قال عشوت عن باقي الجلد لم يسقط حق
 الاثنين الباقيين من تمة الجلد فأولها أحد عشرين قال عشوت عن تمة لم يسقط
 حق الواحد الباقي فله طلب جلد العشرين الباقية من الثمانين ولهذا لا يسقط بالمصالحة عليه
 ولا عن بعضه بحال وهذا بخلاف عشو به ضر مستحق التودع عن حقه فإنه يسقط بذلك حق باقيهم
 (أو بتدقيقه) أي بتدقيق المقدوف للقاذف (أو بإقامة العينة) بما قذفه به (أو باللعان)
 وتقدم (والقذف حرام وواجب ومباح فيحرم فيما تقدم) وهو من الكناز (و يجب) القذف
 (على من يرى زوجته تزني ثم تلد ولدا يتولى في نفسه أنه من الزاني لشبهه به) أي لكون
 الولد يشبهه الزاني (ويباح) قذفها (إذا زناها تزني ولم تلد ما يلزمه نفيه) أو يستفيض زناها في
 الناس أو أخبره بزناها ثقة أو يرى الزوج رجلا يعرف بالقبور يدخل اليها زاد في التزويج
 خلوة (وفراقه الأولى) من قذفها لأنه أستر ولأن قذفها يلزم منه أن يخلف أحدهما كاذبا
 أو تفرقة فتصح

هـ (فصل هـ) والقذف تنقسم ألفاظه إلى صريح وكناية (وصريح القذف) المرأة (بأمنه وكناية) أن
 لم يفسره القاذف بقول زوج أو سيد ولذا ذكر (بأمنه) (أو زني) (أو زني) (أو زني) (أو زني) (أو زني)
 وشعوه أو قال له (بالوطى) فإن قال أردت زاني العيين أو عاهر البدأ أو أنك من قوم لوط أو أنك
 تعمل عملهم غير بيان الذكور لم يقبل لأن القذف بما تقدم صريح (ولست ولد فلان) أو لست
 لايتك (قذف لأمه) أي أم المقول له ذلك لأنه إذا ولد على فراش إنسان ونفي أن يكون منه فقد
 أثبت الزنا على أمه لأنه لا يخفى أو ما أن يكون من أبيه أو من غيره فإذا انفك عن أبيه فقد أثبت له غيره
 والغير لا يمكن أن يجهلها في زوجية أبيه إلا من زنا فيكون قاذفا لها لذلك (وكناية زنت يدك
 أو) زنت (رجل فلان أو) زنت (يدك أو) زنت (رجل فلان أو) زنت (يدك) لأن زناها هذه الأعضاء
 لا يوجب الجلد ومن الكنايات بالأنثى بغيره (بأن تحت ياختبة باقاجر يا خبيثة أو يقول لزوجته
 شخص قد فضحت زوجك وغطيت رأسه) أو نكست رأسه (وجعلت له قرونا وعلقت عليه
 أولاد من غيره وأفسدت فراشه) ولعمري يا بطل يا فارسي يارومي وقوله لا حدهم يا عربي وان
 يخاضعه يا حلال ابن الحلال وما يعرفك الناس بالزنا أو ما أنبأ عنك أو ما أحيى برأيتك أو يسمع من
 يقذف شخصاً فيقول له صدقت أو صدقت فيما قلت أو أخبرني فلان أنك زنت أو أشهدني فلان
 أنك زنت وكذبه فلان (فإن أراد به هذه الألفاظ حقيقة الزنا حدهم) للقذف (والا) بأن قال
 أردت بالنبطى بطنى اللسان وبالقاسرى فارسي الطبع وبقولى الروى روى الخلقه وبقولى
 لها أفسدت فراشه أي أحرقت به أو تلفت به وبقولى عاقت عليه أولاد من غيره أي التقطت ولدا
 وبكبرت أنه ولده ويقول تحت أنه فيه طابع التأنيث وهو التشبه بالنساء ونحو ذلك قبل
 (وعزر) نقله حبل (ومن قذف أهل بلدة أو) قذف (بجاعة لا يتصور الزنا منهم عادة) عزولانه
 لا غار على المقدوف بذلك لقطع بكذب القاذف (ولا حدهم) (ولا حدهم) (ولا حدهم) (ولا حدهم) (ولا حدهم)
 يحدهم لأنه حق له وعزولان ذلك محرم (وان كان يتصور الزنا منهم عادة وقذف كل واحد بكلمة فعليه
 لكل واحد حدهم) لأنه قد تعدد القذف وتعددت محله بتعدد الحدهم (وان كان أجمالا) أي
 بكلمة واحدة فإن قال هؤلاء زناة فطوبى لهم أو طالبهم أحدهم (ف) عليه (حدهم) (حدهم) (حدهم) (حدهم) (حدهم)

تارك وذهابى والدين يرون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شتم واد فاجاد وهدم ثم يابى جلد ولم
يشرق بين القذف لو احدث او جماعة لامة قذف واحد فلم يجب فيه الا حد واحد

• (باب حد المسكر) •

عنى الذى يشأ عنه السكر والسكر اختلاط العقل وكل مسكر غير يحرم شربه قاله وكثيره معلما
ولو اده طس بخلاف ما تجبر (من شرب مسكرا ما نفع) او شرب ما خالفه ولم يشتم لا فيه (أو اشتمه
به) اى بالمسكر (أو اشتمى) به (أو كل عيشة متونة ولو لم يسكر) دغابين (جلدة) ان كان سرا
دل فى الانصاف هذا المذهب وعليه جماعة من الاصحاب انتهى روى ان عليا قال فى المشورة
انه اذا مسكره ذى واذهبت امتى فخذوه حد المشتري روى ذلك ابو رقيباى والداود طمى
وغيره (و) حد (أو دعي ان كان رقيقا) ويستوى فى ذلك العبد والامة ويقام الحد على كل من
المحرور الرقيق ولو ادعى جهل وجوب الحد (بشرط كونه) اى الشارب ونحوه (مسلم كلفا)
ليخرج العتير والمجنون حال كونه مستعملا (مختارا) لشربه لانه اذا لم يكن مختارا الشرب به
لانهم عليه لامة مكره على شربه سواء اكره بالشرب او بالجنى الى شربه بان دفعه وصنف فيه
(علما بكثره يسكر) ويصدق ان قال لم أعلم (ومن تشبه بشرب الخمر) جمع شارب (فى مجلسه
وايته) وحاضره من حاضره مع الشارب (حرم وعزير) فانه فى الرعاية (ويحرم العتير
اذا اتي عليه ثلاثة أيام) بل المين وان لم يعلم قال فى القروع والمصوص يحرم ما تم له ثلاثة أيام
انتمى (ولم يطبخ) قبل ذلك قال فى المسمى وان طبخ قبل شربه حد ان ذهب ثلثاه ويحرم العتير
أيضا على كعبان الحدوبان قذف بزبد قال فى شرح المسمى فاحره ولو لم يسكر

• (باب التعزير) •

أصله المنع ومنه التعزير عنى الضرر وفى عرف الفقهاء القاديب (يجب) التعزير على كل
مكلف على الاصح مثل الميوني من زنى صغير لم ير عليه شيئا ونقل ابن ميثور فى صبي قال لزيد
يا زى ليس قولك شيئا (فى كل معصية لا تدفع ولا كفارة) كياشرة دون الشرح وامرأة لا حرة
وسرقة لا قطع فيها وجباية لا قودفع ~~ص~~ دفع وكافته وليس لمن ردها على من
لغنه (وهو) اى العرباير (من حقوق الله تعالى لا يحتاج فى اقامته) أى التعزير (الى مطالبة)
لانه شرع لتأديب فلا مام التعزير اذا رآه وأما موقوف التعزير به فوالجنى عليه وفيه خلاف
قال القاضى فى الاحكام السلطانية ويد قطع به فوالدى - نفسه وحق السلطنة وفيه احتمال
لانهم ذيب والتقويم وفى الامتار فى قذف مسلم كاد التعزير به الى فلا يقطع باستقامته انتهى
(الا اذا شتم الولد والده فلا يعزرا لاعتباطية والده ولا يعزرا لوالد البحتة وولد) قال فى الافراج قال
فى الاحكام السلطانية اذا شتم والد والد له ولم ير والد له بحتة وولد له ولم ير والد له بحتة ولا يعزرو
تعزيره لاعتباطية الولد ولا يحتاج التعزير الى مطالبة فى غير هذه وان تشاتم غيرهما عزرا قال
الشيخ ومن غضب فقال ما نحن - لمون ان ارادتم نفسه لقصدينه فلا حرج فيه ولا عقوبة
انتمى (ولا يزداد فى جلد التعزير على عشرة أسواط) وهو قول اصح (الا اذا وطئ أمة له قطع
شركه فيه زوجانة موط الاسواط) بما روى الاثر من - عيسى بن المسيب ان عمر رضى الله عنه
قال فى أمة بين رجلين ومطها احدهما بجلد الحد الاسواط واحق به أحده رضى الله عنه (و) الا

(إذا شرب مسكر انما ارمضان فيعزربع عشر من مع الحلة) لما روى أحمد باسنادهم ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه أتى بالجاشي قد شرب خرا في رمضان فخلده ثمانين الحد وعشرين سوطا لقطره في رمضان (ولا بأس بتسويد وجهه من يستحق التعزير والمناذاة عليه بذنبه) وبطاف به مع ضرب به قال الامام أحمد في شاهد الزور فيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويحلق رأسه ويستخم وجهه وبطاف به وبطال حبسه (ويحرم حلق لحيته) وقطع طرفه وجرحه (وأخذ ماله) أو اتلافه قال في الانصاف قال الاصحاب ولا يجوز قطع شيء منه ولا جرحه ولا أخذ شيء من ماله قال في الفروع فيتوجه ان اتلافه أولى مع أن ظاهر كلامهم لا يجوز انتهي

(فصل من الافاظا الموجبة للتعزير قوله لغيره يا كافر يا فاسق يا فاجر يا شقي يا كاذب يا حمار يا نيس يا رافضى يا خبيث) البطن أو يا خبيث الفرج أو يا عدو الله أو يا ظالم (يا كاذب يا خائن) يا شارب الخمر يا مخمّن نص على ذلك (يا قرنان يا قواد يا ديوث) قال ابراهيم الحارثي الديوث الذي يدخل الرجال على امرأته (يا عاق) وعند الشيخ تقي الدين ان قوله يا عاق تعريض انتهى وما يؤن كخمنت عرفا (وبعز من قال لذي يا حاج) لان فيه تشبيهه بقاصد الكائنات بتأصديت الله سبحانه وتعالى وفيه تعظيم لذلك فانه بمنزلة من يشبه أعبادهم بأعباد المسلمين وتعظيمهم (أو أواهة بغير موجب) قال في الفروع لانه ليس له ان يلغنه بغير موجب الا ان يكون صدر من النصراني ما يقتضي ذلك انتهى

* (باب القطع في السرقة) *

(ويجب) القطع في السرقة (بثمانية شروط أحدها السرقة) لان الله تعالى أوجب القطع على السارق فاذا لم توجد السرقة لم يكن القصاص سارقا (وهي) أي السرقة (أخذ مال الغير) أي غير سارقه بشرط كون المال محتوما (من مالك أو من نائبه) أي نائب مالك المال ومن ذلك استراق السمع ومسارقة النظر اذا كان يستحق بذلك (على وجه الاختفاء فلا قطع على منتقب) وهو الذي يأخذ المال على وجه الغنمة (و لا) (مختمط) وهو الذي يحفظ الشيء ويمر به (و لا) (خائن في ودعة) وهو الذي يؤتمن على الشيء فيخفيه أو يبيعه وأصله من التخوين وهو التوقيص من مودع ويخونه من الامانة (لكن يقطع جاحدا العارية) ان كانت قيمتها نصابا الشرط (الثاني كون السارق مكانا) لان غير المكلف لا تناله الاحكام (مختارا) لان المكروه مرفوع عنه القلم ومعدور (عالم بان ما سرقه يساوي نصابا) قال في المنتهى وشرحه عالم بالسروق أي بانه أخذ السروق عالم بالتعزير به فلا قطع على صغير لم يبلغ ولا على مجنون ولا على مكروه ولا بسرقة متعدي بطرفه نصاب مشدد لم يعاها ولا يجوز هرب نظر قيمته دون نصاب ولا على جاهل بتحريم السرقة الشرط الثالث كون السروق مالا لان مال ليس بمال لاسرمة له فلم يجب به قطع والاحاديث دالة على ذلك مع ان غير المال لا يساوي المال فلا يلحق به لا يقال الآية مطلقة لان الاخبار مقيدة لها فعلى هذا لا يقطع بسرقة كلب وان كان معالابه ليس بمال ولا بسرقة حر (لكن لا قطع بسرقة الماء) لانه لا يتناول عادة ولا بسرقة السرجين النجس أي الزبل (ولا) قطع (بسرقة) (انه فيه خرا) فيه (ماء) لانها متصلة به بما لا قطع فيه فأشبهه بالوسق شيئا مشتركا بينه وبين غيره قال ابن شاقلا ولو سرق اداة نياما لم يقطع لانه لا قطع فيه (ولا بسرقة معصوف) لان المقصود منه اخيه

من كلام الله تعالى وهو عما لا يجوز ان اخذ العوام منه (ولا في سرقة ما عليه من جمل) ككتفه
 ان ذلك تابع لما لا يتلف سرقة (ولا قطع في سرقة) كتيب (نصار) لاسم او اجبة
 الاتلاف (ولا سرقة الا ذل) كالطسور والمراد ولو لم يلف قيمته مكرورا لانه لا يملك
 ولا يتلف سرقة كالخمر (ولا في سرقة) (مليح او صم) من ذهب او فضة شائعة انسه
 الا فتارة التي بالطنبر الشرط (الرابع) من شروط وجوب الفاعل في السرقة (كون المسرور
 نصا باوهر) اي النصاب الموجب للقطع في السرقة (ثلاثة دراهم) خاصة او ثلاثة دراهم تقطع
 من دراهم فضة مشوشة (او ربع دينار) من الذهب فيمكن الوزن من النصف الحاشدة او النصف
 الحامس ولو لم يشرب او يكدل احدهما بالآخر (او سرقة ما يساوي احدهما) اي احد ثمن
 النصف او الذهب من غيرهما (وهو تراخي) اي قيمة المسرور اذ لم يكن ذهباً او فضة واحدة
 (سالم الا حراج) من الحرز لان الاعتبار بحال السرقة وهو وقت الوجوب لوجود السبب فيه
 وهو السرقة فلا يقتصر ما حدث بعده فلو تمت من بعد احواله قطع لان الله يأكل او غيره فيه
 او قصه بدخ ثم أخرجه الشرط (الحامس) من شروط وجوب الفاعل في السرقة (اخرجه) اي
 اخرج النصاب (من حرز) على الاصح في قول اكثر اهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب
 الرأي وعنه لا يشترط الحرز (ولو سرقة) انسان (من غير حرز) مثل ان يجد سرقة ميتة وكا
 منشوحا ماخذ منه ما يبلغ نصاباً او لا (ولا قطع) عليه ما واستشرطه كما لو انقلبه داخل الحرز باكل
 او غيره الا ان عليه ثمنه ومن اخرج بعض ثوب قيمة البعض المخرج نصاب قطع به ان قطعه
 والا فلا (وحرز كل مال) بقطع السارق سرقة منه (ما حاط به) ذلك المال (محملة) اي في
 العادة لان الحرز معناه الحفظ ومنه قولنا استقرت اي تحفظت ولما ثبت اعتبار الحرز بالشرع
 في وضع اعتبره فيه من غير منقذ ولا فيه عرف لغوي يتقرر به علم ان المرجع فيه الى العرف
 الناس (ا) حرز (لعل رجل) اي رجل من كان لابه (وعلمة على رأس حرز) وحرز جوهر
 ونقد وقطع في العمران يدور كماله وادخل وثيق والعلق اسم للثقل خشباً كان او حديد
 صندوق يسوق ويتم حارس حرز وحرز بقل وقد ورد بالافلا وقد ورد بطنج وحرز نفوس
 الشرائع وحرز خطب وخشب الحطائر وحرز مائة الصير وفي معنى براع اعالها وسن في
 خط بربطها وابل باركة معقولة يحاط حتى تائم وحرز الابل الحاملة قطارها مع قائد
 اها مع عدم تقطيرها باساق يراها وحرز ثياب في حمام وحرز اعدال يسوق يحاط كتموده على مناع
 ونوسه وان شرط حاط الحمام او السوق فنام او اشتغل فلا قطع ومن المسرور ثمنه معقولة
 للقط وان لم يستخذم (ويحلف الحرز باختلاف البلدان) بان البلد اذا كان واسع الاقطار
 عقلت احراره لانه لا يؤمن عليه ان سرقة منه اعداله لا يظهر له رقة البلد وكثرة اهلها وان
 كان صغيراً لم يمتح الى ذلك لان السارق يعرف فيه فلا يحتاج الى زيادة كفاية في ثمنه من السرقة
 (و) يختلف (و) اختلاف عدل (السلامين) وقوتهم وصلته ما (ولو اشترك جماعة في ذلك الحرز
 (و) اشتركوا في (اخراج النصاب قبله واجبا) لانهم اشتركوا في ذلك الحرز واخر النصاب
 (وارد في الحرز احدهما) فقط (ودخل الاشراف حراج المال فلا قطع عليه) اي على واحد
 من سالان الاول لم يسرق والثاني لم يمسك الحرز (ولو قاطا) على ذلك في الاصح لان اتوا لظن

على السرقة لا أثر له لأنه لا فعل لواحد منهم في الذي فعل الآخر فلم يبق الا التصديق والتصديق اذا لم
يقارنه العقل لا يترتب عليه حكم فيكون وجود التصديق ذلك كعدمه الشرط (السادس) من
شرائط وجوب القطع في السرقة (انتهاء الشبهة فلا قطع بسرقة من مال فروعه وأصوله) أما
سرقة من مال ولده فلقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك وأما سرقة من مال أبيه أو جده
أو من مال أمه أو جدته أو من مال بنت ابنه وابن بنته علا الأباؤ أو نزل الأبناء لأن بينهم قرابة تمنع
شهادة أحدهم لواحد منهم فلم يقطع بالسرقة منه كالسرقة من مال ابنه ولأن النكاح يحجب للابن
في مال أبيه فظلاله فلا يجوز لآب اتلافه حنفا للآمال (وزوجته) قال في المنتهى ولا بسرقة زوج أو
زوجة من مال الآخر ولو أسرع عنه (ولا) قطع على انسان (بسرقة من مال له فيه شرك أو واحد
من ذكر) من عودي نسب السارق ولا قطع بسرقة مكاتب من مال مكاتبه وعكسه كقتنه
الشرط (السابع) من شروط وجوب القطع في السرقة (ثبوتها) أي ثبوت السرقة (أما بشهادة
عدلين) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وكان القياس قبول الاثنين في كل شهادة
لكن خوفاً فيما عدا ذلك بالنص فيه ففي فيما عدا على عموم (وبصافهم ولا تسمع) شهادتهما
(قبل الدعوى) من مال المسروق أو ممن يقوم مقامه (أو بإقرار) السارق (حريتين) لأنه أقرار
يتضمن اتلافاً فكان من شرطه التكرار كذا الزنا ويقال إن الإقرار أحد حجتى القطع فباعتبارها
التكرار وبصف السارق السرقة في كل مرة (ولا يرجع حتى يقطع) ولا بأس بتأنيده الإنكار
الشرط (الثامن) من شروط وجوب قطع السارق (مطالبة المسروق منه بال) أو مطالبة وكيله
أو وليه (ولا قطع) بسرقة (عام جماعة غلاة) إن لم يجد السارق ما يشتريه ولم يجد ما يشتري به نصر
عليه قال جماعة ما لم يبذله ولو يؤمن مثل غال وفي الترغيب ما ينجي به نفسه (حتى توفرت هذه
الشروط) الموجهة لقطع السارق (قطعت يده اليمنى) لأن في قراءة عبد الله بن مسعود
فأقطعوا أيما منهما وهذا إما أن يكون قراءة أو تفسيراً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فإنه
لا بطلان بمثله إن ثبت في القرآن شيئاً لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه قول أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما ولا تخافاهما من الصحابة فيكون إجماعاً ولأن الغالب من الناس أنما يعمل
الأمال بيمينه فكان الأنسب قطعها لأن السرقة جناية في الغالب دون اليسرى ويكون
القطع (من مفصل كفه) لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا لا تقطع يني السارق من الكوع
ولا تخالفاهما من الصحابة فكان إجماعاً (وغسست وجوباً في زيت مغلي) والحكمة في الغمس
إن العضو إذا قطع فغمس في الزيت المغلي استندت أفواه العروق فيه قطع الدم إذ لو ترك بلا غمس
لنزف الدم فأدى إلى موته (ومن تعليقها) أي تعليق يد السارق المقطوعة (في عنقه) زاد في
اللفظة والراعيين والحاوي (ثلاثة أيام إن رآه الإمام) لتمنع بذلك اللصوص (فإن عاد) إلى
السرقة من قطعت يده اليمنى (قطعت رجله اليسرى من مفصل كعبه بترك عقبه) نص عليه يمشي
عليه أو حشمت أيضاً للحكمة المذكورة في قطع اليد (فإن عاد) فسرق بعد قطع يده ورجله (لم يقطع)
منه شيء (وحبس حتى يموت أو يتوب) لأنه جنى جناية لا توجب الحد فوجب حبسه كفاً له عن
السرقة وتعزيراً له لأنه القدر المأمون في ذلك (ويجتمع) على السارق (القطع والضيمن) أي
ضمان ما سرقه نقول الجماعة عن أحمد لأنهم إجماعان يجمان مستحقان في إجازة اجتماعهما كالحزاء

والصبي في الصبي إذا جرى إذا كل على كالا آدمي (فقد ما أحتمل الك) أن كل باقيا له غير ماله
 وإن قتل فعلى سارق مثل مولى وقية غيره (ويبعد ما حرم من الحرز) لعدو (وعليه) أي على
 السارق الذي وجب عليه القتل (أجرة الساطع ونحو الرية) للعسم في ماله في الأصح أما أجرة
 الساطع فلا لأن القتل حق وجب عليه المروءة فكأن موته عليه كسائر المقتول وإما أن
 وجب الحسم لأنه يلزمه حفظ نفسه وهذا منه فانه إذا لم يحسم لم يأن على نفسه القتل
 فوجب له ذلك

• (باب حد قطاع الطريق) •

(وهم المكفون المتمررون) ولو أثنى أو دهم أو أرقا (الذين يجرسون على الناس) بدلا من ولو
 عصا أو حجر أو حتى حذاء أو بيان أو حجر (فياخذونهم) والهم بجاهرة (والاصل في دهم قول الله
 تبارك وتعالى أعماجره الذين يحاربون الله ورسوله ورسوله في الأرض مسادا إن يقتلوا أو
 يصلوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يقطعوا من الأرض قال ابن عباس وأكبر
 المصير من رأت في قطاع الطريق من المسلمين أنه لو نال بعد ذلك إلا الذين يأنوا من قتل إن
 تقدر وعاليم والكفار تقتل فبهم بعد القدرة كما قيل ما أخلص الحكم عاقل القدرة
 علم أنه أراد المحاربين قاله في شرح المسمى (ويعتبر) لو حو المدة على الحارب ثلاثه شروط الأول
 (ثبوت) أي ثبوت كونه محاربا (بينة أو اقرار من يمين) كما يعتبر ذلك في السرعة ذكره القاضي
 وغيره (و) الثاني (الحرز) بأن يعصب المال من يد مصفحة ولو وجدته طر وحالين يبدأ أحد
 أو أحدهم من يذم عصبه لم يكن محاربا (و) الثالث (الصاب) وهو القدرة الذي يقطع به السارق
 وتقدم قدره في الباب (وله) أربعة أحكام (أشاره) الأول بقوله (أن قتلوا) يذم في قتل المال
 (ولم يأخذوا مالا) يحتم قتلهم جميعا قال في المسمى وإن قتل فقط لم يذم المال قتل حقا ولا يسلط
 على شرحه يعني أن المحارب إذا قتلوا في المحاربة نفسه المال ولم يأخذوا مالا احتوا ولا
 يسلطون على الأصح انتهى وأشار للثاني بقوله (وإن قتلوا) وأخذوا مالا فقتلهم ومصلبهم حتى
 يشتهروا) قال في المسمى في قدر عليه وقد مل ولو عصى لا يباد به كونه من وذم في القتل ماله
 وأخذ ما لا قتل ثم صلب قاتل يقاد به حتى يشتهر ولا يقطع مع ذلك انتهى وأشار للثالث بقوله (وإن
 أخذوا مالا ولم يقتلوا) مطلق أي ذمهم وأرجلهم من خلاف جميعا في آن واحد قال في المسمى
 وإن لم يقتل وأخذوا مالا لا يذمهم لأمس مفرد عن قوله قطع يده اليمنى ثم رجله اليسرى في
 مقام واحد حتما وحتمتا ونحو انتهى وأشار للرابع بقوله (وإن أخذوا مالا) وأشار إلى أن أخذوا مالا
 وهو من الأرض ولا يتركون يابون إلى المسمى قتلهم فوهم (قال في المسمى) وإن قتلهم يقتل
 ولا أحد مالا في شره ولو قتلوا يترك يابون إلى بلد حتى تظهر نواصيه وتنبى الجماعة منه ربه
 انتهى (ومن مات منهم) أي من المحاربين (قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوق الله) تبارك
 وتعالى من صلب وقطع يمينه ويحتم قتل وكذا حارسه وبيع ومن تدحارب (وأحد حقوق
 الأديين) ومن وجب عليه حد سرقة أو زنا أو شرب مثاب منه قبل موته عند الحاكم سقط عنه
 حدوده فقتل صلاح على الأصح

• (فصل • ومن أريد بأذى نفسه أو أريد (ماله أو) أريدت (حرمه) ولو دل المال الذي

أخذه أولم يكافئ من أريدت نفسه أو حرمة أو ماله (فقد دفعه) عن نفسه وحرمة وماله (بالاسهل
 فالاسهل) أي بالسهل شيء يظن انه دفاع به (فان لم يدفعه الا بالقتل قتل ولا شيء عليه) أي على عاقلة
 وان قتل كان شهيداً ومع من ح في قتل يحرم قتل ويقاديه ولا يضمن بهمة صالت عليه اذا قتلها
 كسهم غير مجنون لا شترأ كههم في المجنون للدفع وهو المول لكن لا بد من ثبوت صياها اعليه
 ولا يضمن في قوله في ذلك هذا ظاهر الفقه وصرح به في الرعاية فقال وان ادعى صياها الى بلدين
 ولا اقرار لم يصدق ولم يذك ذلك في الفروع (ويجب) على من أريدت حرمة (أن يدفع عن حرمة)
 فن رأى مع امرأته أو بنته أو أخته أو ضره من رجل لا يرى به أو رب لا يلو طابته أو ضره وجب
 عليه قتله ان لم يدفع بدونه لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وهو منعه من الفاحشة وحق نفسه
 بالمنع عن أهله فلا بد معه اضاءة هذه الحقوق (و) يجب على كل مكلف أن يدفع عن (حريم غيره
 وكذا) يجب على الانسان الدفع (في غير النفس عن نفسه ونفس غيره) على الاصح لقوله تعالى
 ولا تملقوا بأيديكم الى التهلكة وكلما يحرم عليه قتل نفسه يحرم عليه اباحة قتل نفسه ولانه قدر
 على احياؤه نفسه فوجب عليه فعل ما يتبع معه الحياة كما اضطر اذا وجد الميتة (و) كذا (ماله)
 يعني وكذا يجب عليه الدفع عن ماله أي مال غيره لئلا تذهب الاموال (تبسيه) انما
 يجب الدفع عن حرمة غيره أو مال غيره مع ظن سلامة المدافع والمدفوع عن حرمة أو ماله
 والاحرم (لأمال نفسه) يعني انه لا يجب على انسان دفع من أراد ماله على الاصح لانه ليس فيه
 من المحذور ما في النفس فان المال لا حرمة له كحرمة النفس فلا يجب عليه أن يفعل بسبب المال
 ما فيه الخطر على نفسه لانه ربما لا يمكنه دفع الصائل بدون القتال ولا يأمن أن يقتله الصائل
 فانه سبب ذلك عدم وجوبه عليه (ولا يلزمه) أي لا يلزم رب المال (حفظه عن الضياع والهلاك)
 قال في الفروع ولا يلزمه عن ماله على الاصح كما لا يلزمه حفظه عن الضياع والهالك ذكره
 القاضى وغيره وفي التبصرة في الثلاثة يلزمه في الاصح انتهى ولا يبدل ماله لمن أراد منه على
 وجه الظلم وذكر القاضى ان بذله أفضل من الدفع عنه وان حبس لانه عن أحمد

(باب قتال البغاة)

البحي الظلم والجلور والعـ دول عن الحق وسخو البغاة لانهم يعدلون عن الحق والاصل في قتالهم
 قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بقت احداهما على الاخرى
 فقاتلوا التي تبقي حتى تاتي الى أمر الله فان قامت فأصلحو بينهما ما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب
 المقسطين في الاية تنص فوائداً أحدها انه لم يجز جههم بالبحي عن الايمان وسماهم مؤمنين
 الثانية انه أوجب قتالهم لانه أمر به الثالثة أسقط قتالهم اذا قاوا الى أمر الله الرابعة انه أسقط
 عنهم التبعة فيما أتفود في قتالهم الخاصة انها افادت جواز قتال كل من يمنع حقاً عليه (وهم)
 أي البغاة (الخارجون على الامام) ولو غير عدل (بتأويل سائغ ولهم شوكة) ولو لم يكن فيهم مطاع
 في الاصح (فان اجتمع شرط من ذلك) بان لم يكن خروجهم بتأويل أو بتأويل غير سائغ أو كانوا جميعاً
 يسيرا لا شوكة لهم (فقطاع طريق) يعني في حكمهم حكم قطع الطريق (ونصب الامام) على
 المسايين (فرض كفاية) يخاطب بذلك طائفتان من التامين احداهما أهل الاجتهاد حتى يختاروا
 والثانية من توجد فيه شرائط الامامة حتى ينتهت بحددهم للامامة اما أهل الاختيار فيعتبر

فيهم ثلاثة شروط أحدها العدالة والثاني العلم الذي يوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة
 والثالث أن يكونوا من أهل الرأي والتدبير المؤدين إلى اختيار من هو للإمامة أصح وكون
 نصب الإمام فرض كذاية لأن للناس حاجة إلى ذلك لحمايتهم من الفساد والظلمة والفساد
 وإمامة الحدود واستيفاء الحقوق والاحكام المعروف والنهي عن المنكر (ويستبر) في الإمام
 (كونه قرشياً) أي من قريش وهم يثرون المضر من كثرة طوابع الأئمة من قريش وأقول أجد
 في رواية مهتلة لا يكون من غير قريش خليفة (بالعاقلة) لأن غير البالغ يحتاج إلى من يأمره
 فلا يلي أمر غيره (بما يصير إماماً) لأن غير المتصف بهذه الصفات لا يصلح للسياطة (مرا)
 لا عهداً ومعهذا لأن الإمام ذو الولاية العامة لا يكون ولياً عليه غيره وحديث اسمعوا وأطيعوا
 ولولي عليكم عبد أسود كان رأسه زينة محمول على نحو أمير مصرية (ذكر) لحديث خباب قوم ولي
 أمرهم امرأة (عدلاً) لا شرط ذلك في ولاية القضاء وهي دون الإمامة العظمى فإن قهر الناس غير
 عدل فهو إمام (عالم) بالأحكام الشرعية لاحتياجه إلى مراعاتها في أموره ونهيه (ذابصيرة) أي
 معرفة وفطنة (كأياً ابتداء ودواماً) للعروب والسياسة وإمامة الحدود ولا يطغى رافة في ذلك
 ولا في الدب عن الأمة وأما فقد الشتم والذوق وغمة الآسنان وتقل السمع مع ادراك الصوت إذا
 علا وقطع الذكروا لا يتبين فلا يمنع عقدها ولا استدانتها وذهب اليدين والرجلين يمنع ابتداءها
 واستدامتها (ولا يتعزل بنفسه) بخلاف القاضي لما فيه من المنفعة (وتلزم مرسله البعثة)
 لأن المرسل طريق إلى الصلح ووسيلة إلى الرجوعهم إلى الحق وقد روي أن علي بن أبي طالب
 راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل ولما اعتزلته الحرورية بعث إليهم عبد الله بن عباس (و) تلزمه
 أيضاً (إزالة شبهتهم) لأن في كشف شبهتهم رجوعاً إلى الحق وذلك المطلوب منهم (و) تلزمه أيضاً إزالة
 ما بدعوه من المظالم لأن ذلك واجب مع عدم إفضاء الحرب إلى التسل والهرج فلأن يجب
 في حال يؤدى إلى ذلك بطريق الأولى وذلك لأن الله تعالى أمر بالاملاح أو لا في قوله تعالى
 فاصلحوا بينهم والاصلاح أعما يكون براسلهم وكشف شبهتهم وإزالة ما بدعوه من مظالمه (فان
 رجعوا) عما هم فيه من البغي وطلب القتال (والارمه) أي الإمام إن كان قادراً (فما لهم) لقوله
 تعالى فان بغت أحداهم على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله (ويجب على
 رعيته معارضة) على قتالهم لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولي الأمر منكم (واذا ترك البغاة القتال حرم قتالهم) لقول علي رضي الله عنه ومن اتقى
 السلاح فهو آمن (و) يحرم أيضاً (قتل مدبرهم) قتل (بريحتهم ولايتهم ما لهم) لأن أموالهم
 كموال غيرهم من المسلمين (ولا تبغى ذرارهم) ويجب بذلك إليهم) نحن وجدنا له يد غيره من
 أهل العدل أو البغي أخذ منهم ومن أمر منهم ولو كان صبياً أو أختي حبس حتى تسكر شررتهم
 ويتقضى حريمهم لأن في إطلاقهم قبل ذلك شراً على أهل العدل (ولا يفهم البغاة ما أنفقوا)
 على أهل العدل (حل الحرب) على الأصح كما أنه لا ضمان على أهل العدل فيما أنفقوا على أهل
 البغي (وهم) أي أهل البغي (في شهادتهم) في (أضام حكم حاكمهم كأهل العدل) لأن التأويل
 الذي له مساع في الشرع لا يوجب تقبيل قاتله والذهب إليه أشبه المعطى من القضاة
 في فرع من الأحكام

* (باب حكم المرتد) *

وهو لغة الرابح قال الله سبحانه وتعالى ولا ترتدوا على آدابكم فتقبلوا خاسرين (وهو) شرعا
(من كفر بعد اسلامه) ولو غير انطق أو أعتق أو وشك أو فعل طوعا ولو هازلا (ويحصل الكفر
بأحد أربعة أمور) أشار للأول بقوله (بالقول كسب الله) تبارك وتعالى (أو) سب (رسوله)
أي رسول كان (أو) سب (ملائكته) كفر لانه لا يسب واحدا منهم الا وهو جاحده به أو بجده
ربوبية الله تعالى أو وحدانيته أو كتابا من كتبه أو وصفة من صفاته اللازمة له كالحياة والعلم
أو بجده رسولا له من الرسل أو من الملائكة الذين ثبت عنهم رسوله أو ملائكته كثر لثبوت ذلك
في القرآن ولان بجده شيء من ذلك بجده كله لا شترنا كهما في كون الكل من عند الله تعالى
أو بجده وجوب عبادته من العبادات الخمس ومنها الطهارة (أو أذاع النبوة) أو صدق من
ادعاه كفر لانه مكذب لله سبحانه وتعالى في قوله ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولقوله
صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه رسول الله
(أو) أذاع (الشرك له) سبحانه وتعالى وأشار للثاني بقوله (وبالفعل كالسجود للصنم ونحوه)
كالشمس والقمر لان ذلك أمر الله وقد قال تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك
للمن يشاء (وكالقاء المصحف في قاذورة) قال في المنتهى أو أمتهن القرآن وأشار للثالث بقوله
(وبالاعتقاد كاعتقاد الشرك له) سبحانه وتعالى (أو) اعتقد (ان الزنا حلال كفر) (أو)
اعتقد ان (الخمر حلال) كفر (أو) اعتقد (ان الخبز حرام ونحو ذلك) كاللحم والماء (عما أجمع
عليه اجماعا قطعا) كفر وأشار للرابع بقوله (وبالشك في شيء من ذلك) ومنه لا يجبه له كالتأني
في قرى الاسلام كفر لانه مكذب لله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وسائر الامة (فن
ارتد وهو مكلف مختار) ولو كان أنى دعى الى الاسلام واستتيب ثلاثة أيام وجوبا لانه أمكن
استصلاحه فلم يجوز اتلافه قبل استصلاحه وانما كانت ثلاثة أيام لان الردة انما تكون لشبهة
ولا تزول في الحال فوجب أن ينظر مدة يترقى فيها أو لى ذلك ثلاثة أيام للأنزول وينبغي أن يضيق
عليه ويتيسر (فان تاب) في مدة الاستتابة برجوعه الى اسلامه (فلا شيء عليه) من قتل
أو تعزير (ولا يجبه له) الذي عد في حال اسلامه قبل رده من صلاة وجم وغيرهما اذا عاد الى
الاسلام (وان أصر) على رده (قتل بالسيف) لانه آلة القتل ولا يبرق بالنار (ولا يقتله
الا الامام أو نائبه) سواء كان المرتد حرا أو عبدا لانه قتل لحق الله تعالى فكان الى الامام كرجم
الزاني وقتل الجسد (فان قتله) أى المرتد (غيرهما) أى غير الامام أو نائبه (بلاذن) من واحد
منهما (اساء وعزر) لانيمانه على ولى الامر (ولا ضمان) على قاتله (ولو كان) قتله (قبل استتابة)
لانه مهدر الدم في الجلالة وردته مسيحة لدمه وهي موجودة قبل الاستتابة كما هي موجودة بعدها
الآن يلحق بدارسه بقتل كل واحد قتل وأخذ ماله من المال لانه صار حريا * (تمت) * من
أطلق الشارع كفره كدعواه لغيره ومن أتى عرافا فصدقه فهو تشديد لا يخرج به عن
الاسلام (ويصح اسلام المميز) الذي يبعث الاسلام من ذكر وأتى ومعنى عقله الاسلام ان يعلم
ان الله سبحانه وتعالى ربه لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله للناس كافة لان عليا رضى الله
عنه أسلم وهو ابن ثمان سنين أخوجه البخارى (و) نصحه أيضا (ورده) على الاصح لان الردة

في الكفر بهد الاسلام (لكن لا يقتل) الصغير الذي ارتد ولا سكران (حق يستتاب) كل
 واحد منهما (بعد بلوغه) أي بلوغ الصغير وصحو السكران (ثلاثة أيام) وإن مات وهو سكران في
 سكره أو مات الصغير قبل بلوغ وقبل توبة مات كافرا
 هـ (فصل في توبة المرتد) توبة (كل) كافر أتياه ملكه اذتين وهو قول أشهد أن لا إله الا الله
 وأشهد أن محمدا رسول الله لقوله صلى الله عليه وسلم لم أرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله
 الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عنه هو الحق دماهم
 وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل مدقق عليه من رواية ابن عمر وهذا يدل
 على ان العصمة تثبت بمجرد الايمان بالنبي اذتين (مع رجوعه عما كفر به) أي مع اقراره بحدائق
 أو تحليل أو تحرير أو كآب أو رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب بما جده (ولايه في
 قوله) أي قول الكافر (محمد رسول الله عن كلمة التوحيد) وهي أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
 أن محمدا رسول الله ولو من مقر بالتوحيد (وقوله أنا مسلم توبة) وإن لم يلفظ باسم اذتين لأنه إذا أخبر
 عن نفسه بما تضمنه الشهادتين كان محمدا به ما (وإن كتب كافر الشهادتين) بما بين (صار مسلما) لأن
 الخطأ لا يفسد ما إذا انقطعت كافر بالشهادتين أو كتب ما ثم قال لم أرد الاسلام فقد صار مرتدا ويحجر على
 الاسلام (وإن قال) كافر (أصل أو أنا مسلم أو أنا مؤمن صار مسلما) بهد القول وإن لم يلفظ
 بالشهادتين فالقول لم أرد الاسلام أو قال لم اعتقده لم يقبل منه ذلك وأجبر على الاسلام وقد علم
 ما أراد منه وإن قال أنا مسلم ولا انطق بالشهادتين لا يحكم بسلامه حتى يأتي بالشهادتين (ولا يقبل
 في الدنيا بسبب الطاهر) بحيث يتبدل قتلهم وتثبت أحكام الاسلام في حقهم (توبة الزنديق وهو
 المنافق الذي يظهر الاسلام ويصنع الكفر) لقوله تعالى الا الذين تابوا وأصلحو وأريناوا الزنديق
 لا يظهر منه على ما يتبين به رجوعه وتوبته لأن الزنديق لا يظهر منه التوبة بخلاف ما كان عليه فإنه
 كان ينفي الكفر عن نفسه قبل ذلك وقلبه لا يطلع عليه الا الله فلا يكون لما قاله يحكم لأن الظاهر
 من حاله أنه انما يستدفع القتل باظهار التوبة في ذلك والمشهور على السنة الناس ان الزنديق
 هو الذي لا يتسلط بشريعة ويقول بدوام الدهر والعرب تعبر عن هذا بقوله لم يلح أي طاعن
 في الايمان ولا تقبل توبة الحلولة ولا المجاهدة وكبر بفضل تنبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم
 أو يعتقد أنه إذا حصلت المعرفة والتحقق سقط عنه الامر والهوى أربعة قدان العارف المحقق
 يجوز له التسدين بدين اليه ودوائه ما يرى فلا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء
 اللوائس الممارقين من الذين لا تقبل توبتهم في الظاهر كالمنافق (ولا تقبل توبة من تكررت
 رده) لقوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا هم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر
 لهم ولا ليهديهم سبيلا ولأن تكرار الرد منه يدل على فساد عقيدته وقلة مياله بالاسلام (أو من
 الله سبحانه) (وقال) سباصر يحاكي أنه لا تقبل توبة من سب الله على الاصح لأن ذنبه عظيم
 جدا يدل منيه على فساد عقيدته واستخفافه بالله الواحد القهار (أو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان (أو لمسكاته) يعني أنه لا تقبل توبة من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مسكاته سبحانه وتعالى أو تنقصه ومن
 أظهر الخيرون ايمان القس كزنديق في توبته (وكذا) لا تقبل توبة (من قدف نبي) من الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام (أو قدف أمه) كافر لما في ذلك من التعرض للقدح في النسوة الموجه

الكفر (ويقتل حتى ولو كان كافرا) ملتزما (فاسلم) لأن قتله حد قد فقه فلا يسه ط بالتوبة كقذف
غيره ما ومن قذف عائشة رضي الله تعالى عنه اجماعا رضي الله تعالى عنه كقذفه بالخلاف
ومن سب غيره ما من أزواجه صلى الله عليه وسلم فقيه قولان أحدهما أنه كسب واحد
من الثغابة والثاني هو الصحيح أنه كقذف عائشة رضي الله تعالى عنها القذف فيه صلى الله
عليه وسلم ومن أنكرك صحبة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فقد كفر وقوله تعالى
اذيقوا لعاصي

* (كتاب الاطعمة) *

واحد اطعام وهو ما يؤكل ويشرب وأصلها المل (يباح كل طعام طاهر) ليخرج التحريم
والمتنجس (للمضرة فيه) اخترا من السهم (حتى المسك ونحوه) مما لا يؤكل عادة كقشر
البيض وقشر الحبوب اذا صار اصفة يسوغ أكلهما كما لو دفا ونحو ذلك وقد سأل السائل عن
الامام أحمد عن المسك يجعل في الدواء ويشرب قال لا بأس به (ويحرم التحس كالبنانة والدم)
لأن أكل الميتة أقبح من أن يدهن بدنها أو يستصحب به وهذه احرأمان فيحرم ما هو أقبح بطريق
الاولى (ولم يخنزرن) بالخلاف بين المسكين أقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
(وكذا) يحرم (البول والروث ولو) كانا (طاهرين) لانه قد اذرها بلا ضرورة فان اضطر اليهما أو
الى أحدهما اجاز (ويحرم من حيوان البر الحمار الالهية) قال ابن عبد البر لا خلاف بين أهل العلم
اليوم في تحريمها وسند الاجماع ما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن
لحوم الحمار الالهية واذن في لحوم الخيل متفق عليه (و) يحرم أيضا (ما يقتس بمابه) أي ينش
(كأسد وغر وذب وفهد وكلب) لما روى أبو نعيمة الخشني قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع متفق عليه (وقرد) قال ابن عبد البر لأعلم خلافا بين علماء
المسلمين في أن القرد لا يؤكل ولأن له نابا فدخل في عموم التحريم وهو صحيح أيضا فيكون من
النجاسات (ودب وغرس وابن آوى) هو شبه الكلب ورائحته كريهة (وابن عرس) بالكسر قاله
في الحاشية (وسنوزلو) كان بر (ياوعلب) على الأصح (و) يحرم (سجاب وسمور) وفنك (ويحرم
من الطير ما يبس بفخذه كعقاب وباز وصقرو باشق وشاهين وحدأة) على وزن عذبة (وبومة)
وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحاب الرأي وقال مالك والليث
والأوزاعي لا يحرم من الطير شيء واحتجوا به عموم الآيات المبيحة وقول أبي الدرداء وابن عباس
رضي الله تعالى عنهم ما سكت الله تعالى عنه فهو مما عفا عنه ولما روى ابن عباس قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير فدخل في هذا
كل ما له مخالب بعد وبه (و) يحرم أيضا (ما يأكل الخيف) من الطير (كنسر ورخم وفاق) ويسمى
العقرب بوزن جعفر طائر شحو الحامسة طويل الذنب فيه ياض وسواد وهو نوع من الغربان
تتأهب به العرب قاله في الحاشية ويحرم أيضا اللقلق طائر شحو الاو طويل العنق يأكل
الحيات (وغراب) بين (وخفائن) أي وطواط قال أحمد رضي الله تعالى عنه ومن يأكل
اللقاش (وقار) يقرأ بالهمزة (وزبور وخنزول وذباب) وقراش وطيا يسع وقيل وبر اغيب
(وهو دوح طاف) طائر أسود معروف (وقنفذ ونيص) وهو عظيم القنافة قدر السحكة على ظهوره

شوك طول نحو ذراع (وحية) وقال مالك هي خلال اذا ذكيت (وحشرات) يعني وبياقي
الحشرات كالديدان والجعلان وبنات وردان والحنافس والاوراغ والحرباء والعقارب
والخرادين ويحرم كل ما أمر الشرع بقتله كالجرادين او نهى عن قتله كالتحل والحل ويحرم ما
يولد من ما كول وغيره كيعقل وما يتجمله العرب ولا ذك في الشرع بر دالي اقرب الاشياء به
بالجواز فان لم يشبه شيئا بالجواز ومباح ولو اشتهر بمباح وعمر ما غلب التحريم (ويؤكل ما تولد
من ما كول طاهر كذباب الباقلا ودود الحبل و) دود (الجنين تبعا) لما تولد منه (لا افرادا)
وقال ابن عقيل يحل بولته قال احمد في الباقلا المدودة ويحبته احب الى وان لم يتقدر ذر وجو
وقال عن تشييش التمر المدود لا بأس به اذا علمه وكره احمد جعل التمر والسوى في شيء واحد
(قائدة) ما اخذ ابو يه الماكولين من الحيوانات مقفوب فكأنه لا كآيه فان كانت الام
مقصوبة لم تحل هي ولا شيء من اولادها للغاصب وان كان الاب مقصوبا لم يحرم على الغاصب
شي من اولاده

(فصل في بيان ما عدا هذا) الذي ذكرناه من اقسام الحرام لعدم النصوص الدالة على الاباحة والذي
عداه (كبهية الانعام) وهي الابل والبقر والغنم لقوله تعالى واحلت لكم جميع الانعام
(والخيل) كاه اعرابهم وراذيتهم انص عليه احمد (وباقى الوحوش كضبع) وان عرف باكل
الميتة فكيف لا في الروضة (وزرافة) وهي دابة تشبه البعير الا ان عنقه اطول من عنقه
وجسمها ألفت من جسمه ويداها اطول من رجليها سئل احمد عن اهل ثوكل قال نعم وهي
مباحة اعموم النصوص المبيحة ولا تنافي بين ما استطابا اشبهت الابل (وارنب) قال في المعنى اكلها
سعد بن ابى وقاص ورخص فيها ابو سعيد وعطاء وابن المسيب والبيهقي والشافعي وابو
ثور وابن المنذر ولا نعلم قائلا يصرح بها الا شيأ اروي عن عمرو بن العاص (ويرب) يسكون البهائم
طيب به تناف الثبات واليقول فكان مباحا كالارنب (ويربوع) نص عليه احمد ويحله قال
عروة وعطاء والشافعي وابو ثور وابن المنذر وسعد بن ابى سعيد لانه شبه الفار (وبقر وحش) على
اختلاف أنواعها من الابل والتميل والوعل والها (وحرة) أي حرة الوحش (وضب) يروى عنه
عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم قال ابو سعيد كل ما مشر
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لان يهدي لاسدنا ضب احب اليه من دجاجة قاله في الحاشية
وهو دابة تشبه الحردون من عجيب خلقته ان الذكرك ذكر ان والاثني لها افرجان تبيض منهما
(وطلباء) بجميع أنواعها لانها كاه اتشد في الاحرام والحرم (وباقى الطير كعمام ودجاج) يقع
الدال وكسرهما لعة الواحدة دجاجة للذكر والاثني (ويضا) بتشديد الباء الواحدة وهي الدرة
وشحرو (وزاغ) طائر صغير أغبر (وغراب زرع) وهو أسود كبير يأكل الزرع ويطير مع الزاغ لان
مرعاهما الزرع والحبوب أشبه الخجل وكالحمام بأنواعه من الفواخت والتماري والحوائل
والرقطي والدأبى وتقدم (ويحل كل مافي البحر) لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
مما عداكم ولله سيرة (غير متقدح) لانها مستحبة فتدخل في عموم قوله تعالى ويحرم عليهم الغنيمات
(وغير حية) لانها من الغنيمات (و) غير (عصاح) نص عليه لانه يقتصر بنابه وقال ابن حامد
والقاضي دة سيرة الكوكب وسبح وهو سمكة تدعى القرش لها خرطوم كالنثار والاشهر انه مباح

كغزير الماء وانسانه وكلبه (وتحرم الجلالة التي أكثر عافها) أي غذائها (النخاسة) يحرم (لبنها
 وبعضها) على الاصح لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن أكل الجلالة رالبانها قال القاضي هي التي تأكل العذرة فإن كان أكثر علفها النخاسة حرم
 لحماها ولبنها وإن كان أكثر علفها الطاهر لم تحرم قال الموفق وتحديد الجلالة يكون أكثر علفها
 النخاسة لم نسمع عن أحمد ولا هو ظاهر كلامه لكن يمكن تحديده بما يكون كثيرا في مأكلها
 ويعني عن اليسير (حتى تجب ثلثا) أي ثلاث ليال بياضهن نص عليه لأن ابن عمر كان
 إذا أراد أكلها يجلس ثلثا (وتطعم الطاهر) وتنع من النخاسة طيرا كانت أو بهيمة ومثله خروف
 أو ناضع من كلبه ثم شرب لبن طاهر أو أكل شيا طاهرا ثلاثة أيام ويكره ركوب الجلالة (ويكره
 أكل تراب وخم) قال في الانصاف جزم به في الرعائين والحياوي وغيرهم (وطين) لضرره نفسا
 ونقل بعضهم أن كاه عيب في المبيع نقله ابن عثيل لأنه لا يطلبه إلا من به مرض (و) يكره أيضا
 أكل (إذن قلب) وغدة (وبصل وورم ونحوهما) كالكرات (مالم ينضج بطبخ) ويكره أكل كل
 ذي رائحة كريهة ولو لم يرد دخول المسجد فإن أكل كره له دخوله حتى يذهب ريحه ويكره أكل
 حب ديس يحسره أو بفال ويغني أن يغسل ويكره مد أومدة أكل اللحم وأكل لحم متين فاله في
 الاقتناع وحالقه فيهما في المنتهى

• (فصل من اضطر) بأن خاف التلف أن يأكل (جازه أن يأكل من المحرم ما يسد رمقه
 فقط) قال في الاقتناع ومن اضطر إلى محرم مما ذكرنا حضرا أو سفرا سوى سم ونحوه بان يخاف
 التلف إما من جوع أو يخاف أن تزل الأكل بحذر عن المضي وانقطع عن الرقعة في ذلك أو يعجز
 عن الركوب في ذلك ولا يتقيه بذلك زمن مخصوص وجب عليه أن يأكل منه ما يسد رمقه
 ويأمن منه الموت وليس له الشبع وقيد في المنتهى السفر بالمباح فإن كان في محرم ولم ينب فلا
 (ومن لم يجد) من المضطرين (الآدميا مباح الدم كربي وزان محصن فله قتله وأكله) لأنه
 لا حرمة له فهو بمنزلة السباع وكذا إن وجد منه ميتا فانه يجوز له أكله لأن أكله بعد قتله كأكله
 بعد موته لأن كل معصوم ميت (ومن اضطر إلى نفع بمال الغريم بقاء عينة) أما دفع برد كسياب
 وكل ما يذره والمقدحة ونحوها أو استقامه كالدلو والحبل ونحو ذلك (وجب على ربه بذله)
 أي إن اضطر إليه (مجانا) أي من غير عوض عن انتفاع المضطر في الأصح (ومن مر بشجرة
 بستان) على شجرة أو ساقط تحته (لا حائط عليه ولا ناظر) أي ساقط ولا غيره مسافر ولا مضطر (فله)
 أن يأكل منه مجانا ولو لم يغير حاجة ولو عن غصونه (من غير أن يصعد على شجرة أو يربيه بحجر أن
 يأكل) لأن كلاً من الضرب والرمي يشهد الثمرة (ولا يحتمل) شيأ من الثمر ولا يأكل من غير مجنى
 مجموع الاضرار (وكذا) أي وكثير الشجر (الباقل والحصى) الأخضرين وكذا زرع قائم
 وشرب لبن ماشية على الأصح أما الزرع فلان العادة جارية بأكل الثريك أشبه التمر وأما شرب
 لبن الماشية فلما روى الحسن عن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية
 فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه وإن لم يجبه أحد فليحلب ويشرب ولا يحتمل رواه الترمذي
 • (قائمه) مالم تجر العادة بأكله وطبا لا يجوز الأكل منه لعدم الأذن فيه شرعا وعادة كالشعير
 ونحوه (وتجوز يافة المسلم) المسافر المجتاز (على المسلم) إذا نزل به (في القرى دون) الضيافة في

(الامصار) لانه يكون بها السوق والمساجد فلا يحتاج مع ذلك الى الصياغة بخلاف القرى
فانه يحدق فيها البيع والشراء فوجب صياغة الجنازة اذا اراد بها (يوما ولبية) شيئا ما ولا يلزم
الضيق عوض الصياغة وهي قدر كفايت مع آدم وفي الواضح لقرسبه نبي لا شعير قال في
الفرع ويتوجه وجه كاديه قال أي والله في طلبه به عبد الحاصكم فان قد رزقه الإخيه
من ماله بقدر ما وسيله ولا تجب للذي اذا اجتاز بالمسلم (وتجيب) ضيافته (ثلاثا) أي ثلاث
لئلا يباهن والمراد يومان مع اليوم الاقل في زاد على الثلاث وهو صدقة ولا يجب عليه ان ياله
في بيته الا أن لا يجد مسجدا أو رباطا ونحوهما سبب فيه ولا يجب ان يمشى

• (باب الدكاه) •

قال الزجيجي أمل الدكاه تمام الشيء فنه الذكاه في السر وهو تمام السن وسعى الذبح ذكاه لانه
اتمام للدهون (وهي) أي الدكاه شرعا (ذبح) الحيوان (أو فطر الحيوان المقذور عليه) (الباح
أكله الذي يعيش في البر لا جراد ونحوه) (وشروطها) أي الدكاه كاتركها الثور (أربعة) أحدها
كون الفاعل (للكاه أو الحار) (عاقلا) ليصح منه قصد التذكية فلا يساح ما ذكاه مجنون
أو سكران (عبرا) فلا يعمل ما ذكاه طفل لم يبر (قاصدا للذكاه) ولو استك حيوانا مأكول بمحمد
يعد انسان لم يقصد ذبحه فاشطع بالحكاكه حلقومه ومريته لم يعمل لعدم قصد التذكية (فيصل
ذبح الاتي) (ولو حائضا) (والقر والجنب) على الاصح (والكتابي) ولو سري قال في شرح المقنع
أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكلب لثقله وله تعالى وطعام الدين أو قال الكتاب حل لكم
يعني ذبائحهم قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذبائحهم وكذلك قال مجاهد وقتادة وروى
معناه عن ابن مسعود وهذا قول مالك والثاني وأصحاب الرأي ولا فرق بين العدل والقاسق
من المسكين وأهل الكتاب انتهى (لا) تحمل ذبيحة (المرد) وإن كانت رده إلى دين أهل الكتاب
(و) لا ذبيحة (المجوسى والوثنى والدرزى والصيرى) والتماني ويؤكل من طعامهم غير اللحم
والنعم والكوارع ونحوها الشرط (الثاني) من شروط صحة الذكاه (الآلة) وهو أن يذبح
بمعدية قطع بأن ينز الدم بمعدية إذا قرره هذا (فيصل الذبح بكل معدية) حتى (من حرقه وقصب
وخشب ونظم غير السن والظفر) فمن على ذلك متصلين أو منفصلين له ول النبي صلى الله عليه
وسلم ما أنهر الدم فكل ليسر السن والظفر متفق عليه من حديث رافع بن خديج قال قلت يا رسول
الله ما أتى العدو وغدا وليس معنهم مدى أي سكاكين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سكاكين أو ظفرا أو ساجدكم عن ذلك أما السن فنه ظلم وأما الظفر
فندى الحبيشة وعن كعب بن مالك عن أبيه أنه كانت لهم غنم ترعى ببلع فأبصرت جارية لالبشة
من غنمهم وتافكت فصرحت بخراجه بمتهابه فقال لهم لئلا كواحتي أسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو أرنى الي من يدأله وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أو أرسل اليه فأمره
بأكلها رواه أحمد والبخاري وقال عبد الله بن جبري انه أمة وانتم الذبيحة قال في شرح المقنع وفي
هذا الحديث فوائد سبع أحدها إباحة ذبيحة المرأة والثانية إباحة ذبيحة الأمة والثالثة إباحة
ذبيحة الحائض لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستعمل الزاوية إباحة الذبح بالخنجر الخامسة
إباحة ذبح ما خيف عليه الموت السادسة حل ما يذبحه غير مالك عير أدية السابعة إباحة

ذبحه لغير ما لسه بغير اذنه عند الخوف عليه الشرط (الثالث) لجهة الذكاة (قطع الحلقوم) وهو
 شجرى النفس (والمرى) بالذ وهو شجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم ولا يشترط قطع
 الودجين وهو ما عرفان شيطان بالحلقوم والاولى قطعهما خروجا من الخلاف (ويكتفى بقطع
 البعض منهما) أى من الحلقوم والمرى (فلو قطع رأسه حل) سواء أئت الآلة على محل الذبح
 وفيه حياة مستقرة أولا على الصحيح وما ذبح من قدام ولو عدا ان أئت الآلة على محل الذبح وفيه
 حياة مستقرة حل بذلك والا فلا (ويحل ذبح ما أصابه سبب الموت) من الحيوان الماء كدل (من
 مختنقة) وهى التى تخنق فى حلقها (ومريضة واكلة سبع) وهى ما أكبل منها ذئب أو غر
 أو سبع (وما يصيد بشبكة) أو شرك (أو فخ) فأصابه شئ من ذلك ولم تصل الى حذ لا يعيش معه
 أو أنقذه (أى أنقذه انسان حيوانا) من ماله لانه ان ذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على
 حركة مذبحه سواء انتهت المختنقة ونحوها الى حال يعلم انه لا يعيش معه أولا حلت (كحريك
 يده أو رجله أو طرف عينه) أو صرع ذئبه بأن حركه وضرب به الارض (وما قطع حلقومه
 أو أبيض حشونه) ونحوه مما لا تبقى الحياة معه (فوجود حياته كعدمها) على الاصح (لكن
 لو قطع الذابح الحلقوم ثم رفع يده قبل قطع المرى لم يضربان عا د فتم الذكاة على الفور) قال
 فى الاقتناع والمنتهى ولا يضرب رفع يده ان أتم الذكاة على الفور انتهى (وما عجز عن ذبحه كواقع
 فى بئر أو متوحش) كان ينثر البعير أو يتردى من علو فلا يقدر المذكى على ذبحه فذكاه (يجرحه
 فى أى محل كان) أى فى أى موضع أمكنه جرحه فيه من بدنه فهذا قول أكثر النحاة وروى ذلك
 عن على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله تعالى عنهم وبه قال أبو حنيفة
 والشافعى وقال مالك لا يجوز ذكاه إلا أن يذكى الشرط (الرابع) لجهة الذكاة (قول بسم الله
 لا يجزئ غيرها) أى لا يقوم تسبيح ولا نحو ومقامها (عند حركته) أى يد الذابح (بالذبح) وذكر
 جماعة منهم الموفق والشارح تكون التسمية عند الذبح أو قريبا منه فصل بالكلام أولا
 كالتمية على الطهارة (وتجزئ) التسمية (بغير العربية ولو أحسنها) أى احسن العربية لان
 المقصود ذكر اسم الله تعالى وقد حصل بخلاف التكبير فى الصلاة والسلام فان المقصود لفظه
 فان كان أنكر أو مأبرأه (وبسن التكبير) مع التسمية فيقول بسم الله والله اكبر ولا تستحب
 الصلاة والسلام على الذبيحة لعدم وروده ولانها لا تناسب المناسك زيادة الرحمن الرحيم (وتسقط
 التسمية والوجه لا) قال فى الاقتناع فان ترك التسمية عمدا أو جهلا لم تجزئ وهو اتباع
 ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمى على شاة وذبح غيرها بثلث التسمية لم تجزئ انتهى
 اما اذا أصبح ثاة لذبجها وسمى ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى أو رد السلام أو كلم انسانا
 أو استقى ماء ثم ذبح حل (تنبيه) يفطن أجبر ترك التسمية عمدا أو جهلا لانه أثانها على ربها
 (وذكر عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره لم يقل) الذبيحة روى ذلك عن على رضى الله
 تعالى عنه وعن بقية الصحابة

فصل في ذكاة الجنين (أما كولد ان خرج ميتا أو متحركا كحزك مذبح أو شعرا أولا
 بذكاة أمه) ويستحب ذبحه وان كان ميتا لا يخرج الدم الذى فى جوفه (وان خرج) الجنين
 المباح (حيا حياة مستقرة لم يصح الا بذبحه) أو شجره لانه نفس اخرى وهو مستقل بحياته ولو وجأ

السباع والكلاب لقوله تعالى وما اعطى من الجوارح مكايين تعمالن من معاملكم الله (ككباب
 غير اسود) اما الكلب الاسود البهيم وهو الذي لا يباح فيه فيحرم صيده واقترافه ويباح قتله
 ويجب قتل كل كلب عتور وقال في الغنية يحرم تركه قولا واحدا الا ان عترت كلبه من قرب
 من ولدها او عتقت نوبة فلا تقتل بل تنقل (وقهروه وباروه وعتاب وشاهين فتعلم الكلب
 والقهيد) يكون (ثلاثة امور بان يسترسل اذا ارسل وينزجر اذا نجر) قال في المغني لاني وقت
 رؤية الصيد وقال في الوجيز لاني حال مشاهدته للصيد (واذا أمسك) صيدا (لم يأكل) منه لقوله
 صلى الله عليه وسلم فان أشكل فلاتأكل فاني أخاف ان يكون انما أمسك على نفسه متشقق عليه
 ولان العادة في المعس لم ترك الاكل وان ينتظر صاحبه ليطعمه فكان شرطا كالانزجار اذا نجر
 لا يكره ذلك فلما كل بعد لم يخرج عن كونه معس ولم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبح ما كل منه
 ولم يحرم ما شرب من دمه ويجب غسل ما أصابه فم كلب (وتعليم الطير) الذي يصيد بخلبه كجاء
 وصقرو عتاق يكون (بأمرين بان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى) لا يترك الا كل لقول ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما اذا أكل الكلب فلاتأكل وان أكل الصقر فكل رواه الخلال
 ولان تعليمه بالاكل ويغدر تعليمه بدونه فلم يقدح في تعليمه بخلاف ما يصيد بشاه (ويشترط) لحل
 ما يصيده وذو الناب أو ذو الناب (ان يجرح الصيد) اذا قتله (فلو قتله) أي قتل الجوارح الصيد
 (بصيدهم أو بغيره لم يبح) لانه قتله بغير جرح أشبه ما لو قتله بجرح أو بندق أو ضرب شاة به صاحتي
 مات وكل هذا وقيد الشرط (الثالث) لحل ما وجد من الصيد ميتا (قصد القتل) وهو رمي السهم
 فاصد الصيد أو ينصب ما ينصبه من منجل أو سكين فاصد الصيد لان قتل الصيد أمر يعتبره
 الدين فاعتبره القصد كالمطاراة من الحدث (وهو ان يرسل الآلة لقصد الصيد) لان ارسال
 الجارح جعل بمنزلة الذبح ولهذا اعتبرت التسمية معه (فلو سمي وأرسلها) أي الآلة (لا لقصد
 الصيد) فتقبل صيد الميحل (أو) أرسلها (للقصد ولم يرأه) وأرسل الجارح بنفسه فقتل صيدا
 لم يبح (ولو نجر الجارح ربه ما لم يزد الجارح في طلب الصيد بجره ويسمى عذز جره فيقتل صيدا
 فانه يبحل على الاصح الشرط (الرابع) لحل ما وجد من الصيد ميتا (قول بسم الله عند ارسال
 الجارحة أو) عند (رمي سلاحه) ولو بغير رمية عن يمينه يسمنه ولا يضرب تقدم التسمية بالرمي اليسير
 كالعامة وكذا تأخر اذا كثر في جرح اذا نجره فانزجر (ولا تسقط هنا) أي في الصيد (سهوا)
 على الاصح لان في الصيد نه وصاحا خاصة ولان الذبح يكثر فيكثر السهو فيه ويقرق بين الذبح
 والصيد بان الذبح يقع في محله بخلاف الصيد (ومارمى من صيد فوقع في ماء
 ارتدى من علوا ووطئ عليه شيء وكل شيء (من ذلك) أي من الوقوع في الماء والتردى من العلوا
 والوطئ عليه) يقتل مثله لم يبح (ولو مع ايجاد جرح وان وقع في ماء ورأسه خارج الماء فباح) أو كان
 من طير الماء أو كان التردي لا يقتل مثله ذلك الحيوان (ومثله) أي مثل ما ذكر في عدم الخلل
 (لورمها بمعدد فيه سم) اذا احتمل ان السم أعان على قتله صرح به في الاقناع والمنتهى وذلك لانه
 اجتماع مبيح ومحرم فغلب المحرم كسهم صيد لم ويجوز رمي (وان رماه) أي رمى انسان صيدا (بالهواء)
 أو على شجرة أو على (حائط فسقط ميتا حصل) لان الموت انما كان باصابة الجارح له فلا يعسر
 ما حصل بعد ذلك لان وقوعه الى الارض لا بد منه فلو حرم به لادى الى ان لا يبحل طير أبدا

• (كتاب الايمان) •

واحد هاتين وهو القسم بفتح السين المهملة والياء في كذا حكمه كرمه فلم يلى وجهه فله وحس
 وسمى وجراهما كشرط وجراهما الخلف على مستقبل ايراد تفتيق خبر قيسه يمكن بقول بقصد
 بالحق على فعل المفعول اوزر كذا الخلف على امر ما من امار وهو الصادق او عوس وهو
 الكاذب اوله وهو ما لا اجر فيه ولا اثم ولا كفارة (لا تتعقد اليقين الا بالحق تعالى) يتصور ان
 وثاقه (اي باسم من اسمائه او صفته من صفاته كعزة الله وقدرته واحاطة) والرحيم واليتيم
 الازل وخالق الخلق ورازق العالمين ورب العالمين بلى والحق الذي لا يموت والاول
 الذي ليس قبله شيء والاخر الذي ليس بعده شيء ولا يموت ولا يغيره تعالى واحاطة
 غير تعالى واطلاقه ينصرف الى الله تعالى كالعظيم والرحيم والرب والمولى والرازق فان لم يرد
 به الله تعالى او اطلق كان يمتد الى نوى به غيره وليس يجب لانه يستعمل في غيره قال تعالى ما من
 الى ربك فارزة وهم منه بالمؤمنين ووفى رحيم والمولى المعتق والماعز عظيم (وان قيل بما
 بالحق او ضمما) بالحق (او شهادة) بالحق (انه قد نزل) بالحق (بالقرآن) وبكلام الله
 سبحانه وتعالى (وبالحق) وبسورة من القرآن وآية منه (وبالتوراة ونحوها من الكتب
 المنزلة) كالتنجيل والزيور وقال ابن تيسر انه في حوائب الحلق بالتوراة والانجيل ونحوهما
 من كتب الله فلا تقل فيها وانما هو انما انتهى وحرم بكونه ايماني بالانتهى والافتتاح
 لان اطلاق اليقين انما يشترط للتوراة والانجيل والزيور والمنزل من عداقه تعالى دون المبدل
 ولا تفسد حرمة شيء من ذلك بكونه منسوخ الحكم بالقرآن فعليه ذلك ان يكون كلاً
 المنسوخ حكمها من احقران ولا تغزج بذلك عن كونها كلام الله تعالى واذا كانت كلاً
 فهي صفة من صفاته كالقرآن (ومن حلق بخلق كلاً والياء والانياء على اسم الصلاة
 والسلام او) حلق (بالكعبة) عظامها الله تبارك وتعالى (ونحوها حرم ولا كدابة) عليه
 ان حلت قال في المنتهى وشروطه ويحرم بغير ذات الله تعالى وصفته لما روى ان ابن عمر راي رجلاً
 يقول لا بالكعبة فقال ابن عمر لا يحلف بغير الله فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن رواه اضاف الى الله
 تعالى كقوله بخلق الله ومقدوره ومعلومه وكعبته ورموله أولاً كقوله والكعبة ولا كدابة
 في الحلق بغير الله انتهى

• (فصل في شروط وجوب الكفارة بخسة أشياء) ألا كفارة مع فقد واحد منها (أحدها
 كون المالك مكافاً) فلا تجب الكفارة على نائم وصغير ومجنون (ومعنى عليه) وموتوه
 (الثاني كونه) أى المالك (مختاراً) لعطف ذكره الاجتهاد فلا تنه قد من مكره عليه (الثالث
 كونه قاصداً اليقين) لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان (فلا تتعقد) اليقين (بشي
 سبق) اليقين (على لسانه بالصدق) منه لا يجابها (كقوله لا واثقه ولا واثقه في عرض حديثه)
 فلا تجب فيه كفارة على الاصح وتسمى لغوا قال البيهقي المتو الساقط الذي لا يعتد به من
 كلام غيره ولغو اليقين ما لا يعتد به كما سبق به اللسان أو تكلم به جاهل بجهالة وكقول
 العرب لا واثقه ولا والله لمجرد التاكيد انتهى (الرابع كونه) أى اليقين (على أمر مستقبل)

يمكن لان من شروط الاعتقاد مكان بره وحشيه وذلك في الماضي غير ممكن (فلا كفارة على
ماض) كاذبا عالميا وهي الغموس (بل ان تعد الكذب نجرام والا) بان لم يتعمد الكذب
(فلا شيء عليه) * تنبيه * اذا قال والله لتفعلن فلان كذا أو لا تفعلن فلان كذا فلم يطعه أو حلف
على حاضر فتسال والله لتفعلن يا فلان كذا أو لا تفعلن كذا فلم يطعه حنث الحالف لعدم وجود
المخوف عليه والكفارة عليه لا على من حنثه وان قال اسألك بالله لتفعلن وأراد اليمين فكان التي
قبها وان أراد الشفاعة اليه بالله تعالى فليست بيمين ويسن ابرار القسم واجابة سؤال بالله ولا
يلزم (الخامس) لوجوب الكفارة بالحلف (الحنث) في يمينه لان من لم يحنث لا كفارة عليه لانه
لم يحنث حرمة القسم ويكون الحنث (بفعل ما حلف على تركه أو بترك ما حلف على فعله) ولو كان
فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله محرمين لانه لا وجود للحنث الا بما ذكر لان الحنث
مكروه بفعل الحالف أو بفعل من حلف عليه أو حنث جاهلا كالأول قال والله لا تدخل دار فلان
ثم دخلها جاهلا انهم اذ ارفلان يعني انه لا يجب عليه كفارة (فان كان) الحالف (عين وقتا)
لفعله (تعين) ذلك الوقت لذلك الفعل لان النية تصرف ظاهر اللفظ الى غير ظاهره فلان تصرفه
الى وقت آخر بطريق الاولى (والا) أي وان لم يعين للفعل وقتا (لم يحنث حتى يماس من فعله)
الذي حلف عليه (بتأني المخوف عليه أو موت الحالف) أو نحوهما عما يحصل اليأس من البرية
(ومن حلف بالله) تعالى (لا يفعلن كذا) ان شاء الله تعالى (أو) حلف بالله تعالى (لنفعلن كذا
ان شاء الله) تعالى (أو) قال والله لا تفعلن كذا ان (اراد الله) تعالى (أو الا ان يشاء الله) تعالى
(وافضل) الاستثناء (لفظا وأحكما) كأنه طاعه بنفسه أو سعال أو عطا أو عصى أو ثأوب لان
الاستثناء من تمام الكلام فاعتبر اتصاله كالشرط وجوابه (لم يحنث بفعل) المخوف عليه
(أو ترك) فعله (بشرط ان يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه) فلو حلف غير قاصد الاستثناء
ثم عرض له الاستثناء بعد فراغه من اليمين لم يحنثه ذلك لعدم قصده له أو لا ولو اراد الجزم بيمينه
فسبق لسانه الى الاستثناء من غير قصد أو كانت عادته جارية به بخبري على لسانه من غير قصد
لم يصح ويحنث أو شك في الاستثناء فالاصل عدمه

* (فصل) ومن قال طعامي أو هذا الطعام (على حرام) أو كالمينة أو الدم ونحوه (أو) عاق
النهر بمشرط مثل (ان أكلت كذا نجرام أو ان فعلت كذا نجرام لم يحرم) لان الله تعالى سماه
يمينا بقوله جل وعلا يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم
واليمين على الشيء لا يحرمه (وعليه ان فعل كفارة يمين) نص عليه لقوله تعالى قد فرض الله لكم
تحلة أيمانكم يعني التكفير وعن ابن عباس وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل تحريم
اللال يميناً (ومن قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي (أو) هو (يعبد الصليب) أو غير
الله (أو) يعبد (الشركان فعزل كذا) أو لا يراه الله في موضع كذا أو هو يستحل الزنا أو الخمر
أو ترك الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الطهارة (أو هو يرى من الاسلام) أو القرآن
(أو من النبي صلى الله عليه وسلم) قال (هو كافر بالله تعالى ان لم يفعل كذا فقد ارتكب محرما
وعليه كفارة يمين ان فعل ما نهاه أو ترك ما أثبت) حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن الرجل يقول هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو يرى من الاسلام في اليمين يخلف بها

فيستفي هذه الاشياء فقال عليه كفارة بين ذواته أبو بكر واخته الموقن والناظم أن لا كفارة
عليه (جبه) أن ذلك نصيب الله تعالى أو أنه أحصى الله تعالى في كل ما أمرني أو سمعته
لتخلف أو انقلبه الله السراة وروان أو شارب خمر أو قطع الفقيه ورطبه أيفه لن كذا أو ان
هل كذا فمبذر يدرا أو مال زبيعد قد وشعر ذلك فنهو (ومن أخير عن نفسه بأنه سلب بأنه)
سجته وتعالى (ولم يكن سلفه كذبه لا كذارة فيها) على الأصح الحق شيء عليه في المنهي
والإقناع وان قال على نداء وعين أن فعلت كذا أو على عهد الله ويستاقه أن فعلت كذا أو فعلت
كفر كفارة بين وكذا على نداء وعين فقط

(فصل في كفارة اليمين على التصير) أي بين الأطعام والصوم والعتق فقط والأفهي
تجمع تخيير أو ترخيصاً أو أصل في ذلك قوله تعالى لا يؤاخذكم الله بما فتنتم في أيمانكم ولكن
يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارة أطعام عشرة مساكين من أوسط ما نفعتكم أو أهلككم
أو كسوتهم أو تحرير ربة من لم يجد من أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم فيخبر من
لزمه اليمين ثلاثاً أشياء (الأطعام عشرة مساكين) مسكين أحمر من جنس واحد كبر أو من
أجناس كل طعام خمسة برا وخمسة تمر أو البعض شعيراً والبعض زبياً (أو كسوتهم) وهي
لرجل ثوب يجزئه صلاته المكتوبة فيه والمرأة درع وخمار يجزئها صلاتها فيه (أو تحرير ربة
مؤمنة) ويجوز أن يكسوها من أي صنف شاء سواء كان من القطن أو الكتان أو الصوف
أو الشعر أو الوبر أو الحر أو يكوها من الحرير لأن الله تعالى أمر بكسوتهم ولم يبين جنسها
فأي جنس كساهم منه خرج به عن العمد لوجود الكسوة المأمور بها ولو عتقها لم يذهب
قوته فإن أطعم المسكين بعض الطعام وكساهم بعض الكسوة واعتق نصف عبده وأطعم خمسة
أو كاسهم أو أطعم وصام وكس البعض لم يجزه كسبة الكفارات (فإن لم يجد) بأن يجزئ من
العتق والأطعام والكسوة كجزء من فطرة (صام ثلاثة أيام) لقوله تعالى فمن لم يجد من أيام
ثلاثة أيام (متابعة وجوبا) لأن في قراءة أبي وابن مسعود صيام ثلاثة أيام متتابعة والمظاهر
اشتهارها من النبي صلى الله عليه وسلم فيكون خبراً ولأنه صوم في كفارة لا يقتل إليه إلا بعد
الجزء من الثلاثة فوجب فيه التابع كصيام المظاهر ومحل وجوب التابع (لأن لم يكن) في
(عذر) في ترك التابع من مرض أو غيره (ولا يصح أن يذكر الرقيق بغير الصوم) لأن ذلك
فرض المصير من الأسرار وهو أحسن حال من العبد وليس لسيده دفعه منه ولا من صوم نفسه
(وعكسه الكافر) يعني أن الكافر إذا وجبت عليه كفارة يصح كسوفه بالصوم لأن الصوم
عبادة وهي لا تنفع من الكافر (واخراج الكفارة قبل الحدث وبعده سواء) في التمسك به حتى
ولو كان التكفير بالصوم لأنه كفر بعد وجوبه والسبب فاجراً كما لو كفر كفارة التمسك بعد الجرح
وقبل الرهوق والسبب هو اليمين بليل قوله ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم وقوله قد فرض الله
لكم قتل أيمانكم ولا تجزئ الكفارة قبل الطلب إجماعاً كتقديم الزكاة قبل ملك النصاب
(ومن حنت ولو أني عيني بالله تعالى ولم يكفر فكفارة واحدة) ولو على أعمال محتشة كقوله
واقه لا أكلت واقه لاشريت واقه لا أكلت

(باب جامع الإيمان)

ومبناها ابداء على النية (يرجع في الايمان الى نية الحالف) ان كان الحالف غير ظالم بها وكان
لفظه يحتمل النية فبما علق بيمينه بما نواه دون ما لفظه (فن دعى لغداً حلف لا يتعدى لم يحث)
اذ اتعدى (بغداً غيره ان قصده) لاختصاص الحالف به ومن حلف على انسان لا يشرب له ماء
من عطش ونيته او السبب قطع منته حث باكل خبزه او اسمة معارضة دابته وكل ما فيه منة
لا بأقل كفقوده في ضوء ناره (او حلف لا يدخل دار فلان وقال نويت اليوم قبيل) منه ذلك
(حكما) اي في الحكم لان ذلك لا يعلم الا من جهته وانظروا بحقه (فلا يحث بالدخول) أي دخوله
الدار (في غيره) أي غير ذلك اليوم الذي نواه لان قصده يتعلق به فاخص الحث بالدخول فيه
(و) من حلف على امرأته عن دار بان قال والله (لا عدت رأيك تدخلين دار فلان ينوي
منهها وقد دخلت الحث ولو لم يرها) لخالفته ما يتيه به عدم امتناعها ومن حلف لا يأكل عر الحلاوة
حث بكل ما هو بخلاف اعتقته لانه اسود فاعتق وحده

• (فصل) فان لم ينو شيئاً يعني فان لم يكن للحالف نية (رجع الى سبب اليمين وما هيجهها)
لدلالة ذلك على النية (فن حلف له قضين زيدا حقه غداً قضاء قبله) لم يحث اذا قصد عدم تحييزه
او اقتضاه السبب لان مقتضى اليمين تعجيل القضاء قبل خروج الغد فاذا قضاء قبله فقد قضاء
قبل خروج الغد وزاده خبراً ولا معنى الايمان على النية ونية هذا بيمينه تعجيل القضاء قبل
خروج الغد فعلقت بيمينه بهذا المعنى كما لو صرح به وكذا كل شيء وبيعه وفعله غداً (او لا يبيع
كذا الاجمالة فباعه باكثر) فلا يحث الا ان باعه باقل من مائة ولا يبيعه بمائة فباعه بها أو باقل
حث (او) حلف (لا يدخل باد كذا الظلم) رآه (فيها) أي في البلد (فزال) الظلم (ودخلها
او) حلف (لا يكلم زيد الشر به ان لم يركمه) أي فكلم زيداً (وقد تركه) أي شرب الخمر (لم يحث
في الجميع) أي جميع ما ذكر في المسائل

• (فصل) فان عديم النية والسبب أي سبب اليمين وما هيجهها (رجع الى التعيين) وهو
الاشارة لان التعيين أبلغ من دلالة الاسم على المسمى لانه ينفي الابهام بالكلية بخلاف الاسم
ولهذا الوشاهد عد لان على عين شخص وجب على الحاكم الحكم عليه بخلاف ما لو شهد ا على
مسمى باسمه لم يحكم حتى يعلم انه المسمى بذلك فيقدم التعيين على الاسم والصحة والاضافة (فن
حلف لا يدخل دار فلان هذه فدخلها او قد باعها او) دخلها (وهي قضاء) أو مسجد أو حمام
أو حلف لا لبست هذا القميص فلبسه وهو رداء أو أبسه وهو عمامة أو وهو سراويل (أو) حلف
(لا تكلم هذا الصبي فصار شيخاً وكلم) أو لا تكلم امرأة فلان هذه أو عبداً هذا أو صديقاً هذا
فزال ذلك ثم تكلمهم (أو) حلف (لا أكل هذا الرطب فصار قرا) أو صار دبساً أو خلا وهذا اللبن
فصار جبناً (ثم أكله) ولا يسهله ولا سبب (حث في الجميع) لان عين الحالف عليه باقية كلفه
لا لبست هذا الغزل فصار ثوباً

• (فصل) فان عديم النية والسبب أي سبب اليمين وما هيجهها (والتعين يرجع الى
ما تناوله الاسم) لانه لا دليل على ارادة المسمى ولا معارضة له هنا فوجب ان يرجع اليه عما به
اسلمته عن المعارضة (وهو) أي الاسم (ثلاثة شرعى) فعرفى فاليمين المطلقة (على فعل
شيء من ذلك أو على تركه) (تنصرف الى) الموضوع (الشرعى) لان ذلك هو المتبادر الى الفهم

مسد الاطلاق لان الشارع اذا حال صل تعمير عليه فعل الصلاة المشقة على الاعمال الملهمة
الا ان يقتصر ذلك بكلام يدل على ارادة الموضع اللعوي فكذلك ائمن الحالب (و يقتصر على الصحيح
منه) أي من الموضوع الشرعي لانه ممنوع من العاصد بأصل الشرع ولا حاجة الى المنع من فعله
بالمبي (من حلق لا يشكح أو) حلق (لا يبيع أو) حلق (لا يشترى) والشركة شرا والتولية
شرا والسلم والصلح على مال شرا (وهو عقد افساد) من نكاح أو بيع أو شرا (لم يثبت)
لان البيع اذا اطلق لا يتناول افساد دليل قوله سبحانه وتعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وانما
أحل البيع من البيع ويناس عليه ما رواه من العقود لان حلق لا يبيع فتحججا فاسدا اقال
في شرح المنه ومقتضى ما تقدم ان من حلق لا يبيع أو لا يشترى ماع أو لا يشترى بشرط خيار
انه يثبت لانه بيع صحيح (لكن لو قيد المالك بمقتضى العدة كلفه لا يبيع الحر) أو لا يبيع
الحر (ثم بابه حيث بصورة ذلك) لتعذر حل يمينه على عده صحيح والمطلب على الماسي والمستقبل
في جميع ذلك رواه لان ما لا يتناول الاسم في المستقبل لا يتناول في الماضي

(فصل) فان عدم الشرعي فالإيمان مبناها العرف والرفق هو ما اشتهر بربا حتى غلب عليه
حقيقته كما اريد فقام على العرف المزايدة في الحقيقة للعمل الذي يستحق عليه (من حلق لا يبيع
امرائته) أو امته (حين يجماعها) لان هذا هو المعنى الذي يتصرف اليه الملقط في العرف وكذا
اذا حلق على تركه وطء زوجته صار ولها (أو) حلق (لا يبيع) دارا (أو) حلق (لا يبيع) قدومه
في داره فان حلت دخولها اربا كما في ما سبقا ماعيا أو منتهلا لان طاهر حلقه ارادة الامتناع من
دخولها ماعيا وكذا لو قال لا أدخلها فاذا دخلها على أي صفة كانت حدث لان المقصود من المبي
الامتناع (نبيه) اذا حلق لا يدخل داره دخل مقبرة لا يثبت لان لا يسمى دارا في عرف
الناس (أو) حلق لا يدخل شاحنة دخول المسجد لقوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع
ويذكر فيها اسمه وقوله تعالى ان أول بيت وضع للناس (و) دخول (الحمام) لقوله صلى الله عليه
وسلم يقيم البيت الحمام رواه أبو داود وغيره (و) دخول (بيت الشعر) والادم والخليفة لان اسم
البيت يقع عليه حقيقة وعرفا لقوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود
الانعام بيوتا والخليفة في معنى بيت الشعر وعلم مما تقدم انه لا يثبت دخول صفة الدار ودخلها
لان ذلك لا يسمى بيتا (و) من حلق (لا يشرب ولا يمسح بها) أو تنف شعرا أو بعضها حدث لان
قصده بذلك تأليه أو قد أكله لكن لو عضها التلذذ ولم يقصد تأليه لم يثبت والله ليعلم منها
ففعول ذلك برتول وجود المقصود بالشرب وان صيرم ايه دموتهم المبر (تة) من حلق لا يشم
الريحان فشم وردا أو بنفسه أو باسما أو زيقا أو شربا أو رجسا أو لا يشم وردا أو بنفسه
شم دهمما أو ماء الورد أو لا يشم طيبا فشم يتاريمه طيب كالخراحي حنت

(فصل) فان عدم العرف رجوع الى اللغة من حلق لا يبيع كل لما حنت بكل لحم) كاهم السمك
حق بالحرم من اللحم (كلمية والخنزير) وكافة دواب النمل والجر والحقاب والعقور والحبة والافاد
وشعر ذلك (لما لا يسمى لحما) يعني ان من حلق لا يبيع كل لما لا يبيح لحما (كالحجم
وشحوه) كخ وكدة وكلبة وكركش ومصران وطحال وقاب والية ودماغ وخافسة وكارج ولحم رأس
ولسان لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك ولان يباع الروم يسمى راسا للحما لان

كلامين ذكرنا من فرد عن اللحم بالاسم والصفة (و) من حلف (لا) باكل لبنافأ كاه ولو من لبن
 آدمية) أو صيد (حنت) لان الاسم يتناول حقيقته وعرفاسوا كان حايبا أو راقبا أو مائعا أو مجعدا
 لان الجميع ابن لان أكل زبدا أو سمنأ أو كسكأ أو مصلا قال في القاموس المصل والمصالة ما سال
 من الاقط اذ اطبخ ثم عصرا انتهى (ولا) باكل راسا ولا يضا حنت بكل راس وكل بيض حتى براس
 الجراد وبيضه) لان ذلك يدخل تحت سمي الراس والبيض فيحنت به (و) من حلف (لا) باكل
 فاكهة حنت بكل ما يتسكه به حتى بالبطيخ) لانه ينضج ويحلو ويتفكه به فيكون داخل في سمي
 الناكهة وبأكل كل ثمر شجر غير برى كلب وعنب ورمون وسفرجل وتناح وكشمري وخوخ
 ومشمش وزعرورأبيض واترج ووقت وتين وموز وجوز ولويابا كصوبر وعناب وجوز ولوز
 وبندف وفسه متى وعروز ييب واجاص وفقرها لان ييس ذلك لا يخرج منه عن اسم الناكهة (لا)
 بأكل (الثمار والخيار) لان ذلك من الخضرا فلا يحنت به ما من حلف لا باكل فاكهة (و) لا باكل
 (الزيتون) لانه لا يتسكب كاه وانما المقصود زيته (والزعرور الاحمر) والاس وسائر شجر برى
 لا يسطاب كثيرا للقيح والعنق وباذنجان وكرب ولا باكل ما يكون بالارض كزرواقف وجفل
 وقلناس وكماة ونحوه (و) من حلف (لا) يتغدى فأكل بعد الزوال أو حلف (لا) يتعشى فأكل
 بعد نصف الليل أو حلف (لا) يتحرق فأكل قبله) أى قبل نصف الليل (لم يحنت) ما لم تكن له
 نية لان الغدا مأخوذ من الغدوة وهى من طلوع الفجر الى الزوال والعشاء مأخوذ من العشى
 وهو من زوال الشمس الى نصف الليل الاول والصور مأخوذ من الصور وهو من نصف الليل
 الى طلوع الفجر (و) من حلف (لا) باكل من هذه الشجرة حنت باكل غرتها) أى من غرتها ولو
 واحدة (فقط) يعنى فلا يحنت باكل ورقها ونحوه لان الثمرة المتبادرة الى الذهب فيحنت باكل
 الثمرة ولو لقطها من تحتها أو من اناء لانها منها (و) من حلف (لا) باكل من هذه البقرة حنت باكل
 كل شئ منها (لا) كن لا يحنت باكله (من ابنها وولدها) لانهم ماله من اجزائها (و) من حلف
 (لا) يشرب من هذا النهر أو حلف لا يشرب من هذا (اليناء فاعترف باناء) منهما أو من أحدهما
 (وشرب حنت) لانهم ماله ماله للشرب والشرب منهما فى العادة انما يكون بالاعتراف اما يده
 أو باناء غيرهما فيحمل على ما جرت به العادة فى الشرب فيحنت بوجوده (لان حلف لا يشرب من
 هذا الاناء فاعترف منه وشرب) فانه لا يحنت لان الاناء آلة للشرب فحقيقته الشرب منه ان يكرع
 منه واذا شرب منه فى اناء وشرب منه لم يكن شارباً منه

(فصل ومن حلف لا يدخل دار فلان أو حلف (لا) يركب دابة) أو لا يلبس ثوبه (حنت بما
 جعله) فلان (العبد) من دار ودابة وثوب لان ذلك ماله أسبغه (أو) بما أجره) فلان (أو) بما
 استأجره) فلان لان الدار تنضاف الى ساكنها كما تضاف الى مالكها لقوله تعالى لا تخرجوهن
 من بيوتهن وقوله تعالى وقرن فى بيوتكن ولان الاضافة للاختصاص وساكناً الدار يختص بها
 فكانت اضافتها اليه صحيحة وهى مسمة بعمله فى العرف (لا) يحنت (بما استعاره) أى لا يحنت
 بدخول دار استعارها فلان على الاصح أو بركوب دابة استعارها فلان على الاصح أو لبس ثوب
 استعاره فلان لانه لا يملك منافع ما استعاره ومن حلف لا يدخل مسكن زيد حنت بمسكنه أو بمسكن
 وعقب وبمسكنه زيد لانه مسكنه لا يملكه الذى لا يسكنه وان قال لم يسكنه لم يحنت بمسكنه أو بمسكنه

(و) من حلف (لا يكلم انسانا حنت بكلام كل انسان) لان ذلك تكرار في سياقه الذي فتم لفهمه
 المتخالف عليه (حتى بقوله) لا تنع او (اسكت) ويربره بكل لفظة في الاصح لان ذلك كذا من قبله على
 قبله حلف على عدمه لا بسلام من صلاة صلاها اماما من عليه (و) من حنت (لا تكلم ولا يات
 فكاتبه او راحته حنت) على الاصح ما لم ينو مشاققته لا اذا ارتفع عليه في صلاة كان قدامه اماما
 للمخالف ففتح عليه المالحف لم يحنت (و) ان حلف (لا يدأت قلا ما يكلام فستكلمنا معا لم يحنت) لان
 مقتضى عينه ان لا يوجد كلامه لقائل قبل كلام فلان فاذا تكلمنا معا لم يوجد كلامه فله فلا
 يحنت (و) من حلف (لا مكلم لم يحنت) لان المكلم يخص بالاعيان من الاموال فلا يمين الدين
 لان الدين اعانيه للمالك بقينه (و) من حلف (لا مال له او) حلف (لا يملك ما لا سحت بالدين)
 وبما لا غير ركوى وبضائع لم يماس من عوده ويعصه وبسنة لان المال ما تناوله الناس عادة
 لطلب الرخ ما خرد من المبل من يد الى يد ومن جاب الى جاب فيشمل ذلك غير ما يجب فيه الركز
 من النقود وغيرها لان غير النقود اموال وقال عمر رضي الله تعالى عنه أصبت أرضا بتغيير لم أصب
 ما لا ط هو ارضي على منه (و) من حلف (ليصيرن فلا باعانة جمعه او ضره يدهم اشربة واحدة
 ر) في يمينه لانه ضربه بالمائة كما حلف (لان حلف ليضره مائة) فجمعه او ضره يدهم اشربة واحدة
 ولو امله بها لان الظاهر من هذا اليمين انه يريد ضره بالسوط مائة ضربة ليذكره لانه تكرار
 الضرب (ومن حلف لا يسكن هذه الدار او) حلف (ليخرج) من هذه الدار (او) حلف (ليرحل
 منها) أي من هذه الدار (لزمه الخروج بنفسه وأهله ومساخه المقصود فان أقام فوق زمن يمكنه
 الخروج فيه عادة ولم يخرج حنت فان لم يجد ميسكا) يقتل اليه أو لم يجد مائة قل مساعه (أو أرينه
 زوجته انخرج معه ولا يملكه اجبارها يخرج وحده لم يحنت ركذا) حكم (البلد) اذا حلف
 ليرحل منها أو ليخرج منها (الا انه يبرح ويوجه وحده اذا حلف ليخرج منه) لانه اذا حلف
 ليخرج من هذه البلدة تناولت يمينه الخروج بنفسه لان الدار يخرج منه صاحبها في اليوم
 مرات في العادة فظاهر حاله انه لم يرد الخروج المعتاد وانما أراد الخروج الذي هو النقلة والخروج
 من البلد بخلاف ذلك (ولا يحنت في الجمع) أي فيما اذا حلف ليخرج أو ليرحل من الدار أو
 من البلد وخرج ثم أراد العود (بالعود) لان يمينه على الخروج وقد خرج واشتعلت يمينه بفعل
 ما حلف على فعله وشغل ذلك (ما لم تكن لهية أو) يكن هنالك (سبب) يقتضى عجزا ما حلف على
 الرحيل منه فيخرج بعوده (والسفر القصير سفر يبره من حلف ليافرن ويتنشه من حلف
 ليافرن) قال في الفروع والسفر القصير سفر يتوجه به الى ليافرن به وهذا نقل الاثر
 أقل من يوم يكون سفره الا انه لانه سفر فيه الصلاة وفي الارشاد ان شبه أحكام السفر بتجوز فيه
 (وكذا النوم اليسير) يعني انه يبره من حلف ليافرن ويحنت به من حلف لا ينام (ومن حلف
 لا يستقدم فلانا) رجلا كان أو امرأة عبدا كان أو حرا (خادمه) الذي حلف انه لا يستقدمه
 (وهو) أي المالحف (ما كسحت حنت) لان اقراره على خدمته استقدم له وله ذاني فلان
 يستقدم عبده اذا خدمه وان لم يأمره (و) من حلف (لا يات) يلد كذا كذا عشق مثلا (أو) حلف
 (لا يأت كل يات كذا انبات أو كل خارج بنباته) أي يتيان الياد (لم يحنت وفعل الوكيل كالموكل
 من حلف لا يفعل كذا أو كل فيه من يشعله حنت) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه وله هذا قال

تعالى سائلين رؤسكم ومقتصرين وقال تعالى ولا تتحللوا رؤسكم وانما الحالتان غيرهما اذا اذني
فعل الوكيل الى الموكل من كل شئ لا بد والحوارف عليه وكذا اذا حلف لا يضرب عبده فضرب
بأمره فانه يحنث (تنبيه) ان حلفه انه لا يبيع زيدا فباع من يعلم انه يشتريه له حنث

(باب النذر)

هو لغة الايجاب يقال فلان نذر دم فلان أى أوجب قتله (وهو) أى النذر (مكرر) ولو
عبادة انتهى صلى الله عليه وسلم عنه وقال انه لم يأت بخبر وانما يستخرج به من الجليل متفق
عليه والنهي عنه للكرامة لانه لو كان حراما ما مدح الواقفين به لان ذنوبهم بارتكاب المحرم
أشد من طاعتهم في وفائه ولو كان مستحباً لفعله صلى الله عليه وسلم (لا يأتى) أى النذر (بخبر) ولا
برقة قضاء ولا يملك به شيئاً محمد بن ابي حماد (ولا يصح) النذر (الابالقول) الدال عليه (من
مكلف مختار) ولو كان المكلف المختار كافراً (وأناؤه) أى النذر (المتقدمة ستة أحكام
مختلفة أحدها النذر المطلق كقوله) أى قول من يصح منه عند اليقين (لله على نذر فيلزمه
كفارة يمين) وهذا قول أكثر أهل العلم لما روى عقبه بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجه والترمذى (وكذا ان قال على نذر ان
فعلت كذا ثم فعله) في لزوم الكفارة النوع (الثاني نذر بلاج وعصب) وهو نذر بشرط يقصد
الامتنع من شئ أو لعل عليه (كان كلك) فعلى الحج أو العتق أو صوم سنة أو مالى صدقة (أو ان لم
أعظك أو ان كان هذا كذا فعلى الحج أو العتق أو صوم سنة أو مالى صدقة فيخير) من صدر منه
ذلك (بين الفعل أو كفارة يمين) أى بين أن لا يكلمه في صورة المنع أو يكلمه ويكفر كفارة يمين
لانهم يمين فيخيرة بين الأمرين كيمين بالله تعالى ولا يضرب قوله على مذهب من يلزم بذلك أو قوله
لا أقدم من يرى الكفارة ونحوه النوع (الثالث نذر فعل مباح كقوله) لله على أن ألبس ثوبى
(أو) لله على أن (أركب دابة فيخير أيضاً) بين أن يلبس ثوبه أو يركب دابته ولا يكفر وبين أن
لا يفعل شيئاً من ذلك ويكفر كفارة يمين النوع (الرابع) من أنواع النذر الستة (نذر شئ) (مكروه
كطلاق ونحوه) من أكل قوم وبصل وترك سنة (فيسن أن يكفر) ليخرج من عهدته النذر
(ولا يفعله) لان ترك المكروه أولى من فعله فان فعله فلا كفارة عليه لانه وفي نذره النوع
(الخامس) من أنواع النذر الستة (نذر) فعل (معصية) ويتقدم على الأصح وهو من مفردات
المذهب ومنه للمعصية بقوله (كشرب خمر وصوم يوم العيد ونحوه) كصوم يوم حىض أو نفاس
أو أيام التشريق (فيحرم الوفاء) به هذا النذر لان معصية الله تعالى لا تباح في حال من الأحوال
(ويكفر) من لم ينفذه كفارة يمين (ويقتضى الصوم) غير صوم يوم حىض فن نذر صوم يوم عيد قضى
يوماً ومن نذر صوم أيام التشريق قضى ثلاثة أيام ولا يصوم يوم العيد ولا أيام التشريق لان عقاد
نذره فتصح منه الشربة ويلغو تعينه لكونه معصية كنذر صوم يوم حىض صوم يوم يخاف عليه فيه
ينفذه نذره ويحرم صومه وكذا الصلاة في ثوب حرير والطلاق زمن الحيض ونذر صوم ليلة
العيد لا ينفذه ولا كفارة لانهم ليسوا بالصوم النوع (السادس) من أنواع النذر الستة
(نذر تبرك بكلامه وصيام ولو واجبهين واعتكاف وصدقة و حج وعمرة) وعبادة صوم يوم وشهود
بخافه (بصدقه اقرب) من غير أن يتعلق ذلك بشرط (أو يتعلق ذلك بشرط حصول نعمة) يرجوها

(أو دمع شمة) بخافها (ك) قوله (ان شئني الله صريضي أو سلم على فلي كذا هذا) القسم
 (يجب الوفا به) قال في شرح المتن بعد سياق عبارة المتن وعلم بمقتضى ان نذرا التبريد يتبع
 ثلاثة أنواع أحدها اذا كان في مقابلته نعمة استعملها أو نعمة استدفقها كقوله ان شئني الله
 صريضي فله على الصوم شهر قال في المبدع وكذا ان لم يكن كذلك كطلوع الشمس وقدم الحاج
 قاله في المستوعب قال الشيخ تقي الدين فيمن قال ان قدم فلان أو صوم كذا هذا نذر يجب الوفا به
 مع القدرة ولا أعلم فيه تراخا به باختصار الثاني الترام طاعة من غير شرط كقوله ابتداء الله على
 صوم شهر فليزم الوفا به في قولنا كثر أهل العلم الثالث نذر طاعة لأهل كفاية في الوجوب
 كالاقتكاف وعبادة المريد فيلزم الوفا به عند عامة أهل العلم لقوله على الله عليه وسلم من نذر
 أن يطيع الله فليطعه رواه البخاري انتهى باختصاره (تنبه) يجوز تراخي ما نذر من الصدقة
 وفعل ما نذر من الطاعة قبل وجود شرط المعلق عليه لوجوبه وهو النذر ككفارة اليمين
 (فائدة) قال الشيخ المذنب لا يتصور ولا يهايم كالنذر لأبراهيم الخليل عليه السلام والشيخ فلان
 يدر معصية لا يجوز الوفا به وان تصدق بمأذنه من ذلك على من يستحقه من الفقراء والمساكين
 كان خيرا له عند الله وأنتع وقال من نذر اسراح برأ أو مقبرة أو جبل أو نخرة أو تدلة أو لكابه
 أو المضافين إلى ذلك المكان لم يجوز ولا يجوز الوفا به اجاعا أو بصرف في المصالح بالم يعرف به ومن
 الحسن سرقة في تطير من المشروع وفي لزوم الكفارة خلاف انتهى
 (فصل ومن نذر صوم شهر معين) ك شعبان (لزمه صومه متتابعاً فان أفطر لعذر حرم) عليه
 الاططار (ولزمه استئناف الصوم مع كفارة عين لقوات الحمل) وان صام قبل مجيئ الشهر المعين
 لم يجزه كالصوم شعبان عن رمضان الذي بعده (و) ان أفطر منه يوماً كثيراً (لعذر بني) على
 ما مضى من صيامه (ويكفر لقوات التابع ولو نذر شهراً) أي صوم شهر (مطلقاً) يعني من غير
 تعيين الشهر (أو) نذر (صوم متتابع غير متدين من لزمه التابع) أي صومه المطلق والتابع
 (فان أفطر لعذر لزمه استئنافه) أي استئناف الصوم من أوله (بلا كفارة) لانه فعل المذنب
 (و) ان أفطر (لعذر خيريين استئنافه) أي الصوم (ولا شئ عليه) أي لا كفارة عليه (و) بين
 البناء ويكفر لقوات التابع كفارة عين وان نذر صلاة فركعتان فأتمها فقادرو (ولن نذر صلاة
 جالساً ان يصلح أتمها) لانه أتمها ففضل مما نذر

(كتاب القضاء) • والعيا

وهي تعيين الحكم الشرعي ولا يلزم جواب ما يقع ولا ما لا يقع سائل ولا ما لا يقع قيسه والقضاء
 تعيينه الحكم والالزام به وفعل المصوبات (وهو فرض كفاية) لان أمر الناس لا يستقيم
 بدونه فكان واجباً كالامامة والجهاد (يجب على الامام ان يصب بكل اقليم) بكسر الهمزة
 أحد الأقاليم السبعة أو لها الهند الثاني الجاخذ الثالث مصر الرابع بابل الخامس
 الروم والشم السام السادس بلاد الترك السابع الصين كذا رأيت بخط سيدي الشيخ عبد الباقي
 الحنبلي (قاضيها) لان الامام لا يجهل أنه أن يتولى الحسومات والمخالف فيها في جميع البلدان
 والمصوبات بين الناس تكفي فوجب أن يرتب لكل اقليم ولاية في فصل المصوبات فلا
 يتوقف ذلك على السقر الى الامام فتضيع الحقوق في السنة والى الامام من المشقة وكافة

الدين (و) يجب على الامام ايضا أن (يختار لذلك) أي لتعيب القضاء (أفضل من مجرد العار وورعاً) أي في العلم والورع لأن الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح لهم فيختار أفضلهم حالاً لانه اعلم بكنه القضاء بين المترافعين مع العلم لأن القضاء بالذي فرغ العلم به والافضل أولى من المنضول لانه أثبت وأمكن وكذا كل ما كان ورعه أكثر كان سكون النفس فيما يحكم به أعظم وكان من ترك التحري والميل في جانب أبعد (وبإمره) عند ولايته (بالتقوى) لانها رأس الدين (و) بإمره أيضاً (تحري العدل) وهو اعطاء الحق لمصلحة من غير ميل وهذا هو المقصود من القضاء وإمره أن يستخلص في كل ناحية من نواحي عمله أفضل من يجدلهم (وتصح ولاية القضاء والامارة) كأمر جهاد ووكيل بيت المال (مجزئة) كوليته الحكم الآن (ومعاشة) بشرط كان مات فلان القاضى فقد وليت فلاناً عوضه وأن مات أمير جيش فكذا افضلان عوضه فبات تعيين المولى بإمره موضعه (وشروط لصحة التولية كونها من امام أو نائبه فيه) أي القضاء لأن ولاية القضاء من المصالح العامة لا تجوز الا من جهة الامام كعهدة الزمة ولأن الامام صاحب الامر والنهي وهو واجب الطاعة ومسمع الكلمة وان يعرف الامام أو نائبه ان المولى صالح للقضاء لان الاصل العدم فلا تجوز توليته مع العلم بعدم صلاحيته (و) يشترط لصحة تولية القضاء أيضاً (أن يعين له ما يوليه فيه الحكم من عمل) وهو ما يجمع بلداناً وقرى متفرقة كالغراق ونواحيه (وبلد) كمكة والقاهرة ليعلم محل ولايته فيحكم فيه ولا يحكم في غيره ومساقتها به أو مكانيته واشهاد عدلين عليها أو استفاضتها اذا كان بلد الامام من البلد الذي ولي فيه خمسة أيام فسادون لاعداء المولى بكسر اللام (والفاظ التولية الصريحة سبعة) الاول (وايتك الحكم) الثاني ما أشار اليه بقوله (أو قلدتك) أي الحكم (و) الثالث (فوضت) اليك الحكم والرابع ما أشار اليه بقوله (أو رددت) اليك الحكم والخامس ما أشار اليه بقوله (أو جعلت اليك الحكم) و) السادس ما أشار اليه بقوله (استخلفتك) في الحكم والسابع ما أشار اليه بقوله (أو استتبتك في الحكم) فاذا وجد أحد هذه الالفاظ السبعة وقبل مولى حاضر بالمجلس أو غائب عنه أو شرع القاضى في العمل انعقدت (والكفاية) من الفاظ التولية نحو (اعةدت) عليك (أو عولت عليك أو وكلت) اليك (أو استتبت اليك لا تنعقد) الولاية (بها) أي بالفاظ الكفاية (الابقرية تخوفاً حكم أو قول ما عولت عليك فيه) لأن هذه الالفاظ تحتل التولية وغيرها من كونه يأخذ برأيه وغير ذلك فلا تنصرف الى التولية الابقرية تنق الاحتمال

(فصل وتفيد ولاية الحكم العامة) وهي التي لم تخصص بحال دون حال المنظر في الاشياء والارام به وهي (فصل المصومات وأخذ الحق) ممن يجب عليه (ودفعه للمستحق والنظر في مال اليتيم) الذي لم يبق له وصي (و) مال (المجنون و) مال (السقيم و) مال (الغائب) ما لم يكن له وكيل (والجور لسفه وفاس والنظر في الاوقاف) التي في عهده (لتجري على شروطها) والنظر في مصالح طرق عمله وافنيه وتنفيذ الوصايا (وتزويج من لا ولي لها) من النساء وتصفح حال شهوده وامثاله وإقامة حدود وإقامة امامة جمعة وعيد ما لم ينص بأمام وجبابة خراج وزكاة ما لم ينص بإعمال (ولا ينفذ الحساب على الباعة) والمشتريين (ولا الزامهم بالشرع) وله طلب رزق من بيت المال لنفسه

وأصنافه وخلافاته حتى مع عدم حاجة (و) إذا ولا في محل خاص (لا ينفذ حكمه في غير محل عمله)
 فإذا أذنت له امرأته في تزويجها وهي في عمله فلم تزوجها حتى خرجت من عمله لم يسمع
 (فصل ويستترط في القاضي عشر خصال) الأولى والثانية (كونه بالعلماء نقلاً) لأن غير البالغ
 والعادل تحت ولاية غيره فلا يكون ولياً على غيره الثالثة كونه (ذكراً) لأن القاضي بمحضه
 محافل النصوص والرجال ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتعمق العقل والعظمة والمرأة ناقصة
 العقل ضعيفة الرأي ليست أهلاً للعضد في محافل الرجال ولا تقبل شهادتها ولو كان معها
 القامراً ما لم يكن معهن رجل الرابعة كونه (حرّاً) لأن غيره ناقص لمصلحة من الرق مشغول
 بمحقوق سيدهم يمكن أهلاً للقضاء كالمرأة الخامسة كونه (مسلياً) لأن الإسلام شرط العدالة
 ما لم يكن شراً للقاء السادسة كونه (عديلاً) ولو تأبى من قذف فلا يجوز ولاية
 الفاسق ولا من فيه نقص يمنع قبول شهادته السابعة كونه (محبباً) لأن الاسم لا يسمع كلام
 الخصم الثامنة كونه (بصيراً) لأن الاعى لا يعرف المدعى من المدعى عليه ولا يعرف المقر
 من المقر له التاسعة كونه (مستكماً) لأن الأمر من لا يمكنه الطلق في الحكم ولا يقهر جميع
 الناس أشارته العاشرة كونه (مجتهداً) قال في الفروع إجماعاً ذكره ابن حزم وأنهم أجمعوا على
 أنه لا يصلح الحاكم ولا مفت تقليد رجل لا يحكم ولا يفتي إلا بقوله وفي الإجماع أن الإجماع
 اتفق على تقليد كل من المذاهب الأربعة وأن الحق لا يخرج عنهم (ولو) كان اجتماعاً في
 مذهب إمامه للضرورة واختاره في الترغيب واختار في الإيضاح والرعاية أو مثلهما قال في
 الانصاف قلت وعليه العمل من مدة طويلة ولا تعطلت أحكام الناس انتهى فإرعى الشياط
 إمامه ومتأخرها ويقلد كبار مذهب في ذلك ويحكم به (ولو حكم) بتشديد الكاف (إثنان فأكثر
 بينهم) اختصاصاً صالحاً للقضاء يعني متصفاً بصلاحيته للقضاء حكمهم بينهم (تفد حكمه في كل
 ما يتقد فيه حكم من ولاء الإمام أو تأييد) لكن لكل من التحاكم الرجوع عن تحكيمه قبل
 شروعه في الحكم لأنه لا يلزم حكمه إلا برضا الخصمين أمسه رجوع الموكل عن التوكيل قبل
 التصرف فيما وكل فيه (ويرفع) حكمه (الخلافاً) فلا يحل لأحد نقضه حيث أصاب الحق وقال
 الشيخ ولا تشرط العشر صفات فمن يحكمه الخصمان

(فصل وبمن كون الحاكم قوياً بالاعتداف) وهو ضد الفرق وذلك لئلا يطمع فيه العالم (للباطل
 ضعف) للالام إبه صاحب الحق (حليماً) لئلا يفسد من كلام الخصم فيمنعه ذلك من الحكم بينهم
 (متأنيباً) اسم فاعل من التأني وهو ضد العجلة للتأني في عمله إلى ما لا ينبغي (متنظماً) للتأني في
 من بعض النصوص لغوة قال في شرح المقنع عالم بالعبادات أهل ولايته (عشيقاً) وهو الذي يكف
 عنه عن الحرام لأنه لا يطمع في ميله بالطاعة (بصيراً) بأحكام الحكم قبله) لقول علي رضي الله
 تعالى عنه وعن بقية الصحابة وعناهم لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس
 خصال عفيف حليم عا كان قبله يستتبرأ في الآليات لا يجاف في الله لومة لائم (ويجب عليه)
 أي على القاضي (العدل بين المسلمين في حفظه وانظفه ومجلسه والدخول عليه) إلا إذا سلم أحدهما
 فبرقه عليه ولا يفتقر سلام الثاني (والإسلام) إذا لم يسم (مع الكافر فيقدم) المسلم (دخولاً) أي
 في الدخول على القاضي (ويرفع جلوساً) أي في الجلوس لحرمته الإسلام قال الله تعالى أفن كان

مؤمناً كن كان فاسقاً لا يستورن (ويحرم عليه) أي على القاضى (أخذ الرشوة) بتثليث الراء
وكذا أحديه (و) يحرم (ان يسار أحد الخصمين أو يصفه منه) دون الآخر أو يلقنه حجه ما فى ذلك
من الاعانة على خضه وكسر قلبه (أو يتقو له دون الآخر) أو يعلم كيف يدعى الآن بترك ما يلزم
ذكره كشرط اعتد وبسبب ونحوه أنه أن يسأله عنه لأنه لا ضرر على صاحبها فى ذلك (ويحرم عليه
الحكم وهو غضبان كثيراً) لأنه ربما حمله الغضب على الجور فى الحكم (أو) يقضى (وهو حاقن)
البول (أو فى شدة جوع أو عطش أو هم أو مال أو كسل أو رعب أو يرد مؤلم أو حر مزعج) لأن
ذلك كله يشغل الفكر الذى يتوصل به الى اصابة الحق فى الغالب وينسحق حضور القلب فهو فى
معنى الغضب المنصوص عليه فيجوز مجراه (فان خالف وحكم) فى حاله لا يحل له الحكم فيها
كما لو حكم وهو غضبان ونحو ذلك (صح ان أصاب الحق) ذكره القاضى فى المجرد وكان للنجى
على الله عليه وسلم القضاء مع ذلك (ويحرم عليه أن يحكم بالجهل) لما فيه من الوعيد الشديد
(أو) يحكم (وهو متردد) فى حكمكم الله تعالى فى الواقعة (فان خالف وحكم لم يصح) حكمه
(ولو أصاب) بالحكم (الحق ويوصى) القاضى وجوباً (الوكلاء والاعوان) الذين يسأله بالرفق
بالخسوم وقوله الطامع) لأن فى فته ذلك ضرراً بالناس فيجب عليه أن يوصيهم بما يزيل به الضرر
عن الناس (ويجتهد) القاضى (أن يكونوا شيوخاً وكهولاً من أهل الدين والعفة والصيانة)
لأن كونهم كذلك أقل شرافاً والشباب شعبة من الجذون ولأن الحاكم تأتية النساء فى اجتماع
الشباب من ضرر عظيم (ويساح له) أى للقاضى قال فى المبدع والاشهر انه يسر له (أن يتخذ
كتاباً) لأن الحاكم يكثر اشتغاله ونقله فى أمر الناس فلا يمكنه أن يتولى الكتابة بنفسه وان
أمكنه الكتابة بنفسه جازله اتخاذ الكاتب والاستئابة فى الكتابة أولى من توليتهما بنفسه (ليكتب
الوقائع ويشترط كونه) أى الكاتب (مسلماً كافراً عادلاً ورسناً كونه حافظاً عالماً) لأن فى ذلك
اعانة على أمره وكونه حراً يخرج من الخلاف وكونه جديداً لخطأ يكون أكمل وكونه عارفاً قاله
فى الكافى لأنه ان لم يكن عارفاً أفسد ما يكتبه بجهلة

* (باب طريق الحكم وصفته) *

طريق كل شئ ما يتوصل به الى ذلك الشئ والحكم فصل الخصومات (اذا حضر الى الحاكم
خصمان فله أن يسكت حتى يبتدئا) أى حتى تكون البداية بالكلام من جهة ما (وله أن يقول
أيهما المدعى) لأن سؤاله عن المدعى منهما لا يختص فيه لواحد منهما فجاز ذلك (فاذا ادعى
أحدهما) أى أحد الخصمين (اشتراط كون الدعوى معلومة) أى كونه أبشئ معاً لوم لأن المدعى
عليه اذا اعترف بما ادعى عليه به وطالب المدعى من الحاكم الزامه به وجب على الحاكم الزامه
والإزام بالمجهول لا يصح فلذلك اعتبر كونه معلومة الا فى وصية بجهول واقراره وخلع على
بجهول (و) يشترط (كونه ممتكناً عما يكذبها) فلا تصح على انسان انه قتل أو سرق من مدة
عشرين سنة وسنه دونها أو ادعى بنوة انسان لا يمكن كونه منه (ثم ان كانت) الدعوى (بدين
اشتراط كونه) أى الدين (حالا) قال فى الترغيب الصحيح تسع فيثبت أصل الحق للزوم فى المستقبل
وكذا دعوى تدبير انتهى (وان كانت) الدعوى (بمعين) كفرس ونحوها (اشتراط حضورها للمجلس
الحكم لمعين بالاشارة) لاستثناء اللبس بتعيينها (فان كانت) العين المدعى بها (غائبة عن البلد)

أو كانت نالفة أو في النعمة (وصفها) المذمومة (كصفات السلم) وذلك بأن يستقصى في الدعوى ما يشترط ذكره في السلم (فإذا أتم المذمومة دعواه) ثمرة (فإن أقر خصمه بما ادعاه) عليه (أو اعترف بسبب الحق ثم ادعى البراءة لم يلتفت لقوله بل يحلف المذمومة على نفي ما ادعاه) المذمومة عليه من البراءة بالبراءة أو بالأداء (ويلزمه بالحق الآن يقيم) المذمومة عليه (خبرة براءته) فبصرفه الحاكم من طلب المذمومة عليه قال في الاقتاع وإن قال لي يمينه بالخوف أو الأبراء أو قاله بعد ثبوت الحق يمينه أو أقر أراهم لثلاثة أيام ولم يذم ملامته فيها حتى يقيمها فإن عجز حلف المذمومة على حثها حقه (وإن أنكر الخصم ابتداءً بأن قال لنزع) عليه (قرضاً ونعماً) عن ممن (ما أقرضني أو) قال المذمومة عليه غنمه (ما باعني أو) قال (لا يستحقني على شيء مما ادعاه) من القرض أو النعم (أو) قال (لاحق له على صبح الجواب فيقول الحاكم للمذمومة هل لك يمين) بالذي ادعيتها (فإن قال نعم) لي عليه يمينه (قال له إن شئت فاحضرها) أي يمينك (فإذا أحضرها) المذمومة بي يميني الحاكم (وشهدت) عنده (بها وسمعت) عليه (ترديدها) وفي الرعاية أن طس السلخ أنكر الحكم وفي الفصول له حالة أمرهما بالصلح ويؤخره فإن أيا حكم وفي المعنى ويقول قد شهد عليك فإن كان لك قاذح فينبهه على ذلك يستحب ذكره غير صاحب المعنى وذكره في المذهب والمستوعب فيما إذا ارتاب فيهما ويكره انتهازهما وطلب لثما

(فصل في معتبري البينة العادلة تطاهراً) قال في المنتهى والاقصاع (و) كذا (باطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم ولولم يطعن فيها خصمه فلا بد من العلم به ولو قيل أن الأصل في المسلمين العادلة قال الركني لأن العال بالحر وجب عنه وقال الشيخ ومن قال الأصل في الإنسان العادلة فقد أخطأ وأعمال الأصل فيه الظلم والجهل لقوله تعالى أنه كان ظلوماً جهولاً انتهى ولا يشترط باطناني عقد نكاح (وليس أكرم أن يعمل بعله فيما أقر به في مجلس حكمه) ولولم يسمعه غيره لانه إذا أجاز الحكم بشهادة غيره فبسماعه وأولى ولا بد لولم يعمل بما أقر به عنده أعني ذلك إلى ضياع الحقوق لانه قد يقر عنده ولا يحضره أحد من الشهود فإذا لم يحكم به ضاع حق المشتري (و) يعمل بعله (في عدالة البينة ونسبها) لأن التهمة لا تطفقه في ذلك لأن صفات الشهود معني طاهر ولا يحكم بعله في غير ما ذكر ولو في غير حدث (فإن ارتاب) الحاكم (منها) أي من البينة (فلا بد من المراكب لها) أي البينة (فإن طلب المذمومة من الحاكم أن يجلس غوياً حتى يأتي عن يمينه أجابه) أي أجاب المذمومة (للمأمل واستظهر ثلاثة أيام فإذا أتى) المذمومة (بالمركب اعتبر معرفته بأن يركونه بالعصية والمعاملة) والجوار ويكني في تركيبة الشاهد عدل لأن يقول كل منهما أشهد أنه عدل وينتجرح مقدمة ومن ثبتت عدالته من لزوم البحث عنها مع طول المدة بين الشهادتين (فإن ادعى العريم فسق المزكبي) للبينة (أو فسق البينة المزكاة وأقام بذلك) أي بفسق البينة أو بفسق المراكب البينة (بينة سمعت) البينة (وبطلت الشهادة ولا يقبل في التسامح تعديل ولا يتبرج) لانهما شهادة فيما ليس عال ولا يتصد به المال ويطلع عليه الرجا في غالب الأحوال أشبه الشهادة في القصاص (تنبيه) لا يسمع الجرح المفسر عما يقتضيه في العدالتين رؤية يقول الشاهد بالجرح أشهد أني رأيته يشرب الخمر أو يظلم الناس بأخذ أموالهم أو ضربهم أو يعامل بالربا أو سمعته يقول أو عن استفاضة فلا يكفي أن يشهد له فأسق

أوليس يعدل ولا قوله بلغني عنه كذا لكن يعرض جارج برئناك لا يجب عليه الحد فان صرح
 حدان لم يأت بتمام أربعة شهود (وحيث فاهرفسق بينة المدعى أو قال) المدعى (ابتداء) أي قبل
 أن يقيم بينة (ليس لي بينة) على هذا (قال له الحاكم ليس لك على غريمك الا اليمين) ولا بد في اليمين
 من سؤال المدعى لها طوعا واذن الحاكم فيها وللمدعى مع الكراهة تحليفه مع علمه بكذبه
 (فيحلف الغريم على صفة جوابه في الدعوى) لانه لا يلزمه أكثر من ذلك الجواب (ويحتل سبيله)
 اذا حلف لانه لم يبق عليه شيء (ويحرم تحليفه به بعد ذلك) قال في المنتهى وتحرم دعواه ثانيا وتحليفه
 كبرى انتهى قال في الانصاف ظاهر قوله حلفه وخلى سبيله انه لا يتحلف ثانيا بدعوى أخرى
 وعوض صحيح وهو المذهب فيحرم تحليفه أطلقه المصنف والناشر وغيرهما وقدمه في القروع قال
 في المستوعب والترغيب والرعاية له تحليفه عند من جهل حاله عند غيره لبقاء الحق بدليل أخذه
 بينة انتهى كلامه في الانصاف (وان كان للمدعى بينة فله أن يقيمها بعد ذلك وان لم يحلف الغريم)
 أي المدعى عليه (قال له الحاكم ان لم تحلف والا قضيت عليك بالنكول) قال في المقنع واخساره
 عامة شيء وخنا (ويسن تكراره) أي قول ان لم تحلف قضيت عليك (ثلاثا) من المرات (فان لم
 يحلف قضى عليه) القاضي (بالنكول) بشرط أن يسأل المدعى ذلك (ولزمه الحق) تنبيه ان قال
 المدعى مالي بينة ثم أتى بها فأنه لا تسمع نص على ذلك

فصل وحكم الحاكم في رفع الخلاف لكنه لا يزيل الشيء عن صفة باطنا ولو كان ذلك في عقد
 وفسخ وطلاق (فحق حكمه) أي للمدعى (بينه زور بزوجة امرأته ووطئ مع العلم) أي علمه
 انه لا يتحل له (فكالزنا) يجب عليه الحد بذلك في الاصح وعلمها أن تمتنع منه ما أمكنها فان أكرهها
 فالإثم عليه دونها ويصح أن تترج غير لان ذلك النكاح كالأناكاح (وان باع حنبل متروك
 التسمية) عدان ذبيحة أو صبيد (حكم بصفته شافعي نفسه) حكمه عند أصحابنا الا بالخطاب
 قوله في النروع (ومن قلده) حجتا (في نكاح) مختلف فيه (صح ولم يفارق) المنكوحه (بتغير
 اجتهاده) أي اجتهاد المجتهد الذي قلده في الصحة (كالحكم بذلك) أي كالحكم به بجهته يدرى
 حال الحكم الصحة ثم تغير اجتهاده بخلاف مجتهد نكح نكاحا آذاه اجتهاده الى صحته ثم رأى
 بطلانه فانه يلزمه أن يفارق لاعتقاده بطلانه وسرمة الوطء

فصل وتصح الدعوى بحق الادسين على الميت وتصح الدعوى على غير المكاف وعلى
 الغائب مسافة قصر (ولر في غير علمه) (وكذا) تصح الدعوى على غائب (دونها) أي دون مسافة
 القصر (اذا كان مستترا بشرط البينة في الكل) أي في الدعوى على الميت وغير المكاف أو
 غائب مسافة قصر أو مستترا اذا كاف غير المكاف ورشد بعد الحكم عليه أو حضر الغائب بعد
 الحكم عليه أو ظهر المستتر بعد الحكم عليه فهو على حجة فان جرح البينة بأمر بعد أداء
 الشهادة أو أطلق ولم يقل قبل الشهادة ولا بعد هالم يقبل جرحه ولم يطل الحكم وان جرحه اقبل
 الحكم قبل تجريحه وبطل الحكم ومن كان دون مسافة قصر ظاهر المسمع الدعوى عليه ولا البينة
 متى يحضر كاشرا الا أن يتنوع من الحضور فيجمعها ثم ان وجد له مال وفي منه والا قال للمدعى
 ان عرفته مالا وثبت عندي وفيك منه (ويصح ان يكتب القاضي الذي ثبت عنده الحق) من
 قرض وغصب وبيع واجارة ورش ووصية بمال وطلاق ونكاح ونسب وتوكيل في غير مال

وايضا على اولاد واحد قد ذف وكل ما فيه حق آدمي (الى قاضى لخرمعتين أو غير معين) كان يكتب
الى من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وعلماءهم (بصورة الدعوى الواقعة على العايب
بشرط أن يقرأ ذلك على عدلين) وبغير ضيق ما العناء وما يعلق به الحكم منه (ثم) يقول الثاني
الكايب الى غيره وهذا كتابي الى فلان بن فلان أو الى من يصل اليه من القضاة (يدفعه اهما)
أى الى العدلين الذين شهدا عليه بما في الكتاب (ويقول به وان ذلك قد ثبت عندى و) يقول
فيه أيضا (انك تأخذ الحق للمحقق فليدفع القاضى الوصل اليه) ذلك الكتاب (العمل به) قال
فى المنتهى وإذا وصل الكتاب واحضر الخصم المذكور فيه بأسمه ونسبه وحليته فقال ما أنا
بالمذكور قبل قوله بيئته فان نكل فعنى عليه وان أقر بالأسم والتسب أو ثبت بيئته فقال
الحكوم عليه غيرى لم يقبل الا بيئته تشهد ان بالبلد آخر كذلك ولو لم يتابع به اشكال فيسوق
حتى يعلم الخصم انتهى

• (باب القسمة) •

هى غير بعض الانصبا عن بعض واقرا زعاعتها (وهى) أى القسمة (نوعان قسم تراش وقسمة
اجبار ولا قسمية) شئ مشترك الا برضا الشركاء كلهم حيث كان فى القسمة ضرر يقص القيمة
لكلهم ودور صفار) أولا لا تعدل أبرأ ولا بالخرقة وهو يباعها أبرأ ولا بالقيمة (و) ذلك كزخرف
مفرد) وأرض يبع منها بنا أو برأ أو معدن (وحيد وان حيث تراضيا) أى المتقاسمان على القسمة
اعيا بالقيمة (صحت) القسمة (وكلت يباع يثبت فيها ما يثبت فيه) أى البيع (من الاحكام) قال
القاضى فى التعليق وصاحب الميهج والموفق فى الكافى البيع ما به رد عوض فان لم يكن فيه رد
عوض فهو اقرار بالمصير وتغير الحقيق وليست يباع واختاره الشيخ (وان لم يراضيا) على ذلك
(فدعا أحدهما شريكه الى البيع فى ذلك) أى فى الدور والحداد والشجر المفرد والمليون وسعوه
(أو) دعى شريكه (الى بيع عبدا أو بهيمة أو سيف وسعوه) ككتاب (عما هو شركة يتهم ما أجبر) على
البيع (ان امتنع فان أبى) شريكه ان يبيع معه (بيع عليه ما) أى باعه المالكه عليه ما (وقسم
الثلث) عليه ما على قدر حصصه ما قال فى الفروع نقل المليون وسعيل (ولا اجبار فى قسمة المنافع)
على الأصح لان المهايآت معارضة حتى يجمع ولا يجبر عليها بالامتنع (فان اقتسمها) أى المنافع
• مهايأة (بالرمن كهذا شبرا) أو عاملا وسعوه (والآخر مثله) أى شبرا أو عاملا وسعوه ذلك (أو) اقتسمها
• مهايأة (بالمكان ك) سكنى (هذا فى بيت و) سكنى (أنوفى بيت صح) ذلك (بأثر) أى غير لازم • و
عبثا ملة أولا كالعاري يقص اليه حتى يعنى كالأمانة أو كل واحد من الآخر شيئا (ولكل) منهم ما
(الرجوع) متى شاء فلور بيع أحدهما بعد امتثاله فبته غرم ما انقرو به ونفقة الحيوان
المشترك مدة كل واحد من الشريكين المتأخرين فى فوته عليه تراضيا على المهايأة •
• (فصل • النوع الثانى) من نوعى القسمة (قسمة اجبار وهى ما لا ترضى فيها) على أحد
الشريكين (ولا) فيها (رد عوض) من واحد من الشركاء وسميت قسمة اجبار لان المالك يجبر
المتنع منها اذا كلفت عنده شروط الاجبار (وتأتى) قسمة الاجبار (فى كل مكيل) وهو جنس
المجرب كلها والمنافع وما يصح كالمنافع كالنهر والجزب والاوز والقسمة واليندق
أو بكمال من غير المنافع كالاشنان (وموزون) كالذهب والفضة والتماس والرماس والحديد

ونحوها من الجامدات وسواء كان ذلك مائة أو كذا من الكدس وخلعوا ولا كدس وإن (و) كذا
 تأتي قسمه الاجبار (في دار كبيرة) رد كان (وأرض واسعة) وبسائين ولم تنه وأبصر ما أخذ
 المذكورات إذا أمكن قسمها بالتعديل بأن لا يجعل شيئا منها (ويدخل الشجر) في القسمة
 (تجها) للأرض كالأخذ بالشمعة (وهذا النوع) أي قسمه الاجبار (ليس) بما يفجر الحياكم أحد
 الشريرين (إذا امتنع) عن القسمة ويشترط لحكم الحياكم بالاجبار على القسمة ثلاثة شروط
 أحدها أن يثبت عند الحياكم ملك الشرير كالمثلث المقسوم بالبيئة الثاني أن يثبت عندده أن لا ضرر
 فيه الثالث أن يثبت عندده إمكان تعديل السهام في العين المقسومة من غير شيء يجعل فيها أو الالم
 يغير الممنوع (ويصح) من الشريرين (أن يتأما بأناسه - ما وإن يصفها قاسما بينهما) من عند
 أنفسهما إلا أن الحق إلهما فكيههما انتقاعا عليه جاز ويصح أن يسألا كما نصبه يقسم بينهما فإذا
 سألهما ياه ويحب عليه اجابتهما لتقطع التنازع بين الشريرين (وبشرط السلامة) أي القاسم
 الذي ينصف به الحياكم (وعند الله) ليقبل قوله في القسمة (وتكليفه) وعرفته بالقسمة) ليحصل منه
 المتصور لأنه إذا لم يعرف ذلك لم يكن تعيينه للسهم مقبولا لا كما يحتمل ما يحكم به لا حريته فلا
 يشترط فتصح قسمة عبدي ويكفي واحد الامع تقويمه (تنبه) إذا كان الذامم كافرا أو فاسقا أو
 جاهلا بالقسمة لم يلزم الابتراضيم بها (وأجرته) أي القاسم (بينهما) أي الشريرين (على قدر
 املاكهما) قال في الاقناع وأجرته مباحة فإن استأجره كل منهما بأجرة معاومة فيقسم نصيبه
 جاز وإن استأجره جميعا بأجرة واحدة لزم كل واحد من الأجرة بقدر نصيبه من المقسوم ما
 لم يكن شرط انتهى وقال في المنتهى وهي بقدر الاملاك ولو شرط خلافه (وإن تقاسما بالقرعة
 جاز) ولزمت القسمة بمجرد القرعة ولو فيمان به رد أو ضرر) وكيفما اقرعوا جازان شأوا رافعا
 أو بانوا قيم أو الحصى أو غيره لحصول المقصود وهو التمييز والاحوط أن يكتب اسم كل شريك
 في رقعة ثم تدرج في بئادق شمع أو طين متساوية قدرا ووزنا ثم تطرح في حجر من لم يحضر ذلك
 ويقال له اخرج بندقه على هذا السهم فمن خرج اسمه كان له ثم للثاني كذلك والسهم الباقي للثالث
 إن كانوا ثلاثة واستوت سهامهم وإن كانت السهام الثلاثة مختلفة كنصف وثلث وسدس جرت
 المقسوم ستة أجزاء وأخرج الاله على السهام لا غير فيكتب باسم صاحب النصف ثلاث رقاع
 ولرب الثلث رقعةتين ولرب السدس رقعة ويخرج بندقه على أول سهم فإن خرج عليه اسم رب
 النصف أخذته مع الثاني والثالث وإن خرج اسم صاحب الثلث أخذته مع الثاني ثم يقرع بين
 الآخرين والباقي للثالث (وإن خير أحدهما) أي الشريرين (الآخر) بأن قال لشريرك
 اختراي القسمين شئت فيما تقامهما بأنتقهما (بالقرعة وتراضيا الرمت بالتفرق) بأبدانها
 كتنفرق متبايعين قال في القروع وإن خير أحدهما الآخر فبرضاها وتفرقهما ذكره جماعة
 ولم يذكر بوما يخالف ذلك (وإن خرج في نصيب أحدهما عيب جهله خير بين فسخ أو امساك)
 للعيب (ويأخذ الأرض) للعيب لأن ظهور العيب في نصيبه نقص فيخير بين الفسخ والأرض
 كالمسترى (وإن غبن غيبا فاحش اباطات) قال في المنتهى ومن ادعى غلطا فيما تقاسمها
 بأنفسهما واشهدا على رضاها لم يلفظت اليه وتقبل بينة فيما قسمه قاسمها كم والاحاط منسكرا
 وكذا قاسم نصيبا انتهى (وإن ادعى كل) من الشريرين (أن هذا من مهمه) وأنكره الآخر

(عالمنا) أى حصف كل منهما على نقي ما ادعاه الآخر (وقد عرفت) التسمية لأن الملك المدعى به لا يخرج منهما ولا يسيل إلى دفعه إلى مستحقه منهما يدون نقض القضية (وإن حصلت الطريق في حصة أحدهما) أى التبريكيين كان مقامهما نصفين فيحصل لأحدهما ما يلي الباب ولا يترى النصف الداخل (و) الحال أنه (لا منفذ لا يترى) الذى جعل له النصف الداخل بما إذا لم يكن له داور طريق من جهة أخرى ولأن حصل له النصف الداخل ملك يجاورها ما يتقصد ما إليه (بطلت)

• (باب الدعوى والمبانيات) •

وهي إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شئ في غيره أو في ذمته والمدعى هو من يطالب بغيره بحق يذكره ضافاً عليه والمدعى عليه الطالب بشئ الإدم والبيئة العلامة الواضحة كالشاهد فأكثر (لأنه الدعوى الأمن) النبان (بأنه التصرف وإذا دعا بما) أى ادعى كل واحد من اثنين (عينا) أنه لم يعل من أربعة أسوال أحدهما أن لا تكون (العين) يبدأ أحد ولا يتم بشئ الثلاثة (ظاهر) أى لم يوجد أمر ظاهر يعدل بمقتضاه (ولأينة) لو أحدهما وادعى كل واحد منهما أن له (فيحقا لثان) أى يحلف كل واحد منهما أنه ولا حق للآخر فيها (وبتناصفاتها) أى يقتسم بينهما ينصفاً نصيباً قدمه في المرد والراعيين والحاوي لأنهما استويا في الدعوى وليس أحدهما به أولى من الآخر لعدم اليد وبسبب قسمة ما بينهما ما ساقفة كالأو كانت بأيديهم ما (وإن وجد ظاهر لأحدهما) كالأو كانت من آلة صنعت (عليه) أى بهذا الظاهر فبأخذ هذا ويحلف للآخر (الثاني أن تكون) العين المتنازع فيها (يبدأ أحدهما) أى أحد المتنازعين (فهي) بيينة (أى لاسق لا) آخر فيها (فإن لم يحلف قضى عليه بالنكول ولو أقام بيينة) قال في المستبين والاقذاع إذا لم تكن بيينة (الثالث أن تكون) العين المتنازع فيها (أيديهم ما) أى يدي المتنازعين (كنى كل عمل لبعضه فيحقا لثان) أى يحلف كل واحد منهما أنه ولا حق للآخر فيه (وبتناصفاتها) أى المدعى به إلا أن يدعى أحدهما أنه ضا فاقول والآخر الجميع أو أكثر مما سبق عما يدعيه الآخر فيصاف مدعى الأقل ويأخذ (فإن قويت يبدأ أحدهما) أى أحد المتنازعين في عين بأيديهم ما (كحيوان) يدعيه كل من اثنين (واحد ساقفة والآخر واكب) فهو والثاني الذي هو واكب بيينه لأنه أقوى تصرفاً وإن انصف على أن الدابة للراكب وادعى كل منهما ما ماعليهما من الحمل فهو للراكب بيينه لأن يده على الدابة والحمل معها (أو قبض واحد أخذ بكبهما) والآخر لآبسه فهو والثاني (الذى هو لآبسه) بيينه (لأن تصرفه أقوى وهو المستوفى لنفسه) فإن كان في يبدأ أحدهما وباقيه يبدأ الآخر أو تنازعاً على غمامة طرفها يبدأ أحدهما وباقيه يبدأ الآخر وما سواهما لأن يده الممسك بالطرف عليهما (وإن تنازع صانعا في آلة كانهما) تكون (آلة كل صنعة لصانعهما) كنجار وحذاء يكونان بذلك ويتنازعان في آلهما أو في بعضهما فآلة النجارة نجارة وآلة الحذاء حذاء فلو ادعى أحدهما أن آله من طريق الحكم أو من طريق المشاهدة لأن هذا هو الظاهر فبأخذ كل منهما آله بيينه (ومضى كان لأحدهما بيينة فآله) ولم يحلف في الأصح لأن البيينة أحدهما حتى الدعوى فيكتفى بها كاليين وهذا قول أهل القسيمان الأمصار (فإن كان لكل منهما) أى المتنازعين (منقبه ونسوانا) أى ينتم ما (من كل وجه

انما رضىنا وتساقتنا) يعنى ان البيتين يستعان بالتعارض لان كل بيته تشهد بعكس ما تشهد به
 الاخرى فلا يمكن العمل بواحدة منهما ما في تساقتان ويصير ان كان لا يثبت له ما على الاصح
 (فثبت الثمان ويتناصفتان ما يبداهما) والاصل في هذا الباب حديث أبي موسى ان رجلا ادعى
 بهير ا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقصه النبي صلى الله عليه
 وسلم بينهم فانه من رواه أبو داود (ويستعان فيما عداه) يعنى يقرع بين المتنازعين فى شئ ليس
 بيد أحد أو بيد ثالث ولم ينزع واحد من المتداعيين (فمن خرج له القرعة فهو له بجميعه) كما
 لم يكن لواحد منهما بيته (وان كانت العين المتنازع فيها (بيد أحدهما) أى أحد المتنازعين فيها
 وقد أقام كل واحد منهما بيته انه له (فهو) أى الذى بيده العين (داخل والاخر خارج وبينة
 الخارج مقدمة على بيته الداخل لكن لو أقام الخارج بيته انه ملكه) أقام (الداخل بيته انه
 اشتراها منه) أى من الخارج (قدمت بيته) أى بيته الداخل (هنا) لانها شهدت بأمر صادق
 على ملك حنفى (ولما عدا من زيادة العلم أو أقام أحدهما) أى أحد المتداعيين (بينة انه اشتراها
 من فلان وأقام الاخر بيته كذلك) أى انه اشتراها من الذى اشتراها منه الاول (عمل باسبقهما
 تاريخا) الحلال (الرابع أن تكون) العين المتنازع فيها (بيد ثالث) أى غير المتنازعين فيها (فان)
 ادعى أحدهما على الثالث (ادعاهما) الثالث (لنفسه حلف لكل واحد) من المتداعيين (يمينا) بغير
 خلاف لان المتداعيين اثنان فوجب ان يحلف لكل واحد منهما يميناً (فان نكل) عن اليمين
 (أخذها) أى العين المتنازع فيها (منه) أى من الثالث (مع بداهها) وهو قيمته ان كانت منقومة
 ومثلها ان كانت مثلية لان العين ثلث بتقريطه وهو ترك اليمين الاول فوجب عليه بدلها كالمو
 أثلثها (واقترعوا عليهم) أى على العين وبدلها لان المحكوم له بالعين غير معين فوجبته القرعة
 له يمينه (وان أقربها) أى أقر الثالث بالعين (لهما) أى بأن قال هى للآخرين أخذها منه
 و (أقسماها) نصفين (وحلف لكل واحد) منهما (يمينا) بالنسبة الى النصف الذى أقر به لصاحبه
 لان كلامهم ايدى الزيادة على ما أقر له به من النصف فهو فى النصف الاخر مقر لغيره فيجب عليه
 اليمين لصاحبه (وحلف كل واحد) من المتداعيين (لصاحبه على النصف المحكوم له به) وان نكل
 المقر بالعين لهما عن اليمين لكل واحد منهما أخذها منه بدلها واقسمها أيضا وان أقر لاحدهما
 يمينه حلف المقر له ان لاحق لغيره فيها وأخذها ويحلف المقر لا آخر فان نكل أخذ منه بدلها
 (وان قال) من العين بيده (هى لاحدهما) أى أحد المتداعيين (وأجهله فصدقه) على جهله
 (تحققها منهما) (لم يحلف) لانهم اصدقا له فى دعواه (والا) أى وان لم يصدقه (حلف) لهما
 (يمينا واحدة) لان صاحب الحق منهما واحد غير معين ولا يلزمه اليمين الا بطلب ما جبهه الان
 أسددهما لم يتعين متحققا باليمين (ويقرع بينهما) أى بين المتداعيين العين (فمن قرع) صاحبه
 (حلف وأخذها) لان صاحب اليد أقرهما الاحدهما لايمنه فصار ذلك المقر له هو صاحب اليد
 دون الاخر فبما القرعة يتعين المقر له فيحلف على دعواه فيستحق ثمان بين من كانت العين بيده
 المستحق لها به صدقه وهى لاحدهما أو أجهله قبل كتيبته ابتداء

(كتاب الشهادات)

واسند هاشمادة وهى حجة شرعية تظهر الحق ولا تقبحه وهى الاختيار بما علمه بالنظر انهم

أو شهدت (تجمل الشهادة في حقوق الاثنين) من الأموال وغيرها (فرض كفاية) إذا قام
 به من يمكن سقطت عنه بشية المسلمين فإن لم يوجد إلا من يمكن تيمم عليه وأن كان عبدا لم يجز له بدله
 منه والاصل في ذلك قوله تعالى ولا يأبى الله وأولياؤه إذا ما دعوا وقد قال ابن عباس وقتادة والربيع
 المراد به العمل للشهادة (وإذا أوجها فرض عين) أقوله تعالى ولا تنكحوا الشهادة (ومضى قد عملها)
 أي الشهادة الواجبة (وجبت كتابتها) ويتأكد ذلك في حق ردى الحلف لان ما لا يتم الواجب
 الا به فهو واجب (ويحرم أخذ أجره) عليه (و) أخذ (جعل عليها) أيضا ولو لم يعين عليه في الاصح
 لان فرض الكفاية إذا قام به البعض وقع منه فرضا وذلك لا يجوز أخذ الاجرة والحلف عليه
 كصلاة الجنازة (لكن ان يجز) من دعى الى الشهادة (عن الشيء) الى محلها (أو أذى به)
 أي بالمدعى (فله أخذ أجره من كوب) قال في الانصاف حيث قلنا بعدم الأخذ فان عجز عن الشيء
 أو أذى به فله أخذ أجره من كوب (ويحرم كتم الشهادة) إذا كانت بحق آدمي لقوله تعالى ومن
 يكتمها فإنه آثم قلبه (ولا ضمان ويجب الاثام في عدل الكساح خاصة) لان الاثام ادشروط به فلا
 يشترط بدونه (وبس) الاثام (في كل عقد سواء) أي النكاح كالبيع والايارة والرضن ونحو
 ذلك لان ذلك ليس من شرطه الاثام ويجعل قوله تعالى راضيه إذا تابعتهم على الاستحباب
 لانه قال بعده فان امن بفسخكم بعد فليؤد الذي اتفقن امامته وهذا انما يكون مع علم الشهادة
 (ويحرم ان يشهد) أحد (الاجماع له) بدليل قوله تعالى ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة
 الا من شهد بالحق وهم يعلمون قال المتصرون هنا وهو يعلم ما شهد به عن بصيرة واتقان (مروية
 أو مسمع) غالبا لجوازها في قضية الخواس كالذوق والامر (وس) رأى شيئا يدينه انسان يتصرف فيه
 مدة طويلة (عرفا) كتم صرف المالك في أملاكهم (من نقض وشا) واجارة واعانة فله (أي جاز
 له) ان يشهد بالمالك لان التصرف فيه على هذا الوجه من غير مازع يدل على صحة المالك فاذا
 يشهد به كفاية السبب من بيع وأرث (والورع ان يشهد باليسد والتصرف) لانه أسوأ
 نحو وصا في هذه الازمة وان لم يره يتصرف كما ذكره مدة طويلة تشهد باليد والتصرف
 (فصل) وان شهدا أي الشاهدان (انه طلق من ثأته واحدة) أو أنه أعتق أو أبطل من
 وصاياه واحدة (ونسب ما عينه الم قبل) هذه الشهادة لانها شهادة بغير معين فلا يمكن التحمل بم الم
 قبل كالمو قال الشهدان إحدى هاتين الامتين معتقة قاله في شرح المتن (ولو شهدا أحدهما انه
 أقربه بألف) شهد (الاخر اه أقربه بألفين كملت) البينة (بألف) واحدة لا تتأقما عليه (وله)
 أي المشهود له (أن يحلف على الالف الاخر مع شاعده ويستحقه) وهذا فيما إذا أطلق الشهادة
 ولم تختلف الاسباب والصفات (وان شهدا) أي الشاهدان على انسان (أن عليه ألفا) لزيد
 (وقال أحدهما قضاء بعينه بثلث شهادته) نص عليه وذلك لانه شهد بأن الالف بيمينه عليه فإذا
 قضاه بعينه لم يكن الالف كله عليه فيكون كالمه متناقضا فتقضى شهادته (وان شهدا انه أقربه
 الشايع قال أحداهما قضاء نصفه فعث شهادتهما) لان ذلك يرجوع عن الشهادة بخمسة مائة
 واقرأ اربع مائة نفسه وهذا لا يقول ذلك على وجه الرجوع والمتصور من آية ان شهادته
 تقل بيمينه مائة فانه إذا شهد بألف ثم قال أحدهما قبل الحكم قضاء منه خمسمائة أقضى شهادته
 في الخمسمائة ولا مشهود له ما اجتمعا عليه وهو مائة فصح شهادته في نصف الالف وأبطلها

في الذنب الذي ذكر أنه قضاء لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة فيه ولو جاء بعد هذا المجلس فتقال
انه قضاء منه ختم ما أنه لم يقبل منه لانه قد أمضى الشهادة قال في شرح المقنع هذا يحتمل انه أراد
اذا جاء بعد الحكم فشهد بالقضاء لم يقبل منه (ولا يحتمل ان) تحتمل شهادة يمين اذا (أخبره عدل
باقضائه الحق) أو انتقاه (أن يشهده) قال في الانصاف لو شهد عند الشاهد عدلان أو عدل انه
أقضاه ذلك الحق أو قد باع ما اشتراه لم يشهده لانه قد قبله ابن الحكم وسأله ابن هاني لو قضاه نصه ثم جحد
ببقية أنه أن يدعيه أو ببقية قال يدعيه كله وتقوم البيعة فتشهد على حقه كانه فيقول الحاكم
قضاي نصه انتهت (ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد منهم انه طلق أو أعتق أو شهدا
على خطيب انه قال أو فعل على المذهب في الخطبة شيئا ولم يشهده أحد غيرهما) مع المشاركة في سمع
وبصر (قبات شهادتهما) ذكره في المعنى وغيره

• (باب شروط من تقبل شهادته) •

وذلك لانه لو لم يعتبر لقبول الشهادة شروط يغاب على الظن صدق الشاهد مع توفر الشروط فيه
لأدى ذلك الى ان يشهد الفجار بعضهم لبعض فتؤخذ الاموال بذلك بغير حق ولا سابق ملك
فلذلك اعتبر أحوال الشهود وبجناحهم عما يلزمهم من وجوب التهمة فيهم ووجود ما يلزمهم من قبضتهم وتقريرهم
(وهي) أي الشروط المعبرة لذلك (ستة أحدها البلوغ فلا يشهادة) مقبولة (لصغير) ذكر
أو أعتق (ولو اتصف) الصغير (بالعقل) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم والصبي
لا يثبت رجلا ولانه غير مقبول القول في حق نفسه في حق غيره أولى ولانه غير كامل العقل فهو
في معنى المعتوه (الثاني العقل) وهو نوح من العاقل الضرورية يستعده له لهم دقيق العاقل وتدريب
الصنائع الفكرية والعاقل من عرف الواجب علة الضرورية وغيره والممكن والممنوع
كوجود الباري سبحانه وتعالى وكون الجسم الواحد ليس في مكانين واستحالة اجتماع
الضدين وكون الواحد أقل من الاثنين وعرف ما يتقنه وما يضره غالبا (فلا شهادة) مقبولة
(لمعتوه ومجنون) الامن يحنق أحيانا إذا شهد في أفاقته (الثالث النطق) أي كون الشاهد
متكلما وقال مالك والشافعي وابن المنذر تقبل الشهادة من الاخرس اذا فهمت اشارته لقيام
الإشارة منه مقام نطقه في أحكامه من طلاقه ونكاحه وغيرهما (فلا شهادة) مقبولة (لاخرس)
نص على ذلك أحمد ورضي الله تعالى عنه (الا اذا اداه) الاخرس (بخطه) في الأصح واختاره في
الحرم وقال في الانصاف قلت وهو الصواب (الرابع الحفظ) لان من لا يحفظ لا تحصل الثقة بقوله
ولا يغاب على الخائن صدقه لاحتمال أن تكون من غلظه اذا تقرر هذا (فلا شهادة) مقبولة (لغفل
و) لا (معروف بكثرة غلط وهو) وعلم بما تقدم انها تقبل ممن يقل منه الغلط والسهو لان ذلك
لا يسم منه أحد (الخامس الاسلام فلا شهادة) مقبولة (للكافر ولو) كانت شهادته (على مثله)
الرجال من أهل الكتاب بالوصية في السفر ممن حضره الموت من مسلم وكافر عنه عدم مسلم
تقبل شهادتهم في هذه المسئلة فقط ولو لم يكن لهم ذمة وبحلفهم الحاكم وجوبه بعد العصر مع
رب ما خافوا ولا حرقوا وانهم الوصية الرجل فان عثر على انه استخفا اثما حلفت اثنان من
أولياء الموصي بالله اشهادتنا أحق من شهادتهما ولو قد خانا وكتماننا وبقي لهما (السادس)
العدالة) ظاهر أو باطنا وهي استواء أحوال في دينه واعتدال أقواله وأفعاله (ويعتبر لها شيان

الإصلاح في الدين وهو أداء العزائم بواطنها أي بسما الرتبة في الأصح وأما إلى ذلك أحد
 بقوله فمن يواطىء على ترك سنة الصلاة وجعل سبب التمسك من دأوم على تركها التمسك بمقول
 القاضي أي يولي من دأوم على ترك السنن الراسخات وعلم منه أن الشهادة من تركها في بعض
 الأيام مقبولة (واجتناب الحرم) لا من أدى الفرائض واجتناب المحارم عند صاحبها عرفاً
 (بأن لا يأتي كذبة ولا يدين على صغيرة) والكذب صغيرة إلا في شهادة زور وكذب على نفي وري
 نية وكذب على أحد الرعية عند سلك طالم فكسيرة ويجب لتخليص مسلم من قتل ويباح لإصلاح
 وسرّب وزوجة فقط والكسيرة ما فيه حد في الدنيا كالزنا والسفوة أو وصديقه سرقة كالزنا
 وأكل مال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين وما أشبه ذلك زاد الشيخ أو غضب أو لم أو أنفي
 إيمان (الثاني) مما اعتبر العدالة (استعمال المرأة) ويكون استعمالها (فعله ما يجعله
 وتزنيته) في العادة كالسجاء وحسن الخلق وبذل الجاه وحسن المجاورة وبحوث ذلك (وترد ما
 يدسه ويشبهه) في العادة من الأمور الدنيئة المريبة به (فلا شهادة) مقبولة (للمسحر ورفاقه
 ومشبهه) ومقتضى ويكره العاصي واستماعه وطبيل ومتري يرى سحر منه ولا لشاعر يهرط في مدح
 باعطاء أو يقرط في ذم جمع أو يشب بمدح جراً أو باعراء أو باعراء معينة محرمة وينسحق بذلك
 (ولا عيب بطريق) عيبه قلنك عوض أو ترك واجب أو مع فعل محرم إجماعاً (وتحريمه)
 كلابه يرد (ولا) شهادة مقبولة (إن يدر عليه بعضرة الناس أو يكشف من يده ما جرت
 العادة بتعطينه كصدقه وطهره أو يتحدث عباصة أدخل) أي زوجته أو أمته أو يحاط بها
 بخطاب فاحش بين الناس (ولا) شهادة مقبولة (إن يحكي المصكات ولا) شهادة مقبولة أيضاً
 (لن يأكل بالسوق) شيئاً كثيراً (ويقتصر السير كالقمة والتماحة) ويحرم من الأشياء اليسيرة
 * (فصل) متى وجد الشرط أي شرط قبول الشهادة من من قبله قبل وجود
 المشروط (بأن بلغ الصبر وعقل الجنون واسلم الكافر وناب القاسق قلت الشهادة بغير ذلك)
 لأن ردها إما كان لما منع وقد زال عنه يعتبر في التائب إصلاح العمل سنة (ولا شرط) في
 الشاهد (الحرية فتقبل شهادة العبد والامة في كل ما قبل فيه شهادة الحر والحرية) لعدم آيات
 الشهادة وهو داخل فيها فانه من رجالها وهو عدل تقبل روايته وقبواه وأخباره الدينية ولأن
 المن إذا كان عدلاً غير منهم فإشهادته مقبولة كالحر (ولا يشترط كون الساعة) أي ساعة
 الشاهد (غير دينة) عرفاً فتقبل شهادة حمام وحدا وزبال وقام وكاس وكاش وقواد وصباغ
 ودياغ وجمال وجرار وحاتك وحارس وصائغ إذا حست طريقته وتقبل شهادة ولد الرابح
 به ودوى وقروى (ولا) شرط كونه أي الشاهد (صيراً فتقبل شهادة الاعبي) في المسروعات (بما
 معه حيث يثقن الصوت) أي صوت المشهود وعنه روى عن علي وابن عباس أنه ما أجازا
 شهادة الاعبي ولا يعرف إماماً مخالف من الصحابة لحصول العلم به بذلك (وبما رآه قبل علمه) إذا
 عرف العامل باسمه وسببه فإن لم يعرفه إلا بعبه قبلت شهادته إذا وصغه الاعبي للحاكم بما يغيره
 ويحوز شهادة الاعبي أيضاً بالاستفاضة

• (باب موانع الشهادة) •

الموانع سبع مانع من منع الشيء إذا حال بينه وبين مقصوده وهذه الموانع تحول بين الشهادة

ومقتضاهما فان المقصود من الشهادة قبولها والاحتكام بها (وهي) أى موانع قبول الشهادة
 ستة أحدها كون الشاهد أو بعضه مملكان شهيداً (لأن نفقته على سيده ان كان واحداً
 أو على جميع المشتركين فيه فهو كالأب مع ابنه) (وكذا لو كان زوجاً له ولو) (كان في الماضي)
 يعني ولو كانت شهادة أحد الزوجين للآخر بعد الطلاق البائن أو الخلع قال في التقيج ولو بعد
 الفراق وقال في المبدع ظاهره ولو بعد الفراق انتهى (أو كان) الشهود له (من فروعه وان
 سئلوا من ولد البنين و) ولد (البنات أو من أصوله) فلا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد الولد على
 الأصح وسواء في ذلك ولد البنين وولد البنات وسواء في ذلك الأبناء والامهات والاجداد
 والجدات وأباؤهم وأمهاتهم ما من قبل الأم والأب (وان علوا) ولولم يجز بها اتفاقاً كما عقد
 نكاح أو ذنف (وتقبل) شهادة الشاهد (الباقى أقاربه كاخيه) وعنه قال ابن المنذر أجمع أهل
 العلم على ان شهادة الأخ لأخيه جائزة لانه عدل غير متم فقبل شهادته كالأجنبي ولا يصح
 القياس على الوالد والولد لأن بينهما رابضة وقراءة قوية بخلاف الأخ وأما الم ونحوه كالخال فإنه
 لما أجبرت شهادة الأخ مع قربه كان ذلك تقيماً على قبول شهادة من هو أبعد منه بطريق الأولى
 (وكل من) قلنا (لا تقبل) شهادته (له) كعمودى النسب ونحو ذلك مما قلنا لا تقبل شهادته له
 (قلنا) أى فان شهادته (تقبل عليه) لانه لا تهمه فوجب ان تقبل عليه كغيره (الثاني) من
 موانع الشهادة (كونه) أى الشاهد (يجزى بها نفسه فلا تقبل شهادته) أى الانسان
 (الرفيقه) ولو كان مأذوناً له (ومكاتبه) لان المكاتب رقيق (ولا) شهادته (لمورثه) يجزى قبل
 بدماله فأنه لا تقبل لانه رعايسرى الجرح الى النفس فوجب الدية للشاهد بشهادته فيصير كأنه
 شهيد لنفسه (ولا) شهادته (لشريكه فيما هو شريك فيه) قال في المبدع لانه لم فيه خلافاً لانه
 وكذا المضارب بمال المضاربة انتهى (ولا) شهادته (لمستأجره فيما استأجره فيه) نص عليه
 ومن أمثلة ذلك لو استأجر انسان قصاراً على ان يقصر له ثوباً ثم نوزع في الثوب فشهد القصار انه
 ملك لمن استأجره على قصارته فأنه لا تقبل (الثالث) من موانع الشهادة (ان يدفع بها) أى ان
 يدفع الشاهد بشهادته (ضرباً عن نفسه) فلا تقبل شهادة العاقلة يجزى شهود قتل الخطأ لانهم
 متممون لما في ذلك من دفع الدية عن أنفسهم حتى ولو كان الشاهد بالجرح فقيراً أو بعيداً في
 الأصح بل لو أزان يوسر أن يموت من هو أقرب منه (ولا) تقبل (شهادة الغرماء) يجزى شهود دين
 على نفسه (لما في ذلك من توفير المال عليهم) وكشهادة الولي يجزى الشاهد على من في حجره
 وكشهادة الشريك يجزى الشاهد على شريكه لانه (ولا) شهادة الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق
 والأراء منه وكل من لا تقبل شهادته له لا تقبل شهادته يجزى شاهد عليه) كالسيد يشهد بجرح
 من شهد على مكاتبه أو عبده مدين لانه منهم فلهما يحصل به من دفع الضرر عن نفسه فكانه شهد
 لنفسه وقد قال الزهري مضت السنة في الاسلام أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين أى منهم
 (الرابع) من الموانع (المداوة) ويعتبر كونها (لغير الله) سبحانه و (تعالى كفره عسائه
 أو غمقه لفرسه وطابه له الشر) قال في الفنون اعتبرت الاخلاق فاذا أشدها وبالألحس ود قال ابن
 الجوزي الانسان محبول على حب الترفع على نفسه وانما يتوجه الازم الى من عمل بقتضى التخط
 على القدر وينتصب الازم المحسود قال وينبغي ان يذكره ذلك من نفسه قال في الفروع وذكر

شيئنا أن عليه أن يستعمل معه التقوى والصبر فيكره ذلك من نفسه ويستعمل معه الصبر والتقوى وذكر قول الحسن لا يضرك ما لم تعد به بدا أو لا أنا قال وكثير من عنده دين لا يمين من ظله ولا يقوم بما يجب في نفسه بل إذا دمه أحد لم يوافق ولا يذكر بحامده وكذا الوعد به أحد لم يمت وهذا مذنب في ترك المأمر ولا معتمد وأما من اعتدى بقول أو فعل فذلك به أقرب ومن اتقى وصبر فقهه الله تقواه وفي الحديث ثلاث لا ينجون من أحد الحسد والظن والطيرة وسأحدثكم بالخروج من ذلك إذا حدثت فلا تبغ وإذا طمئت فلا تحقق وإذا طمئت فامض أنتهى (فلا تقبل شهادة على عدوه إلا في عند المصالح) لأن العدو ومنهم في حق عدوه وقال المالک والمناجی (الحامس) من الموانع (العصية) فلا شهادة على عروبهما كنهب جماعة على جماعة وإن لم تبلغ رتبة العداوة وبالأفراط في الحمية قال في الاتصاف من صاحب الترغيب ومن موافقها العصية فلا شهادة على عروبهما وبالأفراط في الحمية كنهب قبيلة على قبيلة فإن لم تبلغ رتبة العداوة انتهى (السادس) من موانع الشهادة (أن ترد شهادة) أي الشاهد (ففسقه ثم يتوب ويعيدها) فلا تقبل إيمته في أدائه لكونه يعبر بردها فخر بما قصد إعادتها أن تقبل لأن الله العار الذي يلحقه بردها (أو يشهد) إنسان (لورثه يخرج قبل برئه) ثم ترد (ثم يعاد ويعيدها) أي الشهادة (أو ترد) شهادته (للدفع ضرراً أو جلب نفعاً أو عداوة أو ملك ثم يزول ذلك) المانع (وتعاد فلا تقبل) شهادته (في الجميع) لأن ردّها كان باجتهاد الحاكم فلا يتحقق باجتهاد الثاني ولأنها ردت للثمة أشبهت المردودة للفسق (بجلاف ما لو شهد وهو كافر أو) شهد وهو (غير مكاتب أو) شهد بحال كونه (أحرص ثم زال ذلك) المانع بأن أسلم الكافر أو بلغ الصغير أو زال الحرس (وأعادوها) بعد ذلك فأنها تقبل لأن ردّها في الحالات المذكورة لا غصاة فيها فلا يتبع تهمة بخلاف المسائل التي قلها

«(باب أقسام المنهوبة)»

من جهة عدد الشهود لأن عدد الشهود يختلف باختلاف المشهود وقال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكره رجلان رجلين فأمر أنان هذا في الأموال وفي الرافعة تعالى ولو لا جوار عليه بأربعة شهداء فدل هذا على اعتبار العدد في الجملة (وهو ستة أحدها الزمان) وهو موجب للعتق كاللواط (فلا بد) في ثبوته (من أربعة رجال) عدول ظاهر أو باطن (بشهادته) أي بالزنا واللواط (وانهم رأوا) وأدركوه في فرجه (أو يشهدون) أي الأربعة (أنه) أي المشهود عليه بذلك (أقر أربعة) أي أربع مرات بذلك القسم (الثاني إذا ادعى من عرف بعينه أنه فقير ليأخذ من الركة فلا تدين ثلاثة رجال) القسم (الثالث القود) أي ما يوجب (والاعسار وما يوجب الحدة) كحد القذف وحد الشرب (و) ما يوجب (التعزير) كوطء بهيمة أو أمة مشتركة (فلا بد من رجلين ومثله) أي ما ذكر من اشتراط شهادة رجلين (النكاح) والرجعة والخلع والطلاق والتب والولاء والتوكيل في غير المال) وتعدّل شهدا وودودهم وأبياءه في غير مال لأن ما ذكر ليس بحال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال فلم يكن للتساوي في شهادته مدخل كالحدود والقباض قال القاضي المدّول عليه في المذهب إن هذا لا يثبت إلا بشهادتين

ذكر من ولا تقبل فيه شهادة النساء بحال وقد نص الامام أحمد رحمه الله تعالى ورضى عنه في رواية الجماعة على انه لا تجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق القسم (الرابع المال وما يقصده المال كالقرض والرهن والوصية والعقق والتدبير والوقف والبيع) والودعة والغصب والابارة والشركة والحوالة والصلح والهبة والكتابة وعارية وشفعة وانلاف مال وضمانه وأبيل في بيع وخياره (وبحسب الخطأ) ونحو ذلك مما يقصده المال (فيكفي فيه رجلان أو رجل واحد) لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل واحد أو رجلان وسباق الآية يدل على اختصاص ذلك بالاموال (أو رجل واحد) لما روى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه أحمد وابن ماجه وكل موضع قبل فيه شاهد ويمين لا فرق فيه بين كون المدعى مسلماً أو كافراً عدلاً أو فاسقاً رجلاً أو امرأة فانه في الاقناع (لا امرأتان ويمين) يعني انه لا يثبت المال بشهادة امرأتين مكان رجل ويمين لان النساء لا تقبل شهادتهن في الاموال منفردات (ولو كان لجماعة حتى يشاهد) واحد (فاقامه وقف حلف أخذه ذنبيه) لكمال النصاب من جهة (ولا يشاركه) فيما أخذه (من لم يحلف) لانه لا ساق لقيه لانه لم يجب له شيء قبل حلفه القسم (الخاصة دأرية وموضحة ونحوهما) كدأ بالعين (فيتمبل) في ذلك (قول طبيب) واحد (وبطار واحد) وكحال واحد (لعدم غيره في معرفته) أي معرفة ما تقدم ذكره فان لم يضر بأن كان بالبدل أكثر من واحد يعلم بذلك فالثان (وان اختلفا اثنان) بأن قال أحدهما بوجود الداء وقال الآخر بعدمه (قدم قول المثبت) على قول الثاني لانه يشهد بزيادة لم يذكرها الثاني القسم (السادس) من أقسام المشهود به (مالا يطالع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء تحت الثياب) والاستمالة (والرضاع والبرص في الجسد تحت الثياب والرتق والقرن والعذل ونحو ذلك) (وكذا اجراسه وغيرها في حمام وعرس ونحوه) مما لا يحضره الرجال فيكفي فيه امرأة عدل (على الاصح) والاحوط اثنان لما روى حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة الغائبة وخبرها ذكره الفقهاء في كتبهم وروى أبو الخطاب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز في الرضاع شهادة امرأة واحدة لان ذلك معنى يثبت بقول النساء المنفردات فلا يشترط فيه العدد كالرواية واخبار الديانات وان شهد بها قبل فيه شهادة الواحدة رجل كان أولى لكمال

(فصل) قالوا شهد بقتل العذر رجل واحد أو رجلان يثبت شيء (يعني لا قصاص ولا دية لان قتل العمد يوجب القصاص والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب البدل وان قلنا موحبه أحمد يثبتين لم يتعين أحدهما بالاختيار فلما وجبنا بذلك الدية أوجبنا مع ما بدون الاختيار وان ادعى رجل على آخر انه ضرب أخاه بسهم عمد اقتله ونفذ الى أخيه الآخر فقتل خطأ وأقام بذلك شاهداً أو امرأتين أو شاهداً وحلف معه ثبت قتل الثاني لانه خطأ موحبه المال ولم يثبت قتل الأول لانه عمد موحبه القصاص (وان شهدوا) أي الرجل والمرأتان (بسرقة ثياب المال) لكمال بينته (دون القاطع) لان السرقة توجب المال والقاطع فاذا قصرت البينة عن أحدهما ثبت الاثر (ومن حلف بالطلاق انه ما عرف أو) حلف انه (ما غضب ونحوه) كما في الحلف

بالطلاق انه مباح أو ما اشترى أو ما وطأ أو ما قتل (فتيت و... له) أي فعل ما حلف على عدمه
(رجل وامرأتين أو رجل وبين ثبت المدل ولم تطلق) زوجته في الإصح لانه لم يسهل اليقينة
المثبتة للطلاق وان شهد رجل وامرأتان لرجل أو رجل وحلف معه بميثاق ثلاثة أم ولهم
وولدها منه فحفي له بإلزامه لم يرد ولا ثبت حرية ولدها ولا نسبته (تمة) لو وجد على ذم
مكروب ييسر في ميل الله أو على أمكفة باب دار وقت أو مسجد حكمه

(باب الشهادة على الشهادة) وباب الرجوع عن الشهادة (و) باب (صفة أدائها)

أي الالطاط التي يحصل بها أداء الشهادة قال به عمر بن محمد سمعت أحمد رضي الله تعالى عنه
يستل عن الشهادة على الشهادة فقال هي جائزة وكان قوم يسمونها التأويل قال أبو عبيد أجمع
العلماء من أهل الحجاز والعراق على امضاء الشهادة على الشهادة في الأموال والمعنى شاهد بطلاق
والحاجة داعية اليه لانه لما كانت الشهادة وثيقة مستدامة لحفظ الأموال والاستيصال في
تحصيلها لانه ربما مات المترتبها فتعذر الرجوع إلى اقراره واستيفاء الحق عن هو عليه جوزوا
الاشهاد عليه لهذا المعنى (الشهادة على الشهادة) أي صورة تجعلها (أن يقول أشهد بالطلاق
على شهادتي أي أشهد أن فلان بن فلان أشهدني على نفسه) بكذا (أو شهدت عليه) بكذا (أو أقر
عندي بكذا) ويصح أن يشهد على شهادة الرجلين رجل وامرأتان ورجل وامرأة (أو أقر
مثلهم) أي على رجل وامرأتين (وامرأة على امرأة فيما قبل فيه) شهادة (المرأة) أي
في المال وما يتصل به المال من مده حلا فيه (وشروطها) أي تحصيل الشهادة على الشهادة
(أربعة أحدها أن تكون في حقوق الآدميين) فلا تقبل في حقوق الله تعالى لأن الحسد و
مبينة على السر والذرة بالشبهات والاسقاط بالرجوع عن الاقرار والشهادة على الشهادة جميعا
شبهة فقام ما ينطرق اليها احتمالات العلق والدم والكذب في شهود الفرع مع احتمال زائد
لا يوجد في شهود الأصل وهو معتبر بدليل انه لا يتقبل مع القدرة على شهود الأصل فوجب
أن لا تقبل فيما يدعى بالشبهات (الثاني تعذر) شهادة (شهود الأصل عوث أو مرض أو خوف)
من سلمان أو غيره (أو غيبة مسافة قصر) لانه اذا أمكن الحاكم أن يسمع شهادة الشاهد
الأصل استغنى عن البحث عن عدالة الشاهد في الفرع عليهم ما وكان أحوط للشهادة فان جماعه
من شهود الأصل معلوم ومصدق شاهد في الفرع عليهم ما فلدون والعمل باليقين مع امكانه أولى
من اتباع الظن ولان شهادة الأصل تثبت نفس الحق وشهادة الفرع اعما تثبت الشهادة عليه
(ويؤيد تعذرهم) أي تعذر شهود الأصل (إلى صدور الحكم) لان الشرط الذي هو تعذر
الأصل زال اذا علمت ذلك (فتى أمكنت شهادة الأصل) قيل الحكم (وقف الحكم على سماعها)
كالوكانا خبرين أحدهما الشرط (الثالث دوام عدالة) شاهد في (الأصل) وعدالة الشاهد
(الفرع إلى صدور الحكم متى حدث من أحدهم) أي من شاهد في الأصل أو الفرع (قبلة) أي
الحكم (ما يمنع) أي ما يمنع القول من فسق وجنون ونحوهما (وقف) أي الحكم لانه مبني
على شهادة الجميع الشرط (الرابع ثبوت عدالة الجميع) أي عدالة شهود الأصل والفرع
لانهم ما شهدا نارا فلا يحكمهم ما يدون عدالة الشهود قال في شرح المقنع لان الحكم بدني على

الشهادتين جميعا فاعتبرت الشرع وما في كل واحدة منهما ولا تعلم في هذا خلافا فان عدل شهود
الاصل شهود الفرع فشهدوا بعد انتم ما ولى شهادتهم ما اجاز بغير خلاف فعله وان شهدوا بعد انتم ما
جاز و يتولى الحاكم ذلك فاذا علم عدالتهم ما حكمهم وان لم يعرفهم ما بحث عنهم ما انتهى (ويستخرج من
الشرع ان يعدل لاصل) قال في الاقناع ولا يجب على قورع تعديل أصله ويتولى الحاكم ذلك
وان عدله الشرع قبل انتم (لا تعديل شاهد رقيقه) لانه يؤدي الى انحصار الشهادة في أحد هما
وان قال يتم رد الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما شهدناه من شيء مما شهدنا به على شهادتنا
(لم يفتن الشريكان) يعني لا شهدوا الاصل ولا شهدوا الفرع (شيئا) مما حكم بثلثه لان شاهدي
الفرع لم يثبت كنفهم او شاهدي الاصل لم يثبت رجوعه الان الرجوع انما يكون بعد الشهادة
فانكار اصل الشهادة لا يكون رجوعا عنها فلذلك لم يفتننا

• فصل • ولا تقبل الشهادة الا باللفظ (اشهد أو) بلفظ (شهدت) لان الشهادة معتدلة بشهادة
شهادة فلا بد من الاتيان بلفظه المشتق منها اولان فيه معنى لا يحصل في غيرها من اللفظات بتدليل
انهم انما يعمل في الاعان ولا يحصل ل ذلك في غيرها اذا علمت ذلك (فلا يكفي) قوله (انا شاهد) لان
ذلك اخبار عما هو متصف به كالقول قال انا ما تعمل شهادة على زيد بكذا بخلاف قوله اشهد أو شهدت
بكذا فان هذه جملة فعلية تتدل على حدوث فعل الشهادة (ولا يكفي) قوله (اعلم أو اسحق)
او اعرف أو اتحقق أو أتيقن لانه لم يأت بالفعل المشتق من لفظ الشهادة (أو) قال الشاهد
(اشهد بما وضعت به خطي لكن لو قال من تتقدمه غيره بالشهادة بذلك اشهد أو وكذلك اشهد بصدق)
تدلى في المنتهى (واذا رجع منهم ود المال أو) شهود (العقود) بعد حكم الحاكم لم ينقض الحكم
لانه قد تم ووجب المشهود به للمشهود له ورجوع الشاهد عن شهادته الحكم ومهمه الا يوجب
نقضه لانهم ان قالوا بعد ما قد شهدوا على أنفسهم ما بالفسق فيه ما تمت ما بان براءة نقضه كما شهد
فاسقان على الشاهدين بالفسق فانه لا يوجب التوقف في شهادتهم ما وان قالوا خطأ لم يجب
لنقض أيضا الجواز أن يكونا قد أخطأ في قوالهما الثاني بأن اشتبه عليهما الحال ونحو ذلك
(ويستعملون) بذلك المال الذي شهدوا به سواء قبض أو لم يقبض وسواء كان قائما أو ناقضا لانهم
أخرجاه من يد مالكه بغير حق وحالائنه وبينه فلهذه ما شهادته كالألفاء وان كانت الشهادة
بعق غرما قيمة من شهدا بعبقه لانهما انزالا يد السيد عن عبده أو أمته بشهادتهما المرجوع
عنه أشبه ما لو قلا من شهدا بعبقه وشمل ذلك ما لم يصدقه ما على بطلان شهادتهما ما المشهود له
أو تكون الشهادة بدلين غير أمته قبل ان يرجعا ذكرها في المنتهى عن المعنى (واذا علم الحاكم
بشاهد زور باقراره) على نفسه انه شهد بالزور (أو تيقن كذبه يقينا) وذلك بأن يشهد بما يقطع
بكذبه (عززه) في الاصح قاله في المنتهى (ولو تاب) كالوهاب من وجب عليه حلفه لا يسقط
تبويه ثم اعلم ان شهادة الزور من أكبر الكبائر وقد نهى الله تعالى عنها مع نهيه عن عبادة
الاوثان بقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور ولا يتقدم نزع يده بل
يكون (بإيراء الحاكم) اما يجلد أو يحبس أو يكشف رأس أو يوجب بكلام يشهد ما يراه صوابا
(ما لم يخالف) ذلك (نصا) أو معنى النص (وطبقه) أي بشاهد الزور في المواضع التي يشتر
فيها (فيوقف في سوقه) ان كان من أهل السوق أو في قبيلته ان كان من أهل القبائل أو في

مسجدان كان من أهل المساجد وتادى عليه (فيقال أبا عبد الله شاهد زور وفاجتنبوه) يعني
يقول الموكل به إن الحاكم يقرأ عليكم السلام ويقول هذا شاهد زور وفاجتنبوه (تنبيه) لا يبرر
شاهد بتعارض البيعة ولا يعطى في شهادته أو برهونه ومضى ادعى شهوداً وقد خطأ عزروا

• (باب اليمين في الدعوى) •

أي ذكر ما يجب فيه اليمين وذكر صفاتها وأفظها وهي تقطع الخصومة حالاً ولا تسقط حقاً فتسمع
البيعة بعد اليمين (البيعة على المدعى واليمين على من أنكر) هذه قطعة من حديث خرجه الترمذي
عن ابن عباس وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه
(ولا يمين على منكر ادعى عليه بحق) سبحانه (تعالى كالحمد ولو) كان ذلك الحمد (فقطاً)
والعزير والعبادة وأجراح الصدقة (والواجبة) (والكفارة واليذر) أما الحمد ودفعة الخلاف
في أنها لا تشرع فيها اليمين لأنها لو أقر ثم رجع عن إقراره قبل منه وشلى سيده من غير عينة فلا بد
لا يستخلف مع عدم الإقرار أولى ولأنه يستحب ستره والتعرض للمقري ليرجع عن إقراره
وللمشهور ترك الشهادة بالحد والسر عليه وأما ما عدا ذلك من حقوق الله تعالى فأشبه الحدود
لأن ذلك عبادة فلا يستخلف عليها كالأصالة (ولا) يمين (على شاهد أنكر شهادته) أي أنكر تحمها
(و) لا على (ما كتم أنكر حكمه) ولا على وصي على نفي دين على موص وان ادعى وصي وصيته
للقراء ما أنكر الوثقة - لنسوا فان سكلوا قضى عليهم بما ادعاه الوصي (ويحلف المسكر كل حق
آدمي يقصصه المال كالديون والجسليات والاتلافات فان نكل) المنكر (عن اليمين قضى
عليه بالحق) أي بما ادعى عليه به (وإذا حلف على نفي فعل نفسه أو) حلف على (نفي دين عليه
حلف على البت) لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل حلفه قل والله الذي
لا اله الا هو ماله عندي شيء رواء أبو داود (وان حلف على نفي دعوى على غيره ككفره وريقه
وماله حلف على نفي العلم) فمن ادعى على انسان أن عبده جنى عليه فأنكر وأراد تخليفه حلف
أنه لا يعلم أن عبده جنى على المدعى (ومن أقام شاهد بما ادعاه) بما يقبل فيه شاهد ويمين (حلف
معه) أي مع الشاهد (على البت) ويجب تقديم الشهادة على اليمين ولا يشترط في يمينه أن
يقول وإن شاهدني صادق في شهادته (ومن توجه عليه حلف الجماعة يحلف لكل واحد ميمناً)
لأن لكل واحد منهم - مما غير حق الآخر فإذا طلب كل واحد منهم ميمناً كان له ذلك كسائر
الحقوق إذا انفرد بها وقد حكى الأصمغري أن اسمعيل بن اسحق القاضي - حلف رجلان بحق
لرجلين ميمناً واحدة فقطأه أهل عصره (ما لم يرضوا) كلهم (!) يمين (واحدة) فيكفيهم إلا أن الحق
لهم وقد رضوا بإسقاطه فسقط

• (فصل) • واليمين المشروعة هي اليمين بأقبح أجل اسمه (وللحاكم تغليظ اليمين فجهاته - مطر)
وهو المنسل في العلل كالطهر وذلك (بجناية لا توجب قوداً وعقوبات كشيء قد رخصت الزكاة
فتغليظ يمين المسلم أن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب
الغالب الضار النافع الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور) فالطالب اسم فاعل من طلب
الشيء إذا صدقه والغالب اسم فاعل من غلبه بمعنى قهره والضار النافع من أسماء الله الحسنى أي
قادر على خسر من شاء ونفع من شاء وخائنة الاعين ما يستر في النفس ويكف عنه اللسان برؤما

اليه بالعين وما يتحقق الصدور ما تضره والتغليظ في الزمان ان يحلف بعد العسر أو بين الاذان
والاقامة والمكان بمكة بين الركن والمقام وعند الصخرة بيت المقدس وسائر البلاد عند منبر
الجامع (ويقول اليهودي والله الذي انزل التوراة على موسى وقل له البحر وأنجاه من فرعون
ومائه) حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود نددتكم بالله الذي انزل
التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زني رواه أبو داود (ويقول النصراني والله
الذي انزل الانجيل على عيسى وجعله يحيي الموتى ويرى الآخرة والابرص) لانه لفظ متما كدبه
بينه ويقول المجوسى والله الذي خلقني وصورني ورزقني (ومن ابي التغليظ لم يكن ناكلا) عن
العين لانه قد بذل الواجب الذي عليه فيجب الاكتفاء به ويحرم التعرض له قاله في النكت ولا
يحلف بطلاق وفاق الاثمة الثلاثة قاله الشيخ (وان رأى الحاكم ترك التغليظ فتركه كان مصيبا)

*(كتاب الاقرار) *

وهو الاعتراف بالحق ما أخذ من المقر وهو المكان كان المقرب يجعل الحق في موضعه والاصل
في ذلك قوله تعالى واخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول
مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أقررتم واخذتم على ذلكم اصرى قالوا اقررتنا
(ايصح الاقرار الامن مكلف) فلا يصح من صغير ومجنون (مختار) فلا يصح من مكره عليه (ولو)
كان المقر (هازل لا يلفظ أو كتابة لا بإشارة الامن أو خرس) ان كانت الاشارة معلومة (لكن لو أقر
صغيرا وقرن أذن لهما في تجارة في قدر ما أذن لهما) أى الصغير والقرن (فيه صح) قال أحمد في رواية
مهنا في التيم اذا أذن له يعنى ولية في التجارة وهو يعقل البيع والشرا في بيعه وشراؤه جائز وان
أقرانه اقتضى شأنا من ماله جائز به در ما أذن له فيه وليه (ومن أكره له يقرب درهم فأقر بدينار)
صح ولزمه (أو) أكره (ليقر بدينار فأقر له مروض ولزمه) مثل أن يكره على الاقرار بطلاق امرأة
معينة فيقر بطلاق غيرها أو على الاقرار بدينار فيقر بدهم فيصح اقراره لانه أقر بماله يكره عليه
فصح كالأقر به ابتداء (وابس الاقرار بإنشاء تملك) بل هو اخبار عما في نفس الامر اذا علمت
ذلك (فيصح) اقرار الانسان لغيره (حتى مع اضافة الملك لنفسه) كقوله كتابي هذا الزيد قال
في الفروع ويصح مع اضافة الملك اليه انتهى (ويصح اقرار المريض بماله لغير وارث) لانه غير
متم في حقه قال في شرح المقنع قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم ان اقرار
المريض في مرضه لغير وارث جائز (ويكون) المقر بالاجنبى (من رأس المال) أى مال المقر
(و) يصح اقرار المريض أيضا (بأخذ دين من غير وارث) لان ذلك اقرار بان لا يتم في حقه قبل
(لان أقر لوارث الابينة) قال في المنتهى وشرحه وان أقر المريض بماله لوارث لم يقبل اقراره
بذلك الابينة أو اجازة من الورثة لانه ايصال للماله الى وارثه بقوله في مرض موته فلم يصح بغير
رضائبة الورثة كهيبته ولا أنه محجور عليه في حقه فلم يصح الاقرار له انتهى (والاعتبار يكون
من أقر له وارثا أولا) أى غير وارث (حالة الاقرار) لانه قول تعتبر فيه التمسمة فاعتبرت حالة
وتبوءه دون غيرها فلما أقر لوارث فصار عند الموت غير وارث كالأقر لآخر لا خيه من أبيه بنى
محدث له أخ شقيق لم يلزم اقراره وان أقر لغير وارث لزم ولو صار المقر له وارثا للمقر (لا الموت
عكس الوصية) قال الاعتبار يكون من وصى له وارثا أو لا عند الموت (وان كذب المقر له

الامر بمال الاقرار) لانه امران لم يصدقه فطل لذلك (وممكن للمعروض ان يتصرف فيما اقر به
بما شاء) قال في المنتهى ومن اقر لمكلف بمال في يده ولو برق نفسه أو كمال المقر به وما كذبه
المقر به بمال ويقر بمداقر ولا يقبل عود مقره الى دعواه وان عاد المقر فادعاه له نفسه أو اياه
لثالث قبل اسبى

• (وصـ لـ والادوار) من يصح ادراؤه (لن غيره اقرار السيد) لانه هو الوجهة التي يصح
اه الاقرار فتعين جعل المال له وحيداً فلم المقر بما اقر به تصديق السيد ويبطل برده
(و) الادوار (لمسجد أو مقبرة أو طريق أو نحوها) كنعرو ومطرة (يصح) وفي الأصح (ولو أطلق)
بأن لم يصح سداً كعله وصح فحذو ذلك لانه ذلك اقرار من يصح ادراؤه فلمه كالموعين السيد
(و) الاقرار (لدار أو هبة لا يصح الا ان عين السيد) من عصب أو استعجار (و) يصح (الحل)
أى حل الأدمية حال وان لم يعرفه الى سبب لانه يجوز أن يملك بوجه صحيح فصحة الاقرار اطلاقاً
كالظاهر (ه) ان (ولاد ميتاً أو لم يكن) في الظاهر (حل) مال (ادراؤه) لانه اقرار ليس لا يصح أن يملك
وان ولدت أم الحمل حياً وميتاً فليجيب جميع المقر به قال في الانصاف فلا نزاع انتهى وذلك
له وان شرطه في الميت (و) ان ولدت (حياً) أو (ميتاً) أو (ميتاً) وان كان كذا أو غير ذلك لانه
لا مزبلة ثم حدهما على صاحبه كالمواقر لرجل وامراً عال مالم يعرفه ادراؤه الى سبب يوجد
تفاضلاً كارت ووصية يتخلفه في عمله (وان أم رجل أو) اقرت (امراً) بوجبة الآخر
فصحت صح وورثه لانه اذا صح الاقرار وثبت الوجبة فوجب ان يرث لصيام الوجبة ثم صا
(أو وجد) يعني أنه لو أمراً أحدهما بوجبة الآخر فحده (ثم صدقه صح) أيضاً (وورثه) لا ر
الاقرار حصل من الميت والتصديق قد وجد من المقر به في حياته ولا ينقض بحد فقبل اقراره
كالمذني عليه يجب ثم به بالحق (لا ان ينق) الجاحد (على تكذيبه حتى مات) المقر لانه متمم
في تصديقه بعد موته

• (باب ما يحصل به الاقرار) أي اللفظ الذي يحصل به الاقرار

(وما) اذا وصل باقراره (ما) (بغيره) أي الاقرار

(من ادعى عليه بألف) مالا (فقال) في جوابه (ثم أو) قال (صدقت أو) قال (أنا مقر) أو قال
أنا مقره أو قال اقرت أو قال اقرت عليك أو قال مقر فقط أو قال المذني عليه في جواب الدعوى
(حذوها وأترها أو اقسمها) أو امرها أو قال هي صحاح أو قال كاني جاحداً لانا وكاني جاحداً
سكتك (فقد أو) له لوقوع ذلك عقب الدعوى (لا ان قال) مدعى عليه في جوابه (أنا مقر)
فانه لا يكون اقراراً (أو) قال أنا (لا أكر) لانه لا يلزم من عدم الانكار الاقرار قال بينهم اقسام
آخر وهو السكوت عنهما أو قال في جوابه يجوز أن يكون محققاً (أو) قال (حد) لاحتمال
أن يكون مراده خد الجواب مني (أو) قال (اترن) أو امر (أو) قال (افتح كمن) لاحتمال
أن يكون ذلك لشي غير المذني به (و) قول المدعى عليه (بلى في جواب ليس لي عليك كذا
اقرار) لا اختلاف (لا) قول (ثم الامس عني) وان قال ليس عليك ألف فقال بلى فقد اقر
لاني (وان قال) انسان لا آخر (اقض ديني عليك ألفاً) فقال هم أو قال له اشتريتني هذا فقال نعم
أو قال له اعطيتني هذا فقال نعم أو سلم الى قومي هذه فقال هم أو اعطيتني ألفاً من الذي عليك

فقال نعم (أو) قال له (هل لي أولى عليك ألف فقال نعم) فقد أقر له لأن نعم تصديق (أو قال امهلي
يوما أو حتى أفتح الصندوق) فقد أقر له لأن طلب الامهال يقتضي ان الحق عليه (أو قال له على
ألف الا ان شاء الله) فقد أقر له لانه وصل اقراره بما يرضه كله ولا يصرفه الى غير الاقرار فيلزمه
ما أقر به وبطل ما وصده به (أو) قال له على ألف لا يلزمني (الا ان يشاء الله) فقد أقر له بالالف
لانه علق رفع الاقرار على أمر لا يعلم به فلم يرتفع (أو) قال له على ألف لا تلزمني الا ان يشاء
(زيد فقد أقر) له بالالف (وان علق) الاقرار (بشرط لم يصح سواء قدم الشرط كان شاه زيدا فله)
أي فله ممر (على دينار) أو ان جاء رأس الشهرة فله على كذا أو ان قدم زيدا فله ممر وعلى كذا
(أو أخره) أي الشرط (ك) قوله (له) أي لزيد (على دينار ان شاء زيدا وقدم الحاج) أو جاء
المطر فان اقراره لا يصح لما بين الاخبار والمعلق على شرط مستحيل من التنافي ويستثنى من
ذلك صورة أثار اليه بقوله (الا ان قال له اذا جاء وقت كذا فله على دينار فيلزمه في الحال) لانه
قد بد بالاقرار فعمل به وقوله اذا جاء رأس الشهر يحتمل انه أراد المثل فلا يبطل الاقرار بأمر
محتمل (فان فسر) أي فسر قوله اذا جاء وقت كذا (بأجل أو وصية قبل) ذلك (منه بيمينه)
لأن ذلك لا يعلم الا منه ويحتمل لفظه (ومن ادعى عليه بد ينار فقال ان شهد به زيد فهو صادق
لم يكن مقرا) لأن ذلك وعده بالتصديق على الشهادة لا تصديق في الاصح

* (فصل فيما اذا وصل باقراره ما يغيره) * فحين ذلك (اذا قال) انسان من آخر (له على من غن خمر
ألف لم يلزمه شيء) لانه أقر بمن خمر وقدره بالالف فلا يلزمه لأن غن الخمر لا يجب (وان قال له على
ألف من غن خمر) اوله على ألف من غن مبيع لم أقبضه (لزمه الالف) لأن ما يذكره بعد قوله له على
الالف رفع لجميع ما أقر به فلا يقبل كاستثناء الكل (ويصح استثناء النصف فاقبل) من النصف
(فيلزمه) أي يلزم الانسان المقر لانسان (عشرة في قوله له على عشرة الاسنة) فيلزمه (وخسة في)
قوله (ليس لك على عشرة الاخسة) قاله في المنتهى ويشترط لصحة الاستثناء ما اشار اليه بقوله
(بشرط ان لا يسكت) المستثنى بين ذكره المستثنى والمستثنى منه (ما) أي زمانا (يمكنه الكلام فيه)
وان لا يأتي بينهما بكلام أجنبي (و) يشترط لصحة الاستثناء أيضا (ان يكون) المستثنى (من
الجنس والنوع) أي من جنس المستثنى منه لأن الاستثناء اخراج بعض ما يتأوله اللفظ
بموضوعه وغير ذلك لا يتناوله اللفظ لانه ليس موضوعه (فله على هؤلاء العبيد العشرة الا
واحد) فاستثناه (صحح) لانه مما يتناوله اللفظ بموضوعه (ويلزمه تسعة) ويرجع في تعيين
المستثنى اليه لان الحكم بقوله وهو علم براده فان ما تولى أو قتلوا أو غصبوا الا واحد ان قال هو
المستثنى قبل ذلك منه بيمينه ولا يصح الاستثناء من غير الجنس ولو كان عينا من فضة أو فضة من
عين أو فوسا من عين أو فضة ولا من غير النوع في الذي أقر به (و) اذا قال (له على مائة درهم
الا دينار) أو الا توب (لزمه المائة و) اذا قال (له هذه الدار الا هذا البيت قيل) منه ذلك حيث
لا يئنه بما يخالف ذلك (ولو كان) البيت (أكثرها) أي أكثر الدار (لان قال له الاثلثها
وشعرو) كما لو قال الاثلاثة أو باعها لان المقر به شائع وهو أكثر من النصف فوجب ان لا يقبل
(و) ان قال (له الدار ثلثاها أو) قال له الدار (قارية أو) قال له الدار (مبة عمل بالثاني) وهو قوله
ثلثاها أو قارية أو مبة الذي هو بدل من الثاني ولا يكون اقرارا بالدار لانه رفع بالآخر كلامه

مادخل في آية وهو يدل اشتمال لان الاقل مستقل على الثاني وقوله المدا اقرار بالملك وقوله
هبة يدل اشتمال من الملك فبعد ايدل من الملك بعض ما اشقل عليه وهو الهبة فكانه قال تلك
المدا هبة ويعتبر فيها شرط الهبة قاله في المنتهى

• (فصل • ومن باع) ثيابا (أو هبة) ثيابا (أو اعتق عبدا ثم اقر به) أي بما يباعه أو هبه أو اعتقه
(غيره لم يقبل) قوله على المشتري ولا على الموهوب له ولا على العبد الذي اعتقه لانه اقر على غيره
ولا يتفصح بالبيع ولا الهبة ولا يبطال العتق (ويغرمه) أي يلزمه قرامته (المفترة) لانه فوته عليه
بالبيع أو الهبة أو العتق (وان قال) شخص (غصب هذا العبد من زيد لأجل من عمرو) لزمه
دفعه الى زيد لاقراره به ولم يقبل رجوعه عن اقراره به الاقل لانه حق لا دعي ويغرم قيمته
لعمره لانه حال يشه وبين ملكه لاقراره به لغيره فلهذا ضاعته كما لو تلفه ولانه اضرب عن الاقل
وانتبه للثاني فلا يقبل اضرايه بالنسبة للاقل لانه انكار بعد اقرار ويقبل اضرايه بالنسبة
للتالي لانه لا دافع له فاذا اعتذر تسليمه اليه من اجل تعلق حق الاقل به فمعين دفع القيمة اليه
(او) قال (ملكه لعمره وغصبته من زيد فهو لزيد) لاقراره به بالبد (ويغرم قيمته لعمره)
لاقراره بالملك له ووجود الحيلولة بالاقرار بالبد لزيد (أو) قال (غصبته من زيد وملكه لعمره
فهو لزيد) لانه قد اقر بالغصب منه (ولا يغرم لعمره وشيئا) لانه لم يملك بالملك اشبه ما لو شهده
بمال في يد غيره وان قال غصبته من احده الزمه تعينه ويخلف للاشهر وان قال لأخيه فصدقه
اقرع من يده وكما خصمين فيه وان كذبا حلف لهما عينا واحدة (ومن خلف اثنين وماتين
فادعي شخص مائة دينار على الميت فصدقه احدهما) أي احد الابنين (وانكر) الابن (الآخر
لزم) الابن (المقرضهما) أي نصف المائة المدعي بها انهادين على الميت لانه مقرع على أي عيدين
ولا يلزمه اكثر من نصف دين أبيه ولانه يقرع على نفسه وأخيه فلا يقبل اقراره على أخيه ويقبل
على نفسه (الا أن يكون) المقر بالدين (عدلا ولا يشهد) الرب الدين بالمائة (ويحلف معه المدعي)
أي رب الدين (فيما أخذها) أي المائة التي شهد بها أحد الابنين (وتكون) المائة (الباقية بين
الابنين) وانما لزم المقر بالدين نصف المائة لانه يثبت نصف التركة قبله نصف الدين لانه بقدر
ميراثه ولولم يجمع الدين ككونه ضامنا لايه لم تقبل شهادته على أخيه لكونه يذفع بشهادته
عن نفسه ضررا

• (باب الاقرار بالجميل) •

بضم الميم الاولى وقع الثانية وهو ما احتل أمرين فأكثر على السواء (إذا قال له على شيء
فشيئ أو) • (كذا وكذا) أوله شيء شيء أوله كذا كذا مع الاقرار و (قبيل له) أي قاله
الحاكم (نفسه) لانه يلزمه نفسه لانه لا يحكمكم بالجهول لا يصح (فان أبي) التفسير (حبس
حتى يقبس) لان التفسير حق عليه فاذا امتنع منه حبس عليه كالمال (ويقبل) منه
تفسيره بعد حذف عليه للمقر له ويحق شفعه (بأقل مقول) لانه النفي المقر به لا يجتنبه ورد
سلام وتشتت عاظم وعبادة مريض وإجابة دعوة ونحو ذلك ولا يقبل مقول كقشر حوزة وحبة
بر أو شعير أو نواة (فان مات) المقر بالجميل (قبيل التفسير) يؤخذ وأثره شيء ولو خلت تركه
قاله في المنتهى وفي الفروع ان مات ولم يفسره فوارثه كموان ترك تركه وجزم به في الاقتناع

(و) من قال عن انسان (له على مال عظيم أو) قال مال (خطير أو) قال مال (كثير أو) قال مال (جليل أو) قال مال (نفيس) أو عزير أو زاد عند الله بأن قال عظيم عند الله أو خطير عند الله أو كثير عند الله أو جليل عند الله أو نفيس عند الله (أو عزير عند الله أو قال عندى قبل تفسيره) ذلك (بأقل مقول) لأن العظيم والخطير والكثير والجليل والنفيس والعزير لاحد له في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف وتختلف الناس فيه فتم من يعظم القليل ومن يعظم الكثير فلم يثبت في ذلك حد يرجع الى تفسيره ولأنه ما من مال الا وهو عظيم كثير جليل نفيس فيقبل تفسيره بأقل مقول لذلك (وله على درهم كثيرة قبل بثلاثة) فأكثر من الدراهم وكذا لو قال دراهم عظيمة أو وافرة لأن الكثير والغلبة والوافرة لاحد له في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف وتختلف أحوال الناس فيها فالثلاثة أكثر مما دونها وأقل مما فوقها ولأن الثلاثة أقل الجميع وهي اليقين (وله على كذا وكذا درهم بالرفع أو بالنصب لزمه درهم) اما مع الرفع فلأن تعدد درهم مع عدم التكرير شيء هو درهم فيجعل الدرهم بدلا من كذا والتكرير للتأكيّد ولا يقتضى الزيادة كأنه قال شيء شيء هو درهم أو شيان هما درهم لأنه قد ذكر شيئين ثم ابدل منه ما درهم وأما مع النصب فلأنه تميز لما قبله والتميز مفسر وقال بعض النحاة هو منصوب على القطع كأنه قطع ما ابتدأ به وأقر بدرههم (وان قال بالجر) أى جر درهم (أو وقف عليه لزمه بعض درهم وبفسره) لأن الدرهم محفوض بالاضافة فيكون المعنى على بعض درهم وان كرر يحتمل انه أضاف جزأ الى جزء ثم أضاف الجزء الاخير الى درهم (و) ان قال عن انسان (له على ألف ودرهم أو) قال له على (ألف ودينار أو) قال له على (ألف وثوب) أو قال له ألف وقرس أو ألف وعبداً أو ألف ومدر أو ألف وتفاحة أو قال له درهم وألف أو دينار وألف أو ثوب وألف (أو) له (ألف الا دينار كان المبهم) في جميع هذه الصور (من جنس المعين) الذى ذكر معه لأن العرب تكسب في تفسير احدى الجاهتين عن الاخرى قال الله تعالى ولبشوا في كهنهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا ومعلوم انه أراد تسع سنين فاكفى بذلك ما في الاول

• (فصل في اذا قال) انسان عن آخر (له على ما بين درهم وعشرة لزمه) له (غاية) أى غايبة دراهم لأن ذلك ما بينهما وكذا اذا عرفها بأل بأن قال ما بين الدرهم والعشرة (و) ان قال له على (من درهم الى عشرة) لزمه تسعة لأنه جعل العشرة غايبة وابتداء الغاية يدخل في المعنى بخلاف انتهاء الغاية قال الله تعالى وأتموا الصيام الى الليل (أو) قال له على ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة) كما تقدم من أن انتهاء الغاية لا يدخل وان أراد مجموع الاعداد لزمه خمسة وخمسون (و) من قال عن غيره (له على) درهم قبله درهم وبعده درهم (أو) قال له على (درهم ودرهم ودرهم لزمه ثلاثة) دراهم (وكذا) يلزمه ثلاثة دراهم اذا قال له عندى (درهم درهم درهم فان أراد بقوله درهم درهم درهم) التأكيّد فعلى ما أراد أى قبل منه ذلك (و) ان قال (له على) درهم بل دينار لزماه لأن الثاني غير الاول وكلاهما مقربيه والاضراب لا يصح لأنه رجوع عن اقرار بحتى آدمى (وله درهم في دينار لزمه درهم فان قال أردت العطف) أى أردت درهما ودينارا (أو) قال أردت (معنى مع) أى درهما مع دينار (لزماه) أى الدرهم والدينار (و) من قال عن انسان (له على) درهم في عشرة (ولم ير دسبا بل أطلق انقله) لزمه درهم) لأنه أقرب بالدرهم وجعل العشرة

محملة فلا يلزمه سواء (ما لم يتغالفه عرف) أي عرف البلد التي بها المأثر (فيلزمه مقتضاه) أي مقتضى عرف تلك البلد في الاصح (أو) مالم (يرد الحساب ولو كان جاهلا به) أي الحساب في الاصح (فيلزمه عشرة) أي عشرة دراهم مضروبة الدرهم في عشرة لأن ذلك هو المصطلح عليه عند الحساب (أو) لم (يرد الجميع) بأن يريد درهما مع عشرة لأن كثيرا من الإيوانم يريدونهم هذا اللفظ هذا المعنى ولو كان حسابا في الاصح (فيلزمه أحد عشر) درهما (و) من قال عن إنسان (له) عندى (تقرى بجراب أو) له عندى (سكنى في قراب أو) له عندى (نوب في منديل) أو له عندى عبد عليه عمامة أو دابة عليه اسرج أو فص في شاة أو جراب فيه ثمر أو قراب فيه سبب أو منديل فيه ثوب أو اسرج على دابة أو عمامة على عبد أو زيت في زق ونحوه (ليس بقراب بالشاه) والمأصل من ذلك أن من أقرب شئ ربه له مظروفا كقوله له عندى تقرى بجراب أو به ظروفا كقوله له عندى جراب فيه ثمر لا يكون مقررا بالشاه منه في الاصح لأنهم ما شيا من متغافران وأقرار به لم يتناول الشاه وإنما جعله طرفا أو مظروفا ولا يلزم من ذلك أن يكون الطرف والمظروف للمقر أو لغيره ومع الاستعمال لا يكون مقررا بهما لأن الأقرار لا يثبت الامع التعقيق (و) إن قال (له) عندى (خاتم فيه نص أو) قال له عندى (سبب بقراب) فهو (أقرار بهما) والفرق بين هذه الصورة وبين قوله له عندى جراب فيه ثمر ونحو ذلك أن النص بر من أجراء الخاتم فيكون مقررا بهما كالقول له عندى ثوب فيه علم فأما الجراب ونحوه فإنه غير الذي هو فيه (وأقراره) أي أقرار الإنسان (بشجرة ليس أقرارا بأرضه) يستقرع على هذا أنه (لا عمل غرس مكانها لو ذهب ولا أجرة) على ربه (ما بقيت) قال في القروع وليس رب الأرض قلعها وغرسها له مقره وفي الانتصار احتمال كالبيع قال أحمد فبن أقوله بها فهي بأصلها فيقتل أنه أراد أرضها ويقتل لا على الوجهين يخرج هل له إعادة غيرها أو لا والثاني اختياره أبو إسحق قال أبو الوفاء البيهقي مثله كذا قال وقد رواه يثمهناهي له بأرضها فإن مات أو سقطت لم يكن له موضعها انتهى كلامه وصرح في المسمى والاقناع بما في المتن (و) من قال عن إنسان (له) على درهم أو دينار (أو له عندى عبدا وأخته) يلزمه أحدهما وبعبينه) يعني يلزمه تعيينه كسائر الجملات

• (ثالثة) نسال الله حسن الأولى والخاتمة •

(إذا انتقاع على) صدور (عقد واحد أو عدة ما فساد و) ادعى (الاصح حقه) القول (قول مدعى الحق بيمينه وإن ادعى ما شيا يد غيرهما) حال كونه (شركة بينهم) ما بالسوية) أي لكل منهم ما نصفه (فأقر) المدعى عليه (لأحدهما) أي لأحد المدعين (بصفه) فالمقر به بينهم (بالسوية) (ومن قال بمرض موته هذا الألف لقطعة فتصدقوا به) أي بالآلاف (و) الخصال أنه (لأمال له غيره) أي غير المقر به (لزم الوثمة الصدقة بجميعه) أي جميع الألف (ولو كذب) ويحكم به بالإسلام من أقر ولو كان المقر (غير أو) أقر (قبيل موته بشهادة أن لا اله الا الله وإن محمدا رسول الله) صلى الله عليه وسلم (الاهم أجمعان) عن أقربها مخلصا في حياته وعند مماته وبعد وفاته واجعل اللهم هذا) المختصر خالصا (مخلصا) من الرياء والسعة (لوجه الكرم وسبيل الفؤاديك بجنات المعيم) صلى الله عليه وسلم (وشرف وعظم) على أشرف العالم وسيد بني آدم (و) صلى الله عليه وسلم (على سائر) أي باقي (أخوانه من النبيين والمرسلين وآل كل منهم

(وصحبه أجمعين) يا أرحم الراحمين (و) صلى الله وسلم (على أهل طاعتك أجمعين من أهل السموات
وأهل الأرضين الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) والله أعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب. وعنده علم الكتاب. وهذا آخر ما تيسر جمعها والله أسأل أن
يجعله خالصا لوجهه الكريم. نافعاً للناظر فيه بعين الانصاف لا من نظريه بعين الاحتقار اللهم
اجعل هذا الشرح خالصا لوجهك الكريم وسبيل الرضا عني يا رب العالمين وأمتني على كلمة
لا اله الا الله محمد رسول الله خالصا مخلصا بيا سيدي يا مولاي يا من بك استغيت واحشرتني ووالدي
والمساكين مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين رب العالمين
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. قال مؤلفه رحمه الله تعالى

فرغت من تأليفه ليلة الاربعاء ثاني شهر ربيع الثاني

من شهر سنة احدى وتسعين وألف

قاله بشيه ورقه بقله أفقر العباد

عبد القادر المغلبي

الحنبلي غفر الله

له ولوالديه

آمين

تم

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه

محمد المبعوث من خير أرومة المنتخب من أكرم بحر نومة يقول

الموصول الى مولاه بالجاه الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي

تمهون رب المشارق والمغرب طبع كتاب نيل المآرب المنسوب الى العالم العلامة والحبر
البحر الفهامة الامام الفاضل الرباني الشيخ عبد القادر الشيباني على المتن الجامع لانواع
المطالب المسمى بدليل الطالب المنسوب للشيخ الامام والفاضل الامجد الهمام صاحب
المهج القويم الحلي الشيخ مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي تقمداً لله الجميع برحمته
واسكنهم فسيح جنته على ذمة الكامل الفاضل المعجل حضرة الشيخ علي بن محمد بن ابراهيم
من اهالي الكويت من أعمال البصرة وفقه الله لما يوجب شكره بالطبعة العامرة
الزاهية الزاهرة المتوفرة دواحي مجدها المشرقة كواكب سمرها في ظل من تعطرت
الافروا بستانه وبلغ من كل وصف جبل حدائقه وارث الملوك الاماجيد وسلافة السراة
الصناديد الجامع بين طارف المجد وتالده والمسند أحاديث الخديوية عن جده ووالده ذي
الحلم الذي تستخف لديه الاطواد والمآثر التي لا تني بها تعداد من ذال به الصعاب وتلك

بنته الرقاب عمر الديار المصرية وسامى حتى حوزتها اليدوية المروى كرمه بقبح النيل
 بحباب الخديو اسمعيل منع اققة الوجود بدوام وجوده ولا زال من الاعلى رعاية مصائب كرمه
 وجوده ولا رحت مصر من سيدة الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وحمايته
 بحبله العظيم الوزير الشهير النيل الامصيل دى الجهد الانبيل والشرف الانبيل ربه
 المعارف المشهورة والعارف المشكورة والرشد والامانة والدولة والنجابة من زادت
 به روح المرواة اتعانا معادة محمد توفيق باشا اكبر انجال الحضرة الخديوية وولى عهد
 الحكومة المصرية حفظه الله وابعاء ولا زلت الايام مصيبة بشئ من علاه والقبالي مشرقة
 بيد رحلاه مشجولا بادارة من عليه اخلاقه ثنى حصرة مدير المطبعة والكاء دثانة حسني
 بك حسني وتطروكيه السالك صبح سيله من لم يزل لثمة ذكانه يجنى حضرة محمد امدي
 حسني ومباشرة ذى الراى الاسد حصرة ابي العيني امنيدي احمد وقد

وافق تمام طبعه وانتم اتمنيله ووضعوه اوامع شهر رمضان شهر

الحيرات والاحسان من سنة ثمان وثمانين بهد الالف

والمائتين من هجرة من كان يرى من الحلف كما

يرى من الامام عليه وعلى آله افضل

السلامة واتم السلام ملاح

بدون تمام وفاح مسك

ختم

5583